مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠

مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠

شباب مصر: بناة مستقبلنا

تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠١٠ ، من أهم إنجازات مشروع التنمية البشرية الذي قام بتنفيذه معهد التخطيط القومي بمصر في إطار وثيقة المشروع (مصر/٠١/٠٠٦) بشأن التعاون الفني مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

حقوق النشر ٢٠١٠ ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ومعهد التخطيط القومي ، مصر.

التحليل والتوصيات الخاصة بالسياسة الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أو وزارة التنمية الاقتصادية، و المؤلفون مسؤولون عن الآراء التي طرحوها في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا المطبوع، أو تخزينه في أي نظام من أنظمة استرجاع البيانات، أو نقله بأي صورة أو بأي وسيلة من الوسائل، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، أو عن طريق التصوير الضوئي، أو التسجيل أو بأي وسيلة أخرى، دون إذن مسبق أو دون الإشارة إلى هذا المصدر.

التصميم والغلاف Joanne Cunningham

الصور
نتوجه بالشكر ل Joanne Cunningham وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ومشروع الإبحار في النيل من أجل الأهداف الإنمائية للألفية .

طباعة وشغل كمبيوتر وفصل أفلام Virgin Graphics

الترقيم المحلي: ٢٠١٠ /٩٨٠٢
الترقيم الدولى: ٩٩٧-٥٠٢٣-١٣-٠

شكـــــر وتقديـــر

مديـــر المشروع والمؤلف الرئيسي

هبه حندوسة

المؤلفـــــــــون

الفصل الأول	هبه حندوسة
الفصل الثاني	أشرف العربي، هدى النمر، زينات طبالة
الفصل الثالث	غادة برسوم، محمد رمضان، صفاء الكوجالي
الفصل الرابع	هبه نصار، غادة برسوم، فادية علوان، حنان الشاعر
الفصل الخامس	ماجد عثمان، سعيد المصري
الفصل السادس	هبه حندوسة، هبه الليثي
الفصل السابع	مايا مرسي
الفصل الثامن	علي الصاوي، زين عبد الهادي
الفصل التاسع	ليلى البرادعي
الفصل العاشر	زياد بهاء الدين
الفصل الحادي عشر	راجي أسعد
الفصل الثاني عشر	أميرة كاظم
الفصل الثالث عشر	حبيبة حسن واصف، طارق عكاشة
الفصل الرابع عشر	مصطفى مدبولي
الفصل الخامس عشر	هبه حندوسة، ماجد عثمان، سحر الطويلة، محمد رمضان، هبه الليثي
الفصل السادس عشر	سالي إسحق، شهير إسحق، نيهال علوان، سيف أبو زيد، عبير سليمان، نيرمين والي، سلمى الفوال، انجي الرفاعي

المساهمون من معهد التخطيط القومي

أشرف العربي، فادية عبد السلام، هدى النمر، زينات طبالة.

محرر ومستشار التقرير
جيليان بوتر

القــراء
عثمان محمد عثمان ، صفي الدين خربوش ، علي الدين هلال ، حسام بدراوي ، جافاد صالحي إصفهاني ، دينا شحاتة ، منير تابت ، نهلة زيتون ، جلينداجالاردو، ماريوبوساس

البحوث والتنسيق
نهلة زيتون ، هبة أبو شنيف ، دِفني عباس، عبد الحافظ الصاوى.

الترجمة
نادية عبد العظيم ، محمد غزال ، روزيت فرانسيس.

مراجعة الترجمة العربية
نادية عبد العظيم .

شكر خاص
نهى مكاوي ، محمد أبو الخير ، سهير حبيب.

ندين بالشكرلمجلس السكان لتقديمه النتائج الكاملة للمسح المستفيض الذي أجراه عن النشء والشباب في مصر (SYPE) في صيف عام ٢٠٠٩ ، كما نتوجه بخالص الشكر إلى شريف كامل ، وهالة الشافعي لتعاونهما المستمر مع فريق تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠، ولما قدماه من أوراق خلفية قيِّمة أضافت ثراءً لمختلف فصول التقرير، ولإيهاب عبده، وفريق الشباب النشط الذين ساهموا في تأليف الفصل السادس عشر وأداروا مجموعات النقاش المتخصصة من أجل متابعة نتائج مسح النشء والشباب في مصر وانعكاساتها.

تقديم

إن شباب وشابات مصر، في الفئة العمرية من ١٨-٢٩ سنة ، الذين يشكلون نحو ربع السكان، يتطلعون إلى خوض حياة حافلة ومثمرة عند انتقالهم من مرحلة التعليم إلى مرحلة العمل، والمواطنة، والزواج، وتكوين أسرة مستقلة. وباعتبار هؤلاء الشباب هم جيل المستقبل، فإن الكثيرين منهم سوف يتقلدون مناصب قيادية، بينما سيسهم آخرون بصورة كبيرة في النهوض بالإنتاجية وفي زيادة الرخاء. لذلك يبدو جليًا أن رفاهة الشباب سوف تؤثر على النمو والرفاهة في مصر كلها.

إن الانتقال إلى مرحلة الرشد إذا لم يتم توجيهه توجيهًا سليمًا ، سوف يسفر عن مشاكل جمة، حيث سيعاني الكثيرون من تدني المهارات والوظائف، وبذلك تطول فترات البطالة. كما أن جيل الشباب ذا الخبرة الضئيلة في المشاركة في المجتمع والعمل العام سوف يكون فهمه لمبدأ المواطنة ومسؤوليتها فهما ضعيفا وهشا، وسيظل الكثير منهم يعتمد بصورة سلبية على الأسرة والدولة، بينما يقتضي الأمر أن يكون الشباب مواطنين يتسمون بالنشاط والبراعة والقدرة على تحقيق الأهداف التنموية بطريقة مثمرة وخلاقة.

و يتوقف الخروج بنتائج إيجابية من جراء الانتقال من هذه المرحلة الحساسة إلى مرحلة الرشد على توفر بيئة تمكن الشباب من أن يتخطوا بنجاح المعوقات والصعوبات التي يمكن أن يواجهوها. ويعد التحرر من القيود والتمكين أمرين ضروريين لتحقيق المشاركة التي يتعامل فيها الجميع على قدم المساواة. وهذا ليس التزاما من جانب الحكومة فقط، ولكنه التزام أيضًا من قبل الشباب أنفسهم. وتتطلب ممارسة الحريات المدنية والحريات الشخصية أن يقترن ذلك بأداء الواجبات العامة والقومية، وبأن يكون المواطنون مسؤولين وخاضعين للمساءلة. وكما أشار أحد الشباب الذين شاركوا في هذا التقرير، يجب أن تأتي هذه الالتزامات أيضًا من جانب الأسر، ومؤسسات التعليم، ومن الأكاديميين، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات التطوعية الخاصة، والقطاع الخاص، والمنظمات التي يقودها الشباب، والإعلام ، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الدينية. ولكل من هذه المؤسسات دور حيوي يتعين أن تؤدية من أجل أن تستطيع مصر الغد تحقيق طموحات اليوم.

قام الكثير من الحكومات بوضع استراتيجيات وسياسات شاملة للشباب، مستعينة برؤيتهم، أو بإنشاء أجهزة لتنمية الشباب، أو بتخصيص موازنات مستقلة لهم لمساعدتهم على التغلب على العوائق التي تواجههم وهم في طريقهم صوب مرحلة الرشد. وليست مصر استثناءً من ذلك، حيث يتم التصدي لظاهرة ضعف مشاركة الشباب، وانخراطهم الضئيل في العمل العام ، وذلك من خلال إنشاء أندية ومراكز رياضية ومراكز لقضاء الوقت. بالإضافة الى ذلك تعمل الأحزاب السياسية ، والحزب الوطني الديموقراطي الحاكم بصفة خاصة، على تشجيع عضوية الشباب ومشاركتهم في الحوار السياسي. ويعد ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ، خاصة بالنسبة لمن يطرقون سوق العمل لأول مرة، مصدر قلق كبير للحكومة المصرية، لذا تبذل الجهود من أجل الحد بصورة كبيرة من عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. وفي الواقع، يجري إصلاح نظام التعليم كله حتى يمكن تطبيق نظم تدريس تؤدي، ليس فقط إلى تنمية المهارات التي يحتاجها السوق، ولكن تؤدي أيضًا إلى تنمية القدرة على التفكير النقدي والقدرة الخلاقة على حل المشاكل، و إلى ترسيخ قيم التسامح والانفتاح بصفة خاصة.

لكي تكتمل هذه الظروف المواتية، يشير التقرير إلى ضرورة الوفاء بعدد من المتطلبات الأساسية؛ فسجل مصر في الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان يتجه الي التوافق مع المعايير الدولية المقبولة ، كما يتعين الاستمرار في مكافحة الفساد وتدهور قيم

الأفراد والمجتمع، إلى جانب القضاء على التعصب الديني. وهذه الاهتمامات والشواغل اكد عليها بوضوح الشباب الذين شاركوا في هذا التقرير. وينبغي أيضًا توجيه اهتمام أكثر بتنمية ثقافة التطوع والعمل العام. ويمكن تطوير آليات المشاركة بدرجة أكبر حتى يكون للشباب رأي أعظم في تخطيط وتنفيذ الأمور التي سيكون لها تأثير على حياتهم، وبالأخص ما يتعلق بخلق منابر سياسية والمشاركة في الانتخابات المحلية والقومية.

تلتزم الحكومة بوضع وتطبيق مفهوم متعدد الأبعاد عن رفاهة الشباب يركز أكثر على الأبعاد المتشابكة لكل من التعليم، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتشغيل، وجودة الوظائف ، ومستويات الدخل، والمساواة بين النوع الاجتماعي، والصحة، والمشاركة في العمل العام وإلى غير ذلك، وأن يترجم كل هذا إلى استراتيجية وخطة عمل متكاملة. وتلتزم الحكومة أيضاً بإتاحة إمكانات وفرص متكافئة لكل شباب مصر. ومع هذا فإن التصدي لبعض القضايا، مثل قضاء وقت الفراغ، والرفاهة، وحتى ديناميكيات الأسرة، بما في ذلك التماسك الاجتماعي ـ وهي القضايا التي تندرج تحت مظلة المجتمع المدني ـ سوف يكون أكثر صعوبة. وفي هذا الصدد، من الواضح أنه يجب على كل من الأجيال الشابة والأجيال الأكبر سنًا، على حد سواء، أن تتحمل بمسؤولية متكافئة في الحفاظ على البيئة، وسلامة المواطن، وقيم المجتمع، والجوانب الإيجابية للثقافة، ومتابعة تحقيق الإدارة الرشيدة.

عثمان محمد عثمان
وزير التنمية الاقتصادية
ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومي

مقدمة

يسرني أن أكتب هذه المقدمة لأحدث تقرير عن التنمية البشرية بمصر الذي يركز على قضية حيوية وهى الشباب: تطلعاته، والفرص المتاحة له، والتحديات التي تواجهه في تحقيق أهدافه الشخصية، وقدراته على الإسهام في التنمية البشرية في مصر. هذا هو التقرير الحادي عشر الصادر عن معهد التخطيط القومي، ووزارة التنمية الاقتصادية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفقا لتعداد عام ٢٠٠٦، ما يقرب من ٤٠ في المائة من المصريين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٩ عاما. ويحلل تقرير عام ٢٠١٠ عن التنمية البشرية بمصر الفرص والمعوقات التي تواجه الشباب من منظور التنمية البشرية، كما يدرس دور الشباب في عملية التنمية في مصر، فيما يتعلق بقضايا مثل التعليم والصحة والنوع والفقر والعمالة، والإسكان، والمشاركة في المجتمع. كما يعرض التقرير قصص نجاح مبادرات وبرامج ومشاريع تركز على الشباب، داعيا إلى مزيد من التشاور والتواصل بين الشباب والحكومة والمجتمع المدني. والتقرير يحدد ويقيّم القضايا الأكثر إلحاحا التي تؤثر على الشباب في مصر، وذلك بهدف صياغة "رؤية للشباب" تقوم على المساواة، وتوفر الفرص المتكافئة والتملك، والمشاركة في عملية التنمية. لهذا يبرز التقرير " تسع رسائل رئيسية" لضمان احتواء الشباب ودمجه ومشاركته الكاملة في المجتمع.

ومن حسن الطالع أن هذا التقرير يتزامن مع السنة الدولية للشباب التي يتم الاحتفاء بها تحت شعار "الحوار والتفاهم المتبادل". وتهدف السنة الدولية للشباب إلى تشجيع الحوار والتفاهم بين الأجيال، وتعزيز المثل العليا للسلام، واحترام حقوق الإنسان والحريات، والتضامن، كما تشجع الشباب على القيام بدوره للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للناس كافة، بمن فيهم النساء والأطفال وذوي الإعاقة، مع إيلاء اهتمام خاص لمناطق مصر التي ترتفع فيها معدلات الفقر.

كما يوضح التقرير في جميع أجزائه أن الشباب في مصر يتطلع إلى مجتمع يحتضن كل فئاته، مجتمع يشعره بقيمته، ويوفر له فرص تعلم جيد وعمل كريم وانخراط مثمر في المجتمع ، مجتمع يصغي إليه ويتيح له الزواج وتأسيس مسكن. إن تحقيق هذه التطلعات للشباب يتطلب وجود إطار عمل متماسك يحدد الأولويات، ويوفر خطوطا واضحة للمساءلة، ويتكامل فيه التخطيط القومي مع آليات التنفيذ.

وقد قام بإعداد تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ مجموعة بحثية أساسية قادتها الدكتورة هبة حندوسة، بمشاركة فريق يضم ٢٤ مؤلفًا من مختلف التخصصات ، و ذلك بالتعاون مع معهد التخطيط القومي، ووزارة التنمية الاقتصادية، والمجلس القومي للشباب. وقد شارك شباب مصريون في كافة مراحل إعداد التقرير وكانت لهم إسهامات أيضا. وتم عرض مسودة التقرير للمناقشة والتعقيب في مؤتمر للشباب عقد في جامعة القاهرة، واستضاف أكثر من ١٥٠٠ شخصًا من كافة أنحاء مصر. وقام بمراجعة هذه المسودة فريق من ستة قراء متميزين وتم إدراج تعقيباتهم في التقرير نفسه. وأدار فريق صغير مكون من ثمانية من الشباب المصري حلقات نقاش متخصصة عديدة مع نظرائهم الشباب. وقد ساهموا بأنفسهم في إعداد فصل بأكمله بالتقرير، وورد في كثير من الفصول مقتطفات مما جاء على لسان الشباب من آراء ومقترحات.

وفي كل فصول التقرير تم الاستناد إلى أدلة وقرائن تضمنتها مسوح كبيرة أجريت حديثًا، حيث قدمت هذه المسوح مجموعة وفيرة وشاملة من البيانات التي تم تحليلها في سياق الأبعاد الشبابية للتنمية البشرية، وأشكال الحرمان، والتغيرات السلوكية،

والاتجاهات والتطلعات. وشملت هذه المسوح المسح الشامل عن النشء والشباب في مصر،٢٠١٠، الذي أعده مجلس السكان، بالتعاون مع مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، و بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بالإ ضافة إلى مؤسسة فورد، والبنك الدولي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والحكومة الهولندية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية.

واستخدم تقرير التنمية البشرية لمصر أيضا بيانات من أحدث مسح رسمي عن دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة ، إلى جانب استطلاعات للرأي أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ومنها "المسح العالمي للقيم". وتم لأول مرة تصميم وتطبيق مؤشر جديد ومبتكر، وهو مؤشر رفاهة الشباب الذي تم عرضه في فصل كامل لقياس كافة أشكال استبعاد الشباب بدءًا من تلك الأشكال التي ترتبط ارتباطًا قويًا بكون الشخص فقيرًا.

وأود، نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذة الدكتورة هبة حندوسة وفريق العمل لإسهامهم القيمّ ـ الذي لا نستطيع أن نوفّيه حقه من التقدير ـ في وضع تقرير التنمية البشرية بمصر. ويحدونا الأمل في أن يثير هذا التقرير حوارًا حول السياسات لخلق مناخ أكثر ملاءمة للشباب في مصر، مناخ يستطيع فيه الشباب استثمار كامل قدراته، وأداء دور أكبر في عملية التنمية في مصر.

جيمس راولي
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تمهيد

ليس هناك اتفاق على المستوى الدولي بشأن تحديد الفئات العمرية التي يندرج تحتها الشباب. ولأغراض التحليل الخاص بالشباب في مصر، يُعَرف جيل الشباب بأنهم الأشخاص الذين يندرجون تحت الفئة العمرية من ١٨ ـ ٢٩ سنة. وهذه الفئة تشكل نحو ٢٠ مليون نسمة، أو ما يقرب من ربع السكان. وهذا التعريف عندما يحدد الحد الأدنى لهذه الفئة العمرية عند سن الثامنة عشر فإنه بذلك يتفق والقانون المصري الذي يرى أن هذه هي السن التي ينتقل عندها الشخص من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد. بالإضافة إلى ذلك، يعزى تحديد الحد الأعلى عند سن التاسعة والعشرين إلى أن المجتمع ومعظم الشباب يتوقعون ويأملون، في تكوين أسرة والحصول على مسكن مستقل خلال هذه المرحلة العمرية. وتشير الملامح الأساسية لجيل الشباب ، سواء كانوا من المناطق الريفية أو الحضرية ، أو من الطبقات ميسورة الحال أو من الطبقات المحرومة ، إلى أنهم على دراية بأثر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وأنهم تأثروا بعواقب العولمة الجديد ، على الرغم من أن ظروفهم قد لا تسمح لهم بالحصول على المزايا التي أسفرت عنها هذه المستجدات. كما تشير هذه الملامح أيضًا إلى أن الشباب كثيرًا ما يختارون المزج بين القيم التقليدية والمفاهيم الجديدة للحرية والديموقراطية. وقد غطى التقرير هذه العناصر ، وتم التركيز بصفة خاصة على الفقر باعتباره يؤثر على الشباب.

ويعتبر تضخم فئة الشباب في مصر – الذي بلغ أقصاه حاليًا – من أبرز الملامح الأساسية للشباب المصري. وقد كان من نتيجة الإفراط في خلق فرص عمل في الحكومة خلال عقد السبعينيات والثمانينيات، وعدم إصلاح نظم التعليم والتدريب أو محدودية هذا الإصلاح، والإخفاق في السيطرة على النمو السكاني، أن تهاوت الإنتاجية بصورة حادة، وصاحب ذلك انخفاض الأجور الحقيقية، وركود مستويات معيشة العاملين في القطاعين العام والخاص. إن امكانية دمج مصر في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من قوة العمل الشابة وسريعة النمو يجب تحديدها بوضوح واستغلالها في كافة قطاعات الاقتصاد التقليدية والحديثة.

ويعد الشباب المصري ، ذكورًا وإناثًا ، قوة دفع هائلة للتغيير. فهم مستعدون للقيام بمبادرات جديدة كرواد أعمال يتمتعون بمهارات عالية تمكنهم من الحصول على وظائف أفضل، ومن المشاركة في المجتمع وفي القرارات والبرامج السياسية. وهذا هو الوقت الحاسم الذي تتخذ فيه القرارات المتعلقة بحياتهم؛ سواء للتوجه نحو العمل أو لمواصلة الدراسة، لقبول وظيفة ذات أجر منخفض أو للبدء في مشروع جديد، للمشاركة في شؤون المجتمع أو الإحجام عن هذه المشاركة ، لتأخير الزواج أو اختيار الزواج والاستقرار في ظل ظروف غير ملائمة. وهذه القرارات إذا أُحسن توجيهها وتم اتخاذها في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية مواتية، سوف تدفع رأس المال البشري الشاب إلى الصدارة كأحد العوامل الأساسية في نمو وتنمية البلد بأكملها. ومن ناحية أخرى، سوف يترتب على سوء إدارة مرحلة الانتقال ـ لأسباب لايكون الشباب مسؤولين عنها في غالب الأحوال ـ إطالة فترات البطالة، وفهم ضعيف وهش لمبدأ المواطنة ومسؤوليتها، ومزيد من الاعتماد على الأسرة والدولة، وتباطؤ ملحوظ على طريق الرخاء القومي.

ويستخدم تقرير التنمية البشرية مفهوميْ الاستبعاد والإدماج كإطار لفهم البيئة التي يعيش فيها الشباب. ويشمل الاستبعاد الاجتماعي طرفين: الطرف الذي يقوم بالاستبعاد، والطرف المُستبعد. ويمكن قياس هذا الاستبعاد بظواهر مثل البطالة، أو جرائم الشباب أو تعاطي المخدرات. و يتسم هذا المفهوم بأنه متعدد الأبعاد أيضًا، ويشمل الفقر وأشكال الحرمان الاجتماعي الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك يزداد هذا الاستبعاد تفاقمًا إذا أُخذ عنصر النوع في الحسبان، سواء كان هذا ناتجًا من العزلة بين الجنسين،

أو الرقابة الأبوية، أو غيرها من الأسباب الثقافية والدينية. وهناك قلق بالغ من أن هؤلاء الشباب المعزولين قد يقعون فريسة للجماعات المتطرفة التي تستغل شعورهم باليأس الاجتماعي.

على الجانب الآخر، يعني الإدماج أو الاحتواء أن الشباب في وضع يتيح لهم مزايا اجتماعية من خلال انخراطهم في مؤسسات ومنظمات المجتمع. وكما ورد في التوصيات التي تضمنتها الرسائل التسع لتقرير التنمية البشرية لمصر هذا العام، يتطلب هذا قيام الحكومة والمجتمع المدني بإعادة توجيه الشباب؛ وبإحداث نقلة نوعية تسمح لهم بالمشاركة في التخطيط القومي وآليات التنفيذ؛ وبالتصدي لفشل نظام التعليم وعلاجه؛ وكذلك بالتصدي للفقر بين الشباب ولأسبابه الأساسية التي تتمثل في انخفاض مستوى التعليم والمهارات ؛ وبتشجيع قيم التسامح واحترام الآخرين، سواء كانوا من الجنس الآخر أو ممن لهم انتماءات دينيةمختلفة؛ وبالسماح للشباب بالمشاركة في "ممارسة السلطة المستجيبة" ؛ وبإسهام الأجهزة الإدارية أوالسياسية في تشكيل مستقبلهم؛ وبتقديم تسهيلات للشباب لتمويل المشروعات الناشئة أو لامتلاك بعض الأصول مثل الأرض.

وهذا التقرير، الذي يعد بمثابة أحد الإسهامات في "السنة الدولية للشباب"، هو مثال يجسد الجهود القومية التي تستهدف جذب الشباب نحو المسار الرئيسي للمجتمع. ويقترح التقرير أن يتم إعداد "مؤشر رفاهة الشباب" سنويًا، من جانب المجلس القومي للشباب إن أمكن. وسوف يسمح هذا المؤشر بتقييم مدى التقدم في المؤشرات الفرعية مثل: الحصول على الخدمات، الدخل والحرمان، النوع الاجتماعي ، التشغيل، بالإضافة إلى المشاركة في العمل العام، حياة الأسرة، وقت الفراغ والأمن. والغرض من ذلك هو إطلاع صانعي السياسات على المجالات الشبابية التي تتطلب الاهتمام، وأن يتم الإعداد لوضع خطة عمل متكاملة تسفر عن وضع استراتيجية شاملة على مستوى السياسات والبرامج. والغاية التي نصبوا إليها هي خلق بيئة اجتماعية /اقتصادية تسمح للشباب المصري وللموارد البشرية الوفيرة بأن تساهم بصورة أفضل في التنمية.

هبة حندوسة
المؤلف الرئيسي

Acronyms

BDSSP	Business Development Services Support Project
BMI	Body Mass Index
CAOA	Central Agency for Organization and Administration
CAPMAS	Central Agency for Public Mobilization and Statistics
CBHRM	Competency Based Human Resource Management
CCT	Conditional Cash Transfer
CEDAW	Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination
CEED	Centre for Entrepreneurship Education & Development
CPI	Consumer Price Index
CRC	Convention on the Rights of the Child
CSO	Civil Society Organization
DHS	Egypt Demographic and Health Survey
ECEU	European Training Foundation of European Commission Union
EFSA	Egyptian Financial Supervisory Authority
EHDR	Egypt Human Development Report
ELMS	Egypt Labor Market Survey
ELMPS	Egypt Labor Market Panel Survey
ESD	Education for Sustainable Development
ETP	Enterprise Training Partnerships
EVQ	Egyptian Vocational Qualifications
FDI	Foreign Direct Investment
FGM	Female Genital Mutilation
FPL	Food Poverty Line
GAFI	General Authority for Investment and Free Zones
GALAE	General Authority for Literacy and Adult Education
GDP	Gross Domestic Product
GEM	Global Entrepreneurship Monitor Survey
GOE	Government of Egypt
GYWI	General Youth Well-Being Index
HCV	Hepatitis C Viral Infection
HD	Human Development
HDI	Human Development Indicator
HIECS	Household Income & Expenditure Consumption Survey
HR	Human Resources
ICT	Information and Communications Technology
IDA	Industrial Development Authority
IDSC	Information and Decision Support Center of the Cabinet
ILO	International Labor Organization
IMC	Industrial Modernization Center
INP	Institute of National Planning
ITC	Industrial Training Council
LE	Egyptian Pound
LPC	Local Popular Council
MDGs	Millennium Development Goals
MCIT	Ministry of Communication and Information Technology
MENA	Middle East and North Africa
MIT	Massachusetts Institute of Technology
MKI	Mubarak-Kohl Initiative
MOA	Ministry of Agriculture
MOE	Ministry of Education
MOH	Ministry of Housing
MOHE	Ministry of Higher Education

MOF	Ministry of Finance
MOI	Ministry of Investment
MOSS	Ministry of Social Solidarity
MOTI	Ministry of Trade and Industry
NCCM	National Council for Childhood and Motherhood
NCD	Non-Communicable Diseases
NCSCR	National Center for Social and Criminology Research
NCW	National Council for Women
NCY	National Council for Youth
NDP	National Democratic Party
NGO	Non-Governmental Organization
NHP	National Housing Program
NSSP	National Skills Standards Project
SC	Social Contract
SCC	Social Contract Center
SDP	Skills Development Project
SFD	Social Fund for Development
SME	Small and Medium Enterprises
SYPE	Survey of Young People in Egypt
TPL	Total Poverty Line
TVET	Technical and Vocational Education and Training
UNDP	United Nations Development Program
UNFPA	United Nations Population Fund
UNICEF	United Nations Children's Fund
UNIFEM	United Nations Development Fund for Women
WB	World Bank
WEF	World Economic Forum
WFP	World Food Program
WVS	World Values Survey
YEN	Youth Employment Network
YWBI	Youth Well-Being Index

جدول المحتويات

الفصل الأول: عرض عام وتسع رسائل لتقرير التنمية البشرية الحالي ٢١

تحديد القيود التي تواجه الشباب ٢٣

استراتيجيات الشباب في مصر ٣٢

خطة العمل القومية لتشغيل الشباب ٣٢

القضايا بالغة الأهمية كما يحددها الشباب ٣٥

الخلاصة ٣٦

الفصل الثانى: حالة التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية والفقر٣٩

اتجاهات مؤشرات التنمية البشرية ٣٩

هل ستتحقق الأهداف الإنمائية للألفية في خمس السنوات القادمة حتى عام ٢٠١٥ ؟ ٤٣

الشباب: الإسراع بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ٤٨

خريطة الفقر وبرنامج تنمية الألف قرية الأكثر فقرًا ٥٠

الفصل الثالث: التحولات في حياة الشباب: الفرص والقدرات والمخاطر ٥٥

الوضع الصحي للشباب ٥٦

الالتحاق بالتعليم ٥٧

مشاركة الشباب في سوق العمل ٥٨

الهجرة ٥٩

تكوين الأسرة ٦٠

ممارسة المواطنة ٦١

قضاء الوقت والمشاركة المدنية ٦١

الخلاصة ٦٢

الفصل الرابع: التعليم فى القرن الحادى والعشرين ٦٥

التعليم: هل هو أداة للإحتواء؟ ٦٧

التعليم كأداة بالغة الأهمية من أجل التنافسية فى الاقتصاد العالمي ٦٩

التعليم كأداة للتمكين الاجتماعي ٧١

مواجهة التحديات ٧٣

الطلب كمحرك للتعليم من أجل مجتمع الخدمات ٧٥

الفصل الخامس: الشباب والقيم الإجتماعية قراءة في المسح العالمي للقيم – مصر ٢٠٠٨ ٨١

الرغبة في حياة جيدة دون مسؤولية ٨٢

الأمل في العمل بغض النظر عن الكفاءة ٨٤

قيم الاقتصاد الحر ٨٦

المكافأة مقابل كفاءة الأداء ٨٦

الرؤى السياسية ٨٩

شعور قومي جارف وهويات أخرى مصاحبة للشعور القومي ٩٢

القيم الأسرية وميراث الأبوية ٩٣

الفصل السادس: الفقر وإقصاء الشباب ٩٩

خصائص الشباب الفقير ١٠٠

الأبعاد المختلفة للفقر الناجم عن تدني الدخل ١٠٠

انتقال الفقر بين الأجيال ١٠١

الارتباط بين الثروة والحرمان الذي يعانيه الشباب ١٠٣

التعليم ١٠٤

الملامح الأساسية للشباب الفقير في الريف ١٠٨

الملامح الأساسية للشباب في العشوائيات ١٠٨

أحلام وتطلعات الشباب في الأسر المحرومة ١٠٩

آليات تعامل الشباب والفقراء مع الفقر ١١٢

الخلاصة ١١٣

الفصل السابع: المساواة بين النوع الاجتماعي والحريات ١١٧

الفتيات في سوق العمل ١٢٢

ملحق أ- ١-٧ : الدستور المصري ١٢٨

الفصل الثامن: الشباب والمشاركة في المجتمع ١٣١

شواغل الشباب : دراسة استكشافية غير رسمية ١٣٢

الإنترنت والمشاركة السياسية ١٣٩

المشاركة السياسية للشباب عبر الإنترنت : مخاطر في التحليل ١٣٩

مقترحات للإصلاح ١٤٥

ماذا يحمل المستقبل ؟ ١٤٦

الفصل التاسع: دور الشباب فى تحقيق الإدارة الرشيدة ١٤٩

الوضع الراهن ١٥٠

وعلاقته بالقطاع الحكومى: ١٥٠

مبادرات إيجابية للشباب من أجل إدارة أفضل جودة ١٥٣

توصيات: تعزيز مشاركة الشباب فى الإدارة ذات الجودة ١٥٧

الفصل العاشر: الشباب وريادة الأعمال ١٦١

شيوع روح ريادة الأعمال ١٦٢

بين الشباب فى مصر ١٦٢

المعوقات والعقبات الأساسية: ١٦٤

نحو بيئة داعمة ١٦٧

الوجوه العديدة للفرصة ١٦٩

الفصل الحادي عشر: التنمية البشرية وأسواق العمل ١٧٥

الانتقال إلى مرحلة التوظف ١٧٦

لماذا لم يؤت التعليم بثماره بالنسبة للشباب ؟ ١٨٤

الوضع المهني الذى يواجهه ١٨٧

الشباب حاليًا : ١٨٧

الفصل الثاني عشر: التعليم الفني والتدريب المهني للشباب ١٩١

مسار التعليم الفني ١٩٢

والتدريب المهني ١٩٢

نظام التعليم الفني ١٩٤

والتدريب المهني الحالي ١٩٤

إطار السياسة ١٩٧

الجهود القومية ٢٠٠

لوضع إطار متطور للمؤهلات ٢٠٠

الطريق إلى المستقبل ٢٠١

خطة العمل ٢٠٢

الفصل الثالث عشر: نحو الصحة والتغذية والأمن البيئى للشباب مسائل صحية ٢٠٥

الملامح الأساسية لصحة الشباب في مصر: ٢٠٦

نتائج المسح السكانى والصحى المتعلقة بالشباب فى مصر، عام ٢٠٠٨: ٢٠٩

آثار السياسات والتوصيات ٢١٠

الصحة العقلية والاضطراب العقلى ٢١١

صورة السلامة العقلية للشباب فى مصر ٢١٢

حالات الاضطرابات العقلية فى مصر ٢١٣

الفصل الرابع عشر: الإسكان والنقل من منظور الشباب ٢٢١

البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي ٢٢٢

تحسين كفاءة نظام الدعم ليصل للفئات المستهدفة ٢٢٥

البرنامج القومي ٢٢٥

لتنمية الألف قرية الأكثر فقرًا ٢٢٥

وضع إسكان الشباب ٢٢٧

في المناطق العشوائية ٢٢٧

وسائل النقل وأثرها على الحياة ، والتشغيل ، والحصول على الخدمات ٢٢٩

الفصل الخامس عشر: بناء مؤشر رفاهة الشباب ٢٣٣

الأهداف والأولويات ٢٣٤

تعريف الفقر وقياسة ٢٣٤

مقاييس الدخل المتعلقة بالفقر ٢٣٦

المناهج الدولية لمؤشر الرفاهة ٢٣٧

التعرف على المجالات والمؤشرات المتعلقة بالمؤشر العام لرفاهة الشباب في مصر ٢٤٣

حساب المؤشر العام لرفاهة الشباب فى مصر ٢٤٣

الفصل السادس عشر: لشباب ٢٠٢٠ ٢٤٧

سالى: إطلالة شاملة ٢٤٧

شهير: سياسة المشاركة ٢٤٩

نهال: أفكار بشأن التعليم ٢٥٢

سيف: ريادة الأعمال والشباب ٢٥٥

عبير: تكوين الأسرة ٢٥٨

نيرمين: النزعة الجنسية هي بيت القصيد: ٢٥٩

سلمى: الشباب كقاطرة للتغير الاجتماعي: ٢٦٠

الإطارات والجداول والأشكال

الإطارات

إطار ١-١ : السنة الدولية للشباب لتعزيز اندماجهم و مشاركتهم ٢٦
إطار ١-٢ : الشباب كقوة دافعة للتغيير ٢٨
إطار ١-٣ : الشباب المصريون : مورد غير مستغل ٣٢
إطار ١-٤ : الرسائل التسع لتقرير التنمية البشرية لمصر ، ٢٠١٠ ٣٣
إطار ١-٥ : الخطة القومية المقترحة للشباب في مصر ٣٧
إطار ١-٦ الشباب والعمل التطوعي والتنمية في مصر ٤٠
إطار ٤-١: إصلاح التعليم فى مصر
إطار ٤-٢: سياسات القبول فى التعليم العالى ٦٨
إطار ٤-٣: المعركة ضد البطالة ٧٤
إطار ٦-١ : الشباب الفقير ليس لديهم عمل مستقر ١٠٥
إطار ٦-٢ : العمل والتعليم مرتبطان ارتباطا وثيقًا ١٠٨
إطار ٦-٣ : أسباب الفقر كما يراها الفقراء ١١٢
إطار ٦-٤ : أنشطة لتشجيع الهجرة المنظمة وإيجاد بدائل إيجابية ١١٦
إطار ٧-١ : التقدم على الجبهة السياسية ١٢٣
إطار ٧-٢ : حقائق تبرزها الأرقام ١٢٥
إطار ٧-٣ : التمييز ضد المرأة في العمل ١٢٥
إطار ٧-٤ : حوادث التحرش الجنسي في مصر ١٢٦
إطار ٧-٥ : الشابات والفتيات يدعون لتمكينهن ١٢٧
إطار ٨-١ حول ماذا تدورالأحلام ؟ ١٣٦
إطار ٨-٢ : شبكة تثقيف القرين الشاب Y-PEER
إطار ٨-٣ : الانضمام إلى الأحزاب السياسية يتطلب بيئة داعمة ١٣٨
إطار ٨-٤ : الرئيس مبارك والشباب ١٤٧
إطار ١٠-١: الكيانات المنخرطة فى عملية الاستثمار فى مصر ١٦٥
إطار ١٠-٢: كندا وطريق الفرصة الثانية: نموذج للمحاكاة ١٦٨
إطار ١٠-٣ احتمالات نمو الفرانشيز فى مصر ١٧٢
إطار ١١-١ : هجرة الشباب المصري: الأنماط، والتطلعات، والدوافع ١٨٥
إطار ١٢-١ : تجربة معهد دون بوسكو الخاص ١٩٥
إطار ١٢-٢ : تدخلات الحكومة فى مجال التعليم الفني ١٩٦
إطار ١٢-٣ : مشروع مستويات المهارة القومية ـ الصندوق الاجتماعي للتنمية ١٩٧
إطار ١٢-٤ : برنامج تنمية المهارات The Skills Development Program ١٩٨
إطار ١٢-٥ : المشروع الأوروبي EC-Project : المساعدة المقدمة لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني ١٩٩
إطار ١٢-٦ : مبادرة التشغيل من خلال الإعلام ٢٠٠
إطار ١٣-١ تنمية عادة الرياضة البدنية لدى الشباب ٢٠٨
إطار ١٤-١ سوق الإسكان والشباب ٢٢٥
إطار ١٤-٢ الحياة في الأحياء العشوائية بالقاهرة ٢٢٩
إطار ١٥-١: الشباب والأمم المتحدة ٢٤٠
إطار ١٥-٢: المؤشر العام "للسعادة القومية الشاملة" فى بوتان ٢٤٢
إطار ١٦-١: ذكريات من عهد الجامعات الحرة ٢٥٤
إطار ١٦-٢: ما هو غائب فى المناهج التعليمية فى مصر ٢٥٥
إطار ١٦-٣: امتحان اختيار الطلاب فى تركيا (OSS) ٢٥٦
إطار ١٦-٤: عملية مجالس الشباب في تركيا. ٢٦٣

الجداول

جدول ٢-١ : تطور مؤشر التنمية البشرية ٤٤
جدول ٢-٢ : المقارنة بين محافظتي القاهرة والإسكندرية ٤٦
جدول ٢-٣ : الزيادة المطلقة في مؤشر التنمية البشرية حسب الإقليم ٤٦
جدول ٢-٤ : الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية ٤٨
جدول ٢-٥ : خريطة الفقر المحدثة : التوزيع الجغرافي للقرى الأكثر فقرًا ٥٤
جدول ٤-١: عدد المسجلين فى الجامعات والمتخرجين منها وفقاً للجامعة فى العام الدراسى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ٧٢
جدول ٤-٢: أعداد المدرسين المؤهلين وغير المؤهلين عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ٧٢
جدول ٤-٣: توزيع تقييم مهارات شباب العاملين وفقاً لبحث "الانتقال من المدرسة
إلى العمل" لأصحاب الأعمال عام ٢٠٠٥ النسبة المئوية ٪ ٧٢
جدول ٥-١ : مشاركة الشباب في العمل السياسي المعارض ٩١
جدول ٦-١: معدلات الفقر وفقًا للمناطق والفئة العمرية ١٠٢
جدول ٦-٢: معدلات الفقر في الأسر التي تتكون من ٥-٦ أفراد ١٠٣
حسب عدد البالغين الشباب في الفئات العمرية المختلفة ١٠٣
جدول ٦-٣: فقر الشباب باعتباره حرمانا متعدد الأبعاد ١٠٤
جدول ٦-٤: نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان من مختلف الأبعاد (وفقًا لشرائح الثروة) ١٠٥
جدول ٦-٥: معدل البطالة بين الشباب حسب مستوى التعليم ١٠٨
ووضع الشباب بالنسبة للفقر ، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ١٠٨
جدول ٦-٦: توزيع الشباب المشتغلين حسب الوضع بالنسبة للفقر(٪) ١٠٩
جدول ٦-٧: توزيع الشباب في قوة العمل حسب فئات العمالة ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩(٪) ١٠٩
جدول ٨-١ : درجة الانتماء ١٤٣
جدول ٨-٢ : التوزيع على مواقع شبكة الإنترنت حسب الجنس ١٤٣
جدول ٨-٣ : درجة الشفافية في ذكر أسماء المحررين بالموقع ١٤٤
جدول ٨-٤: تطور ظهور مواقع الشباب على الإنترنت ١٤٤
جدول ٨-٥: اللغة المستخدمة في مواقع الشباب على الإنترنت ١٤٤
جدول ٨-٦: التفاعل على مواقع الشباب ١٤٤
جدول ٨-٧: التفاعل مع مواقع الشباب ١٤٥
جدول ٨-٨ : عدد زوار مواقع الشباب ١٤٥
جدول ٩-١ عدد العاملين من القيادات العليا فى الحكومة المصرية والتوزيع العمرى حسب الدرجة الوظيفية فى ٢٠٠٨/١/١ ١٥٣
جدول ٩-٢: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية وحسب النوع فى الحكومة المصرية
(بيانات من عينة مكونة من ٥٥٧ وحدة من إجمالى ٦٧١ وحدة) ١٥٤
جدول ٩-٣ توزيع الشباب حسب الفئة العمرية ٢٠-٣٥ سنة فى القطاع الحكومى بمصر فى أول يناير ٢٠٠٩. ١٥٤
جدول ٩-٤ عدد الشباب فى القطاع الحكومى طبقًا لميزانيات الجهاز الإدارى، والإدارة المحلية، وأجهزة الخدمات. ١٥٥
جدول ٩-٥ عدد الشباب فى القطاع الحكومى كما ورد فى ميزانيات الهيئات الاقتصادية ١٥٥
جدول ٩-٦: عدد الشباب فى القطاع الحكومى (موزعين طبقاً للدرجات المالية بما فى ذلك الكادر العام، والنظم الخاصة)
(حتى سن ٣٥ فى أول يناير ٢٠٠٩. ١٥٥
جدول ٩-٧: عدد الشباب فى القطاع الحكومى موزعين طبقاً للدرجات المالية
(الكادر الخاص) حتى سن ٣٥ سنة فى أول يناير ٢٠٠٩ ١٥٥
جدول ٩-٨: عدد الشباب المعينين فى القطاع الحكومى فى السنوات العشر الأخيرة حتى سن ٣٥ فى أول يناير ٢٠٠٩ ١٥٦
جدول٩-٩: المبالغ المخصصة من جانب الحكومة للأنشطة المتعلقة بالشباب بناء على تقديرات وزارة المالية ١٥٨
جدول ١٠-١ ترتيب مصر فيما يتعلق بتيسير ممارسة نشاط الأعمال كما جاء في التقرير ١٦٦
جدول ١٠-٢ أنشطة الفرانشيز حسب القطاع ١٦٩
جدول ١١-١: معدلات بطالة الشباب (١٥-٢٩ سنة) وفقًا لكل من التعريف المتعارف عليه،
والتعريف الواسع وحسب بعض الخصائص المختارة في الأعوام ١٩٩٨ ، و٢٠٠٦ ، و٢٠٠٩. ١٧٨
جدول ١١-٢ : معدلات عدم مشاركة الشباب (١٥-٢٩ سنة) في قوة العمل وفقًا
لبعض الخصائص المختارة ١٩٩٨ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩ ١٨٠
جدول ١٢- ١ نظم التدريب و الجهات المقدمة له لمشروع التعليم الفني و التدريب المهني ١٩٣
جدول ١٢-٢ التدخلات المقررة في السياسة العامة لمشروع التعليم الفني والتدريب المهني ١٩٥
جدول ١٤-١ : توزيع الوحدات السكنية وفقًا للمحاور السبعة للبرنامج القومي للإسكان ٢٢٤
جدول ١٤-٢ : توزيع وحدات ابن بيتك ٢٢٤

جدول ١٤-٣ : توزيع الخدمات الاجتماعية في مشروع إبن بيتك ٢٢٤
جدول ١٥-١ أكثر الشباب حرماناً حسب خصائصهم ٢٣٧
جدول ١٥-٢: معاملات ارتباط حالات الحرمان الشديد بين الشباب ٢٣٨
جدول ١٥-٣: المتوسط المقدر لنصيب الفرد من الغذاء، وخط الفقر الكلي(بالجنيه المصري سنويا) حسب الإقليم ٢٣٩
جدول ١٥-٤ المؤشر العام المقترح لرفاهة الشباب فى مصر المجالات والمؤشرات ٢٤٣
جدول ١٥-٥: حساب المؤشر العام لرفاهة الشباب فى مصر ٢٤٤

الأشكال

شكل ٢-١ : تطور مؤشر التنمية البشرية ٤٥
شكل ٢-٢ : تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر التنمية البشرية في مختلف التقارير ٤٥
شكل ٢-٣ : الإتجاهات الإقليمية فى مؤتمر التنمية البشرية ٤٧
شكل ٢-٤ : الفجوة بين الذكور والإناث في التقارير المختلفة (الإناث كنسبة من الذكور) ٤٨
شكل ٣- ١: نمط تدخين الشباب في مصر ٦٠
شكل ٣-٢ أوضاع تعليم الشباب في مصر ٦٢
شكل ٣-٣: مشاركة الشباب في قوة العمل ٦٣
شكل ٣ – ٤: معدلات البطالة بين الذكور والإناث بالفئة العمرية (١٥ – ٢٩ سنة) بمصر في الأعوام ١٩٩٨ و٢٠٠٦ و٢٠٠٩. ٦٤
شكل ٥-١ : قيم معنى الحياة لدى الشباب ٨٥
شكل ٥-٢: مسؤولية الحكومة عن تلبية احتياجات الأفراد ٨٥
شكل ٥-٣: قيم العمل لدى الشباب ٨٦
شكل ٥-٤: الأولوية ذات الأهمية عند البحث عن عمل ٨٧
شكل ٥-٥: قيمة الإجادة والإنجاز في العمل حسب الدول ٨٧
شكل ٥-٦: مدى ارتباط قيم الشباب بالاقتصاد الحر ٨٨
شكل ٥-٧: قيمة الإدخار لدى الشباب بحسب الدول ٨٩
شكل٥-٨ : ملكية قطاع الأعمال والصناعة بحسب الدول ٨٩
شكل ٥-٩: مجالات الاهتمام الرئيسية في الحياة ٩٠
شكل ٥-١٠: الاهتمام بالسياسة بحسب الدول ٩٠
شكل ٥-١١ : الاتجاهات السياسية للشباب بحسب الدول ٩٣
شكل ٥-١٢: أهمية العيش في نظام ديموقراطي بحسب الدول ٩٣
شكل ٥-١٣: اتجاهات الشباب نحو أولويات مصر السياسية ٩٤
شكل ٥-١٤: الحرص على فخر الوالدين بحسب الدول ٩٦
شكل ٥ – ١٥ : أفضلية الرجل على المرأة بحسب الدول ٩٧
شكل ٥ – ١٦: أهمية الدين في الحياة بحسب الدول ٩٧
شكل ٥ – ١٧: الثقة في الآخرين بحسب الدول ٩٩
شكل ٥ – ١٨: دوائر الثقة في الآخرين ٩٩
شكل ٦-١: معدل فقر الدخل حسب الفئات العمرية ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ١٠٣
شكل ٦-٢: معدل انتشار أوجه الحرمان بين الشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) ١٠٤
شكل ٦-٣: نسبة الشباب الذين التحقوا بالتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة ١٠٦
شكل ٦-٤ : توزيع مستويات التعليم وفقًا لشرائح الثروة الخمس ١٠٦
شكل ٦-٥ أ : نسبة الشباب الحاصلين على تقديرات منخفضة – مقبول ١٠٧
شكل ٦-٥ ب: نسبة الشباب الحاصلين على تقديرات مرتفعة – ممتاز ١٠٧
شكل ٦-٦ : معدل البطالة حسب السن ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ١٠٩
شكل ٦-٧ : نسبة الوظائف الدائمة حسب السن ، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ١٠٩
شكل ٦-٨ : نسبة العاملين بدون أجر حسب السن والوضع بالنسبة للفقر، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ١٠٩
شكل ٦-٩: إيه الحاجات اللي بتقلقك من بكرة ؟ ١١١
شكل ٦-١٠ : يا ترى إيه الحاجات اللي تخليك مطمئن لبكرة ؟ ١١٣
شكل ٦-١١ : أنت بتعتمد على مين في تحقيق أحلامك دي ؟ ١١٣
شكل ٦-١٢ : آليات التعامل مع الفقر وفقًا لخُميسات الثروة ١١٥
شكل ٧-١: معدلات المشاركة والتشغيل حسب السن والجنس للفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) في ٢٠٠٩ ١٢٤
شكل ٧-٢: اتجاهات مشاركة الإناث في قوة العمل حسب المستوى التعليمي للفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ١٢٤

شكل ٧-٣: اتجاهات نسبة الإناث العاملات في الحكومة حسب المستوى التعليمي في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ١٢٤
شكل ٨-١: شواغل الشباب (الذكور) ١٣٥
شكل ٨-٢: شواغل الشباب (الإناث) ١٣٥
شكل ٨-٣: أحلام الشباب (تحت ٣٥ سنة) ١٣٦
شكل ٨-٤: بتعتمد على مين فى تحقيق أحلامك؟ ١٣٦
شكل ٨-٥: إيه اللي بتتمناه ليكم: أنت وأسرتك؟ ١٣٦
شكل ٨-٦: إيه المنصب أو الموقع اللي أنت بتحلم تأخده ١٣٧
شكل ٨-٧ مستخدمو الإنترنت في مصر ١٤١
شكل ٨-٨ درجة الانتماء بالموقع ٪ ١٤٣
شكل ٨-٩ درجة المسؤولية عن الموقع ٪ ١٤٣
شكل ٨-١٠: درجة الشفافية ٪ ١٤٣
شكل ٨-١١: درجة المخاطرة ٪ ١٤٤
شكل ٨-١٢: لغة الخطاب السياسي على المواقع (٪) ١٤٥
شكل ٨-١٣: التفاعل مع المجتمع المتصفح والقارئ(٪) ١٤٥
شكل ٨-١٤: الشخصيات التى يستضيفها الموقع(٪) ١٤٥
شكل ٨-١٥: مدى الإقبال على الموقع(٪) ١٤٥
شكل ٩-١: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية وحسب النوع فى الجهاز الإدارى المصرى ١٥٤
شكل ٩-٢ توزيع الشباب حسب الفئة العمرية ٢٠-٣٥ سنة بين مختلف أنواع الأجهزة الحكومية فى عام ٢٠٠٩ ١٥٦
شكل ٩-٣ توزيع الشباب فى القطاعات الحكومية على الهيئات الاقتصادية ١٥٦
شكل ٩-٤ التوزيع طبقًا للدرجات المالية (الكادر العام والخاص) ١٥٦
شكل ٩-٥: عدد الشباب فى القطاع الحكومى، موزعين طبقًا للدرجات المالية (كادر خاص) ١٥٧
شكل ٩-٦: عدد الشباب المعيّنين فى القطاع الحكومى فى السنوات العشر الأخيرة ١٥٧
شكل ٩-٧: المبالغ المخصصة للشباب ٢٠٠٦/٢٠٠٥، و٢٠١٠/٢٠٠٩ ١٥٨
شكل٩-٨ المبالغ المخصصة للشباب ٢٠١٠/٢٠٠٩ ١٥٨
شكل ١١-١ : معدلات البطالة وفقًا للتعريف المتعارف عليه حسب السن والنوع للأعمار من (١٥-٢٩ سنة) عام ٢٠٠٩ ١٧٩
شكل ١١-٢: معدلات المشاركة في قوة العمل والتوظف وفقًا للسن والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ، ٢٠٠٩ ١٧٩
شكل ١١-٣: معدلات عدم المشاركة في قوة العمل حسب السن والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ، ٢٠٠٩ ١٨٠
شكل ١١-٤: معدلات البطالة وفقًا للمفهوم المتعارف عليه حسب المستوي التعليمي والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩ ١٨١
شكل ١١-٥: معدلات عدم المشاركة في قوة العمل وفقًا للمستوي التعليمي والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩ ١٨١
شكل ١١-٦ : توزيع الوافدين الجدد لسوق العمل من المتعلمين وفقًا لسنة الميلاد ونوع الوظيفة الأولى عام ٢٠٠٦ (متوسط متحرك لثلاث سنوات) ١٨٢
شكل ١١-٧: معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل حسب المستوي التعليمي ، ١٩٩٨ ، و٢٠٠٦ ، و٢٠٠٩ ١٨٢
شكل ١١-٨: نسبة الشابات العاملات (١٥-٢٩ سنة) في الحكومة حسب المستوي التعليمي ١٩٩٨ ، و٢٠٠٦ ، و٢٠٠٩ ١٨٢
شكل ١١-٩: متوسط سنوات الدراسة حسب سنة الميلاد والنوع ، متوسط متحرك لأربع سنوات ١٨٣
شكل ١١-١٠: متوسط جودة الوظائف وفقًا للمستوى التعليمى للعاملين بأجر وبدون أجر ١٨٤
شكل ١٣-١ : التغذية من خلال دورة الحياة ٢٠٦
شكل ١٣-٢ المخاطر التقليدية والحديثة على الصحة ٢٠٧
شكل ١٣-٣: الدائرة الخبيثة التى تربط بين الفقر والصحة العقلية (مقتبس بتصرف مما كتبه سراسينو، ٢٠٠٤). ٢١٣
الشكل ١٣-٤ معدلات فجوة العلاج (مقتبس بتصرف مما كتبه سراسينو-٢٠٠٤) ٢١٣
شكل ١٤-١ : المشاكل الأساسية التي تواجه الأسر في إقليم القاهرة الكبرى ٢٣٠
شكل ١٤-٢ : أولويات تحسين المناطق العشوائية وفقًا لتفضيلات المواطنين SHAPE * MERGEFORMAT ٢٣٠
شكل ١٤-٣ : الدور المتوقع من الحكومة لتطوير العشوائيات SHAPE * MERGEFORMAT ٢٣٠

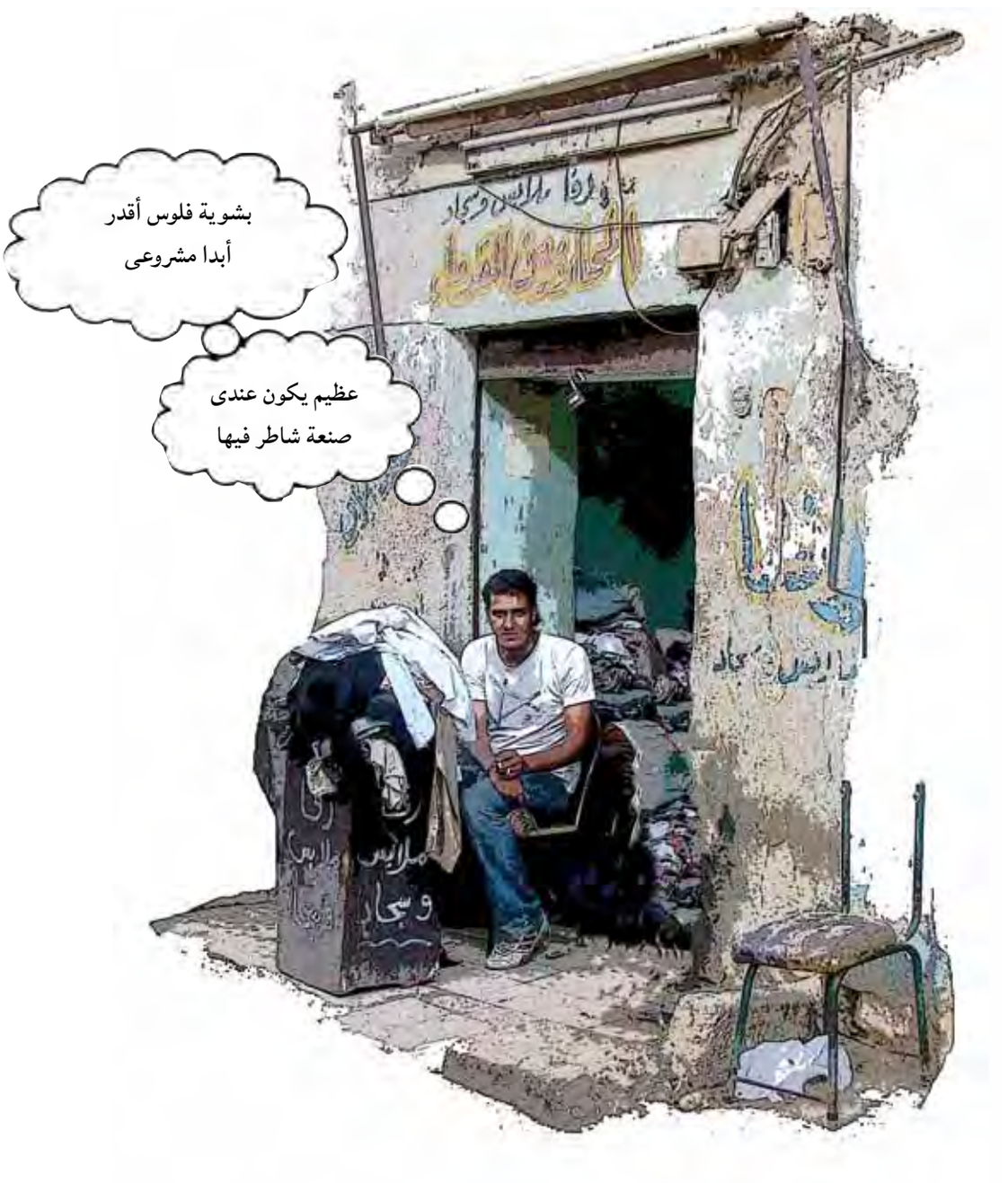
بشوية فلوس أقدر
أبدا مشروعى
عظيم يكون عندى
صنعة شاطر فيها

الفصل الأول

إن الاهتمام بالشباب في مصر ينبع من أن آمالهم، ومشاركتهم في المجتمع، وطاقاتهم وقيمهم، ومبادئهم هي التي تشكل مستقبل مصر. والشباب المصري، مثل كل الشباب في العالم، يتطلعون إلى خوض حياة مثمرة وحافلة، وإلى بناء أسرة، وإلى المشاركة بدرجة أكبر في الساحة القومية والعالمية. ولما كان الشباب هم الجيل القادم من أرباب الأسر، والمجتمعات والحكومة، وقوة العمل، فإن قراراتهم سوف تؤثر على رفاهة الأمة كلها. وفي بعض الدول تتم تحولات الشباب عبر دورة حياتهم بسلاسة، وتتاح لهم فرص عظيمة تؤهلهم للتفوق عقليًا وبدنيًا ووجدانيًا وروحيًا بالمقارنة بالآخرين، وللشباب أيضًا فرص اختيار أوسع، وإمكانية أعظم للوصول إلى المعلومات التي تمكنهم من المشاركة في صنع القرار وفي العمل العام، كما تتاح لهم أيضًا فرص للاستماع لآرائهم. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا التقرير في توضيح كيف أن النتائج التي تعود على الشباب تتوقف على بناء رأس المال الاجتماعي لهم من خلال السياسات والاستثمارات والبرامج المناسبة.

إطار ١-١ : السنة الدولية للشباب لتعزيز اندماجهم و مشاركتهم

في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بإعلان السنة الدولية للشباب التي تبدأ من ١٢ أغسطس ٢٠١٠ ، ويتزامن إعلان هذه السنة مع الذكرى الخامسة والعشرين للسنة الدولية للشباب الأولى التي أعلنت عام ١٩٨٥ ، وكان موضوعها "المشاركة والتنمية والسلام". ويدعو القرار إلى المشاركة الكاملة للشباب في المجتمع من خلال شراكات مع منظمات الشباب. ويشجع موضوع هذه السنة الحوار والتفاهم المتبادل بين الأجيال ، والدفاع عن مبادئ السلام والاحترام والحرية.

والأهم من ذلك ، يتم تشجيع الشباب على أن يكرسوا أنفسهم لدفع خطى التقدم ، وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشجع "برنامج الأمم المتحدة للشباب" ، على تنظيم الأنشطة التي تحث على الوصول إلى فهم أعظم لأهمية مشاركة الشباب في كافة جوانب المجتمع، وكذلك الأنشطة التي تسرع بتحقيق هدف التفاهم المتبادل. وفي مطلع يناير ٢٠١٠ ، طلبت الأمم المتحدة أن يقوم أي شاب ، وكافة الشباب، باقتراح شعارات تتألف من كلمة إلى خمس كلمات وتلخص موضوع السنة وترسل عبر "الفيس بوك" للتصويت بشأن اختيار أفضلها. وبوجه عام ، يرجى من خلال الاهتمام بالشباب في السنة الدولية للشباب الوصول إلى فهم أعظم لاهتماماتهم وإسهاماتهم الممكنة في المجتمع.

في مصر ، بدأ الإعداد للسنة الدولية للشباب في مارس ٢٠١٠ بالتشاور مع جامعة القاهرة ، حيث تجمع أكثر من ١٥٠٠ شاب من كافة محافظات مصر. وقد كان الغرض من هذه المناسبة تنمية الوعي والمساعدة في بدء حوار لحث الشباب على المشاركة وتنظيم الأحداث. وعلاوة على ذلك سمح هذا اللقاء لفريق تقرير التنمية البشرية بأن يحصلوا على آراء مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشباب المصري حول تقرير هذا العام وتضمين آرائهم في هذا التقرير.

المصدر : http://social.un.org/youthyear

إعداد دِفني عباس لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

ولأول مرة في تاريخ مصر يشكل الشباب شريحة كبيرة في الهرم السكاني بالقياس إلى شريحتي الأطفال والمسنين. وتعد هذه الظاهرة أكبر تحد تواجهه مصر، حيث تشكل تهديدًا وفرصة في ذات الوقت. فعلى الجانب الإيجابي، قد يعني هذا انخفاضًا في معدل الإعالة، وفرصة لزيادة عدد أفراد الأسرة الذين يكسبون عيشهم و يحصلون على دخل.

برزت ظاهرة تضخم فئة الشباب في مصر لأول مرة عام ١٩٩٥ ، ومن المتوقع أن تستمر هذه الظاهرة خلال الثلاثين سنة القادمة حتى عام ٢٠٤٥ [١]. وهذا الجيل تقدر نسبته بنحو ٢٣,٥٪ من إجمالي السكان في عام ٢٠١٠، أو بما يوازي ١٩,٨ مليون شاب وشابة في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة)، وهذا هو الوقت الذي ينتقل فيه الشباب من المدرسة إلى التعليم العالي ثم إلى العمل، والمواطنة، والزواج، وتكوين أسرة مستقلة. وهذه الفترات الإنتقالية الخمس، إذا أُحسن توجيهها، سوف تدفع رأس المال البشري الشاب لأن يكون عاملاً حاسمًا يقود إلى النمو والتنمية في الدولة كلها. ومن ناحية أخرى، إذا لم يحسن إدارة رأس المال البشري هذا، سوف يترتب على ذلك تبعات تتمثل في مهارات ووظائف متدنية، وبالتالي تطول فترات البطالة، وفي فهم ضعيف لمبدأ المواطنة ومسؤوليتها، وفي اعتماد أعظم على الأسرة والدولة قبل الزواج وبعده.

وكما سيتبين من خلال فصول هذا التقرير الحادي عشر من سلسلة تقارير التنمية البشرية لمصر ، فإن وضع رؤية لمجتمع يمكنه احتواء كافة الفئات هي الرؤية التي يشعر فيها كل الشباب المصري بأنهم موضع التقدير، وأن الفرص متاحة لهم للمشاركة الكاملة في حياة مجتمعهم. وتحقيق هذه الرؤية يعني أن الشباب المصري سوف تتاح لهم الموارد ، والفرص والقدرة على التعليم الجيد ، والحصول على عمل ، والانخراط بصورة مفيدة في المجتمع ، وأن يستطيعوا التعبير عن آرائهم ، وأن يتمكنوا من الزواج وتكوين أسرة.

وحتى يتم تنفيذ أجندة احتواء وادماج الشباب ، فإنه يجب أن يتاح لهم فرصة التعبير عن رأيهم عند تصميم السياسات والبرامج التي تؤثر عليهم، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في الشراكات الجديدة مع مجتمعاتهم ومع مجتمع الأعمال، كما يتعين تشجيع الفكر المستقل والأفكار الجديدة بدلاً من فرض رقابة عليها، وعلى أساليب التدريس والبرامج التعليمية أن تساعد على خلق فرص عمل للشباب، وعلى تلبية احتياجات السوق بدلاً من أن تتسبب في تضييق آفاق هذه الفرص.

والاحتواء يعني أيضًا أن المنابر ـ سواء كانت تتمثل في مجالس الطلبة أو الأحزاب السياسية أو نوادي الشباب أو الإنترنت ـ يجب أن تسمح للشباب بمناقشة القضايا التي تهمهم بحرية ، وأن يشاركوا في وضع الأجندات التي تعكس احتياجاتهم. ويخلص هذا التقرير، في كثير من الحالات ـ من خلال الاستشهاد بتصورات وتطلعات الشباب أنفسهم ـ إلى أن هذه الأوضاع مازال يتعين ترجمتها إلى أفعال محددة.

هذا لا يعني أن جميع الشباب يتسمون بالسلبية[٢]، فكما يشير هذا التقرير بالتفصيل، ينشد معظم الشباب حياة أفضل لأنفسهم، والكثير منهم يلتحقون بالتعليم الجامعي أو الفني أملاً في الحصول على وظائف أفضل، وأخيرًا، يختار الأقل حظًا ترك التعليم مبكرًا للالتحاق بعمل والحصول على دخل، والبعض ينضم إلى الاقتصاد غير المنظم أو يؤسس أعمالاً خاصة، والبعض يهاجر بحثًا عن فرص عمل في مكان آخر، وتتضآل آمالهم في فرص أكثر على مدار حياتهم.

تحديد القيود التي تواجه الشباب

هناك أوجه صعوبات مشتركة أمام الشباب ، وكثيرًا ما ترتبط هذه الأوجه بالفقر والبطالة، وإن كانت العوامل الثقافية وسياسات الحكومة تلعب دورًا مهمًا هي الأخرى. ويرى هذا التقرير أن هذه القيود غالبًا ما تكون متشابكة وتندرج تحت الموضوعات التالية، وإن كانت لا تقتصر عليها.

تأخر بدء الحياة المستقلة Waithood

من عواقب إقصاء الشباب، دخولهم في فترة سكون يظلون فيها منتظرين توفر الظروف التي تمكنهم من بدء حياة مستقلة ، فهم يقضون فترة طويلة منتظرين في صفوف البطالة، ويعيشون خلالها مع آبائهم، ويعجزون ماليًا عن الزواج أو عن امتلاك مسكن مستقل. ووفقًا لدراسة مسح النشء والشباب الخاصة بسوق العمل والشباب، التي عرضها هذا التقرير، زادت نسبة الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) بدرجة كبيرة خلال الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠٦ ، مما فرض ضغوطًا هائلة على سوق العمل من حيث إمكانية توفير وظائف كافية للوافدين الجدد إلى هذا السوق. وعلى الرغم من أن الجيل الحالي تلقى أفضل تعليم لم ينله جيل آخر من قبل ، إلا أن هذا لم يترجم إلى توفر فرص عمل أفضل. ويبدو الأثر النفسي أيضًا في أن البطالة أفضت إلى شعور الشباب باللامبالاة، الذي يتضح في الانخفاض الشديد في معدلات مشاركة الشباب في الانتخابات، أوالأنشطة التطوعية، أو العضوية في نوادي الشباب. وهناك قلق بالغ من أن بعض الشباب الذين يعيشون في عزلة يتم استقطابهم من جانب الجماعات المتطرفة الذين يستغلون إحساسهم باليأس[٣]. وعلى الرغم من أن تأخر الزواج هو اتجاه تشهده كثير من المجتمعات، إلا أنه في مصر يلجأ عدد كبير من الشباب إلى الزواج غير الرسمي أو ما يسمى بالزواج العرفي ، الذي لا يوفر حماية كبيرة للزوجة والأبناء من هذا الارتباط[٤].

ومن المفارقات ، أن المصدر الأساسي لإقصاء الشباب المصري يأتي من نظام الدعم الأسري التقليدي، حيث يتحمل الآباء معظم مسؤولية تمويل نفقات التعليم والزواج، ومبادرات الأعمال الوليدة بعد سن الثامنة عشر بكثير، وهي السن التي يعتبر فيها الشباب في دول أخري قادرين على الاعتناء بأنفسهم. فمن ناحية، هذه الثقافة الأسرية القوية تعتبر بمثابة شبكة أمان للشباب، تعوضهم عن أوجه النقص التي تصحب فترة السكون في حياتهم كما أنها تكرس التواكل. وعلاوة على ذلك، فإنها في كثير من الجوانب، تنقل المسؤولية من المجال العام إلى المجال الخاص، وترسخ السلوكيات والتوجهات التي تعتمد على الأسرة. فمثلاً، انتشار الدروس الخصوصية في كافة مستويات التعليم ينفي الإدعاء القائل بأن التعليم العام في مصر يقدم مجانًا، كما أن عدم توفر خدمات الصحة العامة المناسبة، وعدم كفاية الإسكان لأصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة، وضعف خدمات التمويل العقاري، كلها تشير إلى الفجوات الموجودة في الخدمات المقدمة للشباب التي عادة ما يتم التعويض عنها من خلال الآباء. وبطبيعة الحال ليست كل الأسر

إطار ١-٢ : الشباب كقوة دافعة للتغيير

قد يعزي انخفاض معدلات مشاركة الشباب في المجتمع إلى اعتقادهم بأن مشاركتهم وسعيهم نحو إحداث التغيير السياسي والاجتماعي لا يحظيا بالاهتمام. وهذا الشعور بالإقصاء قد يأتي من نظرة اجتماعية ترى أن الشباب هم مجرد أشخاص سلبيين يقتصر دورهم على تلقي السلع والخدمات، ولا تكافأهم نظيرالابتكار أو الرغبة في التغيير. وتعتبر حملة محو الأمية التي نظمتها نيكاراجوا في أواخر التسعينات مثالاً لأحد الأساليب العملية والناجحة لحث الشباب على المشاركة بفاعلية على مستوى القضايا القومية. وقد استطاعت الحملة تخفيض نسبة الأمية من ٥٠,٣٪ إلى ١٢,٩٪ في خمسة أشهر فقط. وقد دعت الحملة ـ التي نظمت تحت رعاية الحكومة ـ إلى تعبئة النصف غير الأمي من السكان، وبخاصة الشباب. لذلك قام ٢٢٥ ألف متطوع بالتسجيل لتقديم خدماتهم ووقع عبء التدريس الفعلي على ١٠٠ ألف متطوع. وقد اعتمد تنظيم الحملة بصورة قوية على العمل التطوعي للشباب الذي أسهم في نجاحها.

منذ مطلع التسعينات أعلنت الحكومة المصرية عن التزامها بالقضاء على الأمية من خلال مجموعة من السياسات والبرامج. وفي عام ١٩٩٤ ، أطلقت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار حملة للقضاء على الأمية خلال عشر سنوات بهدف تمكين البالغين من تعلم القراء والكتابة ومبادئ الحساب. وعلى الرغم من ذلك كانت الاستراتيجية أقل فاعلية في الأحياء الأكثر فقرًا التي يغلب عليها الطابع الريفي، وترتفع فيها نسبة الأمية. إن فكرة تعبئة الشباب لتنفيذ حملة واسعة النطاق لمحو الأمية على المستوى القومي يمكنها أن تسفر عن نتائج ممتازة. ففي مصر يقدر معدل طلبة الجامعات المسجلين إلى عدد الأميين بنحو١ : ٦ ، كما أن معدل طلبة المدارس الثانوية المسجلين إلى عدد الأميين يبلغ ١ : ٥. وهو ما يعني أنه لو قام كل طالب من طلبة المدارس الثانوية والجامعات المسجلين بتعليم خمسة أشخاص أميين، لأمكن محو أمية الأشخاص فوق ١٥ سنة تمامًا. ومن الممكن أيضًا أن تركز الحملة على مجموعة فرعية أصغر من الأميين مثل الأشخاص في الفئة العمرية من (١٠-٣٥ سنة) (الذين يقدر عددهم بـ ٥,٨ مليون أمي وفقًا لآخر تعداد)، مما يجعل معدل طلبة المدارس الثانوية والجامعات المسجلين إلى الأميين يصل إلى ١ :٢.

المصدر : سلمى الفوال ، مركز العقد الاجتماعي ، مصر.

قادرة على تقديم هذا النوع من الدعم لأفرادها من الشباب وهو ما يخلق عقبات جسيمة جديدة أمام تكافؤ الفرص، وقدرة الشباب على الحراك ، وتواجه الحكومة تحديات قوية في تطوير هذه الخدمات والتوسع فيها.

التعليم

إن الهيكل العمري الذي يقترن بتضخم فئة الشباب يفرض ضغوطًا هائلة على نظام التعليم وعلى جودته. وعلى الرغم من أن مصر خطت خطوات واسعة نحو تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يتعلق بالتحاق جميع التلاميذ بالتعليم الأساسي ، فإن ٢٧٪ من الشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) لم يستكملوا التعليم الأساسي (١٧٪ تسربوا من المدارس قبل أن ينهوا التعليم الأساسي ، ١٠٪ لم يلتحقوا قط بالتعليم)[٥].

ويعتبر الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي وخلفية الأسرة أهم مؤشرين للتنبؤ بالإنجاز التعليمي في مصر. فالأطفال في الأسر التي تنتمي إلى كل من شريحة الثروة المتوسطة والعليا يحتمل ـ بدرجة أكبر ـ أن يكون أداؤهم أفضل في امتحانات الشهادات العامة، وأن يلتحقوا بالتعليم العالي. كما أن الإقامة في الريف أو الحضر تعتبر مؤشرًا أساسيًا آخر. ففي الواقع، يوجد في المناطق الريفية نسبة صادمة تبلغ ٨٠٪ ممن لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم. كما يتضح بعد النوع الاجتماعي بصفة خاصة في هذه الفئة حيث تشكل الإناث ٨٢٪ ممن لم يلتحقوا قط بالتعليم[٦].

مازالت القضايا المتعلقة بعدم المساواة في فرص الحصول على التعليم، وجودة التعليم قضايا أساسية، كما تم مناقشته في الفصل الرابع. فمن حيث نوع المدرسة ، بينما يأتي معظم من يطلق عليهم "المتفوقون" (الذي يحصلون على ٩٠٪ في امتحان نهاية المرحلة الثانوية) من المدارس الحكومية، فإن احتمال أن يكون الطالب متفوقًا يزيد بدرجة كبيرة إذا كان الطالب من مدرسة خاصة أو تجريبية حكومية. ولم تحقق المدارس الابتدائية والثانوية أداءً جيدًا بالنسبة للجودة. وقد أثرت الأعداد الكبيرة من الطلبة ، ونقص المعلمين الأكفاء على إمكانية تقديم تجارب تعليمية ذات جودة عالية. وتعتبر حالة الفقراء أسوأ بالمقارنة بالأغنياء من حيث الالتحاق بالتعليم. كما يحتمل بدرجة أكبر عدم التحاق الفتيات في الأسر الفقيرة بالتعليم.

باستبعاد نظام التعليم الأزهري المستقل ، بلغ عدد الجامعات المصرية الحكومية ١٧ جامعة كان مقيد بها ١,٤٣ مليون طالب في السنة الأكاديمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن هذا العدد الكبير يمكن أن يكون مؤشرًا إيجابيًا للتنمية ، كان هناك انخفاض ملحوظ في مستوى

جودة التعليم العالي خلال العقود الثلاثة الماضية، ويبدو ذلك في الاختلال بين احتياجات سوق العمل والأعداد الغفيرة والمتزايدة من الخريجين العاطلين. وقد أدى تكدس الطلبة إلى الضغط على الخدمات التعليمية، كما أدى تحمل أعضاء هيئة التدريس بأعباء مفرطة، وعددهم المحدود، ومرتباتهم الضعيفة إلى تدهور الجامعات الحكومية المجانية. ويحتاج الأمر إلى إعادة النظر في شروط القبول في التخصصات الجامعية المختلفة التي تعتمد على عامل وحيد وهو درجات النجاح في امتحانات شهادة الثانوية العامة التي تجري على مستوى الجمهورية (أنظر الفصل السادس). وبالنسبة للبرامج التعليمية الأخرى التي تقدم لمن لا يتاح لهم فرصة التعليم العام أو العالي، مثل التعليم الفني والتدريب المهني، فقد ثبت نجاحها على المستوى الدولي، ولكنها تتطلب تقديم حوافز مثل المناهج والأجهزة المتطورة، واقتسام تكلفة التدريب، وتقديم حوافز ضريبية لأصحاب الأعمال (أنظر الفصل الثاني عشر). ويعتبر مبدأ المساءلة مهم أيضًا، مع وضع نظام سليم لمنح الشهادات، يعتمد على معايير أداء معترف بها وتستند إلى المعايير الدولية.

الفقر

إن أحلام وآمال الفئات الأكثر حرمانًا متواضعة للغاية، كما هو متوقع. وتعطي مقاييس الفقر متعددة الأبعاد وزنًا مهمًا لعدد من المتغيرات بخلاف الدخل والاستهلاك. وبالنسبة للشباب، تبين أن احتياجاتهم تشمل أيضًا الوظيفة المناسبة (مهنة ووظيفة جيدة)، والحصول على مسكن، أو حتى تملك هاتف محمول، على النحو الوارد في الفصل السادس. إن الاقتصاد المصري لم يعد اقتصاد كفاف، ومع ذلك يمكن تصنيف نحو ٢٠٪ من السكان كفقراء وفقًا لكل أبعاد الفقر. وقد أسفر الفقر، وبخاصة الفقر في المناطق الريفية، وندرة فرص العمل عن ارتفاع مستويات الهجرة إلى أطراف المدن الكبيرة، وبخاصة أطراف القاهرة الكبرى، وبذلك تتواصل مشاكل العشوائيات والمناطق الفقيرة. وقد استغرق الوقت أكثر من ثلاثين عامًا حتى تتمكن الحكومة من السيطرة على مشكلة الإسكان، ولكنها تسعى حاليًا إلى حل هذه المشكلة من خلال التخطيط العمراني السليم ، ونظم التمويل العقاري، ومنح حوافز لبناء الوحدات السكنية.

والفقر في مصر يتسم ببعد قوي يتعلق بانتقاله عبر الأجيال. وتشير نظرة الشباب إلى العلاقة المهمة بين الظروف الأسرية وفقر الأطفال والشباب. وهذا يتسق مع نهج دورة الحياة الذي أُتبع في عدد من فصول هذا التقرير، فالفقراء في جيل ما هم أبناء الفقراء في الجيل السابق. وهناك عدة عوامل تكمن وراء وجود الفقر واستمراره مثل: حجم وهيكل الأسرة، ونوع ومستوى تعليم رب الأسرة، وانخفاض معدل القيد في التعليم، وارتفاع نسبة التسرب من التعليم والأمية.

وهناك أيضًا ارتباط قوي بين عدم وجود وظائف دائمة والفقر ، فالشباب الفقير لا يستطيع أن يتحمل البقاء طويلاً بدون عمل، لذلك يتخلى عن فكرة الحصول على وظيفة رسمية أسرع من الفئات الأخرى من الشباب، ويلتحق بأي وظيفة يمكن أن يجدها، سواء كانت وظيفة مؤقتة أو موسمية. ولهذا لا يعتبر مجرد الحصول على وظيفة هو المخرج من الفقر، ولكن الحصول على وظيفة مجزية والحفاظ عليها هو الوسيلة الفعالة لخروج الشباب من دائرة الفقر. وتساهم الوظائف التي يتم الحصول عليها من خلال الهجرة في تخفيض الفقر بالنسبة لأسر

المهاجر، كما تساهم تحويلات العاملين في الخارج في زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس[٧].

البطالة

ووفقًا لتحليل سوق العمل الذي عُرض في الفصل الحادي عشر، تعتبر بطالة الشباب هي السمة الغالبة على شكل البطالة في مصر، وأكثر أنواع إقصاء الشباب خطورة. فحوالي ٩٠٪ من المتعطلين يقل عمرهم عن ٣٠ عامًا. كما يتأثر عدد أكبر بالبطالة الجزئية[٨]. ولهذا تعتبر بطالة الشباب في مصر مرتفعة بكل المقاييس. ولا يتمثل التحدي في مجرد خلق وظائف أكثر ولكن أيضًا في خلق وظائف أفضل، حيث أن الاقتصاد غير المنظم يمثل حاليًا المصدر الرئيسي للتشغيل بالنسبة للوافدين الجدد لسوق العمل. وتشير بيانات تعداد عام ٢٠٠٦ إلى أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير المنظم ارتفع إلى ٧,٩ مليون عامل، من ٥ مليون عامل عام ١٩٩٦[٩].

هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن البطالة بدأت في التراجع، على الرغم من الأزمة المالية الأخيرة ، فقد انخفضت نسبة الذكور المتعطلين بنحو الثلث، من ٣٢٪ عام ١٩٩٨ إلى ٢٤٪ عام ٢٠٠٩. وإلى جانب هذا الاتجاه، تعتبر البطالة مؤشرًا لوجود مشاكل يواجهها الشباب عند الدخول لسوق العمل، وذلك عندما يبدأون في الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل. وحيث يتسم هيكل سوق العمل بالتركيز الشديد للنوع الاجتماعي ، فإن إمكانية الانتقال لسوق العمل تتفاوت باختلاف النوع الاجتماعي. فبينما ينتهي الأمر بكل الشبان تقريبًا إلى الحصول على عمل، سواء في القطاع المنظم أو غير المنظم ، فإن أقل من خمس الشابات فقط يجدن عمل. وقد تراجعت نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل. كما تركز هذا الانخفاض بين الإناث في الفئة العمرية من ٢٠-٢٤ سنة، وبين خريجات المدارس الثانوية والجامعة[١٠]. وتعتبر التفرقة بين الجنسين عميقة الجذور في الأعراف الثقافية، وقد يشير هذا إلى ضرورة منح القطاع الخاص مزيدًا من الحوافز لمساندة النساء في سوق العمل من خلال توفير وظائف لهن بعد أن تراجعت بشدة مساندة الدولة.

وهناك أيضًا ما يدل على زيادة لجوء الشباب إلى سوق العمل غير المنظم عند شغل أول وظيفة، وهذا يدعو إلى وضع سياسات فعالة لسوق العمل، ومنها تقديم خدمات التوظيف، والمساعدة في البحث عن عمل وتطبيق حد أدنى للأجور، وتنظيم برامج تدريبية للمتعطلين ، وخلق وظائف من خلال دعم الأجور والوظائف. ويقترح أيضًا ضرورة إجراء إصلاح للتعليم للتغلب على مشكلة الاختلال بين التعليم واحتياجات سوق العمل.

التدريب المهني

حاليًا ، لا تلبي العمالة المصرية احتياجات سوق العمل ، وهو ما يشكل عقبة جسيمة أمام نمو القطاع الخاص وقدرته التنافسية في ظل اقتصاد منفتح وحر. وقد عمق من هذه المشكلة عدم وجود استراتيجية كافية للموارد البشرية على مستوى المنشآت، تعطي لأصحاب الأعمال توجهات واضحة بشأن قضايا العمل والتوظيف. ولا يتاح لكل الشباب المصري نفس فرص الوصول إلى شبكات الدعم ، وفرص العمل المناسبة، وذات الدخول المجزية. فمن ناحية ، ترتفع معدلات البطالة بين الشباب ذوي التعليم الجامعي نتيجة عدم التوافق بين تعليمهم واحتياجات سوق العمل الرسمي. ومن ناحية أخرى ، واجه خريجو التعليم الفني والتدريب المهني نقصًا في فرص التشغيل. وقد كان التعليم الفني والتدريب المهني هو نهاية الطريق أمام من أُبعدوا عن التعليم العام والعالي.

ومع هذا ، فإن معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني تعتمد على جانب العرض في توفير التدريب، وليس لديها معايير واضحة لتطوير المناهج وتقديم التدريب. كما تستخدم هذه المؤسسات أجهزة ومعدات عتيقة لا تتناسب مع التطور التكنولوجي، والنتيجة تخريج عمالة متدنية المهارة لا تستطيع تلبية احتياجات الصناعة من التخصصات المطلوبة أو احتياجات قطاعات الخدمات النهائية، وبالتالي تضطر هذه العمالة إلى التوجه للقطاع غير المنظم بحثًا عن عمل. ومن المفارقات أن الشواهد تدل على أن العمالة غير الماهرة تتاح لها فرص عمل ، ربما يرجع هذا إلى رواج قطاع التشييد.

النوع الاجتماعي

مما لا شك فيه أن هناك تحسنًا في مستوى المساواة بين الجنسين خلال العقد الماضي ، وبخاصة في مجال التعليم ، كما تم الإشارة إليه في الفصل السابع. فوفقًا لمسح النشء والشباب استكملت ٧٤٪ من الشابات اللاتي تم مقابلتهن مرحلة التعليم الأساسي أو المرحلة الأعلى، كما تشكل الإناث أكثر من نصف الملتحقين بالجامعة، ويشكلن أيضًا ٥٦٪ ممن استكملوا التعليم الجامعي و٥٤٪ ممن استكملوا تعليمهم في المعاهد العليا نظام العامين وحصلوا على شهادة الدبلوم. ومع هذا مازالت مشكلتا التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم مستمرتين كظاهرة ترتبط بصفة خاصة بالفتيات الفقيرات، وتعكس استمرار التفاوت بين النوع الاجتماعي. ويعتبر الوجه القبلي أكثر المناطق المحرومة، ولهذا من الضروري وضع برامج إقليمية وخاصة بمناطق محددة ، تستهدف هؤلاء الفتيات إذا كنا نريد مساعدتهن على الخروج من دائرة الفقر التي تقترن بنقص التعليم.

وبوجه عام ، يعتبر الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل من أصعب ما تواجهه الفتيات في مصر ، فمعدل مشاركة الإناث في سوق العمل من أدنى المعدلات في العالم حيث يبلغ ١٨,٥٪[١١]. وهذا المعدل المرتفع لانعدام النشاط الاقتصادي يعود جزئيًا إلى ظروف السوق، والأعراف الثقافية ، وكذلك إلى اختيارات الإناث نفسها لحد ما. وترتفع أيضًا نسبة البطالة بين الإناث في الفئة العمرية (١٨-٢٤ سنة) ، وهي الفترة التي يؤدي فيها صعوبة الحصول على عمل أو وظيفة بأجر عادل إلى تشجيعهن على نبذ فكرة المشاركة في سوق العمل تمامًا. وقد زاد الحد الأدنى للسن القانوني للزواج من ١٦ سنة إلى ١٨ سنة (وهو الحد الأدنى للشبان أيضًا). ووفقًا لمسح النشء والشباب ، كان نحو ٤٠٪ من الإناث في الفئة العمرية (١٨-٢٤ سنة) بالعينة متزوجات بالفعل ، بينما كانت نسبة الإناث اللاتي كن متزوجات عند بلوغهن سن التاسعة والعشرين ٨١٪. وتلعب العوامل الثقافية دورها في هذا الصدد. ولا توافق نصف الشابات ، وثلثا الشباب الذين تم مقابلتهم في إطار مسح النشء والشباب، على أن عمل الإناث يؤدي إلى تحسن فرص الزواج بالنسبة للفتيات.

وقد كان لدى جميع الإناث المتزوجات اللاتي شملهن المسح ـ في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة ـ وعددهن ٢٤٩٦ إمرأة ، طفل واحد على الأقل فيما عدا إمرأة واحدة[١٢]. وتشير هذه الأرقام إلى اتجاه عام يدل على أن النساء يتحملن عبء ثقيل في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، وقد يخترن التركيز على دورهن كمسؤلات عن رعاية الأسرة. ونتيجة ذلك أصبحت أنشطة المجال العام محدودة، هذا على الرغم من أن المشاركة في المجال الاجتماعي الأوسع نطاقًا ـ بدءًا بالعمل ـ تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل الشابات إذا تعلمن كيف يقدن أسرهن ومجتمعاتهن وأن يشاركن بدرجة أكبر في سوق العمل وفي المجتمع.

ويجب تشجيع توفير الوظائف من خلال تقديم حوافز خاصة، ومن الممكن أن تكون هذه في شكل دعم حكومي لتدخلات معينة من جانب منظمات المجتمع المدني التي تخدم احتياجات النساء. والدرس المستفاد هنا هو أنه من الضرورة الملحة وضع سياسات وبرامج تمكن الشابات المصريات من النفاذ لسوق العمل من خلال تصميم برامج تدريبية خاصة تؤهلهن للعمل الحر ، بالإضافة إلى وضع برامج لتدعيم قدرات الأمهات الشابات على العمل إذا رغبن في ذلك.

يعتبر التحرش الجنسي ظاهرة جديدة في مصر ، وغالبًا ما تعزي إلى انهيار السلوكيات التي كانت تحافظ على التقاليد. وقد كشفت نتائج المسح[١٣] عن أن ٥٠٪ من المبحوثات الشابات تعرضن للتحرش الجنسي سواء بالقول أو الفعل، وكثيرًا ما كان يُرتكب هذا التحرش من الغرباء، أو في المواصلات العامة، أو في الشارع، أو من جانب زملاء العمل. وقد أدى قيام الإعلام بنشر قصص حية عن تنامي حوادث الإغتصاب إلى تفشي الشعور بالخوف والقلق بين الفتيات، لذا أقرت الكثير من الشابات ـ في الفصل الثامن ـ إلى أن الأمان الذاتي هو الشاغل الأساسي لهن في المجال العام. والنتيجة المؤسفة لهذا هي ضعف المشاركة في الأحداث العامة، والتمسك أكثر بالقيم التقليدية التي تحصر سلوكهن في نطاق ضيق من قيم معينة.

بناء الأسرة

يعد الزواج المبكر ظاهرة ريفية بالدرجة الأولى في مصر، حيث إن أكثر من ٧٠٪ من الإناث في الفئة العمرية (١٥-٢١ سنة) تزوجن في سن الثامنة عشر. وبالمثل ، يعيش ٩٣٪ من الذكور المتزوجين من نفس الفئة العمرية في المناطق الريفية. والفقر هو العامل المشترك. ومن ناحية أخرى يعتبر تأخر الزواج ظاهرة حضرية، وهناك عاملان وراء هذه الظاهرة هما: الأول نقص فرص العمل، والثاني تكاليف الزواج. وقد تحسنت لحد ما احتمالات بناء أسرة نتيجة تيسير منح الائتمان العقاري، وتوفير الحكومة لوحدات سكنية تتناسب والقدرات المالية للمواطنين، هذا على الرغم من أن مسح النشء والشباب يشير إلى أن أكثر من ثلث الشباب يستمرون في الإقامة مع آبائهم عند الزواج.

أصبح الزواج العرفي ظاهرة آخذة في الانتشار في مصر، كما وردت الإشارة إلى ذلك في الفصل السابع. وقد ينظر إلى الزواج العرفي على أنه وسيلة مباحة دينيًا لمواجهة ارتفاع تكاليف الزواج القانوني أو المسجل رسميًا ، وللتغلب بشكل مسموح به على القيود المفروضة على ممارسة الجنس قبل الزواج، وبخاصة وأن الزواج يتم في مرحلة متأخرة من دورة الحياة. وهذا النمط من الزواج غير المسجل يمنح قدرًا ضئيلاً من المزايا الاجتماعية التي يوفرها الزواج الرسمي، ولكن يتم اللجوء إليه في المناطق الحضرية نتيجة تأخر فترة بناء حياة مستقلة والاندماج الاجتماعي في مرحلة الرشد.

الإسكان والنقل

إن الحصول على مسكن يتناسب مع القدرات المالية للشخص غالبًا ما يشار إليه على أنه عقبة جسيمة أمام انتقال الشباب إلى مرحلة الزواج التي تعتبر أهم ملامح الاندماج الاجتماعي. فمن الملاحظ أن إنشاء وحدات سكنية بأسعار معقولة لم يكن بنفس قدر إنشاء الوحدات السكنية المتوسطة والفاخرة. ويشير العرض الشامل لموضوع الإسكان في الفصل الرابع عشر إلى أن الزيادة المتوقعة في تكاليف البناء من المحتمل أن تشكل تحديًا صعبًا لموازنة أي برنامج للإسكان في السنوات

إطار ١-٣ : الشباب المصرى : مورد غير مستغل

خلال العشر سنوات الماضية شهد المجتمع المدني الذي يقوده الشباب في مصر صحوة لحد ما. ويدل تزايد عدد المنظمات غير الحكومية ، والنوادي ، والاتحادات المرتكزة على الشباب - وإن كان عددًها صغيرًا – على التغيرات التي طرأت على تنظيمات الشباب. ومن أمثلة ذلك جمعية الشباب للسكان والتنمية ، ونوادي الطلبة مثل جمعية رسالة ، وجمعية علشانك يا بلدي. وتشهد على هذه الصحوة وسائل الإعلام التي تُستخدم من قِبَل الشباب ولأجلهم، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. وهذه ظاهرة جديدة واعدة حيث أن البرامج التي تستهدف الشباب وترتكز عليهم تكون أكثر فهمًا لاحتياجات وأولويات أقرانهم.

وهناك فرص متاحة أمام المجتمع المدني المرتكز على الشباب ، إلى جانب أنه يواجه تحديات أيضًا ، فقد بدأت تتوفر مصادر لتمويل مبادرات التنمية من قبل قطاعي الشركات والمؤسسات ، كما تغير اتجاه التمويل بعيدًا عن الإعانات والمنح الخيرية قصيرة الأجل إلى التوجه نحو مشروعات التنمية والتمكين. هذا إلى جانب الفرص الأخرى التي نشأت من الاهتمام القومي والعالمي بقضايا الشباب. وتهدف المشروعات الكبيرة – مثل برنامج جامعة الدول العربية لتمكين الشباب ، أو مبادرة شباب الشرق الأوسط بمركز ولفنسون للتنمية بمعهد بروكنجنز للبحوث – إلى تحسين قدرة المجتمع على فهم الشباب من خلال البحوث. وفي مصر يشير منتدى الشباب الدولي الذي استضافته "حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام" والذي عقد في عام ٢٠٠٧ ، إلى زيادة مساهمة الدعم الرسمي. وعلاوة على ذلك يتزايد عدد الشركات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة التي تساند المبادرات التي يقودها الشباب.

المصدر : إيهاب عبدو ، نهضة المحروسة سابقًا.

القادمة، نظرًا لأن معظم برامج الدعم الخاصة بها ترتبط بمستويات دخل معينة وأسعار مستهدفة للوحدات. وتبعًا لذلك ، قد يقع على الحكومة عبء سد فجوة الدعم الذي يضاف للدعم المقدم حاليًا للبرنامج القومي للإسكان. وقد أكد الحزب الوطني الديمقراطي - في ورقة العمل التي قدمها عام ٢٠٠٩ عن الإسكان - على ضرورة إصلاح نظام الدعم حتى يصل للمستفيدين الحقيقيين ، ولتجنب التشوه الموجود حاليًا ، بالإضافة إلى وضع حزمة مرنة ومتنوعة للدعم تتناسب مع مختلف فئات الدخل.

بعد مرور أربع سنوات من وضع البرنامج القومي للإسكان ، يسير البرنامج قدمًا نحو تحقيق هدفه بإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية خلال ست سنوات، التي تقام أساسًا للفئات منخفضة الدخل والشباب. وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ تم بناء وتسليم ٢٣٥ ألف وحدة سكنية وقطعة أرض لبناء وحدات سكنية للمستفيدين، وهناك ١٩٠ ألف وحدة سكنية تحت الإنشاء. ومع ذلك ثبت أن البرنامج القومي للإسكان مكلف للغاية على الحكومة ، كما تعتبر القدرة المالية للشباب مثار قلق آخر، نظرًا لأن بعض محاور البرنامج (محور القطاع الخاص) يتطلب مساهمة الشباب وهذا يتجاوز قدراتهم المالية.

وعلى الرغم مما تقدم، يشير الفصل الرابع عشر إلى أنه نظرًا للنجاح الذي حققه البرنامج القومي للإسكان حتى الآن، وضعت وزارة الإسكان خططًا لتدعيم هذا البرنامج من خلال زيادة إسهام القطاع الخاص في نظم الإسكان الاجتماعي المختلفة ، والتوجه مع الحكومة نحو نظام للتمويل مرتبط بنظام التمويل العقاري يكون أكثر كفاءة لتوفير الإسكان للفئات الأكثر حرمانًا، ولتطوير الإطار المؤسسي لسياسة الإسكان المدعم التي تتسق مع آليات الدعم وتعكسها، ومع الموازنة السنوية على المستوى القومي.

المشاركة في العمل العام

إن جانبًا كبيرًا من اللوم يجب أن يلقى على الثقافة السائدة في مصر، وعلى المناخ السياسي الحالي ـ وليس على الشباب أنفسهم ـ لمشاركتهم المتواضعة واهتمامهم الضئيل بالشأن العام. وقد أكد ٨٢٪ من أفراد العينة التي شملها المسح العالمي للقيم ـ الذي غطاه بالتفصيل الفصل الخامس من هذا التقرير ـ على أهمية الحفاظ على العادات والتقاليد الراسخة في الدين والأسرة، وهو ما يطبقونه تمامًا على أنفسهم. إن أي إمكانية لخلق بيئة داعمة للمشاركة يقوضها سجل الديموقراطية في الدولة ، وجهاز الأمن الذي لا يتسامح مع أي شكل من التظاهرات العامة. ومع هذا يشير هذا التقرير بوضوح إلى أن الشباب مهتمون بالاندماج مع المجتمع، ويناقشون العلل التي يرون أن مجتمعهم يعاني منها، ويحلمون بما يعتبرونه أوضاعًا أفضل، وتدور آمالهم حول الحصول على تعليم أفضل، وفرص عمل مناسبة، وأجور لائقة، وتشجيع من الأسرة للإنخراط في العمل العام. وهذه الآراء، التي تم عرضها في عدد من الفصول، تعكس اقتناع الشباب بعدم جدوى المشاركة، وتصوراتهم بأن الفرص لا تُمنح بصورة متكافئة، وبوجود المحسوبية ومحاباة الأقارب، وبأنهم يواجهون الكثير من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للبطالة لحد كبير.

إطار ١-٤ : الرسائل التسع لتقرير التنمية البشرية لمصر ، ٢٠١٠

إن التأثير على حركة الشباب عبر المراحل الانتقالية المختلفة يتطلب وضع إطار متماسك. فالسياسة القومية المقترحة للشباب يجب أن تحدد الأولويات ، وتنسق بين الإجراءات وتضع خطوطًا واضحة للمساءلة عن النتائج التي عادت على الشباب. كما يجب إدماج هذه السياسة في التخطيط القومي وآليات التنفيذ من خلال الوزارات المعنية والأطراف صاحبة المصلحة. وسوف تستفيد من إدماج الشباب - الذين يتطوعون ويقودون هذه المشروعات - مبادرات منظمات المجتمع المدني التي يجب تشجيعها حتى يمكن أن تستجيب لاحتياجات فئات معينة (مثل محو أمية الفتيات) ، أو تتبنى البرامج التي تتصدى لقضايا قومية (مثل تخفيض الفقر). ويجب أيضًا أن يدلي الشباب برأي قوي في نوعية الخدمات المقدمة لهم ، ويجب على الشباب أن يصبحوا أطرافًا فاعلة للتغيير حتى يمكن تغيير الأعراف الثقافية التقليدية في اتجاه التسامح ، وترسيخ القيم الجديدة وبخاصة المساواة بين الجنسين ، وتعزيز الحكم الرشيد. وفيما يلي تسع رسائل تبرز التوصيات الأساسية لهذا التقرير الخاصة بالإجراءات اللازمة لتوسيع آفاق الفرص أمام الشباب في مصر.

الرسالة الأولى : التغلب على فشل نظام التعليم : يجب على صانعي السياسات ورجال التعليم أن يسعوا جاهدين إلى تحقيق توافق أفضل بين مخرجات المؤسسات التعليمية على كافة المستويات ومتطلبات سوق العمل. وهذا يتضمن إعادة النظر في التوازن في دراسة المواد التعليمية المختلفة ، والمهارات ومجالات الدراسة ، إلى جانب تطوير التعليم الفني ، ومراجعة المناهج لغرس مهارات حل المشاكل ، وتطوير القدرات الإدارية والقدرة على ريادة الأعمال، وإعلاء قيمة العمل الحر. وبالنسبة للأمية والتسرب المبكر من التعليم ، يمكن أن يعزي ٨٠٪ من هذه الظاهرة إلى الفقر والتحيز ضد النوع الاجتماعي في المناطق الريفية. والحل يتمثل في تدخلات تعتمد على الاستهداف الجغرافي ، وبخاصة بالنسبة للتحويلات النقدية المشروطة التي تجمع بين تقديم الدعم المالي للأسر والمساعدة في محو الأمية والتعليم والتدريب في برامج تكوين المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

الرسالة الثانية : كسر دائرة الفقر : وهذا يجب أن يركز على الشباب ، أخذًا في الاعتبار التفاعل المتبادل بين الفقر وأسبابه ، وبخاصة نقص التعليم والمهارات، وعدم توفر وظائف مناسبة. ويكون الحل هنا أيضًا في الاستهداف الجغرافي للأسر الفقيرة من خلال حزمة من التدخلات عبر القطاعات من بينها : التدريب من خلال العمل ، ومحو الأمية ، وتوليد الدخل. ويتيح المشروع القومي لتنمية الألف قرية الأكثر فقرًا فرصة فريدة لمصر من أجل تعبئة كافة الموارد المالية والإدارية للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإجتثاث جذور الفقر المدقع بكل مظاهره. ويجب إعطاء الشباب دور أساسي في جهود تعبئة الموارد ، وهو ما يجعل الاهتمام بالقضايا القومية من خلال العمل التطوعي هدفًا وغاية لهم. وهناك عدد من المشروعات القومية في الخطة الخمسية الحالية ترتكز على الأهداف الإنمائية للألفية ، ويمكنها أن تستفيد من رأس المال البشري لمصر المتمثل في شبابها. ويمكن إتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة المبتدئة للاستفادة من البرامج القومية.

الرسالة الثالثة : خلق وظائف : هناك فرص عمل كثيرة في القطاعين المنظم وغير المنظم ، لكن ينبغي أن تكون الدولة مسؤولة عن جعل هذه الوظائف تحظي بالاحترام وآمنة ، ومجزية. والحل هو أن تساهم الحكومة في مدفوعات الضمان الاجتماعي لوظائف الشباب الجديدة ، كما أوصى بذلك تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى دعم الأجور المقترح (المساهمة في مدفوعات الضمان الاجتماعي) فإن التعليم والتدريب سوف يعني دخولاً أعلى لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وإيرادات ضريبية أكثر للحكومة يمكن استخدامها في تعزيز نظام الموازنة المعتمد على الموارد الذاتية. ويجب تعيين الشباب في الوظائف الحكومية عندما تكون هناك حاجة حقيقية ، وتوجد فرص عمل فعلية. وعلى الرغم من وجود عمالة زائدة في الجهاز الإداري للدولة ، مازال هناك عجز في الكثير من المهن ، مثل مهن التدريس والتمريض ، في الكثير من المحافظات ، حيث لا يتقدم لها عدد كاف لشغلها سواء نتيجة انخفاض المرتبات أو لبعد مكان هذه الوظائف. وهنا أيضًا ، يقترح وضع برنامج قومي لفترة محددة لتوظيف الشباب يستهدف تحقيق كافة الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

الرسالة الرابعة : التركيز على الثقافة: هناك شواهد متزايدة تشير إلى تراجع نزعات التسامح واحترام الآخرين ، سواء كان ذلك تجاه من لهم انتماءات دينية معينة، أو تجاه النوع الاجتماعي. ويمكن للمبادرات المرتكزة على الشباب في مجال الاهتمامات الاجتماعية أن تتغلب على التحيز ضد هذه المجموعات الصغيرة. وتشير الشواهد أيضًا إلى أن قيم وتوجهات المعلمين ، والمحتوى المحدود للمناهج مسؤولة جزئيًا عن هذا الاتجاه المؤسف. ويؤدي التركيز أكثر على المواد التعليمية الليبرالية ، والموسيقى ، والمسرح ، والفنون بوجه عام إلى تنمية التفكير الخلاق والقدرات الابتكارية. وهذا سيحد من التحيز لوجهات النظر ضيقة الأفق. وسوف يؤدي التحالف مع مبادرات الشباب العالمية إلى تطوير أفكار الأطفال والشباب، الذين يتمتعون بالعقلية المتفتحة والموهبة التي تمكنهم من التغلب على الآراء العالمية المحدودة. وفي مصر ، من الضروري إحياء ثقافة الابتكار والإبداع لدى الشباب بعد أن أصابها الإهمال لعقود طويلة، حيث يسمح إتساع الأفق لطاقات الشباب – الذين هم قادة المستقبل – بإيجاد حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل الحالية.

الرسالة الخامسة: القضاء على التمييز ضد النوع الاجتماعي: مازال إقصاء الشابات والنساء مشكلة حادة في مصر ، ولهذا من الضروري تبني مجموعة من التدخلات التشريعية والبرامج لمحاربة مصادر التمييز عميقة الجذور في الثقافة المصرية. وهناك دور يلعبه التعليم ، كما يجب أن تمتد الإصلاحات

التي أدخلها قانون الطفل الجديد إلى الإناث في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) ليستفدن منها. وفيما يتعلق بالمشاركة الاجتماعية ـ الاقتصادية هناك ثلاثة مشروعات حيوية تؤثر على الفتيات والشابات يجب توسيع نطاقها وهي: التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، ومدارس الفصل الواحد للبنات والتحويلات النقدية المشروطة. وقد تم تبني هذه البرامج الثلاثة في الخطة الخمسية الحالية ، وذلك استنادًا لتوصيات تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥ ، ولكن تنفيذ هذه البرامج سوف يتأخر عن التاريخ المستهدف وهو عام ٢٠١٢.

الرسالة السادسة : رفاهة الشباب: يجب على المجلس القومي للشباب أن يأخذ زمام المبادرة بإصدار تقرير سنوي عن المؤشر القومي لرفاهة الشباب. وهذا المؤشر ـ الذي تم إعداده كجزء من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ ـ (أنظر الفصل الخامس عشر) يقيس التقدم الذي تحقق في مؤشرات الشباب من حيث الوصول للخدمات، والدخل، والحرمان، والنوع الاجتماعي ، والتشغيل، إلى جانب المشاركة في العمل العام، والحياة الأسرية، ووقت الفراغ والأمن. وهناك أربعة أهداف لهذا المؤشر هي: رصد مستويات وشدة حرمان الشباب، تحديد وضع الشباب المصري بالمقارنة بوضع الشباب في الدول الأخرى، قياس التقدم في رفاهة الشباب عبر الوقت، زيادة الوعي بكافة جوانب رفاهة الشباب. ويجب الاستعانة بالدراسات والبحوث الأخرى ، سواء تم إعدادها بمبادرات عامة أو خاصة، لتكمل قاعدة بيانات المجلس القومي للشباب الخاصة بالمؤشر ، ولتمد صانعي السياسات بالمعلومات عن مجالات الشباب التي تحتاج لتدخلات خاصة.

الرسالة السابعة: ممارسة السلطة(الحوكمة): إن تعزيز مشاركة الشباب "في ممارسة السلطة المستجيبة" سوف يؤدي إلى تحسين أداء الحكومة. وفي القطاع الحكومي يمكن أن تتوفر فرص للشباب من خلال "نظام الأجر مقابل الأداء" ، "ونظام إدارة الموارد البشرية القائم على الكفاءة"، وزيادة استخدام نظام الحكومة الإلكترونية لمكافحة الفساد، وإعادة صياغة العقد الاجتماعي الذي يربط بين صاحب العمل والعاملين. والالتزام الشديد بنظام إدارة الموارد البشرية القائم على الجدارة يمكن أن يحد من المحسوبية ومحاباة الأقارب "والواسطة" كمدخل للتوظيف أو الترقية. ويمكن للشباب من خلال منظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل أن يشكلوا قوة ضغط من أجل إصلاح القطاع الحكومي من خلال مساءلة الحكومة ومتابعة أدائها.

الرسالة الثامنة: الهجرة: مزايا الهجرة من منظور التشغيل وتحويلات العاملين تفوق كثيرًا تكلفة نزيف العقول ، وبخاصة إذا أخذ في الاعتبار ظاهرة تضخم فئة الشباب الحالية في مصر. ومع هذا ، ينبغي على الحكومة أن تدعم عملية الهجرة من خلال منهج شامل يرتكز على قواعد مؤسسية يمليها هيكل الموارد البشرية الحالي في مصر. ويجب على الحكومة أيضًا أن تدرس التوقعات المستقبلية والطلب في أسواق العمالة في أوروبا، وتقدم سكانها في السن، وكذلك الطلب على العمالة في أسواق العمل في الاقتصادات البترولية الصاعدة حتى يمكن توفير احتياجات هذه الأسواق من خلال برامج التعليم وتكوين المهارات في مصر. وعلاوة على ذلك ، يجب أن تتفاوض الحكومة بشأن حركات العمالة مع الدول المضيفة على أساس الهجرة المؤقتة (من ٤-٥ سنوات) والشروط التي تحقق مصالح كافة الأطراف المعنية.

الرسالة التاسعة: التغلب على مشكلة نقص الأراضي: إن تبني مشروع قومي مثل مشروع "أراضي المشروعات المقترح" يتضمن توزيع قطع أراض على الشباب في مصر في المناطق الجديدة مثل الظهير الصحراوي، وعلى امتداد وادي النيل ، والمناطق الساحلية، والمدن الجديدة، ومناطق التنمية العمرانية. ويشترط إقامة الشباب المستفيد في هذه الأراضي، والعمل في أنشطة مبتكرة مثل المشروعات السياحية الصغيرة، والزراعة صديقة البيئة وغيرها من الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة ـ مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ـ والنقل، والإسكان. وتحتاج ريادة الأعمال إلى البدء بتملك بعض الأصول بالإضافة إلى رأس المال البشري، كما أن توفير الأصول الرأسمالية المادية للشباب سوف يؤدي إلى فتح آفاق جديدة للتشغيل والرخاء. والغرض هو إتاحة عنصر أساسي يحقق كل من عدالة التوزيع وأساسيات الاستثمار الجيد.

المصدر: هبة حندوسة ، المؤلف الرئيسي لتقرير التنمية البشرية لمصر ، ٢٠١٠.

وعلى الرغم من كل ذلك، ذكر ٨٦٪ من أفراد عينة المسح العالمي للقيم أنهم سعداء بحياتهم. ومما يثير الدهشة، أن ٦٢٪ من العينة يحَملون الدولة مسؤولية تلبية احتياجاتهم وتحقيق آمالهم. وإذا كانت الحياة الجيدة تتطلب من الفرد تحمل مسؤولية تحقيق هذه الحياة ، فإن هذه الاستجابة تعني أن التحول إلى قيم اقتصاد السوق لم يكتمل بعد. ونظرًا لارتفاع أرقام البطالة بين الشباب في مصر فإن نظرتهم لعلاقتهم بالعمل تدل على اهتمام كبير. وبوجه عام، تعتبر توجهاتهم بالنسبة للعمل إيجابية حيث يرون أنه لا غنى عنه، كما عبر عن ذلك ٨٥,٥٪ من أفراد نفس العينة. وقد أشار ٦٤٪ إلى أن العمل واجب اجتماعي. ومع هذا، رأى ٤٤٪ أن الحصول على أي فرصة عمل أكثر أهمية من تنمية المهارات اللازمة للحصول على عمل.

ويبدو أن الشباب يقرون بأهمية الديموقراطية، ولكنها لا تمثل بالنسبة لهم أولوية في المستقبل بالمقارنة بأهمية كسب الرزق. ويرى ٧٢٪ من العينة أن تحسن الظروف الاقتصادية هو ما يشغلهم بالنسبة للمستقبل. وهذا يعني أن التطلع إلى الحصول على فرص عمل ودخل منتظم في ظل

البطالة المتنامية هو شاغل أكثر إلحاحًا من القضايا السياسية. وعلاوة على ذلك، ذكر ٨٧٪ من العينة أنه في حالة ندرة فرص العمل، يجب إعطاء الأولوية للرجال الذين يعتبرون مصدر الدخل الأساسي للأسرة. واتساقًا مع هذه النتائج ، يرى ٦٦٪ من العينة أن دور المرأة كربة منزل يمكن أن يحقق لها نفس الإشباع الذي يحققه لها العمل خارج المنزل.

الصحة

يشير الفصل الثالث عشر إلى أن معظم الشباب ينتقلون إلى مرحلة الرشد وهم في صحة جيدة. وبوجه عام، تتعلق المشاكل الصحية الشائعة بسوء التغذية، والصحة الإنجابية، والأمراض التي تنتقل من خلال العلاقات الجنسية (بما فيها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية) ، بالإضافة إلى تعاطي المخدرات والعنف. كما تنشأ المشاكل الصحية من بعض الممارسات الاجتماعية والثقافية مثل الزواج المبكر وختان البنات ، وكذلك من الأمراض غير المعدية المرتبطة بالتغذية ، ومن بعض الأمراض المعدية المنتشرة مثل السل والالتهاب الكبدي والأمراض التي يحملها الطعام نتيجة سوء النظافة العامة ، ونقص تجهيزات الصرف الصحي. وتسبب الممارسات الخاطئة من قبل الأمهات الشابات بالنسبة لرعاية الأطفال في الإصابة المتكررة بالإسهال وسوء التغذية. وغالبًا ما يكون الفقر هو العامل المشترك وراء الإصابة بهذه الأمراض ، وبخاصة في المناطق الريفية. وتنتج بعض المشاكل الصحية أيضًا من العنف بين الأشخاص، أو الإجهاض غير الآمن أو الولادة بدون إشراف طبي. والأكثر من ذلك، قد يكون لصحة المراهقين والشباب أثر يمتد عبر الأجيال، فالرضع الذين يولدون من آباء في سن المراهقة أو من أمهات تعاني من نقص التغذية يكونوا أكثر تعرضًا لنقص الوزن أو الوفاة.

ويقترح إعادة النظر في البرامج القومية الحالية التي تستهدف صحة الشباب ورعايتهم، وينبغي وضع آليات لتسهيل وتعزيز التعاون بين قطاعات الحكومة بشأن البرامج والتدخلات والأنشطة التي تستهدف حماية الشباب، والنهوض بأمنهم الصحي، والوصول إلى فهم أفضل للعلاقة المعقدة بين الصحة العامة وهذه القطاعات. وقد يكون هذا هو التوقيت المناسب لذلك، حيث إن هناك ثلاثة قطاعات : الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي ، منخرطة حاليًا في عمليات إصلاح ، كما يتوقع أن يستفيد الدور التنسيقي المنتظر من وزارة الأسرة والسكان من تصميم نظم تبادل المعلومات، ومن نموذج الإدارة المالية لتيسير عملية المحاسبة والمساءلة بالنسبة للبرامج التي يتم تنفيذها بالاشتراك مع جهات عدة، ونموذج إدارة التدخلات متعددة الشركاء. ومن الممكن أيضًا تحسين السلوك الصحي عن طريق تشجيع تغيير السلوكيات من خلال مجموعات الأقران، وتعظيم استخدام خدمات الشباب وأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وفي الإمكان أيضًا أن يكون لدور منظمات المجتمع المدني قيمة مضافة.

رفاهة الشباب

حتى يمكن الوقوف على التحسن الذي طرأ على كل هذه المجالات، من الضروري أن يكون لدينا مقاييس يمكن عن طريقها تتبع التطور عبر الزمن ، وللمقارنة بين الدول. وقد تم في الفصل الخامس عشر إجراء أول محاولة لتحديد وقياس المؤشرات المتعلقة برفاهة الشباب وتجميعها في مؤشر مقترح عن رفاهة الشباب. وعلى الرغم من أن مؤشرات التعليم والصحة والدخل مدرجة في هذا المؤشر ، إلا أن فائدته الكبيرة تأتي من امكانية قياس المؤشرات النوعية مثل وقت الفراغ ، والرضا ،

وجودة الوظائف ، وحتى رأس المال الاجتماعي والترابط. ومؤشر رفاهة الشباب هو مؤشر مركب تم فيه حساب ١٠ مجالات و ٥٤ مؤشرًا من خلال بيانات دخل وإنفاق وإستهلاك الأسرة ، والمسح العالمي للقيم والمسح السكاني والصحي ومسح النشء والشباب في مصر. وقد تم مواءمة بعض المتغيرات المختارة من كل مجال لتتوافق مع الاتجاه نحو الحد الأقصى للرفاهة البالغ ١٠٠٪. وقد بلغت نسبة المؤشر المركب لرفاهة الشباب في مصر ٦١٪. وعند حساب المؤشر وفقًا للنوع، توضح البيانات الجزئية أن الشابات أكثر حرمانًا من الشبان في عدد من المجالات ، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في قوة العمل ، ومعدلات البطالة وأرقام الفقر المطلق.

استراتيجيات الشباب في مصر
خطة العمل القومية لتشغيل الشباب

بدأت السياسات والمؤسسات العامة في التحرك ـ وإن كان ببطء شديد ـ نحو تهيئة الظروف المختلفة التي تساعد في تشكيل مسار حياة جديد لشباب مصر. وقد تصدرت قضية البطالة بين الشباب قائمة التحديات التي يتعين التصدي لها. ويتطلب هذا "وضع استراتيجية متكاملة للنمو وخلق الوظائف، وتدخلات تستهدف الشباب لمساعدتهم على التغلب على العوائق التي تواجههم عند الدخول في سوق العمل والبقاء به"[١٤]. كما يتطلب هذا أيضًا عقد شراكات بين مختلف الأطراف الفاعلة. وفي هذا الصدد، قامت مصر – باعتبارها شريك رائد في شبكة تشغيل الشباب التابعة للأمين العام للأمم المتحدة YEN [١٥] – بإعداد "خطة عمل قومية لتشغيل الشباب" بدعم من منظمة العمل الدولية وهذه الشبكة.

وقد بدأت هذه العملية بمبادرة ومساندة من وزارة القوى العاملة والهجرة، وبمشاركة العديد من الشركاء في المجتمع وأطراف فاعلة على المستوى القومي والدولي، ومنظمات الشباب، ووكالات التنمية والجهات المانحة. وحاليًا، أصدرت المبادرة مشروع وثيقة شاملة حددت فيها الأهداف والنتائج المنشودة ، كما خصصت قسمًا عن العمالة، والتعهدات المالية، وآليات المتابعة من أجل تطبيق نهج متكامل لمواجهة تحدي تشغيل الشباب في مصر، وسوف يتم اعتمادها من البرلمان وإدماجها في الخطة الخمسية الحالية والقادمة. وتقدر ميزانية هذه الخطة بـ ١٧ مليار جنيه ، ويخص كل سنة من السنوات الخمس ٣,٤ مليار جنيه. وهناك ثلاث أولويات للسياسة : (١) التعليم الفني والتدريب المهني لزيادة قابلية الشباب للتوظيف (٢) تنمية المشروعات لتحسين معدل نجاح المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (٣) سياسات وبرامج سوق العمل لتطوير مكاتب التوظيف ، وتشجيع إنشاء وكالات خاصة لتشغيل العمالة ، وهذا سوف يؤدي إلى تحسين قاعدة المعلومات والمعارف التي يمكن للشباب من خلالها الوصول إلى فرص العمل، ومعرفة شروط الأجر ، وبرامج التدريب والبرامج الدراسية[١٦].

وقد كان إنشاء المجلس القومي للشباب خطوة مهمة أخرى اتخذتها الحكومة المصرية، حيث يختص المجلس بالعمل على تشجيع انخراط الشباب وإسهامه في الشأن العام[١٧].

المجلس القومي للشباب

تتركز مسؤولية المجلس القومي للشباب في وضع وتنفيذ خطة لقطاع الشباب ، وفي تعبئة الموارد البشرية والمالية الممكنة لنشر ثقافة الشباب. وقد أصدر المجلس حديثًا وثيقة يقترح فيها سياسة قومية للشباب تركز على ١٢ مجالاً في مختلف القطاعات، وذلك كخطوة أولى نحو وضع استراتيجية إصلاح شاملة تَعُبْ كافة فئات الشباب. وفي المرحلة الثانية، من المتوقع وضع سياسات تحدد العلاقة بين مختلف الجهات المسؤولة عن الأنشطة المتعلقة بالشباب، واقتراح التشريعات التي تحدد وتنظم كافة هذه الأنشطة.

وتراعي هذه السياسة المقترحة (إطار١-٥) الطبيعة متعددة المحاور للعمل الذي يتعين القيام به لخدمة الشباب وتلبية احتياجاتهم بشكل أفضل. ولهذا يشار إلى أن تنفيذ هذه السياسات سوف يكون مسؤولية مختلف الأطراف المعنية صاحبة المصلحة. وهناك أيضًا إدراك واضح للدور الذي يلعبه كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات، وقد تأكد ذلك في أكثر من نقطة. ويتبقى بعد إقرار وثيقة السياسة أن يكون هناك تقسيم أكثر وضوحًا للأدوار والمسؤوليات.

وعلى أي حال، تدرك وثيقة السياسة أهمية تطبيق نهج متكامل للتنمية البشرية للشباب. ومع هذا، ينبغي الأخذ في الاعتبار العوائق الحالية والمحتملة في كل قطاع والتي قد تواجه تنفيذ مختلف الأهداف والإجراءات المقترحة، وبكل تأكيد، هذا سيجعل هذه الإجراءات أكثر واقعية. وما لم توضع خطط عمل مكملة لوثيقة السياسة ، فمن المحتمل ألا يتحقق شئ.

وتشمل مسؤولية المجلس القومي للشباب أيضًا وضع النظم والبرامج المرتبطة بالشباب والموافقة عليها، وإنشاء قاعدة بيانات عن كافة أنشطة الشباب. وقد تم بالفعل اتخاذ عدد من الخطوات من أهمها معاينة مراكز الشباب في كل أنحاء مصر وتطويرها. وقد تمثلت إنجازات المجلس الحالية فيما يلي :

- إنشاء مراكز شباب جديدة لتقديم الخدمات الثقافية والتعليمية

إطار ١-٥ : الخطة القومية المقترحة للشباب في مصر

يشير المجلس القومي المصري للشباب إلى أنه بعد مداولات موسعة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المسؤولة عن أنشطة الشباب تم إعداد وثيقة موحدة تحدد السياسة القومية تجاه الشباب، وتركز على ١٢ مجالاً في مختلف القطاعات. وتقترح الوثيقة أيضًا الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب كافة الأطراف المعنية. وفيما يلي قائمة بالمجالات المختلفة وأهم الأنشطة المقترحة المطلوب القيام بها :

١- التشغيل
- وضع وتنفيذ استراتيجية قومية للتشغيل ترتكز على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر
- توفير التمويل الكافي للمشروعات الصغيرة الخاصة بالشباب
- تشجيع القطاع الخاص على توفير فرص التدريب والعمل التطوعي للشباب
- تحديد حصة من الوظائف للشباب ذوي الاحتياجات الخاصة
- رفع مستوى وعي الشباب بالنسبة لقوانين العمل والحقوق

٢- المشاركة السياسية
- ترسيخ قيمة المشاركة لدى الشباب من خلال المعاهد التعليمية، والإعلام، والمجتمع المدني
- التوسع في برامج التثقيف السياسي، وبرامج تنمية القدرة على القيادة لدى الشباب التي تنمي معرفتهم بالنظم السياسية وحقوق وواجبات المواطن
- دعوة الأحزاب السياسية لإتاحة الفرصة للشباب للمشاركة في المناصب القيادية

٣- التعليم
- تعزيز دور الشباب في صياغة ومراجعة السياسات التعليمية
- مكافحة ظاهرة"التسرب" من التعليم
- تطوير التعليم الفني
- تدعيم العلاقة بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية بغرض زيادة فرص التدريب والتشغيل

٤- الصحة
- وضع إطار عام للتعامل مع صحة الشباب
- زيادة حملات التوعية بشأن مكافحة الإدمان ، وانتقال الأمراض المعدية، وتنظيم الأسرة
- إجراء دراسات عن العادات الغذائية لدى الشباب
- تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات الصحية للشباب

٥- السكان
- تقديم برامج عن الثقافة السكانية في كافة مراحل التعليم
- زيادة الاعتماد على الشباب في حملات التوعية بتنظيم الأسرة
- الاستفادة من برامج الخدمة العامة للشباب في خدمة أهداف تنظيم الأسرة

٦- الثقافة
- وضع إطار شامل للعمل الثقافي المرتبط بالشباب
- تطوير البنية الأساسية للمؤسسات الثقافية حتى يمكن النهوض بالتنمية الثقافية للشباب
- منح القطاع الخاص والمجتمع المدني فرصة أكبر للمشاركة في تنمية البنية الأساسية الثقافية المجتمعية

٧- الإعلام
- منح الشباب فرصة أكبر للمشاركة في عملية صنع السياسة العامة للإعلام
- تخصيص مساحة أكبر في الإعلام لتغطية قضايا الشباب

- زيادة استخدام أسلوب الاتصال التفاعلي في الخطاب الإعلامي
- تشجيع إصدار الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية التي تتناول قضايا الشباب

٨- الأنشطة الاجتماعية والعمل التطوعي
- تدعيم دور الشباب في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتخصيص عدد من المقاعد للشباب في مجالس إدارات هذه المنظمات
- تنمية ثقافة العمل التطوعي والمسؤولية الاجتماعية بين الشباب

٩- الرعاية الاجتماعية
- تكثيف حملات التوعية التي ينظمها الشباب، والتي تستهدف حماية الشباب من كافة أشكال السلوك المنحرف، وبخاصة الإدمان والتطرف
- مساندة المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية للشباب

١٠- الرياضة والترفيه
- الاهتمام بالأنشطة الرياضية في المدارس والجامعات وتوفير الموارد المطلوبة للمؤسسات التعليمية لإنشاء الملاعب وصالات الألعاب الرياضية
- التوسع في إنشاء الملاعب الرياضية، وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني للمساعدة في تحقيق هذا الهدف
- المساعدة في وإقامة مهرجانات الشباب والمسابقات الرياضية على المستويات القومية والمحلية والإقليمية

١١- البيئة
- التأكيد على أهمية القضايا البيئية في المناهج التعليمية
- توفير تدريب كاف للمعلمين بشأن القضايا البيئية
- تشجيع مشاركة الشباب في نشر الوعي البيئي
- تشجيع إنشاء نوادي وجمعيات بيئية في المدارس والجامعات والنوادي
- مساندة المنظمات غير الحكومية الشبابية العاملة في مجال البيئة

١٢- الدراسات والبحوث
- تشجيع إدارات البحوث المختلفة في الوزارات المعنية بالشباب لدراسة القضايا ذات الأهمية الحقيقية للشباب، والخروج بتوصيات بشأن كيفية التصدي لهذه القضايا
- إنشاء مركز لبحوث الشباب في الجامعات
- التأكيد على أهمية البحوث الميدانية في تناول قضايا الشباب، واستطلاع رأي الشباب بصورة منتظمة والاستفادة من الرسائل والأطروحات الجامعية التي تتناول قضايا الشباب والمتاحة في مختلف الجامعات

- المصدر : محمد أبو الخير، المجلس القومي للشباب، ٢٠٠٩

والرياضية والاجتماعية والترويحية للشباب في كل القرى والمدن المصرية. ففي عام ٢٠٠٨، تم إنشاء ١٤٣ مركز شباب جديد بتكلفة إجمالية بلغت ٢٠٠ مليون جنيه. ومن المخطط إنشاء ٢٦٠ مركز شباب جديد بتكلفة إجمالية تبلغ ٣٩٠ مليون جنيه.

- يجري حاليًا تطوير مراكز الشباب الموجودة، إلى جانب إنشاء مكتبات، ونوادي تكنولوجيا وملاعب رياضية أخرى. ففي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تم إضافة ٣٧٣ مكتبة جديدة للمراكز في المحافظات التسع والعشرين بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٦,٢ مليون جنيه. ومن المخطط إنشاء ٢٦٠ مكتبة أخرى بتكلفة تقديرية تبلغ ١٨,٢ مليون جنيه. وبالمثل، تم إنشاء ٨١١ نادي تكنولوجيا في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ومن المخطط إضافة ٤٠٠ ناد آخر. وفي عام ٢٠٠٨، تم إضافة ١١٠ ملاعب رياضية جديدة مغطاه بأرضية خاصة. ومن المخطط بناء ١٠٠ ملعب آخر.
- في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، تم إنشاء خمسة دور ضيافة جديدة في مدينة بورسعيد، والإسكندرية، والغردقة، ورأس البر، والأقصر، بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٥٧ مليون جنيه. وتتضمن الخطة المستقبلية إنشاء دارين آخرين في شرم الشيخ والعريش.
- يتم التوسع في "منتديات" الشباب، وتطويرها لتصبح مراكز شباب متعددة الأغراض.

على الرغم من أن كل هذه النتائج الملموسة مهمة فعلاً، إلا أنه عند

تقييم الإنجازات الحقيقية للمجلس القومي للشباب، من الضروري أن نعرف المزيد عن الأثر طويل الأجل لهذه الاستثمارات ، وإلى أي مدى مكنت المجلس من تحقيق رسالته ومهامه ، ومن الوصول إلى عدد كبير من الشباب. وتشير مختلف فصول التقرير إلى أن مراكز الشباب لم تجذب إلا عددًا قليلاً للغاية من الشباب. ويبين الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس أن نجاح المبادرات يتمثل حاليًا في الإنجازات المادية مثل المباني والتجهيزات الرياضية فقط[١٨]. ومع هذا يشير مسح النشء والشباب إلى أن ٠,٠١٪ فقط من الشباب يشاركون بنشاط في مراكز الشباب[١٩]. وتهدف مراكز الشباب إلى تدريب الشباب على تنمية القدرة على القيادة ومهارات الحياة، والمهارات المهنية، ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تعزيز الممارسات الديمقراطية التي تشجع المناقشات الحرة. وهذه الأهداف تلقي دعمًا أقل من ناحية توفير الموظفين والموارد المالية.

ومن خلال الدور التنسيقي للمجلس القومي للشباب، قد يكون من الضروري إعداد تقرير سنوي عن مؤشر رفاهة الشباب في مصر يتم فيه استعراض التقدم الذي تحقق في كل من القطاعات الثانية عشر التي وردت في السياسة القومية للشباب. فعلى سبيل المثال، يمكن تحديد هل زادت المشاركة السياسية للشباب، وهل تحسنت صحة وتعليم الشباب أم تدهور كل منهما. وإذا كان تطوير مراكز الشباب جزءًا من اختصاص المجلس، فإن إعادة تركيز مراكز الشباب على الأنشطة الاجتماعية والثقافية يمكن أن يعيد توجيه مشاعر المواطنة وتأكيدها. كما يجب على المجلس إعطاء الفرصة للفتيات ـ المستبعدات حاليًا لحد كبير – للمشاركة في إثراء الأنشطة التي تمارس خارج المنزل. وتستطيع مراكز الشباب أيضًا أن تتيح فرصة هائلة ـ يتعين انتهازها بوعي ـ لجذب كافة الشباب، مسلمين ومسيحيين على حد سواء، وتقوية انتمائهم لهوية أكبر هي الوطن ككل. وحاليًا يعمل معظم الشباب الذين ينخرطون في أعمال مفيدة اجتماعيًا من خلال منظمات ونواد لها انتماءات دينية، فنسبة الشباب الذين يبحثون عن فرص للتطوع من خلال المؤسسات الدينية تعتبر مرتفعة حيث بلغت ٦٧٪ ، مقابل ٢٣٪ فقط من الشباب الذين يعملون من خلال المنظمات غير الحكومية.

القضايا بالغة الأهمية كما يحددها الشباب

هناك وعي متزايد لدى الشباب بأنهم مستبعدون من المشاركة في المجتمع والحياة العامة. وقد حددوا العقبات التي تقف أمام المشاركة وحرية التعبير بصفة خاصة باعتبار أنها مجالان آخران يقعان في دائرة اهتمامهم ، وقد أبرزهما الشباب الذين شاركوا في هذا التقرير – من خلال مجموعات النقاش والمشاورات التي أجريت مع الشباب في مارس ٢٠١٠ بجامعة القاهرة.

العقبات التي تواجه المشاركة[٢٠]

إن من الضروري ليس فقط التوسع في كل برامج الشباب ـ كما ذكر في السياسة القومية المقترحة للشباب ـ ولكن من المهم أيضًا مراجعة منهج التربية الوطنية التي تدرس للطلبة، فمثلاً ، في السنة الثالثة الثانوية يخصص قسم لا بأس به من المنهج لمناقشة إنجازات ثورة ١٩٥٢ في كل قطاعات الاقتصاد ، ولا يتم إجراء أي تقييم موضوعي، ولا تعطى أي فرصة لمناقشة التحسن الممكن في السياسات العامة الحالية. وعلاوة على ذلك لا يذكر شئ عن الأحزاب السياسية ودورها في تطبيق الديمقراطية ولا شئ أيضًا عن حقوق وواجبات المواطنين.

وهناك عقبة أخرى متصلة بذلك وهي حالة عدم الاكتراث بالمشاركة السياسية لدى الشباب لاقتناعهم بأنه مازال هناك تجاهل لحد كبير لآرائهم. وسواء كان الأمر يتعلق بانتخابات مجالس الطلبة أو الانتخابات القومية فإنه من المعروف أن هناك في الغالب تلاعب في هذه الانتخابات أو نتائجها. وهناك دليل كاف أبرزته الكثير من قضايا المحاكم يشير إلى أن عملية الانتخابات القومية لا تتسم بالنزاهة، كما أن نتائجها لا تخضع لتدقيق الجمهور.

وتعتبر المدة المحدودة التي يمكن للمواطن خلالها إصدار البطاقة الانتخابية ـ خلال فترة الثلاث أشهر من أول نوفمبر وحتى نهاية يناير ـ عقبة إجرائية أيضًا. وقد يكون من الأسهل السماح للمواطنين باستخدام بطاقات تحقيق الشخصية القومية للتصويت بدلاً من أن يتقدموا بطلب الحصول على البطاقة الانتخابية ـ التي يسهل تزويرها. وقد يكون من المفيد أيضًا أن نسأل لماذا يكون لدى مصر أحزاب معارضة ضعيفة، ولماذا لم تتحول هذه الأحزاب إلى حركات معارضة مجدية، بدلاً من أن نطلب من الأحزاب السياسية تشجيع مشاركة الشباب في برامجها أو تعيين الشباب في مراكز قيادية. وقد قام الحزب الوطني الديمقراطي باتخاذ خطوات نحو ضم الشباب في الكثير من أنشطته وبرامجه ولكن هذه المبادرة مازالت في مراحلها الأولى.

وهناك تحرش خفي ـ وأحيانًا صريح ـ بطلبة الجامعات من جانب قوات الأمن إذا انخرط الطلبة في أنشطة داخل الجامعة تعتبر ضارة أو مشاغبة، كما يُعترض على أي نشاط سياسي لا يتفق مع برنامج الحزب الحاكم. وكثيرًا ما ينصح الآباء الشباب بعدم الإنخراط في أي نشاط يمكن تفسيره بأنه من قبيل العصيان أو عدم الالتزام، وذلك حتى يمكن تجنب المشاكل التي تنشأ مع جهاز الشرطة أو سلطات الجامعة. وهذا

إطار ١-٦ الشباب والعمل التطوعي والتنمية في مصر

يعد العمل التطوعي لدي الشباب وسيلة لتنمية مشاركتهم في المجتمع ، حيث ينطوي هذا العمل على إمكانات للتغلب على العوائق التقليدية أمام تنمية الشباب مثل: الوضع الاقتصادي والمستوي التعليمي، والموقع الجغرافي، وأدوار النوع الاجتماعي، والقابلية للتأثر بالأوضاع الاجتماعية. والمشاركة المجتمعية ذات أهمية بالغة في النهوض بتنمية الشباب وتعلمهم. ومن منظور الشباب ، يمنح العمل التطوعي للشباب شعورًا قويًا بالثقة والرضا عن النفس، ويمكنهم من تنمية مهارات جديدة مثل القدرة على القيادة، والتفكير الخلاق ، والقدرة على حل المشاكل. وفي الحقيقة ، يؤدي التطوع إلى تمكين الشباب، وتوسيع شبكة علاقاتهم الاجتماعية، وغالبًا ما يعد التطوع أول مدخل للمشاركة في بيئة العمل.

ويشجع نظام الأمم المتحدة العمل التطوعي من أجل التنمية من خلال برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يديره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وقد أنشئ هذا البرنامج بموجب قرار الجمعية العامة الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٧٦ ، باعتباره الوحدة الإجرائية الرئيسية للأمم المتحدة لتنفيذ برامج الشباب. ولبرنامج متطوعي الأمم المتحدة نشاط واضح في مصر منذ عام ١٩٨٨. وقد اتسع نطاق هذا النشاط خلال السنوات الماضية تمشيًا مع تزايد الحاجة إلى المساعدات التي يقدمها هذا البرنامج لمختلف أنشطة تنمية المجتمع التي تقوم بها الأمم المتحدة، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة الثنائية، والقطاع الخاص. وقد نجح برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تسهيل وضع آليات لتشجيع وإشراك مختلف الأطراف أصحاب المصلحة ـ من خلال مختلف المشروعات والمبادرات ـ في منظمات المجتمع المدني.

وهناك فرص متنوعة للتطوع فى مصر. ومن أمثلة التطوع الرسمي العمل الذي يقوم به كل من المجلس القومي للطفولة والأمومة ، وINJAZ ، ومشروع الإبحار في النيل من أجل الأهداف الإنمائية للألفية، وجمعية الشباب للسكان والتنمية بالاشتراك مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وبشكل غير رسمي، يمكن للفرد أن يشارك في جهود المجتمع المحلي التي تساهم في الجهود القومية الساعية إلى تخفيض الفقر، وتنظيم الشباب حول الأنشطة التنموية، والنهوض برأس المال الاجتماعي، ومساعدة المجتمع المدني، والتجمعات، والمنظمات المحلية للمشاركة في عمليات التنمية الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة خدمة التطوع عبر الإنترنت التي تجمع كل من المتطوعين والمنظمات التي لا تسعى للربح، والمؤسسات الحكومية والأكاديميين ووكالات الأمم المتحدة معًا للتعاون عبر الإنترنت ، وللمساهمة في تحسين حياة الفئات المستهدفة في الدول النامية.

المصدر : برنامج متطوعي الأمم المتحدة ، بون.http://www.unv.org/

يحدث في كل الجامعات ويؤثر على جميع الطلبة، حتى مع طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية التي يعد غرضها التعليمي الأساسي هو تدريس ممارسة العمل السياسي.

وقبل أن ندعو إلى مشاركة الشباب من خلال مراكز الشباب، أو المنظمات غير الحكومية، أو العمل التطوعي، من الضروري فهم لماذا عجزت هذه المراكز أو المنظمات عن جذب عدد كبير من الشباب. هل توفر فعلاً الوسائل التي تمكّن الشباب من تنمية قدراتهم، وإثارة اهتمامهم، والمساهمة في تحقيق رفاهتهم؟. وهل تعطي الشباب فرصًا متكافئة للنهوض بهم وتمكينهم داخل المنظمة حتى ينمو ويزيد تأثيرهم على صانعي القرارات وعلى توجهات التنمية؟ وهل هذه المراكز والمنظمات تدرك أن الاهتمام برأي الشباب وصوتهم يمكن أن يؤدي إلى تحسين عملية تقديم الخدمات من خلال رصد وتقييم جودتها؟.

حرية التعبير

نتيجة الحظر الذي تفرضه التشريعات المختلفة ، وقانون الطوارئ الذي مازال ساريًا، كان لسياسة الإعلام القومية أثر سلبي على حريات الإعلام. لذلك بدلاً من الدعوة إلى إصدار مزيد من الصحف والمجلات التي تتناول موضوعات تعتبر بمثابة مسكنات للشباب، أو تطوير المواقع الإلكترونية التي تتناول قضايا محددة مسبقًا عن الشباب، ينبغي مناقشة العقبات الحقيقية التي تعترض حرية الشباب في التعبير، وبخاصة على شبكة الإنترنت، وقد ذُكِرت حالات عن محاكمة بعض المدونين الناشطين خلال السنوات الماضية.

وبالنظر إلى محتوى البرامج ، والبرامج الحوارية ، والأفلام ، والإعلانات نجد أنها تبعث رسالة للشباب مفادها أن الترفيه أهم من أي شئ آخر. وللأسف، يوجه اهتمام ضئيل للغاية للموضوعات ذات الأهمية البالغة لتنمية الشباب ومشاركتهم، أو إلى الأطراف الفاعلة الناجحة التي تقود التغيير، أو لمناقشة توجهات السياسة القومية المقترحة.

الخلاصة

لا خلاف في أنه من الضروري تبني إطار متماسك لاستراتيجية تستهدف إدماج الشباب في مصر. وتبرز أول خطوة لذلك في النهوض بوضع المجلس القومي للشباب حتى يمكنه القيام بمهامه وتنفيذ السياسة

القومية للشباب على نحو أفضل. والخطوة الثانية أن يُعَدْ مؤشر رفاهة الشباب المقترح في هذا التقرير. وهذا المؤشر يضم كافة الجوانب المتعلقة بالصحة ، والتعليم والتشغيل، والترويح، والثقافة لكل الشبان والشابات الذين يبلغ عددهم نحو ٢٠ مليون مواطن في الفئة العمرية المهمة ١٨-٢٩ سنة. وبذلك سوف يصبح مؤشر رفاهة الشباب معيارًا مرجعيًا يتم على أساسه مساءلة الحكومة عن مدى التقدم في رفاهة الشباب، إلى جانب إسهامات الأطراف صاحبة المصلحة في المجتمع المدني ومجتمع الأعمال. وكما يتبين من إطار ١-٤، فإن قائمة المجالات ذات الأولوية للتدخل الإيجابي لصالح الشباب تعتبر قائمة متسعة.

وتعتبر البطالة بين الشباب هي أكبر تحدٍ تواجهه الحكومة المصرية حاليًا. كما يعد تضخم فئة الشباب العامل الأساسي الذي يساهم في هذه المشكلة، حيث أدى ذلك إلى مضاعفة عدد الذين ينضمون إلى قوة العمل سنويًا خلال العقدين الماضيين. ويتوقف معدل الانخفاض في عدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويًا على المدى الطويل على تخفيض معدل الخصوبة خلال هذا العقد الحاسم. ويمثل الاختلال بين فرص التشغيل، والتعليم، وتكوين المهارات معضلة أخرى. ولنوع ومستوى التعليم أهميته عند البحث عن عمل، ويعتبر خريجي الجامعة والتعليم الفني أكثر الفئات تضررًا، وهو ما يتطلب مراجعة جادة لمستويات التعليم، ونوعيته، ومدى ملاءمته. أما بالنسبة للكثير من الشباب الذين مازالوا أميين، أو تسربوا من التعليم الأساسي، فإنه من الضروري تحسين فرص الوصول إلى المؤسسات التعليمية من خلال استهداف الفقراء، والمناطق الريفية بصفة خاصة، مع توجيه اهتمام خاص بالفتيات.

ويجب على أي استراتيجية تشغيل قومية مقترحة أن تأخذ عوامل الطلب في الحسبان. وقد أكد هذا التقرير على ضرورة تحسين التوافق بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة يشكو الكثير من أصحاب الأعمال (سواء في القطاع العام أو الخاص) من نقص المهارات المطلوبة ، أو الكفاءات التي يحتاجون إليها. ويصدق هذا بصفة خاصة بالنسبة للمهن الفنية. وسيؤدي تطوير المهارات الفنية والمهنية إلى فتح الأبواب أمام شغل الوظائف الماهرة ونصف الماهرة في الصناعة، كما تم مناقشة ذلك في الفصل الثاني عشر. وسوف يؤدي تطوير مهارات ريادة الأعمال إلى تشجيع الشباب على البحث عن فرص عمل خارج القنوات التقليدية، وإلى الشعور بالتفاؤل واكتساب الجرأة التي تجعلهم لا يخشون المجازفة بإقامة أعمال خاصة بهم (أنظر الفصل العاشر). هناك أيضًا تحيز ضد الشابات في سوق العمل وقد انخفض عددهن أكثر خلال السنوات القليلة الماضية. ولتشجيع عمل الإناث، يجب تقديم حوافز كافية للشابات مثل توفير وسائل مواصلات سهلة، ودور لرعاية الأطفال، وتنفيذ الأحكام القانونية الخاصة بظروف العمل.

وينبغي على أي استراتيجية مثل "خطة العمل القومية لتشغيل الشباب في مصر" أن تحدد أين تكمن فرص التشغيل الحالية ، وبخاصة للشباب ذوي التعليم العالي، ليس فقط في القطاع الخاص، ولكن أيضًا في المجالات الملائمة لكفاءات الشباب في القطاع العام. وهناك بعض المهن ـ مثل التدريس والتمريض مثلاً ـ يمكنها جذب الكوادر الشابة المطلوبة للتقدم لشغل الوظائف الخالية إذا منحوا مرتبات عادلة. ويمكن التغلب على انتشار المحسوبية ومحاباة الأقارب في التعيين للوظائف إذا وضع نظام يتسم بالشفافية للإعلان عن الوظائف والتعيين بها في كل من القطاعين الخاص والعام.

وأخيرًا، يرتبط تغيير الأعراف الثقافية في اتجاه مزيد من التسامح أمام حريات الشباب ارتباطًا قويًا بوجود نظام تعليم ذي توجه ليبرالي أكثر، وتحقيق درجة أكبر من الاستقلال الاقتصادي بين الشباب، بالإضافة إلى إزالة أي إجراءات قسرية مطبقة للحد من حرية الشباب في التعبير والعمل. وبالحد من المحسوبية وشبكات المصالح، سيكون الشباب في وضع أفضل يمكنهم من خلق ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة واستغلالها.

الهوامش

١. أتيحت الأرقام من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري.

٢. أنظر :

3. World Youth Report (2007), Young People's Transition to Adulthood : Progress and Challenges, Department of Economic and Social Affairs, UN Secretariat, New York.

٤. المرجع السابق : (Silver (2007 .

5. Diane Singerman, The Economic Imperative of Marriage : Emerging Practices and Identities among Youth in the Middle East, Middle East Youth Initiative Working Paper, Brookings Institute, (September 2007).

٦. التعداد القومي ، ٢٠٠٦.

٧. مجلس السكان (٢٠١٠) مسح النشء والشباب في مصر.

8. El Badawy and Assaad (2004)

9. Ministry of Manpower and Migration/ILO, Egypt Youth Employment National Action Plan 2010-2015.

١٠. المرجع السابق.

١١. أنظر الفصل الحادي عشر لمزيد من التفاصيل عن نتائج الدراسة.

12. Assaad and Roushdy 2007, and Barsoum et al.2009.

١٣. على أي حال ، أدى ضعف فرص العمل وصعوبات الحصول على مسكن بين بعض الفئات الفرعية وأهمها الشباب ذوي التعليم الجامعي إلى تأخر الزواج.

14. SYPE Preliminary Results, 2010.

15. Ministry of Manpower and Migration/ILO, Egypt Youth Employment National Action Plan 2010-2015.

١٦. المرجع السابق.

١٧. مرجع سبق ذكره.

١٨. محمد أبو الخير ، المجلس القومي للشباب ، ٢٠٠٩.

١٩. الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس القومي للشباب هو :

20. <http://www.alshabab.gov.eg/AR_Youth_Clubs.aspx>

21. SYPE Preliminary Results, 2010.

٢٢. شاركت ليلى البرادعي ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، في التقييم النقدي للتقرير

المراجع

Abdel Ghani, Mohamed, Abdel Khader, Magda, and Nawar, Laila (2006). *Situation and Attitudes of Youth in Egypt*. Published by the Cairo Demographic Center.

Assaad, Ragui and Barsoum, Ghada (2009). *Rising Expectations and Diminishing Opportunities for Egypt's Young*, in Navtej Dhillon, and Tarik Youssef, editors, Generation in Waiting, Brookings Institute Press, Washington, DC, USA

ILO and Ministry of Manpower and Migration (2009). *Egypt Youth Employment National Action Plan 2010-2015*. (Final Draft). Cairo

League of Arab States and United Nations (2007). *The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens – An Overview*.

Population Council and Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center (2010). Survey of Young People in Egypt: Preliminary Report, Cairo.

Silver, H. 2007. "*Social Exclusion: Comparative Analysis of Europe and Middle East Youth*." The Middle East Youth Initiative Working Paper No 1. Wolfenson Center for Development & Dubai School of Government.

Singerman, D. 2007. "*The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities Among Youth in the Middle East*." The Middle East Youth Initiative Working Paper No 6. Wolfenson Center for Development & Dubai School of Government.

United Nations (2007). World Youth Report 2007: *Young People's Transition to Adulthood*. New York.

World Bank, MENA. (2007). Youth - *An Undervalued Asset. Towards a New Agenda in MENA. Progress, Challenges and Way Forward*. Washington DC. September.

الفصل الثانى

يُخَصص الفصل الثاني ـ كما هو معتاد بالتقارير السابقة للتنمية البشرية لمصر ـ لتقييم مدى التقدم في المؤشرات المتعلقة باتجاهات التنمية البشرية في مصر على المستويين القومي والمحلي، بالإضافة إلى رصد فجوة النوع الاجتماعي، والفجوات بين الأقاليم التي تعكسها هذه المؤشرات. ويستعرض هذا الفصل أيضًا الإنجازات التي حققتها مصر بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، وأهم التحديات التي مازالت تواجهها، وبخاصة أنه لم يتبق سوى خمس سنوات على عام ٢٠١٥، التاريخ المحدد لتنفيذ هذه الأهداف. ويحلل هذا الفصل تطور مؤشرات الفقر، وديناميكياتها، والعوامل المؤثرة على مسارها. وسيتم ـ لأول مرة ـ عرض البرنامج القومي الطموح لتنمية القرى الأكثر فقرًا في مصر بالتفصيل، وهو البرنامج الذى يتبناه الحزب الوطني الديمقراطي.

جدول ٢-١ : تطور مؤشر التنمية البشرية

التقرير*	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠
مؤشر التنمية البشرية	٠,٥٢٤	٠,٥٨٩	٠,٦٣١	٠,٦٤٨	٠,٦٥٥	٠,٦٨٠	٠,٦٨٧	٠,٦٨٩	٠,٧٢٣	٠,٧٣١
مؤشر الدخل	٠,٣٥٨	٠,٥٠٣	٠,٥٩٨	٠,٦٣٢	٠,٦٤٩	٠,٦٥٥	٠,٦٠٧	٠,٦٢٢	٠,٦٨١	٠,٧٢٧
مؤشر التعليم	٠,٥٤٤	٠,٥٦٩	٠,٥٩٩	٠,٦١٤	٠,٦٤٣	٠,٦٨٢	٠,٧٠٣	٠,٦٨٥	٠,٧١٨	٠,٦٨٩
مؤشر توقع الحياة	٠,٦٧٢	٠,٦٩٥	٠,٦٩٥	٠,٦٩٨	٠,٧٠٢	٠,٧٠٢	٠,٧٥٢	٠,٧٦٠	٠,٧٧٢	٠,٧٧٨

المصدر : معهد التخطيط القومي ، أنظر الجداول الملحقة والملاحظات الفنية

* ملحوظة : تشير كل سنة إلى تاريخ إصدار تقرير التنمية البشرية لمصر. ويرجع انخفاض مؤشر التعليم في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ إلى عودة السنة السادسة الإبتدائية التي أدت إلى انخفاض في عدد المقيدين في بعض السنوات الدراسية.

اتجاهات مؤشرات التنمية البشرية

على الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت لرفع مستوى التنمية البشرية، والاتجاه العام المتصاعد الذى تحقق في مؤشر التنمية البشرية على مدى العشرين عامًا الماضية، مازالت هناك فجوات، ليس فقط بين ما تحقق في المحافظات، ولكن أيضًا بين المناطق الريفية والحضرية في مصر. وعلاوة على ذلك مازالت فجوة النوع الاجتماعي واضحة في بعض المؤشرات. ولهذا سوف يركز هذا القسم على رصد الآتي :

- الاتجاه العام لمؤشر التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٥
- ترتيب المحافظات بالنسبة لمستوى التنمية البشرية ، ومدى التفاوت بين محافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلي على مستوى التنمية البشرية
- اتجاهات وعناصر الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية
- اتجاهات فجوة النوع الاجتماعي في المؤشرات ذات الصلة

الاتجاه العام لمؤشر التنمية البشرية

يوضح جدول ٢-١ وشكل ٢-١ أن هناك تحسنًا مستمرًا في مؤشر التنمية البشرية الذي بلغ ٠,٧٣١ مقابل ٠,٥٢٤ الذي سجل في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من أن قيم المؤشرات الفرعية الثلاثة المتعلقة بالتعليم، وتوقع الحياة، والدخل، تلعب دورًا مهمًا في مؤشر التنمية البشرية، وإلى جانب التحسن المستمر في كل من هذه المؤشرات (شكل ٢-٢)، فإن القيم التي سجلت عن التقدم في مؤشر الدخل تشير إلى تحسن ملحوظ في قيمته في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠، حيث بلغت ٠,٧٢٧ مقابل ٠,٦٨١ عام ٢٠٠٨، وهو تحسن يفوق التحسن في كل من مؤشري التعليم والصحة.

تجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بين تقريري عامي ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠ على الرغم من ارتفاع نسبة الفقراء في مصر من ١٩,٦٪ إلى ٢١,٦٪ وكذلك الزيادة في العدد المطلق للفقراء[١].

ويرجع الانخفاض في قيمة مؤشر التعليم في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ مقارنة بقيمته في تقرير عام ٢٠٠٨ إلى انخفاض نسبة القيد على كل المستويات التعليمية ، من ٧٦,٤٪ في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٦٦,٠٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ويعزي هذا إلى عودة السنة السادسة الإبتدائية التي أدت إلى انخفاض في عدد المقيدين في بعض السنوات الدراسية، خاصة السنة الأولى من المرحلة الثانوية. ولهذا لا يجب اعتبار الانخفاض الذي ظهر في مؤشر التعليم بمثابة انخفاض حقيقي في القيد في التعليم خلال هذه الفترة.

ويواجه النظام التعليمي تحديين آخرين وهما: استمرار عدم القيد في التعليم، ومعدلات التسرب من التعليم ، التي لا تظهر في معدلات القيد الإجمالي، ولكنها لوحظت في النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠٠٦ [٢]، وأكدها مسح النشء والشباب في مصر الذى أجرى في أبريل ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك ، تشير الدراسات السابقة إلى أن معدل التسرب من التعليم يكون مرتفعًا في بعض المراحل الدراسية بصفة خاصة[٣].

مازال مستوى جودة التعليم بالنسبة لمتطلبات السوق يمثل مشكلة. فسياسات التعليم الحالية تدفع بأكثر من ٦٠٪ ممن استكملوا المرحلة الإعدادية إلى التعليم الثانوي الفني، ويكون أعلى معدل للبطالة بين خريجيه، فقد بلغت نسبة المتعطلين الذين حصلوا على مؤهل متوسط ٦٢,٤٪ من إجمالي المتعطلين في عام ٢٠٠٧، وهذا قد يدفع أعدادًا كبيرة للتسرب من التعليم بعد المرحلة الإعدادية، كما يتبين من نسبة القيد في التعليم الثانوي التي بلغت ٤٦,١٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

شكل ٢-١ : تطور مؤشر التنمية البشرية

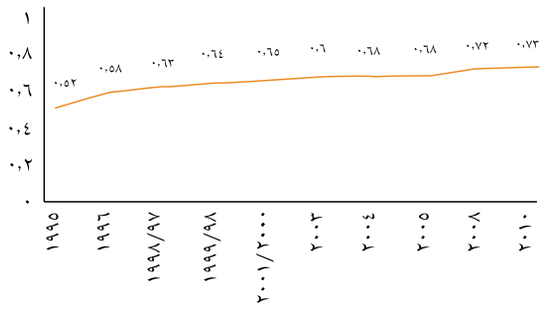

شكل ٢-٢ : تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر التنمية البشرية في مختلف التقارير

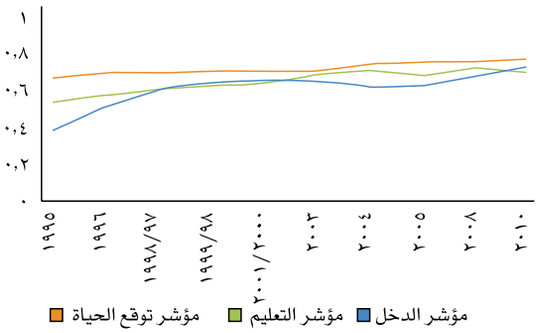

ترتيب المحافظات حسب مستوى التنمية البشرية

بتتبع مستوى التنمية البشرية الذى تحقق في مختلف المحافظات منذ عام ٢٠٠٥، يتبين أن هناك خمس محافظات تشغل المراكز الأولى في مستوى التنمية البشرية وهي: بورسعيد، والسويس، والقاهرة، والإسكندرية، ودمياط، بينما تشغل كل من الفيوم، وأسيوط، والمنيا، وبني سويف، وسوهاج المراكز الخمسة الأخيرة.

ويسجل تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ تغيرات في ترتيب المحافظات، حيث خرجت القاهرة وانضمت الإسماعيلية إلى مجموعة المحافظات التي تشغل المراكز الخمسة الأولى ، وانضمت كذلك قنا إلى مجموعة المحافظات التي تشغل المراكز الأخيرة.

وقد دخلت الإسماعيلية في مجموعة المحافظات الخمس الأولى لأول مرة منذ تقرير عام ١٩٩٥. وتشغل الإسماعيلية الآن المركز الخامس وقد ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية بها في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ بمقدار ٠,٠٢٥ وحدة بالمقارنة بتقرير عام ٢٠٠٨. ويرجع خروج القاهرة من هذه المجموعة إلى الارتفاع المتواضع في قيمة مؤشر التنمية البشرية البالغ ٠,٠٠٦ خلال فترة العامين (٢٠٠٨-٢٠١٠). ويبين تحليل المؤشرات الفرعية الثلاثة استمرار نفس مستوى التنمية البشرية في مجموعة المحافظات الخمس التي تشغل المراكز الأخيرة. وقد كان هناك تحرك بسيط للغاية في الترتيب بين مجموعة هذه المحافظات، على الرغم من أن الزيادة في قيمة مؤشر التنمية البشرية كانت كبيرة – لا تقل عن الزيادة المحققة في مجموعة المحافظات التي تحتل المراكز الأولى بل وأحيانًا يكون المؤشر أعلى في بعض الحالات. وقد تم تحليل المؤشرات الفرعية الثلاثة لتتبع التراجع في ترتيب القاهرة. ويبين جدول ٢-٢ بوضوح أن مؤشر التعليم يلعب دورًا مهمًا في تراجع ترتيب محافظة القاهرة وفي تقدم محافظة الإسماعيلية. وقد يعود هذا إلى الزيادة في عدد قاطني العشوائيات في القاهرة الذين بلغ عددهم أكثر من ٣ مليون نسمة ، يمثلون نحو ٢٨٪ من سكان العشوائيات في جمهورية مصر العربية في يناير ٢٠٠٨ ، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وتشير الدراسات إلى الأثر السلبي على العملية التعليمية لهذه الهجرات الكبيرة إلى المناطق الحضرية التي تحيط بالقاهرة، والتى تنعكس بوضوح على مؤشر التعليم[٤].

التفاوت بين محافظات الوجه البحري والقبلي

حققت المحافظات الحضرية مرة أخرى أعلى مستوى للتنمية البشرية حيث بلغت قيمة المؤشر ٠,٧٩٤ في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ ، مقابل ٠,٧٣٤ لمحافظات الوجه البحري ، ٠,٧٠٨ لمحافظات الوجه القبلي و ٠,٧٥٣ لمحافظات الحدود و ٠,٧٣١ على المستوى القومي.

ومع هذا، عندما نتتبع الزيادة في مؤشر التنمية البشرية ، يمكن أن نرى أن محافظات الوجه القبلي حققت أعلى زيادة، حيث بلغت ٠,٢٤٧ وحدة. وفي الواقع، حققت هذه المحافظات أعلى زيادة في المؤشرات الفرعية الثلاثة: الدخل والتعليم وتوقع الحياة، حيث بلغت قيمة كل منها ٠,٤٤٥ ، ٠,١٩٢ ، ٠,١٠٣ وحدة على التوالي (جدول ٢-٣).

علاوة على ما تقدم ، كانت الزيادة التي حققتها محافظات الوجه القبلي في مؤشر التعليم تفوق الزيادة التي حققتها محافظات الوجه البحري بمقدار ٠,٠٣٥ وحدة. بالإضافة إلى ذلك، تراجع التفاوت الكبير في مؤشر توقع الحياة بين محافظات الوجهين البحري والقبلي، حيث بلغ ٠,٠٠٩ فقط. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من أن مستوى التنمية البشرية في محافظات الوجه القبلي مازال أقل من الأقاليم الأخرى، فإن الجهود التنموية الكبيرة التي بذلت انعكست على مقدار الزيادة التي تحققت في الوجه القبلي، شكل(٢-٣).

جدول ٢-٢ : المقارنة بين محافظتي القاهرة والإسكندرية

المؤشر	٢٠٠٨		٢٠١٠	
	القاهرة	الإسماعيلية	القاهرة	الإسماعيلية
مؤشر التنمية البشرية	٠,٧٣٧	٠,٧٣٣	٠,٧٤٣	٠,٧٥٨
مؤشر توقع الحياة	٠,٧٧٣	٠,٧٥٩	٠,٧٧٢	٠,٧٦٥
مؤشر التعليم	٠,٧٦٢	٠,٧٤٩	٠,٧٤٨	٠,٧٧٤
مؤشر الناتج المحلي الإجمالي	٠,٦٧٥	٠,٦٩٠	٠,٧١٠	٠٧٣٥

جدول ٢-٣ : الزيادة المطلقة في مؤشر التنمية البشرية حسب الإقليم

مقدار الزيادة في

المحافظات	مؤشرالتنمية البشرية	مؤشر الدخل	مؤشر التعليم	مؤشر العمر المتوقع
المحافظات الحضرية	٠,١٨٧	٠,٢٨١	٠,٠٥٣	٠,٠٩٢
محافظات الوجه البحري	٠,٢٠٦	٠,٣٧٠	٠,١٥٧	٠,٠٩٢
محافظات الوجه القبلي	٠,٢٤٧	٠,٤٤٥	٠,١٩٢	٠,١٠٣
محافظات الحدود	٠,٢١٠	٠,٤٢٨	٠,١٧٤	٠,٠٧٣
مصر	٠,٢٠٧	٠,٣٧٠	٠,١٤٥	٠,١٠٦

بالإضافة إلى ذلك، يشير الاستهداف الجغرافي لمكافحة الفقر، واختيار الألف قرية الأكثر فقرًا في مصر (منها ٩٢٣ قرية تقع في محافظات الوجه القبلي: أسيوط، والمنيا، وسوهاج، وقنا، وبني سويف، وأسوان) إلى التوجه الإيجابي للسياسة الذي يتفق مع مؤشرات التنمية البشرية[٥].

التنمية البشرية والفجوة بين المناطق الريفية والحضرية

ركز قياس الفجوة في مؤشر التنمية البشرية بين المناطق الريفية والحضرية على حساب نسبة المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية فيما يتعلق بأربعة مؤشرات هي : حجم السكان، والسكان الذين يحصلون على مياه آمنة، والسكان الذين يحصلون على خدمة الصرف الصحي، ونسبة الأمية.

فبالنسبة للسكان، كان حجم سكان الريف دائمًا ـ وفي جميع تقارير التنمية البشرية لمصر ـ أعلى من حجم سكان الحضر. وقد تراوحت نسبة سكان الريف إلى سكان الحضر بين ١٢٧٪ (تقرير التنمية البشرية لمصر عام ١٩٩٥) و١٣٥٪ (تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥) و١٣٣٪ (تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠).

وعلى الرغم من ذلك ، هناك انخفاض واضح في الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية بالنسبة للحصول على خدمة المياه الآمنة والصرف الصحي ونسبة معرفة القراءة والكتابة. وكانت الفجوة أكبر بالنسبة للصرف الصحي في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨، حيث كانت نسبة الحصول على خدمة الصرف الصحي في المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ٢٩,٥٪ فقط ، وبعد ذلك ، تحسن الوضع كثيرًا حيث بلغت هذه النسبة ٤١,٨٪ في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠. وقد انخفضت أيضًا الفجوة المتعلقة بالحصول على المياه الآمنة ، حيث زادت النسبة من ٩٤٪ في تقرير ٢٠٠٨ إلى ٩٦,٩٪ في تقرير ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، انخفضت الفجوة في نسبة معرفة القراءة والكتابة حيث زادت النسبة من ٧٨,٤٪ في تقرير ٢٠٠٨ إلى ٧٩,٤٪ في تقرير ٢٠١٠ (جدول ٢-٤).

إن برنامج الاستهداف الجغرافي لمكافحة الفقر واختيار الألف قرية الأكثر فقرًا يعتبر محاولة تستحق الإشادة من أجل تضيق الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية.

فجوة النوع الاجتماعي

يركز قياس فجوة النوع الاجتماعي على كل من الآتي : توقع الحياة عند الميلاد، والنسبة من السكان، ونسبة معرفة القراءة والكتابة، ومعدل القيد في كل من مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، والنسبة في قوة العمل. وتحسب قيمة الفجوة على أساس معدل الإناث إلى الذكور في كل مؤشر، ويكون المعدل في صالح الذكور إذا قل عن ١٠٠ وفي صالح الإناث إذا زاد عن ١٠٠.

وقد كان مؤشر توقع الحياة عند الميلاد هو المؤشر الوحيد لصالح وضع الإناث بالمقارنة بالذكور، ويصدق هذا في جميع الدول، كما أن هذا المؤشر يزيد عن ١٠٠ في كل تقارير التنمية البشرية. ومع هذا، فإنه بالنسبة للعدد المطلق في إجمالي السكان، كان عدد الذكور يتجاوز كثيرًا

شكل ٢-٣ : الإتجاهات الإقليمية فى مؤتمر التنمية البشرية

عدد الإناث حيث بلغ معدل الإناث إلى الذكور ٩٥. كما شهد مؤشر قوة العمل أسوأ تفاوت بين الذكور والإناث حيث بلغ المعدل٣١,٣، وهو ما يعني أن من بين كل ١٠٠ ذكر في قوة العمل هناك ٣١,٣ أنثى فقط، ويوضح مؤشر معرفة القراءة والكتابة تحسنًا حيث ضاقت الفجوة وزاد معدل الإناث إلى الذكور من ٥٧ (تقرير التنمية البشرية لمصر عام ١٩٩٥) إلى ٧٨,٩ (تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨) وبلغ ٨٠,٧ في تقرير ٢٠١٠، وبالنسبة لمعدلات القيد في التعليم، فإنه باستثناء الزيادة المستمرة في عدد الإناث عن الذكور في القيد في التعليم الإبتدائي، كانت المؤشرات أقل من ١٠٠، مما يشير إلى استمرار الفجوة على الرغم من تراجعها في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

حالة المرأة

أكدت فجوة النوع الاجتماعي أهمية استعراض المؤشرات المتعلقة بالمرأة خلال الفترة منذ عام ١٩٩٥. وقد تضمنت المؤشرات : توقع الحياة عند الميلاد، معدل وفيات الأمهات، متوسط العمر عند أول زواج، نسبة إجمالي القيد على مستوى التعليم الأساسي (الإبتدائي والإعدادي) والتعليم الثانوي ، نسبة الإناث (١٥ سنة فأكثر) الحاصلات على تعليم ثانوي فأعلى ، نسبة الإناث في المهن المتخصصة ونسبة الإناث في قوة العمل.

إن نسبة القيد الإجمالي في التعليم الأساسي يمكن أن توضح حالة معرفة القراءة والكتابة، وقد تستطيع أن تفسر الفجوة بين الذكور والإناث. وقد بلغت نسبة القيد الإجمالي للإناث في التعليم الأساسي أكبر قيمة لها في تقرير عام ١٩٩٧، حيث بلغت نحو ٩١٪ ، ولكنها تراجعت لحد ما في تقرير عام ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى ٨٧,١٪ وفي تقرير عام ٢٠١٠ بلغت هذه النسبة ٩٣٪ وهو ما يشير إلى أن هناك ٧ إناث من بين ١٠٠ أنثى تسربن من التعليم الأساسي، على الرغم من أن مبادرة تعليم الفتيات أدت إلى تحسن الوضع الذي انعكس في ارتفاع نسبة قيد الإناث في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي التي بلغت ١٠٤,٨٪ في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بنسبة الإناث في قوة العمل، مازالت قيمة هذا المؤشر محدودة، فبعد أن بلغت هذه النسبة أعلى قيمة لها (٢٤٪) في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥، تراجعت لحد ما إلى ٢٣٪ في تقرير عام ٢٠٠٨، وبلغت ٢٣,٩٪ في تقرير عام ٢٠١٠. وهذا يعكس وضع المرأة فيما يتعلق بالعمل أو البحث عن العمل. حيث بلغت نسبة البطالة بين الإناث ٢٥٪ في تقرير عام ٢٠٠٨ ثم ١٨,٦٪ في تقرير عام ٢٠١٠.

هل ستتحقق الأهداف الإنمائية للألفية في خمس السنوات القادمة حتى عام ٢٠١٥ ؟

لم يبق إلا خمس سنوات، حتى التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥، وهي الأهداف التي وافقت عليها ١٤٧ دولة من دول العالم، بما فيها مصر. وهناك ما يدل على أن الحكومة كانت جادة في الوفاء بهذا الالتزام وبخاصة في السنوات القليلة الماضية، فهي لم تدمج هذه الأهداف في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل كانت تجري متابعة وتقييمًا للتقدم في تنفيذ هذه الأهداف من خلال تقارير أربعة أصدرتها بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة خلال العقد الماضي.

وعلى الرغم من أن مصر تبدو أنها تخطو في المسار الصحيح، إلا أن بعض الأهداف مازالت لم تتحقق، وأن بعض المحافظات والأقاليم مازالت

جدول ٢-٤ : الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية

(المناطق الريفية كنسبة من المناطق الحضرية)

التقرير	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠
السكان	١٢٧	١٣٣	١٣٤	١٣٤	١٣٥	١٣٣	١٣٥	١٤٠	١٣٥	١٣٣
المياه الآمنة	٦٣	٧٢	٧٣,٢	٧٦,٧	٧٦,٧	٨٤,٢	٨٤,٢	٨٤,٢	٩٤	٩٦,٩
الصرف الصحي	٥٩	٧٣	٧٣	٩٠,٣	٩٠,٣	٧٨,٥	٧٨,٥	٧٨,٥	٢٩,٥	٤١,٨
نسبة معرفة القراءة والكتابة	٥٥	٦٩	٦٢,٥	٦٣,٧	٦٣,٧	٦٧,٦	٦٧,٧	٦٧,٧	٧٨,٤	٧٩,٤

تعاني من التفاوت الكبير في درجة التقدم التي تحققت. بالإضافة إلى ذلك، فرضت الأزمة الاقتصادية العالمية تحديات جديدة قد تعرقل، أو تبطئ، تحقيق الأهداف في المدى الزمني المتفق عليه. وعلاوة على ذلك، تمثل هذه التحديات المستوى الأدنى الذي يجب تحقيقه. ومن الضروري ليس فقط تحقيق هذا الحد الأقصى المنخفض من الطموح، ولكن المطلوب أيضًا السعي إلى رفع هذا الحد الأقصى بما يتناسب مع ظروف وقدرات مصر.

يهدف هذا القسم إلى إلقاء الضوء ـ بإيجاز ـ على حجم الإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية كما تعكسها أحدث البيانات وتقارير المتابعة المتاحة، كما يركز أيضًا على المهام التي يجب التصدي لها. ويوجه هذا القسم الانتباه إلى الأزمة الاقتصادية والعالمية، والتحديات التي تفرضها، كما يقترح عددًا من المجالات التي يمكن للشباب أن يشارك فيها للتغلب على العقبات والإسراع بتحقيق الأهداف المنشودة في الوقت المحدد.

عشر سنوات من العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

هناك عدد من الرسائل الأساسية، التي تدعمها الأرقام والحقائق، تكشف حجم الإنجازات التي تحققت للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات الماضية[٦].

الهدف الأول : اقتلاع الفقر المدقع والجوع

يبدو التزام مصر بالحد من الفقر الشديد في استهدافها المعلن بتخفيض نسبة الفقر إلى ١٥٪ في الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٧ـ٢٠١٢) وذلك بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويرتكز هذا الهدف على خطوط الفقر القومية، أخذًا في الاعتبار أن مصر حققت بالفعل التزامها الدولي بتخفيض الفقر المدقع (عندما يعيش الفرد على دولار أمريكي واحد يوميًا) إلى النصف.

وهناك التزام واضح من قبل الحكومة المصرية بتخفيض التفاوتات الإقليمية في معدلات الفقر ومستويات المعيشة، مع توجيه اهتمام خاص

شكل ٢-٤ : الفجوة بين الذكور والإناث في التقارير المختلفة

(الإناث كنسبة من الذكور)

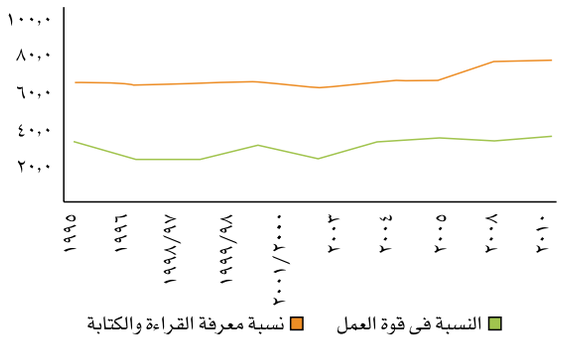

بالوجه القبلي، وهو ما حددته خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة باعتباره أولوية أساسية نظرًا لأن الوجه القبلي هو أكثر المناطق المحرومة في مصر. وقد تم تخصيص ثلث إجمالي الاستثمارات العامة خلال العقد الماضي للوجه القبلي، وقد انعكس هذا بصورة إيجابية في تضييق الفجوة في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الوجه القبلي وباقي أقاليم الجمهورية.

وعلاوة على ما تقدم ، تم وضع «خريطة الفقر» لتحديد المناطق والفئات الأشد احتياجًا. وبناء على هذه الخريطة تم تنفيذ برامج «الاستهداف الجغرافي»، و «برامج دعم الأسر الأولى بالرعاية». وتستهدف هذه البرامج القرى والأسر المعيشية الأكثر معاناة من الفقر في كل أنحاء مصر، باستخدام طريقة معالجة تسمح بالتكامل والتمكين لاعتمادها على إعادة توزيع الموارد، والإنفاق العام، وتدخلات السياسة للوصول إلى الفئات الأشد احتياجًا والمناطق الأكثر فقرًا.

لقد عاد الاتجاه المتصاعد لمعدل الفقر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥، نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، ولكن خلال الفترة من ٢٠٠٥ـ ٢٠٠٨ أخذ هذا الاتجاه في الهبوط نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مصر آنذاك. ومع هذا، يشير التحليل الأولى لنتائج مسح دخل وإنفاق وإستهلاك الأسرة الذي أُجرى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى عودة الاتجاه المتصاعد لمعدل الفقر خلال عام ٢٠٠٩ كنتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية. وقد اقترن هذا

بانخفاض في معدلات الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي. ويؤكد التحليل أن الفقر في مصر مرتبط بالأداء الاقتصادي، وهو ما يدعو إلى تكثيف الجهود لعودة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المرتفعة التي سادت خلال ثلاث السنوات التي سبقت الأزمة العالمية.

تراجعت معدلات البطالة قليلاً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، ولكنها عادت للارتفاع في عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية. ومازالت هناك تحديات صعبة، وبخاصة فيما يتعلق بالتشغيل الكامل المنتج وما يتعلق بالمرأة والشباب. وعلاوة على ذلك، مازال القطاع الخاص يعاني من اتساع الفجوة بين الطلب على العمالة الماهرة والمعروض من العمالة غير الماهرة، إلى جانب انتشار القطاع غير المنظم.

إن التفاوت الكبير بين نسبة الأطفال ناقصي الوزن في مختلف المحافظات يعد أمرًا مثيرًا لبعض القلق، حيث أن نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين يتم تصنيفهم كناقصي وزن تتراوح بين ١٦٪ في أسيوط (في الوجه القبلي) ، و ١,٢٪ في جنوب سيناء (محافظة حدودية). ويحتاج سد هذه الفجوة إلى حل عاجل إذا ما كان على مصر أن تحقق هذا الهدف الفرعي من الأهداف الإنمائية للألفية.

مازالت هناك حاجة لوضع سياسات واستراتيجيات محددة لتخفيض الفقر، حيث إن هذا ينعكس على الاقتصاد وعلى التماسك الاجتماعي. كما أن هناك أيضًا حاجة لأن تركز السياسات الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية التي يعمل فيها الفقراء، ويستفيدوا منها.

الهدف الثاني : التحاق جميع الأطفال الملزمين بالتعليم الابتدائي

تحسنت كثيرًا معدلات الالتحاق بالتعليم لكل من الذكور والإناث خلال السنوات القليلة الماضية، ومع ذلك ظلت معدلات عدم الالتحاق والتسرب من التعليم مرتفعة لحد ما في بعض المناطق ولدى فئات معينة، هذا على الرغم من الجهود المكثفة الموجهة لهذه المناطق والفئات. ومع هذا، يمكن توقع التحاق كافة الأطفال تقريبًا ـ الذين هم في سن دخول المدرسة الإبتدائية ـ بالتعليم الإبتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

وتتجه مصر نحو القضاء تمامًا على الأمية بين الأشخاص في الفئة العمرية ١٥ـ٢٤ سنة. وهذا التحسن يعكس بالدرجة الأولى التقدم الذي تحقق في معدل الالتحاق بالتعليم. ومع هذا، كان هناك نحو ٣٠٪ من السكان في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر أميين، وهو ما يمثل تحديًا جسيمًا يتطلب توجهات استراتيجية جديدة.

الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

وضعت مصر قضية تمكين المرأة على قمة أولوياتها خلال العقد الماضي، من خلال ترتيبات مؤسسية وتغييرات تشريعية. وبالإضافة إلى ذلك، تم البدء في اتخاذ عدد كبير من المبادرات والإجراءات، كان آخرها تحديد حصة للمرأة لعضوية مجلس الشعب.

ومع هذا، مازالت هناك تحديات كبيرة، حيث إن الجبهات الثلاث للمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ التي كانت محور تركيز الأهداف الإنمائية للألفية ـ مازالت تدعو إلى بذل جهود وإجراءات مكثفة.

على صعيد التعليم، حققت مصر بالفعل الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتحاق الفتيات في التعليم الثانوي العام، وهي في طريقها لتحقيق نفس الهدف بالنسبة للتعليم الإبتدائي. وعلى الرغم من ذلك، مازال التعليم الفني للفتيات يمثل تحديًا حقيقيًا، حيث إن هذا القطاع يستوعب نحو ٧٠٪ من الطلاب ، وتبلغ نسبة الإناث إلى الذكور ٨٥٪. وتتركز هذه النسبة أساسًا في الأقسام التجارية والزراعية التي تكون أقل تنافسية في سوق العمل.

إن انخفاض جودة التعليم الفني لا يمكن إنكارها، وتحتاج جهود الإصلاح الحالية إلى إدراك لخصوصية التحاق الإناث في هذا القطاع التعليمي.

لم تبد المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء أي بادرة تقدم، حيث تحتاج هاتان الجبهتان إلى إعطائهما أولوية متقدمة، وصياغة استراتيجيات أكثر يدعمها برنامج عمل تفصيلي وخطوات للتنفيذ.

الهدف الرابع : تخفيض وفيات الأطفال

حققت محاولات مصر لتخفيض وفيات الأطفال مكاسب حقيقية، وتتجه الحكومة المصرية نحو تحقيق الأهداف الفرعية المندرجة تحت هذا الهدف.

وعلى الرغم من ذلك، مازال التفاوت في مستويات المعيشة بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، وبالتالي في معدل وفيات الأطفال، يمثل تحديًا حقيقيًا. ويعتبر تخفيض معدل وفيات الرضع المرتفع، حيثما يوجد، ووضع برنامج قومي شامل للتطعيمات، ومكافحة انتشار الأمراض بين الأطفال، وبخاصة الإسهال وأمراض الجهاز التنفسي الحادة، من بين التحديات الصحية.

الهدف الخامس : تحسين صحة الأم

إن التزام مصر بتحسين صحة الأم، بالإضافة إلى الكثير من برامجها القومية تُرْجم إلى انخفاض كبير ومبهر في معدل وفيات الأمهات، وفي ارتفاع نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف إخصائيين مهرة. ومع هذا، يحتاج الأمر إلى تأكيد مدى دقة التقديرات الخاصة بهذا المؤشر نظرًا للانخفاض الكبير والسريع في معدل وفيات الأمهات من ناحية، ووجود فجوة بين البيانات الرسمية والبيانات التي يتم الحصول عليها من المسح السكاني والصحي من ناحية أخرى.

وتحتاج التفاوتات الإقليمية بين كل المقاييس المتاحة بشأن صحة الأم والصحة الإنجابية، وبخاصة في ريف الوجه القبلي، إلى استهداف أكثر فاعلية.

ويمكن تجسيد المكاسب الكبيرة والإضافية التي تحققت بالنسبة لصحة الأم من خلال تبني «نموذج الصحة الإنجابية». وهذا النموذج سيشمل مكونًا قويًا للنوع الاجتماعي للمحددات الاجتماعية والكيفية، إلى جانب تحديد أوسع لتحديات الصحة الإنجابية.

الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والملاريا، والأمراض الأخرى

تتخذ مصر خطوات مهمة نحو تحقيق هذا الهدف. وقد بدأت معركتها ضد مرض الإيدز منذ ظهور أول حالة في مصر، ونجحت أيضًا في السيطرة على مرض الملاريا، واستطاعت تخفيض حالات مرض السل والبلهارسيا. وعلى الرغم من هذه الإنجازات يتعين على مصر أن تتخذ خطوات جادة لتجنب خطر التحول في مستوى توطن مرض نقص المناعة البشرية من مستوى منخفض إلى مستوى مرتفع، حيث لا تقتصر الإصابة بالمرض على الفئات الأكثر عرضة له، ولكنه يوجد أيضًا في أكثر فئات السن إنتاجية، كما أن هناك نسبة مرتفعة نسبيًا من الإناث التي يمكن أن تتعرض لهذا المرض الخطير. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل الالتهاب الكبدي (C) ، (B) تهديدًا صحيًا خطيرًا في مصر.

وقد وضعت وزارة الصحة برامج وقائية وعلاجية لكل الأمراض الرئيسية. وتسعى مصر أيضًا إلى إصلاح نظام التأمين الصحي. ويتمثل التحدي الذي يحتاج للمواجهة في العبء المتزايد الذي تتحمله وزارة الصحة في معالجة من يحتاجون للرعاية الصحية، إلى جانب المسؤولية التي تقع على عاتقها من أجل صياغة سياسة صحية متكاملة ومتعددة القطاعات حتى يمكن التعامل مع قضية الصحة في سياق اجتماعي.

الهدف السابع : كفالة الاستدامة البيئية

مازالت كفالة الاستدامة البيئية في مصر تمثل تحديًا كبيرًا على الرغم من سياسات الحكومة، وزيادة الاستثمار في إجراءات حماية البيئة. وتبدو التحديات الرئيسية في : ضرورة تخفيض معدل النمو السكاني لما له من أثر سلبي على البيئة، وتحسين مستوى رصد و إدارة الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية، ومواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ ونقص المياه.

الهدف الثامن : إقامة مشاركة عالمية من أجل التنمية

يتم التركيز هنا على التقدم الذي تحقق بالنسبة للالتزامات العالمية نحو تقديم مساعدات أفضل، وضمان أسس عادلة للتجارة والتخفيف من عبء الديون. ويحدد هذا الهدف ـ لحد كبير ـ النجاح الذي يتم إحرازه بالنسبة للأهداف السبعة الأولى بحلول عام ٢٠١٥. وقد شهدت مصر

خلال السنوات القليلة الماضية ، تنامي المساعدات التنموية الرسمية المقدمة من مختلف الدول الغنية والمنظمات الدولية، التي تستهدف تلبية الاحتياجات التنموية لمختلف القطاعات. وعلاوة على ذلك ، استفادت مصر من عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، كما زاد نصيب الصادرات من السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي على مر السنوات.

وقد شهدت الديون الخارجية لمصر اتجاهًا مستقرًا خلال السنوات القليلة الماضية، إلى جانب انخفاض نسبة فوائد الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، وحقق قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في مصر نموًا سريعًا خلال السنوات الماضية، وبخاصة مع زيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، مما أدى إلى زيادة خطوط التليفون الأرضي والمحمول ، وزيادة استخدام الكمبيوتر الشخصي والوصول للإنترنت.

تحديات أخرى أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

فرضت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي بدأت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، تحديات جديدة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفق الإطار الزمني المحدد.

ومن المتوقع أن يكون لانخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وانكماش الطلب العالمي، وارتفاع معدلات البطالة، وعجز الموازنة أثر سلبي على تحقيق الأهداف المتعلقة بتخفيض الفقر والجوع والأمراض، وتعزيز المساواة، وتحسين البيئة، وتقوية المشاركة العالمية من أجل التنمية.

وقد اتبعت مصر سياسة مالية ونقدية توسعية خلال الفترة الأخيرة لتخفيض الآثار السلبية للأزمة المالية على الأهداف الإجرائية، وعلى القضاء على الفقر بصفة خاصة. ونتيجة لذلك، ارتفع الإنفاق العام بنحو ١٥ مليار جنيه. وقد تم توجيه معظم هذا المبلغ للمشروعات الاستثمارية في مجال البنية الأساسية، ومجالات التنمية الاجتماعية (التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي) وهي المجالات التي تتسم بأنها كثيفة العمالة حتى يمكن تحقيق هدف مزدوج: تحفيز الطلب المحلي والحد من ارتفاع معدلات البطالة والفقر. وقد استهدفت السياسات النقدية ـ من خلال تخفيض أسعار الفائدة، وتشجيع الائتمان المحلي ـ تشجيع الاستثمار أساسًا، وبالتالي الاحتفاظ بمعدلات إنجاز مقبولة فيما يتعلق بأهداف تخفيض الفقر والجوع والبطالة بالإضافة إلى الأهداف التنموية الأخرى.

وعلى الرغم من الأوضاع التي أسفرت عنها الأزمة، زادت قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من ٩٢,٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٨ إلى ١٢٦,٨ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٩، أي بزيادة نسبتها ٣٧٪ تقريبًا. وعلاوة على ذلك، زاد حجم الإنفاق على أجور وتعويضات العاملين بنحو ٢٠٪ حيث بلغ ٧٥,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، مقابل ٦٢,٨ مليار جنيه في العام المالي السابق. وقد بلغت قيمة الدعم الموجه للسلع التموينية ٢١ مليار جنيه في سنة الأزمة مقابل ١٦,٤ مليار جنيه في سنة ٢٠٠٨/٢٠٠٧، أي بزيادة نسبتها ٢٨٪ . وبذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدعم من نحو ٢٢٠ جنيه إلى ٢٧٦ جنيه خلال هذين العامين على الترتيب، وفقًا لبيانات وزارة التنمية الاقتصادية عام ٢٠٠٩.

انعكست السياسات الاقتصادية التوسعية من ناحية، وسياسات الحماية الاجتماعية من ناحية أخرى في الاحتفاظ بمعدلات مرتفعة للطلب المحلي (الإنفاق الاستهلاكي بصفة خاصة)، وفي تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق ما كان متوقعًا حيث بلغ ٤,٧٪. وقد أدى هذا في نهاية الأمر إلى تخفيض الأضرار الاجتماعية الناجمة عن الأزمة إلى أدنى حد ، وبخاصة على مستوى المعيشة والتعليم والصحة وغيرها من المجالات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من ذلك ، لم يمنع هذا تقلص فرص التوظيف التي تم خلقها، والتي بلغت ٦٠٠ ألف وظيفة خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل ٦٩٠ ألف وظيفة خلال العام السابق ، وحوالي ٧٥٠ ألف وظيفة التي استهدفها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية. وقد أسفر هذا عن زيادة عدد المتعطلين، وارتفاع معدل البطالة بنحو نقطة مئوية كاملة (من ٨,٤٪ إلى ٩,٤٪) خلال العامين الماضيين على التوالي ، وذلك وفقًا لإحصائيات وزارة التنمية الاقتصادية في عام ٢٠٠٩.

بالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج التحليل المبدئي لمسح دخل وإنفاق وإستهلاك الأسرة الذي أجرى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى عودة الاتجاه المتصاعد لمعدل الفقر خلال السنة الماضية بعد أن كان يتجه نحو الانخفاض قبل الأزمة العالمية. ومما لا شك فيه أن استمرار الأزمة لفترة أطول سيكون له أثر عميق وسلبي على إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المحدد، ليس فقط في مصر ولكن في الدول النامية الأخرى أيضًا.

الشباب: الإسراع بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

على الرغم من أن الشباب في الفئة العمرية (١٨ـ٢٩ سنة) يشكلون ربع سكان مصر تقريبًا، إلا أن كل الشواهد تؤكد على أن رأس المال

البشري هذا مازال غير مستغل بصورة مثلى. ومن المهم كخطوة أولى وضع إطار مناسب ليكون بمثابة محفز لمشاركة الشباب في التنمية، وفي تنفيذ الاستراتيجيات التي تدعم الأهداف الإنمائية للألفية، وبطبيعة الحال، لا يعتبر الشباب مجرد هدف للسياسة العامة، بل هم أطراف فاعلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة وضع وتنفيذ استراتيجية لحشد الشباب المصري، سواء من خلال منبر جديد أو بالاستفادة من منظمات الشباب الموجودة فعلاً. وهناك حاجة للاستماع لوجهات نظرهم خلال مراحل التخطيط ووضع السياسات، وتعزيز مشاركتهم على نطاق واسع في مختلف مراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم. وهذه ليست مهمة سهلة في مجتمع تقليدي وأبوي ، حيث أن الشرط الأساسي والضروري هو تقييمهم كشباب مستقل وفعال ورشيد وقادر على طرح أفكار جديدة ومبتكرة. وفي ظل الظروف القائمة المحاطة بالقيود، يتطلب إشراك الشباب ما يمكن اعتباره نقلة نوعية في المواقف والتوجهات، بالإضافة إلى وضع مقترحات وخطط محددة وواقعية لحث الشباب على المشاركة.

وعلى أي حال، هناك شواهد تدل على اعتراف الدوائر الحكومية، والأحزاب السياسية بضرورة إشراك الشباب في عمليات التخطيط والتنفيذ. وفي مصر، وفي ظل الظروف التي أصبح فيها المجتمع المدني أكثر نشاطًا وله صوت واضح، فإن الشباب يمكنهم الانخراط في المجتمع والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعدة طرق مبدئية على أمل أن تتسع هذه الفرصة بدرجة أكبر بمرور الوقت.

اقتلاع الفقر المدقع

تتمثل الخطوة الأساسية الأولى في تشجيع انخراط الشباب ومنظمات الشباب في تحديد المشاكل، وتتبع وتقييم الحلول من خلال المقابلات والمناقشات الجماعية، بمشاركة قيادات المجتمع المحلي.

إن مبادرات الشباب المنظمة يمكن أن تدعم برامج وخطط التنمية الخاصة بالألف قرية الأكثر فقرًا، التي تبنتها الحكومة مؤخرًا لمكافحة الفقر ومساندة الأسر الأكثر معاناة من الفقر في هذه القرى. ويمكن التركيز على حملات التوعية التي تغطي المجالات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية مثل الصحة والنظافة العامة وحماية البيئة. وهناك إمكانية أخرى وهي العمل التطوعي في برامج محو الأمية، أو تنمية المهارات المطلوبة في سوق العمل التنافسي خارج قطاع الزراعة، وكذلك التدريب على التكنولوجيات الزراعية لزيادة حجم الإنتاج الزراعي. وبالنسبة للمناطق الحضرية تستطيع مراكز المعلومات في الأحياء الفقيرة التي يديرها الشباب حشد وتفعيل المشاركة في تنمية مجتمعاتهم. وقد نجحت هذه التجربة في الهند.

ويمكن للمبادرات غير التقليدية أن تخفض من البطالة، وبالتالي تخفض الفقر بين الشباب، وفيما يلي إجراءات مقترحة[٧]: وضع آلية لرصد احتياجات سوق العمل والإعلان عنها ؛ إنشاء مراكز لتوظيف الشباب، وتنظيم تدريب مهني لهم بالتعاون مع الحكومة وأصحاب الأعمال والمنظمات غير الحكومية، و منح قروض بأسعار فائدة منخفضة لتمويل المشروعات التي يقيمها الشباب، و منح التمويل الضروري لتحسين مستوى تعليم الأشخاص المتعطلين في إطار برامج التعليم غير الرسمي.

التحاق جميع الأطفال الملزمين بالتعليم الإبتدائى

يستطيع الشباب أثناء وقت فراغهم المساعدة في تحقيق الهدف الخاص بالتحاق جميع الأطفال الملزمين بالتعليم الإبتدائي بتنفيذ مشروعات تعليمية للأطفال الذين هم في سن المرحلة الإبتدائية ولكنهم غير ملتحقين بالمدارس. ومن الأمثلة البارزة برنامج «INJAZ»، حيث يقوم العاملون في القطاع الخاص بتخصيص عشر ساعات من وقتهم شهريًا لتعليم الشباب الفقراء. وهذه المبادرة يمكن أن تتبناها منظمات الشباب والمنظمات غير الحكومية.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يمكن للشباب أن يساهموا في تخفيض التفاوت بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي من خلال رفع مستوى الوعي. ويستطيع الشباب أيضًا المشاركة في تمكين الفتيات من خلال تدريب جمعيات الشباب على المشاركة المجتمعية والقيادة حتى يمكن تفعيل دور المرأة في المجتمع، وخلق قنوات للمشاركة الرسمية مثل التمثيل في اتحادات الطلاب أو أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية. وعلى أي حال ، يحتاج الأمر إلى دعم الحكومة والمجتمع المدني للقيادات النسائية الشابة من أجل تقييم الاحتياجات المحلية وتنفيذ المشروعات الناجحة.

تخفيض وفيات الأطفال وتحسين الصحة الإنجابية

الشباب قادر على تصميم وتنفيذ البرامج التي تتوافق واحتياجات المجتمع، مثل حملات التطعيم، ورفع مستوى الوعي في مجال صحة حديثي الولادة والرضع. ويستطيع الشباب أيضًا المساعدة في مجال خدمات الرعاية الصحية غير المتخصصة من خلال العمل التطوعي في المستشفيات والعيادات. هذا الشكل من الإسهام نادر حدوثه أو غير

موجود في مصر، ويتطلب تنظيم حملات توعية وتجنيد لهؤلاء الشباب. وعلى أي حال يمكن على سبيل المثال توعية الشباب ونشر الوعي عن قضايا الصحة الجنسية والإنجابية. وتحتاج الشابات المتزوجات لأن يتعلمن كيف يصلن إلى أفضل الاختيارات الخاصة بالإنجاب. وتتمثل بعض التحديات في أن الثقافة السائدة تشجع الزواج المبكر والحمل المبكر، وعدم وجود فترة تباعد كافية بين حمل وآخر. ولهذا فإن تقديم المعلومات والخدمات للشابات المتزوجات وغير المتزوجات على حد سواء يوفرا الرعاية والإرشاد أثناء الحمل وولادة الأطفال.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الخطيرة

يمكن للشباب أن يشارك في حملات توعية أقرانهم من خلال زيارة المدارس، والنوادي ومراكز الشباب، ودور العبادة وغيرها من نقاط التجمع، وذلك بعد الحصول على تدريب قصير بشأن التوعية بخطورة هذه الأمراض والوقاية منها. وتتضمن المعلومات الضرورية التي يحصل عليها الشباب بشأن الخدمات الصحية المتاحة والصحة الوقائية، الجوانب الطبية الخاصة بكيفية تقليل خطر الإصابة ، بالإضافة إلى توفير موارد للشباب من أجل تعبئة الجهود.

كفالة الاستدامة البيئية

يمكن لصانعي السياسات أن يستشيروا الشباب عند وضع السياسات الخاصة بالبيئة على المستوى القومي والمحلي ، نظرًا لقدرة الشاب على إبداع أفكار جديدة. ويمكن للمسؤولين بناء وتدعيم التعاون بين منظمات الشباب التي تسعى إلى تعزيز التنمية البيئية المستدامة، ويمكنهم أيضًا منح حوافز ـ مثل المنح ـ للشباب الذين يديرون مشروعات لدعم هذا الجهد. وتبدأ التوعية من المدرسة بشأن أثر السلوك الشخصي واختيارات المستهلك على البيئة حتى يمكن تدعيم شعور الفرد بالمسؤولية نحو حماية البيئة.

إقامة مشاركة عالمية من أجل التنمية

فرص المشاركة العالمية متاحة ومستغلة فعلاً. وتجمع اتفاقيات التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف بين الحكومات وأنشطة الأعمال في كل أنحاء العالم. وتتيح المعونات الدولية والجهات المانحة الانفتاح على البيئة العالمية. ويمكن أن تصبح هذه الأمور أكثر تأثيرًا من خلال الأحداث التي تعقد سنويًا والتي تستهدف الشباب لتوضيح خططهم ورؤاهم وتقديم تكنولوجيات ومهارات إدارية جديدة لجمهور أعرض. كما أن برامج تبادل الطلاب الشباب يمكن أن يشجع على توسيع دائرة الحوار بين الثقافات والحضارات. ويسمح انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بأن يأتي العالم إلى الشباب، كما أنها تدعم الاتصالات الداخلية بشأن الأسواق ، وتتيح الفرص التجارية الخارجية.

وعلاوة على ما تقدم ، يمكن أن تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصًا تعليمية أكثر ـ من خلال شبكة الإنترنت ـ التي تتيحها أفضل المؤسسات العالمية، وتقوي الصداقات العالمية من خلال المدونات والبريد الإلكتروني. وقد أدى التليفون المحمول إلى الحد من العزلة وسد فجوة التواصل بين الريف والحضر، وبين الدولة والعالم الخارجي.

خريطة الفقر وبرنامج تنمية الألف قرية الأكثر فقرًا

تلتزم الحكومة المصرية بتخفيف عبء الفقر من خلال التنمية المتكاملة، وبتمكين الفقراء والفئات الأشد احتياجًا، وبالإسهام في تنميتهم اقتصاديًا واجتماعيًا، إلى جانب النهوض بمستوى معيشتهم. وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف الطموح، استخدمت الحكومة أكثر من آلية أو طريقة للاستهداف (بمعنى توجيه الموارد العامة نحو فئات اجتماعية معينة لتحقيق أهداف معينة لسياسة التنمية). وقد لجأت الدولة أحيانًا إلى الاستهداف بالمعنى الواسع، أي بتقديم الخدمات والمزايا الاجتماعية لكل فئات الشعب، بدون تحديد فئة معينة كمستفيدة ، كما هو في حالة دعم الخدمات الصحية والتعليمية. كما كانت الحكومة تلجأ من وقت لآخر إلى نوع من الاستهداف الأضيق نطاقًا الذي اقتصر ـ حتى وقت قريب ـ على الاستهداف الذاتي في برنامج الخبز المدعم والاستهداف المباشر لدعم السلع التموينية.

ويشير الواقع إلى أن كل هذه الآليات انطوت على عيوب كبيرة حالت دون تحقيق نجاح كامل في إجراء الاستهداف بأقل تكلفة مالية ممكنة، كما كان التسرب مرتفعًا، وذهب الدعم والمزايا الاجتماعية الأخرى إلى غير الفقراء، هذا إلى جانب ارتفاع التكلفة المالية. ونتيجة لذلك كانت فاعلية هذه البرامج ضعيفة وتراجعت كفاءة الإنفاق العام والاستثمارات العامة. ولهذا برزت الحاجة إلى تطبيق طرق وآليات جديدة للاستهداف الجغرافي للفقراء، وبخاصة في المناطق الريفية والقرى.

خريطة الفقر في مصر

قامت وزارة التنمية الاقتصادية ، بالتعاون مع البنك الدولي، بإصدار تقريرها عن «تقييم الفقر في مصر» في منتصف عام ٢٠٠٧، تضمن هذا التقرير عرضًا «لخريطة الفقر» في مصر، وقدم معلومات تفصيلية عن المحددات التي تقف وراء انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدل الفقر، بالإضافة إلى المؤشرات ذات الصلة على مستوى أصغر وحدة

جدول ٢-٥ : خريطة الفقر المحدثة : التوزيع الجغرافي للقرى الأكثر فقرًا

المحافظات	عدد القرى الأكثر فقرًا*	عدد السكان	عدد الفقراء	عدد الأسر	عدد الأسر الفقيرة
المنيا	٣٥٦	٣٠٤٩٠٣٩	١٢٧٠٣٢٤	٦٥٤١٤٨	٢٧٢٠٨٣
سوهاج	٢٧١	٢٧٣٣١٠١	١٢٦٨٦٠٨	٥٩٣١٥١	٢٧٤٠١٦
أسيوط	٢٣٦	٢٥٣٠٣٠٢	١٤٣٦٧٩٥	٥٢٧٠٢٧	٢٩٨٥٦٩
قنا	١٥٠	١٤٩٧٠٢١	٥٨٧٧٤٣	٣٠٥٤٧٠	١١٩١٦٧
الشرقية	٧٤	٦٠٦٩٦٨	٢٢٧٥٧٦	١٣١٠٢٢	٤٩١٨٢
٦ أكتوبر	٨	٤٦٦٥٦	١٧١٠٩	٩٩٨٣	٣٦٦٠
حلوان	١٠	٨٦٩٤٥	٣١٧٠٢	١٨٣٩٤	٦٦٩٧
بني سويف	١٣	٨٦٨٠٧	٣١١٦٢	١٥٥٤٢	٥٥٨٤
البحيرة	١٩	١٦٤٠٦	٥٨٣٩	٢٧٨٦	٩٩٦
أسوان	٤	٦٥١٨	٢٣٩١	١٨٠٣	٦٥٥
إجمالي	١١٤١	١١٨٤٩٧٦٣	٥٣٤٩٢٤٩	٢٤٨٩٣٢٦	١١٣٠٦٠٩

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية ، المشروع القومي للاستهداف الجغرافي للفقر ، يونيو ٢٠٠٩.

* ملحوظة: هذه القرى تشمل ١٤٢ قرية موزعة على الوحدات المحلية لمحافظات المنيا (٤٦) ، وسوهاج (٢١) ، وأسيوط (٢) ، وقنا (٣٨) ، والشرقية (١٩) ، والبحيرة (١٦).

محلية (القرية والمركز). ويمكن أن تساعد الخريطة في مكافحة الفقر، ورفع مستوى كفاءة الإنفاق العام من خلال الاستهداف الدقيق للمناطق الفقيرة وذلك بتحديد احتياجاتها الفعلية بالإضافة إلى تخفيض تسرب المزايا إلى غير الفقراء. ولتقدير الفقر على مستوى القرية، تم استخدام نحو ٣٧ مؤشرًا، كل منها يعكس بعدًا أو أكثر من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالفقر أو مستوى المعيشة. وتتضمن أبعاد الفقر مؤشرات عن التعليم (معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدلات القيد بالتعليم) وعن التشغيل (معدلات البطالة ، نسبة العمالة الدائمة والعمالة العارضة والعمالة المؤقتة ، ونسبة المشاركة في قوة العمل) وعن المرافق العامة (نسبة المنازل المتصلة بشبكة مياه آمنة وبشبكة صرف صحي وشبكة كهرباء) هذا بالإضافة إلى مؤشرات ديموجرافية (متوسط حجم الأسرة، ونسبة الإعالة). وتم تغطية كافة المحافظات فيما عدا المحافظات الحدودية التي تم استبعادها من خريطة الفقر نظرًا لانخفاض الكثافة السكانية بها. وقد كانت أهم نتيجة لخريطة الفقر هى تحديد الألف قرية الأكثر فقرًا في مصر، ووضع الأساس لاستهداف الأسر الفقيرة حتى يمكن القضاء على الفقر المدقع.

وتبين خريطة الفقر أن أكثر من مليون أسرة فقيرة تعيش في الألف قرية الأكثر فقرًا، ويبلغ إجمالي عدد سكانها ٥ مليون نسمة يمثلون ٤٦٪ من إجمالي سكان هذه القرى. ويشكل عدد الفقراء في هذه القرى نحو ٥٤٪ من إجمالي سكان الريف الفقراء في مصر، ونحو ٤٢٪ من إجمالي السكان في الجمهورية. وهناك ثلاث محافظات في الوجه القبلي (أسيوط والمنيا وسوهاج) تضم ٧٩٤ قرية يشكل فيها الفقراء ٨٢٪ من إجمالي عدد الفقراء في الألف قرية الأكثر فقرًا.

المشروع القومي للاستهداف الجغرافي للفقر[٨]

منذ أن تم إعداد «تقرير تقييم الفقر» في عام ٢٠٠٧، عملت الحكومة على وضع خطة تنمية تهدف إلى تخفيض الفقر في الألف قرية الأكثر فقرًا. وتأمل الحكومة تحقيق هذا من خلال «المشروع القومي للاستهداف الجغرافي للفقر». وحتى يتم تنفيذ هذا المشروع شُكلت مجموعة وزارية للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٧. وتضم هذه المجموعة وزراء الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، وشؤون البيئة، والتضامن الاجتماعي، والتعليم، والتعليم العالي، والصحة، والنقل، والتنمية المحلية، وأمين عام الصندوق الاجتماعي للتنمية. وتهدف هذه المجموعة إلى تنسيق عملية تصميم وتنفيذ المشروع بين مختلف الوزارات المختصة بتطوير عملية تقديم الخدمات في القرى التي يغطيها المشروع. وبالإضافة لما تقدم، تم ضم شركاء آخرين لهذه المجموعة عام ٢٠٠٩ مثل وزارة الأسرة والسكان، والمجلس القومي للشباب، والمجلس القومي للرياضة، والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، والهيئة القومية للبريد.

وتكمن فلسفة الاستهداف الجغرافي في السعي نحو تحقيق طفرة نوعية في مستوى معيشة المواطنين من خلال تدخل الدولة عن طريق تطوير الخدمات العامة بصورة شاملة ومتكاملة في القرى المستهدفة. ونظرًا للعلاقة القوية بين الخدمات العامة والفقر، فإن النهج المتبع هو كسر الحلقة المفرغة للفقر عن طريق القضاء على الأوضاع السيئة للبنية الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلى استمرار الفقر.

ووفقًا لأحدث تقرير عن "خريطة الفقر" التي أصدرتها وزارة التنمية الاقتصادية ، بلغ عدد القرى الأكثر فقرًا ١١٤١ قرية تنتشر عبر

عشر محافظات (المنيا، وسوهاج، وأسيوط، وقنا، والشرقية، والبحيرة، و٦أكتوبر، وحلوان، وبني سويف، وأسوان) كما يتبين من خلال جدول ٢-٥. ويبلغ عدد سكان هذه القرى ١١,٨ مليون نسمة. وهناك أكثر من ١,١ مليون أسرة فقيرة تعيش في هذه القرى وتضم ٥,٣ مليون فقير، ويمثلوا ٤٥٪ من السكان هناك. ومرة أخرى، يتركز نحو ثلاثة أرباع الفقراء تقريبًا في ثلاث محافظات هي : المنيا وسوهاج وأسيوط.

مراحل وتدخلات تنفيذ المشروع

من المخطط أن يتم تنفيذ "المشروع القومي للاستهداف الجغرافي" على ثلاث مراحل كالآتى :

المرحلة الأولى : تنمية ١٥١ قرية ، يليها ٧٥٠ تابعًا

وتضم هذه القرى ١,٥ مليون نسمة تقريبًا، وتقع في ٢٤ وحدة محلية (ما يتراوح بين ٣ـ٥ قرى في كل وحدة محلية) وتنتشر عبر ٦ محافظات (المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والشرقية، والبحيرة). ويستغرق تنفيذ هذه المرحلة ثلاث سنوات. كما يتم تنمية هذه القرى من خلال ١٤ تدخلاً تنمويًا :

- تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في كل وحدة محلية للمساعدة في تنفيذ مشروعات الإسكان وتدوير المخلفات.
- منح الأسر المستفيدة وحدات سكنية ـ بواقع ٢٠ وحدة سكنية لكل قرية ـ من "المشروع القومي للإسكان".
- تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي من خلال إنشاء محطات وشبكات مياه، أو التوسع فيها أو تجديدها، ومحطات معالجة ورفع للصرف الصحي والتوصيلات المنزلية.
- وضع نظام متكامل للتصدي لمشكلة جمع وتدوير المخلفات الصلبة، وتطهير القنوات والمصارف.
- إقامة مراكز لإطفاء الحريق والدفاع المدني، وتوفير سيارة إطفاء في كل وحدة محلية، بالإضافة إلى التدريب على عمليات إطفاء الحريق والدفاع المدني.
- تطوير الوحدات الصحية، وتوفير سيارات إسعاف مجهزة ، وتنظيم قوافل طبية، وفريق طبي مؤهل.
- تحسين جودة التعليم الأساسي من خلال إنشاء مدارس جديدة أو تطوير المدارس القائمة وتدريب المعلمين.
- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي، والخدمات الاجتماعية، وتوفير أخصائي اجتماعي لكل ٥٠-٧٠ أسرة.
- محو أمية السكان في الفئة العمرية (١٥-٣٥ سنة)، وإسناد هذه المهمة لكليات التربية في الجامعات الإقليمية. وتتضمن هذه المهمة إعداد المدربين ومناهج التدريب، ويكون دور الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار هو توفير الفصول الدراسية والكتب الدراسية ، والوسائل التدريبية، وإجراء الامتحانات.
- توفير فرص العمل للشباب من خلال منح قروض ميسرة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من وزارة التنمية المحلية والصندوق الاجتماعي للتنمية.
- تطوير خدمات الشباب والرياضة عن طريق إنشاء وتطوير مراكز الشباب، والساحات الرياضية والإستادات، وتوفير الأجهزة الرياضية، بالإضافة إلى تطوير معسكرات الشباب الصيفية.
- زيادة شبكات الطرق، وتطوير الشبكات القائمة ، وتوفير العلامات الإرشادية.
- تنظيم تدريب إداري للكوادر المحلية وتدعيم مفهوم صيانة المشروع.
- إجراء التخطيط العمراني من خلال تحديد الأحوزة العمرانية الجديدة للقرى والتوابع، وإعادة توزيع استخدامات الأراضي، بالإضافة إلى السيطرة على الزحف العمراني العشوائي، وتحسين البيئة العمرانية.

المرحلة الثانية : تنمية ٩١٢ قرية أخرى

- تتبع هذه القرى ٤٣ مركزًا موزعة على أربع محافظات (المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا). ويستغرق تنفيذ هذه المرحلة ثلاث سنوات من خلال عدة تدخلات رئيسية كالآتي :
- تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني للمساعدة في تنفيذ المشروع.
- رصف وإنارة مداخل القرى.
- تحسين الأوضاع البيئية ، والتعامل مع المخلفات الصلبة.
- تحسين الخدمات الصحية وخدمات الإسعاف والطوارئ.
- رفع مستوى جودة التعليم الأساسي.
- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية.
- بناء مساكن للأسر الأكثر معاناة من الفقر بواقع ٢٠ مسكنًا لكل قرية. ويتم تمويل هذه البرامج والمشروعات في هذه المرحلة من خلال المخصصات التي توفرها الموازنة الاستثمارية للدولة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، ورجال الأعمال، والقطاع الخاص.
- إقامة مشروع تجريبي في قرية واحدة بكل من محافظات الشرقية وأسيوط والبحيرة لتدريب الشباب على مهارات البناء والتشييد (النجارة والسباكة) من خلال مراكز التدريب التابعة "للجهاز المركزي للتعمير".

المرحلة الثالثة : تنمية ٧٨ قرية في محافظات حلوان ، و٦أكتوبر، وبني سويف، وأسوان.

وسيبدأ تنفيذ هذه المرحلة خلال سنة من بدء تنفيذ المرحلة الثانية.

المشروع القومي لاستهداف الأسر الأولى بالرعاية[٩]

تتولى الدولة حاليًا ـ من خلال وزارة التضامن الاجتماعي ـ تنفيذ مشروع قومي لإجراء استهداف أكثر دقة للأسر الأكثر معاناة من الفقر في المناطق الفقيرة. وتم إطلاق هذا المشروع عام ٢٠٠٨، ووضعت الوزارة بنفسها الأهداف الآتية :

- تحديد الأسر الأشد احتياجًا للرعاية الاجتماعية.
- تحديد احتياجات الأسر المستحقة للرعاية والدعم.
- رصد مدى ملاءمة الخدمات التي تقدمها الدولة للوفاء بهذه الاحتياجات الفعلية.
- بناء قاعدة بيانات عن الأسر الأشد احتياجًا للرعاية الاجتماعية.
- وضع سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية بطريقة تتلاءم واحتياجات الأسر.

ويرتكز هذا المشروع على نوعين رئيسيين من التدخلات وهما: الاستهداف الجغرافي والاستهداف الكيفي، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحسين معيشة الأسر الأولى بالرعاية.

وقد تم إجراء الاستهداف الكيفي من خلال تعميم نموذج نمطي اقتصادي واجتماعي رقمي (نموذج واحد للمناطق الريفية ونموذج ثان للمناطق الحضرية)، وذلك لتحديد وتصنيف مستويات احتياجات الأسر. ويعتمد تنفيذ هذا النموذج على إعداد خريطة تفصيلية وشاملة لظروف كل أسرة (من خلال بحث اجتماعي ميداني) وإعداد ملف لكل أسرة يحدد القدرة البشرية والمالية لها بجانب احتياجاتها المعيشية. وتعتمد المقاييس على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة التي ترتبط ارتباطًا قويًا بمستوى إنفاق الأسرة.

تم تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تتعلق برب الأسرة (التعليم، والعمل، ووجود تأمين أو معاش، وملكية أرض)، والمجموعة الثانية تتعلق ببيانات عن الإسكان (نوع المسكن، وعدد الغرف، وقيمة فاتورة الكهرباء والتليفون، وملكية غسالة ملابس/ تلفزيون ملون / مكنسة كهربائية)، والمجموعة الثالثة تتعلق ببيانات عن أفراد الأسرة (عدد الأفراد العاملين ، ووجود فرد في تعليم خاص، وجود شخص مريض أو معوق).

وتم تصنيف الأسر وفقًا لدرجة الفقر إلى أربع مجموعات وفقًا للمعايير الآتية :

أسر فقيرة فقرًا مدقعًا، وأسر فقيرة، وأسر شبه فقيرة، وأسر غير فقيرة. ولكل مجموعة من هذه المجموعات سمات خاصة تحدد حجم ونوع المزايا التي سيحصلون عليها. فبالنسبة للأسرة الفقيرة فقرًا مدقعًا مثلاً فقد تحددت المعايير الآتية :

- عدد أفراد الأسرة خمسة أو أكثر (في الريف) وستة أو أكثر (في الحضر).
- نسبة الأفراد العاملين أقل من ٢٥٪.
- نصيب الفرد من الغرف أقل من ٥٠٪.
- رب الأسرة ليس له ضمان اجتماعي.
- لا يوجد حمام خاص.
- قيمة فاتورة الكهرباء أقل من ١٥ جنيه (في المنطقة الريفية) وأقل من ٢٠ جنيه (في المنطقة الحضرية).
- لا يوجد تليفون أرضي.
- الأسرة لا تعيش في شقة مستقلة أو منزل ريفي مبني بالطوب الأحمر أو بمواد أفضل (في المناطق الريفية).
- رب الأسرة ليس لديه عمل دائم أو أمي (في المناطق الحضرية).

وتمشيًا مع هذا المشروع، تقوم وزارة التضامن الاجتماعي حاليًا بإعادة صياغة الخدمات الاجتماعية والبرامج وتفعيل دور مراكز الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى تعظيم دور الباحثين الاجتماعيين حتى يمكن تحسين فاعلية عملية الاستهداف.

موقف التنفيذ حتى الآن

بوجه عام، سوف يتوقف نجاح أو فشل برامج الألف قرية الأكثر فقرًا على قدرة كافة الأطراف على تحمل عبء المتطلبات المالية اللازمة لهذا المشروع الضخم والطموح في جميع مراحله. كما سيتطلب أيضًا درجة عالية من التنسيق بين جميع الوزارات والأجهزة الحكومية المشتركة في المشروع.

إن إلقاء نظرة عن كثب للإنجازات التي تحققت حاليًا، استنادًا إلى تقرير الحزب الوطني الديمقراطي، الذي عُرض أثناء مؤتمره السنوي (نوفمبر ٢٠٠٩)، يوضح الكثير من التحديات التي مازالت قائمة.

يبين العرض التفصيلي للمرحلة الأولى من المشروع والموقف التنفيذي حتى يونيو ٢٠٠٩ أن التكلفة المقدرة للمشروع خلال المرحلة الأولى تبلغ نحو ٤ مليارات جنيه، وسوف يتم تمويلها من المخصصات المدرجة في الخطة الاستثمارية للدولة والموزعة على الوزارات والأجهزة الآتية:

الإسكان، والصحة، والتعليم، والنقل، وشؤون البيئة، والتضامن الاجتماعي، والتنمية المحلية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، والمجلس القومي للشباب، والمجلس القومي للرياضة. وتتحمل وزارة الإسكان وحدها ٦٨٪ من إجمالي التكلفة المقدرة لهذه المرحلة.

ويتفاوت متوسط نصيب كل محافظة من التكلفة حسب عدد القرى الأكثر فقرًا الموجودة بها، والأولويات التي تحددها بالنسبة لاحتياجاتها من الخدمات المختلفة. وتبلغ المخصصات المقررة لكل من محافظات المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والشرقية، والبحيرة ٧٣٣ مليون جنيه، ٥٥٢ مليون جنيه، ٦١٢ مليون جنيه ، ٦٦٥ مليون جنيه، ٨٣٧ مليون جنيه، و٤٦٧ مليون جنيه على التوالي، هذا إلى جانب مبلغ إضافي قيمته ٣٦٥ مليون جنيه يشمل ١٦٠ مليون جنيه لتغطية المصارف و٢٠٥ مليون جنيه كتكلفة شراء أراض توزع على المحافظات.

وقد بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع في أكتوبر ٢٠٠٨، ومن المخطط الانتهاء منها في غضون عامين اعتبارًا من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويوضح الموقف التنفيذي لمختلف الوزارات والأجهزة أنه سيتم تنفيذ مختلف المشروعات في مختلف المجالات خلال هذه المرحلة. ومع هذا، مازالت مشكلة تخصيص الأراضي في القرى المستهدفة هي العقبة الأساسية أمام تنفيذ مختلف المشروعات في هذه المرحلة. وقد كان من المتوقع أن يتم استكمال ١٥٨ مشروعًا في المرحلة الأولى من البرنامج في مجالات الإسكان، والصرف الصحي ، والصحة، والتعليم، والبيئة، والشباب والرياضة وذلك في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، إلى جانب البدء في العمل في ٣٥٠ مشروعًا آخر يتم استكمالها بنجاح خلال فترة تنفيذ البرنامج.

وإذا تم تنفيذ كل هذه الأهداف، أو جانب كبير منها، فإنه من المأمول أن هذه المحاولة الفريدة لتخفيض الفقر في مصر سوف تؤتي ثمارها وتعتبر كنموذج في المعركة ضد الفقر.

الهوامش

١. تعتمد معدلات الفقر في تقرير عام ٢٠١٠ على نتائج مسح دخل وإنفاق وإستهلاك الأسرة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

٢. تشير النتائج النهائية لتعداد السكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠٠٦ إلى أن ١٠,٤٪ من السكان في الفئة العمرية (٦-١٨ سنة)، لم يلتحقوا قط بالتعليم وأن ٤,٣٪ تسربوا من التعليم.

3. Tobala, Zinat, Education and the Effect of Poverty, a series of research papers, Human Development Report in Egypt 1996, Institute of National Planning and the United Nation Development Program.

4. Institute of National Planning, «The Population Characteristics and the Implication of Social Values», Planning and Development Issues, No. 210.

5. Ministry of Economic Development (2008). The Geographical Targeting Program to Combat Poverty : The Poorest 1000 Villages in Egypt.

٦. يعتمد هذا القسم أساسًا على نتائج تقرير متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الذي تصدره وزارة التنمية الاقتصادية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٨.

٧. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٤.

٨. يعتمد هذا القسم أساسًا على تقرير متابعة انجازات المشروع القومي لتنمية الألف قرية الأكثر فقرًا الذي تصدره وزارة التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٩.

9. Musilhy, Aly (2009), Targeting to Raise Efficiency and Effectiveness. Paper submitted to the Conference on Integrated Social Policies, Ministry of Social Solidarity, July, Cairo.

المراجع

International Labor Organization, 2009, The Financial and Economic Crisis: A Decent Work Response?, The International Institute for Labor Studies (IILS), Geneva.
Radwan, Samir, 2009, Responding to the Financial and Economic Crisis: The Case of Egypt, International Labor conference, 4 June 2009, ILO.
United Nations ,2005,Youth and MDGs :Challenges and Opportunities for Implementation Prepared by Ad Hoc Working Group for Youth and MDGs ,UN Program on Youth in the Department of Economics and Social Affair www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/youthmdgs.pdf
World Bank, 2009, Averting a Human Crisis During the Global Downturn, Policy Options from the World Bank's Human Development Network, Washington, DC.
World Bank, 2009, Global Economic Prospects, Washington, DC.
World Bank, 2009, Global Monitoring Report, A Development Emergency, Washington, DC.

الفصل الثالث

تظهر الملامح الأساسية للسكان في مصر تضخم فئة الشباب ـ وهو وضع تكون نسبة الشباب فيه إلى مجموع السكان كبيرة إلى حد ما مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وتبين بيانات التعداد السكاني الذي أجري في ٢٠٠٦ أن حوالي ٢٥٪ من سكان مصر تراوحت أعمارهم بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين[١]. يرجع هذا التضخم الشبابي إلى الزيادة السكانية التي حدثت في ثمانينيات القرن الماضي، التي تبعها تراجع نسبي في الإنجاب. تشكل هذه الملامح السكانية فرصة وتحديًا في آن واحد. فعندما يبلغ هؤلاء الشباب سن العمل، فإن نسبتهم إلى السكان الأكبر سنًا، وأيضًا الأصغر سنًا الذين لا يعملون، سوف تشكل "هبة ديموغرافية" لأنهم لن يشكلوا عبئًا اقتصاديًا. لكن، من ناحية أخرى، يضع حجم هذه الفئة الكبير ضغوطًا ضخمة على النظام التعليمي وأسواق العمل والإسكان. وسيترتب على فشل هذه المؤسسات تهميش اجتماعي واقتصادي لنسبة ضخمة من الشباب الذي لن يمكنه التنافس في اقتصاد يتجه نحو العولمة بسرعة متزايدة، مشكلاً بالتالي "عبئاً ديموغرافيًا" وليس مزية .

يعرض هذا الفصل الملامح الأساسية للشباب في مصر، مركزاً على التحولات التي يمر بها الشباب فيما يتعلق بصحته وتعليمه، ودخوله إلى سوق العمل، وتكوين الأسرة والمشاركة المجتمعية[٢]. سيركز هذا التحليل على اختلاف خبرات الشباب حسب النوع والفئة العمرية والخلفية الاجتماعية - الاقتصادية، والوضع السكني سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

يعتمد هذا التحليل على بيانات مستقاة من مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩. يستند هذا المسح على عينة من ١٥٠٢٩ شاباً وشابة تمثل شتى أنحاء مصر، وتتراوح أعمارهم بين العاشرة والتاسعة والعشرين، وقد تم الوصول إليهم عن طريق مقابلات شخصية مع ١١٣٧٢ أسرة. وقد تراوحت أعمار ٨٤٨٨ شاب وشابة من هذه العينة بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين. والعينة موزعة بالتناسب مع حجم السكان في كل المناطق الجغرافية التي تغطي كل محافظات مصر، بما فيها المحافظات الحدودية. كما تضمنت العينة تمثيلاً للمناطق العشوائية. ومع ذلك، نجد أن النتائج لم تظهر في معظم الحالات فرقاً كبيراً بين شباب العشوائيات الحضرية وغيرهم من شباب الحضر. لذلك، تم دمج بيانات المناطق العشوائية الحضرية مع بيانات المناطق الحضرية الأخرى. وعموماً، فإن ٥٨,٧٪ من الأسر التي شملتها العينة كانت في مناطق ريفية، و ٣١,٩٪ في مناطق حضرية غير عشوائية، و٩,٤٪ في مناطق حضرية عشوائية.

واتباعًا لنهج دورة الحياة بالنسبة للمراحل الانتقالية لحياة الشباب لحين الوصول إلى مرحلة البلوغ، يبدأ التحليل بالتركيز على القضايا الصحية، بالنظر إلى أن نتائج الصحة تحدد إلى حد كبير فرص حياة الشباب. ثم ينتقل التحليل إلى مرحلة الدراسة، مع التركيز على وضع الشباب التعليمي، مبيناً وضع المتسربين من المدارس أو من لم يلتحقوا بالمدارس على الإطلاق، كذلك تناول وضع من التحقوا بالتعليم الفني، والحاصلين على تعليم عال. كما ناقش هذا الفصل وضع التشغيل بالنسبة للشباب في مصر، مع تركيز خاص على وضع الشباب العاطل. ثم يحلل موضوع الهجرة ونوايا الشباب بخصوصها، ويستعرض كذلك نماذج لتكوين الأسر مع التركيز على وضع الزواج، وعرض بيانات عن الزواج المبكر، ومعدلات الطلاق، والترمل بين الشباب المتزوج. ويستكشف هذا الفصل أيضًا نماذج المشاركة المجتمعية والأنشطة الاجتماعية ويتناول كيفية شغل الشباب لأوقاته. وينتهي بموجز للنتائج.

الوضع الصحي للشباب

تحدد صحة الإنسان، ذكرا كان أو أنثى، إلى حد كبير فرص حياته بما في ذلك حصوله على التعليم، والعمل، وتكوين الأسرة، والمشاركة

الشكل ٣- ١: نمط تدخين الشباب في مصر

المجتمعية. فبإمكان الحالة الصحية أن تؤدي إلى دورة حياة جيدة أو سيئة. يناقش هذا القسم مدى انتشار حالات الإعاقة والأمراض المزمنة بين الشباب، والتغذية والعادات الغذائية، كما يتناول مسائل البدانة والتدخين وإدمان المخدرات، وختان الإناث.

يبين المسح أن ١,٥٪ من شباب مصر الذي تتراوح أعماره بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين يعاني من نوع من أنواع الإعاقة، وقد ذكر ٤٧٪ من العينة أن لديهم إعاقة جسدية، بينما ذكر ٣٧٪ أن هناك إعاقة نفسية. ومع ذلك، إذا نظرنا للوضع من ناحية النوع، فإن ٢٪ من الذكور و١٪ من الإناث يعانون من إعاقة من نوع ما. لا يوجد تفسير كاف لاختلاف النوعين من حيث نسبة الإعاقة، وإن وجد تفسير ثقافي في مرجعيته مؤداه أن العائلات تخشى من إضاعة فرص زواج بناتها لو وصفن بأنهن معاقات. إن انتشار الإعاقة يرتبط ارتباطا قويا بالخلفية الاجتماعية - الاقتصادية، حيث إن ٣٠٪ من المعاقين ينتمون إلى شريحة الثروة الأدنى، بينما ينتمي ١٢,٥٪ منهم إلى شريحة الثروة الأعلى. تعزز ذلك الأدبيات الدولية التي تتناول مواضيع الإعاقة، التي تبين الصلة القوية بين الفقر والإعاقة، حيث يواجه الأطفال المعاقون منذ صغرهم تحديات الحصول على الخدمات الطبية الضرورية، كما إن انتشار حالات الشباب المعاق مرتبط ارتباطا ملحوظا بالمنطقة السكنية، حيث إن ٦٥٪ من المعاقين يقيمون في مناطق ريفية.

يشكل الشباب المصاب بحالات صحية مزمنة (السكر وأمراض القلب، وأمراض متصلة بالجهاز التنفسي، والكليتين) ٥. ١٪ من الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٩)سنة. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي، تسجل المناطق الريفية أعلى معدل لحالات الإعاقة (٥٨٪). لكن لا توجد اختلافات بين النوعين فيما يتعلق بانتشار هذه الأمراض المزمنة.

وفي حين تضمن المسح السكاني والصحي في مصر، ٢٠٠٨، إشارات مثيرة للقلق عن البدانة وزيادة وزن المتزوجات الشابات اللاتي تتراوح أعمارهن بين الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين (٦٦٪)، بل وبين المراهقين/المراهقات في الفئة العمرية بين العاشرة والتاسعة عشرة ممن لم يسبق لهم الزواج (حوالي ٢٠٪)، يبين مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، أن الشباب ليس مدركاً لهذه المشكلة. فإن معدلاً صادماً يبلغ ٧٥٪ من الشابات، و٨٤٪ من الشبان يعتقدون أن وزنهم مناسب

لطوهم. كما يبين المسح أن الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي يرتبط بالوعي بمسائل الوزن، حيث إن المنتمين إلى الشريحة الأكثر ثراء هم الأكثر وعياً بالمسائل المتعلقة بالوزن.

في مصر يوجد أعلى معدل لاستهلاك التبغ في العالم العربي. ويفيد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، أن ٣٣٪ من الذكور في الفئة العمرية من ١٨ حتى ٢٩ سنة مدخنون. كما يفيد المسح بأن التدخين بين الشابات منخفض للغاية، وهو ما يمكن اعتباره لا يعبر عن الرقم الفعلي للتدخين بين الشابات بالنظر إلى الوصمة الاجتماعية المرتبطة بتدخين الإناث. إن أغلب المدخنين في العينة ذكور في الفئة العمرية ٢٢ـ٢٩ سنة. هؤلاء الشبان مستقلون ماديًا، وليست هناك وصمة اجتماعية ضد تدخينهم.

إن إدمان الكحول والمواد المخدرة عامل مهم في استبعاد وتهميش بعض الفئات الشبابية (انظر الفصل الثالث عشر). ويفيد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، بأن ٢٪ من الشبان أفادوا بتعاطيهم الخمور، و٣٪ أفادوا أنهم جربوا عقاقير ممنوعة. وكما هو الوضع بالنسبة للتدخين، فإن الفئة العمرية (٢٢ - ٢٩ سنة) أظهرت أعلى معدل لتعاطي الخمور والمخدرات مقارنة بالذكور الأصغر سناً. وكما هو الوضع أيضا بالنسبة للتدخين، أظهرت المعلومات التي أدلت بها الإناث أن التعاطي قليل للغاية بينهن.

إن المخاطر التي تتعرض لها صحة الشباب في مصر، ونتائج هذه المخاطر، تختلف اختلافًا كبيرًا حسب النوع. فبينما يتعرض الشبان لأعلى مخاطر التدخين، وإدمان الكحوليات، والمواد المخدرة، نجد أن للإناث أمورهن الخاصة بجنسهن. فالإناث يتعرضن لوطأة ممارسة اجتماعية خطيرة تتعلق بصحتهن، وهي الختان. وقد قدم المسح السكاني والصحي في مصر، ١٩٩٥، أول معلومات عن مدى انتشار هذه الممارسة في أنحاء مصر.

أظهر المسح أن أكثر من ٩٧٪ من الإناث اللاتي تراوحت أعمارهن بين الخامسة عشرة والتاسعة والأربعين خضعن لهذه الممارسة[٣]. وقد اكتسبت الجهود المبذولة لمحاربة هذه الممارسة زخماً في الفترة الأخيرة مع تبني المجلس الأعلى للطفولة والأمومة بمصر هذه المسألة. كما يفيد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، بأن معدل انتشار ختان الإناث يتراجع حسب العمر، حيث كان تأثير الجهود المبذولة إيجابياً على من هن أصغر سنًا. و من بين الإناث في الفئة العمرية (٢٢ - ٢٩ سنة)، فإن ٩١٪ قد خضعن لشكل من أشكال الختان. وتتفق هذه النتائج مع بيانات المسح السكاني والصحي في مصر، ٢٠٠٨، التي أظهرت أن المعدل بين النساء اللاتي في الفئة العمرية (٢٥ ـ ٢٩ سنة) يصل إلى ٩٤٪.

على الرغم من ذلك يبلغ معدل خضوع الفتيات اللاتي في الفئة العمرية (١٠ - ١٤ سنة) لهذه الممارسة (٦٦٪). وبالنظر إلى أن ختان الإناث بمصر يتم وهن في التاسعة من عمرهن تقريبًا، فإن هذه الإحصائيات تفيد بالتأثير الإيجابي لجهود الحكومة لإلغاء هذه الممارسة. ومرة أخرى، نؤكد أن هذه النتائج تتفق مع المسح السكاني والصحي في مصر، ٢٠٠٨، الذي يبين أن ٦٤٪ من الفتيات اللاتي بلغن الرابعة عشر من عمرهن قد جرى تشويه أعضائهن التناسلية. وفي حين يؤكد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩ ، تراجع هذه الممارسة على من هن أصغر سنا، فإن أربع فتيات من بين كل خمس لا زلن يخضعن لها، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى مواصلة الجهود في هذا الجانب.

الالتحاق بالتعليم

إن رفع معدل الحصول على التعليم كان منذ عقود ومايزال أولوية تنموية في مصر. وفي حين ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس كثيرًا خلال الأعوام العشرين الماضية، لم تحقق مصر بعد التغطية الكاملة للتعليم الابتدائي. فمسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، يفيد بأن ١١٪ ممن هم في الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٩ سنة) لم يلتحقوا بالمدارس إطلاقا، ٨١٪ منهم فتيات. هذا يعني أن ١٦٪ من الإناث اللاتي بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين لم يلتحقن بالمدارس إطلاقاً. وتتفق هذه البيانات مع بيانات التعداد السكاني، التي تشير إلى أن ١٠٪ ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والثامنة عشرة لم يذهبوا إلى المدارس إطلاقًا. والواقع هو أن أغلب من لم يلتحقوا بالمدارس هن أساسًا الفتيات في المناطق الريفية. ويفيد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، بأن فتيات الريف يشكلن ٨٠,٤٪ ممن لم يلتحقوا بالمدارس على الإطلاق. هذا إلى جانب أن بنات الأسر الأشد فقرا لم يذهبن أيضاً إلى المدارس مطلقاً. وتفيد دراسة الكوجالي وسليمان (٢٠٠٢) بأن الفقراء هم باستمرار أسوأ حالاً من الأثرياء فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس، وأن عدم التحاق بنات الأسر الفقيرة بالمدارس هو الأكثر احتمالاً[٤].

وتأكيدا لنمط (ذكرته دراسة أسعد وآخرون، ٢٠٠١) مفاده أن فرصة تسرب البنات الملتحقات بالمدارس مساوية لمعدل تسرب البنين، ويفيد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، بأن ١٧٪ من البنات والبنين بالفئة العمرية (١٨ - ٢٩ سنة) يتسربون من المدرسة قبل إنهاء التعليم الأساسي. وبالتوافق مع البيانات الخاصة بعدم الالتحاق بالمدارس، فإن ٦٦٪ من المتسربين يقطنون مناطق ريفية.

الشكل ٣-٢ أوضاع تعليم الشباب في مصر

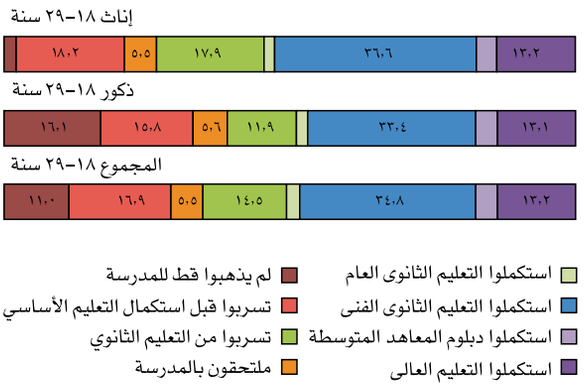

على مستوى التعليم الثانوي، يفيد مسح النشء والشباب أن أكثر من ثلث (٣٦٪) الشباب في الأعمار (١٨ ـ ٢٩ سنة) قد انتقل إلى المدارس الثانوية المهنية والفنية. هذه الفئة لا تلتحق عادة بمؤسسات التعليم العالي وتكتفي بشهادة إتمام الدراسة الثانوية الفنية. ويختلف توزيع هذه الفئة بين الجنسين نسبيًا، حيث يزيد قليلاً عدد الإناث اللاتي يدرسن بمدارس التعليم الفني، أو يتخرجن منها عن عدد الذكور (٥٣٪ مقابل ٤٧٪). أما توزيع هذه الفئة حسب المناطق، فواضح أن شباب المناطق الريفية الذي فضل المدارس الفنية يزيد عن ضعفي نظرائهم بالمناطق الحضرية.

أما التعليم العالي فيلعب دورًا كبيرًا في الحراك الاجتماعي، حيث إنه يؤثر تأثيراً مباشراً على إنتاجية العمل، والقدرة على التنافس في اقتصاد معولم. وقد أثبتت البحوث مرارًا أنه بوسع التعليم العالي أن يقدم للطلاب محدودي الدخل فرصا أكبر للتوظف بدخول أعلى. ويفيد مسح النشء والشباب أن حوالي ٢٨٪ من الشباب المصري الذي تتراوح أعماره بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين ملتحق حالياً، أو سبق له الالتحاق بالتعليم العالي. وفيما يتعلق بالنوع، تفيد البيانات المتوفرة حول التعليم العالي بوجود فارق بسيط، حيث إن ٣٠٪ من الذكور و٢٦٪ من الإناث ملتحقون حاليًا، أو سبق لهم الانتظام بالتعليم الجامعي. ومع ذلك، نجد أن نصيب الإناث في هذه الفئة العمرية، فيما يتعلق بتوزيع الطلاب والخريجين الجامعيين، أكبر (٥٣٪) من نصيب الذكور (٤٧٪).

إن مستوى ثراء الأسر محدد رئيسي فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم العالي. ففي حين أن ما يصل إلى نصف المنتظمين أو من سبق لهم الانتظام بإحدى مؤسسات التعليم العالي ينتمون إلى الـ٢٠٪ الأعلى دخلاً، فإن ٤٪ منهم فقط ينتمون إلى الـ٢٠٪ الأشد فقرا. تظهر هذه البيانات الأثر الضئيل الذي أحدثته عقود من السياسات التي أعلنت بأن التعليم العالي حق مجانى منذ ١٩٦٢. هذا بالإضافة إلى التفاوت بين الحضر والريف، حيث إن ٣٩٪ من شباب الريف ينهون تعليمهم العالي مقارنة بـ ٦١٪ من شباب الحضر.

مشاركة الشباب في سوق العمل

إن دخول سوق العمل هو الانتقال الطبيعي للشباب بعد إنهاء مرحلة الدراسة. علاوة على ذلك، في مصر، يشير مسح النشء والشباب إلى أن حوالي ٥٨,٥٪ من الشباب في الفئة العمرية (من ١٨- ٢٩ سنة) تقع خارج قوة العمل، أي أنه لا يعمل، ولا يبحث عن عمل، ولا راغب في العمل، أو مهتم بشأنه. إن التفاوت بين الجنسين في هذا الخصوص كبير ومثير للدهشة، حيث يزيد معدل الإناث خارج سوق العمل (٨٣٪) ثلاث مرات عن الذكور (٢٧٪).

إن ٩٠ ٪ من الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين خارج قوة العمل. وفي حين أن الالتحاق بالتعليم ربما يفسر عدم مشاركة هؤلاء في قوة العمل، نجده لا يفسر السبب في أن ٨٠٪ ممن تتراوح أعمارهن بين الثانية والعشرين والتاسعة والعشرين خارج قوة العمل. وفيما يتعلق بالذكور، نجد أن أكثر من ٤٨٪ ممن تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين خارج قوة العمل في حين أن ١٣٪ فقط ممن هم ضمن الفئة العمرية الأكبر سنا (٢٢-٢٩ سنة) خارج قوة العمل.

ومن بين الشباب في قوة العمل، نجد أن ٣٤,٥٪ يعملون و٧٪ لا يعملون. ومع ذلك، عند النظر إلى الفوارق بين الجنسين في هذا الخصوص، نجد أن الذكور العاملين يزيدون ست مرات عن الإناث في نفس الفئة العمرية. لهذا فالشابات أكثر تعرضا للبقاء خارج قوة العمل، بينما يكون التحاق الشبان بعمل هو الأكثر احتمالاً.

تشكل بطالة الشباب قضية أساسية تشغل بال صانعي السياسات في مصر. ويشير الفصل الحادي عشر إلى أن البطالة بمصر هي بالأساس مسألة إلحاق الشباب بسوق العمل، وأن صورة الشخص العاطل بمصر، هي صورة شاب يدخل سوق العمل للمرة الأولى. ويدعم مسح النشء والشباب هذا الرأي، حيث يفيد أن ٧٪ من الشباب فى الفئة العمرية من (١٨ - ٢٩ سنة) لا يعمل، كما أن أغلب الشباب العاطل إناث بالفئة العمرية من (٢٢ - ٢٩ سنة) ، وبذلك يشكلن ٣٦٪ من العاطلين عن العمل. ويشكل الشبان الذين في نفس الفئة العمرية ٣٣٪ من مجموع العاطلين. والبطالة أكثر انتشاراً بين الشباب المقيم بالمناطق الريفية (٥٥٪) عنه بين المقيمين في المناطق الحضرية (٤٥٪).

الشكل ٣-٣: مشاركة الشباب في قوة العمل

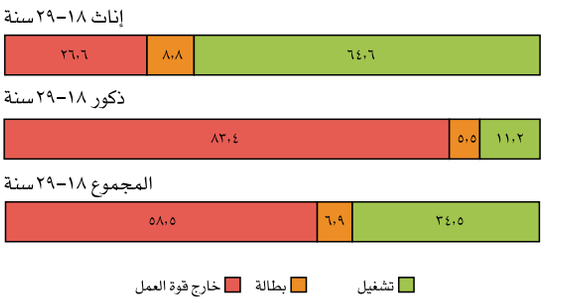

الشكل ٣ – ٤: معدلات البطالة بين الذكور والإناث بالفئة العمرية (١٥ – ٢٩ سنة) بمصر في الأعوام ١٩٩٨ و٢٠٠٦ و٢٠٠٩.

	معدلات البطالة		
إناث ١٨-٢٩سنة	١٥،٩	٩،٧	١٢،٤
ذكور ١٨-٢٩سنة	٥١،٩	٣٦،٧	٣٢،٠
المجموع	٢٥،٦	١٦،٩	١٦،٧

المصادر: مسح سوق العمل في مصر، ١٩٩٨
البحث التتبعي لخصائص سوق العمل في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦
مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩

إن معدل البطالة بين الشباب في المرحلة العمرية من (١٨ ـ ٢٩ سنة)، أي نسبة العاطلين إلى قوة العمل، ١٧٪. وتكون أعلى معدلات البطالة بين الشابات اللاتي في نفس الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٩ سنة) حيث تبلغ ٣٣٪، مقارنة بمعدل بطالة الذكور البالغ ١٢٪. وتفيد بحوث أخرى أن احتمال التحاق الشابات بعمل يقل أربع مرات عن احتمال توظف الشبان[٥]. وبمقارنة معدلات البطالة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٦، نلاحظ أن البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٩ سنة) قد تراجعت من ٢٥,٦٪ في ١٩٩٨ إلى ١٦,٩٪ في ٢٠٠٦. ويفيد مسح النشء والشباب حول نفس المجموعة العمرية أن معدل البطالة لم يتغير كثيرًا في ٢٠٠٩، حيث تراجع بنسبة ٠,٢٪ فقط.

يظهر الارتباط بين معدل البطالة والخلفية الاجتماعية-الاقتصادية نمطاً مثيراً للاهتمام. فالبطالة تكون في أعلى معدلاتها بين الشباب المنتمي إلى أسر في شريحة الثروة الرابعة، وتتراجع بدرجة طفيفة بين من هم في شريحة الثروة الأعلى، وتكون في أدناها بين الشباب المنتمي إلى أسر في شريحة الثروة الأدنى. ويمكن تفسير هذا ببيان أن الشباب في الأسر الفقيرة يقبل مرتبات أقل، ولذلك يقبل أي شكل ممكن من أشكال العمل. ومن ناحية أخرى، الشباب المنتمي إلى أعلى الطبقات الاجتماعية ـ الاقتصادية يمكنه البقاء بلا عمل لحين العثور على عمل مناسب.

الهجرة

الهجرة توسع الفرص المتاحة للشباب، وتقدم لهم وسيلة لكسب دخل أعلى، واكتساب المهارات. ويقدر البنك الدولي (٢٠٠٧) أن ١٩٠ مليون شخص في العالم يعيشون خارج دولهم، ٨٢٪ منهم مهاجرون من دول فقيرة إلى دول الشمال.[٦] ووفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٠٥)، يوجد ١ ,٩ مليون مهاجر مصري بصفة مؤقتة يعملون خارج مصر.[٧] وأغلب هؤلاء المهاجرين المؤقتين (٦, ٨٧٪) موجودون بالمملكة العربية السعودية، وليبيا، والأردن، والكويت[٨]. وأغلب العاملين المصريين المهاجرين، شباب من الذكور الذين أكملوا دراساتهم بالمرحلة الثانوية[٩].

ويتضمن مسح النشء والشباب بيانات عن نية الهجرة لدى الشباب. لقد عبر أكثر من ٢٨٪ من الشبان عن نيتهم في الهجرة. ونية الهجرة هذه لا يتساوى فيها الجنسان، حيث إن ٥,٩٪ فقط من الإناث عبرن عن نيتهم في أن يهاجرن. وهذا معناه أن ١٥,٦٪ من الشباب من الجنسين لديهم نية الهجرة. وقد كانت المملكة العربية السعودية، والكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، المقصد الرئيسي لهذه المجموعة. وتتضمن قائمة الدول التي أبدى الشباب نيته في الهجرة إليها: إيطاليا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا. والشباب الذي عبر عن نيته في الهجرة مستقبلاً يماثل كثيراً جداً المهاجرين الحاليين، فهم في الأغلبية الساحقة ذكور، فإن ٧٨,٦٪ ممن عبروا عن نية الهجرة ذكور صغار السن (١٨ ـ ٢٩ سنة). وتشير البيانات إلى أن هناك علاقة طردية بين الخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية ونية الهجرة، حيث إن من أبدوا نيتهم في الهجرة ينتمون إلى المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي الأعلى. كما أن محل الإقامة ليس له تأثير كبير على نية الهجرة، بالنظر إلى أن الشباب الذي عبر عن نية الهجرة ينتمي بنفس النسبة إلى الحضر والريف.

تكوين الأسرة

في مصر يبدأ الشباب التفكير في تكوين أسرة في سن صغيرة نسبيًا. والسن القانوني للزواج في مصر هو ١٨ سنة. ويفيد مسح النشء والشباب في مصر أن ٥٥٪ من الفتيات اللاتي بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين متزوجات حاليا، أو كن متزوجات، بينما ١٨٪ من الشبان في نفس الفئة العمرية متزوجون حاليًا أو كانوا متزوجين. ومعظم الشباب المتزوج من كلا النوعين ، أي ٦٧٪ منهم، يعيش في المناطق الريفية. كما يبين المسح أن حوالي ٤٢٪ من الشابات تزوجن وهن بين العشرين والرابعة والعشرين، وهذا يتفق مع تقرير المسح السكاني والصحي في مصر، ٢٠٠٨، الذي بين أن متوسط سن زواج الإناث الأول هو واحد وعشرون عاما. وقد ذكر رشاد وخضر في دراستهما (١٩٩٨) أنه، في

الفئة العمرية من (٢٠ ـ ٢٤ سنة)، تراجعت نسبة الشابات المتزوجات عند بلوغ عامهن العشرين من ٦٥٪ في ١٩٧٠ إلى ٤١٪ في ١٩٩٥. هذا بينما يفيد الكوجالي والباسوسي (٢٠٠١) ، بالنسبة لنفس الفئة العمرية، أنه في ١٩٩٧ كانت ٤٣٪ من الإناث متزوجات عند بلوغ عامهن العشرين. وهذا يعني أنه بينما زاد العمر عند الزواج الأول في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، لم يشهد العقدان الأخيران تغيرًا كبيرًا.

وقد سلط أسعد ورمضان (٢٠٠٨) الضوء على دور إصلاح سياسات الإسكان في تقليص حالات تأخر سن الزواج الأول. وبالرجوع إلى البيانات الواردة في مسح سوق العمل في مصر لعام ٢٠٠٦، وجد المؤلفان أن وسيط سن زواج إناث الحضر والريف اللاتي ولدن في أربعينيات القرن الماضي يقل خمس سنوات عمن ولدن في ١٩٧٠، عندما كان وسيط عمر الإناث عند زواجهن ٢٣ سنة بالمناطق الحضرية، و٢٠ سنة بالمناطق الريفية. [١٠] ورغم تركيز مسح النشء والشباب على السكان الأصغر سناً في الفئة العمرية من (١٥ -٢٩ سنة)، التي تشمل نسبة أصغر من الإناث اللاتي تزوجن، نجده يفيد بأن الإناث اللاتي ولدن في منتصف ثمانينيات القرن الماضي تزوجن عندما كان وسيط أعمارهن ٢٢ سنة في الحضر، و٢٠ سنة في الريف. وهذا يوحي بتراجع عمر الإناث عند زواجهن استجابة لإصلاحات سياسات الإسكان، خصوصاً في المناطق الحضرية.

أما فيما يتصل بسن زواج الذكور للمرة الأولى، فالوضع لا يختلف كثيرًا. فأسعد ورمضان يبينان أن سن زواج شبان الحضر (الأول) الذين ولدوا في أربعينيات القرن الماضي كان أقل من ٢٧ عاما، وارتفع إلى ما يزيد عن ٢٩ عاما (أعلى سن زواج) لمن ولدوا في ١٩٧٢. ويبين مسح النشء والشباب في مصر، وهو المسح الذي ركز على السكان الأصغر سنا (١٥ ـ ٢٩ سنة) الذين لم يتزوج منهم غير نسبة ضئيلة، أن متوسط سن زواج الذكور الذين ولدوا في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وهو ٢٥ عاما، أقل كثيراً. ونلاحظ نفس النمط بالنسبة لشباب الريف.[١١] لقد جرى تسجيل وضع تأخر الزواج خلال الفترة السابقة بطرق عديدة، وهو التأخر الذي دفع سينجرمان (٢٠٠٧) إلى صياغة مصطلح "Waithood" أي "وضع الانتظار"، ليصف فترة انتظار الشباب المصري الطويلة قبل أن يتزوج.[١٢] وتبين النتائج التي توصل إليها مسح النشء والشباب في مصر تراجعاً في " وضع الانتظار" وأن سن الزواج بين الشبان الذين ولدوا في سبعينيات القرن الماضي كان أعلى سن زواج جرى تسجيله عبر الخمسين عاما المنقضية منذ أربعينيات حتى ثمانينيات القرن الماضي.

ومصر، مثل دول أخرى كثيرة بأفريقيا والشرق الأوسط، لها تقليد قديم يتمثل في نظام معيشة الأسر الممتدة. ويفيد مسح النشء والشباب في مصر باستمرار هذا التقليد الذي استمر بموجبه ٣٧٪ من الشباب المتزوج في الحياة مع أسرهم، وأكثر من ٩٥٪ منهم أقاموا مع أسرة الزوج. وقد كان الأكثر أخذا بنظام معيشة الأسر الممتدة هم المتزوجون في سن مبكرة، وفي البيئات الريفية التي تطبق ٧٩٪ من أسرها هذا النظام. هذا إضافة إلى أن أعلى معدلات الأخذ بنظام الأسر الممتدة توجد في الأسر الأشد فقرًا. وفي الحقيقة، يتراجع الأخذ بهذا النظام مع تحسن الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي. وبالمثل، تفيد البيانات حول زواج الأقارب أن أكثر من ٧٣٪ من هذه الزيجات تتم في البيئات الريفية، وبين الشباب المنتمي إلى خلفيات اجتماعية ـ اقتصادية أدنى.

وتفيد البيانات حول معدلات الطلاق بين الشباب أن ٢٪ من السيدات المتزوجات اللاتي بلغن التاسعة والعشرين من أعمارهن، أو كن أقل سناً قد طلقن من أزواجهن. وتشكل المناطق الريفية ٧٢٪ من حالات الطلاق، بالنظر إلى وجود أكثر الشباب المتزوج في المناطق الريفية. وتشير بيانات حالات ترمل الشباب أن أقل من ١٪ ممن تزوجوا وتزوجن أرامل. وكان كل الشباب المترمل في العينة إناث، وهو ما يمكن تفسيره بالنظر إلى استمرار ظاهرة الزواج المبكر الذي يكون الزوج فيه أكبر سنا بكثير عن الزوجة.

ممارسة المواطنة

اشتمل مسح النشء والشباب في مصر على قسم خاص عن مشاركة الشباب المجتمعية، ويقصد بها العمل التطوعي، والتكامل الاجتماعي، والمشاركة السياسية. يفيد هذا القسم بأن أقل من ٣٪ من الشباب يشارك في أعمال تطوعية. ولا يتجاوز معدل المشاركة ٤,٥٪ بين الذكور و١,٥٪ بين الأناث. أما أنماط الأعمال التطوعية التي يشارك فيها الشباب فلا تختلف بين الجنسين. وتشكل الأنشطة الخيرية ٦٤٪ من كل الأعمال التطوعية، التي تقوم بها هذه المجموعة الصغيرة من الشباب. ويقوم الذكور من الشباب بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين من أعمارهم بالقدر الأكبر من الأنشطة الخيرية، يليهم من هم بين الثانية والعشرين والتاسعة والعشرين من أعمارهم. وبالنسبة للإناث، كانت الأنشطة التطوعية خيرية في معظمها، لكنها تضمنت أيضا مساعدة الآخرين في مجالات التدريس والتدريب.

وتتضمن بيانات مسح النشء والشباب في مصر بشأن الانتماءات المجتمعية، المشاركة في مراكز الشباب والأندية الرياضية، والأحزاب السياسية، والاتحادات، والجمعيات، ومجالس الأنشطة الإسكانية

والمدرسية. وقد تبين أن ٤٪ فقط من الشباب انتسبوا على ما يبدو إلى أي من هذه الجماعات. ومعظم الشباب يشاركون في أنشطة ترفيهية، حيث يشارك ٦٧٪ منهم في مراكز شباب وأندية رياضية. وتميل مراكز الشباب إلى التركيز على الأنشطة الرياضية (وتبدو مهتمة بالذكور) في حين تركز النوادي الرياضية على إتاحة الفرصة للعلاقات الاجتماعية ويزيد فيها معدل اشتراك الإناث. لهذا فإن وجود الإناث يتركز في الأندية الرياضية عنه في مراكز الشباب، بينما ينخرط الشبان بنفس النسبة في أنشطة النوادي الرياضية ومراكز الشباب.

وقد شكلت عضوية الأحزاب السياسية ٢,٢٪ فقط من أنشطة مشاركة الشباب المجتمعية في مصر. ويشكل المشاركون في الأحزاب السياسية ٠,١٢٪ فقط من إجمالي الشباب في الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٩ سنة). وتظهر البيانات حول سلوك الشباب عند التصويت في الانتخابات قدرا عاليا من اللامبالاة وعدم الولاء السياسي، ذلك أن ٨٤٪ من الشباب الذي يحق له الإدلاء بصوته الانتخابي لم يمارس حقه في التصويت في آخر انتخابات أجريت، ولم يدل بصوته سوى ٢١٪ فقط من الشبان، و١١٪ من الشابات. وفيما يتعلق بالسمات الاجتماعية ـ الاقتصادية فإن من أدلوا بأصواتهم منتمون إلى شريحتي الثروة الوسطى والأعلى من الوسطي، بينما كان الأشد فقرا هم الأقل إقبالاً على الإدلاء بأصواتهم.

قضاء الوقت والمشاركة في المجال العام

تضمن مسح النشء والشباب في مصر معلومات حول كيفية قضاء الشباب لأوقاته. ومن المثير للاهتمام أن نرى دور النوع والعمر في تحديد كيفية قضاء الشباب لأوقاته. تفيد البيانات بأن أعمال المنزل هي العبء الأكبر على إناث الفئتين العمريتين (١٨ ـ ٢١ سنة) و (٢٢ ـ ٢٩ سنة)، وأن الفئة الأكبر سناً تتحمل القدر الأكبر من هذه الأعمال، حيث إن ٥٥٪ من أفراد هذه الفئة يقضين ما متوسطه ثلاث ساعات يوميا في أعمال المنزل، مقارنة بثلاثين دقيقة يقضيها الذكور الذين في نفس الفئة العمرية.[١٣] أما رعاية كبار السن والأطفال فنشاط آخر تتولاه الإناث عموماً، حيث يقضين في أداء هذا النشاط ضعف الوقت الذي يقضيه الذكور في المتوسط.

يتمتع الذكور من الشباب بالنصيب الأكبر من أوقات الفراغ، فهم يقضون في المتوسط ضعف الوقت الذي تقضيه الإناث في نفس الفئة، في مقابلة الأصدقاء، أو ممارسة الألعاب الرياضية (ساعتان مقارنة بساعة واحدة في المتوسط). ولا يمارس الرياضة إلا ٣٦٪ من الشباب الذين يخصصون ساعة واحدة لهذا النوع من الأنشطة. ومن ناحية أخرى، تعتبر مشاهدة التليفزيون النشاط الذي يستمتع به الشباب بدرجة متساوية بغض النظر عن العمر أو النوع. يقضي الشباب ١٢٠ دقيقة في المتوسط يوميا في مشاهدة التليفزيون. وأيضاً يميل الشباب من الذكور والإناث، بغض النظر عن العمر، إلى الحديث مع الأصدقاء عبر التليفون، بدلاً من الخروج معهم، حيث يتحدثون هاتفياً لمدة خمس عشرة دقيقة يومياً في المتوسط. ويتساوى الشباب في أداء الأنشطة الدينية، التي تستغرق ما متوسطه أربعين دقيقة يوميا، بغض النظر عن النوع أو الفئة العمرية. ويعتبر استخدام الإنترنت منخفضاً نسبياً، حيث يستخدمه ١٥٪ من الذكور من الشباب، و ٥٪ من الإناث. ويقضي الذكور حوالي ساعتين في المتوسط يوميا، والإناث ساعة ونصف الساعة يومياً في تصفح مواقع الإنترنت.

الخلاصة

تعتمد تهيئة الشباب للمستقبل، وانتقالهم الناجح إلى مرحلة الرشد على عدد من الأمور التي أبرزها التحليل بهذا الفصل. فأولا، يحدد الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي للأسرة، بصفة رئيسية، مدى نجاح الانتقال إلى مرحلة الرشد. فالشباب المنتمي إلى أسر فقيرة يواجه ببيئة محبطة تؤثر سلباً على صحته، واحتمالات تعليمه، وعمله، كما إن محدودية الإمكانات المتاحة لهذا الشباب في سوق العمل، والتعليم، تتسبب في استدامة حالة الفقر التي تتواصل عبر الأجيال. كما إن محل الإقامة محدد رئيسي آخر، حيث إن المستويات الصحية والتعليمية وسوق العمل في البيئات الريفية ليست في صالح قاطنيها. ويمثل النوع محدداً رئيسيًا آخر، حيث إن الإناث من الشباب أقل حظًا في مجالي التعليم والعمل.

وفيما يختص بالصحة، يظهر التحليل أنه رغم تمتع الشباب عمومًا بالصحة، ما زالت هناك عوامل خطورة. وتعتبر البدانة أحد أهم هذه العوامل، فرغم تفشي البدانة وزيادة الوزن، نجد الشباب عمومًا راض عن وزنه، ويبدو غير مدرك لآثاره السيئة. كما يظهر التحليل انتشار الإعاقات بين الفقراء بصفة أساسية، مما يشير إلى محدودية تأثير الخدمات الصحية المتاحة لهذه الفئة. كما تسلط النتائج الضوء على اختلاف الحالة الصحية حسب النوع، حيث يعاني الذكور من الشباب من عادات سيئة مثل التدخين، وإدمان الكحول، والمواد المخدرة الأخرى، بينما الإناث يعانين من التعرض لعادة الختان. وفي حين أن البيانات تظهر تراجعاً في انتشار هذه العادة عند مقارنة الإناث الأصغر سنا بالفئات السابقة لها زمنياً، فإن الحاجة مستمرة إلى مزيد من الجهود لمحاربة هذه الممارسة الضارة التي ما زالت تعاني منها ثلثا الفتيات اللاتي بين العاشرة والرابعة عشرة من أعمارهن.

إن الفرص المتاحة للشباب في مصر تتباين كثيرًا حسب النوع. فالنوع يحدد بصفة أساسية فرص التعليم أو العمل. فالإناث يشكلن النسبة الأكبر بين غير الملتحقين بالنظام التعليمي أو المتسربين من التعليم في وقت مبكر. وبالنسبة للمشاركة في سوق العمل، تكون الإناث أكثر الفئات خارج قوة العمل، أو تعرضاً للبطالة.

والشباب لا يستطيع فكاكا من ممارسات تقليدية تتمثل في الزواج المبكر، ونظام معيشة الأسر الممتدة، وزواج الأقارب. هذه التقاليد لا تزال مستمرة في البيئات الريفية أساساً وبين الأسر الأشد فقرًا. والزواج المبكر يرتبط بصفة خاصة بتأخر الانتقال الناجح إلى مرحلة الرشد، كما يرتبط أيضا إلى حد كبير بمحدودية فرص التعليم ومشاركة الإناث في سوق العمل.

وفيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية، تكشفت أمور مثيرة للقلق منها: أن الشباب يبدو إلى حد كبير غير مرتبط بمجتمعه أو مشارك في أنشطته. فنسبة الشباب الذي يشارك بنشاط في مجتمعاته، أو في العملية السياسية، أو حتى يمارس حقه الانتخابي محدودة إلى حد يثير القلق. والشباب، كما تفيد البيانات حول قضائه للوقت، يقضي معظم وقته إما في العمل، أو في صحبة أقرانه، بينما يلعب التليفزيون دورا كبيراً في قضائه لأوقات فراغه. أما الإناث فيقضين ساعات أطول ـ إلى حد كبير ـ في تأدية الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، مقارنة بالذكور، وهذا يعكس محدودية مشاركتهن في سوق العمل.

الهوامش

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٧
٢. يستند إطار التحليل إلى تقرير التنمية في العالم، البنك الدولي، ٢٠٠٧
٣. تقرير المسح السكاني والصحي فى مصر، ٢٠٠٠
٤. الكوجالي وسليمان، ٢٠٠٢
٥. أسعد، ٢٠٠٧
٦. البنك الدولي، ٢٠٠٧
٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٥

8. Zohry and Harrel-Bond, 2003

٩. المرجع السابق
١٠. أسعد ورمضان، ٢٠٠٨
١١. المرجع السابق

12. Singerman, 2007

١٣. يستند التحليل في هذا القسم إلى وسيط عدد الدقائق التي تستغرق في نشاط ما

المراجع

Assaad, R. and Barsoum, G. (September 2007), “Youth Exclusion in Egypt, In Search of Second Chances.” Middle East Youth Initiative Working Paper, Wolfenshon Center for Development and Dubai School of Government, No. 2.
CAPMAS (various)
El- Kogali S. and Al-Bassusi N. (2001), “Youth Livelihood Opportunities in Egypt”, Population Council, New York.
El-Kogali, S. And E. Suliman (2001), “Poverty, Human Capital and Gender: A Comparative Study of Yemen and Egypt”. Working Paper 0123, Economic Research Forum Working Paper Series.
Rashad, H. and Khadr, Z. (1998), “The Demography of the Arab Region: New Challenges and Opportunities” paper presented at the conference on Population Challenges in the Middle East & North Africa: Towards the Twenty First Century, November 2-4.
Singerman, D. (2007), “The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities Among Youth in the Middle East.” Middle East Youth Initiative, The Brookings Institution and the Dubai School of Government.
Zohry, A. and Harrell-Bond, B. 2003. “Contemporary Egyptian Migration 2003”. International Organization for Migration (IOM), Italian Cooperation and Ministry of Manpower and Emigration, Cairo, Egypt.

الفصل الرابع

يؤثر التعليم تأثيرًا حاسمًا على جميع مراحل دورة حياة الشباب، كما تدل الشواهد على أن له أثرًا تراكميًا في كافة هذه المراحل. وعلى أي حال، فإن هذا الفصل ينصبّ أساسًا على التعليم الثانوي والتعليم العالي، لأنهما يؤثران على فئات الشباب في مصر والباحثين عن الوظائف، وسوف يناقش هذا الفصل أيضًا أوجه القصور في نظام التعليم القائم، ونطرح ما تقتضيه الضرورة من تطوير التعليم العالي وتعليم الكبار في إطار منظومة عالية المستوى تخّرج شبابًا فاعلاً يمثل قيمة مضافة، شبابًا كفئًا ومبدعًا، ينخرط فى مجتمعه تمامًا، ويندمج فى الاقتصاد العالمي.

إطار ٤-١: إصلاح التعليم فى مصر

يعتبر نظام التعليم فى المرحلة السابقة على الجامعة، فى مصر، هو الأكبر من نوعه، فهو يضم أكثر من ٤٣,٠٠٠ مدرسة، ١,٦ مليون من العاملين (مدرسون، ومديرون، وغيرهم)، وما يزيد على ١٦ مليون طالب، ويعتبر واحدًا من أهم الخدمات الاجتماعية التى توجه فيها مصر استثمارات ضخمة من أجل رفع المستوى التعليمى للسكان بطريقة جوهرية، من الأساس المتدنى الذى كان سائدًا فى السبعينيات. والتعليم حق تكفله الدولة، وهو إجبارى فى المرحلة الابتدائية الأساسية، وتعمل الدولة الآن على مد فترة التعليم الإجبارى إلى مراحل أخرى.

ولقد زاد معدل الالتحاق بالتعليم المبكر للأطفال ورعايتهم إلى ٢٤,٤٪ فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث بلغ إجمالى الأطفال الملتحقين ٨٣٥,٢٩٧ طفلاً. ونلاحظ أن مشروع النهوض بالتعليم المبكر للأطفال – بالتعاون مع البنك الدولى، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وبرنامج الغذاء العالمى- قد أرسى مبادرة مهمة من أجل تحسين جودة المشروع وإمكانياته المؤسسية. ويستهدف المشروع زيادة العدد الإجمالى للأطفال الملتحقين بالتعليم المبكر فى سن الرابعة أو الخامسة، بحلول عام ٢٠١٢، عن طريق توفير حوالى ٢٠٠٠ فصل دراسى، مع إيلاء الأولوية للمناطق النائية. ونلاحظ أيضًا أن معدلات القيد الإجمالى العام، فى التعليم الأساسى، بما فى ذلك المدارس الحكومية والخاصة والأزهرية، فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية، قد فاقت ١٠٠٪.

المحاور الأساسية للإصلاح

الركيزة الأساسية لنجاح إصلاح التعليم، تتمثل فى الانتقال من الوصول الفعال إلى التعليم، إلى التعليم الجيد للجميع. وتوخيًا لهذه الغاية، تم تصميم معايير الاعتماد، بناء على المعايير المصرية لجودة التعليم، وتم وضع كادر جديد للمدرسين فى عام ٢٠٠٧، أعقبة إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين. وبموجب قانون صدر عام ٢٠٠٦، تم إنشاء "الهيئة القومية لضمان جودة واعتماد التعليم" لتقييم العملية التعليمية، والقدرة المؤسسية للمدارس من أجل الاعتماد.

ومنذ إطلاق عملية الإصلاح فى عام ٢٠٠٦، فإن إصلاح المدارس يكمن فى صلب الإصلاح الشامل لعملية التعليم فى مصر، وينصبّ هذا الإصلاح على مجالات مهمة للجودة المتكاملة، ويضع المدارس فى دائرة التحسين المستمر، بما فى ذلك عملية التقييم الذاتى، وتطوير خطة تحسين المدارس. ومن المتوقع أن تتمتع المدارس بقدر كبير من الاستقلال الذاتى، وسوف يتم مساءلتها عن أعمالها ونتائجها. ومن الأمور التى صارت مطلوبة: تقييم شامل للنظام التعليمى، فضلاً عن عملية المراقبة والمتابعة. وفى هذا السياق، قامت وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع بعض الشركاء الدوليين، بتطوير بعض الاختبارات القياسية التى تمثل منطلقات للتقدم فى التعليم مثل: "برنامج تقديم المشورة للطلاب فيما يتعلق بالعمل"(*CAPS)، و"اختبارت وفرص الطلاب من أجل تعليم إيجابى" (*SCOPE) و"دراسة أساسية عن المنطقة"(*MAP)وقد حظى المدرسون، ومهنة التدريس، باهتمام كبير أثناء فترة مراجعة إصلاح التعليم (٢٠٠٣-٢٠٠٨) من خلال مختلف القوانين، والقرارات وآليات الحوافز. وكانت وزارة التربية والتعليم تولى اهتمامًا كبيرًا للتدريب وبناء القدرات لعناصر التغيير الأهم ـ "المدرسون". وقد أسفر ذلك عن تدريب مجموعة من المتدربين بلغ عددهم الإجمالى ١,٨٣٢,٥٦٨ حتى تاريخه، فى مختلف مستويات التعليم ومجالاته.

وبمبادرة من سيدة مصر الأولى: السيدة سوزان مبارك، بدأ مشروع المائة مدرسة، الذى يبدأ بتطوير ١٠٠ مدرسة حكومية فى الأحياء منخفضة الدخل فى القاهرة. وتم تدبير الأموال اللازمة لهذه المرحلة عن طريق منح قدمتها مؤسسات المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص، وقد تم إعادة تأهيل ١٢٤مدرسة وإعدادها للاعتماد فى محافظة القاهرة بنهاية عام ٢٠٠٨، تتوزع على مراحل التعليم المختلفة، وبعد نجاح تلك المرحلة، طُرحت ثلاث مراحل أخرى للإصلاح عن الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠، شملت ٢٠٨ مدارس إضافية تخدم أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ طالب. وتجرى خطط التوسع على قدم وساق، بحيث تشمل محافظتين إضافيتين (الجيزة والأقصر). وتبرز وزارة التربية والتعليم فى صدارة الجهات التى تقوم الآن بتطبيق اللامركزية، وتؤدى دورها بشكل مشترك مع الأطراف المعنية ذات الصلة من أجل تفعيل برنامج اللامركزية، وإرساء الركائز الأساسية للتحول التدريجى إلى نظام لامركزى للتعليم، وهو أمر بات مطلوبًا. وتقوم وزارة التربية والتعليم بخطوات رائدة فى مجال اللامركزية فى ثلاث محافظات، هى: الفيوم، والإسماعيلية، والأقصر، كما تشرع الآن فى إجراء عملية تحول واسعة فى أساليب التدريس، ترمى إلى الانتقال من النهج التقليدى القائم على الاستظهار والحفظ، مع الاهتمام الشديد بالمضمون، إلى نهج يرتكز على التعليم المستند على المتعلم، والتعلم الفعال، والتقييم الشامل.

وفيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فإن الهدف العام هو إيجاد، وتطوير، والحفاظ على البنية الأساسية والدعم الفنى المطلوب لوضع علم التدريس الحديث موضع التنفيذ واستمراره، وإدارة التعليم والتخطيط الفعال ، مع وضع الأهداف نصب الأعين مثل: تحديث وتدعيم البنية الأساسية للتكنولوجيا فى جميع المدارس، وتنشيط دور إدارة نظم المعلومات فى العملية التعليمية، وتقديم ٣٠١,١٣١ أجهزة كمبيوتر للمدارس، وربط ٢٥,٨٠٠ مدرسة بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وزيادة عدد مدارس "مبادرة التعليم المصرية" إلى ٢٠٠٠ مدرسة إعدادية، وزيادة عدد المدارس الذكية إلى ١٧٣ مدرسة، وزيادة عدد المدرسين المتدربين على نظام الشهادة الدولية للعمل على الكمبيوتر ICDL إلى ٢٤٠,٠٠٠ مدرس، والقائمين بالتدريس على هذا النظام إلى ٤٤,٠٠٠ مدرس، والمدرسين المتدربين على برنامج التعلم من أجل المستقبل إلى ٢٦٦,٠٠٠ مدرس.

وتتضمن الخطط المستقبلية توسيع الإصلاح التعليمى المستدام والفعال، والاستمرار فى عملية الوصول الفعال إلى نظام تعليمى جيد للجميع، وتعظيم الوصول إلى التعليم والرعاية المبكرة للأطفال، وتنفيذ برنامج تعميم التعليم الأساسى العام ذى التسع سنوات، والمواءمة بين التعليم الفنى والثانوى العام، والتوسع فى أعداد القادرين على القراءة والكتابة – باعتبار ذلك الخطوة الأولى نحو التعليم مدى الحياة، والتوسع فى النظم المختلفة لتوصيل التعليم، وإرساء قواعد اللامركزية الفعالة، والمساءلة، والأخذ بنظام تداول القيادة، وبناء القدرات، والاستمرار فى تطوير مهنة التعليم.

المصدر: حسن البلوى: وزارة التربية والتعليم فى مصر، ٢٠١٠.

CAPS: Career Advising Program For Student

SCOPE: Student Choices And Opportunities For Positive Education

MAP: Major Area Paper

وثمة عدد من المعالم البارزة التى تحققت فى إصلاح منظومة التعليم فى مصر، ففى التعليم العالى، تم فتح الباب أمام تواجد القطاع الخاص، وتطبيق نظام المشاركة فى تكاليف بعض البرامج الخاصة بالجامعات الحكومية، والأخذ بنظام الأجور الذى يرتكز على أداء العاملين الجدد فى الجامعات الحكومية، وهناك مشروع القانون الجديد المقترح الذى يسمح بإنشاء مؤسسات غير هادفة إلى الربح فى مجال التعليم العالى، وهذا يمثل بعض تلك الاصلاحات[١]، فضلاً عن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعليم الطلاب، وتدريب المدرسين من أجل استخدام التكنولوجيا استخدامًا فعالاً، واكتساب المهارات التكنولوجية المطلوبة للعمل بشكل فعال فى بيئة تعليمية تقوم على الاستخدام الواسع للتكنولوجيا، التى أصبحت مندمجة تمامًا فى السياسات التعليمية لوزارة التربية والتعليم[٢].

وعلى الرغم من ذلك، كان هناك تدهور ملحوظ فى جودة التعليم العالى خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تجلّى فى عدم المواءمة بين احتياجات سوق العمل، والزيادة المضطردة باستمرار فى عرض الخريجين (انظر الفصل الحادى عشر). وفي الواقع، تجلّى هذا أيضا في التدريب الفنى والمهنى لمن يستكملوا التعليم العام (أنظر الفصل الثانى عشر)، ولقد أدى ازدحام الجامعات بالطلاب، وضعف التسهيلات المتاحة، والعدد المحدود من أعضاء هيئة التدريس ـ المثقلين بأعباء العمل ـ إلى تدهور التعليم[٣]. ثم إن برامج الفرصة الثانية بالنسبة للمتسربين من المدارس لم تتواكب مع احتياجات السوق، كما أنها لم تنجح فى الوصول إلى الشباب المحروم.

ولكى نفى بما هو مطلوبًا، فإنه لا بد من تعديل منظومة التعليم بجميع عناصرها بحيث تتناسب مع توجه التنمية الاقتصادية فى مصر، وتلك التنمية عبارة عن مزيج من الصناعة، واقتصاد الخدمات، وهذا الأخيرة تأخذ الدور القيادى الأبرز. ومع ذلك، فإنه من الخطأ الفادح، التركيز فقط على الأبعاد الاقتصادية للتعليم، فالتعليم وسيلة مهمة لعلاج العلل والأمراض التى تؤثر على المجتمع المصرى المعاصر. إن عملية الجمع بين البعدين الاقتصادى والاجتماعى، تتطلب أن يكون التعليم بمثابة أداة شاملة للاحتواء والاندماج، والتمكين الاجتماعى، والتنافسية. وتعنى أداة الاحتواء أن يكون الحصول على التعليم، فضلاً عن جودته، على مستوى الإدراك باحتياجات الشباب، ولاسيما الشباب الضعيف، وشباب الأسر الفقيرة. أما تمكين الشباب عن طريق التعليم، فيعنى أنه يجب أن يتوخى غرس القيم، وبناء المواطنة، بغية تحويل المجتمع بطريقة ديمقراطية. ولكى يكون التعليم بمثابة أداة للتنافسية، فإنه يجب أن يتوخى تسليح الشباب بمجموعة من المعارف والمهارات المطلوبة من أجل المنافسة فى اقتصاد عالمى تحركه قاطرة المعرفة.

التعليم: هل هو أداة للاحتواء؟

إن ما يناهز ٢٢٪ من سكان مصر فى سن الدراسة، أى فى المرحلة العمرية ما بين (٦ - ١٧ سنة)، بينما نجد أن ١٠,٥٪ فى الفئة العمرية من (١٨ - ٢٢ سنة)، ثلثهم بالكامل فى التعليم العالى[٤]. ويشكل التركيب العمرى ضغوطًا هائلة على منظومة التعليم. وعلى الرغم من الخطوات الملموسة التى قطعتها الدولة لتحقيق التغطية الكاملة للتعليم الأساسي، فإن القضايا المتعلقة بعدم التكافؤ فى الحصول على التعليم، وجودة التعليم، تظل قضايا أساسية (أنظر إطار ٤-١). وقد أوضحت الأبحاث مرارًا وتكرارًا أن نظام التعليم فى مصر ينطوى على مستويات مختلفة من الجودة فى التعليم المدرسى، وأن مستوى الأداء التعليمى للفقراء ضعيف باستمرار، فمعدلات الالتحاق بالتعليم بينهم منخفضة، ويتركون المدارس فى مرحلة مبكرة، أو يلتحقون بتعليم الكبار، وهو تعليم من الدرجة الثانية، مما ينعكس على سوق العمل. وبينما نجد أن مصر قد أحرزت خطوات كبيرة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية من ناحية هدف تعميم الالتحاق بالتعليم العام الأساسى، فإننا نجد أن ٢٧٪ من الشباب فيما بين (١٨ - ٢٩سنة) لا يكملون تعليمهم الأساسى (١٧٪ تسربوا من المدارس قبل استكمال تعليمهم الأساسى، ١٠٪ لم

يلتحقوا أصلاً بالمدارس). ووفقًا لمسح النشء والشباب فى مصر ٢٠١٠، فإن الذين جاءوا من الأسر الأشد فقرًا، يتوزعون بين ثلاث فئات رئيسية: الذين لم يلتحقوا بالمدارس أصلاً (٢٩٪)، والذين تسربوا من المدارس قبل استكمال تعليمهم الأساسى (٢٤٪)، والذين استكملوا تعليمهم الثانوى الفنى (٢٩٪).

ويعتبر الوضع الاقتصادى–الاجتماعى، والحالة الأسرية هما العنصران الرئيسيان للتنبئو بالإنجاز التعليمى فى مصر، فالأطفال الذين ينتمون إلى الأسر التى تقع فى الفئات الوسطى أو العليا من الثروة من الأرجح أن يكون أداؤهم أفضل فى امتحانات الشهادات العامة وأن يلتحقوا بمنظومة التعليم العالى، أما الذين يأتون من أسر فقيرة، فإنهم يشكلون ٥,٣٪ من المتفوقين[٥] فى مرحلة التعليم الابتدائى، ٣٪ فى المرحلة الإعدادية، ٠,٥٪ فقط فى مرحلة التعليم الثانوى العام، بما يعنى أن حضور التلاميذ الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة يكون فى أعلى معدلاته فى المرحلة الابتدائية. إن وضع الأسر التى ترزح تحت ضغط الفقر، وتعانى من ضعف التسهيلات التعليمية، يؤدى إلى أن يدفع الطلاب ضريبة ذلك مع تقدمهم فى النظام التعليمى، ويؤدى إلى انخفاض مستويات إنجازاتهم.

كما أن الاقامة فى الريف/الحضر تعتبر عنصرًا آخر للتنبؤ بالتفوق المدرسى، فالمتفوقون فى الدراسة يأتون فى الغالب من المناطق الحضرية، ويزيد أثر الإقامة فى المناطق الريفية مع تقدم الطالب فى المراحل التعليمية، ذلك أن وجود الطلاب الريفيين ضعيف بين الطلاب المتفوقين فى امتحان شهادة الثانوية العامة، وأن أعلى تواجد لهم فى مرحلة التعليم الإبتدائى[٦]. ونجد، فى الواقع، أن المناطق الريفية بها نسبة مذهلة تبلغ ٨٠٪ من أولئك الذين لم يلتحقوا أصلاً بالمدارس. ويتضح البعد النوعى، بصفة خاصة، فى هذه الفئة، حيث تشكل الإناث نسبة ٨٢٪ من اولئك الذين لم يلتحقوا أصلاً بالمدارس[٧]، أما الوضع بالنسبة للتسرب من المدارس فيختلف اختلافًا طفيفًا. ونجد أن معظم التسرب من المدارس يكون فى المناطق الريفية (٦٥٪)، شأنه شأن عدم الالتحاق بالمدارس أصلاً، ومع ذلك، فإن البُعد النوعى أقل وضوحًا بين المتسربين من المدارس، من بين أولئك الذين لم يلتحقوا أصلاً بالمدارس، حيث تشكل الإناث نسبة ٥٢٪ فقط من المتسربين. ومن حيث الحالة الاقتصادية- الاجتماعية نجد أن التسرب من المدارس موزع توزيعًا يكاد يكون متساويًا، على خلاف عدم الالتحاق بالمدارس أصلاً. وعلى ذلك، نجد أن حالات التسرب فى أدنى شريحتين للثروة، تمثل ٥٥٪ من الحالات.[٨]

ومن حيث نوع المدارس، نجد أن غالبية المتفوقين يأتون من مدارس حكومية (٩٠٪ فى امتحان إتمام المرحلة الثانوية)، وتتزايد احتمالات التفوق زيادة طردية عندما يكون الطالب فى مدرسة خاصة أو فى مدرسة حكومية تجريبية. ونجد أن أكثر من ٥٠٪ من طلاب المدارس الحكومية التجريبية من المتفوقين، مقارنة بـ ٩٪ من المدارس الحكومية العادية. ومن بين طلاب المدارس الخاصة، نجد أن ٣٥٪ منهم من المتفوقين، وتجدر ملاحظة أن نوع المدرسة دليل على الوضع الاقتصادى-الاجتماعى، حيث إن المدارس الخاصة والمدارس التجريبية الحكومية تفرض رسومًا عالية مقارنة بالمدارس الحكومية العادية.

ويتضاءل وجود التلاميذ من الأسر الفقيرة كلما ارتقينا فى مراحل التعليم، لأن النجاح فى إحدى المراحل مؤشر قوى ينبئ بالنجاح فى المراحل اللاحقة، ونجد أن ٤,٣٪ فقط من طلاب التعليم العالى يأتون من الفئات منخفضة الدخل، كما أن معظم طلاب الجامعة يأتون من فئتى الشريحة الرابعة، (٢٧,١٪) والخامسة (٤٦,٥٪) الأكثر ثراءً. أما الفقراء فهم أكثر تمثيلاً فى المعاهد التعليمية نظام السنتين، حيث يمثلون نسبة ١١٪ من مجتمع الطلاب، مع ارتفاع نسبة تمثيل الطلاب الريفيين. ومن بين الذين استكملوا تعليمهم الجامعى، نجد أن ٥٢٪ يأتون من الفئة الأكثر ثراءً، ومعظمهم من المناطق الحضرية، مما يوضح الارتباط القوى بين التفوق المدرسى والخلفية الاقتصادية-الاجتماعية للطلاب. ومن حيث التوزيع بين الريف والحضر، نجد أن طلاب المناطق الحضرية يشكلون أكثر من ٦٣٪ من بين أولئك الذين استكملوا تعليمهم الجامعى من الشباب، ٥٠٪ من بين أولئك الذين استكملوا تعليمهم فى المعاهد التعليمية نظام السنتين[٩].

وإذا كان فتح الباب إلى التعليم العالى أحد المبادئ الرئيسية التى توجه عملية التوسع فى الجامعات الحكومية فى فترة ما بعد قيام الثورة، فإن سياسة التعليم الحكومى المجانى قد قللت من جودة التعليم من نواحى عديدة. وباستبعاد جامعة الأزهر للتعليم الدينى (التى تضم ١٨٪ من إجمالى الطلاب الجامعيين المقيدين)، نجد إن العدد الإجمالى للجامعات المصرية فى عام ٢٠٠٨، بلغ ١٧ جامعة حكومية، وبلغ إجمالى عدد الطلاب المقيدين بها ١,٤٣ مليون طالب، فى العام الدراسى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (جدول ٤-١). وإذا كانت الأعداد الكبيرة لخريجى التعليم العالى فى الجامعة يمكن أن تكون مؤشرًا إيجابيًا للتنمية، فإن مشكلة دخول سوق العمل، قد أدت إلى تفاقم البطالة (أنظر فصل ١١ لمزيد من التفاصيل)، ولم يصادف التعليم المدرسى الابتدائى والثانوى، نجاحًا من حيث الجودة أيضاً، ذلك أن تكدس الطلاب فى الفصول، وعدم توفر المعلمين المؤهلين (أنظر جدول ٤-٢) قد أثّر فى إمكانية نقل خبرات التعليم الجيد إلى الطلاب.

إطار ٤-٢: سياسات القبول فى التعليم العالى

يستند النظام الحالى للقبول بالجامعات إلى الدرجات التى يحصل عليها الطالب فى نفس العام الذى تجرى فية امتحانات شهادة الثانوية العامة على مستوى الجمهورية. وبهذا يتحدد مستقبل الطالب وفقا لهذة الفرصة الواحدة التى يطلق عليها الخبراء High stake exam، ولهذا توجه العملية التعليمية كلها، والمناهج تجاه الامتحان الواحد، وتختزل العملية التعليمية بأكملها فى مجرد عمليات حفظ وتلقين للمواد الدراسية التى ترتكز عليها الامتحانات النهائية. ويعتبر هذا النظام من أحد الأسباب الرئيسية لظاهرة الدروس الخصوصية. ومن أجل معالجة سلبيات النظام الحالى عُقد فى مايو ٢٠٠٨ مؤتمر قومى لتطوير التعليم الثانوى وسياسات القبول بالتعليم العالى، تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية.

وصدر عن هذا المؤتمر مجموعة توصيات مهمة للإصلاح من أهمها أن يتم قبول الطلاب الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الثانوى بالتعليم العالى من خلال اختبار قدرات قطاعى تجريه وزارة التعليم العالى من خلال مراكز تقويم متخصصة، وأن يكون للطلاب الحق فى التقدم إلى اختبار القدرات القطاعية أكثر من مرة خلال مدة خمس سنوات وهذة قضية مهمة يتعين طرحها للحوار القومى. وهناك أصوات من بعض الجهات فى مصر تطالب أن يكون هناك ما يسمى بالمجموع الاعتبارى الذى يتكون من نسبة مئوية من مجموع اختبارات القدرات القطاعية بالتعليم العالمي بالإضافة إلى نسبة من مجموع امتحان شهادة الثانوية العامة . وهذا المقترح الأخير يعد مقترحا خطيرا لأنه يعيد ارتباط الثانوية العامة بالقبول بالجامعات ويطلق عليه coupling system، بينما يتجه العالم إلى فك الارتباط decoupling بين التعليم الثانوى والجامعات.

إن دراسة الاتجاهات العالمية الحالية فى نظم القبول بالجامعات تبين أن معظم دول العالم تجعل سياسة القبول إما معتمدة على الامتحانات الثانوية النهائية، والتى تسُمى exit exam، كما فى تونس، وانجلترا، وماليزيا، أوعلى اختبار قدرات فقط للقبول فى الجامعات ، ويطلق عليه entrance exam كما فى معظم الولايات الأمريكية، وتركيا، وغيرها إن التشدد فى امتحانات إتمام الدراسة الثانوية exit exam يشكل غالبا عنق الزجاجة فى النظام التعليمى، وتسبب فى نمو ظاهرة الدروس الخصوصية، ولهذا تعمل الدول التى تطبق هذا النظام على الأخذ فى الاعتبار أداء الطالب كجزء من شهادة إتمام مرحلة الدراسة الثانوية كما هو الحال بالنسبة لامتحانات GCSE بانجلترا .ومع هذا فإن هذا النوع من الامتحانات التى تجرى على المستوى القومى يحقق لهذة الدول مراكز متقدمة فى الاختبارات العالمية مثل PISA.

أما النظام الامريكى فإنه لا يعتمد على امتحان قومى لإتمام الشهادة الثانوية ، ولكنة يعتمد على اختبارات مقننة للقدرات يطلق عليها scholastic aptitude test (SAT) أو كما فى بعض الولايات اختبار American College Test . وهذا النظام الأخير من شأنه أن يقلل التوتر فى مراحل التعليم قبل الجامعى ويجعل العملية التعليمية مهتمة بأداء المتعلم واهتماماته ويفتح الباب أمام الاهتمام بمهارات الحياة، والتفكير الناقد والإبداعى، وتقل مع هذا النظام أو تكاد تنعدم ـ ظاهرة الدروس الخصوصية فى المراحل الثانوية ـ ومع هذا لا يمكن هذا النظام الدول التى أخذت به من شغل مراكز متقدمة فى الاختبارات العالمية

المصدر: حسن البلاوى، وزراة التعليم

إن كثيرًا من العوامل التى تؤثر فى جودة التعليم العالى ذات طبيعة مالية. ويعتبر عدم كفاءة الإنفاق العام على التعليم العالى إحدى المشكلات الرئيسية، حيث نجد إن ٧٨٪ من ميزانية التعليم العالى فى مصر مخصصة للنفقات الجارية، ٢٢٪ فقط مخصصة للنفقات الرأسمالية (مثل: الصيانة، والنهوض بالبنية الأساسية لمواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب المقيدين فى مرحلة ما بعد التعليم الثانوى). كما أن ٧٥٪ على الأقل من النفقات الجارية تخصص للمرتبات والأجور، بل إن الصورة تصبح أكثر قتامة عندما نأخذ فى الاعتبار أن ٥٠٪ من إجمالى العاملين فى الجامعات المصرية، إداريون، والنصف الآخر من الأكاديميين[١٠]. ومن الناحية الإيجابية، نجد أن الفجوة بين الجنسين فى مؤسسات التعليم العالى قد سُدّت، حيث إن الإناث يشكلن ٥٦٪ من أولئك الذين استكملوا التعليم الجامعى، كما أنهن يشكلن أيضًا ٥٣,٨٪ من أولئك الذين استكملوا تعليمهم فى المعاهد العليا نظام السنتين، التى تمنحهم شهادات الدبلوم[١١].

التعليم كأداة بالغة الأهمية من أجل التنافسية فى الاقتصاد العالمى

يعتمد النجاح الاقتصادى بشكل متزايد على الاستغلال الفعال للأصول غير الملموسة مثل: المعرفة، والمهارات، والقدرات الإبداعية، باعتبارها موردًا أساسيًا للمزايا التنافسية. والتعليم هو الأساس المتين للتنافسية، ولقد تحولت معظم الدول المتقدمة بالفعل إلى اقتصاد الخدمات مع ما ينطوى عليه من قلة عدد الوظائف فى التصنيع، وزيادتها فى خدمات المعلومات. ولقد تحرك هذا الاتجاه بالتوازي مع التغييرات فى جانب العرض، التى انعكست فى التركيز المتزايد على التعليم العالى، ونظام التعليم الذى يحركة الطلب، الذى يستجيب لما يتطلبه الاقتصاد الجديد من المهارات.

وإذا كانت نظريات النمو الجديدة تشير إلى أن الدول النامية لديها

جدول ٤-١ عدد المسجلين فى الجامعات والمتخرجين منها وفقًا للجامعة فى العام الدراسى ٢٠٠٨/٢٠٠٩

الجامعة	عدد المسجلين	النسبة المئوية٪	عدد الخريجين(٢٠٠٧ /٢٠٠٨)	النسبة المئوية٪
القاهرة	١٨٩٩٤٨	١٣,٢٩	٣٠٨٦٥	١٠,٩٩
الاسكندرية	١٧٥٣٧٩	١٢,٢٧	٣٠١٨٧	١٠,٧٥
عين شمس	١٧٠٩١٣	١١,٩٦	٣٦١٠٠	١٢,٨٥
أسيوط	٧١٠٩٦	٤,٩٨	١٣٢٧١	٤,٧٢
طنطا	٩٦٨٤٢	٦,٧٨	٢٠٤٩٣	٧,٢٩
المنصورة	١٢٥٠١٢	٨,٧٥	٢٤١٦٣	٨,٦٠
الزقازيق	١٠٢٨١٦	٧,٢٠	٢٠٥٧٠	٧,٣٢
حلوان	١٠٠٤٠١	٧,٠٣	١٨٤٠١	٦,٥٥
المنيا	٤٧٤٥٤	٣,٣٢	١١٥٤٨	٤,١١
المنوفية	٧٣٢٧٩	٥,١٣	١٧٦٢٦	٦,٢٧
قناة السويس	٤٩٦٩٣	٣,٤٨	١١٥٤٦	٤,١١
جنوب الوادى	٤٤٠٩٩	٣,٠٩	٩٠٦٦	٣,٢٣
بنى سويف	٤٣٣٠٧	٣,٠٣	٨٣٤٧	٢,٩٧
الفيوم	٢٣٧٧٧	١,٦٦	٤٧٢٢	١,٦٨
بنها	٦٠٥٥١	٤,٢٤	١١٥٤٣	٤,١١
كفر الشيخ	٢٥٢٠٤	١,٧٦	٦٢٢٨	٢,٢٢
سوهاج	٢٩١٠١	٢,٠٤	٦٢٤٤	٢,٢٢
الإجمالى	١٤٢٨٨٧٢		٢٨٠٩٢٠	

المصدر :الموقع الألكترونى للمجلس الأعلى للجامعات،إحصائيات تطوير التعليم العالى

الآن فرص أفضل للحاق بركب التقدم، طالما أن لديها قوى عاملة تستطيع تطوير تكنولوجيات جديدة، أو تستطيع الأخذ بالتكنولوجيا الأجنبية واستخدامها[١٢]، وفى حالة مصر نجد أن من معوقات أدائها التنافسى، ضَعف إنجازات التعليم العالى بها، وقصور الصناعات التنافسية عن استيعاب العرض الزائد من الخريجين والعمالة الماهرة[١٣]. وثمة عقبة أخرى، ألا وهى: التفضيل الشديد للتعليم الذى يُعد لوظائف إدارية، حيث نجد أن حوالى ٦٤٪ من الطلاب المقيدين فى الجامعات المصرية فى العام الدراسى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كانوا مقيدين فى الدراسات الإجتماعية (التجارة، والحقوق، والآداب، والتربية)، أما الطلاب المقيدون فى الهندسة، والطب، والصيدلة، والعلوم، فكان عددهم محدودًا بالنسبة لإجمالى عدد الطلاب، حيث كانوا يمثلون ١٧,٦٪ من الطلاب المقيدين. ويصدق نفس الشئ على خريجى العلوم التطبيقية الذين يمثلون حوالى ١٥,٢٪ من النسبة المئوية الإجمالية للخريجين. ولا غرابة فى هذا السياق، أن تعتمد مصر اعتمادًا شديدًا فى مشروعات التنمية على الخبرات الأجنبية[١٤]. بل يمكن أن نذهب إلى القول أيضاً بأن قدرة صناعة الخدمات والصناعات التحويلية على النمو والتطور باستخدام الشهادات التى تمنحها معاهد التعليم العالى هى قدرة محدودة.

إن قدرة الخريجين على تطبيق المعرفة المكتسبة، على العمل، لم تكن واعدة (أنظر جدول ٤ـ٣) وطبقًا لمسح أجرته منظمة العمل الدولية[١٥]،

جدول ٤-٢: أعداد المدرسين المؤهلين وغير المؤهلين عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦

المستوى التعليمى	عدد المدرسين المؤهلين من كلية التربية	عدد المدرسين غير المؤهلين –بدون إعداد تعليمى سابق على الخدمة
الاعدادى	١٤٦,٧٧٣ (٧٢٪)	٥٣,٧٧٦ (٢٨٪)
الثانوى	٦٩,٨٢٢	٣١,٣١٣

المصدر:وزارة التربية والتعليم،٢٠٠٧الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم ما قبل الجامعى فى مصر،ملاحق.

جدول ٤-٣: توزيع تقييم مهارات شباب العاملين وفقاً لبحث "الانتقال من المدرسة إلى العمل" لأصحاب الأعمال عام ٢٠٠٥

النسبة المئوية ٪

مهارات العاملين	جيد جداً	متوسط	ضعيف
مهارات فنية مطلوبة	١٨,٢	٥٠,٥	٣١,٣
تدريبات عملية مدرسية	١٠,١	٤٢,٤	٤٧,٥
مهارات الاتصال	٣٨,٦	٤٩,٤	١٢
مهارات الكتابة	٣٩,٢	٤١	١٩,٨
القدرة على تطبيق المعلومات المدرسية المكتسبة	٢٢,٤	٣٧	٤٠,٦
الالتزام والانضباط	٦٢,٩	٢٨,٩	٨,٢
الاستعداد العام	١٣,٥	٦٦,١	٢٠,٥

المصدر :منظمة العمل الدولية (٢٠٠٦)، الانتقال من المدرسة إلى العمل ،شواهد من مصر: التقرير الختامى.

كانت درجة رضا أصحاب الأعمال عن الشباب المشتغلين لديهم، مقبولة بصفة عامة (٦٦٪)، ومع ذلك، فإن كثيرًا من أرباب الأعمال قد انتقدوا ضعف قدرات شباب الخريجين على تطبيق المعرفة المكتسبة (٤١٪ من أرباب الأعمال قيّموا تلك القدرات على أنها ضعيفة)، وانصرف نفس التقييم الضعيف إلى التدريب العملى الذى قُدم للشباب المتقدمين لطلب وظائف فى المدارس (٤٨٪ من أرباب العمل). وهكذا، بات واضحًا أن نظام التعليم والتدريب قد أخفق فى إنتاج المهارات المطلوبة للقيام بالعمل (أنظر إطار ٤-٢).

ويشكل خريجو الجامعة ما يناهز ١٢,٢٪ من قوة العمل فى مصر، بينما يشكل حملة الدبلومات العليا، وشهادات الماجستير، والدكتوراة نسبة ٠,٤٪ أخرى، من قوة العمل. وفيما يتعلق بترتيب معدلات بطالة الخريجين فى مختلف مجالات التخصص، فإن أعلى معدلات البطالة أثناء الفترة من عام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤ كانت بين خريجى التجارة (٣٤,٧٪)، تليها الآداب والآثار (١٥,٣٪ لكل منهما)، ثم الزراعة، والحقوق (١٤,٥٪ لكل منها) ومجالات أخرى من التخصص (١٠٪)، والخدمات الاجتماعية (٧,٣٪)، وأخيرًا الهندسة (٣,٨٪)[١٦].

ومن المفترض أن ترفع الجامعات الخاصة من مستوى الخريجين، على افتراض أنها مؤسسات تعليمية حرة، بيد أنها، إلى حد كبير، تكمل وتكرر مناهج الجامعات الحكومية، دون أية إضافية كيفية، حيث تستخدم فى الغالب نفس المجموعة من أساتذة التعليم، وتعمل على اجتذاب الطلاب ذوى المجاميع المنخفضة، الذين يركزون أساسًا على الهندسة، والطب، والإدارة، والإعلام، ولكن تلك الجامعات لا تساهم فى تحسين نوعية الخريجين الذين يتطلبهم سوق العمل[١٧].

وعلى الرغم من ذلك، فإنه طرأت الآن بعض التطورات الإيجابية، حيث أُتخذت مبادرات جديدة عديدة فى الجامعات الحكومية والخاصة، لبث روح ريادة الأعمال الحرة، مع وجود بعض البرامج المرتبطة بمشروعات إقليمية، ومن الأمثلة على ذلك مبادرة "إفهم" وهى مبادرة مشتركة بين جامعة القاهرة والجمعية المصرية لصغار رجال الأعمال تستهدف تشجيع الطلاب على خلق فرص خاصة بهم لريادة الأعمال. وهذا البرنامج الذى يتضمن مناهج بخلاف المناهج الدراسية المعتادة، يطرح قيم خوض المخاطر، والتفكير الإبداعى والنقدى، والمسئولية المدنية. ويعرض مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة حلوان، على شباب الخريجين، الخدمات والتدريب، بشأن كيفية تأسيس المشروعات، وطريقة الحصول على التمويل.

ويشير التقييم المبدئى لمعظم تلك المبادرات إلى أن هنالك عدم تنسيق، أو متابعة، أو تقييم، بل أن بعض البرامج تتداخل مع بعضها البعض، كما أن الطريق إلى تنظيم المشروعات يظل غير واضح. وينخرط الطلاب فى عدة مشروعات، ولكن البرامج تفتقر إلى وضوح الرؤية والتواصل مع الأطراف المعنية الرئيسية الذين يمكنهم الإشراف على تجاربهم الجديدة. ثم إن الروابط بين المشروعات نادرة أيضًا. وفى هذا الخصوص، يمكن للمسئولية الاجتماعية للشركات أن تلعب دورًا بارزًا فى وضع رؤية متسقة، وخطة وبرامج، لتعظيم أثر تعليم ريادة الأعمال.

إطار ٤-٣: المعركة ضد البطالة

تشهد مصر حاليًا أعلى معدلات النمو كثافة فى أعداد الشباب بالفئة العمرية (١٥- ٢٩ سنة) مما يضع أعباءً هائلة على قدرة سوق العمل لتأمين فرص العمل للوافدين الجدد إلى السوق. يتمثل التحدى الكبير الذى يواجه صانعى السياسات فى تأمين التشغيل للأعداد الغفيرة والمتزايدة من الوافدين لسوق العمل. ولمواجهة هذا التحدى، تقوم الحكومة المصرية الآن بوضع "خطة عمل قومية" تركز على الشباب كأصل من الأصول، وكجزء من تلك الخطة تم إجراء "تحليل مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل" ـ بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ـ وذلك بغرض وضع سياسات ملائمة للشباب. ويقوم المسح بتحليل أوضاع التشغيل والتعليم للشباب من خلال مفهوم الانتقال من المدرسة إلى العمل، والمصمم من أجل تقييم مدى السهولة التى ينتقل بها الشباب من المدرسة إلى أول "عمل" يقوم به.

استخدم المسح عينة من ٤٠٠٠ شاب، من ٥٥٢٠ أسرة من جميع أنحاء البلاد. وغطى نطاق المسح ١٠ محافظات، تم اختيارها عشوائيًا، تمثل محافظات حضرية وريفية، ومحافظات الوجه البحري والقبلي، وقد حرص المسح على التمثيل الكافى للإناث والذكور.
وبالإضافة إلى ذلك، جرت مقابلة ٣٠٠ من أصحاب الأعمال، الذين يمثلون مشروعات القطاع المنظم وغير المنظم.
ومن بين المبحوثين العاملين، كان هناك ٢٢٪ من العمال الزراعيين المهرة، ٢١٪ من الحرفيين، أما القائمون بالأعمال الكتابية فكانت نسبتهم ٣,٤٪ فقط.
أفاد ٧٨٪ من العاطلين أن السبب الرئيسى لعدم عثورهم على عمل ملائم، يرجع إلى تضاؤل فرص العمل حاليًا.
يرى ما يقرب من ٥٠٪ من عينة أصحاب الأعمال أن التدريب العملى -لطالبى الوظيفة- الذى تلقوه فى المدرسة، وقدرتهم على تطبيق ما تعلموه، ضعيفة للغاية.
أن ٧٪ من الشباب العاملين / أو الشباب الذين يعملون لحساب أنفسهم، قد تلقوا تدريبًا فى مجال النشاط الذى يقومون به حاليًا.
من بين النسبة المئوية الصغيرة من الشباب الذين يعملون لحساب أنفسهم، أفاد ٧٧٪ منهم بأنهم لم يتلقوا أية مساعدات من الأصدقاء، أو الأسرة، من أجل إنشاء مشروعاتهم، وذكر ٩٠٪ منهم بأن أنشطتهم مربحة.
وفيما يتعلق بمدى سهولة الانتقال من المدرسة إلى العمل، شهد معظم الشباب الذين عملوا فى قطاع الزراعة / صيد الأسماك انتقالاً سهلاً، بينما شهد معظم الشباب الذين انتقلوا إلى مهن أخرى صعوبة فى عملية الانتقال إلى تلك المهن جميعًا، وخصوصًا الأعمال التى تتطلب مهارات عالية.
إن ما يقرب من ٥٠٪ ممن شهدوا انتقالاً سهلاً لم يذهبوا إلى المدارس إطلاقًا، بالمقارنة بـ٢٤٪ فقط ممن حصلوا على تعليم ثانوى فنى، و٣٢,٦٪ ممن حصلوا على تعليم جامعى.

إن الحقائق التى يقدمها المسح تبرز فكرة أصبحت سائدة اليوم، وهى أن الحصول على التعليم ليس ضمانة للحصول على العمل، فالشاب المتعلم ليست لدية ميزة عندما يتطرق الأمر إلى البحث فى سوق العمل عن فرصة للالتحاق بالعمل. ويبدو أن العكس صحيح فى واقع الأمر، لأن ذلك يعكس –مرة أخرى- عدم التوافق بين مهارات الباحثين عن فرص عمل، وبين ما يعرضه أرباب العمل.

ويعجز سوق العمل حاليًا عن توفير فرص عمل كافية تلبى احتياجات كافة الباحثين عن العمل، وخصوصًا المتعلمين. ولهذا، فقد حان الوقت للتحول إلى حل بديل ألا وهو تهيئة الشباب بما يتناسب مع احتياجات السوق. وإذا كان ما سبق لا يعنى التقليل من أهمية التعليم الرسمى، فإنه يشير بشدة إلى ضرورة تقديم بعض أشكال التدريب، والتوجه بصفة خاصة نحو القطاعات القادرة على استيعاب مزيد من القوى العاملة. وثمة حاجة شديدة إلى التركيز على التعليم المهنى، والتدريب، وبناء المهارات. ويجب تشجيع شركات القطاع الخاص، والمصانع، والمشروعات الموجودة على الصعيد المحلي (وربما إلزامها قانونًا) على تحمل بعض المسئوليات فيما يتعلق باستيعاب بعض طاقات الشباب الهائلة. وثمة بعض المبادرات الكبرى مثل مشروع مبارك – كول، ولكن ترد عليه بعض القيود، بسبب القدرات المحدودة لمصانع القطاع الخاص القائمة، على استيعاب المتدربين. ويبدو الحل فى توفير بعض الحوافز التى يمكن للقطاع الخاص بموجبها أن يأخذ بعض المتدربين، بشكل منظم ودورى، وأن يقوم بتدريبهم ثم يعرض عليهم فرص عمل لائقة ومضمونة.

أعدت هذا الإطار: نهال علوان، لتقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠.

التعليم كأداة للتمكين الاجتماعى

توجد قوى عديدة تدفع جامعات هذه الأيام نحو زيادة الانخراط فى شئون المجتمع المدنى:

- دعوة متجددة لربط المواد الأكاديمية بقضايا عالم الواقع.
- توافق الآراء حول أهمية المشاركة القومية فى شئون المجتمع، ومسئولية الجامعة فيما يتعلق بذلك.
- الهموم العامة بشأن عدم الأمان الاقتصادى، وعدم الأمان الإنسانى بصفة عامة، تدهور البيئة، والجوع، وضعف المستوى التعليمى، والفقر، والإسكان، والرعاية الصحية.
- تعتبر الجامعات مهيأة استراتيجيًا للانخراط في الشئون العامة، حيث يتوفر لديها أعضاء هيئة التدريس الحاصلون على شهادات

في مختلف المجالات الأكاديمية والمهنية، ولديهم امكانيات كبيرة لتحديد الحلول على المستوى المجتمعى. وهذا يعنى تغيير النظرة التقليدية لدورهم من تقديم المعارف الأساسية والتطبيقية إلى حل المشكلة بطريقة عملية.

- الانخراط فى شئون المجتمع المدنى يلعب دورًا رئيسيًا فى الحفاظ على صلة قوية بين الجامعات والمجتمع.

وفى مصر، بات لزامًا ـ من أجل مواجهة التحديات الاجتماعية المعقدة ـ توجيه المناهج الجامعية، وأنشطة المناهج الأخرى، من أجل التصدي للتحديات الجديدة، وعمل ما يلزم لمواجهتها. وتتمثل إحدى المشكلات فى عدم وجود المناهج الملائمة التى تعالج التعليم معالجة من شأنها خدمة التنمية المستدامة، فضلاً عن عدم وجود مناهج وطرق تعليمية تفضى إلى إدخال "التعليم من أجل التنمية المستدامة" فى كثير من المواد التعليمية. ولمعالجة هذا الموضوع، نجد أن جامعة القاهرة تشترك الآن فى مشروع إقليمى لمساعدة مؤسسات التعليم العالى الشريكة على تطوير المناهج وطرق التعليم بغية معالجة موضوع "التعليم من أجل التنمية"، من خلال بناء قدرات هيئة التدريس بالجامعة، وبالتالى نقل تلك المهارات والمعرفة إلى الطلاب، حتى يتمكنوا من إدراج مبادىء الاستدامة فى أعمالهم وحياتهم[١٨]. ومن المشروعات الناجحة الأخرى للجامعة، للانخراط فى شئون المجتمع المدنى، التوعية بفيروس (C) الذى يصيب الكبد، وبرنامج مكافحة هذا المرض، الذى يشهد الآن مراحله الأولى فى مستشفى قصر العينى التعليمى التابع لجامعة القاهرة، الذى تقوم بتمويله إحدى المؤسسات الخاصة.

وعلاوة على ذلك، فإنه من أجل العمل على انخراط الطلاب فى القضايا العالمية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى مصر، بالاشتراك مع جامعة القاهرة فى برنامج الدعوة للأهداف الإنمائية للألفية الفائز بإحدى الجوائز، وهو برنامج يرفع مستوى الوعى بالأهداف الإنمائية للألفية بقصد توعية الشباب بشأن هذه الأهداف، ووضع برنامج للبحوث بشأن فهم تلك الأهداف، والطريق المنشود لتطويع تنفيذ تلك الأهداف وفقًا لظروف المجتمع المصرى من خلال تعليم تفاعلى، ونظام للبحوث.

على أن ما هو مفتقد حاليًا غياب الرؤية الشاملة من أجل الانخراط فى العمل العام، رؤية تقوم على انخراط الشباب فى الأنشطة المجتمعية الواسعة التى لها أثرها على المجتمع. إن مفهوم الأنخراط فى شئون المجتمع – كمادة تعليمية أساسية- لا يوجد فى المواد التعليمية التقليدية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة توجيه نظام التعليم القائم على كافة المستويات، بغية معالجة التنمية المستدامة، مسألة ملحة وضرورية.

مواجهة التحديات

ثمة تحديات تواجه إصلاح النظام التعليمى، وهى مسائل واردة، ويمكن تصنيفها إلى تحديات قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل على النحو التالى:

قدرة سوق العمل على استيعاب خريجى الدراسات الإنسانية والاجتماعية.

وكان قد تم توثيق عدم وجود علاقة واضحة بين التعليم الجامعى فى هذه المواد، واحتمالات فرص العمل[١٩] ومع وجود ٦٥٪ من طلاب الجامعة مقيدين فى الدراسات الإنسانية والاجتماعية، فإن المسألة الملحة تنصرف إلى كيفية تعزيز قابلية هؤلاء الخريجين للتوظيف، وقدراتهم على الإنتاج والحصول على دخل. إن عدم التوافق القائم بين هذه الدراسات وفرص التشغيل لا يمكن التصدى له بتدعيم الحوافز التي تؤدى إلى استمرار هذا التوافق. وقد يكمن الحل فى مراجعة المناهج حتى تشمل مهارات عملية بدلاً من تصميم الوظائف بشكل يجعلها تتواءم مع ما تعلمه الطلاب واهتماماتهم. وعلى سبيل المثال، لوحظ أن خريجات الدراسات الإنسانية كنّ أكثر اهتمامًا بالحياة الاجتماعية من نواحيها المختلفة، فضلاً عن التنمية الشخصية، والقيام بشئ مفيد للمجتمع[٢٠]، وبناءً على ذلك فإن مهارات التدريس التى تؤهل للعمل فى رياض الأطفال ودور الحضانة المدرسية، يمكن اعتبارها بيئة عمل جيدة للخريجات اللاتى يمثلن معظم خريجى الدراسات الإنسانية.

ومع ذلك، فإنه لا بد من إيلاء الاهتمام، فى الأجل القصير، لنشر رسالة بين الشباب لتنبيههم إلى أنهم قد يلتحقون فى مجالات تعانى من احتمالات البطالة. ويقتضى الأمر من وسائل الإعلام، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالى، ووزارة القوى العاملة، الاستثمار فى حملات الدعاية الموجهة إلى الشباب من جميع الطبقات الاجتماعية لإبلاغهم بشأن المهارات والتخصصات التى يوجد بها عجز فى سوق العمل. تكاملاً مع تلك الحملات، فإنه ينبغى توجيه الجهود نحو الحد من الإقبال على الدراسات التى ترمز للمكانة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإنه لا بد من وضع نظام كفء للاستشارات الخاصة ببناء المسار الوظيفي، للمواءمة بين عرض خريجى الجامعة والطلب عليهم.

إن المعلومات المتاحة للشباب فى مصر لا تسمح لهم بإجراء خيارات واقعية بخصوص البدائل المتاحة أمامهم، ويتطلب الأمر وضع قاعدة بيانات، وإتاحتها للجميع بشأن الطلب على المهن المختلفة والقطاعات النامية فى الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب التأكيد على شروط الدخول إلى سوق العمل التى ترتبط باحتياجات السوق. ومن الأمور

المطلوبة أيضًا استكمال التعليم الجامعى ببرامج تدريب عالية الجودة، وقوية التكامل، لتزويد الخريجين الشباب بالمهارات الأساسية المطلوبة فى سوق العمل (أنظر فصل ١٢)، ولقد أصبحت المهارات اللغوية ومهارات الكومبيوتر، فضلاً عن المهارات الحياتية، أمورًا أساسية وضرورية (أنظر الفصلين ٨، ١٤)[٢١].

إعادة تخصيص تمويل التعليم بعد المرحلة الثانوية

يعتبر ضعف الديمقراطية في مؤسسات التعليم العالي مشكلة تعرقل أداء هذه المؤسسات فى مصر، فمجالس الجامعات بالتعيين بمعرفة وزير التعليم العالى، على عكس المجالس المنتخبة. ونادرًا ما يؤخذ رأى الطلاب بشأن قضايا التعليم العالى، إذا استشيروا أصلاً، وهذا عكس ما يجرى فى أوروبا حيث يكون للطلاب والأساتذة رأى فى إدارة جامعاتهم[٢٢].

ويتطلب الاستقلال الذاتى للجامعات إصلاحات تستهدف السماح بمزيد من الحريات فى تحديد العدد الأمثل من الطلاب، وتعيين أعضاء هيئة التدريس من الأكاديميين، وتعيين العاملين غير الأكاديميين، والتقييم الدورى، ووضع خطط للرواتب بناءً على الأداء. كما ينطوى الاستقلال الذاتى على مزيد من الحرية فى إيجاد مصادر تمويل جديدة تشتمل على استرداد التكاليف، والقيام ببرامج للتدريب، والخدمات الفنية والاستشارية، وكذلك الحصول على المنح. ويعنى الاستقلال الذاتى أيضًا حرية أكثر فى توزيع الموارد المالية بين مختلف الأقسام والإدارات بناءً على معايير موضوعية[٢٣].

ويتطلب إذكاء المنافسة بين الجامعات تحوُّل التمويل الحكومى للتعليم العالى من استراتيجية العرض إلى استراتيجية الطلب، ويعتبر برنامج Mexico`s Progressa Pragram أحد النماذج الناجحة في هذا الشأن، ففضلاً عن التمويل المباشر، يجب الاستفادة من التمويل غير المباشر، حيث تقدم المخصصات بناءً على صيغة تستخدم مختلف مؤشرات الأداء مثل: التفرغ الكامل، والتخصصات، والنشر فى الدوريات الرئيسية، ومشروعات البحوث التى تقدم من خلال المسابقات، وعدد أعضاء هيئة التدريس المتميزين. وعلاوة على ذلك، فإن اقتسام التكاليف ـ على الرغم من حساسياتها اجتماعيًا وسياسيًا ـ هى إحدى الآليات الممكنة من أجل تمويل التعليم العالى حيث يتحول عبء تكلفة التعليم العالى من الحكومة إلى الطلبة عن طريق الرسوم الدراسية (المرجع السابق ٢٠٠٩). ويجب أن يتوازى ذلك مع مشروعات المساعدات المالية التى تقدم إلى الطلاب الفقراء ضمانًا لحصولهم على مكان فى التعليم العالى على قدم المساواة مع زملائهم[٢٤].

إدماج الفقراء من خلال التعليم

إن ثمة حاجة إلى أن تتعامل السياسات بجدية شديدة مع القيود التى يواجهها أبناء الأسر الفقيرة، من أجل تحقيق النتائج المرجوة فى التعليم المدرسى، ومن أجل التأهل إلى التعليم العالى. وتتطلب البرامج معالجة قيدين رئيسيين يبدأن فى الأسرة، الأول: يتعلق بالجانب المالى للتعليم، ويخص البرامج المستهدفة التى تقدم نقدًا أو دعمًا عينيًا مشروطًا بالتحاق الأولاد بالمدارس. كما تعتبر خطط التغذية والوجبات مسألة مهمة للتلاميذ الفقراء، وتساعد على دعم تكلفة التعليم بالنسبة لأولئك التلاميذ الذين يأتون من أسر فقيرة. والثانى: هو الذى لا يقل أهمية عن سابقه، يتعلق بتعليم أولياء الأمور ضرورة اشتراكهم فى تعليم أبنائهم، والبيئة المطلوبة لكى يتعلم الأطفال ويشبوا بطريقة صحية[٢٥].

ويحتاج النظام المدرسى أيضًا إلى معالجة التفاوت فى توزيع الموارد، ذلك أن الأمر يتطلب تخصيص مزيد من الموارد لتحسين البيئة المدرسية فى المناطق الفقيرة، وتحسين النسبة بين المدرسين والطلاب. كما أنه من المطلوب وضع برامج خاصة للحوافز التى تقدم للمدارس فى المناطق الريفية والفقيرة لاجتذاب المدرسين المتمرسين الذين يمكن أن يظهر أثرهم المتميز فى العملية التعليمية.

أما عن التعليم العالى، فإن المنح المادية، الدراسية، والقسائم النقدية[٢٦]. يجب تقديمها مباشرة إلى الطلاب، ويكون استحقاق هذه المنح مشروطاً بأدائهم. ويتطلب تطبيق نظام المنح، وجود هيئة مستقلة ذات كفاءة، تقوم باختيار الطلاب المستحقين، ومن الوسائل الأخرى التى يمكن من خلالها جعل التعليم العالى أكثر عدالة نظام (القروض التي تسدد من الدخل في المستقبل) والمتاحة لتمويل تعليم هؤلاء الطلاب، وتسمح تلك القروض للطلاب بتغطية تكاليف رسوم الدراسة ومصاريف المعيشة، مقابل ما يحصلون عليه من دخل فى المستقبل. والمسألة هنا تنصرف إلى متابعة أداء الطلاب المقترضين، خصوصًا بالنظر إلى التباين الشديد فى المعلومات عنهم. وهنا يمكن للحكومة أن تلعب دورًا فى انتقاء الطلاب ومتابعتهم كما يمكن لها أيضًا أن تلعب دورًا فى تحصيل أموال السداد من خلال السلطات الضريبية[٢٧].

وهناك وسيلة أخرى لتمويل التعليم العالى من خلال ضريبة الخريج، وطبقًا لهذا النظام يمكن للطلاب الحصول على أموال من خلال قروض تقدمها الحكومة، وعندما يتخرجون يقومون بسداد شريحة من الدخل مدى الحياة إلى الحكومة فى شكل ضريبة. وتقوم الحكومة بتجميع الايرادات من ضريبة الخريج لسداد القرض الحكومى، بما فى ذلك سعر الفائدة، ولكن القروض التى تسدد من الدخل في المستقبل، ومشروع ضريبة الخريج تكتنفهما بعض العيوب المرتبطة بضمان مخاطر الدخل[٢٨].

وتعتبر عمليات دعم رسوم التعليم بالمعاوضة (cross subsidizing tuition fees)، فى الجامعات الخاصة، من خلال رعاية القطاع الخاص، أو المنح والهبات، إحدى الوسائل التى يمكن من خلالها تحقيق مزيد من التكافؤ للالتحاق بجامعات القطاع الخاص. ويمكن للمنظمات الأهلية أن تلعب دورًا كبيرًا فى حل مشكلات التعليم العالى، ونجد أن معظم البلدان العربية لديها تاريخ طويل من المشاركة التطوعية لدواعى دينية، وتحتاج تلك البلدان إلى نوع من التشجيع والتوجيه لكى تتحرك، ليس فقط لدواعى دينية، ولكن أيضًا بحكم مسئوليتها الاجتماعية غير الدينية[٢٩].

إن تحسين جودة الجامعات الخاصة مسألة ضرورية أيضًا، واختبار الطلاب حسب القدرات ـ مقارنة بآلية السوق ـ يعتبر إحدى الوسائل التى يمكن من خلالها تحسين جودة التعليم فى الجامعات الخاصة، والحجة التى تثار فى هذا الشأن هى أن الطلاب الأفضل نوعية يزيدون من جودة الجامعات، ومن ثم المنافسة. ونجد دولة مثل الولايات المتحدة تخطو خطوة متقدمة فى هذا الاتجاه بإجراء ما يسمى باختبارات المواهب التى تضع ترتيبًا للطلاب وفقًا لذكائهم الفطرى، وتوافقهم مع التعليم العالى، بدلاً من القدرات البسيطة أو المعلومات التى يمكن اكتسابها من الدروس الخصوصية الإضافية[٣٠].

الطلب كمحرك للتعليم من أجل مجتمع الخدمات

تشير الشواهد إلى أن القوى العاملة ذات المهارات العالية يمكن أن ترفع من النمو الاقتصادى بحوالى ثلثى نقطة مئوية كل سنة، وهذه دفعة قوية لنمو الناتج المحلى الإجمالى، إذا عرفنا أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى السنوى على مستوى العالم ـ خلال ما يزيد على نصف قرن من الزمان ـ يتراوح ما بين ٢٪-٣٪ في المتوسط. مع ذلك، فإن تعريف القوى العاملة ذات المهارات العالية، يتوقف على طبيعة الاقتصاد المحلى، وعلى التغيرات فى الاقتصاد العالمى، وما يرتبط بذلك من عوامل المنافسة.

وفى الاقتصادات المتقدمة، يترجم الطلب على القوى العاملة ذات المهارات العالية إلى زيادة الطلب على العمالة الأكثر تعليمًا والقادرة على التعامل بمرونة مع المشكلات المعقدة، والتواصل بشكل فعال، وإدارة المعلومات، والعمل بروح الفريق، وإنتاج معارف جديدة. ولما كانت تلك الدول تتمتع بقدرات عالية على الإبتكار والإبداع، وكذلك لديها استراتيجيات عالمية من حيث النطاق، فإن العمالة المطلوبة للتعامل مع هذه البيئة، هى العمالة الماهرة القادرة على التعامل مع الأفكار القادمة من الخارج، والتعامل مع الحلول غير التقليدية، وتطبيق المهارات الذاتية مثل البراعة فى اللغات، والمهارات الثقافية بما فيها المرونة الكبيرة مع الفوراق الثقافية، والانفتاح على الأفكار الجديدة والمختلفة، والقدرة على التكيف مع التغيير. وعلى هذا، فإن المواد الأساسية للتعلم فى مجال التعليم العالى، يمكن أن تشتمل على المعرفة بالثقافات الإنسانية، والعالم الطبيعى، والمهارات الفكرية والعلمية، والمسئوليات الشخصية والاجتماعية، والتعليم التكاملى.

وللاستفادة من الأثر التراكمى للتعليم، فإنه من المهم بث تلك المهارات فى المنظومة التعليمية برمتها، بدءا من التعليم الابتدائى. وفى مصر، فإن المطلوب بشدة، هو نظام التعليم الذى يحركه الطلب، الذى يستجيب لاحتياجات وتحديات سوق العمل والبيئة العالمية فى الوقت المناسب. وعلى سبيل المثال، فإنه بالنسبة للصناعات التى تقوم على التوسع السريع فى استخدام الحاسب الآلى، والشركات التى تقوم على استثمارات ضخمة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نجد أن ثمة طلبًا متزايدًا على حل المشكلات، ومهارات التفكير العلمى والعملى، ومهارات الاتصالات المعقدة. إن خدمات التعهيد الوليدة فى مصر، تتطلب براعة فى اللغات خلاف اللغة العربية. ويتطلب فهم الثقافات الأخرى نوعًا من التعليم التكاملى. ومع التسليم بتعقيد عملية التعليم، فإن تحديات النمو، والمنافسة العالمية، وطبيعة الإصلاحات التعليمية، لابد أن تعكس هذه الحقائق البارزة، من خلال تخصيص مزيد من الموارد بغية وضع نظام للحوافز من أجل الارتقاء بالمنتج التعليمى[٣١].

ولهذا، فإن ثمة ضرورة لتحسين محتوى المناهج والمواد الإضافية خارج المناهج، بحيث تلبى الطلب المتزايد على مهارات البرامج Software والأجهزة المطلوبة Hardware من جانب الاقتصاد الخدمى فى مصر. وعلينا أن ندرك فى نفس الوقت، أن الحكومة لا تستطيع تقديم كافة الخدمات التعليمية، وعليها الاستفادة من الجهود المكملة للشركاء الآخرين (المقاولون، ومقدمو الخدمات، ورعاة أنشطة تعليمية معينة)، وعلى الحكومة أن تأخذ فى اعتبارها بطريقة مرنة أولويات الشركاء[٣٢]. وفى حقيقة الأمر، فإن التنسيق الوثيق مع القطاع الخاص يعتبر أحد العناصر المهمة للإصلاح، لفهم مواطن القصور فى المهارات، حيث تستطيع الشراكات المختلفة العمل على تدارك ذلك القصور، وحيث يستطيع القطاع الحكومى التدخل لتصحيح اختلالات السوق. ومع ذلك، فإن المشاركة مع القطاع الخاص لا تعنى فقط المشروعات المشتركة، والتعاقد من الخارج على الخدمات التعليمية، ولكن الأهم أن تلك المشاركة تعنى وجود رؤية مشتركة بشأن التعليم ومقاصده، وكيفية تحقيق ذلك بالشكل الأمثل.

وأهم من ذلك، أنه لا بد من توجيه الجهود المتضافرة التى تبذلها الحكومة والمجتمع وقطاع الأعمال، نحو تصفية ظاهرة ثقافة المكانة الاجتماعية التى تستخدم فى خلق المعرفة ونشرها، وهى الظاهرة التى سادت فى مصر منذ عدة عقود، حيث كان هنالك تأكيد مبالغ فيه على التعليم العالى والشهادات باعتبار ذلك الطريق إلى المكانة الاجتماعية، مع التقليل من شأن دور تعليم الكبار (التعليم مدى الحياة، وبرامج الفرصة الثانية، والتعليم المهنى)، وهذه سياسة عقيمة، تؤثر على التنمية الاقتصادية وتخلق قصورًا شديدًا فى مجال العمالة الماهرة ونصف الماهرة[٣٣]. وهذه الظاهرة المؤسفة تصم التعليم المهنى بأنه أدنى مرتبةً من الناحية الاجتماعية والتعليمية، لأنه يجتذب أساساً الطلاب ذوى المجاميع المنخفضة من المرحلة السابقة على التعليم الثانوى (المرحلة الإعدادية)، وهذا يؤكد النماذج النمطية السلبية والتركيبة الاجتماعية السلبية، بينما يفرز نظامًا يقوم على كثرة طلاب الجامعة تحقيقًا للمكانة الاجتماعية، ولكن بلا عمل، وثمة حاجة ماسّة فى مصر إلى الأخذ بنظام يرتكز على الجدارة، ويحترم كافة أنواع التعليم ويكافئها بما تستحق[٣٤].

وهنالك الكثير من العوائد الايجابية الواعدة، التى تترتب على نظام التعليم الذى يحركه الطلب، عن طريق تحديث وتدعيم البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى جميع المدارس، وتنشيط دور إدارة نظم المعلومات فى العملية التعليمية، وتدعيم الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى مجال التعليم والتدريب عن بعد، وبناء القدرات فى هذا المجال، ودمج الأقسام المختلفة التى تتناول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى قطاع واحد، تحقيقًا لوحدة تلك الأقسام، والارتفاع بمستوى المرحلتين الإعدادية والثانوية. ولكن على الرغم من تزويد كثير من المدارس بأجهزة الكمبيوتر، إلا أن تلك الأجهزة لا تُستَخدم بشكل فعال نظرًا لعدم وجود الموظفين المتعلمين والمدرّبين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٣٥].

ونجد حاليًا أن عددًا من المدارس والمصالح الإدارية المزودة بأجهزة الكمبيوتر، والبنية الأساسية للتكنولوجيا والمعدات التكنولوجية، ومعامل التكنولوجيا، ونظم المعلومات، والإدارة التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أنظر الجدول الملحق ٤-٢). وقد تم إصدار كتب تعليمية عن الكمبيوتر للطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة، وكذلك طلاب المدارس الفنية، ودور الحضانة. وعلى مستوى التعليم العالى نجد أن البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات آخذة فى النمو والزيادة، وقد وصلت خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى كثير من الجامعات (أنظر جدول الملحق ٤-٢). إلا أن الجامعات مازالت تعانى من قصور فى الموظفين المؤهلين من الأكاديميين والإداريين، والطلاب القادرين على تنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها لتحقيق جودة التعليم، وعدم وجود الحوافز الكافية للحفاظ على الموظفين المؤهلين، والقصور فى الموارد التعليمية ذات الصلة التى تناسب طبيعة التعليم الألكترونى، وعدم وجود الوعى الكافى بين الطلاب – بل وبين أعضاء هيئة التدريس بالكليات- بشأن المشروعات والخدمات الجارية فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[٣٦].

وثمة مجموعة من الإجراءات يمكن أن تساعد فى تعظيم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حصيلة التعليم[٣٧]:

- تنسيق التخطيط بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالى، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من أجل حلول موحدة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على امتداد منظومة التعليم.
- توسيع أنشطة التدريب بحيث تشمل جميع المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم العالى.
- وضع مصفوفة طويلة الأجل، من أجل التدريب فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتفادى تكرار الجهود، وضمان مستوى موحد لمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عند معالم محددة، فى نهاية كل مرحلة تعليمية.
- زيادة الوعى بالتعلم الألكترونى، وقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بين الطلاب، وهيئة التدريس، وأولياء الأمور، بشأن ما يمكن أن تساهم به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى النهوض بالتعليم.
- إدخال المزيد من مناهج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج المدرسية والجامعية، والتأكد من تقديم هذه المناهج بصورة دقيقة وفعالة.
- تحفيز الطلاب والمحاضرين وتعليمهم استخدام التعلم الألكتروني كجزء من الأنشطة التعليمية اليومية في المدارس أو الجامعات.
- استغلال اهتمام الشباب باستخدام أدوات الاتصال من خلال الانترنت مثل غرف الدردشة وخدمات البريد الألكتروني واستخدام هذه الأدوات من خلال تشجيع المعلومات الجديدة، وعرض المهام والتكليفات إلكترونيًا، أو بالمناقشة المباشرة للقضايا المدرسية والجامعية ألكترونيا.
- دعوة الطلاب المهرة والمؤهلين إلى التعاون والمشاركة فى التخطيط لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب عليها فى الجامعات.

الهوامش

١. فهيم وسامى، ٢٠٠٩.
٢. الشاعر ،٢٠٠٩.
٣. علوان، ٢٠٠٩.
٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٧.
٥. المتفوقون هم الذين حصلوا على درجات أكثر من ٩٠٪ فى الامتحانات النهائية للعام الدراسى لكل مرحلة دراسية.
٦. المرجع السابق.
٧. المرجع السابق.
٨. المرجع السابق.
٩. المرجع السابق.
١٠. العربى، ٢٠٠٩.
١١. برسوم، ٢٠٠٩.
١٢. البنك الدولى، ٢٠٠٨.
١٣. المنتدى الاقتصادى العالمى، ٢٠٠٧.
١٤. نصار، ٢٠٠٩
١٥. أجري هذه المسح لتقييم الفرص والتحديات التى تواجه الشباب المصرى فى الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة فى سوق العمل بعد التخرج من الدراسة. واستهدف هذا المسح خمس مجموعات من المبعوثين، فضلاً عن أرباب العمل، والمدراء الذين يوظفون – الزناتى، وآخرون، " وقائع المرحلة الانتقالية من الدراسة إلى العمل فى مصر"، منظمة العمل الدولية.
١٦. نصار، ٢٠٠٩.
١٧. المرجع السابق.
١٨. تم التعريف بواسطة اليونسكو، المكتب الإقليمى للتعليم فى الدول العربية – بيروت.
١٩. علوان، ٢٠٠٩.
20. Light body and Damdell,1996
٢١. نصار، ٢٠٠٩.
22. Jacobs and van der ploeg, 2006
٢٣. العربي، ٢٠٠٩.
٢٤. المرجع السابق.
٢٥. برسوم ٢٠٠٩.
٢٦. الرسوم هنا ليست بطبيعة الحال منحا فقط، وانما خليط من المنح والقروض. وهذا الخليط متعدد طبقًا لطبيعة الدراسة والدارسين. (العربى، ٢٠٠٩).
٢٧. برسوم، ٢٠٠٩.
٢٨. المرجع السابق.
29. Kanaan et al, 2009
30. . Jacobs and der ploeg, 2006
٣١. البنك الدولى،٢٠٠٨.
٣٢. المرجع السابق.
33. Handoussa and Abou Shnief
34. Handoussa and Abou Shnief
٣٥. الشاعر، ٢٠٠٩.
٣٦. . المرجع السابق.
٣٧. . المرجع السابق.

المراجع

Barsoum, G. 2009. “Success in Education: A Focus on the Journey before the Destination.” Background Paper for the Egypt Human Development Report 2010.

Committee on Institutional Cooperation. 2004. “Benchmark Standards for Engagement Across the Mission: Dilemmas Provoked by Intra and Inter-Institutional Diversity.” Committee on Institutional Cooperation, Pennsylvania State University.

El-Araby, Ashraf. 2009. “Access and Equity in Higher Education: A Comparative Assessment of Financing Policies in Six Arab Countries.” Paper presented at the ERF Regional Conference on Financing Higher Education. Amman, 17-18 June.

El-Shair, H. 2009. “ICT Role in Education?” Background paper for the Egypt Human Development Report 2010.

Elwan, F. 2009. “Youth Unemployment and Early Education in Egypt.” Background paper for the Egypt Human Development Report 2010.

Fahim, Yasmine and Sami, Noha. 2009. “Financing Higher Education in Egypt.”Paper presented to the ERF Regional Conference on Financing Higher Education in Arab Countries, Amman, 17-18 June

Handoussa, H. and Abou Shnief, H. 2008. “Unleashing the Potential for Pro-Poor Growth in the Arab Region.” Paper presented to the Arab Economic Summit, Kuwait, January.

Jacobs, B. and F., Van Der Ploeg. 2006. “Guide to Reform of Higher Education: A European Perspective,” Economic Policy, July, pp.535-592.

Nassar, H. 2009. “University Education for Life.” Background paper for the Egypt Human Development Report 2010.

Partnership for 21st Century Skills. 2008. “21st Century Skills, Education and Competitiveness: A Resource and Policy Guide.” Tuscon: Partnership for 21st Century Skills.

World Bank. 2008. “The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa.” MENA Development Report. Washington D.C.

ملحق ٤-ا:
البنية الأساسية لمناهج تطوير التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٨

أهداف خطة وزارة التربية والتعليم٢٠٠٧ - ٢٠١٢	الأهداف المتضمنة في خطة وزارة التربية والتعليم٢٠٠٧ -٢٠١٢	الأنشطة المستهدفة وفق خطة وزارة التربية والتعليم٢٠٠٧ -٢٠١٢	إنجازات مناهج تطوير التكنولوجيا حتى عام٢٠٠٨
تحديث تدعيم البنية الأساسية للتكنولوجيا فى جميع المدارس، لتمكينها من تطبيق المناهج الجديدة بشكل فعال، المناهج المبتكرة للتعلم والتعليم ، الإدارة المستندة إلى المدرسة ،وتقييم التلاميذ	تزويد المدارس بالحد الأدنى من المتطلبات اللازمة من البنية الأساسية للتكنولوجيا بغرض دعم الممارسات التعليمية داخل المدرسة. تزويد٥٠ ٪ من المدارس الابتدائية بالبنية الأساسية للتكنولوجيا أثناء خطة السنوات الخمس. استكمال تجهيز وإقامة البنية الأساسية (فى المدارس الإعدادية) التى لم يتم تغطيتها بالبنية الأساسية للتعليم الألكترونى أثناء السنوات الخمس للخطة ٢٠٠٧-٢٠١٢ تزويد المدارس الثانوية بالبنية الأساسية أثناء السنوات الخمس للخطة (٢٠٠٧_٢٠١٢)	تزويد ٢٥,٦٠٠ مدرسة بستة أجهزة كمبيوتر لكل مدرسة. تزويد ١٧,٣٥٠ مدرسة فى الخطة بشبكة اتصالات مدرسية ووصلة واسعة المدى بشبكة المعلومات الدولية(الانترنت) تزويد ٤٩,٩٥٦ فصلاً دراسيًا فى المرحلة السابقة على المرحلة الابتدائية، بجهاز كمبيوتر واحد، وجهاز واحد لعرض البيانات. تزويد ١٣,٣٣٣ من المدارس المجتمعية بجهاز كمبيوتر واحد وجهاز واحد لعرض البيانات. تزويد ٣,٥٠٠ مدرسة (٢٥ ٪)من المدارس الابتدائية بمعمل يشمل١٠ أجهزة كمبيوتر ،وجهاز عرض بيانات، وشاشة ،وشبكة منطقة محلية.LAN تزويد ٣,٥٠٠ مدرسة(٢٥ ٪)من المدارس الابتدائية بوحدة كمبيوتر متنقلة، ولاب توب ، وجهاز عرض البيانات. تزويد١٠٠ ٪ من المدارس الابتدائية بالبرامج المطلوبة للمعامل البصرية. تزويد ٧,٠٠٠ مدرسة إعدادية بمعمل كمبيوتر ، وشبكة منطقة محلية، LAN وجهاز عرض البيانات ،ووحدة كمبيوتر متنقلة ، ولاب توب ، وجهاز عرض بيانات. تحديث معامل العلوم المتقدمة فى٥٠ ٪ من المدارس الإعدادية. تزويد ٢,٣٥٠ مدرسة ثانوية بوحدة كمبيوتر متنقلة. تحديث معامل العلوم المتقدمة فى٥٠ ٪ من المدارس الثانوية العامة.	٣٠١١٣١ جهاز كمبيوتر. ٣٥٤٣١ جهاز لعرض البيانات. ٢٤٠٠٠ معمل للعلوم. ٢٢٠٠٠ جهاز استقبال والتقاط الأقمار الصناعية. ١٤٠٠ معمل كمبيوتر. ١٠٠٠ لوحة ذكية. ٥٠٠ معمل ليزر للفيزياء. ٢٢٠٠٠ مدرسة مزودة بوصلات مع شبكة المعلومات الدولية. ٦٤ مركزًا للتعليم عن بعد. التوصيل بشبكة المعلومات الدولية بطاقة ١٠٥ميجابايت. ٣٦٨ برامج للوسائط المتعددة. ٨٢ دورة دراسية الكترونية. تم ربط ١٠٠٠ مدرسة فى مناطق نائية بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عن طريق الأقمار الصناعية. ٥٠٠ معمل ليزر للفيزياء. ١ فيلم عن الرسوم البيانية

المصدر :مناهج تطوير التكنولوجيا، ٢٠٠٨ ومشروعات التطوير التكنولوجى المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية – وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٧ – ٢٠١٢ الفصل الخامس(تطوير التكنولوجيا ونظم المعلومات.)

الفصل الخامس

تعد منظومة القيم ـ في أي فترة زمنية معينة ـ بمثابة نقاط مرجعية، ومعتقدات يتبناها الأشخاص كتوجيهات عامة يسترشدون بها في حياتهم، كما أنها تشكل جزءًا لا يتجزأ من رؤيتهم للعالم. وأي منظومة للقيم الاجتماعية ـ باتساقها وتناقضاتها ـ هي مرآة تنعكس على سلوكيات إنسانية معينة في فترة زمنية محددة. والشباب في مصر، شأنهم في ذلك شأن كافة الفئات الاجتماعية، لديهم رؤى محددة نحو الحاضر والمستقبل من خلال منظومة القيم هذه. ومع هذا، لا يشكل الشباب مجموعة متجانسة[١]، على الرغم من أنهم يشكلون معًا كتلة سكانية كبيرة، كما أنهم ينتمون إلى فئات مختلفة اجتماعيًا، واقتصاديًا، وثقافيًا. وهذا يعني ضمنًا أن الشباب ينتمون إلى منظومة قيم متنوعة ومتغيرة، كما أصبحوا فاعلين أخلاقيًا في تشكيل الهوية داخل مجموعات اجتماعية تنتج المعاني الأخلاقية مثل الأسرة[٢]، والأقران والأصدقاء[٣]، والمجتمع المحلي[٤]، وعالم الاستهلاك[٥].

في الغرب ، أدى نشأة النزعة الفردية ، ورفض النزعة التقليدية[٦]، ونمو قيمة التعبير عن الذات[٧] إلى إضعاف الروابط الاجتماعية الناشئة عن الامتثال للجماعة والتعاون. فهل كان لهذه البيئة الجديدة أثرها على الشباب المصري؟. وإلى أي مدى يكون الشباب المصري متفقًا مع أو مختلفًا عن نظرائهم في البلدان الأخرى؟. وكيف تختلف تصورات الشباب أحيانًا عن تصورات الأجيال الأكبر سنًا الذين يعيشون في نفس البلد؟.

يقدم المسح العالمي للقيم وتطبيقه على مصر بعض الإجابات على هذه الأسئلة. ويعد هذا المسح بمثابة استطلاع دولي يرصد التغيرات الاجتماعية/الثقافية والسياسية. ويتم إجراؤه من خلال شبكة من علماء الاجتماع في الجامعات الرائدة حول العالم ، ويتم تنسيقه من خلال جهة مركزية هي "اتحاد المسح العالمي للقيم" World Values Survey Association، ويقوم هؤلاء العلماء بإجراء مسح للقيم والمعتقدات الأساسية للجمهور في ٩٠ مجتمعًا بكافة القارات (يغطي ٨٥٪ من سكان العالم). وقد تم تصميم المسح العالمي للقيم لاختبار الفرض القائل بأن التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية تغير القيم والدوافع الأساسية للناس في المجتمعات الصناعية.

ويتم إجراء كل مسح، في إطار المسح العالمي للقيم، بتمويل محلي مقابل تقديم البيانات الخاصة بالعينة التي تمثل الجمهورية والتي قوامها ١٠٠٠ شخص كحد أدنى. ويسمح لكل مجموعة بحثية بالحصول فورًا على بيانات كل الدول. وهذا يتيح إجراء مقارنة في الحال بين ثقافات الدول من حيث القيم والمعتقدات الأساسية السائدة لدى كل الناس في كافة المجتمعات. وعلاوة على ذلك، تمكن قاعدة البيانات من بحث الارتباطات بين متغيرات معينة، مثل العلاقة بين القيم العامة والنمو الاقتصادي أو بين الثقافة السياسية والمؤسسات الديمقراطية. ويركز التحليل الوارد في هذا القسم على مصر، و لدواعي التبسيط يعتمد على عدد محدود من الدول في إجراء المقارنة (١٨دولة)، بالإضافة إلى مصر. وتشمل هذه الدول عددًا من الدول النامية ذات ثقافات متنوعة، بالإضافة إلى بعض الدول المتقدمة اقتصاديًا ، وكلها تعكس تنوعًا ثقافيًا وتاريخيًا من المتوقع أن يكون له انعكاساته على منظومة القيم بأكملها.

أجرى المسح في مصر على عينة قوامها ٣٠٥٠ فردًا من البالغين من سن ١٨ سنة فأكثر. وتم جمع بيانات العينة عام ٢٠٠٨ على عدة مراحل. المرحلة الأولى، اعتمدت على تقسيم الإطار العام الخاص بـ ٢٦ محافظة في كل أنحاء مصر. المرحلة الثانية، تم فيها تقسيم كل محافظة إلى مجموعة من البلوكات وفقًا لفئات السكان. والمرحلة الثالثة، تم فيها تقسيم كل عينة وفقًا للمستوى التعليمي. والمرحلة الرابعة، اعتمدت على سحب عينة عشوائية من الأسر المعيشية من الإطار العام للعينة. وعلى ضوء هذه الإجراءات تم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية. وقد بلغ حجم العينة الفرعية للشباب ٧١٢ فردًا في الفئة العمرية(١٨ ـ ٣٠ سنة) بنسبة بلغت ٢٣٪ من إجمالي العينة. وقد بلغت نسبة الذكور في عينة الشباب ٤٠٪ مقابل ٦٠٪ للإناث. ومن الخصائص الأخرى أن ٦١٪ من أفراد العينة يعيشون في المناطق الريفية مقابل ٣٩٪ في المناطق الحضرية ، وأغلب أفراد العينة من الحاصلين على تعليم متوسط أو أقل.

وفيما يلي بعض الملامح الواضحة التي أبرزتها عينة الشباب. ويتم عرض النتائج وفقًا للمحددات التي تؤثر على توجهات الشباب، بالإضافة إلى المقارنة مع الجيل الأكبر بقدر الإمكان. كما يتم أيضًا إجراء مقارنة مع بيانات مجموعة الدول الثانية عشر المختارة بخلاف مصر لبحث ما إذا كانت توجهات الشباب المصري مماثلة للقيم التي أعرب عنها الشباب في الدول الأخرى.

الرغبة في حياة جيدة دون مسؤولية

تحدد القيم التي تم التعبير عنها بوضوح ما يشكل "الحياة الجيدة" التى تتفق في أغلبها مع أساليب الحياة الحديثة. وقد تم تحديد الحياة الجيدة التي تستحق أن تعاش في ست صفات أساسية تأتي على رأسها الاستقلالية، حيث أشار ٦٨٪ من أفراد العينة إلى أنهم يفضلون تكوين شخصية مستقلة بدلاً من تقليد الآخرين. وتزيد هذه النسبة لدى الشباب ذوى التعليم الجامعي. يلي ذلك تحقيق النجاح، والإنجاز والسعادة، وتطبيق العلم والتكنولوجيا، والاهتمام بالبيئة، وحماية الطبيعة وأخيرًا خوض حياة بلا مخاطر.

السعادة

ذكر ٨٦٪ من أفراد العينة أنهم سعداء بحياتهم، كما ذكر أكثر من نصف العينة أنه من المهم أن يستمتع الشخص بقضاء وقت سعيد. ورأى ٦٧٪ من عينة الشباب أن العلم والتكنولوجيا هما أساس الحياة الجيدة. ويلي ذلك في الأهمية الاهتمام بالبيئة وحماية الطبيعة حيث أشار إلى ذلك ٦٠٪ من العينة، وقد كان النجاح في الحياة مهمًا جدًا بالنسبة لنحو ٥٧٪ من العينة ولكن هذه النسبة ترتفع بين ذوى التعليم الجامعي.

هذه النتائج (شكل ٥ ـ ١) تشير إلى الميل الواضح لدى الشباب للارتباط بالقيم الحداثية Modernist Values التي تمجد روح الفردية والمعرفة العلمية كأساس لنوعية حياة جيدة. وهناك تشابه بين

شكل ٥-١ : قيم معنى الحياة لدى الشباب

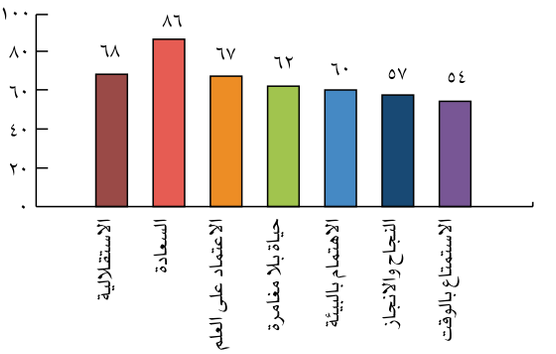

شكل ٥-٢: مسؤولية الحكومة عن تلبية احتياجات الأفراد

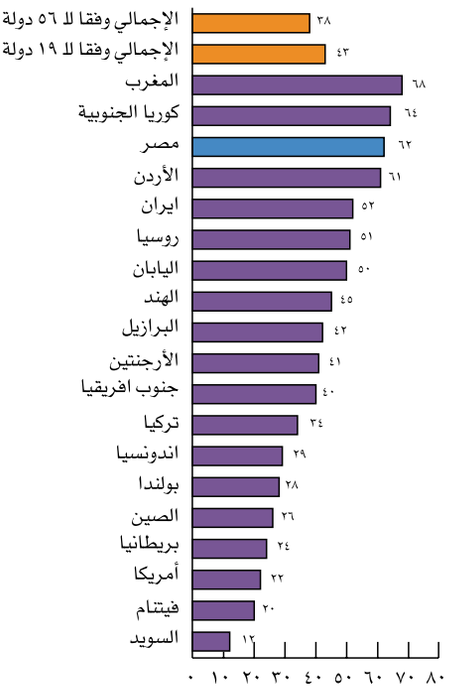

الشباب وكبار السن في التطلع نحو الحياة الجيدة ، فيما عدا الرغبة في الاستمتاع "بوقت سعيد"، حيث تزيد نسبة الشباب الذين يرغبون في قضاء وقت سعيد بنحو ٤ نقاط مئوية ، ويشير هذا إلى أنهم أكثر إقبالاً على الحياة الممتعة، ويرجع ذلك إلى ارتباطهم الوثيق بأنماط الاستهلاك الترفي الذي تتيحه أنشطة قضاء وقت الفراغ في المجتمع الحديث. ومن الملاحظ أيضًا ارتفاع نسبة كبار السن الذين يتجنبون "المغامرة" في حياتهم، (بأكثر من ٦ نقاط مئوية بالمقارنة بالشباب) وهذا يعكس النزعة المحافظة المفرطة في أسلوب حياتهم. وقد كانت غالبية الشباب الذين يميلون بشدة إلى رفض المخاطرة من ذوى المستوى التعليمي المنخفض. ومع هذا ، يميل ٦٢٪ من عينة الشباب إلى الموافقة على أن الحياة بلا مخاطرة لا تحقق نوع الحياة الحديثة التي يفضلونها. ويبدو أن خوض المخاطرة يرتبط بمستوى الحالة التعليمية.

المسؤولية

إذا كانت الحياة الجيدة تتطلب أن يتحمل الفرد قدرًا معينًا من المسؤولية لتحقيق هذه الحياة، إلا أن استجابات عينة الشباب المصري تسير في الاتجاه المعاكس، فهناك نسبة مرتفعة من عينة الشباب (٦٢٪) تحمّل الدولة مسؤولية تلبية احتياجاتهم وتحقيق تطلعاتهم. وقد وافق ١١٪ فقط على أهمية الثراء واقتناء الممتلكات الغالية. وهذا يمكن أن يعني ضمنيًا عدم القدرة على تحمل المسؤولية، أو انعدام المساءلة الشخصية والمثابرة على تحقيق الثراء، وهذا يتعارض مع تطلعات الشباب في أماكن أخرى، التي تقر بضرورة تحمل مزيد من المسؤولية الشخصية. ويعتقد ٦٤٪ من عينة الشباب أنه يتعين على الحكومة تقليل التلوث دون أن يُطلب من الأفراد تحمل أي تكلفة. وترتفع نسبة من يؤيدون هذا الرأي بين الحاصلين على تعليم أقل من الجامعي وتبلغ نسبتهم ٦٦٪. وهذا يشير إلى أن ارتفاع مستوى التعليم يمكن أن يساهم في مزيد من الوعي بالمسؤولية الشخصية فيما يتعلق بالسلع العامة. وتشير النتائج أيضًا إلى أن الإيمان بأن الدولة مسؤولة عن تلبية احتياجات الأفراد يمثل قاسمًا مشتركًا بين الشباب والكبار على حد سواء. وتشير مجموعة الإجابات هذه إلى أن الحاجة الملحة لأسلوب الحياة الحديثة لم يلق قبولاً كاملاً من كل الشباب والكبار على حد سواء.

يشغل الشباب المصري المركز الثالث بعد المغرب وكوريا الشمالية بين عدد من دول مختارة تحمّل الدولة مسؤولية أكبر في تلبية احتياجات الأفراد (شكل ٥ ـ ٢) ، بفارق يزيد ١٩ نقطة مئوية عن النسبة العالمية على مستوى الدول المختارة (١٩ دولة)، كما تشغل مصر المركز السادس عشر فيما يتعلق برأي الشباب القائل بأن الدولة مسؤولة عن تقليل التلوث بفارق يزيد ٢٣ نقطة مئوية عن النسبة المؤيدة لدور الدولة عالميًا، والتي تبلغ ٤٢٪ في المتوسط.

إن توقع أن تكون الدولة مسؤولة عن تلبية احتياجات الشباب يقل بصورة واضحة لدى الشباب في الدول المتقدمة مثل السويد، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا على التوالي. وهذا يعني أن الكثير من الدول تهيئ شبابها للمشاركة في المسؤولية الاجتماعية ولصنع حياة أفضل، ويمكن أن يكون السبب في ذلك، أن نوعية الخدمات العامة، وبرامج الحماية الاجتماعية في الدول المتقدمة تقدم للمواطنين نموذجًا واضحًا للسلوك المسؤول اجتماعيًا.

وبوجه عام، فإنه على الرغم من أن مصر هي إحدى الدول التي شملها المسح والتي مازالت تمر بمرحلة تحول، فإن تطلعات الشباب فيها نحو الحياة الجيدة تعكس صفات إيجابية وبناءة وبخاصة في مجال

شكل ٥-٣: قيم العمل لدى الشباب

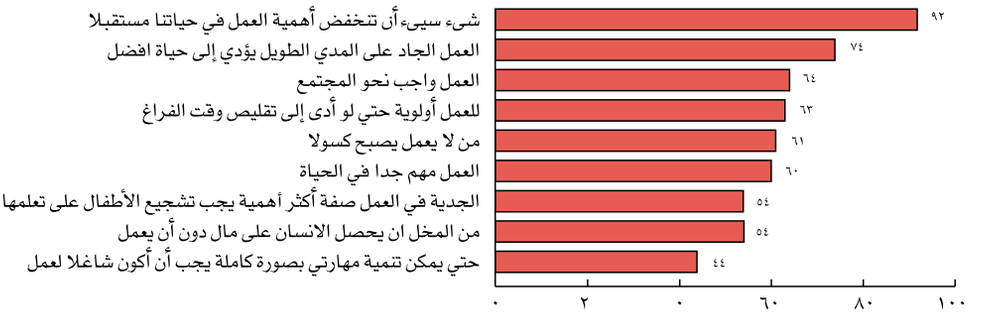

استقلالية الفرد والتطلع إلى تحقيق إنجازات ناجحة. وهناك أيضًا إيمان بالتطبيق الإيجابي لمكتسبات العلم وحماية البيئة. ومع هذا، تظل هذه القيم مرتبطة بقيم أخرى مثل الإفراط في الاعتماد على الدولة في بعض المجالات، كما أنها تشكل عبئًا على قدرة الدولة. وإذا اعتمد الأفراد على الدولة لتحقيق ما يتطلعون إليه فإنه يعنى بالنسبة للشباب أنه يتوقع من الدولة أن تتحمل مسؤولية مزدوجة: الأولى أن توفر الظروف التي يمكن للشباب من خلالها تحسين حياتهم، والثانية، أن تتحمل اللوم إذا أخفق الشباب في بلوغ غايتهم.

الأمل في العمل بغض النظر عن الكفاءة

تبين نتائج المسح أن العمل يمثل قيمة حيوية بالنسبة للشباب من أجل تحقيق الذات وتحقيق غايات الحياة. ونظرًا لارتفاع أرقام البطالة بين الشباب، فإن نظرة الشباب لعلاقتهم بالعمل ذات أهمية قصوى. وبوجه عام، كانت اتجاهات الشباب نحو العمل إيجابية ـ فقد ذكر أنه لا غنى عنه ـ ، كما عبر عن ذلك ٨٥,٥٪ من أفراد العينة، وأشار أيضًا ٦٤٪ من أفراد العينة إلى أن العمل هو واجب اجتماعي. وقد أعطى ٦٣٪ من الشباب للعمل أولوية عظمى حتى ولو كان ذلك على حساب وقت الفراغ[٨]. وقد وصف ٦١٪ من أفراد العينة الشخص الذي لا يعمل بأنه كسول، كما ذكر ٥٤٪ من العينة أن من المذل ومن المهين للكرامة الحصول على مال دون عمل ، بغض النظر عن الدخول التي يحصلون عليها (شكل ٥ ـ ٣).

ولا تقتصر نظرة الشباب إلى العمل على مجرد الحصول على وظيفة، ولكنه يرتبط بالجدية في العمل. وتشير البيانات إلى أن ٧٤٪ من عينة الشباب يرون أن العمل الجاد يقود إلى حياة أفضل على المدى الطويل. وهذه النتائج تدل على أن نسبة كبيرة من الشباب تتمسك بأخلاقيات العمل. وعلى النقيض من ذلك، يرى ٣٪ فقط أن العمل الجاد ليس من الضروري أن يؤدي إلى النجاح على المدى الطويل ، فهو يعد في نظرهم مسألة حظ وعلاقات طيبة. وعلى أي حال، كان ٢٣٪ من عينة الشباب يتخذون موقفًا محايدًا نحو النتائج الإيجابية للعمل على المدى الطويل.

الكفاءة المهنية

في سياق تعليم الأطفال، أكد ٥٤٪ فقط من أفراد العينة أهمية أن يكون العمل الجاد صفة يتعلمها الأطفال منذ الصغر. وقد يشير هذا الرقم المتوسط جدًا إلى أن الشباب يركزون على حياتهم ومستقبلهم بدرجة تفوق تركيزهم على تعليم الأجيال القادمة. ويرى ٩٢٪ من المبحوثين أن العمل يظل أكثر أهمية بالنسبة لهم على المدى الطول، كما عبر الكثير من الشباب عن اعتقادهم بأن العمل يحظى أيضًا باهتمام كبير في المستقبل القريب.

وهكذا، يبدو أن العمل يعتبر فرصة لتحسين الحياة. وهو يبدو بمثابة الأمل الذي يمكن من خلاله للفرد أن يتطلع لتحقيق أهداف وغايات الحياة التي يصبو إليها. ومع هذا، يبدو أن الشباب لا يرون أي أهمية من تحديد نوع العمل الذي يمارس، ويعتقد ٤٤٪ من عينة الشباب أن تنمية المهارات بصورة كاملة يعتمد في الأساس على الحصول أولاً على أي فرصة عمل، وليس على أساس اختيار الوظيفة التي تتمشى مع المسار الوظيفي الذي يأملون فيه.

كانت غالبية من عبروا عن هذه الآراء من الذكور الحاصلين على مؤهلات جامعية. وهذا يشير إلى أن الرغبة في الحصول على أي عمل، وليس في بناء المسار الوظيفي، ترتبط لحد كبير بالشباب من الذكور، وبخاصة الأكثر تعليمًا والذين يسعون جاهدين إلى دخول سوق العمل والبقاء فيه. وبالنظر إلى ارتفاع معدلات البطالة بين هذه الفئات الشابة تحديدًا، فإنه ليس من الغريب أن تعطي الأولوية للتطلع إلى تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة الذي يمكنهم من الوفاء بالضروريات الأساسية للزواج وبناء أسرة.

شكل ٥-٤: الأولوية ذات الأهمية عند البحث عن عمل

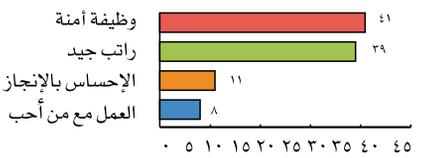

شكل ٥-٥: قيمة الإجادة والإنجاز في العمل حسب الدول

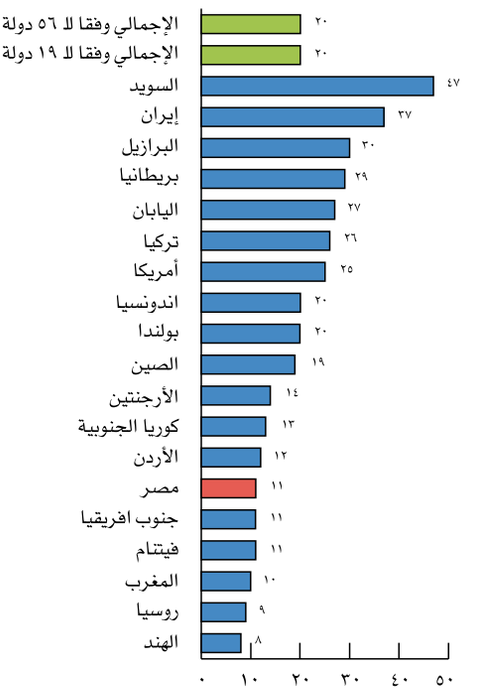

وتؤيد بيانات المسح المخاوف الآتية التي تعتري الشباب عند البحث عن عمل: طلب من المبحوثين الاختيار بين أربعة بدائل وترتيبها كأولوية أولى وثانية عند بحثهم عن عمل. وقد تضمنت البدائل: راتب جيد حتى يمكن تجنب المصاعب المالية، ووظيفة آمنة دون التعرض للطرد أو البطالة، والعمل مع أشخاص يحبهم ، والقيام بعمل يعطي الإحساس بالإنجاز. وتشير النتائج الواردة في شكل (٥ ـ ٤) إلى أن الحصول على وظيفة آمنة (دائمة) يأتي على رأس الأولويات بالنسبة لـ ٤١٪ من أفراد العينة ، يلي ذلك الوظيفة ذات الراتب الجيد، التي فضلها ٣٩٪ من العينة. ويأتي العمل الذي يعطي الإحساس بالإنجاز في الأولوية التالية، التي عبر عنها ١١٪ من العينة ، هذا بينما اختار ٨٪ فقط العمل مع "أشخاص يحبهم". وعلى الرغم من تقارب النسبة بين الذكور والإناث في ترتيب الأولويات، فإن نسبة الذكور كانت أعلى بالنسبة للسعي نحو الوظيفة الآمنة والراتب الجيد، بينما ارتفعت قليلاً نسبة الإناث بالنسبة لقيمتى الإنجاز في العمل والعلاقة الحميمة مع زملاء العمل.

تشير البيانات أيضًا إلى أن الأشخاص ذوي التعليم الأقل من الجامعي يمثلون نسبة كبيرة ممن يرون أن قيمتي الوظيفة الآمنة والراتب الجيد مهمتان بالنسبة لهم، ٤٠٪ ، ٤٢٪ على التوالي، مقابل ٣٦٪ ، ٣٧٪ على التوالي بالنسبة لخريجي الجامعة ، وكانت نسبة الأفراد الحاصلين على تعليم جامعي أعلى بالنسبة لقيمتي الإنجاز الشخصي والعلاقات الحميمة مع الزملاء. وبوجه عام، تشير النتائج إلى أن الذكور ذوي التعليم الأقل يهتمون أكثر بالقيم النفعية والمادية، بينما ترى الإناث الحاصلات على تعليم أعلى أن الاعتبارات المعنوية مهمة في العلاقة بالعمل.

وتوضح المقارنات الدولية أن مصر تشغل المركز الرابع عشر فيما يتعلق بقيمة الإجادة والإنجاز في العمل كأولوية أولى عند البحث عن فرصة عمل. وقد بلغت نسبة من أشاروا إلى ذلك ١١٪ مقابل النسبة العالمية التي تبلغ ٢٠٪ على مستوى كل من الدول التسعة عشر المختارة في المسح وكذلك على مستوى الدول الست والخمسين المتضمنة في المسح الأكبر عن الشباب والقيم الاجتماعية. ويبدو أنه ليست هناك علاقة واضحة بين مستوى التقدم واهتمام الشباب بالتميز والإنجاز، حيث ترتفع نسبة تأييد هاتين القيمتين في الدول المتقدمة مثل السويد ، كذلك في دول أخرى أقل تقدمًا مثل إيران والبرازيل. وعلى أي حال يتبين من النسبة المرتفعة في السويد والنسبة المنخفضة في دول متقدمة أخرى مثل المملكة المتحدة واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية أن هناك تفاوتات في هذا الصدد حتى بين الدول المتقدمة نفسها (شكل ٥ ـ ٥)

بمقارنة وضع مصر بدول أخرى لها ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية شبيهة بمصر، مثل إيران والبرازيل وتركيا يتبين أن مصر تأتي في مركز متأخر نسبيًا عن هذه الدول فيما يتعلق بالإجادة والإنجاز في العمل (شكل ٥ ـ ٥). وهذا يشير إلى أن الصعوبات المرتبطة بإيجاد عمل تؤثر بقوة على أولويات الشباب في مصر ، ففي نظرهم ، يعتبر الحصول على وظيفة آمنة ودخل جيد أكثر أهمية من أي اعتبارات أخرى مثل القدرة أو الرضا الشخصي. وبالإضافة إلى ذلك تفسر النزعة القدرية لدى الشباب في مصر قبولهم لأي وظيفة آمنة ، وعدم الرغبة في أن "يجربوا حظهم" أو أن يخاطروا بإضاعة فرصة[٩].

قيم الاقتصاد الحر

منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي في عام ١٩٩١، أجرت مصر تغيرات اقتصادية جوهرية على مدى ١٨ سنة في اتجاه إقامة اقتصاد حر. وقبل هذا التاريخ كانت الدولة مسؤولة عن

شكل ٥-٦: مدى ارتباط قيم الشباب بالاقتصاد الحر

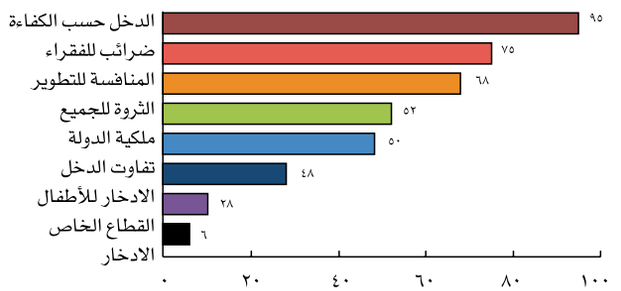

كل جوانب الاقتصاد بما في ذلك التشغيل ، وتملك الأصول، والإنتاج، والتوزيع، وتحديد الأسعار، وتنفيذ برنامج ضخم للدعم.

وقد اقترن التغير النسبي في الأوضاع بتغير منظومة القيم لدى الشباب، بحيث أصبحوا يتبنون قيمًا تتسق مع الاقتصاد المنفتح والحر، كما يبدو ذلك من التعبير عن الاتجاهات الإيجابية المرتبطة بتوزيع الدخل، والمنافسة، وقبول تكوين الثروة الخاصة (شكل ٥ ـ ٦)، ومن ناحية أخرى، ظهرت بعض القيم الأخرى التي تتعارض مع أسس الاقتصاد المنفتح مثل الاتجاهات التي لا تُعلى من قيمة الإدخار، واستمرار تأييد ملكية الدولة لقطاع الأعمال والقطاعات الصناعية، وتأييد فرض ضرائب عالية على الأغنياء، ودعم الدولة للفقراء.

المكافأة مقابل كفاءة الأداء

عبر ٩٥٪ من أفراد العينة عن تأييدهم لمبدأ العدالة بالنسبة لربط التفاوت في الدخل بالكفاءة في العمل، وكان معظم مؤيدي هذا المبدأ من ذوي التعليم الجامعي. وتعكس هذه النتائج تغييرًا جوهريًا في الآراء حول العدالة الاجتماعية. ففيما مضى ، كانت فكرة العدالة تختلط بمفهوم المساواة، خاصة بالنسبة للأجيال التي عملت في الحكومة، حيث كان مقبولاً أن يتساوى معظم العاملين في الأجر والترقيه بغض النظر عن التفاوت في مستويات الأداء والكفاءة. وقد أشار المسح إلى أن هذا لم يعد مقبولاً في رأي كل من أجيال الشباب وأجيال الكبار، وهو ما يعني أن هناك إدراكًا عامًا لأهمية التفاوت في ظل تكافؤ الفرص حيث إن مبدأ المساواة على إطلاقه يحجب مكافأة التميز والكفاءة في أداء العمل.

وتعد المنافسة قيمة مهمة بالنسبة لـ ٦٨٪ من عينة الشباب، وذلك اعتقادًا منهم بأن المنافسة تحقق مزيدًا من الالتزام بقيم العمل، وتشجع التفكير الخلاق. ويكون المؤيدون لوجهة النظر هذه أكثر عددًا بين خريجي الجامعة حيث تصل نسبتهم إلى ٧٥٪ مقابل ٦٧٪ من الشباب الحاصلين على مستوى تعليمي أقل، مما يعنى أن التعليم يلعب دورًا مهمًا في تعزيز قيم المنافسة لدى الشباب، وأن جيل الشباب ـ خصوصًا الأفضل تعليمًا ـ أكثر رغبة في تنمية المهارات واكتساب المعارف والخبرات الجديدة، وأكثر ميلاً للتسابق لنيل فرص أفضل في العمل. ومع هذا فإن الإيمان بالتنافسية يظل مرهونًا بوجود آفاق مفتوحة للحراك الاجتماعي، والاعتراف بالمواهب، وبمبدأ تكافؤ الفرص للجميع بصرف النظر عن الظروف والاعتراف الاجتماعي.

الموقف بالنسبة لتكوين الثروة

تتقدم المجتمعات وتصبح أكثر ثراءً بفضل الفرص التي تتاح لكل فرد لتكوين وجمع الثروة. وفي هذا الصدد، يوضح المسح أن أكثر من نصف عينة الشباب لديهم شعور إيجابي نحو زيادة الثروة في المجتمع بشرط أن يكون هناك "ما يكفي الجميع". ومن ناحية أخرى كان من رأي ١١٪ من العينة أن "الناس يمكن أن يصبحوا أغنياء على حساب الآخرين فقط". كما اتخذ ٣٧٪ موقفًا وسط تجاه الثروة في المجتمع من حيث مزاياها أو مساوئها. وتبين بيانات المسح أن ٦٠٪ ممن يرون أن المنافسة قيمة إيجابية ينظرون إلى تكوين الثروة على أنها ممكنة وأن الموارد التي يمكن أن تتاح تكفي الجميع، كما يبدو الارتباط بين المنافسة وتكوين الثروة إيجابيًا، ويعزز النمو في اقتصاد حر[١٠].

ويؤيد الشباب الأقل تعليمًا زيادة الثروة من خلال العمل بنسبة ٥٤٪ مقابل ٤٦٪ من الحاصلين على تعليم جامعي، وقد يشير ذلك إلى أن الشباب الأقل تعليمًا يعتقدون أن الطريق للثروة غير مقيد بمستوى التعليم. ويؤكد ذلك أن بعض شواهد التغير الاجتماعي لدى بعض الفئات في المجتمع، وبخاصة فيما يتعلق بمظاهر الثراء، تشير إلى أن تكوين الثروة غير مرهون بالتعليم (كما هو الحال في مجالات التجارة والأعمال).

ومن ناحية أخرى، هناك بعض فئات من الطبقة الوسطى التي نالت قدرًا أعلى من التعليم لم تنل أي قدر من الثراء مثل المدرسين والمحامين

شكل ٥-٧: قيمة الإدخار لدى الشباب بحسب الدول

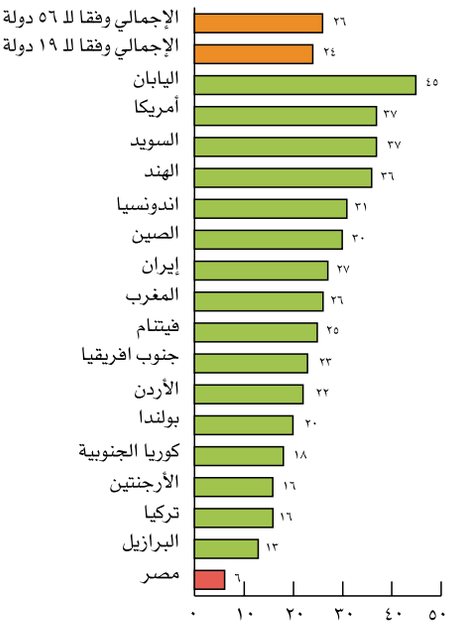

شكل٥-٨ : ملكية قطاع الأعمال والصناعة بحسب الدول

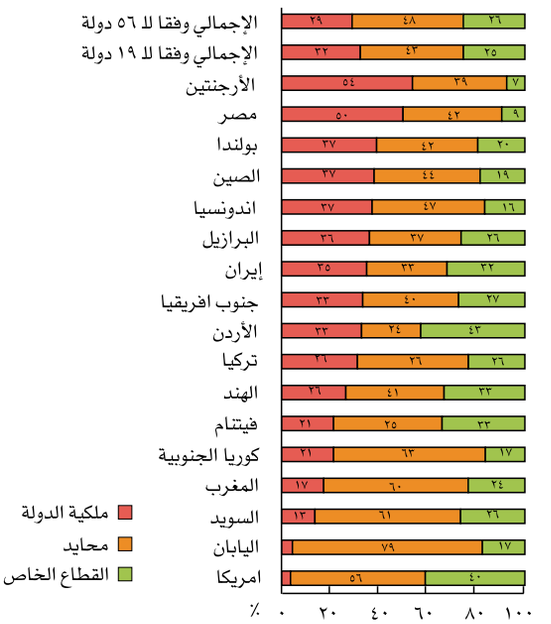

وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المهنيين أصحاب المرتبات. وهذا يمثل تآكل فرص الحراك التي كانوا يتمتعون بها من قبل.

وبالمثل، تشير البيانات إلى أن الموقف الإيجابي من الثروة في المجتمع يزيد بين الشباب العاطلين عن العمل مقارنة بمن يعملون (٥٧٪ مقابل ٤٩٪ على التوالي). وهذا قد يعكس التفكير المبني على الهوى، أو إدراك كثير من الشباب بأنه من الممكن أن يصبح المرء غنيًا بغير العمل نتيجة الترويج غير الحقيقي لثقافة الاستهلاك الترفي عبر الإعلانات ووسائل الإعلام. ويساهم في هذا أيضًا مظاهر الفساد التي جعلت البعض ثريًا بدون اجتهاد أو تميز.

السلوك الإدخاري

تأكيدًا لما تقدم ، توضح البيانات أنه خلال السنوات الماضية كانت أسر معظم الشباب أقل اعتيادًا على الإدخار الذي يعتبر القيمة الأساسية التي تعزز النمو الاقتصادي والتكوين الرأسمالي. وكما تبين من شكل (٥ ـ ٧) كانت نسبة من يؤيدون قيمة الإدخار لا تتعدى ٦٪، وترتفع النسبة بين خريجي الجامعة لتصل إلى ١٤,٣٪ ، وتنخفض هذه النسبة بين أصحاب التعليم الأقل من الجامعي إلى ٥٪. ولم تتعد نسبة الشباب الذين يرغبون في تنمية قيمة الإدخار لدى أطفالهم ٢٨٪.

قد يعود ضعف السلوك الإدخاري لدى الشباب المصري إلى شيوع ثقافة الاستهلاك التي تشجعهم على الإنفاق بما يتجاوز قدراتهم الاقتصادية الفعلية. وهذا يمكن أن يعني أن أسلوب الاستهلاك لدى كثير من الشباب لم يعد قائمًا على معادلة الحاجات والموارد[١١]. وعلاوة على ذلك، فإن ارتباط ضعف الميل للادخار بانخفاض المستوى التعليمي يمكن أن يعني أن الشباب الأقل تعليمًا ـ الذين يكون دخلهم القابل للتصرف فيه أقل في الغالب ـ يجدون في الإنفاق تحقيقًا لذاتهم.

ووفقًا للبيانات على المستوى الدولي ، فإن انخفاض قيمة الإدخار لدى الشباب في مصر يضعها في المرتبة الأخيرة بين تسعة عشر دولة بفارق يقل ١٨ نقطة مئوية عن النسبة العالمية التي تبلغ ٢٤٪ ، وتحتل اليابان والسويد والولايات المتحدة المراكز الثلاثة الأولى في ميل الشباب نحو الإدخار بنسب تتراوح بين ٣٧٪ و ٤٥٪.

وعادة ما ترتبط قيمة الإدخار بمستوى التقدم في المجتمعات المتقدمة. ومع هذا، هناك دول تواجه ظروفًا اقتصادية واجتماعية شبيهة بظروف مصر ـ مثل الهند، والمغرب، وفيتنام، والأردن ـ ولكن ترتيب قيمة الإدخار لديها مازال أعلى بالمقارنة بمصر.

الملكية العامة مقابل الملكية الخاصة

مازالت بعض القيم التي كانت سائدة خلال العهد الاشتراكي في مصر قائمة. ويتضح هذا من الموقف من ملكية قطاع الأعمال، والقطاع الخاص، وسياسة الضرائب. فبالنسبة للملكية قطاع الأعمال وقطاع الصناعة، كان ٥٠٪ من أفراد العينة يؤيدون ضرورة تزايد ملكية الدولة لهذين القطاعين ، مقابل ٩٪ فقط ممن يؤيدون ملكية القطاع الخاص.

شكل ٥-٩: مجالات الاهتمام الرئيسية في الحياة

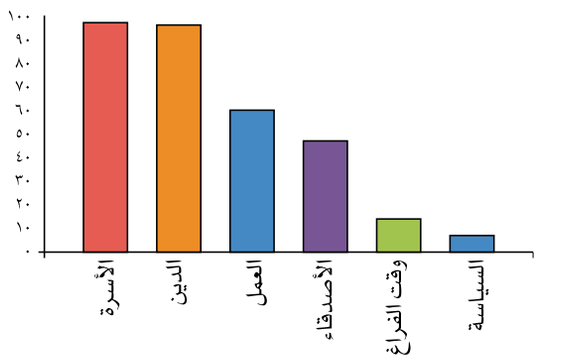

أما النسبة الباقية من عينة الشباب في المسح والبالغة ٤١٪ فإنها تميل إلى اتخاذ موقف وسطي بين كل من ملكية القطاع العام والقطاع الخاص (شكل ٥ ـ ٨). وبالنسبة لهذه القضية كانت الاتجاهات متقاربة بغض النظر عن مستوى التعليم.

وتشير مقارنة وضع مصر بين الدول الأخرى فيما يتعلق بالملكية الخاصة إلى أن مصر تشغل مركزًا متأخرًا حيث يأتي ترتيبها في المركز الثامن عشر بالنسبة لموقف الشباب من تدعيم دور القطاع الخاص بفارق يقل ١٦ نقطة مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٢٥٪. وبذلك يصبح مركز مصر منخفضًا نسبيًا عن دول عربية وأفريقية وأسيوية تمر بمرحلة التحول الاقتصادي كالأردن (التي احتلت المركز الأول)، وفيتنام، والهند، وإيران، وجنوب إفريقيا، والمغرب. ومع ذلك، فإنه بالنسبة لتأييد ملكية الدولة لقطاع الأعمال والصناعة ، تحتل مصر المركز الثاني على مستوى العالم بعد الأرجنتين ، وبفارق يزيد ١٨ نقطة مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٣٢٪ في المتوسط. وقد احتلت السويد واليابان والولايات المتحدة الأمريكية المراكز الأخيرة في قائمة هذه الدول.

هذه النتائج لا تعني بالضرورة نجاح القطاعين الحكومي والعام بقدر ما تعني فشل القطاع الخاص في كسب ثقة الشباب في اعتباره محركًا للتحول الاقتصادي. وعلى الرغم من الكثير من فرص الاستثمار التي منحت للقطاع الخاص، وعلى الرغم أيضًا من أهميته في امتصاص البطالة ، إلا أنه مازال يواجه مشكلات حقيقية تتعلق بأهداف التنمية، والمسؤولية الاجتماعية، وتخفيض الفقر. وعلاوة على ذلك ، فإن ظروف التشغيل غالبًا ما تفتقد لعنصر الاستقرار الذي يوفره القطاع العام.
ويلعب الإعلام دورًا سلبيًا، حيث يروج للصور الهدامة عن القطاع الخاص ورجال الأعمال في المجتمع من خلال الدراما التلفزيونية والأفلام السينمائية، بالإضافة إلى التحقيقات الاستفزازية عن محاباة

شكل ٥-١٠: الاهتمام بالسياسة بحسب الدول

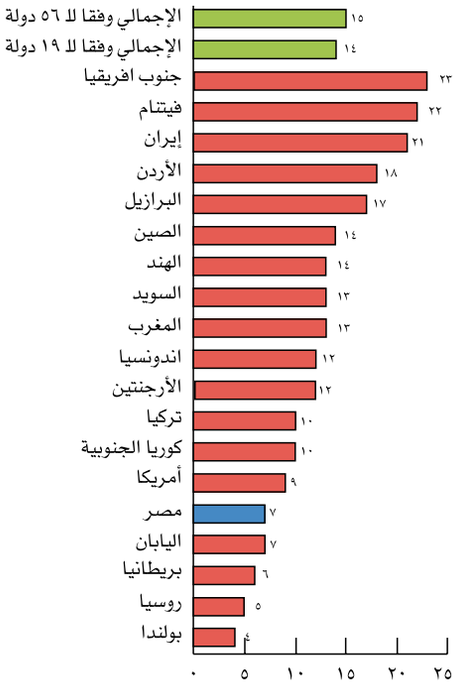

الأقارب في التوظيف والفساد. ولهذه الأسباب يرى كثير من الشباب أن الدولة يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر، وأن العمل الحكومي يوفر أمانًا أكثر رغم تدني مستوى الأجور به. وهذا ما أكدته نتائج المسح الذي أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن أحلام المصريين، حيث كشفت النتائج أن ٧٦,٨٪ من عينة الشباب يتطلعون إلى العمل الحكومي لأبنائهم في المستقبل. أما الذين يتطلعون إلى العمل في القطاع الخاص فإن نسبتهم لا تتعدى ٢١٪ من عينة الشباب.

في المسح العالمي للقيم سُئل المبحوثين عما إذا كانت سياسة الدولة نحو فرض ضرائب على الأغنياء ودعم الفقراء تعتبر من الملامح الأساسية المرتبطة بالديمقراطية. وقد أظهرت النتائج ميل ثلاثة أرباع عينة الشباب إلى اعتبار هذه السياسة إحدى الخصائص الأساسية للديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن كلا المبحوثين الشباب والكبار تقاربت آراؤهم في هذا الصدد. وقد كان أغلب المبحوثين الشباب ـ المؤمنين بهذه السياسة ـ من ذوي التعليم الأقل من الجامعي، ومن المشتغلين، وممن يقيمون في المناطق الريفية ويعتبرون أنفسهم من الفقراء، وهذا قد يشير إلى انتشار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية، ونوعية الحياة السيئة لقطاع كبير من الشباب، وبخاصة من هم أقل تعليمًا. ولهذا ليس غريبًا أن يعطوا أولوية متقدمة لدعم الحكومة للفقراء والمعدمين من خلال سياسة الضرائب التي تعتبر إحدى ثوابت النظام الاشتراكي الذي

بدأت مصر في الخروج منه. ومع هذا ، يعكس وصف هذه السياسة بأنها إحدى السمات الأساسية للديمقراطية قدرًا من اللبس لدى الشباب والكبار على حد سواء بين مفهومي الديموقراطية والمساواة.

الرؤى السياسية

اهتمام ضعيف بالسياسات الرسمية

أكدت نتائج المسح انخفاضًا شديدًا في اهتمام الشباب بالسياسة والعمل السياسي، فقد بلغت نسبة من يهتمون اهتمامًا قويًا بالسياسة ٦٪ فقط من عينة الشباب، ويتسق ذلك مع ترتيب مجالات الاهتمام الرئيسية في الحياة وهي كالتالي: الأسرة بنسبة ٩٧٪ ، الدين بنسبة ٩٦٪ ، العمل بنسبة ٦٠٪ ، الأصدقاء بنسبة ٤٧٪ ، وقت الفراغ بنسبة ١٤٪ وأخيرًا السياسة التي تأتي في المرتبة السادسة والأخيرة في سلم الاهتمامات الرئيسية في الحياة بنسبة لم تتجاوز ٧٪ (شكل ٥ ـ ٩). ويزداد الاهتمام بالسياسة بين الذكور. ومن الواضح أن هذا مرتبط بالأعراف الاجتماعية التي تعتبر العمل السياسي في المجال العام امتيازًا ذكوريًا في مقابل الحياة العائلية والمنزلية التي تخص الإناث. وهناك اهتمام أكبر بالسياسة بين الحاصلين على تعليم جامعي (١٥٪) والمتخصصين (١١٪). وهذا يعني أن هناك تأثيرًا محدودًا نسبيًا لمستوى التعليم والانخراط في سوق العمل على تشكيل الوعي السياسي بين الشباب. وعلى أي حال ، يرتبط انخفاض الاهتمام بالسياسة بين الشباب والكبار على حد سواء بالكثير من العوامل المتشابكة التي تتعلق بطبيعة التنشئة الاجتماعية، وهذا التقليل من شأن المشاركة في العمل السياسي يشير إلى فقدان الثقة في العملية السياسية، وفي قدرتها على إحداث التغيير، أو الخوف من تبعات المشاركة في النشاط السياسي.

في هذا الصدد، وكما يتضح من شكل رقم (٥ ـ ١٠)، توضح البيانات المقارنة أن ضعف اهتمام الشباب بالسياسة يضع مصر في المركز الخامس عشر من بين قائمة الدول المختارة، البالغ عددها ١٩ دولة في المسح، وذلك بفارق ٧ نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ١٤٪ في المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام الشباب بالسياسة ضعيف في كل الدول التي شملها المسح، حيث تتراوح نسبة هذا الاهتمام بين ٢٣٪ في جنوب أفريقيا و ٤٪ في بولندا.

وتكشف البيانات المقارنة أيضًا عن انخفاض اهتمام الشباب بالسياسة في الدول التي لها تاريخ طويل للديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن نسبة من يعتبرون السياسة مهمة في حياتهم لا تتجاوز ٩٪ فقط من العينة، وبذلك تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الرابع عشر، بينما تشغل اليابان وبريطانيا المركزين السادس عشر والسابع عشر

جدول ٥-١ : مشاركة الشباب في العمل السياسي المعارض

	شاركت٪	محتمل أن أشارك ٪	لن أشارك مستقبلاً٪
شكاوى	٦	١٦	٧٨
مظاهرات	٣	١٠	٨٧
اعتصامات	٢	١٠	٨٨

المصدر: المسح العالمي للقيم – مصر ٢٠٠٨ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

بنسبتي ٧٪ و ٦٪ على التوالي. وهذه النتائج يمكن أن تعني أيضًا أن الاهتمام بالسياسة لدى الشباب ليس من الضروري أن يرتبط بالمناخ العام للتقدم أو بمستوى الديمقراطية المتاحة، ولكنه يرتبط بأحداث سياسية مهمة أو صراعات أو اضطرابات اجتماعية في بعض الدول.

السلوك السياسي

تشير نتائج المسح إلى أن تصويت الشباب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لم يتجاوز ٢٩٪ من العينة، كما أن نشاط الأحزاب السياسية محدود للغاية، ولم يتعد عدد المنضمين لعضوية أي حزب ٣٪ فقط من العينة. وهذا يعكس درجة تهميش وإقصاء الشباب، وإن كان بعض هذا الإقصاء يفرضه الشباب على نفسه حيث إن كل البرامج الحزبية والبرامج الانتخابية في مصر لا تجذب الشباب ولا تخدم قضاياه.

ومن الواضح أن هناك محددات اجتماعية وديموجرافية تؤثر على المشاركة في العمل السياسي، كالنوع الاجتماعي، والعمل، والاعتبارات الريفية/الحضرية. وتشير البيانات إلى أن معظم المشاركين في الانتخابات من الذكور بنسبة ٤٥٪ مقابل نسبة أقل كثيرًا من الإناث تبلغ ١٧٪. وقد كان معظم الذكور من الحاصلين على تعليم جامعي. أما غالبية الذين يحجمون عن السياسة فقد كانوا من الإناث، ومن ذوي التعليم دون الجامعي. وما يلفت الانتباه أن نسبة كبيرة من الشباب المشاركين في الانتخابات كانوا من بين العاطلين بفارق خمس نقاط مئوية بينهم وبين عدد العاملين البالغ نسبتهم ٤٥٪. وقد يشير هذا إلى أن النظرة الاجتماعية تضع النشاط السياسي في منافسة مع العمل، كما لو كانت السياسة تتطلب التزامًا وتفرغًا كاملًا.

فيما يتعلق بالمعارضة السياسية ، هناك ميل ملحوظ بين الشباب للإحجام عن تقديم الشكاوى، والمشاركة في المظاهرات، والاعتصامات (جدول ٥-١). وتبين الخصائص الاجتماعية للمبحوثين أن المشاركة في العمل السياسي المعارض أعلى بين الذكور ذوي التعليم الجامعي، والشباب الذين مازالوا يدرسون ، والشباب المقيمين في المناطق الحضرية.

وهناك تشابه كبير في الخصائص الاجتماعية بين من شاركوا فعلاً في أنشطة سياسية راديكالية من ناحية، وبين من يقرون باحتمال مشاركتهم

في مثل هذه الأنشطة من ناحية أخرى، فاحتمال مشاركة الشباب في العمل السياسي المعارض مستقبلاً يزيد لدى الذكور، وذوي التعليم الجامعي، والمقيمين في المناطق الحضرية ـ بالإضافة إلى العاطلين عن العمل. وهذا يشير إلى أن بطالة شباب الحضر المتعلمين تعليمًا عاليًا، على الأخص، قد تدفع إلى المشاركة في المعارضة السياسية.

وبالنسبة لمن يحجمون عن ممارسة العمل السياسي، فإن نسبتهم ترتفع بين الإناث، والحاصلين على تعليم دون الجامعي، ولدى المشتغلين والمقيمين في المناطق الريفية. وقد يرجع هذا إلى عدة عوامل: أولاً هناك صورة نمطية شائعة عن المرأة بأن مكانها هو البيت وليس عليها أن تنشغل بالعمل العام، وثانيًا، أن انخفاض مستوى التعليم لا يعطي الفرصة الكافية للتنشئة السياسية ، وثالثًا ، كلما قل مستوى التعليم، يتم الدخول والخروج من سوق العمل في مرحلة مبكرة، وتعطي الأولوية للزواج وتكوين أسرة. وهناك عامل آخر لا يشجع على المشاركة السياسية، وهو أن النظرة المجتمعية تصف هذا النشاط بأنه "عمل غير جدي" ويمارس على حساب كسب العيش.

وبمقارنة وضع مصر عالميًا، يتضح أن نسبة مشاركة الشباب في العمل السياسي المعارض ـ فيما يتعلق بتقديم شكاوي ـ تبلغ ٦٪ بفارق ١٢ نقطة مئوية عن النسبة عالميًا. وفيما يتعلق بالاشتراك في المظاهرات تبلغ النسبة ٣٪ بفارق ٨ نقاط مئوية عن النسبة عالميًا. أما في مجال الاعتصامات فتنخفض النسبة إلى ٢٪ بفارق ثلاث نقاط مئوية عن النسبة عالميًا. وبذلك تشغل مصر مركزًا متأخرًا يتراوح بين المركزين الرابع عشر والسادس عشر ضمن أربع دول أخرى في ذيل القائمة بالنسبة لمعظم مجالات العمل السياسي المعارض وهي: الأردن ، وفيتنام، وروسيا، وإندونيسيا على التوالي. وفيما يتعلق بالمشاركة المحتملة في المعارضة السياسية تحتل مصر ترتيبًا متأخرًا أيضًا يتأرجح بين السادس عشر والأخير عالميًا في كافة مجالات العمل السياسي المعارض.

وهذه النتائج، إلى جانب نتائج أخرى، بشأن انخراط الشباب في الأنشطة السياسية مستقبلاً، تشير إلى أن هذا يعتمد على عوامل عدة من أهمها: مستوى التقدم والرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، ومستوى الممارسة الديموقراطية وعلاقتها بنوعية الحياة بصفة عامة، وظروف التحول السياسي، ووجود فرصة واضحة تسمح بهذا التحول، ومدى الانفتاح السياسي ومدى القيود المفروضة على ممارسة العمل السياسي.

وسطية سياسية مع بعض الميول اليسارية

على الرغم مما تقدم، يتمتع الشباب المصري بالفعل بحس سياسي. ويشير المسح إلى أن لديهم رؤية سياسية واضحة فيما يتعلق باتجاهاتهم السياسية ، وقيم الديمقراطية، ونظرتهم للأهداف والتوقعات السياسية للدولة في المستقبل.

وهناك اتجاه عام لدى الشباب نحو الوسطية في التوجهات السياسية، فقد صنف نصف الشباب في العينة تقريبًا أنفسهم بالاعتدال في الميول السياسية. يلي ذلك من يرون أنفسهم يميلون نحو اليسار بنسبة ٣٨٪ من العينة، بينما تنخفض نسبة من يرون أنفسهم يمينيين إلى ١٢٪ من العينة. ولا توجد فروق في الميول السياسية بصفة عامة حسب النوع الاجتماعي أو الحالة الزواجية، ولكن هناك فروق واضحة من حيث مستوى التعليم. فمعظم من يرون أنفسهم يمينيين أو معتدلين هم من الحاصلين على تعليم عال، وفي المقابل من يصنفون أنفسهم باليساريين يكونون من الحاصلين على مستوى تعليمي أقل من الجامعي.

ومن الواضح أن التيار السياسي المعتدل هو النمط السائد بين الشباب عالميًا، وتبلغ نسبتهم ٥٥٪. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة الدول التي يميل فيها الشباب إلى التيار المعتدل. وفي هذا الصدد، تشغل مصر المركز الحادي عشر بفارق يقل ٥ نقاط مئوية عن النسبة العالمية. ويمثل الشباب ذوو التوجهات اليمينية ٢٨٪ من العينة، وتشغل مصر المرتبة الحادية عشر بفارق يقل ١٦ نقطة مئوية عن النسبة العالمية (في قائمة من الدول تشغل فيها فيتنام المرتبة الأولى).

كما يبدو من (شكل ٥ ـ ١١) هناك ـ على مستوى العالم ـ عدد قليل جدًا من الشباب الذين يرون أنفسهم كيساريين حيث لا تتجاوز نسبتهم ١٧٪. وتحتل مصر المركز الثاني بعد الهند بنسبة تصل إلى ٣٨٪ وبفارق يزيد ٢١ نقطة مئوية عن الرقم العالمي، مما يعني أن ميول أغلب الشباب أكثر اتساقًا مع التيار المعتدل الذي يسود العالم. ومع هذا، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الشباب ذوي الميول اليسارية في مصر تعتبر مرتفعة نسبيًا. وهذا لا يعني بالضرورة أنهم يعتنقون الفكر الاشتراكي أو الماركسي بقدر اعتناقهم الاتجاهات الراديكالية في معارضة الأحوال القائمة والانتقاد الشديد لها.

الإيمان بالقيم الديموقراطية

نعم للديموقراطية

عبر ٨٤٪ من عينة الشباب عن تأييدهم القوي لأهمية العيش في ظل نظام حكومي ديموقراطي. وقد كان معظم المؤيدين من الذكور ذوي التعليم الجامعي. ومن أحد مفارقات المقارنات الدولية أن خيار الحكم الديموقراطي بين الشباب يضع مصر في المركز الثامن على مستوى العالم

شكل ٥-١١ : الاتجاهات السياسية للشباب بحسب الدول

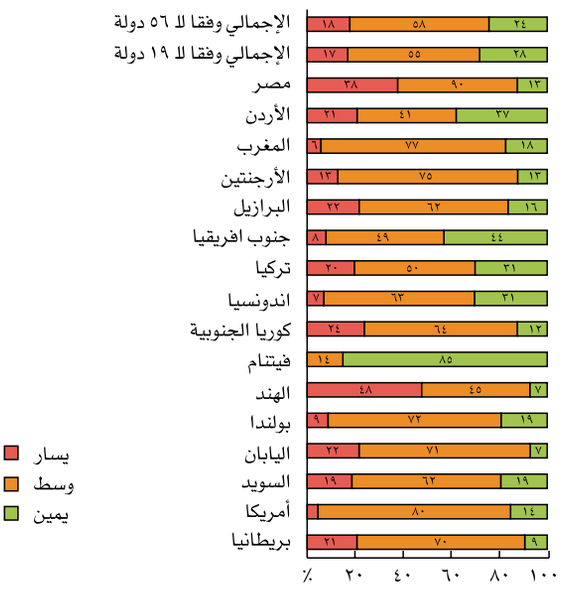

شكل ٥-١٢: أهمية العيش في نظام ديموقراطي بحسب الدول

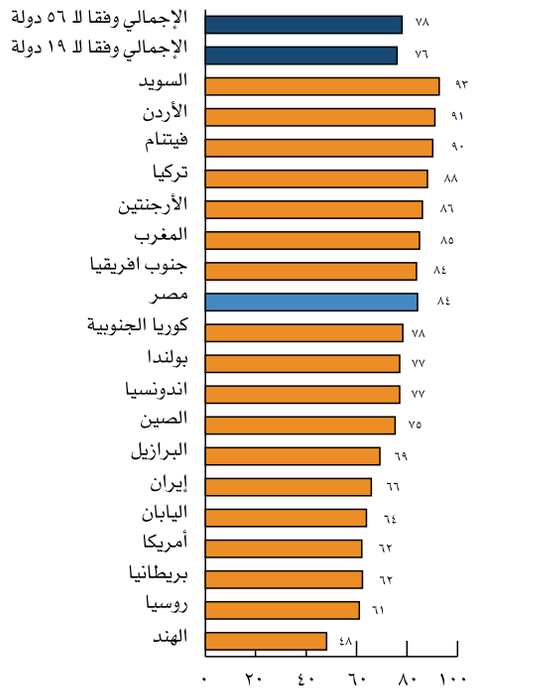

(أنظر شكل ٥ ـ ١٢) بفارق يزيد ٨ نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٧٦٪ وبذلك تتقدم مصر على دول متقدمة لها تقاليد عريقة في الممارسة الديموقراطية مثل اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وروسيا، والهند وهذا قد يعني رغبة الشباب المصري في تحقيق المزيد من الديموقراطية بالقياس لما هو عليه الوضع الآن. ويبين المسح أن الشباب يدركون أهمية اختيار الشعب لقادته من خلال الانتخابات الحرة ، وقد بلغت نسبة من يؤيدون ذلك ٩٠٪ ، بينما يرى ٨٢٪ أنه يمكن تغيير القوانين من خلال الاستفتاءات، كما بلغت نسبة من يرون أن الحقوق المدنية تحمي الحريات من الاضطهاد ٧٣٪. وقد تقاربت لحد كبير اتجاهات المبحوثين الكبار والشباب نحو الديموقراطية وإن زادت نسبة الكبار بما يتراوح نقطتين وثلاث نقاط مئوية، وهذا يشير إلى أن الشباب يعبرون عن توجه عام في المجتمع.

فيما يتعلق بالمقارنات الدولية، يؤدي ارتفاع نسبة الشباب الذين يؤكدون أهمية العيش في ظل حكم ديموقراطي إلى وضع مصر في المركز الثامن بفارق يزيد ثمانية نقاط مئوية عن المتوسط العالمي (٧٦٪)، وذلك ضمن عدد من الدول ذات الظروف المشابهة لمصر (الأردن، وفيتنام، والأرجنتين، والمغرب، وجنوب أفريقيا). وتعتبر السويد استثناءً من الدول المتقدمة في هذا المجال. وهذا يؤكد ما سبق أن توصلنا إليه من أن الديموقراطية لها الأولوية الكبرى لدى الشباب بين الشعوب التي تناضل لتحقيق مزيد من الديموقراطية ، بينما لا تأتي في مرتبة متقدمة بين أولويات الشباب في الدول التي لها تاريخ طويل لممارسة الديموقراطية.

الديموقراطية لا تأتي على قمة الأولويات

رغم الاهتمام الكبير بالديموقراطية في نظر الشباب المصري، فإن ما يثير الدهشة هي أن إجابات الشباب على السؤال الذي يتعلق بالديموقراطية كأولوية أولى خلال السنوات العشر القادمة تشير إلى انخفاض ملحوظ في تصنيف مصر (شكل ٥ ـ ١٣). فنسبة الشباب الذين يؤمنون بمشاركة الشعب في عملية صنع القرار كأولوية أولى لم تتجاوز ١١٪ ، وكانت هذه النسبة أعلى بكثير بين الذكور والحاصلين على تعليم جامعي. وعلاوة على ذلك فإن قدرة الناس على التأثير على مجتمعاتهم لم تكن تعتبر كأولوية أولى باستثناء ١١٪ من عينة الشباب وأغلبهم من الإناث. أما حرية التعبير فكانت الأدنى كأولوية في ممارسة الديموقراطية في مصر في السنوات العشر القادمة حيث بلغت نسبة المطالبين بها كأولوية أولى ٣٪ فقط. وقد كانت إجابات الشباب نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الغلاء هي الأعلى وتحظي بالأولوية الأولى خلال السنوات العشر القادمة.

هذه النتائج أيضًا تلقي بظلال من الشك حول الجدل الدائر حاليًا بين المثقفين المصريين فيما يتعلق بكون الإصلاح الديموقراطي مطلبًا له الأولوية. ويبدو أن الشباب لديهم رؤى سياسية تؤمن بالديموقراطية، ولكنها لا تحظي بالأولوية بالنسبة لمستقبل بلدهم. وقد كان القلق على المستقبل لدى ٧٢٪ من العينة يتعلق بتحسين الاقتصاد، وهو ما يعني أن آفاق فرص العمل، والدخل المنتظم وسط البطالة المتنامية تعتبر شواغل أكثر إلحاحًا من القضايا السياسية، كما يبدو أنه ليس هناك ارتباط بين اختيار النظم السياسية والرفاهة الاقتصادية.

شعور قومي جارف وهويات أخرى مصاحبة للشعور القومي

افتخار الشباب بقوميتهم

أكد ٧١٪ من العينة شعورهم بالانتماء القومي والهوية القومية، وقد كان معظمهم من الإناث. ويمكن أن يرجع هذا إلى أن النساء أكثر حرصًا على الحفاظ على الإرث الثقافي المشترك، والذي يحتل فيه الانتماء القومي مكانة بارزة. وهذه النتيجة لا تتفق مع الرأي الذي يتردد في البرامج الحوارية بوسائل الإعلام عن انخفاض الشعور بالانتماء لدى طلاب الجامعة. ومرة أخرى ، أشار ٧١٪ بالعينة إلى أنهم فخورون بقوميتهم المصرية، ومعظمهم من الذكور ذوي التعليم الجامعي. وتوضح المقارنة بين الشباب والكبار في هذا الشأن أن نسبة الأفراد الفخورين بقوميتهم المصرية تزيد قليلاً بين كبار السن بفارق ٣ نقاط مئوية عن الشباب. وهكذا يبدو أن الشعور بالانتماء القومي يعكس اتجاه عام مجتمعي مشترك بين الأجيال.

تحتل مصر الترتيب الخامس عالميًا في مدى فخر الشباب بالانتماء القومي بفارق يزيد ١٣ نقطة مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٥٨٪، وذلك ضمن خمس دول هي فيتنام، وجنوب أفريقيا، وتركيا، والهند، بالإضافة إلى مصر. وفي هذا الصدد تتقدم مصر على دول أخرى متقدمة تأتي في مؤخرة القائمة مثل الولايات المتحدة والسويد وبريطانيا واليابان. وهذا يعني أن الشعور بالانتماء القومي بين الشباب ليس من الضروري أن يرتبط بمستويات التقدم والرفاهة الإنسانية، على الرغم من أنهما يمكن أن يوفرا بدائل للانتماء واختيار الهوية. إن الانتماء يتجاوز كثيرًا الروابط العائلية إلى آفاق أوسع في المجتمع المدني، وهو يبين أن المشاعر القومية الجارفة بين الشباب تحكمها اعتبارات اجتماعية وثقافية وسياسية تحتاج مزيدًا من البحث.

شعور الشباب بالانتماء القومي

يبدو الانتماء القومي بين الشباب المصري في استجابة ٨٥٪ من العينة الذين أبدوا استعدادهم لخوض الحرب دفاعًا عن وطنهم. وقد كان معظم هؤلاء من الذكور ذوي التعليم الجامعي. وفي هذا الصدد تشغل مصر المركز الثامن على المستوى العالمي بفارق يزيد ست نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٧٩٪. وبذلك تتقدم مصر عن دول متقدمة مثل السويد التي تبدو في ذيل القائمة.

إن التزام المصريين بالقوانين هو أهم شرط للحصول على الجنسية المصرية في رأي ٧٥٪ من العينة بغض النظر عن الفروق التعليمية. ويلي ذلك اعتبارات تقليدية تتعلق بمفهوم المواطنة مثل مراعاة العادات والتقاليد (٦٧٪)، والانتماء القرابي لأصول مصرية (٦٣٪) والميلاد في مصر (٥٧٪). وقد كانت معظم هذه الاختيارات من قبل أشخاص ذوي تعليم أقل من الجامعي، ولهذا تمثل العلاقة بين المواطنين والدولة مزيجًا من الاعتبارات الحداثية والتقليدية للمواطنة، كما يبدو أن هناك بعض اللبس بين الشباب بصفة عامة والأقل تعليمًا بصفة خاصة حول معنى المواطنة.

انتماءات أخرى

إذا كان الانتماء القومي هو أساس مفهوم الشباب المصريين للهوية، فإن هناك هويات مصاحبة للشعور القومي، فالانتماء إلى الأمة العربية يمثل هوية أساسية لدى ٦٥٪ من العينة، يلي ذلك الانتماء المحلي للمحافظات التي ولد ويعيش فيها الشخص (٦٠٪). والإقرار بهويات أخرى موجود بصورة أكبر نسبيًا لدى الإناث والأشخاص ذوي التعليم الجامعي. وتأتي المواطنة العالمية في ذيل قائمة الهويات المصاحبة للشعور القومي، حيث يمثل من يرون أنفسهم مواطنين عالميين نحو ثلث العينة. وبذلك تقترب مصر من المتوسط العالمي البالغ ٣١٪. وبمقارنة إجابات كل من الشباب والكبار يتبين وجود تقارب كبير بينهم ، فيما عدا ما يتعلق بالمواطنة العالمية حيث يبدو الشباب أكثر انفتاحًا ويتقدمون على الكبار بأربعة نقاط مئوية.

وتشغل مصر المركز السابع في الاتجاه نحو المواطنة العالمية، بينما تأتي دول أخرى مندمجة مع العولمة في مراكز متأخرة (السويد، الولايات المتحدة، اليابان التي تأتي في المركز الأخير). وقد يعزي هذا إلى حقيقة أن مشاعر الهوية ـ على المستويين العالمي والمحلي ـ تخضع لعوامل تقليدية مثل مشاعر الانتماء القومي، وهويات تقليدية ذات طابع اجتماعي وثقافي وديني...الخ، وتحتاج قضية العولمة لمزيد من البحث، ولاسيما أن الشباب في معظم المجتمعات من أكثر الفئات انفتاحًا على العالم واندماجًا في فضائيات عولمية مختلفة.

القيم الأسرية وميراث الأبوية

أهمية الأسرة

تعتبر الأسرة هي المصدر الرئيسي لبناء رأس المال الاجتماعي، ويتجلى ذلك في صور الروابط، والتشبيك الاجتماعي، والتبادل، والترابط، والثقة في الآخرين. ويؤدي ضعف الأسرة إلى تآكل رأس المال الاجتماعي، الذي يمتد إلى الأنشطة الاجتماعية في المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، قد تشكل الروابط الأسرية قيدًا على التطور الاجتماعي وبخاصة عندما تسيطر القيم الأسرية على الشباب وتتجاوز نطاق المجال الخاص إلى المجال العام. وفي هذه الصدد، كشفت نتائج المسح بيانات عن مصر

تؤكد أن الكثير من الشباب لديهم معتقدات ومفاهيم نشأت وتدور في فلك القرابة والبناء العائلي. وقد أدى ذلك إلى وجود قيم تسري عبر الأجيال ، وتعتمد في الأساس على النظام الأبوي. ويشير المسح إلى أن الأسرة تمثل أهم مجال في حياة الشباب، حيث يؤيد هذا الرأي ٩٨٪ من العينة، معظمهم من الإناث ، وذوي التعليم الجامعي، والمشتغلين، والمتزوجين، كذلك المنتمين للطبقتين الوسطى والعليا ، ولا توجد فروق جوهرية بين المناطق الحضرية والريفية في هذا المجال.

وتشغل مصر الترتيب الثالث عالميًا بعد تركيا وإندونيسيا بفارق يزيد خمس نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٩٣٪ ، مع العلم أن الفارق بين أعلى نسبة ، لدى تركيا (٩٨٪) وأدنى نسبة ، لدى الصين (٨١٪) لا يزيد عن ١٧ نقطة مئوية. وهذا يشير إلى أن الاتجاه العام لدى الشباب ـ على المستويين العالمي والمحلي ـ يعتبر الأسرة أهم مؤسسة في الحياة. ومما لا شك فيه أن ارتفاع نسبة الشباب المؤيدين لأهمية الأسرة في الدول المتقدمة ـ التي تعلي من شأن الفردية والاستقلالية ـ يعد من المفارقات التي تحتاج مزيدًا من البحث.

ويمتد إيمان الشباب بأهمية الأسرة إلى المستقبل، فعندما سُئلوا عن ترتيب أربعة جوانب أساسية في الحياة حسب أهميتها (الأسرة، والعمل، والتكنولوجيا، واحترام السلطة) في المستقبل القريب، ذكر ٩٧٪ من العينة أن توجيه اهتمام أكبر للأسرة يعد أمرًا جيدًا، يلي ذلك الاهتمام بالعمل (٩٢٪) ثم التكنولوجيا (٧٩٪) وأخيرًا احترام السلطة (٧٥٪). وقد كان الفارق بين الجنسين ضئيلاً، ولكنه أعلى نسبيًا بين الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية، والمشتغلين، والمقيمين في مناطق حضرية، الذين يرون أنفسهم في مكانة أدنى من الطبقة الوسطى.

التوجهات التقليدية

تبين إحدى النتائج المهمة بشأن رؤية الشباب لأنفسهم أن ٨٢٪ من العينة، معظمهم من الإناث، يرون أنفسهم كأشخاص يسعون جاهدين إلى المحافظة على العادات والتقاليد المستمدة من دينهم وروابطهم الأسرية. ويرى ما لا يقل عن ٥٧٪ من الذكور والحاصلين على مؤهلات جامعية أنهم يتصرفون بشكل سليم وفق ما يتوقعه منه الآخرون. وبذلك تساهم القيم الأسرية (والاجتماعية) في تشكيل صورة للذات تنطوي على ميول محافظة يربطها الفرد عادة بوضع اقتصادي واجتماعي أدنى. وبالإضافة إلى ذلك، رأي ٧٤٪ من العينة أن من أحد الأهداف الرئيسية لديهم هو أن يحافظوا على فخر الآباء بهم (شكل ٥ ـ ١٤). وقد كان معظم المستجيبين من الذكور المقيمين في مناطق حضرية، والحاصلين على تعليم جامعي، ولكنهم متعطلين. وتبين المقارنات الدولية أن مصر تشغل المركز الثاني عالميًا ، بعد المغرب، بالنسبة لحرص الشباب على اكتساب فخر الوالدين بفارق يزيد ٢٦ نقطة مئوية عن الرقم العالمي البالغ ٤٨٪. وفي هذا الصدد تحتل الدول ذات الميراث التقليدي صدارة القائمة وتضم : المغرب، ومصر، والأردن، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، والهند. ومن ناحية أخرى تأتي في ذيل القائمة ـ إلى جانب الصين ـ دول غربية مثل السويد، واليابان، والولايات المتحدة وبريطانيا، حيث إن سعي الشباب نحو اكتساب الفخر في هذه الدول يتجاوز رضا الأسرة، ويصدق ذلك أيضًا حتى في الصين ذات الميراث العائلي القوى.

كان ضرورة وجود أب وأم في إطار أسرى إحدى القيم الأسرية المتعلقة بالتنشئة، وقد كانت نسبة الشباب المؤيدين لهذه القيمة كبيرة حيث بلغت ٩٨٪ من العينة، وهذه النسبة العالية تعكس الإيمان بأهمية الأسرة في بناء رأس المال البشرى، كما تتفق مع الميول المحافظة نحو تنشئة الطفل ، وتشير البيانات إلى أن ٢٦٪ من العينة ترى أنه من المهم عدم تنشئة الطفل على مبدأ الاستقلالية ، مما يعنى أن الاعتمادية تبدو كقيمة ذات أولوية مرتفعة في نظرة الشباب نحو تنشئة الطفل ، ويتفق هذا أيضاً مع الميل لإعلاء قيمة الطاعة كشئ يجب أن يتعلمه الأطفال منذ نعومة أظفارهم ، وقد بلغت نسبة من يؤيدون هذا الرأي ٧٠٪ من العينة، وكانت غالبية المدافعين عنه من الإناث، وذوى التعليم الأقل من الجامعي، والعاطلين، والمقيمين في المناطق الريفية، وفي الواقع، الفئات المحافظة من الشباب في العينة .

قضايا النوع

بعض القيم الأسرية تكرس التفرقة بين الجنسين، وعلى الرغم من انخفاض نسبة الذين يقرون بإعطاء الأولوية للبنين عن البنات في التعليم الجامعي، إلا أن ٥٨٪ من الشباب يعتقدون أن الرجال أفضل من النساء في العمل (شكل ٥ ـ ١٥) وبالطبع تزيد نسبة مؤيدي هذا الرأي بين الذكور عن الإناث، على الرغم من أن الفرق محدود في ثلاث نقاط مئوية . وعلاوة على ذلك ، ذكر ٨٧٪ من العينة أنه في حالة ندرة فرص العمل فإنه يجب إعطاء الأولوية للرجال في الحصول عليها نظراً لأن الرجل هو الذي يسعى أساسًا إلى كسب الرزق في الأسر، واتساقًا مع هذه النتائج يعتقد ٦٦٪ من العينة أن دور المرأة كربة بيت يمكن أن يعطيها نفس الشعور الذي يحققه لها العمل خارج المنزل ، ومعظم مؤيدي هذا الرأي من الإناث. وتشير البيانات أيضًا إلى أن ٧٠٪ من العينة يرون أن الذكور يتفوقون على النساء كقادة سياسيين ، وكل هذه النتائج تكشف عن أن الروح الأبوية التي يسيطر عليها الذكور هي السائدة على الأقل في نظر الكثير من النساء .

شكل ٥-١٣: الحرص على فخر الوالدين بحسب الدول

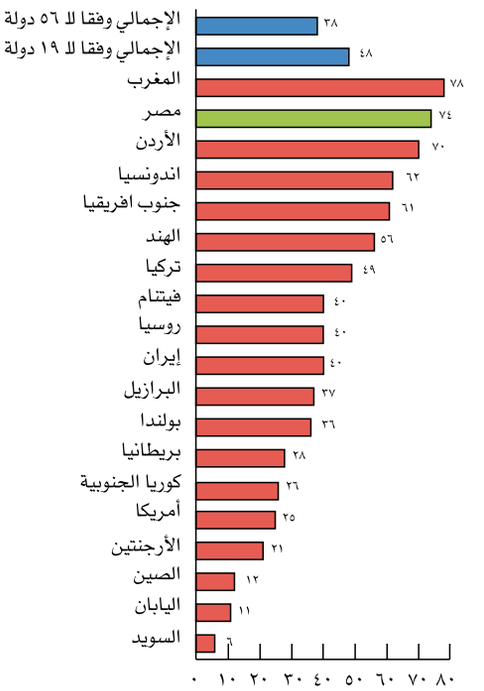

وتأكيدًا لسيادة القيم الأبوية، فإن النسبة المؤيدة لتفوق الذكور سياسيًا تزيد بأربع نقاط مئوية عن نسبة الإناث (٦٨٪) والأكثر من ذلك تصل نسبة مؤيدي هذا الرأي بين الكبار ٧٤٪ بفارق ثلاث نقاط مئوية عن المدافعين عن هذا الرأي من الشباب الذين تصل نسبتهم إلى ٧١٪ ، وهذه الروح الأبوية المنحازة ضد النساء بين الشباب تتغلغل في منظومة القيم الاجتماعية بشكل عام حتى بين المتعلمين، مما يعنى بكل وضوح أن التعليم لم يؤثر على النظرة الاجتماعية القائمة على عدم المساواة بين الجنسين . ومن المفارقات أن هناك تقاربًا في توجهات الشباب من الجنسين بالنسبة لقبول التمييز بين الذكور والإناث، وتلعب الشابات، مثلها في ذلك مثل النساء الأكبر سنًا، دورًا محوريًا في ترسيخ هذه النظرة.

ومما يثير الدهشة، أن المقارنات الدولية تبين أن مصر تشغل المركز الأول عالميًا بالنسبة للتفرقة بين الجنسين في العمل بفارق يزيد ٤١ نقطة مئوية عن النسبة العالمية البالغة ١٧٪ ، وبذلك تتصدر مصر قائمة الدول ذات التراث الأبوي العميق مثل الأردن، والهند، والمغرب، وإيران. ومن ناحية أخرى فإن تأييد التفرقة بين الجنسين في العمل يعتبر ضئيلاً لدى مجموعة من الدول المختلفة من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، وبريطانيا، والصين، واليابان، والأرجنتين، وبولندا، مما يعنى بدرجة كبيرة أن التمييز النوعي ضد النساء يرتبط بأبعاد ثقافية وتاريخية موروثة، وقد يتغير هذا الاتجاه نتيجة متغيرات اجتماعية واقتصادية تنعكس على رفاهية الأسرة، وحاليًا تستمر قوة ونفوذ مثل هذه القيم في تأثيرها على حياة الشباب في مصر على الرغم من موجات التغيير الاجتماعي والتحديث التي امتدت لأكثر من خمسين عامًا، ويبدو أن القيم المحافظة التي تستند على المبادئ الدينية مازالت سائدة بين الشباب، وفي الواقع بين معظم فئات المجتمع الأخرى في مصر.

أهمية الدين

بالنسبة للدين وأهميته في الحياة ، تكشف البيانات عن المشاعر الدينية الجارفة لدى ٩٦٪ من الشباب (شكل ٥ ـ ١٦) وعلى الرغم من عدم وجود فروق اجتماعية جوهرية بين مختلف فئات الشباب حول هذه المسألة ، فإن الإناث وسكان الحضر والأفراد المنتمين للطبقة الوسطى هم أكثر الفئات الذين لديهم مشاعر دينية قوية نسبيًا ، وفي هذا الصدد تضع المقارنات الدولية مصر في المركز الأول عالميًا بفارق يزيد ٣٨ نقطة مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٥٨٪ ، وتأتى مصر ضمن مجموعة من الدول الإسلامية ذات التوجهات الدينية بين الشباب، وفي المقابل هناك دول أخرى تقل فيها المشاعر الدينية لأدنى حد مثل اليابان، والصين، والسويد، وفيتنام، وروسيا .

هناك أيضًا اعتقاد قوى بين الشباب المصري بوجود الله في الحياة اليومية، وقد بلغت نسبة المبحوثين الذي يصفون أنفسهم بأنهم متدينون ٩٠٪ من العينة، وترتفع هذه النسبة كثيرًا بين الإناث على اعتبار أن الفتيات أصبحن حاليًا هدفًا رئيسيًا للدعوى الدينية التي تروج لها الحركات الإسلامية من ناحية، وأن المرأة تلعب دورًا فعالاً في الحفاظ على قيم التدين من ناحية أخرى .

ويزداد التدين بين الأشخاص ذوى التعليم الأعلى، وهو ما يشير حاليًا إلى أن التعليم يلعب دورًا أساسيًا في نشر القيم الدينية، وقد أكد ٨٢٪ تقريبًا من العينة أهمية الحفاظ على العادات والتقاليد المستمدة من الدين والأسرة كخصائص تنطبق عليهم تمامًا، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإناث في هذا الصدد، تتقارب الأرقام بين الفئات من مختلف الأعمار والمستويات التعليمية ، وهو ما يعنى أن الشباب بصفة عامة ذوى ميول محافظة. ويكمل التأثير الديني على حياة الشباب الإيمان الراسخ بالقدرية. وفي هذا الصدد، ذكر ٦٩٪ من المبحوثين أنهم لا يستطيعوا تحديد قدرهم لأن كل شئ مقدر مسبقًا ومحتوم ، ولم تتعد نسبة من أقروا بأنهم يحددون قدرهم بأنفسهم ٧٪. وقد اتخذ ٢٥٪ من العينة موقفًا محايدًا بين القدرية وحرية الاختيار ، من الواضح ارتفاع الميول القدرية بين النساء والأقل تعليمًا حيث بلغت نسبتهم ٧,٩٪ من العينة وكانت غالبية الإناث حاصلات على تعليم جامعي ويقمن في المناطق الحضرية.

شكل ٥ – ١٤ : أفضلية الرجل على المرأة بحسب الدول

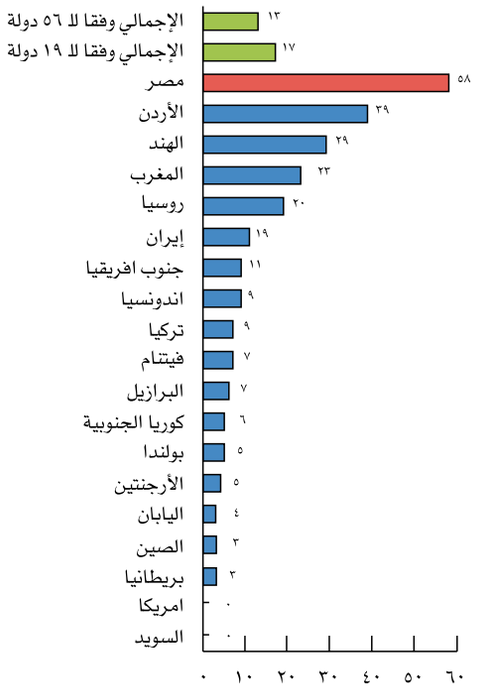

شكل ٥ – ١٥: أهمية الدين في الحياة بحسب الدول

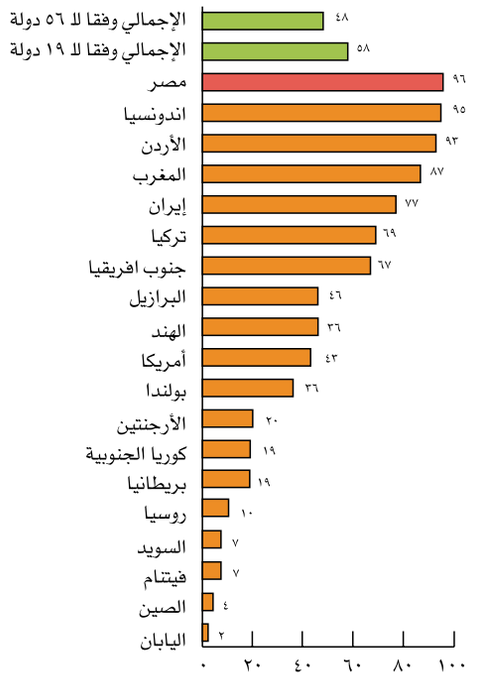

وقد كشف المسح أن خمس العينة فقط كانوا حريصين على التردد على دور العبادة يوميًا، كما أن ربع العينة كانوا يذهبون إليها مرة في الأسبوع والباقي كانوا أقل ترددًا عليها حيث كانوا يذهبون إليها مرة في الشهر أو في المناسبات الخاصة فقط، وكان نحو ٢٦٪ غير حريصين على أداء الشعائر في دور العبادة. ومن الواضح أن الاتجاهات الدينية تتخذ طابعًا حواريًا أكثر من كونها فعلاً شعائريًا، وذلك بفعل الزخم الكبير للدعاة والإعلام، ولهذه الظاهرة تأثير واضح على تفعيل المجال العام باعتبارها نافذة أخلاقية في الوقت الذي تضعف فيه الأسرة والمؤسسات الاجتماعية عن أداء هذا الدور .

وللمؤسسات الدينية أربعة أدوار رئيسية في نظر الشباب، يأتي على رأسها حل المشكلات الأخلاقية وتلبية الاحتياجات النفسية بنسبة بلغت ٦٧٪ من العينة، والوفاء بالاحتياجات الروحية بنسبة ٦٤٪، ولم تتجاوز نسبة المساعدة في حل المشكلات الأسرية والمجتمعية ٦٠٪، ٥٥٪ على التوالي.

الموقف من الآخرين

أشار ٤٧٪ من الشباب إلى أهمية الأصدقاء، وترتفع هذه النسبة بين الذكور الحاصلين على تعليم أعلى، وهذا يتسق مع الفروق النوعية التي تجيزها الأعراف الاجتماعية التي تعطى للذكور حق تكوين صداقات كثيرة، وحق قضاء وقت فراغ أكثر مع أصدقائهم.

وتظهر المشاعر الإيجابية نحو " الآخر " في رؤية الشباب للقيم التي يجب تشجيع الأطفال على تعلمها، وعلى رأسها قيمة التسامح والاحترام، وذلك في نظر ٧١٪ من العينة، وهنا تشغل مصر المركز التاسع بفارق يزيد ٥ نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٦٦٪، وتأتى مصر أيضًا ضمن مجموعة من الدول التي تحتل موقعًا وسطًا مثل الأردن ، والصين وتركيا ، والأرجنتين، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه يرتفع بين الإناث والحاصلين على تعليم منخفض، وقد أكد أكثر من نصف العينة على أهمية تعليم الأطفال عدم الأنانية والإيثار، وهذه كلها مؤشرات تدل على رؤى ومواقف إيجابية تجاه الآخر.

وعلى الرغم مما تقدم، يرى ٤٤٪ من عينة الشباب ضرورة وضع قيود على عدد الأجانب الذين يسمح لهم بالمجئ إلى مصر، بينما يرى ٢٤٪ من العينة منعهم من دخول مصر. وهناك من يرى أن السماح بوجود أجانب مشروط بتوفر فرص العمل وذلك بنسبة ٢٨٪. وترتفع نسبة الشباب الذين يرفضون وجود الأجانب للعمل في مصر بين الذكور والحاصلين على تعليم جامعي، وهذا أمر مفهوم بالنظر إلى ارتفاع معدل البطالة والخوف من تعرض نسبة كبيرة من الذكور في هذه الفئة لمنافسة الأجانب لهم في سوق العمل، وقد وافق عدد كبير من أفراد العينة (٩٧٪) على أنه يجب على أصحاب الأعمال إعطاء الأولوية للمصريين في حالة توفر فرص العمل.

شكل ٥ – ١٦: الثقة في الآخرين بحسب الدول

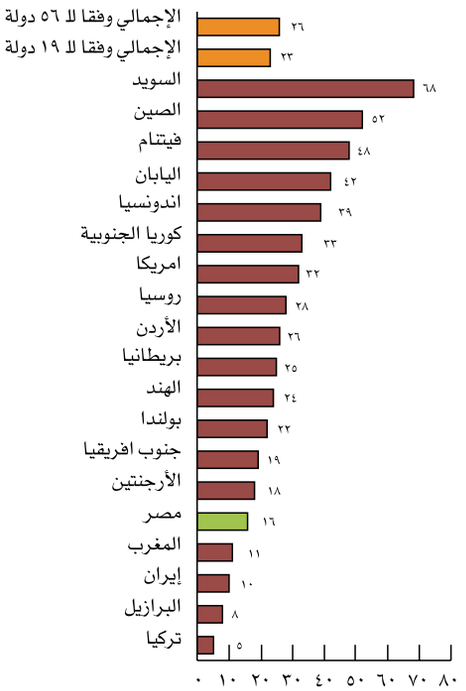

الثقة قصيرة المدى

تتسم ثقة الشباب في الآخرين بالهشاشة ، فقد ذكر ٥٧٪ من العينة أنهم يفضلون العيش في بيئة آمنة ، وأن يعتنقوا بعض القيم التي تتسق مع العادات والتقاليد، كما أشار ٢٨٪ من العينة إلى أنهم لا يحسنون الظن بالأجانب عند التعامل معهم حيث يمكن أن يستغلونهم ولا تتجاوز نسبة من لديهم ثقة في الآخر في العينة ١٦٪، وهى نسبة ضئيلة تعكس تآكل حقيقي في مستوى رأس المال الاجتماعي لدى الشباب، وبذلك تشغل مصر المركز الخامس بفارق يقل ٧ نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٢٣٪، وتأتي مصر في ذيل قائمة الدول التي لها ظروف مشابهة مثل تركيا، والبرازيل، وإيران، والمغرب، وعلى العكس تأتى كل من السويد، والصين، وفيتنام، واليابان بالقرب من رأس القائمة (شكل ٥ ـ ١٧).

وعلى أي حال من الواضح أن نسبة الثقة في الآخر على المستوى العالمي منخفضة أيضًا، على الرغم من التحولات العالمية وانفتاح الشباب على معظم سبل التواصل العولمي، الذي يتجاوز الحدود الجغرافية والدينية والقومية، ومن المعتقد أن هذا الانفتاح يساعد على مد جسور الثقة، ولكن التدفق الهائل في التواصل يمكن أن يقترن بمشاعر الحذر وانعدام الثقة.

إذا كانت ثقة الشباب في الآخرين هشة إلى هذا الحد، فمن هم الجديرون

شكل ٥ – ١٧: دوائر الثقة في الآخرين

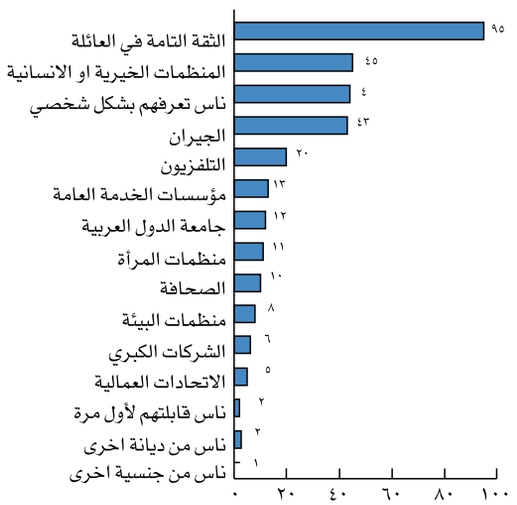

بكسب ثقتهم؟ وما هي حدود الثقة في حياتهم؟. تشير البيانات إلى أن ٩٥٪ من العينة لديها ثقة تامة في الأسرة (شكل ٥ ـ ١٨) كما تشير البيانات أيضًا إلى أن الثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية تأتى في المرتبة الثانية بعد الأسرة بنسبة ٤٥٪. ومن الواضح أن درجة ثقة الشباب مرتبطة بالعديد من الاعتبارات الدينية والروحية عند مساعدة الآخرين .

وتعتمد الثقة أيضًا على العلاقة الاجتماعية المباشرة ، وقد أشار ٤٤٪ من عينة الشباب إلى أنهم يثقون في الأشخاص الذين يعرفونهم معرفة شخصية مثل الأصدقاء والمعارف ، يلي ذلك الثقة في الجيران بنسبة ٤٣٪ ثم تقل الثقة تدريجيًا نحو معظم المؤسسات والهيئات المختلفة، وتصل الثقة إلى أدنى حد في حالة الأشخاص المنتمين إلى أديان أخرى والأشخاص الذي يرونهم لأول مرة، وكذلك الأشخاص من الجنسيات الأخرى. ومرة أخرى تبدو الاعتبارات المتعلقة بالقرابة التقليدية والأسرة وكذلك العلاقات الشخصية المباشرة أعلى منزلة، وفي هذا الصدد هناك تقارب بين اتجاهات الذكور والإناث والشباب والكبار وبين مختلف المستويات التعليمية .

ملخص النتائج

من الملاحظ بوجه عام أن الشباب ملئ بالمتناقضات، فبينما يميل معظم الشباب إلى اعتناق القيم الحداثية، والنظرة الإيجابية للعمل، والعدالة المرتكزة على تكافؤ الفرص ، فإنهم يتجنبون خوض المخاطرة، ويعتمدون على الدولة في تحقيق طموحاتهم، وهم لا يبحثون عن الإنجاز في العمل، وطموحهم نحو الثراء محدود، وهذا الشعور الجارف نحو الانتماء القومي والديموقراطية، لا يقابله اهتمام حقيقي بالسياسة في كافة أشكالها، سواء كانت المؤيدة للحكومة أو للمعارضة السياسية، حيث يدور الاهتمام

حول تحسين الاقتصاد وليس السياسة. وعلى الرغم من تأييد الشباب لأهمية التسامح وبخاصة في تنشئة الأطفال، فإن هذا التسامح يقتصر على الأسرة والروابط الدينية التي تضفي طابعًا مختلفًا على هذه القيمة ، وتطرح ثقة محدودة في الآخرين، وهذا يخلق أيضًا تمييزًا قويًا ضد النساء في الحياة العامة. ومن الملاحظ أن المشاعر الدينية قد لا تترجم إلى ممارسة للشعائر، فهي في معظم الأحوال تظل عند مستوى الحوار كاستجابة لاحتياجات نفسية .

وأغلب اتجاهات الشباب هي انعكاس لتوجهات قيمية عامة يشترك فيها الشباب أنفسهم والكبار. وعلى أي حال، يجب أن تأخذ منظومة القيم المشتركة هذه في الحسبان تأثير المحددات الاجتماعية والديموجرافية على تشكيل القيم، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقتها بالفروق النوعية والتعليمية.

الهوامش

1. Giddens, A. Modernity and self identity : Self and society in the late modern age, Cambridge : Polity Press, 1991, Beck, U. Risk society : Towards a new modernity, London : Sage, 1992.
2. Brannen, J. "Discourses of adolescence : Young people's independence and autonomy within families,' in Brannen, J. and O'Brien, M. (eds) children in families : Research and policy. London : Falmer Press, 1996.
3. Hey, V. The company she keeps : An ethnography of girls' friendships, Buckingham : OUP, 1997.
4. Back, L. New ethnicities and urban culture, London UCL Press, 1997.
5. Miles, S. 'Towards an understanding of the relationship between youth identity and consumer culture, ' Youth and policy, 51 (4), 1997 : 35-45.
6. Heelas, p., Lasch, S and Morris, P. (eds) Detraditionalisation, Oxford : Blackwell, 1996.
7. Giddens, A. Modernity and self identity, op cit,

٨. أنظر عرضًا وافيًا لتلك الدراسات في : سعيد المصري ، ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري، القاهرة : المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ٢٠٠٦.

٩. ماجد عثمان وخديجة عرفة ، الفجوة بين القيم والسياسة العامة في مصر ، ورقة قدمت في المؤتمر الدولي الأول عن : مراكز الفكر في الدول النامية: القاهرة (١٧-١٨يناير) ٢٠٠٩ ، ص١٦.

١٠. عبد المنعم سعيد ، مصر دولة متقدمة ، القاهرة : مركز الأهرام للنشر ، ٢٠٠٦.

١١. سعيد المصري ، ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص ١٢.

المراجع

Back, L, (1997), New Ethnicities and Urban Culture, London, UCL Press.
Beck, U, (1992), Risk Society: Towards a New Modernity, London: Sage. Press
Giddens, A, (1991), Modernity and Self Identity: Self and Society in the Late Modern Age, Cambridge: Polity Press.
Hey, V. (1997), The Company she Keeps: An Ethnography of Girls' Friendships, Buckingham: OUP.
Miles, S. 'Towards an Understanding of the Relationship Between Youth Identity and Consumer Culture,' Youth and Policy, 51 (4), 1997: 35-45.

الفصل السادس

يمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، كما يمثل تهديدًا للأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يشكل أرضًا خصبة للتعصب والمعارضة المتطرفة ضد الدولة نفسها. وعلى مدى العقدين الماضيين كان هناك اتفاق لحد كبير حول الرأي القائل بأن الفقر ليس مجرد نقص في الموارد المادية، بل هو أكثر من ذلك. فعلى الرغم من أن الموارد المادية تعتبر ضرورية إلا أنها لا تكفي للإفلات من غائلة الفقر. وعلى حد قول **Amartya Sen** (١٩٩٩) فإن " الدخل هو وسيلة لتخفيض الفقر فقط وليس للقضاء عليه".

جدول ٦-١: معدلات الفقر وفقًا للمناطق والفئة العمرية(٪)

المناطق	معدل الفقر للأفراد في الفئة العمرية ١٨-٢٩ سنة	معدل الفقر لكافة الأفراد	نسبة الأفراد في الفئة العمرية ١٨-٢٩ سنة
المحافظات الحضرية	٨,٢	٦,٩	٢٣,٣
المناطق الحضرية في الوجه البحري	٨,٨	٧,٣	٢٢,٤
المناطق الريفية في الوجه البحري	١٩,٣	١٦,٧	٢٣,٤
المناطق الحضرية في الوجه القبلي	٢٢,٧	٢١,٣	٢٣,٥
المناطق الريفية في الوجه البحري	٤٤,٣	٤٣,٧	٢٣,٤
مصر	٢٣,٢	٢١,٦	٢٣,٣

المصدر : مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩

ويعرف الفقر بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها. والفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهة المادية للفرد، ولكنه يعني أيضًا الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل: خوض حياة مديدة وسليمة صحيًا و خلاقة، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترام الآخرين. ومن الواضح أن الدخل هو واحد فقط من الاختيارات التي يرغب الناس في التمتع بها.

ويختلف فقر الشباب عن فقر الكبار، في أنه يمكن أن يكون له أسباب وآثار مختلفة. ويمكن تحديد مجموعتين من الأسباب : الأولى، الوقائع التي يمر بها الشخص خلال دورة حياته (مثل ترك المدرسة، وبدء العمل، والزواج ، وإنجاب أطفال) التي تلعب دورًا مهماً في تحديد إمكانية وقوعه في براثن الفقر. ومن المرجح أن هذه الوقائع تطرأ غالبًا خلال المرحلة العمرية من ١٨-٢٩ سنة. والثانية، أن الانتقال من جيل إلى جيل غالبًا ما يقترن بانتقال حالة الفقر التي تعيشها أسر الشباب والحرمان الذي يعاني منه أطفالها الذي يمكن أن يؤثر بدوره على رفاهة الشباب ورفاهة أطفالهم. وهناك إدراك عميق لأثر فقر الشباب على تكوين رأس المال البشري طويل الأجل نظرًا لأن قدرة الشباب على التعلم تفوق كثيرًا قدرة الأكبر سنًا. ولهذا يؤدي فقر الشباب إلى ضياع فرص اكتساب المهارات في المدرسة، أو اكتساب العادات الصحية السليمة، وهي مشكلات قد يكون من الصعب حلها.

خصائص الشباب الفقير

إلى أي مدى تكون الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء صارخة؟، وكيف يتأثر الشباب بالتفاوت في خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية ؟.

يعرض هذا القسم الملامح الأساسية للشباب الفقير حتى يمكن فهم نوعية حياتهم، ومستوى الحرمان الذي يعانون منه. ويشير القسم الثاني إلى تصورات الشباب الفقير وطموحاتهم. ويقدم القسم الثالث والأخير التوصيات الخاصة بالسياسات.

في هذا القسم يستند التحليل إلى أربعة مصادر للبيانات : الأول مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة عام ٢٠٠٨، والثاني مسح النشء والشباب في مصر عام ٢٠٠٩، والثالث المسح السكاني والصحي عام ٢٠٠٨، والرابع مجموعة من مؤشرات التنمية البشرية التي أعدها معهد التخطيط القومي لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ (أنظر الفصل الثاني والجداول الملحقة). وتقدم مصادر البيانات الثلاثة النتائج الخاصة بالشباب في الفئة العمرية من ١٨-٢٩ سنة.

وهناك العديد من الطرق المختلفة التي يمكن بها من خلال الطبقات الاجتماعية التمييز ضد الشباب الفقير، من أهمها التعليم وظروف العمل، كما سيرد ذكره فيما بعد بالتفصيل. وهناك أيضًا مجالان آخران يسترعيان الانتباه، يكون فيهما إقصاء الشباب واضحًا، وهما: ما يتعلق بتزاحم المسكن وتملك الأصول المختلفة[٢]. ففيما يتعلق بتملك الأصول، توضح بيانات مسح النشء والشباب في مصر أن هناك تفاوت كبيرًا فيما يتعلق بتملك التليفونات المحمولة وأجهزة الكمبيوتر، ففي الخُمَيْس الأدنى من الثروة تبلغ نسبة الشباب الذين يملكون التليفون المحمول ٨٪ فقط مقابل ٣١٪ للشباب في خُمَيْس الثروة الأعلى، كما تبلغ نسبة الذكور الذين يملكون كمبيوتر في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) في الخُمَيْس الأدنى (الـ ٤٠٪ الأفقر) أقل من ١٪، بينما تبلغ هذه النسبة ٦٠٪ للشباب في الخُمَيْس الأعلى من الثروة (الـ ٢٠٪ الأغنى).

شكل ٦-١: معدل فقر الدخل حسب الفئات العمرية ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩(٪)

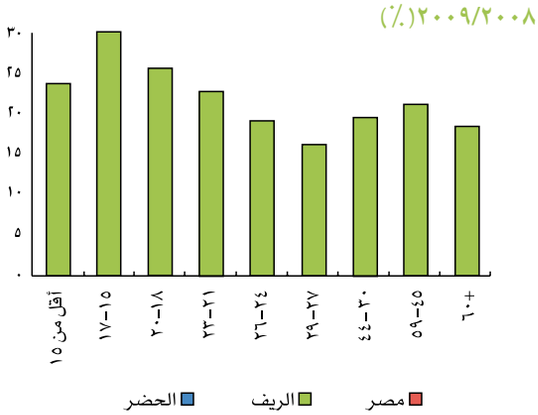

المصدر : حسابات المؤلفتين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩

الأبعاد المختلفة للفقر الناجم عن تدني الدخل

يؤكد تحليل مجموعة البيانات الخاصة بالشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) في مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة تماثل نتائج كل من المسح السكاني والصحي، ومسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة مع دراسة اليونيسف عن "فقر الأطفال والتفاوت في مستويات معيشتهم عام ٢٠١٠". حيث توضح الدراسة أن أكثر من ٢٠٪ من الأطفال يعانون من العديد من أوجه الحرمان[٣]. وبيّن مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة أن ٥,٣٪ من الأطفال في الفئة العمرية (٦-١٧ سنة)، كانوا يعملون في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، كما تتراوح نسبة الأطفال الفقراء ما بين ٦,٦٪ في المحافظات الحضرية إلى ٤١,٤٪ في المناطق الريفية بالوجه القبلي في مصر، إذا كان الأبوان لا يعملان، وأن احتمال تعرض هؤلاء الأطفال للفقر يكون ضعف تعرض الأطفال الذين يعمل أبواهم.

وكما يوضح جدول ٦-١، تبلغ نسبة الفقر في مصر ٢١,٦٪. وتوضح النتائج نفس ما أسفرت عنه مقاييس الفقر التي سبق إعدادها في عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ (البنك الدولي ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٧) التي تبين أن هناك تفاوتات إقليمية شاسعة، وأن المناطق الريفية في الوجه القبلي هي أكثر المناطق حرمانًا (٤٣,٧٪ من سكانها يعانون من الفقر الناتج عن تدني الدخل) وأقلها المحافظات الحضرية. وتكون نسبة الشباب الفقير دائمًا أعلى قليلاً من المتوسط العام، بنحو ١,٥ نقطة مئوية. وتصدق هذه الملاحظة على كل أقاليم مصر.

من المرجح أن الشباب يعانون من الفقر أكثر من الفئات الأكبر سنًا، كما أن الشباب الأصغر سنًا أكثر تعرضًا بكثير للفقر من الشباب الأكبر

جدول ٦-٢: معدلات الفقر في الأسر التي تتكون من ٥-٦ أفراد حسب عدد الشباب البالغين في الفئات العمرية المختلفة(٪)

	الشباب البالغون في الفئة العمرية ١٥-١٧سنة	الشباب البالغون في الفئة العمرية ١٨-٢٣ سنة	الشباب البالغون في الفئة العمرية ٢٤-٢٩ سنة
صفر	١٧,١	١٥,٧	١٦,٩
١	٢٠,٠	١٩,٨	٢٠,٨
٢	٢٢,٠	٢٢,٣	١٩,٤
٣+	٢٢,٣	٢٥,٥	٢٩,٢

المصدر : حسابات المؤلفتين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩

سنًا. فعلى المستوى القومي، كان ٢٣٪ من الأطفال تحت سن الخامسة عشر عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يعيشون في فقر. وتصل معدلات الفقر إلى ذروتها بين المراهقين في الفئة العمرية من ١٥-١٧ سنة، حيث ترتفع هذه المعدلات إلى ٢٩٪ وإلى ٢٧٪ تقريبًا بالنسبة للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨-٢٠ سنة. ويكون وقع الفقر أقل ما يمكن بالنسبة للبالغين الذين يعملون والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٧-٢٩ سنة (١٧٪). وبدءًا من سن السابعة والعشرين فصاعدًا، يكون معدل الفقر دائمًا أقل من المتوسط على المستوى القومي. ويعود هذا في جزء منه إلى تغير الوضع المهني للشباب (الذين قد يكونوا تركوا الدراسة أو وجدوا عملاً في الأعمار التالية). كما يمكن أن يعود هذا إلى أن التعرض للفقر أصبح أقل، فمثلاً يكون احتمال تعرض الأفراد الملتحقين بعمل للفقر أقل في أواخر سنوات العشرينات بالمقارنة بسنوات ما قبل العشرين أو أوائل العشرينات. إلا أن معدل الفقر يرتفع في الأعمار التالية نظرًا لأن الكثير منهم لديهم أطفال. ويستمر هذا النمط على المستوى القومي في المناطق الحضرية والريفية (أنظر شكل ٦-١).

يكون التعرض للفقر مرتفعًا بصفة خاصة بين الأسر التي لديها ثلاثة شباب أو أكثر. وتستند حساباتنا للفقر على إجمالي استهلاك كل أفراد الأسرة (الذي يعتمد على عدد أفراد الأسرة وأعمارهم). وبسبب هذا، تؤثر الظروف المعيشية على احتمال تعرض الشخص للفقر. وبوجه عام، إذا كان الشخص يعيش مع بالغين آخرين لديهم عمل، فإن هذا يؤدي إلى زيادة دخل الأسرة بالنسبة لاحتياجاتهم، وبالتالي يقل احتمال تعرضهم للفقر. وعلى العكس، إذا كان الشخص يعيش مع أطفال أو مع بالغين أصغر سنًا وليس لديهم عمل، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض دخل الأسرة بالنسبة لاحتياجاتها، وبالتالي يزيد احتمال تعرضهم للفقر. وحيث إن دخول البالغين الأصغر سنًا تكون منخفضة في المتوسط بالمقارنة بدخول آبائهم، فإن المعيشة مع الأسرة الأصلية يمكن أن تحمي

شكل ٦-٢: معدل انتشار أوجه الحرمان بين الشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة)

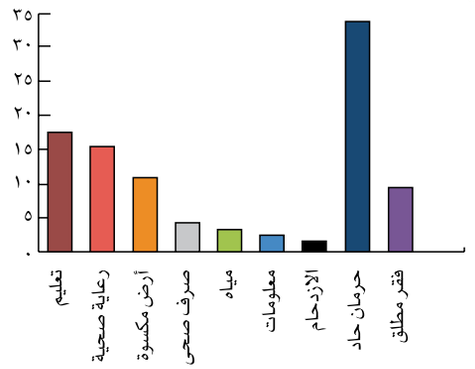

جدول ٦-٣: فقر الشباب باعتباره حرمانا متعدد الأبعاد

نسبة الشباب الفقير حسب عدد الأبعاد المحرومين منها (٪)

حرمان من بعد واحد فقط	٢٣,٦
حرمان من بعدين	٧,١
حرمان من ثلاثة أبعاد	٢,٠
حرمان من أربعة أبعاد	٠,٣
حرمان من خمسة أبعاد	٠,١
حرمان من ستة أبعاد	صفر
حرمان من سبعة أبعاد	صفر

المصدر : المسح السكاني الصحي في مصر ، ٢٠٠٨.

هؤلاء من الفقر، وبافتراض تساوي الأمور الأخرى، قد نتوقع أن يكون التعرض للفقر أعلى بين الأسر التي يكون أفرادها من البالغين الأصغر سنًا. فعلى سبيل المثال ، في الأسر التي لديها ٥ أو ٦ أطفال، كان ٢٢٪ من تلك الأسر ـ التي لديها ثلاث أشخاص أو أكثر في الفئة العمرية (١٥-١٧ سنة) في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ـ يعيشون في فقر مقابل ١٧٪ فقط في الأسر التي ليس لديها أفراد في هذه الفئة العمرية.

انتقال الفقر بين الأجيال

"أجدادي هم المسؤولون. فهم لم يرسلوا أبناءهم للمدرسة (يقصد والديه) وهو ما أدى إلى امتداد الفقر إلى أبنائهم". وردت هذه العبارة على لسان أحد المشاركين في مجموعات النقاش المتخصصة.

يعاني الشباب في الأسر الفقيرة من الحرمان الناجم عن التدني الشديد والمستمر في القدرات، وبخاصة خلال مرحلة الطفولة ـ نتيجة التغذية السيئة ، وعدم معالجة الأمراض، وانعدام فرصة الحصول على التعليم ـ وهذا يحد من التنمية البشرية بشكل لا يمكن التغلب عليه.

والأطفال غير الأصحاء وذوو التعليم المتدني عندما يصبحون شبابًا تكون قدراتهم على التعلم والعمل محدودة. ويتوقف مدى انتقال فقر الآباء إلى أبنائهم على مدى استثمارهم في قدرات أطفالهم، من حيث التعليم والتدريب والصحة والتغذية والرعاية العامة. وعندما يُجبر الصغير على ترك التعليم قبل إتمام المرحلة الثانوية أو الجامعية أو التأهيل المهني فإنه يلتحق بعمل غير آمن، ويتقاضى أجرًا ضئيلاً، ويمتلك أصولاً منخفضة القيمة، وتتراجع إلى أدنى حد فرصة حصوله على الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية، وبذلك لا تتاح له فرصة كسر الدائرة المفرغة للفقر. ويشير تقرير اليونيسف عن فقر الأطفال في مصر، ٢٠١٠ (الذي سيصدر قريبًا) إلى أن نصف الأطفال تقريبًا (٤٧٪) في الأسر التي تعاني من الفقر الناتج عن تدني الدخل محرومون بصورة حادة من واحد على الأقل من الأبعاد السبعة (الصحة، والتعليم، والمأوى، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي، والمعلومات) مقابل ١٤٪ من الأطفال غير الفقراء. ويتسع التفاوت في مستوى الحرمان بين الأطفال الفقراء وغير الفقراء ـ مقيسًا بالدخل ـ عندما يؤخذ في الحسبان الأطفال المحرومين بصورة حادة من بعدين على الأقل من هذه الأبعاد (الفقر المطلق). وتبلغ نسبة الأطفال المحرومين من بعدين أو أكثر ١٠٪ في الأسر التي تعاني من الفقر الناجم عن تدني الدخل مقابل ١٪ من الأسر التي لا تعاني من ذلك.

ويوضح شكل ٦-٢ نسبة الشباب المصريين في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) الذين يعانون من الحرمان الحاد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ويوضح الشكل أن الحرمان من التعليم منتشر وحاد بين الشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) وأن ١٧٪ من الشباب ـ الذين يشكلون أكثر من ٣ مليون شاب ـ لم يسبق لهم قط الالتحاق بالتعليم أو لم يستكملوا تعليمهم الأساسي.

ويلي الحرمان من التعليم ، الحرمان من الرعاية الصحية ، حيث إن ١٥٪ من الشابات اللاتي سبق لهن الزواج، اللاتي أنجبن أطفال خلال خمس السنوات الماضية (٧٦٨ ألف) لم يحصلن على رعاية قبل الولادة ولم يأخذن حقنة التيتانوس خلال الحمل الأخير. ومن ناحية أخرى ، تعتبر نسبة الحرمان من المياه والصرف الصحي ضئيلة ، مما يشير إلى أن كل الشباب تقريبًا يحصلون على مصدر محَسن[٤] من مياه الشرب والصرف الصحي ، وجدير بالذكر أن الحرمان من كل من التعليم والرعاية الصحية ، كما هو متوقع – مرتبط ارتباطًا قويًا بالفقر الناجم عن تدني الدخل.

وتتضاءل شيئًا فشيئًا نسبة الشباب الفقير كلما زاد عدد الأبعاد المحرومين منها. ويبين شكل(٦-٣) نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان من بعد أو أكثر من الأبعاد السبعة (الحرمان الحاد) بالإضافة

إطار ٦-١ : الشباب الفقير ليس لديهم عمل مستقر

كان الالتحاق بعمل غير مستقر وموسمي في غالب الأحوال مثار شكوى معظم الشباب الذين شاركوا في مجموعات النقاش المتخصصة. وقد ذكر الشباب أنهم مضطرون لقبول أي وظائف متاحة ، ومعظمها وظائف غير مستقرة وموسمية، وفي نفس الوقت منخفضة الأجر نتيجة انتشار البطالة. وبهذه الطريقة لا يستطيع الشباب تنظيم حياتهم، حيث إن وضعهم غير مستقر ومعرضون لكل أنواع التغييرات الخارجية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عالمية.

كان جميع الشباب الذين شملتهم العينة ملتحقين بوظائف غير مستقرة. ومن الأمور التي تثير الاهتمام أن شباب الريف كانوا أكثر شعورًا بالضغط الاجتماعي لهذا الوضع من شباب الحضر. وقد ذكر أحد الشبان الريفيين أنه حاول العمل كسائق عربة ولكنه تعرض للسجن نتيجة مخالفته لقانون المرور. وقد لاقى كل أنواع الإهانات مثل السب ، والضرب بل وبوضع الأغلال في يديه. وقد حاول أن يعمل كعامل نظافة، ولكن عندما عُرف أنه متعلم تم فصله من العمل. وذكر شاب آخر أنه كان يعمل في حمل البضائع وكان يرتدي "الجلباب". ويبدو أن هذا الزى يصم من يرتديه بالعار، حيث كانت الشرطة تلقى القبض عليه من حين لآخر وتلقي به في السجن.

المصدر : هبة الليثي ، استنادًا لمناقشات الشباب في مجموعات النقاش المتخصصة التي نظمت لدراسة مستويات المعيشة في مصر (٢٠٠٧)، التي تمت من قبل مركز الأبحاث الدولى لجودة البيئة

جدول ٦-٤: نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان من مختلف الأبعاد (وفقًا لشرائح الثروة)(٪)

مؤشر الثروة بالخُميسات	الازدحام	مواد تغطية الأرضية	الصرف الصحي المياه	المعلومات	التعليم	الصحة	نسبة الفقر الناجم عن تدني الدخل
إجمالي	١,٢	١٠,٩	٣,٧	٢,٢	١٧,٢	١٥,٢	٢٣,٢
الخُمَيْس الأول (الفئة الأشد فقرًا)	٤,٨	٤٣,٢	٧,٧	١١,١	٤٠,٢	٢٢,٧	٤٦,١
الخُمَيْس الثاني	١,٠	١٢,٧	٥,١	٠,٥	٢٤,٥	١٦,٦	٣٥,١
الخُمَيْس الثالث	٠,٣	٢,٠	٤,٣	٠,٣	١٣,٧	١٤,٧	٢٤,٦
الخُمَيْس الرابع	٠,١	٠,٢	١,٤	صفر	٧,٣	١٠,١	٩,٣
الخُمَيْس الخامس (الفئة الأكثر غنى)	صفر	صفر	٠,٥	صفر	١,٩	١٣,٤	٢,٦

المصدر : حسابات المؤلفتين باستخدام بيانات المسح السكاني الصحي في مصر، ٢٠٠٨، ومسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

إلى نسبة الذين يعانون من الحرمان من بعدين أو أكثر (الفقر المطلق). وتشير البيانات إلى أن من بين كل ثلاثة شباب هناك شاب واحد يعاني من الحرمان من بعد أو أكثر (الحرمان الحاد) (٣٣,١٪ أي ٥,٩ مليون شاب). كما أن هناك شاب واحد من بين كل أربعة شباب (٢٣,٦٪ أو ٤٢٢٣ ألف شاب) يعاني من الحرمان الشديد من واحد من الأبعاد. وتنخفض هذه النسب إلى أقل من ١٪ بالنسبة للشباب الذين يعانون من الحرمان الشديد من أربعة أبعاد أو أكثر (أنظر جدول ٦-٣)

ويمكن وصف أحد سيناريوهات انتقال الفقر عبر الأجيال كالآتي : نبدأ بأسرة يكون عائلها أميًا ولا يمتلك أي أصول منتجة ، ثم نتتبع المسار نحو أبنائه أو أبنائها. في الغالب سيعاني الأطفال من سوء التغذية، كنتيجة لجهل الأبوين أكثر من كونه نتيجة عدم توفر الغذاء السليم ، ومن الظروف الصحية السيئة التي يعيشون فيها. وبذلك يصبح هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للمرض الذي يؤدي بدوره إلى نقص قدراتهم الجسمانية. ولا يلتحق هؤلاء الأطفال بالمدارس ، وحتى إذا التحقوا بها فإنهم سرعان ما يتسربون منها للالتحاق بسوق العمل نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة لأسرهم. وفي ظل هذه الظروف ، يصبح الكثير منهم أميين فعلاً. وفي حالة عدم وجود مؤسسات كافية للتدريب المهني يدخل هؤلاء الأطفال مرحلة المراهقة بمهارات وقدرات ضعيفة للغاية. وتستكمل الحلقة عندما تتسم الزوجة – أو الزوج – بنفس الخصائص، وبذلك يستمر الفقر عبر مختلف الأجيال. وفي إطار هذا السيناريو، يتضح أن التعليم أداة قوية لتمكين الأفراد من كسر حلقة الفقر ، على الرغم من أنه ليس الأداة الوحيدة.

الارتباط بين الثروة والحرمان الذي يعانيه الشباب

من الواضح أن الحرمان الذي يعانيه الشباب مرتبط بالحرمان الذي عانوا منه في طفولتهم. وتبلغ نسبة الأطفال الذين يقيمون في مسكن يعيش في كل غرفة فيه خمسة أفراد فأكثر ١٤,٤٪ من إجمالي عدد الأطفال. ووفقًا لنتائج مسح النشء والشباب في مصر، يبدو أن الازدحام الشديد في الغرف مازال يعاني منه الشباب الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فأكثر. ومن الواضح أيضًا أن مؤشرات الدخل أو الثروة المتعلقة بالفقر ترتبط

شكل ٦-٣: نسبة الشباب الذين التحقوا بالتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة(٪)

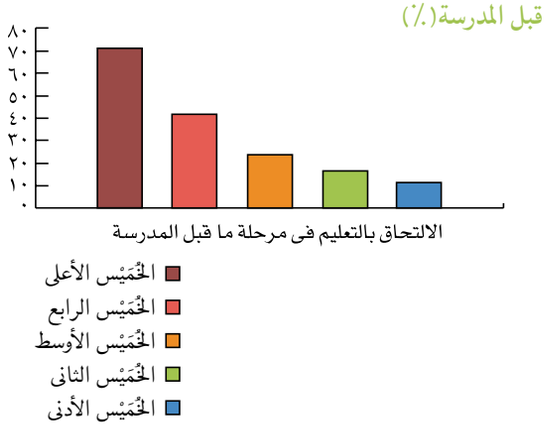

المصدر: مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩.

شكل ٦-٤ : توزيع مستويات التعليم وفقًا لشرائح الثروة الخمس

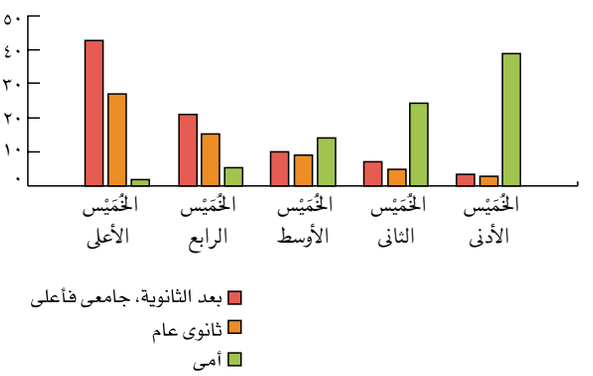

المصدر: مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩.

ارتباطًا قويًا بالحرمان من المأوى. كما يقدر أن ١٧٪ من الأطفال تحت سن الخامسة (١,٥ مليون طفل) محرومون بشدة من الغذاء، وفقًا لتعريف منظمة الصحة العالمية[٥]. ووفقًا للمسح السكاني والصحي، ٢٠٠٨، يكون وقع الحرمان من الغذاء أعلى في المناطق الريفية بالوجه القبلي، بينما تبلغ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (٧ - ١٨ سنة)، الذين لم يلتحقوا بالمدرسة على الإطلاق ٣,٢٪ على المستوى القومي (٤٩٠ ألف طفل). وتبلغ التفاوتات الإقليمية فيما يتعلق بعدم الحضور إلى المدرسة ما بين ١,٤٪ في المحافظات الحضرية و ٦,٧٪ في المناطق الريفية بالوجه القبلي. وعلاوة على ذلك، تبلغ نسبة الحرمان من المعلومات بين الأطفال الذين يزيد عمرهم عن سنتين ٢,٤٪ (أي ٥٥١ ألف طفل)، وهؤلاء الأطفال ليس لديهم أي سبل للحصول على التليفزيون أو الراديو أو التليفون أو الصحف. ويُرحل الكثير من أوجه الحرمان هذه من مرحلة الطفولة إلى مرحلة المراهقة ومنها إلى مرحلة الشباب.

توضح البيانات الواردة في جدول ٦-٤ أن وضع ثروة الأسرة، التي يمثلها منهج الأصول، لها أثر ملموس على الحرمان الذي يعاني منه الشباب. وفي الواقع، تشير نتائج مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة إلى أن مؤشر الثروة يرتبط ارتباطًا قويًا بالفقر الناجم عن تدني الدخل، فنصف الشباب تقريبًا في الخُمْيس الأول يعانون من هذا الفقر، ويقل معدل انتشار الفقر مع ارتفاع مؤشر الثروة ليصل إلى ٢,٦٪ فقط بين الشباب في الخُميْس الأغنى.

وتتفاوت المعاناة من الازدحام تفاوتًا كبيرًا بين خُمَيْسات الثروة، حيث يعاني نحو ٥٪ من الشباب في فئة الخُميْس الأفقر من الازدحام. مقابل أقل من ١٪ بالنسبة للشباب غير الفقير. وهناك احتمال قوي لأن يتعرض الشباب عند المستوى الأدنى من الثروة لكافة أشكال الحرمان.

فثروة الأسرة، التي يمثلها منهج الأصول، هي عامل قوي يفسر الحرمان من التعليم. فالشباب في فئة الخُميْس الأدنى من الثروة أكثر احتمالاً لأن يعانوا من الحرمان، فبينما يعاني ٤٠٪ من الشباب في فئة الخُميْس الأفقر من الحرمان الشديد من التعليم، فإن هذه النسبة تبلغ أقل من ٢٪ بالنسبة للشباب في الخُميْس الأغنى.

والشابات اللاتي يعشن في الأسر الأكثر ثراء يكون احتمال تعرضهن للحرمان من الصحة أقل من الإناث اللاتي يعشن في أسر فقيرة. وقد بلغت نسبة الشابات اللاتي سبق لهن الزواج واللاتي يعشن في أسر فقيرة ويعانين من الحرمان من الصحة ٢٣٪ تقريبًا، هذا بينما تنخفض هذه النسبة إلى ١٠٪ ، ١٣٪ على التوالي بالنسبة لنظيراتهن الأغنى في فئتي الخُميْس الرابع والخامس من الثروة.

وتبلغ نسبة الشباب الذين يعانون من عدم تغطية أرض المسكن ما بين ٤٣,٢٪ في فئة الخُميْس الأفقر إلى ٠,٢٪ بين الشباب في فئة الخُميْس الرابع. ولا يوجد هذا الشكل من الحرمان في فئة الخُميْس الأغنى. ولوضع ثروة الأسرة أثر ملموس على الحرمان الشديد من الصرف الصحي، حيث تبلغ نسبة الشباب المحروم من الصرف الصحي في فئة الخُميْس الأفقر ٨٪ بينما تبلغ هذه النسبة أقل من ١٪ (٠,٥٪) بين الشباب في الخُميْس الأغنى.

وتتماثل أنماط التفاوت في الحرمان من المياه مع تلك الخاصة بالصرف الصحي، حيث لا يعاني الشباب في فئتي الثروة الأعلى تقريبًا من الحرمان من المياه، بينما تبلغ نسبة الشباب الذين يعانون من هذا الشكل من الحرمان في فئة الخُميْس الأفقر الثاني ٣,٢٪ و ٧٪ بالنسبة للشباب الذين يعيشون في فئة الخُميْس الأفقر الأدنى.

شكل ٦-٥ أ : نسبة الشباب الحاصلين على تقديرات منخفضة – مقبول

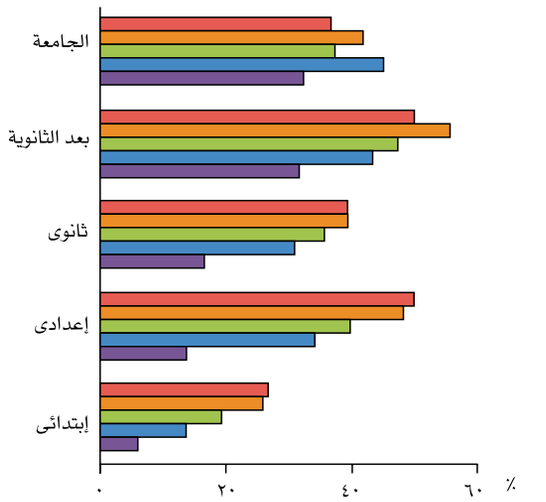

المصدر: مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩.

ويعتبر الشباب الذين يعيشون في أسر فقيرة أكثر احتمالاً للحرمان من المعلومات، وتبلغ نسبة هؤلاء الشباب ١١٪ مقابل أقل من ١٪ بالنسبة للشباب غير الفقير.

التعليم

أسفر مسح النشء والشباب في مصر عن نتيجة أخرى لافتة للنظر وهي أن الشباب الفقير في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) كانوا أكثر الفئات حرمانًا فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، كما يتضح من الشكل ٦ـ٣. فبينما التحق أكثر من ٧٠٪ من الشباب المصري في فئة الثروة الأعلى برياض الأطفال، فإن هذه النسبة تنخفض بصورة حادة عبر فئات الثروة حتى تصل إلى ١١٪ بالنسبة للشباب في فئة الخُمْيس الأدنى. وهذا يؤكد التفاوت في الحصول على الفرص المتكافئة، حيث إن هناك ارتباط قوي بين الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة وبين الحصول على درجات أفضل على مدار سنوات التعليم الإجباري.

بالنسبة للفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) كانت هناك تفاوتات كبيرة في الالتحاق بالتعليم والإنجازات التعليمية. وقد أسفر مسح النشء والشباب في مصر عن نتائج صارخة حيث تبين أن ٣٩٪ من الشباب في الخُمْيس الأدنى (الـ٢٠٪ الأفقر) مازالوا أميين، والقليل منهم استطاع مواصلة تعليمهم حتى وصلوا إلى مرحلة الثانوية العامة، وعدد أقل وصل إلى مرحلة التعليم الجامعي (شكل ٦-٤). وتعتبر الأمية ظاهرة ريفية حيث إن ٧٦٪ من جميع الشباب الأميين، بالإضافة إلى ٧٠٪ ممن يستطيعوا القراءة والكتابة ، يعيشون في الريف.

شكل ٦-٥ ب: نسبة الشباب الحاصلين على تقديرات

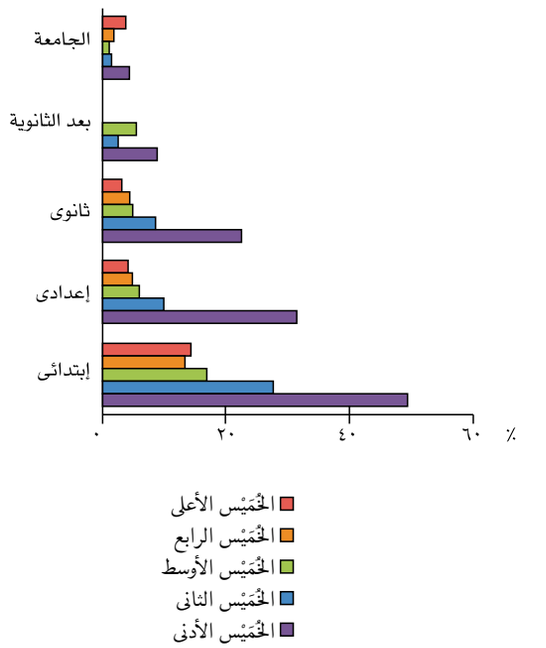

المصدر: مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩.

وعلى العكس من ذلك، يحقق الشباب في فئة الخُمْيس الأغنى مستويات تعليم عالية للغاية، حيث إن ٢٧٪ منهم يحملون شهادة الثانوية العامة، و ٤٣٪ منهم حاصلون على درجات جامعية. وفي الواقع، يكون التفاوت في مستويات التعليم بين شرائح الثروة الخمس من الأمور التي تسترعي الانتباه. وتاريخيًا يعكس هذا التفاوت أيضًا السمة المزمنة لظاهرة الفقر في مصر وهي : الأمية.

إن ما يثير القلق بصفة خاصة هو دلالة هذا الوضع بالنسبة للحراك الاجتماعي، الذي يعرقله تدني نوعية التعليم العام، واللجوء إلى الدروس الخصوصية التي تنفق عليها الأسر من جيبها الخاص. ويعكس الانتقال من المدرسة إلى ما بعد المرحلة الثانوية وإلى الجامعة التفاوت في فرصة الحصول على تعليم جيد في مصر. وكما يوضح شكل ٦ـ٤ ، إذا كنت فقيرًا (في شريحة الخُمْيس الأدنى من الثروة) فإن احتمال الحصول على درجة علمية من معهد متوسط أو من الجامعة يكون ضعيفًا للغاية، بينما يحصل ٤٣٪ ، ٢١٪ ـ على التوالي ـ من الشباب في شريحتي الثروة الأعلى على هذه الدرجات العلمية.

وإذا انتقلنا من بحث المستوى التعليمي إلى بحث الإنجاز التعليمي، مقيسًا بالتقديرات والدرجات، تتضح التفاوتات الأخرى بين الأغنياء والفقراء. فما تعرضه البيانات هو أن نسبة ضئيلة من الشباب الفقير يمكنها الوصول إلى مستويات مختلفة من التعليم وفي نفس الوقت يزداد

إطار ٦-٢ : العمل والتعليم مرتبطان ارتباطًا وثيقًا

تحدث أحد الشباب عن تجربته عندما أضطر لترك المدرسة لأنه كان يعمل أيضًا ، ولذلك كانت درجاته ضعيفة ، ولو كانت أتيحت له الفرصة لكان استمر في مواصلة تعليمه. ويتطلب التعليم الحصول على درجات عالية ، ولكن من يحصل على هذه الدرجات هم الأشخاص الذين يعيشون في ظروف مريحة تسمح لهم بالمذاكرة والتركيز في دروسهم. وعبر شاب آخر عن أسفه على كل دقيقة قضاها في المدرسة ، وعن غضبه من كل مدرسيه ، ومن والده الذي اعتاد على دفعه على المذاكرة. لقد ذاكر وعمل بجد ، ولكن ما الذي جناه في النهاية ؟ لا شئ. لقد أعلن أنه مستعد لقبول أي عمل. وعندما سئل عما إذا كان سيرسل أولاده للمدرسة رد بالإيجاب وأعرب عن أمله في أن يحصلوا على تعليم ذي جودة عالية يمكن أن يعود عليهم بالفائدة.

المصدر : هبة الليثي ، استنادًا لمناقشات الشباب في مجموعات النقاش المتخصصة التي نظمت لدراسة مستويات المعيشة في مصر (٢٠٠٧) ، التي تمت من قبل مركز الأبحاث الدولى لجودة البيئة

هذا الوضع سوءًا بحصول هؤلاء الشباب على تقديرات أقل. وكما يوضح شكل ٦-٥ أ يشكل الشباب في فئة الخُمَيْس الأدنى من الثروة (الـ ٢٠٪ الأفقر) ما بين ٢٧٪ و٥٠٪ ممن حققوا أداءً ضعيفًا حيث حصلوا على تقدير مقبول (د). وعلى العكس هناك احتمال بأن يحصل الشباب في الخُمَيْس الأعلى من الثروة (الـ ٢٠٪ الأغنى) على أفضل التقديرات عبر مراحل التعليم المختلفة. فمثلاً، كما يتبين من الشكل ٦-٥ ب، حصل ٤٩٪ من الشباب في الخُمَيْس الأغنى على تقدير ممتاز (أ) ، مقابل ١٤٪ فقط للشباب في فئة الخُمَيْس الأفقر. وهذا الوضع يعني أن نتائج التعليم، التي تتفاوت كثيرًا بتفاوت مستوى الدخل ، تترجم إلى تفاوت بنفس القدر في فرص العمل وعلى مدار حياة الشباب المصري.

إن انخفاض مستوى التعليم يعتبر العامل الأساسي وراء انتقال الفقر عبر الأجيال. وتدل كافة الدراسات التي أجريت عن الفقر في مصر على أن التعليم هو أقوى عامل له علاقة بالفقر، حيث إنه يحدد مدى تمكّن الأفراد من الحصول على فرص عمل مدرة للدخل. كما وُجد أن التعليم له تأثير قوي على أنماط الفقر. والارتباط بين التعليم والرفاهة له آثار مهمة على السياسة، وبخاصة فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن التوزيع. ويعد التحصيل العلمي للشباب الفقير منخفضًا، كما سيتضح فيما بعد، كما أن مستوى تعليمهم ليس كافيًا بالدرجة التي تمكنهم من الإفلات من شرك الفقر ، وبالتالي ينتقل الفقر عبر الأجيال. وتؤكد أمية الشباب من الجنسين أهمية التعليم (أنظر إطار ٦-٣) ، وهم يرون أن الأمية هي السبب الأساسي للفقر.

الشباب الفقير – وبخاصة الفتيات – يكون احتمال التحاقهم بالمدارس ضعيفًا. فقد بلغ معدل القيد الصافي في التعليم ٢٩,٧٪ بالنسبة للشباب غير الفقير مقابل ١٣,٩٪ للشباب الفقير في الفئة العمرية ١٨-٢٤ سنة. وقد تراجعت معدلات القيد في التعليم بصورة حادة عند سن التعليم العالي. وقد بلغ معدل القيد للشباب غير الفقير نحو ضعف

جدول ٦-٥: معدل البطالة بين الشباب حسب مستوى التعليم ووضع الشباب بالنسبة للفقر ، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩

وضع الشباب	تعليم ثانوي	تعليم فوق الثانوي	تعليم جامعي أو تعليم عالٍ
فقراء	١٦,١	٢٨,٧	٢٩,٤
غير فقراء	١٤,٣	٢١,٣	٢٥,٣
كل الشباب	١٤,٧	٢٢,٣	٢٥,٦

المصدر : حسابات المؤلفتين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

جدول ٦-٦: توزيع الشباب المشتغلين حسب الوضع بالنسبة للفقر، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩(٪)

	عمل دائم	عمل مؤقت	عمل موسمي	عمل عارض
فقراء	٦١,٩	٧,٢	١,١	٢٩,٨
غير فقراء	٧٦,٤	١٠,١	٠,٦	١٢,٩

المصدر : حسابات المؤلفتين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

معدل القيد لدى الشباب الفقير. والأكثر من ذلك ، كانت الفجوة بين الفقراء وغير الفقراء أوسع بالنسبة للفتيات بالمقارنة بالبنين ، ولكن فجوة الفقر كانت أوسع من فجوة النوع. ففي سن العشرين ، كان ١١,٧٪ من الإناث الفقيرات و ١٣,٦٪ من الذكور الفقراء مقيدين في التعليم ، مقابل ٣١٪ من الإناث و٣٦,٧٪ من الذكور الذين يعيشون في الأسر غير الفقيرة. وقد كانت هناك أيضًا فجوة واسعة في القيد بالمدارس بين المناطق الحضرية والريفية ، وقد تبين أن فقراء الريف هم أكثر الفئات حرمانًا من التعليم.

تعتبر معدلات البطالة بين الشباب الفقير منخفضة عنها بالنسبة للشباب غير الفقير عند أي سن، حيث لا يستطيع الشباب الفقير أن يبقوا بلا عمل. ولذلك، قد تكون معدلات البطالة بينهم منخفضة،

شكل ٦-٦ : معدل البطالة حسب السن ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩

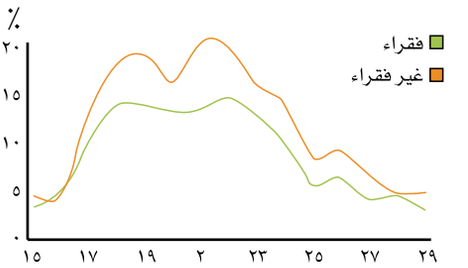

المصدر : حسابات المؤلفتين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

شكل ٦-٧ : نسبة الوظائف الدائمة حسب السن ، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩

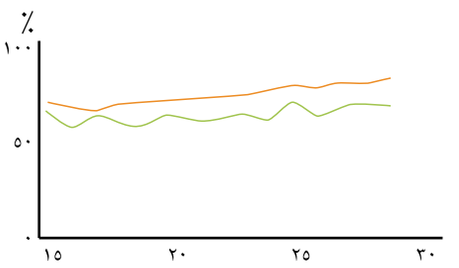

المصدر : حسابات المؤلفتين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

جدول ٦-٧: توزيع الشباب في قوة العمل حسب فئات العمالة ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩(٪)

	عامل بأجر	صاحب عمل	يعمل لحسابه	عامل بدون أجر	متعطل
الفقراء	٥٦,٦	٢,١	٧,١	٢٤,٧	٩,٥
غير الفقراء	٥٤,١	٣,٨	١٠,٩	١٩,١	١٢,١

المصدر : حسابات المؤلفتين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

شكل ٦-٨ : نسبة العاملين بدون أجر حسب السن والوضع بالنسبة للفقر، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩

المصدر : حسابات المؤلفتين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وإن ظلوا يعيشون في فقر. وكما يشير شكل ٦-٦، يزيد معدل البطالة مع ارتفاع السن ويصل لذروته في سن ١٨، ١٩ سنة ثم يتراجع بعد ذلك. ويصدق هذا بالنسبة للشباب الفقير وغير الفقير، ومع هذا تكون معدلات البطالة لدى الفقراء دائمًا أقل منها بالنسبة لغير الفقراء.

تستمر معدلات البطالة عند مستوى مرتفع بالنسبة لخريجي المدارس الثانوية والجامعة، وبخاصة لدى الخريجين الفقراء. وكما يتضح من جدول ٦-٥، كانت البطالة أكثر وضوحًا بين المتعلمين الفقراء حيث بلغت نسبة المتعطلين منهم، في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة)، ٢٩٪ بينما كان هناك شاب واحد متعطل من بين أربعة شباب غير فقراء. ويبدو أنه حتى إذا استطاع الشاب الفقير أن يكسر الحلقة المفرغة للتعليم والفقر، فإنه مازال لا يستطيع أن ينافس في سوق العمل نتيجة انخفاض مستوى جودة تعليمه، أو لاختلال سوق العمل أو لأنه يفتقد الصلات التي تمكنه من التعرف على فرص العمل.

فإن التشغيل هنا يعتبر خارج القطاع المنظم إذا كان الشاب يعمل بدون أجر، وإذا كان لا يحصل على أي مزايا مثل الضمان الاجتماعي. فإن التشغيل هنا يعتبر خارج القطاع المنظم ويعني ارتفاع معدلات التوظيف في القطاع غير المنظم أن الشباب يحصلون على وظائف غير مستقرة وذات جودة منخفضة.

والبطالة الجزئية تسود أكثر بين الشباب الذين لديهم عمل، ويكون عدد الفقراء مرتفعًا جدًا بين الفئات التي تعمل في مهن موسمية أو عارضة. وتعرف البطالة الجزئية بأنها القيام بأعمال مؤقتة أو موسمية أو عارضة وبأجور منخفضة. وبوجه عام، كان أكثر من ٨٤٪ من الأشخاص العاملين لديهم عمل دائم، و ١٠,٨٪ لديهم عمل عارض، و٤,٥٪ لديهم عمل مؤقت، وأقل من ١٪ لديهم عمل موسمي. أما بالنسبة لفئة الشباب فقد كان ٧٢٪ منهم لديهم عمل دائم، و ٩,٢٪ لديهم عمل مؤقت و ٠,٨٪ لديهم عمل موسمي و ١٨٪ لديهم عمل عارض. كما كان أكثر من ثلث الشباب الفقير لا يعملون في عمل دائم، مقابل أقل من الربع بالنسبة للشباب غير الفقير. وكان الأفراد الذين يشغلون وظائف دائمة أقل تواجدًا بين الفقراء على عكس الوضع بين غير الفقراء (بنحو ١٧ نقطة مئوية) ومن الملاحظ تزايد انتشار الوظائف الدائمة مع تزايد السن بالنسبة لغير الفقراء، بينما لا يوجد نمط معين للوظائف مرتبط بالسن بالنسبة للفقراء.

بالنسبة لكل من الفقراء وغير الفقراء تتناقص نسبة الأفراد الذين يعملون بدون أجر مع تزايد السن ولكن الفجوة بينهما تأخذ في الاتساع. يسعى الشباب الأكبر سنًا إلى الحصول على وظائف في القطاع الرسمي

كعاملين بأجر أو يقومون بإنشاء مشروعات خاصة بهم. وبطبيعة الحال، يكون احتمال نجاح غير الفقراء أكبر حيث يتمتعون بمهارات أعلى ولديهم أصول وصلات أكثر. وتبلغ نسبة العمالة بأجر ٥٦,٦٪ لدى الفقراء مقابل ٥٤,١٪ بالنسبة لغير الفقراء (جدول ٦-٧) ، وتكون العمالة بدون أجر أكثر شيوعًا بين الفقراء عنها بين غير الفقراء ، حيث تبلغ نسبة العمالة بغير أجر إلى إجمالي العمالة ٢٤,٧٪ ، ١٩,١٪ لكل من الفئتين على التوالي. وقد يرجع هذا إلى حقيقة أن سكان الريف يعملون أساسًا في الزراعة وأن الفقر يسود أكثر في المناطق الريفية (أنظر شكل ٦-٨).

الملامح الأساسية للشباب الفقير في الريف

وفقًا لجغرافية مصر، فإنه من المؤكد أن الفقراء يتركزون في المناطق الريفية، وبخاصة في الوجه القبلي. وتقدم خريطة الفقر في مصر ما يدل دلالة واضحة على ارتفاع مستويات التمييز عبر المناطق الريفية نفسها. وتضم الألف قرية الأكثر فقرًا (من إجمالي عدد القرى المصرية البالغ عددها ٤٧٠٠ قرية) ٥٤٪ من إجمالي عدد فقراء الريف في مصر[٦]. ويعزي هذا إلى التوزيع غير العادل للسلع العامة، بما في ذلك البنية الأساسية المادية (المياه، الصرف الصحي، الطرق) بالإضافة إلى الخدمات العامة وعلى الأخص الخدمات التعليمية والصحية.

ووفقًا لمسح النشء والشباب في مصر، يتبين أنه بينما يشكل شباب الريف ٥٩٪ من إجمالي عدد الشباب في مصر، فإنهم يشكلون أيضًا ٨٥٪ من عدد الشباب الفقير. ولهذا يتضح أن الفقر سمة مميزة لمن يعيشون في الريف المصري، وبذلك تقل إمكانية الحصول على السلع والخدمات العامة. كما أن ضعف فرصة الحصول على التعليم تعتبر محددًا أساسيًا لانخفاض جودة فرص العمل مدى الحياة، وبالتالي تتواصل حلقة الفقر. منذ عام ١٩٩٤، توضح تقارير التنمية البشرية لمصر، والعدد المتزايد من مؤشرات الرفاهة استمرار مستوى الحرمان في المجتمعات الريفية. كما تبين أن الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية محرومون من خدمات البنية الأساسية المادية بالإضافة إلى الحرمان من الحصول على التعليم وما يسفر عن ذلك من نتائج. وعلاوة على ذلك، تكون فرص العمل قليلة وتنوعها محدودًا بدرجة أكبر كثيرًا في ريف مصر، وهو ما يمكن أن يفسر الميل الشديد للهجرة من الريف إلى الحضر، والتوسع السريع للغاية في العشوائيات التي توفر ظروفا معيشية ومصادر رزق وسيطة بين المناطق الريفية والحضرية.

ومع هذا، تجدر الإشارة إلى أن هناك عددًا من الخصائص الخاصة بالرفاهة لا تؤخذ في الحسبان في مقاييس الفقر، وتعد في صالح سكان الريف، حيث تشمل المتغيرات الإيجابية التي يتسم بها الريف: التلوث الأقل، والقرب من مكان العمل (وبالتالي تكون تكلفة المواصلات أقل وكذلك الوقت الذي يستغرق في الانتقال)، وتوجد أيضًا فرصة أكثر لتملك المساكن (سعر الأرض أقل)، ويتاح أمن أوفر، والازدحام أقل، وتكدس المنازل أقل، وهناك فرصة أكثر لممارسة المجهود البدني لكل من الذكور والإناث.

الملامح الأساسية للشباب في العشوائيات

يقدر عدد السكان الذين يعيشون في العشوائيات في مصر بنحو ١٥ مليون نسمة على الأقل، سواء كانت هذه العشوائيات في المناطق الحضرية أو الريفية. وعلى الرغم من أن العشوائيات ظهرت منذ فترة

شكل ٦-٩: إيه الحاجات اللي بتقلقك من بكرة ؟

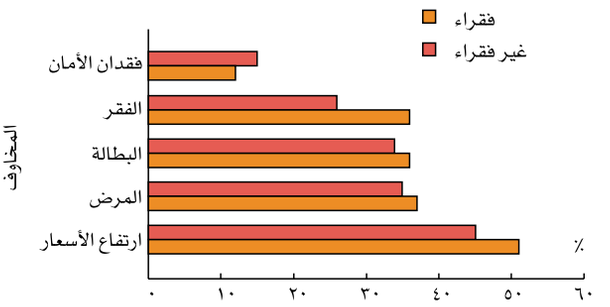

المصدر : بحث"بماذا يحلم المصريون؟" ، ٢٠٠٩ ، السؤال السابع.

قصيرة جدًا، إلا أنها تنمو بمعدلات سريعة تفوق كثيرًا معدلات النمو في المدن الجديدة. وعلى عكس الفكرة الشائعة عن العشوائيات، فإن هذه المناطق ، التي بدأت تتكاثر خلال السبعينيات، ليست بالضرورة أحياء فقيرة ومتخلفة أو غير منظمة. ففي الغالب تصبح هذه المناطق في نهاية الأمر كيانات متماسكة تربطها شبكات اجتماعية قوية وعلاقات ثقافية تعتبر بمثابة الأساس لتطبيق المعايير الخاصة بها.

وترتبط ظاهرة نمو المناطق العشوائية غالبًا بالتحول من الاقتصاد القائم على الزراعة، الذي دفع الناس بعيدًا عن مساكنهم الريفية نحو المدن حيث توجد معظم الوظائف في قطاع الصناعة والخدمات. وقد خلق البناء غير المخطط والعشوائي ـ لحد ما ـ في المجتمعات الحضرية العشوائية مشاكل تتمثل في صعوبة الوصول إليها، والشوارع الضيقة، والكثافة السكانية العالية وعدم توفر البنية الأساسية. وتشمل الخصائص السلبية الأخرى نقص البنية الأساسية المادية خاصة الصرف الصحي، وسوء حالة الطرق، ووسائل المواصلات العامة غير الآمنة، والمساكن سيئة التهوية (أنظر الفصل الرابع عشر). ولعل أخطر مشكلة تواجهها المناطق العشوائية هي الممارسات غير الأخلاقية للسكان من الشباب. فقد "أدى العجز عن حماية الشباب من إدمان المخدرات، والسلوكيات العدوانية إلى أن أصبحت هذه الأماكن جاذبة للأنشطة غير المشروعة بالمقارنة بالإحياء الأخرى التي تتوفر لها حماية أفضل. وقد ساهم هذا في تهميش أكثر لهذه المناطق وسكانها". وعلاوة على ذلك، تزيد فرصة تعاطي المخدرات بين الشباب في العشوائيات بنسبة ٥٠٪ عن المتوسط العام في مصر[٧].

لا يجب افتراض أن الذين يعيشون في المناطق العشوائية ـ سواء كانوا من الشباب أو من كبار السن ـ فقراء، حيث أن الملامح الأساسية لهذه المناطق تشير إلى أنها تشمل جماعات كثيرة من الأفراد ذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة[٨]. وببحث نتائج مسح النشء والشباب في مصر، فيما يتعلق بالشباب الذين يعيشون في العشوائيات، يلاحظ على نحو مثير للدهشة أن ١٠٪ فقط من السكان الشباب ينتمون إلى خُمْيس الثروة الأدنى، وأن ١٢٪ ينتمون إلى الخُميْس الأدنى الثاني. وعلى العكس من ذلك، ينتمي ٥٨٪ من السكان الشباب إلى الخُمْيسين الرابع والخامس من الثروة. وهناك سمة أخرى للشباب في العشوائيات الحضرية وهي أن نتائج تعليمهم أفضل كثيرًا من المتوسط العام لمصر. فبينما يشكل الشباب من سكان العشوائيات الحضرية ٩,٤٪ من إجمالي الشباب الذين شملتهم العينة، فإنهم متواجدون بشكل جيد بين خريجي المعاهد المتوسطة والجامعة (١٢٪ ، ١٣٪ على التوالي) إلى جانب أنهم يشكلون ٦٪ فقط من إجمالي عدد الشباب الأميين. وهذا يؤكد أن الشباب في العشوائيات لا يعانون من الأشكال المعتادة للحرمان التي يعاني منها الفقراء. وفي الواقع، يعزي انتشار الأمية، التي يبلغ معدلها ١٦,٧٪ من إجمالي عدد الشباب الذين تشملهم العينة إلى الشباب الذين يعيشون في ريف الوجه القبلي.

وبوجه عام، يعتبر تمثيل الشباب الذين يعيشون في العشوائيات في إجمالي العينة متقاربًا جدًا لوزنهم في العينة بالنسبة لكل الخصائص الأخرى مثل نوعية الوظيفة، وملكية الأصول (التليفون المحمول، الغرف، الأسِرّة). وعلى الصعيد الاجتماعي، تزيد فرصة الشباب المتزوج في العشوائيات في تكوين أسرة نووية بنسبة ٤٠٪ عن المتوسط لدى جميع الشباب في مصر.

ووفقًا للمتغيرات المستخدمة في قياس الفقر، يبدو أن نوعية حياة الشباب الذين يعيشون في العشوائيات ليست بالسوء الذي يفترضه الكثيرون. وعلى الرغم من ذلك، تبين المسوح التي أجريت حديثًا عن هذه المناطق أنه يتعين تحري الدقة والتمييز بين الذين يعيشون في المناطق الجغرافية المتاخمة للمراكز الحضرية الغنية والذين يعيشون بعيدًا عنها، ويبدو الفرق في فرص العمل الأفضل في المناطق الأولى وبالتالي في الظروف المعيشية الأحسن.

أحلام وتطلعات الشباب في الأسر المحرومة

اشتقت البيانات الواردة هنا من بحث "بماذا يحلم المصريون ؟" الذي أعده مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٢٠٠٩. وهو بحث بالعينة الممثلة للجمهورية، ويبلغ حجمها ٣٠٠٠ فرد من سن الثامنة عشر فأكثر (ويمثل كل منهم أسرة معيشية). ويبلغ عدد الشباب في هذه العينة في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) ١٧٧٦ ويتكون البحث من ٦٨ سؤالاً، ومعظمها أسئلة يتم الإجابة عليها من بين عدة اختيارات.

إطار ٦-٣ : أسباب الفقر كما يراها الفقراء

- ذكرت إحدى العاملات الريفيات الأميات أن الفقر هو سبب الفقر، مشيرة بذلك إلى الحلقة المفرغة للفقر التي لم يستطع معظم الفقراء كسرها.
- يرى بعض الرجال الذين يعيشون في الحضر ـ متعلمين وأميين ـ أن الفقر متعدد الأسباب. وهم يعتقدون بأن هذه الأسباب تتفاعل مع بعضها وتؤدي إلى تفاقم الشعور بالحرمان. فالدخل يتأثر بالكساد الاقتصادي، لأن ارتفاع الأسعار يؤثر على السوق، وهو بدوره يؤدي ـ مع ثبات أو تناقص الدخل ـ إلى المزيد من الركود، ويضطر أصحاب الأعمال إلى طرد بعض العاملين لديهم. وقد ذكر أحد الحدادين أنه اضطر أحيانًا إلى الاقتراض لدفع أجور العاملين لديه، ويعتقد هؤلاء الرجال أن الفقراء أكثر تأثرًا بارتفاع الأسعار من الأغنياء.

- يفسر الشباب أسباب الفقر ـ سواء الذين يعيشون في الحضر أو الريف ـ على أساس فشل سياسات الدولة في حماية الفئات ذات الدخل المنخفض من آثار التوجه نحو خصخصة الاقتصاد. وقد ذكر أحد الشباب الأميين، الذي كان يعمل في أحد المحاجر، أن كبار رجال الأعمال يحتكرون مختلف الأنشطة في السوق. وذكر أنه كان يعمل في هذا المحجر ولكن أحد كبار رجال الأعمال اشتراه واحتكره وطرد العمال الذين كانوا يعملون فيه من قبل. وقد حاول هذا الرجل أن يجد عملاً لدى المالك الجديد ولكنه فشل لأن العمل في المحجر لم يعد كما كان من قبل، حيث يتم حاليًا استخدام آلات متقدمة ولا يوجد مكان لأمي مثله وبخاصة أنه ليس لديه "واسطة".

- استمرار الفقر كان أيضًا واضحًا في الإجابات. وقد ذكر أحد المبحوثين أن أجدادهم مسؤولون عن استمرار الفقر، فهم لم يرسلوا أبناءهم أبدًا للمدرسة (المقصود هنا آباء المبحوثين) وهذا أدى إلى فقر أبنائهم.

- من الواضح أن الشخص المتعطل يعطي قيمة مرتفعة للعمل. ولهذا يؤكد الشباب الأمي من الجنسين على أهمية التعليم. وهم يعتبرون الأمية هي السبب الأساسي لفقرهم. وبالنسبة لمن يعمل منهم فإنهم يعتقدون أنه كان من الممكن تحسين وضعهم ووضع أسرهم لو أنهم حصلوا على تعليم أفضل، وهو ما كان سيمكنهم من الحصول على وظائف أفضل، فوظائفهم الحالية متواضعة لحد ما نتيجة انخفاض مستوى تعليمهم أو نتيجة عدم التحاقهم بالتعليم. وفي كلتا الحالتين يلام الفقر لفقدانهم مزايا كل من التعليم أو التشغيل.

- يرى الفقراء أن التنبؤ بما سيحدث في الغد لا يمكن أن يخضع لقواعد، فالحصول على وظيفة أمر غير مؤكد، كما أن الدخل غير ثابت. ويبدو عدم التأكد بما سيحدث في المستقبل جزءًا لا يتجزأ من تجربة الفقر في مصر، فهي تخلق شعورًا بعدم الأمان وإمكانية تعرض حياة الفقراء للخطر بشكل لا يمكن التغاضي عنه. وهم يشعرون بأنهم أكثر تأثرًا بالأحداث التافهة والعرضية.

- يرتبط عدم الأمان بعدم وجود تأمين صحي، كما أشار إلى ذلك الفقراء عندما عبروا عن مخاوفهم بشأن الغد. فالخوف من المرض، وعدم القدرة على علاجه يأتي في مقدمة هذه المخاوف. ويرى جميع المبحوثين في مجموعات النقاش المتخصصة أن الصحة هي الأصل الأساسي الذي يؤدي فقدانه إلى الفقر. وقد ذكر أحد الشباب : أن والده مريض وملازم المنزل ووالدته متوفاة ، من إذن سيقدم المساعدة ؟ لقد اضطر لترك المدرسة للحصول على دخل لأسرته.

المصدر : هبة الليثي، استنادًا إلى مناقشات مجموعات النقاش المتخصصة التي نظمت لدراسة مستويات المعيشة في مصر (٢٠٠٧)، التي تمت من قبل مركز الأبحاث الدولي لجودة البيئة.

وحتى يمكن قياس الفرق في المواقف ووجهات النظر بين الشباب الفقير وغير الفقير تم تقسيم العينة إلى فقراء وغير فقراء وفقًا للإجابة على السؤال الآتي : "تقدر تقولي أنت بتعتبر نفسك من أي طبقة في المجتمع؟"، وكانت الاختيارات هي: طبقة عليا، طبقة متوسطة، طبقة أقل من المتوسطة، طبقة دنيا، طبقة معدمة [٩]. وقد أُفترض أن الطبقتين الأخيرتين تمثلان الفقراء، بينما افترض أن الطبقات الثلاث الأولى تمثل غير الفقراء. والملاحظة الأولى المثيرة للاهتمام في عينة الشباب أن ١٠٪ فقط من إجمالي العينة يعتبرون أنفسهم فقراء (الطبقة الدنيا والمعدمة معًا في العينة)، وهذا رقم أقل بكثير من الرقم الذي يشير إلى نسبة السكان تحت خط الفقر الأدنى التي تبلغ ٢٠٪. وفيما يتعلق بملكية الأجهزة و أشياء أخرى [١٠]. لا يملك أحد ـ من هؤلاء الأفراد الذين يعتبروا فقراء ـ جهاز تكييف، أو بطاقة ائتمان، أو ديب فريزر، أو غسالة أطباق، وكان ٢,٦٪ فقط منهم يملكون غسالة فول أوتوماتيك مقابل ٣٢,٤٪ من غير الفقراء.

وقد أوضحت النتائج عدم وجود فرق معنوي بين موقف الفقراء وغير الفقراء بالنسبة للأهمية التي تعطي لكون الشخص غنيًا، حيث أشار إلى ذلك ما يقرب من ١٨٪ من كل من الفقراء وغير الفقراء، بينما أعطيت أهمية أكبر للحصول على وظيفة والانشغال بعمل حيث أشار إلى ذلك ٣٦٪ من الفقراء و ٢٥٪ من غير الفقراء. وقد كان أكثر من

شكل ٦-١٠ : يا ترى إيه الحاجات اللي تخليك مطمئن لبكرة ؟

المصدر : بحث "بماذا يحلم المصريون؟" ، ٢٠٠٩ ، السؤال الثامن.

شكل ٦-١١ : أنت بتعتمد على مين في تحقيق أحلامك دي ؟

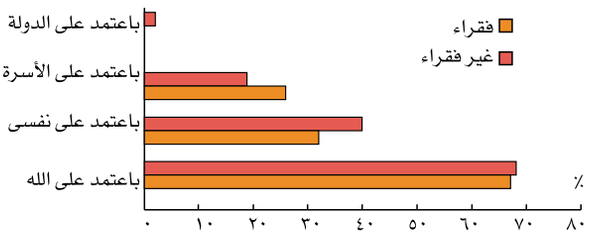

المصدر : بحث "بماذا يحلم المصريون؟" ، ٢٠٠٩ ، السؤال العاشر.

٧٠٪ من الشباب الفقير وغير الفقير متفائلين بشأن المستقبل. أما بالنسبة لفئة المتشائمين فقد كان سبب هذا التشاؤم هو الأحوال العامة السيئة التي يعتقدون أنها متدهورة بما في ذلك مستقبل التشغيل. وقد كان ارتفاع الأسعار من أكثر المخاوف التي تنتاب كل من الفقراء وغير الفقراء، حيث أشار إلى ذلك نصف الفقراء و ٤٥٪ من غير الفقراء، يليه المرض، والبطالة والفقر (أنظر شكل ٦-٩)

وتوضح النتائج أنه بالنسبة لكل من الفقراء وغير الفقراء كان ترتيب المخاوف متماثلاً فيما يتعلق بمستوى الأسعار (التضخم)، والصحة والبطالة، ولكنهما اختلفا بالنسبة لترتيب الفقر، حيث ينظر الفقراء إلى توقع الوقوع في براثن الفقر بتخوف أكثر بكثير. وهذا يبين وعي الشباب الكبير بتدهور الظروف الاقتصادية لجيلهم بالمقارنة بجيل آبائهم، وبخاصة فيما يتعلق بتوفر فرص العمل الجيدة (أنظر إطار ٦-٣)

فيما يتعلق بالعوامل التي تمنح الثقة في المستقبل كانت هناك خمسة عوامل ـ من بين عشرة عوامل اختيارية ـ تبدو ذات أهمية بالنسبة للشباب[١١] كانت أهم هذه العوامل: عندما تتحسن الأوضاع العامة للبلد (أشار إلى ذلك ٤٢٪ من الفقراء و ٤١٪ من غير الفقراء). وجاء في المرتبة الثانية في الأهمية إيجاد وظيفة جيدة (أشار إلى ذلك ٢١٪ من الفقراء و ٢٨٪ من غير الفقراء) وجاء في المرتبة الثالثة عندما تسود العدالة في البلد (أشار إلى ذلك ٢٠٪ ، ٢٢٪ من الفقراء وغير الفقراء على التوالي)، أما العامل الرابع فكان أن يحصل كل شخص على فرصته/ فرصتها (١٨٪ و ١٧٪ لكل من الفقراء وغير الفقراء على التوالي)، والخامس كان عندما يجد الفرد خدمات صحية جيدة (١٧٪ ، ١٥٪ لكل من الفقراء وغير الفقراء على التوالي). (أنظر شكل ٦-١٠)

أما بالنسبة للمتغيرات الأقل الأهمية ـ لدى كل من الفقراء وغير الفقراء ـ فإنها تشمل استكمال التعليم، والحصول على التعليم، والحصول على مسكن. وهذا يوضح وعي الشباب الكبير في مصر بأن الظروف على المستوى القومي تدهورت بالنسبة لجيلهم بصفة خاصة بالمقارنة بظروف آبائهم، وذلك فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية وتوفر الوظائف الجيدة بصفة خاصة.

وفيما يخص أحلام وتطلعات الشباب يوضح البحث أن الشباب المصري ينشد الأمان في الدخل والصحة والوظيفة الجيدة. ويتماثل الفقراء وغير الفقراء في كل الأحلام والتطلعات فيما عدا الحماية من الفقر حيث أجاب على ذلك ٤٩٪ من غير الفقراء و ٥٧٪ من الفقراء. وبالنسبة للسؤال الذي يتعلق بعلى من يعتمد الشباب لتحقيق أحلامهم (شكل ٦-١١، السؤال العاشر في البحث)، توضح الإجابات النزعة القدرية لدى الشباب حيث أشارت معظم الإجابات إلى أنهم يعتمدون على الله، يلى ذلك اعتماد الشباب على أنفسهم، وأخيرًا على الأسرة. ومن المثير للاهتمام أن الاعتماد على الدولة يشكل حاليًا ٢٪ فقط من إجابات غير الفقراء ولا شئ من إجابات الفقراء.

وبالنسبة للأنشطة التي يفضل قضاء الوقت فيها ، يفضل الشباب قضاء وقت أكثر للعبادة (٥٨٪ من الفقراء و ٦٢٪ من غير الفقراء)، ويأتي في المرتبة الثانية من الأهمية قضاء الوقت مع الأسرة، وتخصيص وقت لصلة الرحم (٣٢٪ ، ٣٣٪ لكل من الفقراء وغير الفقراء). وقضاء وقت أكثر من الأسرة النووية (الصغيرة) (٢٤٪ من الفقراء و٢٥٪ من غير الفقراء). ويبدو التناقض الواضح بين الشباب الفقير وغير الفقير في اختيار الفقراء قضاء وقت أكثر في الراحة حيث أجاب على ذلك ٣٢٪ من الفقراء، ويتساوى هذا مع ثاني أهم اختيار، مقابل ١٣٪ من غير الفقراء، ويشير ذلك إلى أن الفقراء يفتقدون بشدة الراحة البدنية.

فيما يتعلق بتفضيل الأسرة النووية أم الأسرة الممتدة كنموذج لحجم الأسرة في مصر، كان تفضيل الأسرة الممتدة ضعف الأسرة النووية تقريبًا (٦٣٪ ، ٣١٪ على التوالي) ، وذلك في عينة الشباب ككل، وكان الفرق بين الفقراء وغير الفقراء ضئيلاً. ويصدق هذا أيضًا بالنسبة

للسعادة، التي تبدو أنها الاختيار الذي اتفق حوله كل من الفقراء وغير الفقراء فيما يتعلق بما يتمنونه لأسرهم. ويلي ذلك الأمل في تحقيق التضامن (أن نكون يدًا واحدة). وبالنسبة لما يتمنونه لأطفالهم[١٢] تمنى ٩٥٪ أو أكثر من الفقراء وغير الفقراء أن يحصل أبناؤهم على درجة جامعية أو أعلى من الجامعية، كما أشار ٧٣٪ من الفقراء إلى أنهم يأملون في حصول أبنائهم على وظائف في الحكومة أو القطاع العام وذلك مقابل ٦٣٪ من غير الفقراء.

آليات تعامل الشباب والفقراء مع الفقر

يشير تحليل عادات واستجابات الشباب الفقير إلى أنهم مهرة في إيجاد حلول للمشاكل، وأنهم يستفيدون من آليات التكافل الاجتماعي التقليدية، ومن السبل المبتكرة للتعامل مع الفقر. فبالنسبة للاستفادة من الشبكات الاجتماعية، من المرجح أن يستمر الشباب في العيش مع آبائهم، بل وتكوين أسرة في إطار نظام الأسرة الممتدة. وهذا يرتبط بحقيقة أن الآباء في المجتمع المصري يساعدون أبناءهم حتى بعد بلوغهم سن النضج، كما تدل الأدبيات على ذلك. وتؤيد الثقافة في مصر استعداد الآباء لأن يساهموا بدخلهم ومدخراتهم في تعليم أبنائهم في جميع المراحل، وفي الإعداد لزواج الأولاد والبنات (أنظر ديان سنجرمان Diane Singerman) وبذلك يحظى الشباب بالحماية الاجتماعية من الأسرة بصفة أساسية وليس من الدولة، حيث لا تمنح إعانات للبطالة، ولا يحتمل أن يكون لدى الشباب مدخرات أو أصول.

أوضحت نتائج مسح النشء والشباب في مصر أنه لا يوجد فرق معنوي بين خُمَيْسات الثروة بالنسبة للسن عند الزواج الأول. فبالنسبة للإناث في الفئة العمرية (١٨-٢١ سنة) يتراوح وسيط سن الزواج بين ١٧ سنة بالنسبة لفئة الخُمَيْس الأفقر و ١٨ سنة في الخُمَيْس الأغنى. وبالنسبة للإناث في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) يتراوح وسيط سن الزواج بين ١٨ سنة في الخُمَيْس الأفقر و ٢١ سنة في الخُمَيْس الأغنى.

وهناك سمة أخرى متماثلة في جميع الخُمَيْسات في مسح النشء والشباب في مصر وهي الرغبة في السفر إلى دولة أخرى للعيش فيها أو للعمل أو للدراسة. وتتراوح نسبة من أشاروا إلى ذلك من ١٣٪ في الخُمَيْس الثاني إلى ١٩٪ في الخُمَيْس الرابع. وبالنسبة للهجرة كآلية للتعامل مع الفقر، تبين أن الشباب والفقراء في مصر (في الفئة العمرية ١٨-٢٩ سنة) لديهم رغبة متساوية أو متساوية تقريبًا للسفر والهجرة للبحث عن فرص عمل في مصر والخارج. وبالنسبة للذين يسافرون إلى الدول العربية أو للخارج فإن فرص عملهم تتركز في قطاعي الزراعة والتشييد باعتبارهم عمالة غير ماهرة، وقد كانت فرص العمل هذه هي المصدر الرئيسي للمدخرات التي تم تحويلها لمصر واستخدامها بعد ذلك في إقامة مشروعات من جانب أصحاب الأعمال الشباب. وعلاوة على ما تقدم، بالنسبة لمبادرات الأعمال، تشير نتائج مسح النشء والشباب إلى سلوك مماثل تجاه تنظيم الأعمال حيث بلغت نسبة تملك الشباب لمشروعات خاصة بهم ما بين ٥٪ في فئة الخُمَيْس الأفقر و ١٠٪ في فئة الخُمَيْس الأغنى (أنظر شكل ٦ـ١٢). وبالنسبة " لمحاولة إقامة مشروع جديد"، تراوحت نسبة من أشاروا إلى ذلك ما بين ١٢٪ في الخُمَيْس الأفقر إلى ٢٠٪ في الخُمَيْس الرابع.

شكل ٦-١٢ : آليات التعامل مع الفقر وفقًا لخُمَيْسات الثروة

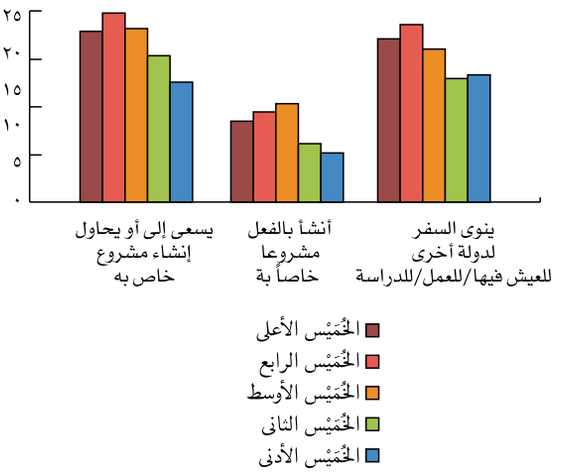

المصدر : بحث"بماذا يحلم المصريون؟" ، ٢٠٠٩ ، السؤال السابع.

إن ما يُفتقد فعلاً في سياق التعامل مع الفقر هو قيام الحكومة بتقديم حزمة كافية من الحوافز للشباب لمساعدتهم. وفي الوقت الحالي، تقتصر البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد الشباب على مساعدة أنفسهم على تقديم القروض متناهية الصغر التي يمنحها الصندوق الاجتماعي للتنمية، كما أن عدم وجود معلومات عن الأسواق التي تباع فيها منتجات معينة لفئات معينة أو عن أسواق السلع والخدمات عمومًا يرجع إلى ضعف البرامج الترويجية والخدمات الإرشادية.

ويتمثل السيناريو الأفضل الذي يجمع بين تحقيق اعتبارات العدالة ومنح حوافز للمشروعات التجارية في قيام الدولة بوضع برنامج قومي يتم بموجبه منح الشباب أراض غير زراعية مرفقة لتكون بمثابة أصل أساسي للجيل القادم، وذلك حتى يمكن تخفيف الضغط على الأراضي في القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى استخدامها من جانب الشباب كضمان عندما يتقدموا للبنوك أو للحصول على شريك في المشروع. وهذا البرنامج القومي يشبه برامج توزيع الأراضي التي كانت تطبق في الماضي، من حيث أن الحد الأدنى من مساحة قطعة الأرض التي يتم توزيعها وتخصيصها للمشروع ستكون مساوية في قيمتها لقيمة أصل مدر للدخل، مثل قطع الأراضي الزراعية التي وزعت على الشباب بمساحة خمسة أفدنة لكل منها.

هناك ثلاث توصيات مهمة بالنسبة لمجموعات الشباب الفقير الثلاث ـ الشباب الفقير في المناطق الريفية، والشباب الفقير في المناطق العشوائية، والشباب الفقير في المناطق الحضرية. فبالنسبة للمناطق الريفية في مصر، يجب وقف عملية الهجرة الداخلية إلى المناطق العشوائية والأحياء الفقيرة، إن لم يكن العمل على تشجيع الهجرة العكسية. إن مبادرة الألف قرية الحالية هي أفضل وسيلة ممكنة لتوفير بيئة جاذبة داخل المناطق الريفية الأكثر فقرًا حتى يمكن تحويلها لأقطاب جذب. وإلي جانب الخطط الحالية التي تستهدف تقديم خدمات أفضل للألف قرية في مجال البنية الأساسية المادية، والصحة، والتعليم، فإنه يجب على هذه القرى إدماج برامج لخلق وظائف يتم تصميمها خصيصًا لتشمل كل من الأنشطة التي تخدم المجتمعات المحلية والأنشطة التي يمكن تسويقها خارج هذه القرى. وفي المناطق العشوائية، يعتبر تطوير الأحياء الفقيرة هو أحد الحلول، وبخلاف ذلك يجب توفير الأماكن التي يستطيع فيها الشباب إقامة مشروعاتهم. وبالنسبة للأراضي المخصصة لمشروعات الشباب في كل من المناطق الريفية والعشوائية ، تعتبر المباني متعددة الطوابق التي توجد بها ورش بأحجام مناسبة من أنجح النماذج التي أبرزتها التجارب الدولية، التي تتناسب مع جغرافية مصر نظرًا لنقص الأراضي المرفقة المتاحة. ويجب أن تركز هذه المشروعات على احتياجات المجتمعات المحلية، وأن تستفيد من ميزة قربها من المدن والمناطق الحضرية المنظمة. ويتمثل الدعم الذي يمكن تقديمه للفقراء في المجتمعات المحلية الحضرية في توفير التدريب المهني وفرصة أخرى للتعليم حتى يمكن تحسين فرص الحصول على وظائف لائقة.

الخلاصة

إن فقراء مصر ـ جيل بعد جيل ـ تعرضوا للتهميش، وحرموا من الحقوق التي ثبت أنها تستطيع كسر حلقة الفقر. وفي الواقع، مازالت مصر متأخرة عن البلدان متوسطة الدخل ـ إذا تجاوزنا عن ذكر الاقتصادات الصاعدة ـ في النهوض بالمستويات الأساسية للصحة، والتغذية، والتعليم لمعظم الفئات الأكثر تأثرًا بهذه الأوضاع، أي الأطفال والشباب. ولا يمكن في الواقع تغيير مزاج الشباب المكتئب ولا توقعاتهم غير المتفائلة إلا من خلال تبني حزمة قوية من تدخلات السياسة العامة،

وهناك ثماني سياسات ـ جديرة بالاهتمام ـ انتهى إليها تحليلنا لفقر الشباب.

١. الشباب المعوق هم صنيعة الأطفال المعوقين : أطفال الفقراء هم أكثر الفئات التي يحتمل أن تظهر عليها كل أعراض الفقر. والشباب الذين يعيشون في فقر هم ضحايا طفولتهم ، والقليل منهم هو الذي استطاع الإفلات من شرك الفقر. ومن الصعب كسر حلقة الفقر، ويحتاج هذا إلى شحنة من التدخلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يحتاج إلى تدخلات تعمل على تحقيق التكامل والتوافق بين ما هو مستهدف للأطفال وما هو مستهدف للشباب.
٢. استهداف المناطق الريفية في الوجه القبلي إجراء سليم اقتصاديًا

إطار ٦-٤ : أنشطة لتشجيع الهجرة المنظمة وإيجاد بدائل إيجابية

استنادًا إلى التعاون المصري الإيطالي في مجال الهجرة بصفة خاصة ، وبهدف مواجهة الهجرة غير المنظمة التي يقوم بها قُصر بدون مرافقة ذويهم ، وقعت وزيرة الدولة للأسرة والسكان المصرية والسفير الإيطالي في مصر ـ في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٩ ـ اتفاقية مهمة لإطلاق برنامج للتنمية مدته ثلاث سنوات. ويمول البرنامج من وزارة العمل والسياسات الاجتماعية الإيطالية بمبلغ ٢ مليون يورو. ويهدف البرنامج إلى خلق فرص جديدة للتعليم والتدريب للشباب المصري لتعزيز إمكانيات تشغيلهم في مصر والخارج. وقد ذكر طرفا الاتفاقية أنها يتطلعان للتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة التي عُينت كوكيل منفذ بالاشتراك مع المجلس القومي للطفولة والأمومة.

ولتحقيق ذلك، قامت المنظمة الدولية للهجرة والمجلس القومي للطفولة والأمومة في أواخر عام ٢٠٠٩ بتصميم وتنظيم حملة معلومات تجريبية لتشجيع الهجرة الآمنة وإيجاد بدائل إيجابية في محافظة الفيوم، وهي منطقة معروفة بارتفاع معدلات الهجرة منها. وقد تم القيام بعدة أنشطة متنوعة. فعلى سبيل المثال، قامت المنظمة الدولية للهجرة والمجلس القومي للطفولة والأمومة في يومي ٨، ٩ ديسمبر ٢٠٠٩ بعقد ورشة عمل ناجحة في قرية تاتون للدعوة والتخطيط (من أجل بناء قدرات ٣٨ من قيادات المجتمع والقيادات الدينية لنشر رسالة الحملة الأساسية). وتم أيضًا تنظيم ندوات فنية ومباريات كرة قدم لإشراك الشباب الفقراء وأسرهم. وقد لعبت الشهادة التي أدلى بها أحد الممثلين المشهورين ـ عمرو واكد ـ دورًا مهماً في تعزيز استجابة المستفيدين المستهدفين لهذه الحملة. ويتاح مزيد من المعلومات عن هذه الحملة على الموقع الإلكتروني :
"http://www.egypt.iom.int/UAMCampain.htm"

وخلال الثمانية عشر شهرًا القادمة، وفي ظل الاتفاقية السابق الإشارة إليها، وبالتكامل مع أنشطة المرحلة التجريبية، سوف تسعى كل من المنظمة الدولية للهجرة والمجلس القومي للطفولة والأمومة إلى خلق فرص للتعليم والتدريب الموجه للسوق للشباب الفقراء لتعزيز قابليتهم للتوظيف في مصر وإيطاليا من خلال تطوير وتشغيل مركزين للتدريب الفني والمهني في محافظة الفيوم. يلي ذلك، تنظيم تدريب شامل لموظفي المركز (يتم اختيارهم وفق معايير محددة مسبقًا) كما سيتم تطوير المناهج مع الأخذ في الاعتبار متطلبات سوق العمل في مصر وفي الدول الرئيسية المستقبلة للمهاجرين. وسوف يقدم المركز أيضًا دورات لتعليم اللغة الإيطالية، ومعلومات عن المسارات القانونية للتوظيف والإقامة في إيطاليا، وبذلك سيتم تشجيع الهجرة المصرية (سواء الهجرة الدائمة أو المؤقتة). وإلى جانب مكون المشروع الأساسي، قد تقوم المنظمة الدولية للهجرة والمجلس القومي للطفولة والأمومة بتحديد وتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر، تكمل أنشطة المركز وتستفيد من التعاون معه.

المصدر : المنظمة الدولية للهجرة ، مصر ، أُعد هذا الجزء لتقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠١٠.

واجتماعيًا. أكدت خريطة الفقر في مصر، بالإضافة إلى الجهود الأخرى لرصد التنمية البشرية، أن المجتمعات الأكثر فقرًا والأولى بالرعاية تتركز في ثلاث أو أربع محافظات في الوجه القبلي. ويجب وضع أدوات استهداف فعالة وأن تشمل برامج مثل برامج المكملات الغذائية في المدارس، وبرامج التدريب وإعادة التدريب. وهذه البرامج تؤدي إلى الحد من تسربها إلى غير الفقراء، وفي نفس الوقت تضمن إتاحة الفرصة للأطفال والشباب لكسر حلقة الفقر.

٣. المناطق العشوائية والأحياء الفقيرة هي التي تولد السلوكيات العشوائية والخطيرة. إن غياب الحد الأدنى من معايير الأمان والانضباط في المناطق العشوائية يؤدي إلى انتشار المخدرات وغيرها من مختلف أشكال الجرائم. والشباب في المناطق العشوائية ليسوا في حاجة فقط إلى المساعدات التي تركز على الفقر حيث إنهم في وضع يمكنهم من المشاركة في تحقيق رفاهة مجتمعاتهم، والفرصة متاحة لهم للقيام بذلك.

٤. التعليم هو أكثر الخطوط الفاصلة التي تميز بين من يملك ومن لا يملك في المجتمع. لذلك يعتبر إصلاح نظام التعليم الأساسي والتدريب المهني هو الوسيلة الوحيدة التي تمَكن مصر من استعادة قوتها الاجتماعية، من حيث الانتقال ـ القائم على الاستحقاق ـ من الفقر المدقع إلى الغنى وفقًا لنتائج التعليم. وقد تم الإشادة باستراتيجية وزارة التعليم لما تتسم به أجندة الإصلاح ـ التي يجري إعدادها ـ من شمولية وتكامل، وإن كانت تحتاج لمزيد من الموارد. ومن ناحية أخرى، مازالت سياسات وبرامج محو الأمية قاصرة. وعلاوة على ذلك، مازال التسرب من نظام التعليم الأساسي مستمرًا بمستويات غير مقبولة، وهو ما يحتاج فعلاً لعلاج، ويفضل أن يتم هذا من خلال استهداف الفقراء في المناطق الريفية الذين سجلوا أعلى معدل للتسرب من نظام التعليم.

٥. إن "البرنامج القومي لأراضي المشروعات"يتم تطويعه ليتوافق مع نفس خطوط رؤية مصر القومية للنمو وتنويع الاقتصاد. وكلاهما

يغطي جميع الأقاليم والقطاعات. وفي إطار البرنامج يتم توزيع قطع أراضي المشروعات في الأقاليم الجديدة ـ مثل الأراضي الواقعة على طول السواحل ـ على الشباب الذين يرغبون في الاستقرار هناك والعمل في مشروعات السياحة والزراعة صديقة البيئة ، والطاقة المتجددة وغيرها من القطاعات المناسبة. كما سيتم توزيع أراضي المشروعات على الشباب في الوجه القبلي على طول ممر الصحراء المتاخم لوادي النيل (الظهير الصحراوي) للعمل في مشروعات الإسكان والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير السلع والخدمات للمجتمعات الحضرية في الإقليم الجنوبي بمصر. وسوف تظل خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقق أعلى معدلات للنمو بمساندة الحكومة وقطاعات الأعمال الكبيرة.

٦. مازال الشباب يحلمون بالالتحاق بالتعليم الجامعي والحصول على وظيفة حكومية، ليس فقط لأنفسهم ولكن أيضًا لأبنائهم. ويجب على الحكومة الآن أن تستثمر في قدرات شبابها وتوفر بيئة داعمة لتحقيق معدل عائد مرتفع على التعليم والمهارات في القطاع الخاص، ويجب على القطاع الخاص أن يقوم بإصلاح عقود العمل واشتراكات الضمان الاجتماعي لتحسين ظروف العمل، وتوفير وظائف لائقة، ووضع حد أدنى للأجور، وتحديد حد أقصى مقبول لساعات العمل.

٧. الهجرة كانت أكثر المتغيرات فاعلية في تحقيق تكافؤ الفرص. أتيح للشباب الفقير فرصة الحصول على وظائف مؤقتة في الخارج مثله في ذلك مثل الشباب الغني والمتعلم تعليمًا عاليًا. وكانت المدخرات المحولة خلال الثلاثين عامًا الماضية أهم مصدر للاستثمار الخاص في الريف وفي الحضر أيضًا، وفي التحول من المهن منخفضة المهارة إلى المهن مرتفعة المهارة. وعلى الحكومة أن تسرع بإرساء أسس أدوات وآليات المساندة لتوجيه مدخرات المهاجرين نحو الاستثمار المنتج. ومازال أمام الصندوق الاجتماعي للتنمية مجال هائل للتوسع في منح الائتمان، وتقديم الخدمات غير المالية للوصول إلى صغار المدخرين والمستثمرين، وبخاصة في الريف.

٨. حصول رواد الأعمال الشباب على الأصول المادية، والائتمان هو الحل أمام عدم وجود وظائف لائقة. وتشغل مصر المركز ١١ من بين ٤٣ دولة مدرجة في مسح مبادرات الأعمال في العالم Global Entrepreneurship Monitor (GEM)، حيث يقوم ٢٠,٢٪ من السكان في سن العمل (١٨-٦٤ سنة) بإنشاء أو إدارة أعمال خاصة بهم. وبالنسبة لجميع الدول المدرجة في هذا المسح، كانت أعلى نسبة للسكان الذين أقاموا مشروعات وليدة، أو تملكوا أو أداروا مشروعات جديدة تقع في الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة). ولكن في مصر كانت ثاني أعلى نسبة في هذا الشأن تقع في الفئة العمرية (١٨-٢٤ سنة) وهو أمر غير شائع في كل الدول الأخرى. ولهذا يعطي الشباب المصري للبلد ميزة قوية في مجالات مبادرات الأعمال. راجع الفصل العاشر لمزيد من التفصيل عن نتائج مسح مبادرات الأعمال في العالم.

الهوامش

١. نتوجه بالشكر لدينا أرمانيوس لمشاركتها هبة الليثي في تأليف الورقة الخلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠١٠ عن الفقر والشباب.

٢. تشير نتائج مسح النشء والشباب في مصر أيضًا إلى تدني نوعية غذاء الشباب الفقير حتى ولو لم يختلف كثيرًا هذا الغذاء عن غذاء الفئات في الخُمَيْس الأعلى من الثروة. وتبلغ نسبة الشباب (في الخُمَيْس الأدنى) الذين لم يستهلكوا الأسماك، أو الطيور، أو اللحوم، أو الفواكه، أو البيض خلال الأسبوع السابق على إجراء مسح النشء والشباب في مصر ٤٧٪ ، ٣٦٪ ، ٢٩٪ ، ٢٤٪ ، ٢٠٪ على التوالي.

٣. أنظر دراسة اليونيسف ومركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية بعنوان "فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم ٢٠١٠". ويندرج تحت فئة الأطفال من يقل عمرهم عن ١٨ سنة. وقد اتبعت الدراسة منهجية جامعة Bristol التي تستخدم مقياسًا للفقر متعدد الأبعاد يستند إلى سبعة مؤشرات فرعية تشمل: المأوى، والغذاء، والتعليم، والصحة، والمعلومات، والمياه، والصرف الصحي.

٤. تجدر الإشارة إلى أن نوعية هذه الخدمات متدنية.

٥. مؤشر الحرمان الشديد من الغذاء هو نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين يكون طولهم ووزنهم تحت ثلاثة انحراف معياري من وسيط المجتمع المرجعي الخاص بنمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية المطبق عام ٢٠٠٦.

٦. أنظر الفصل الثاني، القسم الثالث.

٧. مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩.

٨. أنظر الفصل الرابع عشر.

٩. بحث "بماذا يحلم المصريون"؟، ٢٠٠٩ ، السؤال ٦٨.

١٠. بحث "بماذا يحلم المصريون؟" ، ٢٠٠٩ ، السؤال ٦٦.

١١. أسئلة "بحث بماذا يحلم المصريون؟" تنطوي بطبيعتها على إجابات متعددة الاختيارات.

١٢. ٤٠٪ من الفقراء ، ٣٣٪ من غير الفقراء في العينة لديهم أطفال.

المراجع

Central Agency for Public Mobility and Statistics (CAPMAS). *Household Income, Expenditure and Consumption Survey (HIECS)*, 2008.
Egypt Demographic and Health Survey, (EDHS), 2008.
Egypt Household Education Survey (EDES), 2007.
Information and Decision Support Center (IDSC), *Dream of Egyptians Survey*, 2009.
Population Council. Preliminary survey findings of the *Survey of Young People in Egypt (SYPE)*, 2009.
Population Council. *Survey of Young People in Egypt Preliminary Report*. February, 2010.
UNICEF and CEFERS. *Child Poverty and Disparities in Egypt*, 2010.

الفصل السابع

مما لا شك فيه أن المساواة بين النوع الاجتماعي في مصر شهدت تحسنًا خلال العقد الماضي خاصة في مجال التعليم. فوفقًا لمسح النشء والشباب في مصر (٢٠١٠)، تشكل الفتيات أكثر من نصف عدد الملتحقين بالجامعة، كما أن ٧٤٪ من المبحوثات اللاتي شملهن المسح استكملن التعليم الأساسي، أو المرحلة التعليمية الأعلى (أنظر الفصلين الثالث والرابع). وعلى الرغم من ذلك ، يشير نفس المسح إلى أن ١٣٪ من الإناث، و٣٪ من الذكور المبحوثين في الفئة العمرية (١٠ ـ ٢٩ سنة) لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة. وتتفق هذه الأرقام مع نتائج التعداد العام لسنة ٢٠٠٦ ، لذا تبرز الحاجة إلى بذل جهود مكثفة لتوفير الخدمات التعليمية ـ خاصة في المراحل الابتدائية ـ للفتيات الصغيرات اللاتي يكن في الغالب من الريف، واللاتي يعانين أكثر من الأمية.

وعلى صعيد آخر، تعتبر معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل هي الأدنى على مستوى العالم[١]، كما تشغل مصر المركز ١٢٠ من بين ١٢٨ دولة بالنسبة لفجوة النوع الاجتماعي[٢]. وتعتبر مشاركة الشابات في الحياة العامة أو السياسية ضعيفة ؛ فنسبة الشابات اللاتي يشاركن في العمل التطوعي تقل عن ١٪ وفقا لمسح النشء والشباب، و١١٪ فقط أدلين بصوتهن في الانتخابات الماضية[٣]. وهذا يؤكد التقارير التي تشير إلى استبعاد وتهميش الشباب[٤]. كما يشير هذا أيضًا إلى أن العوائق الثقافية تلعب دورًا في عزل النساء عن الحياة العامة.

في مصر، تعمل التنشئة الاجتماعية على تهيئة كل من البنين والبنات للعب أدوار مختلفة؛ فالمطلوب من البنات أن يكن مطيعات، وأن يراعين مشاعر وحقوق الآخرين ، ومستعدات لتلبية حاجات الأسرة، بينما يُهيأ البنون للتفاعل مع الساحة العامة. ويشير مسح النشء والشباب أيضًا إلى أن وسيط عدد الساعات التي تقضيها الإناث في الفئة العمرية (٢٢ ـ ٢٩ سنة) في الأعمال المنزلية يبلغ ٣ ساعات يوميًا (مقابل ثلاثين دقيقة من جانب نظرائهن من الذكور). والأكثر من ذلك، كانت نسبة الإناث المتزوجات في العينة التي شملها المسح في الفئة العمرية (١٨-٢٤ سنة) تبلغ ٤٠٪ ، وعند سن التاسعة والعشرين كانت ٨١٪ منهن متزوجات[٥]. كما كان لدى جميع الإناث المتزوجات في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، والبالغ عددهن ٢٤٩٦ في المسح، طفل واحد على الأقل ما عدا سيدة واحدة. لذا تواجه الشابات عددًا من العقبات أمام المشاركة في أنشطة المجال العام. فأولاً وقبل كل شئ، هناك الضغوط الاجتماعية من أجل زواجهن، حيث يأتي تكوين أسرة وإنجاب أطفال في المقام الأول قبل الاستقلال النسبي الذي يمنحه العمل والحصول على دخل.

وتشير العوامل الثقافية السائدة الأخرى إلى الرغبة في الحد من النشاط الجنسي للمرأة. وعلى الرغم من أن عددًا من المسوح القومية ، والمسوح التي تمثل فئات معينة سجلت انخفاضًا في حالات ختان الإناث، إلا أن هذه العادة مازالت تمارس على نطاق واسع في مصر[٦]. وهذا النمط من التنشئة الاجتماعية يمارس على مستوى الأسرة، أو المؤسسات التعليمية والدينية، ويحكمه توجهات المجتمع بصفة عامة.

بالنسبة لكثير من الشابات يعتبر الانخراط في المجال العام صعبًا خارج الزواج. وهناك عدد كبير من النساء لم يلتحقن أبدًا بعمل حتى لو كان هذا مرغوبًا فيه، وذلك نتيجة العوائق الثقافية، والقيود الموجودة في سوق العمل (أنظر أدناه). فمثلاً، يؤدي تنامي حالات التحرش الجنسي في الأماكن العامة في مصر، خاصة في المناطق الحضرية حيث توجد فرص العمل، إلى عدم الإقبال على المشاركة في الأنشطة التي قد تتطلب التواجد في الأماكن العامة مثل استخدام المواصلات العامة (أنظر إطار ٧ ـ ٥). وفيما يتعلق بالشابات في المناطق الريفية، هناك قيود ثقافية واسعة النطاق على الانتقال أو العمل خارج المنزل، أو على التعليم. وفي الواقع، ترتبط هذه العوائق ارتباطًا قويًا بالفقر، خاصة الفقر في الريف، وفي الوجه القبلي بصفة خاصة[٧].

باختصار، إذا كان أمام الشابة المتعلمة فترة قصيرة بين إتمام التعليم والزواج والأمومة، فإن الشابة غير المتعلمة ليس لديها في الواقع هذه الفرصة. لذلك يكون الزواج هو المنفذ المتاح لمعظم الشابات. وقد لا يكون الزواج هو الطريق إلى تحقيق المزيد من الاستقلال، أو تقرير المصير، إلا أنه يوفر بالفعل درجة من الاندماج والوضع الاجتماعي. ولهذه الأسباب يجدر استعراض مؤسسة الزواج في مصر.

الزواج الرسمي

على الرغم من أن زواج المسلمين في مصر يخضع لعقد مدني يبرم بين الزوجين الشابين وأسرهم، إلا أنه عادة ما يقترن بمراسم دينية قصيرة[٨]. ورغم أن الزواج المرتب هو الشائع، إلا أن العروس ووليها يجب أن يوافقا على الزواج. وإذا لم يوافق أي منهما على ذلك، لا يجوز قانونًا إتمام الزواج، على الرغم من أن الفتاة يجب أحيانًا أن تأخذ رأي وليها. ويجب أن يتم الزواج رسميًا في حضور الشهود. وبعدها يمكن أن تبدأ الحياة الزوجية. وبوجه عام يعتبر الطلاق حقًا مقصورًا على الرجل، على الرغم من أن حق طلب الطلاق يمكن أن يسجل في عقد الزواج للسماح للمرأة بأن ترفع دعوى الطلاق. ومع هذا ، فإن هذا الاختيار نادرًا ما يتم اللجوء إليه، حيث أنه يعتبر إساءة إلى النوايا الطيبة للعريس. وهناك نصوص دينية وقانونية تسمح للمرأة برفع دعوى الطلاق، والحصول عليه مثل قانون الخلع الذي صدر حديثًا، ولكنه قانون معقد ومكلف، ولا تلجأ إليه أساسًا إلا الفئات ذات الدخل المرتفع.

وبالنسبة للمسيحيين، يعتبر الزواج عقدًا مدنيًا ودينيًا، فالزواج هبة من الله، وهدفه الأساسي هو الإنجاب وتكوين أسرة، لذلك من النادر أن يقع الطلاق، ولا يسمح به إلا من خلال الكنيسة فقط، وفي ظروف محددة. ويتناول كل من الدين الإسلامي والمسيحي مسألة الدور الصحيح للنشاط الجنسي، وينظما هذا النشاط، أو يضعا قيمًا وقواعد تحكم بعض الأعمال أو الأفكار التي تنتهك هذا الدور. ويحظر كل من الشريعة الإسلامية والقانون القبطي تمامًا ممارسة العلاقات الجنسية خارج الزواج والزنا. وتشير الدلائل إلى أن المرأة التي تفعل ذلك تتعرض لعقوبة أشد قسوة مما يتعرض لها الرجل، وفي حالات نادرة قد تصل هذه العقوبة إلى حد القتل للاخلال "بالشرف".

وعلى أي حال، يعتبر الجنس في الإسلام داخل مؤسسة الزواج نشاطًا مشروعاً، بل وروحيًا وواجبًا. وهناك حديث واحد على الأقل يذكر بصراحة أن العلاقة الجنسية بين الزوجين يؤجران عليه، كما يشير حديث آخر إلى أن اشباع الرغبة الجنسية للمرأة هو حق لها مثلما هو حق للرجل. وتطبق كل أحكام الشريعة، التي تنظم السلوك الجنسي، على كل من الرجل والمرأة دون تفرقة، بالإضافة إلى الأحكام التي تتعلق بالدورة الشهرية.

في الواقع ترجح القيم والممارسات المتعلقة بالزواج كفة الرجل. ويشير مسح النشء والشباب إلى أنه في العينة الكبيرة التي شملها المسح، وافق ثلاثة أرباع الشابات، و٨٦٪ من الشبان على أن المرأة المتزوجة يجب أن تحصل على إذن زوجها في معظم الأمور. والأكثر من ذلك، وافق أكثر من ٧٠٪ من الشبان، و٤٠٪ من الشابات على أن الفتاة يجب أن تطيع أخيها حتى لو كان أصغر منها. كما أن التصرفات والتفاعلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي داخل الأسرة، أو في علاقة الزواج تضع المرأة في وضع التابع بالنسبة لسلطة اتخاذ القرار، وما يؤدي إلى تفاقم هذا الوضع تحيز الأسرة، وقوامه الذكور منذ أن تبدأ الخطبة ، وفي ظل بعض الظروف يمكن للزوج أن يتزوج بأخريات.

أنشئت محاكم الأسرة في مصر بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ كأول محاكم متخصصة للنظر في المنازعات التي تنشأ بين أفراد الأسرة، ولتسوية الخلافات القانونية حول الطلاق، وحضانة الأطفال ومدفوعات النفقة. وتتمثل الأهداف الأساسية لهذه المحاكم في العمل على سرعة البت في القضايا ، وتمكين كل من أفراد الأسرة من التعامل مع المشاكل في مناخ آمن ومحايد وميسر. ويرأس المحاكم فريق من ثلاثة قضاه، ويعاونهم أخصائي اجتماعي و إخصائي نفسي، اللذان يعملان كوسيطين ومستشارين. وتدرس وزارة العدل حاليًا إنشاء مكاتب للمساعدات القانونية في محاكم الأسرة، على أساس تجريبي، لتدعيم القدرة على تسوية المنازعات،

وعلى الرغم مما تقدم، أشارت دراسة أجراها مكتب شكاوي المجلس القومي للمرأة إلى العقبات والتحديات التي تواجهها الأطراف المعنية صاحبة المصلحة مثل :

- مقار المحاكم تقع في أماكن يصعب الوصول إليها من جانب الأمهات والأطفال، كما أن هذه المحاكم موزعة بصورة غير متساوية في أنحاء مصر، وبعضها سئ التجهيز.
- العاملون في المحكمة، مثل الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين غير أكفاء، وغير مدربين تدريبًا جيدًا، ولهذا السبب قد يسيئوا تفسير الأدلة مما يؤثر على الحكم الذي يصدره القاضي، كما أن النساء الفقيرات بصفة خاصة هن أكثر تأثرًا بهذا الوضع حيث يفتقدن إلى المهارات التي تمكنهم من عرض قضاياهن بصورة واضحة.
- كثرة تدخل الأجهزة الدينية في مقار المحاكم لا يرحب به الجهاز القضائي ، وعلى أي حال غالبًا ما يكون الرأي الديني متحفظًا وتقليديًا فيما يتعلق بالمرأة. وقد يرجع هذا إلى أن الدستور ينص على أن " الإسلام هو دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع" ولهذا غالبًا ما تصدر المحاكم أحكامها استنادًا للشريعة.
- مكاتب تسوية المنازعات الملحقة بالمحاكم لا تعفي الأسر من عبء اللجوء إلى المحاكم، فعرض المنازعات أمام هذه المكاتب يعد بمثابة إجراء مبدئي من بين سلسلة الإجراءات التي تقود في آخر الأمر إلى عرض المنازعات على المحاكم. كما أن عدد هذه المكاتب غير كافٍ في غالب الأحوال. ويتعمد المحامون تجاهل هذه المكاتب، وينصحون عملاءهم بالتوجه إلى المحاكم مباشرة بدلاً من مكاتب تسوية المنازعات من أجل الحصول على الأتعاب. وفي الغالب، لا تستطيع النساء الفقيرات دفع تكاليف التقاضي نظرًا لعدم توفر دخل مستقل وخاص بهن.

الزواج غير الرسمي[٩]

نظرًا لقوة النشاط الجنسي لدى الشباب، يأخذ الزواج أحيانًا شكلاً غير رسمي، أو ما يطلق عليه" الزواج العرفي" الذي يتيح القليل من المزايا الاجتماعية التي تتوفر للزواج الرسمي. والزواج العرفي لا يسجل رسميًا، ويشجع على هذا الزواج ـ في المناطق الحضرية ـ طول المدة التي تنقضي بين مرحلة الشباب وبين المرحلة التي يصبح فيها الشاب شخصًا بالغًا ومندمجًا في المجتمع.

ومما لا شك فيه أن هناك تنامٍ لظاهرة الزواج العرفي في مصر. وقد يعتبر هذا الزواج وسيلة من وسائل التغلب على تكاليف الزواج الرسمي، التي تسمح بالالتفاف حول القيود المفروضة على ممارسة الجنس قبل الزواج، حيث يتم الزواج الرسمي في مرحلة متأخرة نتيجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة. ويعتبر الشباب هم أكثر فئة تقبل على الزواج العرفي نظرًا لأن نشاطهم الجنسي يكون في ذروته بينما تكون الوسائل المشروعة لممارسته غير متاحة في الغالب.

ويعرف القانون الحديث الزواج العرفي بأنه مصطلح يعني أن عقد الزواج، سواء تم توثيقه على المستوى الشخصي أو المستوى الخاص أو لم يتم توثيقه، لا يوثق ولا يسجل رسميًا.

وهناك نوعان من الزواج العرفي، الأول الزواج العرفي الذي ينص العقد فيه على كافة عناصر الزواج مكتمل الأركان، والذي يستوفي كافة الشروط والعناصر القانونية ولكنه يفتقد إلى التوثيق الرسمي للزواج. هذا النوع من الزواج لا يحمي حقوق المرأة. أما النوع الثاني من الزواج العرفي فهو مجرد ورقة يوقع عليها كل من الشاب والفتاة دون حضور أي شهود، ودون أن يتم توثيقها. وهذا لا يمكن اعتباره زواجًا مكتمل الأركان. وقد ظهرت أشكال مختلفة من هذا النوع من الزواج مثل "زواج الكاسيت" ،"وزواج الوشم" وكلاهما من ترتيبات الزواج العرفي غير الرسمي.

وعلى أي حال، تبدو الآثار القانونية للزواج العرفي فيما يلي :

- لا تستطيع الزوجة أن تطلب حقوقها القانونية إذا أنكر الزوج العلاقة الزوجية. ولا تستطيع أيضًا الحصول على نفقة أو الحصول على حقوق أطفالها من هذا الزواج.
- لا تستطيع الزوجة أن ترث في زوجها، ولا يستطيع أطفالها أن يرثوا في أبيهم في حالة الوفاة.
- في بعض الأحوال، خاصة في الزواج "السري" يمكن أن ينكر الزوج أبوته إذا لم يتوفر أي دليل يثبت الزواج.
- لا تستطيع الزوجة أن تحصل على حقها في معاش زوجها إذا كان موظفًا وله دخل ثابت.
- يفقد الزوج أحد أهم الحقوق الزوجية وهي القوامة.

تأتي المشاركة العامة النشطة والفعالة في المرتبة الثانية بعد الزواج باعتبارها نقطة تحول هامة نحو المواطنة الكاملة. ومع هذا تشير الدلائل إلى أن الشباب في مصر لا يشاركون في المجتمع. ووفقًا لتقرير مسح النشء والشباب تعتبر نسبة مشاركة الشباب في مراكز الشباب، والأحزاب السياسية والاتحادات ، والجمعيات ضئيلة للغاية حيث أنها لا تتجاوز ٥٪ ، كما أن ٣٪ فقط من الفتيات تنتمي إلى عضوية جماعية مقابل ٦٪ للشبان[١٠]. وهذا يشير إلى تهميش الشباب وعدم اندماجهم في المجتمع وخاصة الفتيات.

العوائق أمام المشاركة في المجال العام

حتى يمكن للفتيات والشابات أن يصبحن أكثر نشاطًا في المجتمع ، فإنه يتعين تعديل دورهم الحالي خاصة في المجال العام حيث أن غيابهم عن هذه الساحة ملحوظ بصورة خطيرة[١١].

وفي ضوء النتائج التي كشف عنها تقرير صندوق الأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM)، يعتبر التمييز ضد النوع مشكلة عالمية، ولا ترتبط بالدول النامية، أو المتخلفة فقط. وهناك فجوات شاسعة بين الالتزامات الوطنية والعالمية، وبين واقع النساء على المستوى العالمي خاصة في مجال إدارة شؤون الدولة والشؤون السياسية[١٢] ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

- عدد النساء يفوق عدد الرجال في الحكومة حيث يبلغ المعدل ١ : ٤ ومع هذا كانت نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب وزارية ٦,٥٪ في يناير ٢٠٠٨ في مصر، وفقًا لتقريرالاتحاد البرلماني الدولي[١٣].
- في مصر بلغت نسبة النساء في البرلمان في آخر انتخابات ١,٩٪ مقابل ٢٤,٧٪ في أفغانستان، و ٢٥,٥٪ في العراق، و ١٨,١٪ في السودان، و ١٩٪ في تونس، و٤٧٪ في السويد.
- هناك ١٨ دولة من بين ٢٢ دولة ـ من الدول التي تفخر بأن النساء فيها يشكلن ٣٠٪ أو أكثر في المجالس القومية ـ تحدد حصة للمرأة في مقاعد البرلمان. وقد تم الأخذ بهذا النظام في مصر مؤخرًا (أنظر إطار ٧ ـ ١).
- على المستوى العالمي، تبلغ نسبة النساء في عضوية نقابات العمال ١٩٪ ، بينما تبلغ هذه النسبة في مصر ٧٪.

وهناك أمور تحد من توفير بيئة داعمة للمشاركة الديموقراطية مثل إجراء الاقتراع في جو عدائي، وعدم سلامة القوائم الانتخابية، والموارد المحدودة المطلوبة لتنظيم الحملات الانتخابية. هذه الأمور لا تشجع النساء ـ وفي الواقع الرجال أيضًا ـ على المشاركة فيما يتصورون أنه نشاط وعر ومعيب. إلى جانب ذلك، لا تشجع الأطر الاجتماعية المحافظة على مشاركة المرأة فيما يرونه أنه مجال يقتصر على الذكور فقط، كما تحرمها من مساندة الأسرة حتى يمكنها أن تجمع بين طموحها العام وأدوارها المنزلية. إلى جانب ذلك تعتبر مناصب صنع القرار، مثل المحافظ أو رئيس النقابة أو رئيس الجامعة، مجالات خاصة بالرجال فقط، هذا على الرغم من تحقيق بعض التقدم في تعيين المرأة للقيام بأدوار داعمة مثل عميدة كلية أو نائب رئيس الجامعة.

بالإضافة لما تقدم، تم في عام ٢٠٠٣ انتخاب أول قاضية في المحكمة الدستورية العليا، وهذا سبق مهد الطريق لتعيين ٣٠ سيدة أخرى للعمل كقاضيات. وتشكل المحاميات نحو سدس خريجي كليات الحقوق. وتتراوح نسبة النساء في عضوية الأحزاب السياسية ما بين نحو ١٣٪ في الحزب الوطني الديمقراطي، و ٩٪ في حزب الوفد المعارض. والقضية الأساسية التي تثار هنا لا تتعلق فقط في انخفاض نسبة المشاركة ، ولكنها تتعلق بموضوع السن : فالنساء الأكبر سنًا، والأكثر خبرة هن اللاتي يتطلعن إلى مقعد البرلمان، بينما يرتفع مستوى عدم المشاركة بين الجيل الأصغر، وهذا يمكن أن يطلق عليه الفجوة بين الأجيال التي تؤثر على كل من الجنسين.

إطار ٧-١ : التقدم على الجبهة السياسية

في ١٦ يونيو ٢٠٠٩ صدر القانون رقم ١٤٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب. بموجب هذا القانون يخصص ٦٤ مقعدًا للمرأة في البرلمان كحصة لها في الهيئة التشريعية ، وبذلك يصل نصيبها إلى أكثر من ١٢٪ من المقاعد. ويسري هذا التعديل التشريعي لفصلين تشريعيين مدة كل منهما خمس سنوات، اعتبارًا من الانتخابات البرلمانية القادمة (٢٠١٠)، وذلك لدعم قدرة المرأة على المنافسة في الانتخابات بعد هذه المدة.

وقد أتاح التعديل دوائرانتخابية جديدة يقتصر الترشيح فيها على المرأة فقط ، وهذا التعديل يتفق مع المادة ٦٢ من الدستور المصري، المعدل في عام ٢٠٠٧، الذي يتيح للمشرعين مرونة لتطبيق نظام انتخابي يضمن حدًا أدنى من تمثيل المرأة في البرلمان.

في عام ٢٠٠٦، بلغت نسبة النساء الأعضاء في نقابات العمال، على مستوى اللجان التنفيذية، ٧٪، حيث بلغ عدد العضوات ١٠٤ من بين ١٨,٢٢٢ عضوًا. وعلى مستوى أعلى ـ في اتحادات العمال القومية ـ بلغ عدد المقاعد التي فازت بها العضوات المنتخبات ٣٢ مقعدًا من بين ٤٨١، مقابل ١٠ مقاعد فقط من بين ٤٧٨ في الدورة السابقة.

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد٢٤ مكرر (ج) في ١٧ يونيو ٢٠٠٩، ووزارة القوى العاملة والهجرة ٢٠٠٦.

ويعد تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة جزءًا أساسيًا من إصلاح وضع النوع الاجتماعي. ففي انتخابات عام ٢٠٠٥ كانت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان أقل من ٢٪ ، وهو رقم منخفض للغاية. وبالمثل في انتخابات المجالس المحلية عام ٢٠٠٢ حيث كانت نسبة تمثيل المرأة في المجالس الشعبية المحلية ٢٪ فقط ، وإذا كان هذا الرقم قد ارتفع إلى ٦٪ في عام ٢٠٠٧، إلا أنه مازال منخفضًا. وقد زادت نسبة النساء في القطاع العام من ٧٪ عام ١٩٨٨ إلى ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٥، وربما يعكس هذا حقيقة أن التوظيف في هذا القطاع يتم بالتعيين وليس بالانتخابات. وفي الوقت الحالي، تمثل النساء ٣٨٪ تقريبًا في القوائم الانتخابية، وقد وصل هذا الرقم إلى ٤١٪ تقريبًا في بعض المحافظات، وفقًا لبيانات وزارة الداخلية عن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وقد كانت هناك زيادة ملحوظة في مشاركة النساء في العملية السياسية كناخبات. وفي عام ٢٠٠٨، كانت المرأة المصرية تمثل ٤٠٪ من الناخبين مقابل ١٨٪ فقط في عام ١٩٨٦، وهذا يعتبر تقدمًا حقيقيًا، كما أن نظام الحصة الذي استحدث أخيرًا الذي يضمن تمثيل النساء في البرلمان، سوف يشجع على تحقيق مزيد من مشاركة المرأة في المجال السياسي العام.

وإذا كانت المشاركة في الحياة السياسية سوف تؤخذ على أنها نقطة البداية نحو تمكين المرأة، فإن أول خطوة يجب اتخاذها هي تضييق الفجوة بين دورها في كل من المجالين العام والخاص من خلال تشجيع القيد في الجداول الانتخابية، وزيادة عدد النساء اللاتي يمكن انتخابهن، وتمكينهن من خوض المجال السياسي. وهذا قد يتطلب أولاً تطبيق التمييز الإيجابي مثل نظام الحصة الذي تم إقراره أخيرًا، وقد يتطلب أيضًا تشجيع المرأة علانية على خوض الانتخابات، من خلال وضع نظام حوافز يشجع على الانضمام للأحزاب السياسية. كما أن الاحتكاك بالسيدات ذوات الخبرة اللاتي يعملن في المجال السياسي يمكن أن يساعد الشابات على التغلب على تحفظهن، ويكسبهن المهارات المطلوبة للترشيح في مراكز المسؤولية. ويمكن أن يكون التركيز أيضًا على السيدات المرشحات في الانتخابات المحلية، حيث أن تولى مناصب بالانتخاب على المستوى المحلي غالبًا ما يكون نقطة البداية لمستقبل سياسي ناجح على المستوى القومي.

لا يمكن التقليل من أهمية تكوين الشبكات، ليس فقط بالنسبة للنساء اللاتي يشاركن فعلاً في الحياة العامة، ولكن أيضًا بالنسبة لمن لا يقمن بالتمثيل السياسي، فالتشبيك والتحالف بين النساء والقيادات السياسية، وبين منظمات الشباب والسلطات على المستوى الإقليمي والمحلي يعتبران شرطين أساسيين لتكوين جماعات ذات مصالح مشتركة، وجماعات ضغط، وجماعات مصالح، مما يؤدي إلى تدعيم صوت وتأثير كل من السيدات الشابات والأكبر سنًا.

وعلى أي حال، هناك مهارات مطلوبة من كل من الشابات والشبان يجب العمل على اكتسابها من أجل الظفر بمساحة في المجال العام مثل: تعلم كيف يعرض الفرد أفكاره علانية، وكيف يستأثر بانتباه المستمعين، وكيف يستمع للآخرين ويتعلم معهم، وكيف يشارك ويمارس حقوقه، ويحصل على المعلومات ويتبادلها، وكيف يعبر عن رأيه، وأن يتخذ القرار وكيف يجادل ويتواصل مع الآخرين ويدير الصراعات.

وتتسم الهياكل الإدارية عادة بسيطرة الذكور الذين يعملون بأسلوب رسمي، ويستخدمون لغة السلطة. ومواجهة هذه العقبة يتطلب تبني أساليب أكثر ترحيبًا بالمرأة في المجالات التي يسيطر عليها الرجال. وتعتبر المساواة جزءًا لا يتجزأ من العقد الاجتماعي كما يعبر عنه

شكل ٧-١: معدلات المشاركة والتشغيل حسب السن والجنس للفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) في ٢٠٠٩

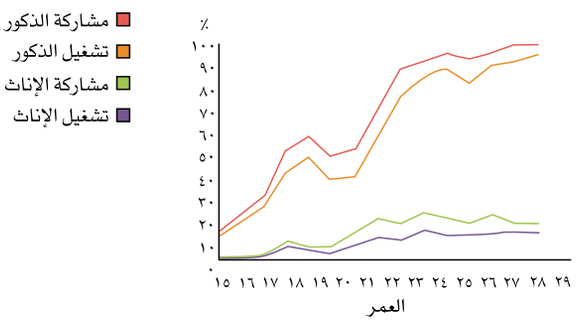

المصدر : مسح النشء والشباب ، ٢٠٠٩.

شكل ٧-٢: اتجاهات مشاركة الإناث في قوة العمل حسب المستوى التعليمي للفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)

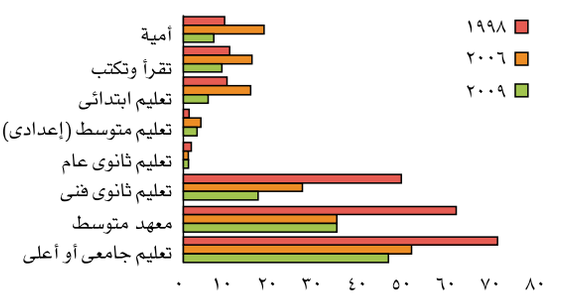

المصدر : مسح سوق العمل في مصر، ١٩٩٨ ، المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع، ٢٠٠٦ ، مسح النشء والشباب ، ٢٠٠٩.

شكل ٧-٣: اتجاهات نسبة الإناث العاملات في الحكومة حسب المستوى التعليمي في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)

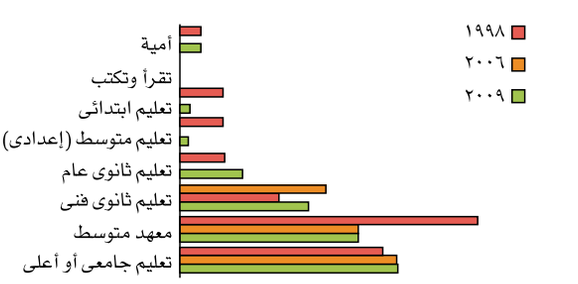

المصدر : مسح سوق العمل في مصر، ١٩٩٨ ، المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع، ٢٠٠٦ ، مسح النشء والشباب ، ٢٠٠٩.

الدستور المصري. وهذا الحق، إذا ما تم تأكيده، يمكن أن يُدعّم بتشكيل أجهزة أو وحدات لترسيخ مبدأ المساواة داخل الإدارات الحكومية، والوزارات، والأحزاب السياسية، والبرلمانات. وغالبًا ما تقتصر مشاركة المرأة على المجالات التي لا تبرز دورها بوضوح، كما أن تكليفها بوظائف معاونة لا تتطلب مهارات عالية تعتبر مسألة تحتاج للتصدي لها، وإلقاء نظرة عن قرب على الموازنات المخصصة لقضايا المساواة سوف تعطي تقييمًا أكثر دقة لمدى الالتزام بالنهوض بمشاركة المرأة.

وأخيرًا، يجب أن يترجم تعليم الفتيات إلى إنجازات اجتماعية، فالتعليم من أجل تحقيق المساواة بين المواطنين، إذا ما تم إدماجه في المناهج الدراسية، يمكن أن يثير الاهتمام بالحياة العامة، وأن يجعل عملية صنع القرار على المستوى العام والمستوى السياسي أمرًا مألوفًا للفتيات، ويشجع المشاركة الديمقراطية فيما يتعلق بالشراكة بين الجنسين. وحتى يتحقق ذلك، يجب توفير الموارد التي يحتاجها التدريس والأدوات صديقة الفتيات حتى يمكن خلق ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص. إن الدروس المستفادة من الحياة المدرسية يمكن أن يكون لها تأثير من خلال زيادة المشاركة في الأنشطة التطوعية داخل وخارج الفصل الدراسي، أو في المجتمع المحلي، أو في الجمعيات التطوعية، مثل المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الشباب. وفي هذا الصدد، تعتبر النوادي العامة التي أنشئت للفتيات قليلة (أنظر الفصل الثامن عشر).

الفتيات في سوق العمل

كما ورد في الفصل الحادي عشر، يعتبر ضعف مشاركة النساء في قوة العمل في مصر من أحد الملامح التي تلفت النظر. فعلى الرغم من أن النساء استطعن اللحاق بسرعة بكافة مستويات التعليم خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى الوقت الحاضر، إلا أن سد الفجوة النوعية في التعليم لم يقترن بتحسن موازٍ في تواجد المرأة من كافة الأعمار في قوة العمل. وعلاوة على ذلك، تقدم البيانات الدليل على أن غياب المرأة عن قوة العمل لا يمكن تفسيره بالزواج، أو بتفضيل عدم العمل. ويمكن إثبات عدم تكافؤ الفرص في سوق العمل بتحليل بيانات التشغيل لكل من الشابات بالمقارنة بالشبان وفقًا للسن والمستوى التعليمي.

وكما يتبين من سلسلة مصادر البيانات التي وردت في الفصل الحادي عشر، تكون معدلات البطالة متماثلة للغاية بين الإناث والذكور حتى سن التاسعة عشر، وهو السن الذي يبحث عنده خريجو المدارس الثانوية عن عمل. وفي سن الواحدة والعشرين تقفز معدلات البطالة بين النساء لتبلغ ضعف معدل البطالة بين الرجال في نفس السن. وهنا يثبت أن المشكلة لا ترجع ببساطة إلى الزواج، ولكنها تعزي أكثر إلى ثقافة الأسرة، وصاحب العمل. وفي الحقيقة يتزوج عدد كبير من الفتيات بعد سن الواحدة والعشرين.

ويكشف تحليل اتجاهات التشغيل وفقًا للجنس مسارات مختلفة نحو سوق العمل لكل من الشبان والشابات. فكما يوضح (شكل ٧ ـ ١)، يحصل الغالبية العظمى من الشبان على عمل ما بحلول سن التاسعة والعشرين، حيث يبلغ معدل التشغيل عندئذ ما يقرب من ٩٢٪. أما بالنسبة للشابات، يتحقق أعلى معدل للتشغيل، وهو ١٥٪، عند سن الرابعة والعشرين.

إطار ٧-٢ : حقائق تبرزها الأرقام

ذكرت ٥٦٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢ ـ ٢٩ سنة) أن أجورهن كانت منخفضة.
ذكرت ٣٨,٥٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢ ـ ٢٩ سنة) أنهن عانين من طول ساعات العمل.
ذكرت ١٩٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢ ـ ٢٩ سنة) أنهن عانين من المعاملة القاسية في العمل.

المصدر : مسح النشء والشباب ، ٢٠١٠.

إطار ٧-٣ : التمييز ضد المرأة في العمل

على الرغم من التعاون المستمر والمثمر بين مكتب شكاوى المجلس القومي للمرأة، ومختلف الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ، مازالت هناك شكاوي تتكرر باستمرار بشأن مسائل متعلقة بالعمل. فمثلاً، عدم القدرة على النقل أو الانتداب إلى مكان عمل آخر له آثار سلبية على استقرار الأسرة، وعلى أداء المرأة لوظائفها، كما أن رفض النقل أو الانتداب يحرم الكثير من النساء من الاحتفاظ بوظائفهن خاصة إذا تزوجن واضطررن إلى الانتقال مع أزواجهن إلى محافظات أخرى. وتضطر العاملات الشابات لترك العمل إذا رُفضت طلبات نقلهن أو ندبهن.

وتواجه النساء أيضًا أشكالا واضحة من التمييز. فعلى سبيل المثال، كانت هناك شكوى جماعية من الموظفات في قطاع الهندسة الإذاعية بالقناة الثامنة تتضمن أنهن يحصلن على مزايا شهرية تقل كثيرًا عن تلك التي يحصل عليها زملاؤهم الذكور، على الرغم من حقيقة أن هؤلاء الموظفات يؤدين نفس نوع العمل بالضبط ونفس مستوى الجهد. وعلاوة على ذلك، هناك تمييز ضد الموظفات في منح علاوة الحافز.

وهناك شاكية أخرى تعرضت للتمييز ضدها عندما نقلت من عملها كمدير إدارة المحاجر بأمر من المحافظ الذي اعتبر هذا العمل خاص بالرجال ولا يناسب المرأة، متجاهلاً تمامًا تخصصها الأكاديمي، ورغبتها في الاستمرار في العمل في هذا المجال.

وتواجه المحاميات غير المتزوجات أشكالاً أخرى من التمييز، فلوائح نقابة المحامين لا تمنح والديّ المحامية غير المتزوجة حق الحصول على معاشها في حالة وفاتها، باعتبار أنها لا تعولها، بينما يُدفع المعاش في حالة وفاة المحامين الذكور. والأكثر من ذلك، لا يسمح للمحاميات الجمع بين معاش النقابة ومعاش أحد الوالدين على الرغم من أن جميع النقابات تسمح بالجمع بين معاش النقابة والمعاشات الأخرى.

المصدر : النشرة الإخبارية لمكتب شكاوى المجلس القومي للمرأة.

ويشير هذا إلى أنه بينما يجد معظم الشبان العاطلين عملاً في النهاية ، فإن جزءًا كبيرًا من الشابات العاطلات لا يجدن عملاً على الإطلاق، ولكن ينتقلن ببساطة من حالة البطالة إلى حالة انعدام النشاط الاقتصادي. وتوضح المقارنة بين منحنى المشاركة ومنحنى التشغيل في (الشكل ٧ـ١) إلى أن نصف النشيطات اقتصاديًا، اللاتي يتراوح عمرهن بين ٢١و٢٧ سنة، يبحثن فعلاً عن عمل. ولكن لا يعملن. كما أن أحداث الحياة الأخرى ـ مثل الزواج ـ تأخذهن بعيدًا عن سوق العمل تمامًا.

ويبدو الأثر الأكبر لتراجع فرص التشغيل في القطاع العام على عمالة الشباب في تراجع معدل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي. فكما يوضح (شكل ٧ ـ ٢) كان من المعتاد أن يزيد معدل مشاركة الشابات بدرجة ملحوظة بمجرد استكمال التعليم الثانوي، وأن يستمر هذا المعدل في الارتفاع من هذه النقطة وما بعدها. ولكن كما يتبين من هذا الشكل أخذت معدلات المشاركة بين الشابات المتعلمات في التراجع بشدة منذ عام ١٩٩٨. فمثلاً ، بلغ معدل مشاركة الشابات الحاصلات على التعليم الثانوي الفني ٥١٪ عام ١٩٩٨، ولكن هذا المعدل أخذ في الانخفاض باطراد حتى بلغ ١٨٪ عام ٢٠٠٩. وبالمثل، كان الانخفاض في معدل المشاركة ملحوظًا ـ وإن كان بدرجة أقل ـ بالنسبة للشابات الأعلى تعليمًا. وهكذا، أصبح دور التعليم أضعف وهو الذي كان أحد العوامل القوية وراء الارتفاع في معدل مشاركة المرأة في قوة العمل في مصر، في الوقت الذي يتزايد فيه عدد الشابات اللاتي بلغن هذه المستويات التعليمية.

وتوضح المقارنة بين شكلي ٧ ـ ٢ و ٧ ـ ٣ أن نسبة مشاركة العاملات في الحكومة على مر الوقت، وفقًا للمستوى التعليمي، تعطي تفسيرًا مباشرًا لهذا التراجع في معدلات المشاركة. وحيث أن فرص الحصول على وظائف بالحكومة تقلصت بالنسبة للشابات المتعلمات، تراجعت بالضرورة معدلات مشاركتهن في قوة العمل. والأكثر من ذلك، تشير

إطار ٧-٤ : حوادث التحرش الجنسي في مصر

من بين الأسئلة التي وجهت للشباب في الفئة العمرية (١٠-٢٤ سنة) في مسح النشء والشباب في مصر، ركز قسم خاص على الأسئلة المتعلقة بالتحرش الجنسي

- ٥٠٪ من المبحوثات تعرضن لبعض أشكال التحرش الجنسي.
- ٩٨,٩٪ من المبحوثات ذكرن أنهن تعرضن للتحرش بالقول.
- ٤,٥٧٪ من المبحوثات ذكرن أنهن تعرضن لملامسة مناطق حساسة، أو أجبرن على ملامسة الآخرين.
- ٩٧,٩٪ من المبحوثات ذكرن أنهن تعرضن للتحرش من غرباء.
- ٤٣,٢٪ من المبحوثات ذكرن أنهن تعرضن للتحرش في المواصلات العامة.
- ١٠٪ من المبحوثات ذكرن أنهن تعرضن للتحرش في الشوارع المظلمة.
- ٥٥٪ تقريبًا من المبحوثات لم يخبرن أي أحد عن تعرضهن للتحرش، بينما ذكرت ٤٥٪ من المبحوثات أنهن أخبرن أحد الأفراد.
- لم تقم أي مبحوثة – ممن قلن أنهن أخبرن أحد الأفراد – بإبلاغ الشرطة.
- ٨,٧٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) ذكرن أنهن تعرضن للتحرش من رؤوسائهم أو زملائهم في العمل.
- ٦,٦٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) ذكرن أنهم تعرضن للتحرش من الزبائن.
- ٤٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) ذكرن أنهن تعرضن للتحرش عند ذهابهن وعودتهن من العمل.

المصدر : مسح النشء والشباب ، ٢٠١٠.

الدراسات إلى أن معظم الشابات اللاتي كن يعملن بالحكومة في عام ١٩٩٨ تم تعيينهم على وظائف دائمة، وبحلول عام ٢٠٠٩، أصبحت الغالبية العظمى من النساء يعملن بعقود عمل مؤقتة، وهو ما يضعف الحافز على المشاركة في قوة العمل.

لماذا تنسحب الشابات المتعلمات من قوة العمل بدلاً من أن يبحثن عن عمل في الاقتصاد غير المنظم، مثلما يفعل نظرائهن من الشبان؟. هناك عدد من التفسيرات التي يمكن تقديمها بشأن هذا التفاوت الصارخ في استجابة كل من الجنسين لتراجع التشغيل في القطاع العام. فأولاً، التشغيل في الحكومة يحقق مساواة أكثر بكثير بين الجنسين بالمقارنة بالتشغيل في القطاع الخاص. وبينما يمكن للنساء أن يتوقعن معاملتهن على قدم المساواة في الحكومة مع الرجال الحاصلين على نفس المؤهلات والخبرة، فإنهن يعانين من فجوة نوعية واسعة في الأجور، وفرص الترقي في القطاع الخاص[١٤]، وثانيًا ، بينما يمكن أن تتوقع النساء استمرارهن في الوظيفة مدى الحياة في القطاع العام، فإن النساء اللاتي يعملن في القطاع الخاص يملن إلى ترك الوظيفة عند الزواج، وهو ما يعني أن الأفق الزمني للمسار الوظيفي لهن قصير نسبيًا. وأخيرًا، يعني ارتفاع مستويات التفرقة الوظيفية في سوق العمل المصري أن المرأة تواجه عوائق كبيرة في الالتحاق بالوظائف مدفوعة الأجر، أو في العمل لحسابها حتى في الاقتصاد غير المنظم[١٥].

العنف ضد المرأة

تعتبر البحوث التي تناولت هذه القضية الحساسة محدودة للغاية. كما لا يُعرف إلا القليل عن مدى انتشار ظاهرة الضرب، أو الاغتصاب الزوجي. ومن الواضح أنه في بعض الأسر التقليدية تعتبر هذه الظواهر جزءًا من حق الزوج على زوجته. وفي هذا الصدد، يمكن القول أن العنف في المنزل هو قضية ثقافية. وهناك حالات خطيرة يتم إبلاغها للشرطة، ولكن نادرًا ما يحاكم الرجل على هذا السلوك، والأسلوب المفضل هو إجراء الصلح بين الزوج والزوجة. ويوجد في بعض المنظمات غير الحكومية دور لإيواء النساء اللاتي يتعرضن للضرب المبرح، ولكنها قليلة، وغير معروفة على نطاق واسع. وبالنسبة للعنف المرتبط بختان الإناث، يشير مسح النشء والشباب إلى أن أربع بنات من بين خمس مازال يجري لهن عملية الختان في مصر، على الرغم من أن هذه الظاهرة موجودة على نطاق أوسع بين الفئات الأكبر سنًا، وهو ما يشير إلى أن القانون الذي أصدرته الدولة مؤخرًا، والتعديلات التي أجريت على قانون الطفل عام ٢٠٠٨، كان لها آثار إيجابية[١٦]. وتفرض هذه التشريعات عقوبات وغرامات على الأطباء وغير الأطباء الذين يجرون هذه العملية.

وتقوم الصحف المصرية حاليًا بنشر حوادث الاغتصاب العام. ولتجنب الشعور "بالعار" الذي يلحق بالضحية، والحرج العام، كانت الضحية ـ قبل تعديل القانون ـ تتزوج المغتصب، وبهذا تقنن الجريمة. ويعتبر الاغتصاب في مصر الآن جريمة خطيرة تخضع لقانون العقوبات. وقد

إطار ٧-٥ : الشابات والفتيات يدعون لتمكينهن[١٨]

الوصول للعدالة	التعليم	الرفاهة	التوازن بين العمل والحياة	الإنصاف بين الجنسين	تنمية القدرات
					خدمات لرعاية الأطفال
الأمان في المجال الخاص والعام	التمكين الاجتماعى للمرأة	التوازن بين العمل والحياة منهج الصحة مدى الحياة	إجراءات مكافحة الفقر السلامة في مكان العمل	التمكين الاقتصادي للمرأة	خدمات لمساعدة الأسرة النفاذ لسوق العمل
سد الفجوة بين الأجيال	سياسات اجتماعية إيجابية	إجراءات احتياطية ووقائية ضد العنف ضد المرأة	السلامة في المكان العام	الحصول على الائتمان	الحصول على أرض الحصول على الموارد

* تحقيق الرفاهة للنساء والفتيات
* المساواة في حق الحصول على الرعاية الصحية ، والتعليم رفيع المستوى على كافة المستويات ، وعلى كافة الأنشطة المجتمعية والرياضية والمحلية.
* المساواة في إتاحة فرصة المشاركة في صنع القرارات الاجتماعية وفي اتخاذها.
* تنمية المهارات، وإتاحة الفرص لتنظيم القدرات الجماعية واستخدامها للدفاع عن العدل، والإنصاف، والمساواة من أجلهن وبالنيابة عن الأخريات.
* إعطائهن حق الاختيار بالنسبة للمعتقدات التقليدية، والممارسات الثقافية.
* المساواة في اقتسام السلطة، وتغيير هيكل الفرص.
* مناقشة العلاقة بين الجنسين.
*الوصول لفهم مشترك (بين النساء والرجال) حول الرؤى والمناهج لتغيير مواقف المجتمع.
* إتاحة الاختيارات أمام الشابات.
* خلق آلية اجتماعية وخطاب شعبي.
* اتخاذ الإجراءات الاحتياطية والوقائية للقضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات.
* بناء الشعور بالمسؤولية .
* خلق إطار للعلاقة بين الأجيال وسد الفجوة بينها.

* المساواة في فرصة بناء المسار الوظيفي للمرأة ، والحصول على التوجيه المهني، والتوظيف، والمساواة في الأجر، وكفالة توفير الصحة والسلامة المهنية، والضمان الاجتماعي.
* المساواة في إتاحة فرصة المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية، وفي اتخاذها.
* تشجيع المرأة على العمل الحر وعلى ريادة الأعمال.
* تنمية قدرة المرأة على توليد الدخل.
* التمكين من الحصول على الموارد.
* التمكين من الحصول على الائتمان.
* التمكين من الحصول على المعلومات.
* التمكين من تملك الأصول وإدارتها.
* توسيع مجالات الاختيار أمام الشابات.
* توفير اختيارات أوسع في الوظائف والمهن ، وضمان الحصول على الخدمات الأساسية للمرأة وأسرتها ومجتمعها.
* وضع سياسات خاصة بالأسرة للأمهات العاملات.
* توفير الرعاية للأطفال بجودة عالية، وفي حدود القدرات المالية للمرأة.
* تقديم حوافز مبتكرة للقطاع الخاص لوضع سياسات خاصة بالمساواة بين الجنسين.

صوت ورأى قوى تكافؤ الفرص	بناء الثقة	فرص متساوية للمشاركة	* المساواة في المشاركة، وصنع القرار . * تحقيق تكافؤ الفرص.
تشجيع الشابات	التمكين السياسي	المشاركة كمواطن يتمتع بحقوق متساوية	* وضع مناهج تعليمية مدنية تبدأ من السنوات الأولي من الدراسة. * اتخاذ إجراءات مؤقتة للتمييز الإيجابي (داخل الأحزاب في الانتخابات المحلية والقومية). * تشجيع الشابات على المشاركة في المجال السياسي. * إلقاء الضوء على دور المرأة في المشاركة السياسية. * الاهتمام باحتياجات المرأة.
سد الفجوة بين الأجيال	تطبيق مؤقت للتمييز الإيجابي	المساواة في عملية صنع القرار	* ضمان ترجمة الإنجازات التعليمية للفتيات إلى إنجازات اجتماعية. * ضمان تخصيص موارد لتنمية قدرات المرأة. * المشاركة كمواطن يتمتع بالمساواة. * تعزيز المشاركة النشطة. * خلق صوت ورأى قوي. * سد الفجوة بين الأجيال. * إجراء تحليل لموازنات الأحزاب لتقييم مدى التزامها بتحقيق المساواة والاهتمام بقضايا المرأة.

أدت الجرائم الأقل خطورة، مثل التحرش، الذي انتشر على نطاق واسع، إلى المطالبة بتطبيق أشد للمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات (أنظر أدناه)، وذلك بعد عدد من الحوادث التي أثارت غضب الجمهور، خاصة عندما قامت مجموعة من الشباب بالتحرش بالفتيات في الشوارع المزدحمة، وأمام العديد من الشهود. وتعتبر هذه الأفعال ظاهرة جديدة على مصر، وكثيرًا ما تعزي إلى انهيار القيم التقليدية (أنظر الفصل الثالث عشر).

إصدار تشريع لمكافحة الجرائم الجنسية[١٧]

يعتبر التحرش الجنسي ظاهرة شائعة بدرجة تثير مخاوف الشابات بشأن أمانهن الشخصي. وعلى الرغم من أنه يجب مواجهة هذه الظاهرة في سياقها الأوسع، في حالة غياب الوسائل الاجتماعية التي تسيطر على هذا الشكل من السلوك، فإن رد الفعل هو المطالبة بوضع تشريع صارم وتجريم هذا الفعل. وقد تعامل الباب الرابع من قانون العقوبات مع كل أشكال التحرش الجنسي، سواء كان في شكل تجريم مواقعة أنثى بغير رضاها (مادة ٢٦٩)، أو الاعتداء الجنسي (مادة ٢٦٧ و٢٦٩)، أو ارتكاب سلوك بذئ أو خليع ـ سواء بالقول أو بالفعل ـ يكون من شأنه خدش حياء إمرأة في الطريق العام أو في مكان مطروق (المادة ٣٠٦)، أو التحريض على الفسق (مادة ٢٦٩)، أو ارتكاب أفعال فاضحة مخلة بالحياء علانية (مادة ٢٧٨)، أو من يرتكب مع إمرأة أمرًا مخلاً بالحياء ولو في غير علانية (مادة ٢٧٩).

وفيما يتعلق بالجرائم العامة التي تخدش الحياء، تنص المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات، المضافة بالقانون ٦١٧ لسنة ١٩٥٣، والمعدلة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١، والقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ أن : أي شخص يتحرش بأنثى ـ سواء بالقول أو بالفعل ـ في الطريق العام أو مكان مطروق، بطريقة تخدش حياءها، يعاقب بالسجن والغرامة أو بإحدى العقوبتين. ولا يشترط أن يكون التحرش تم ارتكابه علانية. فالجريمة قائمة حتى لو كانت الألفاظ الخادشة للحياء تم التفوه بها همسًا طالما تم ذلك في الشارع العام أو في مكان مطروق.

ويجب أن يكون هناك فعل ينطوي على التحرش الذي يمكن تعريفه بالمعنى الواسع، مثل اعتراض طريق إمرأة وملاحقتها علانية. ويمكن أن يتضمن أيضًا ارتكاب أفعال ـ بالقول أو الفعل ـ في إحدى المقاهي. ويشمل التحرش كل ذلك أيًا كانت الوسيلة التي يستخدمها مرتكب هذا الفعل، مثل الملامسة، والمكالمات التليفونية، والخطابات الغرامية، والرسائل عبر المحمول، والتليفونات المحمولة، والبريد الألكتروني، وغير ذلك من الوسائل.

وتأخذ بعض المحاكم بالرأي القائل بأن الجريمة لا تعتبر قائمة إلا إذا كان الفعل يخدش حياء أنثى معينة، إلا أن المعيار الموضوعي يعني أن الفعل الذي أُرتكب يجب اعتباره خادشًا للحياء بالنسبة لأي أنثى حتى لو ارتكب ضد أنثى من النوع الذي لا يُخدش حياؤها بمثل هذا الفعل مثل المومس. فهذا يمكن اعتباره جريمة في حد ذاتها، أو جريمة متعددة تم ارتكابها مع جرائم أخرى مثل التفوه بألفاظ يقصد بها التحريض على البغاء (مادة ١ من القانون ١٠ لسنة ١٩٩٦)، أو فعل يخدش الحياء الذي يمكن اعتباره فعلا فاضحا يرتكب علانية (مادة ٢٧٨ من قانون العقوبات).

إن مشكلة التحرش لا تكمن بالضرورة في تجريم أكثر لهذا السلوك من خلال تدخل تشريعي جديد أو حتى فرض عقوبات أشد. ويبدو أنه يكفي

وصم الجاني ومعاقبته بمقتضى قانون العقوبات ليكون رادعًا له عن ارتكاب التحرش الجنسي مرة أخرى. ومع هذا سيكون تبني تنشئة اجتماعية فعالة أكثر صعوبة من التطبيق الجاد والصارم لمواد القانون الحالي.

حلم تحقيق المساواة بين النوع الاجتماعي لدى شباب مصر

هناك قوانين كثيرة لحماية وتشجيع المساواة بين الرجل والمرأة ، ولكن التنفيذ الفعلي مازال يحد من هذا الحق ، ويتعارض معه، على الرغم من أنه حق كفله الدستور. ويصدق هذا بصفة خاصة على قانون الأحوال الشخصية الذي ينظم العلاقات الأسرية في إطار الزواج، والطلاق، والآثار الاقتصادية المرتبطة بها، وحضانة الأطفال.

إن أي قيود تفرض على المرأة في المجال الخاص سوف تؤثر بلا شك على قدرتها على المشاركة الكاملة في المجال العام أيضًا. وعلى الرغم من الجهود العظيمة التي بذلت في مصر من جانب كل من الحكومة ومنظمات المرأة القومية، مازال هناك الكثير مما يتعين القيام به لإزالة التناقضات القائمة بين الشريعة، والعادات، والتشريعات، والواقع. وأحيانًا تستخدم الثقافة الدينية والأبوية، والبيئة الاجتماعية في مصر لتبرير التمييز ضد المرأة، كما أن المسؤولين في الحكومة لا يقومون بتنفيذ القوانين التي تحمي المرأة، مما يحول دون تحقيق المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة في ظل القانون. ولهذا من الضروري أن تمتثل كافة الأطراف المعنية لأحكام القوانين السارية. ويعد العنف ضد المرأة بصفة خاصة، سواء وقع في المنزل، أو في مكان العمل، أو في المجال العام، ظاهرة خطيرة. لذلك هناك حاجة لإصدار قانون للتصدي لهذه الظاهرة، وأن تكون هناك آلية قوية لإنفاذ هذا القانون، ومتابعة تطبيقه. وتؤثر القيم الثقافية السائدة على تنفيذ القانون على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى ممارسة التمييز ـ خاصة في المناطق الريفية ـ ضد الشابات اللاتي يعتبر عدم وعيهن بحقوقهن القانونية مثار قلق حقيقي. ويصدق هذا بصفة خاصة فيما يتعلق بعدم وجود ضمانات تكفل حقوق نقل الملكية والميراث، وتسهيل الإجراءات القانونية الشخصية، بما في ذلك إجراءات الطلاق، أو الحصول على البطاقات الشخصية، أو البطاقات الانتخابية. ولا تشجع الأطر التقليدية والمحافظة على مشاركة المرأة في المجالات العامة والسياسية، وتعرقل المساندة الأسرية المطلوبة التي تسمح للمرأة بالجمع بين عملها وأدوارها المنزلية، كما أن ضعف تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية يحول دون قيامها بلعب دور في العمل العام بخلاف الدور الذي تتيحه المنظمات غير الحكومية والخيرية.

الطريق للمستقبل

إن تطبيق "منهج agency approach" مطلوب لتعزيز وضع المرأة للقيام بدورها كفاعل أساسي للتنمية، وكقوة دافعة للتغيير، ولتشكيل هذا التغيير من أجل مصلحة المجتمع ككل. وعلى المستوى الفردي، يتضمن هذا المنهج تقييم ما يمكن أن تقوم به الشابات في ضوء تصورهن لما يصلح لتحقيق رفاهتهن. وقد لا يتحقق التمكين للمرأة في قوة العمل، وقد تكون غير قادرة على الوصول إلى مراكز صنع القرار، أو على التحرك بحرية في المجتمع، إلا أنها قد تكون قادرة على تحديد مستوى تعليم أطفالها، وعلى اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتهم نيابة عنهم، وعن باقي أفراد الأسرة.

وتعتبر المجالات التي يستطيع فيها الأفراد تطبيق هذا المنهج، وتلك التي لا يستطيعوا فيها القيام بهذا الدور قضايا هامة تحتاج لفهمها تمامًا، ودراستها، وتقديم حلول لها[١٩]. إن تدعيم قدرات الأجهزة العامة والخاصة، ومواردها ومعارفها الفنية يضمن تنفيذ سياسات تحقيق المساواة بين الجنسين ، وأخذ احتياجات المرأة في الحسبان عند اتخاذ الإجراءات، والقيام بالعمليات ذات الصلة، وفي تخصيص الموارد وتقديم الحوافز. وهذا يمكن تطبيقه بصفة خاصة في العمليات الإدارية الرسمية.

والهدف من كل ذلك هو ترجمة "قضايا المرأة" إلى موضوع يحظي "بالاهتمام العام" حتى يمكن تشجيع وضع السياسات الإدارية الإيجابية، بالإضافة إلى السياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية، وضمان أن يكون الإنفاق العام والخدمات المقدمة مستجيبة للنوع. وسوف تؤدي الجهود المبذولة لضمان قدر أكبر من المشاركة السياسية، وإتاحة الفرصة للمرأة للتعبير عن رأيها، وتحديد اختياراتها ـ من أجل تحسين القدرة على مساءلة مقدمي الخدمات العامة ـ إلى استفادة المجتمع ككل، وضمان تحقيق الأمن العام والسلامة للنساء والفتيات. ويحتاج الأمر إلى وضع إطار لمتابعة وتقييم السياسات والإجراءات، والعمليات الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين، إلى جانب إجراء المساءلة.

ملحق أ- ٧-١ : الدستور المصري

ينص الدستور المصري على المساواة بين كافة المواطنين دون أي تمييز. وهو يكفل تحقيق تكافؤ الفرص لكل المصريين دون تمييز على أساس الجنس، أو الأصل العرقي ، أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، كما يكفل الحق الكامل للمشاركة في الحياة السياسية والعامة خاصة الحق في التصويت والترشيح للانتخابات ، ويكفل أيضًا التنسيق الصحيح بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها في المجتمع ، أخذًا في الاعتبار أن المرأة مساوية للرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية وفي الحياة الاقتصادية. وفي التعديلات التي أجريت على الدستور عام ٢٠٠٧ ، أعطيت للمرأة حقوقًا أكثر وذلك بتحديد حد أدنى لحصة تمثيل المرأة في البرلمان. وقد ترجم قانون الانتخابات هذا إلى تخصيص ٦٤ مقعدًا للمرأة في البرلمان اعتبارًا من انتخابات عام ٢٠١٠ .

الهوامش

1. Barsoum et al. 2009.

2. Housemann et al. 2008.

3. SYPE Preliminary Report, February, 2010

4. Assaad and Barsoum, 2009

٥. المرجع السابق، مسح النشء والشباب ، ٢٠١٠.

٦. تشير بيانات النتائج الأولية لمسح النشء والشباب، ٢٠١٠ إلى أن نسبة حالات ختان الإناث بين البنات في الفئة العمرية (١٠-١٤ سنة) انخفضت إلى ٦٦٪، مقابل ٨٢٪ بين الإناث في الفئة العمرية (١٠-٢٩ سنة).

٧. أنظر الفصل الحادي عشر.

٨. يطبق قانون الأحوال الشخصية على جميع المصريين، ويغطي الزواج من بين أمور أخرى. وعلى الرغم من أنه يعتبر جزءًا من القانون المدني ، إلا أنه يتضمن عناصر دينية مرجعيتها الشريعة بالنسبة للمسلمين ، والمبادئ أو القواعد الدينية المناظرة لكل من الجماعات غير المسلمة.

٩. وردت هذه المادة العلمية في الورقة الخلفية المقدمة من مايا مرسي لهذا الفصل من تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠.

10. SYPE Preliminary Report, February 2010

11. The World Bank (2007) "Development and the Next Generation" World Development Report 2007. Washington D.C. Page ١٥.

١٢. أخذت أسماء الدول والأرقام من صندوق الأمم المتحدة للمرأة :

"Progress of the World's Women 2008/2009. who Answers to Women? Gender and Accountability, 2009.

13. International Herald Tribune 13 February, 2010

14. Ragui Assaad and Melanie Arnts (2005), "Constrained Geographical Mobility and Gendered Labor Market Outcomes under Structural Adjustment : Evidence from Egypt, World Development ٤٥٤-٤٣١: (٣) ٣٣.

١٥. Ragui Assaad and Fatma El-Hamidi (٢٠٠٩) "Women in the Egyptian Labor Market : An Analysis of Developments, ٢٠٠٦-١٩٨٨, In the Egyptian Labor Market Revisited, Ragui Assad (ed), Cairo, American University in Cairo Press, pp. ٢٥٧-٢١٩.

١٦. يشير مسح النشء والشباب، ٢٠١٠ إلى أن نسبة إجراء هذه العملية للفتيات في الفئة العمرية من ١٠-١٤ سنة تبلغ ٦٦٪ ، بينما تبلغ هذه النسبة للإناث في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) ٩٣٪.

١٧. يستند هذا القسم على مقالات لماجد الشربيني قدمت كورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

١٨. معدل من :

National Women's Strategy ٢٠١٦-٢٠٠٧, Government of Ireland, Department of Justice, Equality and law Reform under the direction of an Inter – Department Committee, ٢٠٠٧ and the Development and the Next Generation. World Development Report, World Bank, ٢٠٠٧, and the United Nation Fund for Women, Progress

of World's Women 2008/2009. Who Answers to Women? Gender and Accountability, New York, 2009.

19. Pillai n.Vijayamohanan and Alkire, Sabina (2007), "Measuring Individual Agency or Empowerment : A study in Kerala", Center for Development Studies, Kerala, India.

المراجع

Assaad, Ragui and Barsoum, Ghada, 2009, “Rising Expectations and Diminishing Opportunities for Egypt’s Youth”. In Navteej Dhillon and Tarek Yousef (eds) Generation in Waiting: Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East, Brookings Institute, Washington DC.

Barsoum, Ghada, Ali Rashed and Dalia Hassanein, 2009, At Work When There is No Respect: Job Quality Issues for Young Women in Egypt, The Population Council, MENA Gender and Work Working Papers, Cairo

Population Council and IDSC, 2010, Survey of Young People in Egypt: Preliminary Report, Cairo.

Ricardo Hausemann, Laura Tyson and Saadia Zahidi, 2008, The Global Gender Gap Report, World Economic Forum, Geneva.

الفصل الثامن

يشير البحث الوارد ـ فيما بعد ـ في هذا التقرير إلى أن المواطنين الشباب في مصر هم الفئة الأقل رغبة في الانخراط في أي نوع من أنواع النشاط السياسي الرسمي. ويثير عدم الاكتراث بالشأن العام التساؤل حول الأسباب التي تقف وراء ذلك، وحول ما إذا كان لدى الشباب أفكار ورؤى حول أي وسائل بديلة للمشاركة في الحياة العامة. لأغراض هذا الفصل تم إعداد دراستين، الأولى، لتقييم تصورات ومواقف الشباب المصري تجاه المشاركة السياسية، والثانية، لتحديد مدى نجاح ما يطلق عليها "الديمقراطية الألكترونية"، حيث أن الشباب في مصر يشكلون أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت في الوقت الحالي. وفي كلتا الحالتين تم استخدام منهج غير رسمي في إعداد هاتين الدراستين. ويدرك المؤلفان أن نتائج الدراستين لا يمكن تفسيرها بأنها نتائج علمية، حيث أن الوصول إليها لم يكن نتيجة استخدام مناهج البحث المتبعة في البحوث الميدانية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تعميم هذه النتائج، إلا أنها تعطي لمحة مفيدة عن تفكير شريحة من الشباب المصري الذين يدرسون في الجامعة أو الذين يستخدمون الإنترنت[١].

شواغل الشباب : دراسة استكشافية غير رسمية[1]

هناك ثلاثة مستويات لموقف الشباب تجاه الشأن العام. أدناها، عدم الاكتراث بالشأن العام، وثانيها، الانخراط في آليات وعمليات المشاركة، وذروتها السعي إلى القيادة والحكم. وهذه المستويات الثلاثة ليست منقطعة الصلة عن بعضها، بل تتداخل معًا. ومع هذا، يساعد هذا التصنيف على تقييم المستوى العام للمشاركة في المجتمع، أو بين شريحة معينة أو مجموعة ما من أجل التحليل والدراسة.

ولأغراض هذا الفصل تم إجراء مناقشات ومقابلات مع أكثر من ٤٠٠ طالب جامعي شاب. وكانت هذه المقابلات أقرب إلى دردشة حرة شفاهية، كما كانت غير رسمية في طبيعتها حتى يمكن إضفاء شعور بالارتياح لدى الشباب من أجل التعرف على شواغلهم الحقيقية. وفي نهاية الأمر، سمح هذا الأسلوب ـ للقائم على إجراء المقابلة ـ بتحديد توجهاتهم قبل الشؤون السياسية والعامة، في نطاق اهتماماتهم.

ولما كان هناك تركيز على الصفة غير الرسمية للدراسة ، لم يتم تحديد حجم ومواصفات عينة الطلاب وفقًا للأساليب الأكاديمية المتبعة، ولم يؤخذ الانتماء الديني في الحسبان ، ولم يراع التوزيع وفق الريف والحضر، أو المتعلمين وغير المتعلمين، أو الفقراء والمقتدرين. وباختصار، لم يتم تبادل الأحاديث وفقًا للإجراءات المنهجية المتبعة في البحوث الميدانية، ولا يمكن الاستناد إليها للوصول إلى التعميم أو المقارنة.

وعلى الرغم مما تقدم، كانت المقابلات مصدرًا ثريًا ومباشرًا للتعرف على ردود الفعل التلقائية، والشخصية، حيث كانت المنهجية تضمن توفر عنصر الثقة والصراحة دون أي شعور بالحرج. وقد طلب من المبحوثين إعطاء إجابة واحدة للسؤالين التاليين : ما الذي يشغل الشباب في مصر اليوم أكثر من أي شئ آخر؟، وما أهم ما يحتاجه الشباب حاليًا أكثر من أي شئ آخر؟. وقد وجهت الأسئلة لمجموعات مختلفة من الشباب الذين طلب منهم أن يقوموا بدورهم بتوجيه نفس الأسئلة لأصدقائهم ومعارفهم، ولكن دون إعداد مسبق، أو ترتيبات خاصة لإجراء المقابلة. وقد شملت المجموعات طلاب من جميع المراحل، بدءًا من طلاب السنة الأولى بالجامعة إلى طلاب السنة النهائية، إلى جانب الذين تخرجوا من الجامعة حديثًا.

بالنسبة للإجابة على السؤال الأول الخاص بالاهتمامات ذات الأولوية، أجاب حوالي ٧٢٪ من الشبان بأن هذه الاهتمامات تتمثل في : "الفضول الجنسي" ، و"التليفونات المحمولة"، و"كرة القدم". أما الشابات فقد ذكرت نحو ٨٩٪ منهن "الأمن الذاتي"، و"الشهادة"، و"الزواج". وفيما يتعلق بالسؤال الثاني بشأن الحاجات التي يتطلب تلبيتها ، أوضحت الإجابات أن الشبان يبحثون عن القدوة الحقيقية (٦٢٪) ، بينما ذكرت الفتيات أنهن يحتجن إلى "التأمين والحماية" (٧٣٪). وعند هذه المرحلة، لم يأت ذكر دور السياسة في حياتهم.

> "معظم الشباب لا يهتمون بالسياسة ، كما أن الدراسة بمراحلها المختلفة لا تتيح للشباب الاهتمام بأشياء أخرى إلى جانبها ثم ينشغل بعد التخرج بالعمل وتكوين أسرة".
>
> أحد المبحوثين الشباب.

الانشغال بالجنس

في السؤال عن أهم ما يشغل الشباب ، لم يكن غريبًا أن تكون الإجابة أن"الجنس" وما يرتبط به من جوانب نفسيه، وحاجات فسيولوجيه هو ما يشغلهم. وقد كانت هناك تعبيرات عديدة عن هذا الشاغل، نظرًا لما يحيط بالأمور الجنسية من محظورات تدفع الشباب إلى اكتشاف عالم العلاقات الجنسية بأنفسهم، أو من خلال المحاولة والخطأ في غياب المعلومات والتوجيه، في الوقت الذي يتعرضون فيه لتغيرات نفسيه وفسيولوجية.

وقد استجاب معظم الشبان لهذا الوضع بالاشتراك في مواقع "الدردشة" على الإنترنت بوجه عام، وفي الـ Facebook بوجه خاص لتكوين صداقات، خاصة مع الفتيات، وفيما بينهم فإنهم يتفاخرون بعدد الفتيات اللاتي تعرفوا عليهن من خلال هذا الوسيط الإفتراضي. إلى جانب ذلك، تسود الموضوعات المتعلقة بالجنس أحاديث الشبان أثناء استعراضهم لأشد الأفلام سخونة ، ويتبادلون المعلومات والنكات ذات الإيحاءات الجنسية، أو يتناقشون حول ما إذا كان سلوك معين يعد حرامًا أم حلالا.

> "يعتقد بعض الشبان أن التكشيرة، والصوت العالي، والتلفظ بكلام قبيح، وطريقة الكلام السوقي تجعله يحوز على احترام من حوله، والبعض يحرص على التواجد وسط أكبر عدد من الزملاء اعتقادًا منه أن هذا سيجلب له القوة في مواجهة الغير".
>
> طالبة شابة

شكل ٨-١: شواغل الشباب (الذكور)

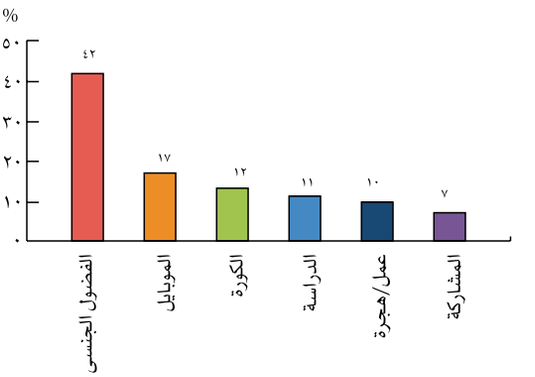

المصدر : علي الصاوي ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

شكل ٨-٢: شواغل الشباب (الإناث)

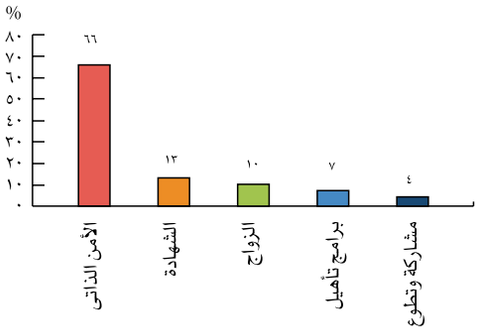

المصدر : علي الصاوي، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

المظهر الشخصي كمؤشر للمكانة

يعتبر المظهر والمقتنيات الحديثة أهم انعكاس للوضع الشخصي. فالحجاب بأشكاله الكثيرة من هذه الأمثلة، ونوع التليفون المحمول، وماركته، وطرازه يعتبروا مؤشرات لوضع وشخصية الشاب الذي يمتلك هذا الجهاز. ويقَيم الكثير من الشباب الشخص على أساس طراز سيارته / سيارتها، وماركة الكمبيوتر، حتى أن الشاب قد يقبل أن يصبح مفلسًا ولكنه يصر على اقتناء طراز جديد، فالماركات المتقدمة تعطي الإنطباع بأن حائزها شخص ثري وهذا بدوره يعزز شعوره بالثقة أمام الشباب أمثاله.

الاهتمام بالرياضة والترفيه والسفر

بالنسبة للشبان، تعتبر لعبة كرة القدم، وأخبار نوادى كرة القدم، وانتقالات اللاعبين من نادٍ لآخر، وتحليل المباريات من أهم ما يشغلهم. ولا يدور هذا الاهتمام حول مشاهدة مباريات كرة القدم فقط، ولكن ينصب أيضًا على المسائل المتعلقة بالرياضة مثل انتخابات النوادي الرياضية، ومكافآت وأسعار اللاعبين، بالإضافة إلى أمور أخرى متنوعة يجرى تناولها على صفحات الجرائد الرياضية بوجه عام.

وبالنسبة للشابات، وأيضًا بالنسبة للشبان في الغالب، هناك اهتمام بآخر الأخبار عن الفنانين، والمطربين، والأفلام، والأغاني، وتحميل آخر أعمالهم على الكمبيوتر، أو التليفون المحمول. وعلى سبيل المثال، قد يستغرق الحديث عن فيلم جديد عدة ساعات. فالشخص الذي شاهد الفيلم قد يقصه على الآخرين بكل التفصيلات المتعلقة بالممثل النجم، وما كان يرتديه المطرب، وطريقة تصفيف شعره، أو شعرها، التي سرعان ما تصبح طريقة تصفيف الشعر السائدة.

على الجانب الآخر، كان هناك مجموعة أخرى ممن تم مقابلتهم لديهم اهتمامات عملية مثل : استكمال الدراسة (١١٪) ، الحصول على عمل، أو تأشيرة سفر للخارج (١٠٪)، والمشاركة السياسية (٧٪).

الأمان يأتي أولاً بالنسبة للفتيات

من الملاحظ أن الفتيات تولي اهتمامًا عظيمًا باعتبارات الأمان. ويبدو أنهن يقصدن بذلك قلقهن بشأن أمور أشارت إليها بعض التعليقات، مثل التحرش، والاعتداء عليهن في الشوارع، وانتهاك حرماتهن في أماكن التسوق، بل الخطف أيضًا. وقد أشارت التعليقات إما إلى حوادث وقعت إلى أفراد يعرفوهن أو قرأن عنها، أو وقعت أو يمكن أن تقع لهن.

> "..الناس مبترحمش ..محجبة أو حتى منقبة ، أو حتى لو كانت مع أمها أو أهلها... والبنت النهاردة لازم أهم شئ أن تحرَص على نفسها..من أول ما تخرج من باب بيتها لغاية ما ترجع"
>
> إحدي المبحوثات.

الشهادة هي الرغبة المنشودة

يقول بعض الشباب "إلعب طول السنة ثم لم المقرر في آخر شهر". هذا السلوك أقل شيوعًا لدى الفتيات ، فعادة ما تشعر الشابات بأن التعليم يزودهن بسلاح في الحياة، أي الشهادات والدرجات العلمية التي يحصلن عليها. كما أن حصولهن على درجات علمية يتيح لهن فرصة اختيار شريك حياة أفضل، ويسمح لهن بأن يتمتعن بالاستقلال المالي. وهناك ملاحظة تكرر ذكرها وهي أن الفتاة بدون تعليم لا تمتلك شيئاً تعَول عليه سوى مظهرها. ولهذا كانت معظم الفتيات تهتم اهتمامًا كبيرًا بأن تجتهدن في دراستهن الأكاديمية، وأن تجتزن الامتحانات بدون أي مشاكل.

الزواج

ذُكِر الزواج كثيرًا كأحد الشواغل، ويعتبر تحقيق الأمان والاستقرار أهم أهداف الزواج. والانشغال بالزواج لا يأتي من فراغ، نظرًا لتطلع

إطار ٨-١ حول ماذا تدورالأحلام ؟

تبين دراسة أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بعنوان "بماذا يحلم المصريون؟" كيف أجاب الشباب (تحت سن ٣٥ عامًا)، عن سؤال بشأن أهم ما تدور حوله أحلامهم وذلك على النحو الآتي :

شكل ٨-٣: أحلام الشباب (تحت ٣٥ سنة)

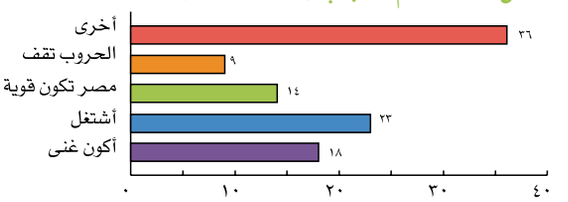

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٩).

شكل ٨-٤: بتعتمد على مين فى تحقيق أحلامك؟

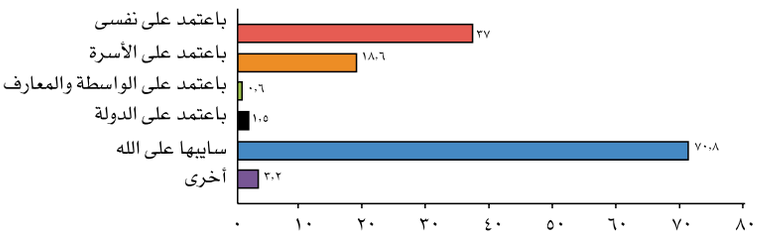

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٩).

شكل ٨-٥: إيه اللي بتتمناه ليكم: أنت وأسرتك؟

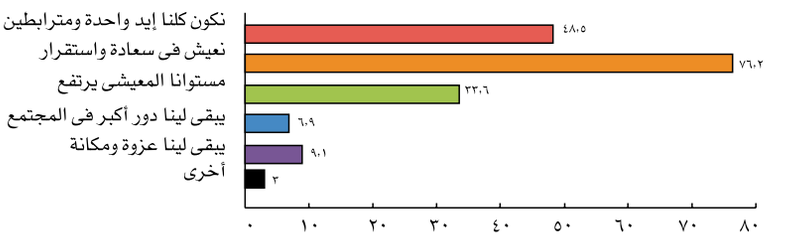

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٩).

الشباب إلى هذا الوضع الذي يقره المجتمع، والذي يُسمح في ظله بممارسة الجنس. ومع هذا يشكل الزواج إشكالية لكل من الشبان والشابات، نظرًا لظروفهم الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية الانتقالية التى تؤثرعلى الظروف الضرورية والملائمة للزواج، والاستقلال الاقتصادي، والبدء في تكوين أسرة وتحقيق درجة من الوضع الاجتماعي اللائق. وقد ذكرت إحدى الفتيات في تعقيب لها : "قد يكون الزواج من شخص مهم بديلاً عن الواسطة لكي يأخذ الإنسان حقه في المجتمع"

العاطفة والحب من أكثر الأمور التي تسيطر على الشباب، ولكن مفهوم الحب يختلف من شاب لآخر؛ فهناك من ينظر للحب من منطلق "لمسة يد وقبلة" ومن ينظر له من منطلق أكبر عدد من البنات يجري ورايا وأوقع كتير في حبي وهناك من ينظر له على أنه "تسالي"، ولكن ما يجمع كل هؤلاء هو الرغبة في الإحساس بالحب.

تعقيب من أحد الشباب.

الشؤون السياسية : عزلة أم استقطاب

وفقًا للإجابات، قد ينقسم الشباب بالنسبة للشؤون السياسية إلى عدة فئات، أكبرها الفئات التى تم دفعها نحو الاستبعاد أو التى تم جذبها بالاستقطاب، بينما وقعت الفئات المعتدلة (الأقل) بين هاتين الفئتين.

تقوم بعض الجماعات الدينية الأصولية باستقطاب الشباب من خلال وضع شعار "نحن جميعًا سواسية ونواجه نفس المشاكل التى نبعت من ممارسات النظام القائم". كما تستقطب جماعة الإخوان المسلمين الشباب

شكل ٨-٦: إيه المنصب أو الموقع اللي أنت بتحلم تأخده

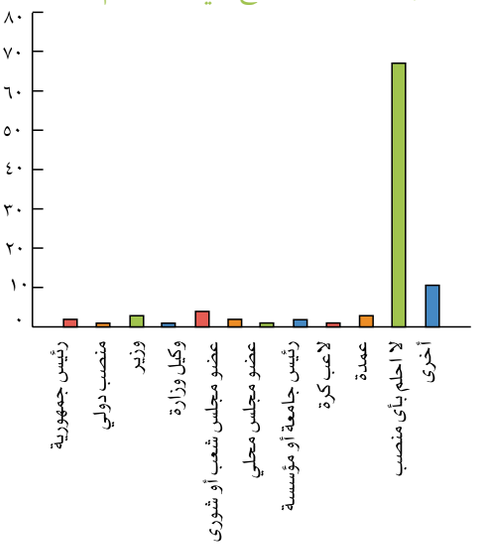

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٩).

عن طريق الخدمات التى تقدمها، خاصة للطلاب المغتربين ، مثل تقديم الكتب، والملازم الدراسية، وتنظيم حفلات اجتماعية، ومعارض في المناسبات الدينية. إلى جانب ذلك، تعبر الجماعة عن الدعم المعنوى العام للشباب بتقديم التهاني لهم في مناسبات معينة، وجذبهم تحت شعار "أحبك في الله" ، وهذا يعطي الشباب الشعور بالأمان النفسي.

ومن ناحية أخرى، تحاول الأحزاب السياسية استقطاب الشباب. والإشارة إلى الأحزاب تعني أساسًا الإشارة إلى الحزب الوطني الديمقراطي الرسمي. ويستخدم هذا الحزب إستراتيجية تشبه إستراتيجية جماعة الإخوان المسلمين من حيث تقديم الخدمات، وتنظيم الرحلات، وتقديم المنح الدراسية لتعلم اللغات، والكمبيوتر والحصول على الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوترICDL، إلى جانب رعاية الأحداث الرياضية. ومع هذا تقدم خدمات الحزب الوطني الديمقراطي في إطار نشر فكره، وفكر قادته، وإنجازاته، ولكنه لا يشجع الفكر النقدي، على خلاف جماعة الإخوان المسلمين التى تشجع النقد السياسي.

أما الفئة المعتدلة فهي تمثل أقلية الشباب الذين يتجنبون العزلة أو الاستقطاب، ويشاركون بفاعلية في المجتمع، وغالبًا ما يتجهون إلى أنشطة المجتمع المدني والإنترنت.

> .."سبب عدم المشاركة هو غياب دور الأسرة والمدرسة في التنشئة السياسية، واختزال دور الأسرة في الإعاشة، والمدرسة في الحصول على الشهادة، وتأخر قيمة الاهتمام بمصالح الجماعة، والشأن العام، والإحساس بالمسئوولية لتأتي في مؤخرة اهتمامات الأسرة، وبالتالي الشباب، حيث الاهتمام بالقيم الاقتصادية له الأولوية"..
>
> المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٩).

إن الدلالة العامة من المقابلات هي أن الأمور التى تشغل الشباب تنطوي على مخاوف من هذه الشواغل أكثر من إنطوائها على طموحات سياسية، حيث يرى الغالبية العظمى من الشباب أن الأنشطة السياسية عديمة الجدوى، وغير قادرة على تغيير الوضع بالنسبة للمشاكل الأكثر إلحاحًا، أو على التعامل مع شواغلهم الحقيقية [٣]. وقد كشفت أحدى الأسئلة التى وردت في مسح حديث أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مؤخرًا أن تطلعات الشباب تتمثل فيما يوضحه شكل ٨ ـ ٦ :

لقد كان للتعليقات السياسية معنى واضح. فقد ذكرت إحدى الشابات "أنا معنديش مانع من المشاركة، والذهاب للانتخابات مثلاً، والاختيار الحر بدون رشاوي انتخابية ، لكن من يضمن لي سلامتي وأن أعود بكرامتي ؟. وذكر شاب آخر "أهلي دائمًا يقولون لي أعمل كل شئ إلا السياسة ، ..إبعد عنها تعيش مرتاح" ، وقال ثالث "المدرسة علمتنا إن السياسة الصحيحة هي تقوى الله، والاعتصام بالدين، والابتعاد عن نفاق الأحزاب وكذب الحكومة" ، وقال شاب رابع "الواحد ممكن يروح لحزب لو كان فيه فرصة عمل وخلاص" ، وذكرت فتاة أخرى "في البيت محاضرات، وفي الجامعة محاضرات، وفي السياسة محاضرات ، وكلها كلام في كلام يخنق ولا يفيد.." . وهناك تعليقات أخرى مماثلة لتلك التى يعبر عنها الشباب في المدونات، وعلى الإنترنت بوجه عام (أنظر أجزاء أخرى في هذا الفصل).

> "لابد على الأسرة أن تكون أسرة شبكية لا هرمية، وأن تكون اللغة السائدة في الأسرة هي لغة حوار لا لغة الصوت العالي، وتكثيف الحملات الإعلامية التي تربي الأباء على كيفية تربية أولادهم على الصدق، والتشجيع عليه، ونبذ ثقافة العنف".
>
> تعقيب من أحد الشباب.

لماذا تنعدم المشاركة ؟

إن ضعف المشاركة بصورة كبيرة في الشأن العام ـ كما تدل عليه إجابات الطلاب الذين تم مقابلتهم ـ قد ترجع إلى عوامل كثيرة مثل[٤] :

- عوامل ثقافية واجتماعية منها قيم الأسرة التي لا تنمي الرغبة في المشاركة، والتفاعل مع المجتمع. فبوجه عام تدعو الأسرة إلى

إطار ٨-٢ : شبكة تثقيف القرين الشاب Y-PEER

أنشئت شبكة Y-PEER مصر عام ٢٠٠٥ بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهي شبكة يقودها شباب، وتمثل صورة حية للشراكة بين الشباب والكبار، حيث يتولى الشباب أخذ المبادرات، ويقوم الكبار بدعمهم. وقد أنشئت الشبكة في أكثر من ٤٥ دولة على مستوى العالم.

وتستند فلسفة Y-PEER مصر على إمداد المنظمات غير الحكومية بكوادرها من المدربين. وتقوم Y-PEER ببناء قدرات المنظمات غير الحكومية الأعضاء من خلال تدريب المدربين الذين يقومون بدورهم بتدريب مدربين على تثقيف القرين باستخدام المسرح. وتكوين هذه الشبكة ـ التي تتألف من المنظمات غير الحكومية، والمعاهد الحكومية والأكاديمية- يتيح وجود منبر لتبادل الخبرات بين أعضائها، وربطهم بشركاء محتملين. ويتولى تنسيق الشبكة مجموعة من الشباب الذين يقومون بتنظيم تدريب مكثف على منهجية تثقيف القرين على المستوى الإقليمي والعالمي. ويقوم هؤلاء بالأنشطة المتعلقة بالتخطيط، والتنفيذ، والمتابعة الخاصة بالشبكة. ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم الفني والمالي للشبكة، والأنشطة المخططة. وتوفر Y-PEER لأعضائها كافة مستلزمات التدريب بما في ذلك أدلة التدريب، والبرامج الخاصة بتثقيف القرين. ومن أمثلة ذلك التدريب على تثقيف القرين باستخدام المسرح، والخدمات صديقة الشباب، والشراكة بين الشباب والكبار، ومكافحة مرض الإيدز بين السكان الأكثر تعرضاً لخطر هذا المرض، وكذلك تبني مشروع اعتماد وتعميم المعايير الخاصة بتثقيف القرين. وتحرص الشبكة دائما على الحفاظ على مستوى جودة أدواتها وبرامجها التدريبية. كما أقامت Y-PEER شراكة مع الجامعات والمعاهدالمعروفة. ومن خلال هذه الشراكات تم تطوير معايير برامج تثقيف القرين لتكون بمثابة دليل للمعاهد التي تعمل في مختلف جوانب البرنامج، ولوضع معايير الجودة. وتعمل كل من الشبكة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر على البدء في عملية وضع القواعد المؤسسية لبرنامج قومي لتثقيف القرين في مصر.

وتضم الشبكة حاليًا في مصر أكثر من ٤٠ منظمة غير حكومية في ١٦ محافظة، ومن أمثلة العمل الذى قامت به الشبكة في مصر ما يلي :

تدريب أكثر من ١٠٠ مدرب قاموا بتدريب ٣٠٠٠ مُثقف قرين و ٨٠ مدربا على استخدام المسرح في تثقيف القرين.

- العمل مع الشخصيات المشهورة والصحفيين ، ومنهم السيدة هويدا أبو هيف، والسيد خالد أبو النجا للترويج للرسائل الإعلامية الصحية.
- إنشاء اللجنة الاستشارية للشباب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف.
- العمل مع الجامعات لتنظيم حملة تعليمية عن الصحة الإنجابية، والجنسية، والقضايا السكانية.
- العمل مع المجلس القومي للطفولة والأمومة في مشروع صحة المراهقين.
- إعداد وتنسيق عملية ترجمة موقع MTV'S stayingalive.org للغة العربية لتقديم معلومات عن الصحة الإنجابية، والجنسية، والإيدز للشباب.

لمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع الشبكة www.ypeeregypt.com

التعامل الفردي بدلاً من التعامل الجماعي. ولهذا ليس غريبًا أن تنعدم ثقافة التعاون الطوعي بين الشباب، وتنامي ظاهرة "نفسي أولاً".

- لدى الشباب صورة ذهنية مثالية عن المجتمع، ولكن عندما ينخرطون فعلا في الحياة الواقعية فإن المساومات الملتوية، والمشاحنات اليومية، والفساد يشيروا إلى أن الواقع السياسي يبعد كثيرًا عن المثالية. هذا يقود إلى الاغتراب والانسحاب، وفي الحالات المتطرفة، يقود إلى الهروب أو الهجرة.
- لا يشعر الشباب أن الدولة تقدم لهم أية مساعدات، وهم يرون أن نوعية تعليمهم سيئة، وفرص تشغيلهم إما متواضعة أو مفقودة، وأن مستوى المعيشة الذي يمكنهم أن يتطلعوا إليه غير موجود. هذا يضعف من الارتباط بالدولة أو نظامها.
- يخشى الشباب من أن الرشوة، والمحسوبية، والتحايل على القانون هي الوسيلة الوحيدة للحراك الاجتماعي، وهذا ينمي فيهم الشعور باليأس، وبعضهم يلجأ إلى المخدرات، أو الجنس، أو الجريمة، أو العنف.
- تبدو العوامل الاقتصادية في ضعف دور الدولة في التوظيف والاعتماد على القطاع الخاص. وقد ذكر المبحوثون أن المشاكل الاقتصادية لا يمكن حلها من خلال الندوات، أو حملات التوعية، ولكن من خلال دور ملموس للدولة على أرض الواقع، والحصول على تعليم لائق، وتوفير الظروف الضرورية لخلق وظائف برتبات مناسبة، ومكافحة محاباة الأقارب في التوظيف، وضمان تكافؤ الفرص.
- تعتبر العوامل السياسية ـ خاصة عدم وجود قنوات للتواصل بين الشباب والنخبة الحاكمة والمثقفة ـ سبباً في هذا الشلل والعجز عن العمل من خلال القنوات الشرعية.

"المجتمع يعاني من انفصام، فبرغم الرفض، والامتناع والتشكيك في الحكومة، فلا حركة للمواطن إلا من خلال حكومته ، ولكن في داخل هذه العلاقة هناك حلقة مفقودة هي غياب الثقة لأن الحكومة بتديني منوم عشان تشتغل براحتها"

تعقيب من أحد الشباب.

لماذا الانضمام للجماعات الدينية ؟

هناك شواهد قد تشير إلى أن انخراط الشباب في الحركات الدينية (الإسلامية أو المسيحية)، الرسمية وغير الرسمية، هو أهم ظاهرة في الشؤون السياسية المعاصرة. وتختلف هذه الحركات من حيث خلفيتها، ومرجعيتها، ومناهجها، وأهدافها التى تتبناها. ومع ذلك نجحت هذه الحركات في جذب الشباب لأسباب كثيرة على رأسها ما يلي :

تبدد آمال الشباب في الشأن السياسي

يبدو أن الشباب الذين شملتهم العينة لا يرون أي ارتباط بين محتوى الخطاب السياسي للقادة، وبين ما يتوقعونه منهم. وفي هذا الصدد ، عجز الخطاب السياسي المصري عن إقناع الشباب بالمبادئ التى يرددها هذا الخطاب ، مما أدى إلى فقدان مصداقيته. وهناك أيضًا تصور بشأن ضعف الدور التنموي للدولة ، ومحدودية دور الدولة، ومؤسسات الحزب في التنشئة السياسية والتمثيل الحقيقى. ومن ناحية أخرى، هناك تصور بأن الحركات الدينية تسعى جاهدة لتمثيل الناس، والدفاع عن مصالحهم. إن هذه الحساسية تجاه القاعدة الشعبية هى التى جعلت الولاء لمجموعة دينية فرعية يأتى قبل الولاء للوطن.

> "لماذا تنتشر ياء الملكية بين المسؤولين ، فيقول الوزير مثلاً – سواء بشكل واع أو غير واع – أن "وزارتي فعلت كذا"، أو "أنني عملت للناس تسهيلات كذا، وحققت كذا وكذا" ، ولا يقولون "مصر حققت كذا..؟".
>
> تعقيب من إحدى الشابات .

إن فقدان الثقة في العملية الانتخابية، وفي المناورات السياسية أدى إلى زيادة جاذبية الدين، حيث يعتقد معظم الشباب أنه لا يوجد فساد في المنظمات الدينية، وأنها تتمسك بمبادئ العدالة والمساواة على عكس مؤسسات الدولة. والأكثر من ذلك، إن الدولة عندما تقوم بتهميش واحتواء دور المؤسسات الدينية التقليدية، مثل الأزهر، وعندما تحل آليات الأوقاف الدينية الخاصة، فإنها تلقى الشك في نفوس الكثير من الشباب بشأن نزاهة علماء الأزهر، وأسلوب تفكيرهم.

الأسباب الاقتصادية

ذكر الكثير من المبحوثين أن تزايد البطالة أدى إلى عدم الاطمئنان للمستقبل. وهي تترك للشباب متسعًا من الوقت لا يقومون فيه إلا بأعمال ضئيلة، كما تزيد من شعورهم بالإحباط ، وكثيرًا ما يتم ملء هذا الفراغ إما بأنشطة ترفيهية، أو بأداء الفروض الدينية. وتؤثر البطالة أيضًا على الولاء للدولة التى ينظر إليها على أنها السبب الجذري وراء عدم وجود فرص للعمل. وهذا يؤدى إلى تكثيف التمرد ضد ما يعتقد أنه نظام حكم فقد القدرة على أداء وظائفه بكفاءة، ويعبر عن هذا إما من خلال العنف في مواجهة الواقع، أو الانسحاب إلى عالم روحي أكثر نقاء.

> "المشكلة في خطاب المساجد الرسمية أنه موسمي، أي ينتظر المناسبة الدينية ثم يتحدث عنها في التاريخ .. لكن الناس في حاجة إلى إصلاح في حياتهم اليومية..والمساجد "الشعبية" التي يخطب فيها عامة الناس غير مؤثرة غالبًا.. أما خطاب الإخوان فله منهج مؤثر"
>
> تعقيب لأحد الشباب.

العوامل الاجتماعية والثقافية

يشير المسح العالمي للقيم إلى أن القيم الدينية تأتي في المقام الأول بالنسبة للشباب المصري (أنظر الفصل الخامس). ويُضاف لهذا البعد حقيقة أن الحركات الدينية تتناول ظواهر مثل عدم المساواة، والفوارق بين الطبقات، وانتشار الفساد ، وتدهور التعليم كمعلمات لسوء الوضع الإجتماعي. ولهذا يصبح الانتماء الدينى بديلا مقبولا في عيون الكثير من الشباب. ويعتبر التوسع الحضري السريع، وتزايد العلاقات الأسرية غير المستقرة نتيجة التغير الاجتماعى، واتساع الهوة بين قيم ورؤية الشباب، وبين ما يرونه حولهم، من الأسباب التي تفسر الانجذاب نحو السلوك المستند للدين، كشكل من الأشكال التي تبعث على الطمأنينة النفسية.

> "احنا طلعنا وجدنا كل من حولنا يتحدث عن فشل الدولة وتخلف المجتمع... في البيت شتيمة في الحكومة، وفي المدرسة تكذيب لما تعلنه الدولة، وفي الشارع سباب مستمر في المسؤولين وكل شئ.. فلا أمل إلا في الخروج من هذا الجو المحبط"
>
> تعقيب لإحدى الشابات

غياب الأحزاب السياسية صديقة الشباب

تطبق مصر نظام التعددية الحزبية، ولكن في الواقع يتمتع الحزب الوطني الديمقراطي ـ التابع للحكومة ـ بنفوذ واسع. وفي ظل الظروف الراهنة، من المفترض أن يقود الحزب الوطني الديمقراطي عملية التحديث وتفعيل الحياة الحزبية ، فالأحزاب السياسية الناجحة تعمل دائمًا على تطوير نفسها، والتكيف مع التغيير. ومع هذا لا يتيح الحزب

إطار ٨-٣ : الانضمام إلى الأحزاب السياسية يتطلب بيئة داعمة

ما هي الظروف اللازم توافرها لحث الشباب وتحفيزهم على زيادة مشاركتهم في الحياة السياسية ؟. هناك عدد من الأسئلة الأساسية التى أثارها الشباب تشير إلى المجالات التى تعنيهم :

- هل يلقى الشباب التشجيع والترحيب عندما يدخلون المقر الرئيسى للحزب أم سيواجهون نفس المعاملة المفعمة بالريبة التى يلقونها من الأجهزة الحكومية البيروقراطية ؟.
- هل هناك معلومات موثوق بها عن الحزب، ومبادئه، وأفكاره، ونظام عضويته، وحقوق وواجبات أعضائه، وخطة عمل الحزب، أم أن كل المتاح هي الملصقات المعتادة عن رئيس الحزب وأنشطته ؟.
- هل يقوم المسؤولون في أي حزب بالتحاور مع الشباب حول تطلعاتهم، وتوجهاتهم بالنسبة للعمل العام، ونشاط الحزب قبل أن يطلبوا منه، أو منها، ملء استمارة العضوية ؟.
- هل هناك شبكة اتصالات مؤسسية تربط بين الحزب، وفروعه، وأجهزته؟ ، وهل هناك دليل يوضح وحدات الحزب، ولجانه، وقياداته، وعناوين مكاتبه وفروعه ؟.
- هل يمكن للشباب أن يتوجهوا إلى الإنترنت للحصول على معلومات كافية عن الأحزاب وأنشطتها، وأوضاعها، وأهدافها حتى يمكن اتخاذ قرار مدروس بشأن الاختيار من بينها؟، إن هذه المعلومات تتيحها بعض الشخصيات، أو الجماعات المحظورة.
- هل هناك حوار أو تبادل للرأى بين قيادات الحزب، وشباب الحزب، أم يجدوا غرفا بها الكل مستمعون والقادة الكبار متحدثون؟.
- هل يستطيع الشباب أن يستمعوا إلى مناقشة حقيقية عن احتياجات، وقدرات الحي أو القرية التى يعيشون فيها، والتى يقع فيها مقر الحزب ؟، أم أنهم يستمعون فقط للجدل، والشائعات، والتلميحات عن دهاليز السلطة ؟.
- ألا يشعر الشاب حديث العهد بالأحزاب بالرهبة من كثرة الألقاب المتداولة داخل الحزب بين سعادة كذا، ومعالي كذا، وغيرها من الألقاب الفخمة القديمة التي تمنح لكبار الأعضاء معاملة الشخصية الهامة جدًا VIP.
- هل المناخ داخل الحزب يكفل وجود بيئة داعمة للمشاركة الفعالة لشباب الخريجين الذين يسعون لكسب الاحترام وأن يكون لهم صوت ورأى في مؤسسة ديموقراطية ؟.

المصدر : على الصاوي ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

الوطني الديمقراطي ـ مثله في ذلك مثل الأحزاب الأخرى ـ للشباب إلا مساحة ضئيلة من المشاركة. وعلى أي حال هناك ثلاث قضايا تعد من أكثر المجالات المتفق على إدراجها على جدول أعمال الحزب الوطني الديمقراطي ، وتعكس بوجه عام وعي قيادات الحزب بخطورة اللامبالاة الحالية بين الشباب. القضية الأولى، الحاجة لإصلاح الهيكل المؤسسي للحزب ، تليها الحاجة لتصحيح صورة قيادات الحزب، وكوادره في عيون المواطن العادي، وأخيرًا، ضعف المشاركة السياسية الحقيقية في مصر بوجه عام، وعدم وجود الثقافة الحزبية بين الجمهور والناخبين.

ومع هذا، فإن الأهم من ذلك هو معرفة كيف سيتم الإصلاح خاصة فيما يتعلق بتشجيع الشباب على المشاركة في النشاط السياسي. إن أكبر التحديات التى تواجه رؤى الإصلاح وأوراق التطوير لا تتمثل في فكرها الرائع بقدر ما تتمثل في الأدوات المتواضعة المتاحة لتحقيق هذا الإصلاح. ويسرى نفس الشئ على الأحزاب السياسية، باعتبارها المؤسسات الشرعية التي تتم المشاركة من خلالها.

المشاركة خارج مؤسسات الدولة

حاليًا، هناك شواهد تشير إلى أن انتخابات منظمات المجتمع المدني (النوادي والاتحادات) تحقق أحيانًا تقدمًا في معدل المشاركة في التصويت وفي تداول السلطة ، على عكس الانخفاض الحاد في معدلات المشاركة في التصويت، في الانتخابات السياسية (الانتخابات الرئاسية، والاستفتاءات، والانتخابات البرلمانية، والانتخابات المحلية). وعلى أي حال، يبدو أن هناك ارتفاع في مؤشرات المشاركة خارج مؤسسات السلطة والحكم الرسمية. ويشاهد هذا ليس فقط في الانتخابات غير السياسية، ولكن أيضًا من خلال المشاركة في الشؤون العامة بالوسائل السلمية من أجل إحداث التغيير، بما في ذلك التغيير في السلوك السياسي للأفراد، وفي محاولات التأثير على عمليات صنع القرار والسياسات الحكومية.

..." النيواخوانزم" تعبير يستخدمه بعض الشباب للإشارة إلى شباب الإخوان المسلمين في هيئتهم العصرية الجديدة، لا سيما في الجامعة، حيث بدلاً من الجلباب القصير، وإطلاق اللحية حل محلها الجينز والملابس العادية مع تقصير اللحية، بل وإزالتها تمامًا في بعض الحالات ... وتغلب عليهم نبرة صوت تشبه

شكل ٨-٧ مستخدمو الإنترنت في مصر

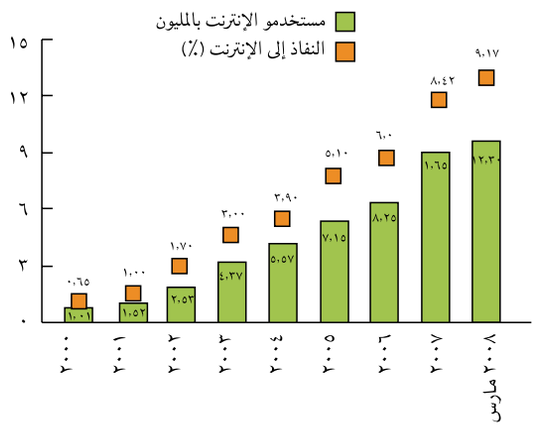

Source: The Global Information Technology Report 2008/2009 : Mobility in The Networked World, World Economic Forum, March, 2009

الداعية عمرو خالد ، ويستخدم كلمات إنجليزية مثل already أو whatever.. وكذلك الشابات في الملابس العادية مع وجود إيشارب طويل له لفة مميزة ، وبرغم إن الفصل بين البنت والولد لا يزال قائمًا ولكن حدث تغير في العلاقة بينهما، وأثبتت البنت وجودها بوضوح.

طالبة جامعية.

الإنترنت والمشاركة السياسية

مشاركة الشباب عبر الإنترنت

تتخذ مشاركة الشباب بعض الأشكال التى لا تقل في أهميتها السياسية، أو تأثيرها، عن المشاركة في الأحداث الرسمية، وتعتبر الإنترنت على رأس هذه الأشكال. وتشير الإحصاءات، والتقارير الدولية إلى أن الشباب هم أكبر شريحة تستخدم الإنترنت كمصدر للمعلومات لأنها أرخص وأسرع أداة في متناول يدهم. ويقف حاليًا النشطاء الألكترونيون والمدونون، إلى جانب المشتركين في الـ "Facebook" و "YouTube" وراء العمل السياسي في كثير من أنحاء العالم. ويبدو أن نجاح ما يطلق عليه "الديمقراطية الألكترونية" يعود بدرجة كبيرة إلى الشباب. ولكن النجاح في هذا المجال يرتبط بممارسات الحكومة من خلال قوانينها وتشريعاتها، التي ـ غالبًا ـ لم تتطور بشكل كافٍ في الكثير من البلدان.

وعلى الرغم من ذلك، ساهم الإنترنت ـ في ظل الكثير من النظم بما فيها مصر ـ بصورة كبيرة في توسيع نطاق حرية التعبير لدى الأفراد، وعلى كسر احتكار المؤسسات الرسمية لقنوات الاتصال.

الإنترنت في مصر

وفقًا للإحصاءات المتاحة عن عام ٢٠٠٩، يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في مصر حاليًا بنحو ١٣ مليون مستخدم. وهذا معناه أنه من بين كل ٨ مواطنين يتوجه مواطنان إلى الإنترنت للحصول على المعلومات، أو لأداء أعمال، أو للاستخدام الشخصي. وبذلك زاد عدد المستخدمين بمقدار ثلاثة أمثال تقريبًا بالقياس لعام ٢٠٠٥. وبالنسبة للكثيرين أصبح الدخول على الإنترنت من الممارسات اليومية، وهذا يعني ـ على سبيل المثال ـ أن عدد الذين يستخدمون الإنترنت يوميًا في مصر أعلى بكثير من عدد قراء الصحف.

ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأرقام لتغطي أكثر من ٥٠٪ من سكان مصر في العشر سنوات القادمة. وهذا يشير إلى أن الدولة يجب أن تواجه ـ في التوقيت المناسب ـ الآثار الفنية والقانونية لهذه الثورة الجديدة في أسلوب المواطن في التعبير عن نفسه[٥].

المشاركة السياسية للشباب عبر الإنترنت : مخاطر في التحليل

هناك عدد من العوامل التى يمكن أن تؤثر سلبًا على أي تحليل للمشاركة السياسية للشباب عبر الإنترنت. ولهذا السبب على المرء أن يراعى الحيطة عند تحليل نتائج أي دراسة. فأولاً، يمكن لعالم المعلومات الافتراضى أن يعطى صورة للواقع قد تكون مختلفة عن الحقائق الفعلية، أو أن يتحدى المبادئ الراسخة عبر الزمن. وثانيًا ، قد تمكّن التطورات التكنولوجية والقانونية المستمرة من فرض رقابة رسمية على بعض أنواع المحتوى. وثالثًا، يجب أن يكون مستخدمو الإنترنت متعلمين، بحكم الضرورة، وبذلك يمكنهم أن يمثلوا السكان بوجه عام، والشباب بوجه خاص.

وهكذا ، بينما قد تكون الإنترنت أداة هامة لقياس الاتجاهات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، فإن الصورة التى تقدمها عن آراء الشباب أو أنشطتهم تعتبر جزئية ومحدودة، ويجب اعتبارها كذلك. ومع الأخذ في الاعتبار كل هذا، فإن أهمية الإنترنت تكمن في حقيقة أنها الوسيلة الألكترونية الوحيدة المتاحة لقياس المشاركة السياسية للشباب. وفي مصر أصبحت الإنترنت أداة ذات وزن كبير في الدعوة للقيام بأي إجراء، مثل الدعوة لمظاهرات ٦ أبريل ٢٠٠٦. في ذلك الوقت، كانت كل الدعوات التى تنادى باتخاذ إجراء مدنى موجهة تقريبًا من خلال الإنترنت، وكان لهذا أثر هائل استرعى الانتباه، حيث أن رد فعل المجتمع المدنى لم يسبق أن واجهت الدولة مثله من قبل.

هناك عدد من الأسئلة التى تحتاج لإجابة في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال، هل هناك فروق بين العالمين التقليدي والافتراضى بالنسبة للولاء السياسي للشباب؟. ما هو السلوك السياسي الذى كشفه الشباب على الإنترنت بخصوص القضايا المتعلقة بالدين، أو الانتماء الديني؟ هل تساعد الدولة على تفعيل المشاركة السياسية للشباب على الإنترنت؟ هل يجب أن يكون للدولة حضور أعظم أم أقل في توجيه مرجعية الشباب القومية أو السياسية كما يُعبر عنها الإنترنت؟ من المحتمل أن تشير الإجابة على هذه الأسئلة إلى أي مدى يُمَكن الشباب المصري من العمل في بيئة افتراضية.

وتحاول دراسة خلفية لهذا التقرير أن تجيب على هذه الأسئلة[٦]. ولكن سننظر أولاً إلى دراسات أخرى تم إعدادها بالفعل.

هل تشجع الحكومة استخدام الإنترنت؟

تم إعداد عدد من الدراسات من قِبَل أجهزة الدولة، وبالأخص مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وفي تقرير نشره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ورد قسم بعنوان "هوس الإنترنت" تناول العلاقة بين الشباب والإنترنت وكانت النتائج كالتالي[٧]:

- كان أكثر من ٨٠٪ من رواد مقاهى الإنترنت من الشباب. ويعزى هذا إلى البطالة، والفراغ من ناحية، وإلى أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت مألوفة لدى هذه الفئة العمرية من ناحية أخرى.
- يقضي ٦٠٪ من الشباب ـ الذين شملهم البحث ـ وقتهم في "الدردشة"، و٢٠٪ في تصفح المواقع الإباحية، و١٢٪ في أداء أعمال تجارية أو علمية، و٨٪ في زيارة المواقع السياسية.
- تناول التقرير أيضًا اللغة العربية الجديدة المستخدمة في الإنترنت والمستمدة في معظمها من علاقتها بالتكنولوجيا، التى تستخدم الاختصارات بصورة كبيرة إلى جانب الحروف اللاتينية. ويشير التقرير إلى أن هذا قد يؤثر على اللغة العربية الفصحى سلبًا، أو حتى على استخدام اللغة الإنجليزية.

ويقدم مسح إحصائي عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نهاية عام ٢٠٠٨، صورة أشمل[٨]:

- بلغ عدد مستخدمى الكمبيوتر بين الشباب أكثر من ٦ مليون، ٥٧٪ منهم من الذكور، و٤٣٪ من الإناث.
- بلغ عدد مستخدمى الإنترنت من الشباب نحو٢,٤ مليون شاب، ٦١٪ منهم من الذكور و٣٩٪ من الإناث.
- بلغ عدد الشباب الذين يستخدمون الإنترنت لأغراض أكاديمية نحو ربع إجمالي مستخدمي الكمبيوتر من الشباب (١,٣٩٨ مليون) منهم ٥٥,٤٪ من الذكور، مقابل ٤٤,٦٪ من الإناث.
- كان عدد مستخدمى الإنترنت من الحاصلين على درجات جامعية منخفضًا، حيث بلغ ٣٥٦ ألف ، ٦١٪ منهم من الذكور و٣٩٪، من الإناث.
- بلغ عدد المشتغلين من مستخدمى الإنترنت الشباب ٤٤٣ ألف، ٧٥,٢٥٪ منهم من الذكور.
- كان عدد الشباب الذين يمتلكون تليفونات محمولة قريبًا من عدد مستخدمى الكمبيوتر، حيث بلغ هذا العدد ٥,٦٥٦ مليون، ٦٩٪ منهم ذكور، و٣١٪ إناث.

وبالإضافة لما تقدم، أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دليلاً للآباء بعنوان "مجموعة عمل أولياء الأمور للاستخدام الآمن للإنترنت"، ويشرح الدليل ـ المكون من صفحتين ـ طرق الاستخدام "الآمن" للإنترنت من جانب الأبناء والبنات. وهذا يعبر عن تخوف أجهزة الدولة من سلطة الإنترنت[٩]. كما يوضح مدى الحذر الذى تتناول به الحكومة المصرية القضايا المتعلقة بحرية الكلام.

دراسة أعدت خصيصًا لهذا التقرير

تم عام ٢٠٠٩، إعداد دراسة غير رسمية عن الإنترنت لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠. تعتمد الدراسة على قياس عدد من المؤشرات المتعلقة بالمشاركة السياسية للشباب في العالم الافتراضى، وذلك بتحليل محتوى ١٩٥ موقعًا يمثلون حاليًا شرائح الشباب على شبكة المعلومات الدولية. ويتكون هذا المحتوى من المدونات ، والمجلات الألكترونية الجماعية ، والصفحات الشخصية على موقع الـ "Facebook"[١٠].

تضمنت الفئات التي غطتها الدراسة: المستقلين، والمنتمين لأحزاب، والجماعات السياسية المختلفة. وتعتمد الدراسة أيضًا على عدد من المؤشرات التى تم التحقق منها بمختلف طرق تحليل المحتوى، إلى جانب أنها تعتمد على مناهج علم المعلومات. وتقيس هذه المؤشرات مدى تكرار ألفاظ معينة في النصوص الواردة على المواقع، ومدى الإقبال على الموقع من خلال عدد الروابط، وتحدد أيضا كيف تؤثر المواقع على المشاركة السياسية، للشباب وتُقيَم إلى أي مدى يتفاعل الشباب مع المواقع. وقد خرجت الدراسة بعدة تفصيلات مهمة نختار منها الآتي :

شكل ٨-٨ درجة الانتماء بالموقع ٪

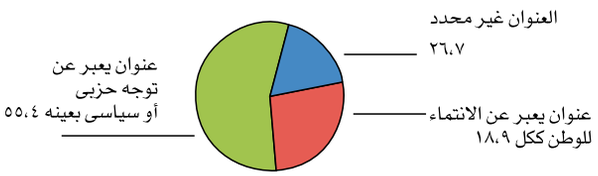

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

جدول ٨-١ : درجة الانتماء

الفئة	العنصر	عدد المواقع	٪
أ	عنوان يعبر عن الانتماء للوطن ككل	٣٥	١٧,٩
ب	عنوان يعبر عن توجه حزبي أو سياسي بعينه	١٠٨	٥٥,٤
جـ	العنوان غير محدد	٥٢	٢٦,٧

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

شكل ٨-١٠: درجة الشفافية ٪

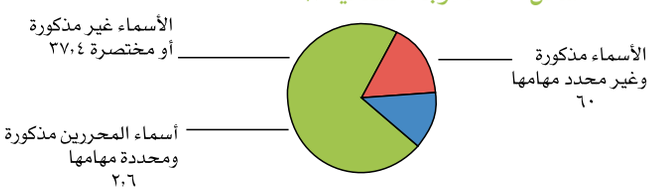

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

شكل ٨-٩ درجة المسؤولية عن الموقع ٪

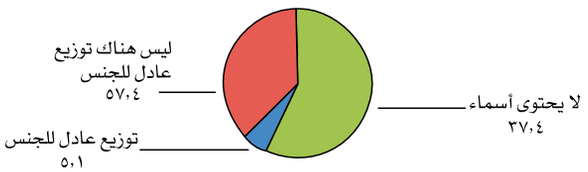

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

جدول ٨-٢ : التوزيع على مواقع شبكة الإنترنت حسب الجنس

الفئة	العنصر	عدد المواقع	عدد النقاط	٪
أ	توزيع عادل للجنس	١٠	٣	٥,١
ب	ليس هناك توزيع عادل للجنس	١١٢	٢	٥٧,٤
جـ	لا يحتوى أسماء	٧٣	١	٣٧,٤

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

درجة الانتماء

تم استخدام مؤشر متعلق بعنوان كل موقع ليدل على درجة الالتزام بالانتماء لمصر (الوطن) في أشكاله المختلفة ، أو الالتزام بالانتماء للحزب السياسي أو الجماعة السياسية. وقد أوضحت العينة المستخدمة في المسح ـ المكونة من ١٩٥ موقعًا ـ أن درجة الولاء للوطن متوسطة، بينما يأتي الانتماء للحزب، أو لاتجاه سياسي معين في المقدمة. وبعبارة أخرى، هناك ٣٥ موقعًا حصل كل منها على ثلاث نقاط للانتماء القومي، حيث كان هذا واضحًا من أسماء هذه المواقع، وحصل ١٠٥ مواقع على نقطتين، نظرًا لأن عناوين المواقع كانت تعبر عن وجهات نظر حزب معين أو جماعة سياسية أو دينية معينة. وحصلت المواقع الباقية، وعددها ٥٢ موقعًا، على نقطة واحدة، وتمثل نحو ربع العينة المختارة.

المسؤولية والشفافية

أ- مسؤولية الموقع وتوزيع المحررين حسب الجنس :

تم دراسة توزيع المحررين حسب النوع الاجتماعي ، من الناحية الأيدولوجية، والمسؤولية الإدارية للتحرير على الإنترنت. وقد لوحظ أن التوزيع حسب الجنس في العينة يوضح تحيزًا ضد الإناث، باستثناء نحو ٥٪ من المواقع. وقد تكون هناك أسباب ثقافية، أو أسباب أخرى تفسر لماذا لا تميل الشابات المصريات إلى القيام بدور قيادي، أو إلى استخدام الإنترنت كوسيلة للتعبير عن آرائهن بالمقارنة بالذكور. وعلى الرغم من هذا، هناك أمثلة لبعض الشابات المصريات اللاتي وضعتهن كتاباتهن في مواجهة مع مختلف الاتجاهات السياسية، وسياسة الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض المجلات الألكترونية كانت بحكم طبيعتها تعبر عن آراء النساء، وعلى الأخص مدونة "بنت مصرية" و"واحدة مصرية"، و"مصرية جدًا".

ب- درجة الشفافية

كان معظم الشباب متحفظين تحفظًا شديدًا بالنسبة للكشف بصراحة عن أسمائهم، وبياناتهم الشخصية على الإنترنت. ربما يعود هذا إلى الخوف من المساءلة القانونية، أو لأن ما يقولونه قد يتعارض مع سياسات الدولة وممارساتها. وقد كانت هناك حالات في مصر تعرض فيها مدونون شباب للمحاكمة والسجن لآرائهم. والاحتمال الآخر هو أن المواقع تجد مساندة من جماعات مصالح معينة لا ترغب في الإفصاح عن هويتها. وبالنسبة للمواقع التي تذكر اسم الشخص، أو الجماعة المسؤولة عنها، أو تعطى تفصيلات كاملة كانت نسبتها لا تزيد عن ٢,٦٪ من العينة، بينما ذكرت ٦٠٪ من المواقع التى تشملها العينة أسماء المسؤولين بها ولكنها لم تحدد مهمة كل شخص ورد ذكره. وعلى أي حال، كان ٣٧٪ من المواقع بدون أسماء تمامًا، أو ذكرت الحروف الأولى من الأسماء فقط. إلى جانب ذلك لا يمكن التحقق من أن الأسماء التي ذُكرت هي بالفعل أسماء الأشخاص المسؤولين عن الموقع.

جـ - درجة المخاطرة

يعكس تاريخ إنشاء المواقع مدى الاهتمام بالتعبير صراحة عن الآراء. ولم تكن هناك قواعد تنظيمية تحكم التعامل مع الإنترنت في مصر حتى عام ٢٠٠٣، عندما أقرت مصر المبادئ التي صدرت في قمة مجتمع

جدول ٨-٣ : درجة الشفافية في ذكر أسماء المحررين بالموقع

الفئة	العنصر	عدد النقاط	عدد المواقع	٪
أ	أسماء المحررين مذكورة ومحددة مهامها	٣	٥	٢,٦
ب	الأسماء مذكورة وغير محدد مهامها	٢	١١٧	٦٠
جـ	الأسماء غير مذكورة أو مختصرة	١	٧٣	٣٧,٤

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

جدول ٨-٥: اللغة المستخدمة في مواقع الشباب على الإنترنت

الفئة	بيان	عدد المواقع	٪
أ	تُستخدم اللغة الفصحى والعامية	١٠٥	٥٣,٨
ب	تُستخدم اللغة العامية فقط	٥١	٢٦,١
جـ	تُستخدم اللغة الفصحى فقط	٣٩	٢٠

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

شكل ٨-١١: درجة المخاطرة ٪

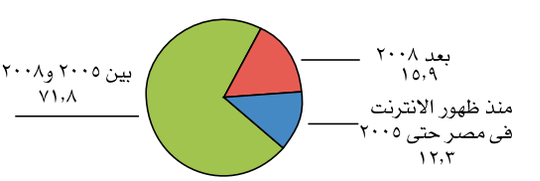

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

المعلومات والإنترنت التي عقدت في جنيف. ويبدو أن هذا تزامن مع تنامى الاهتمام بإنشاء مواقع شخصية على شبكة الإنترنت، وإنشاء مجلات ألكترونية، وانتشار المدونات التى أطلقتها في أول الأمر، على نطاق واسع، شركات دولية وعربية، وقد شجعها على ذلك اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية. وعلى أي حال، ساعد هذا في زيادة الاهتمام بالتعبير عن الذات والكتابة ومنها إلى المشاركة السياسية عبر الإنترنت.

د – لغة الخطاب السياسي على المواقع

مما لا شك فيه أن استخدام اللهجة العامية العربية المصرية على المواقع هو أحد سمات استخدام الإنترنت في مصر. وقد أصبحت الكثير من المجلات الألكترونية، والمواقع الشخصية على الإنترنت، والمنتديات، وصفحات الـ Facebook الساحة التى تحطمت عليها الحواجز بين اللغة العامية والفصحى. وقد تخلى الشباب عن لغة الصحافة ، القومية والحزبية أو حتى المستقلة، أي اللغة وقواعد اللغة التى تستخدمها النخبة المثقفة، التي تعتبر قيدًا يعرقل ويعقد نقل المفاهيم السياسية ،وفحوى المضامين السياسية إلى باقي المجتمع.

يشير التحليل إلى تزايد اختيار اللغة العربية العامية (خاصة اللهجة القاهرية) في الخطاب السياسي للشباب، ويؤكد على الفائدة التى

جدول ٨-٤: تطور ظهور مواقع الشباب على الإنترنت

الفئة	بيان	عدد المواقع	٪
أ	منذ ظهور الإنترنت في مصر حتى عام ٢٠٠٥	٢٤	١٢,٣
ب	من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨	١٤٠	٧١,٨
جـ	بعد عام ٢٠٠٨	٣١	١٥,٩

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

جدول ٨-٦: التفاعل على مواقع الشباب

الفئة	بيان	عدد المواقع	٪
أ	تتاح التعليقات والأسماء والبريد الألكتروني	١٦٦	٨٥,١
ب	تتاح التعليقات فقط	٢٢	١١,٣
جـ	لا تتاح التعليقات	٧	٣,٦

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

ترتبت على ذلك، حيث اتسع نطاق القراء الشباب. وهناك نحو ٧٩٪ من المواقع التى شملتها العينة تستخدم إما اللغة العربية العامية فقط، أو تستخدم مزيج بين اللغتين العامية والفصحى. وهذا التطور يستحق المزيد من الدراسة بالنظر إلى نتائجه المحتملة، بما في ذلك سهولة وإمكانية قبول لغة الدولة الرسمية في الخطاب السياسي.

هـ - التفاعل مع المجتمع المتصفح والقارئ

من الممكن طرح الآراء والتعليقات، واستقبالها على شبكة الإنترنت. ويعد هذا مظهرًا ديمقراطيًا قد لا يتوفر مثله في أي وسيلة اتصال أخرى وقياس هذا المظهر يمكن أن يشير إلى تنامي الممارسات الديموقراطية والتفاعل بين الشباب. وقد أتاح أكثر من ٩٥٪ من أفراد العينة تعليقاتهم، وبريدهم الألكتروني على الإنترنت، ودعوا لتلقى الرد على هذه التعليقات والتحاور حول الموضوعات والقضايا الكثيرة المثارة. ومع هذا، من الممكن أن تقوم بعض المواقع بفرض رقابة على التعليقات التى تعترض على معتقداتها السياسية، أو التي تتعارض مع القيم الأخلاقية السائدة. هذا الجانب يحتاج لمزيد من التقييم، ويمكن بحثه في دراسة مستقلة.

و – الشخصيات التى تستضيفها مواقع الإنترنت

غالباً ما تستضيف المجلات الألكترونية وغيرها من المواقع ضيوفًا يمثلون مختلف التيارات السياسية مثل أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، ومسيحيين، ومستقلين، وعنصريين، أو حتى يمنيين محافظين. وكلما كان الضيوف الذين تستقبلهم المواقع أكثر تنوعًا في توجهاتهم كان هذا أكثر دلالة على أن الموقع يتبنى منهجًا ليبراليًا. وقد يُفسر عدم قيام الكثير من مواقع الشباب باستضافة كبار الكتاب، ورجال الفكر بعدم الإيمان بأيدولوجيات هذه الشخصيات ، أو ربما لصعوبة إقناع هذه الشخصيات التقليدية بالمشاركة في هذا الوسيط الجديد.

شكل ٨-١٢: لغة الخطاب السياسي على المواقع (٪)

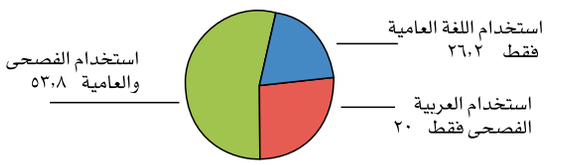

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

شكل ٨-١٣: التفاعل مع المجتمع المتصفح والقارئ(٪)

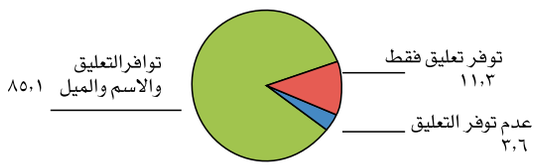

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

شكل ٨-١٤: الشخصيات التى يستضيفها الموقع(٪)

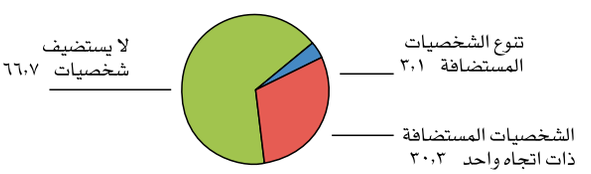

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

شكل ٨-١٥: مدى الإقبال على الموقع(٪)

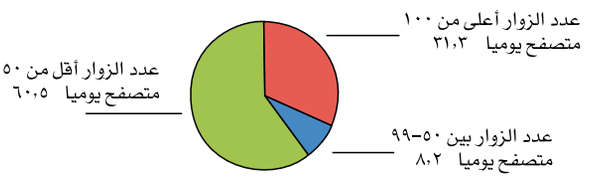

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

جدول ٨-٧: التفاعل مع مواقع الشباب

الفئة	بيان	عدد المواقع	٪
أ	تنوع الشخصيات المستضافة	٦	٣،١
ب	الشخصيات المستضافة ذات اتجاه واحد	٥٩	٣٠،٣
جـ	لا يستضيف شخصيات	١٣٠	٦٦،٧

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

جدول ٨-٨ : عدد زوار مواقع الشباب

الفئة	بيان	الدرجة	عدد المواقع	٪
أ	عدد الزوار أكثر من ١٠٠ زائر يوميًا	٣	٦١	٣١،٣
ب	عدد الزوار بين ٥٠-٩٩ زائرا يوميًا	٢	١٦	٨،٢
جـ	عدد الزوار أقل من ٥٠ زائرا يوميًا	١	١١٨	٦٠،٥

المصدر : زين عبد الهادي ، ٢٠٠٩.

ز – شهرة الموقع أو الصفحة

يعتبر عدد زوار الموقع مؤشرًا كميًا بالغ الأهمية يبين مدى الإقبال على الموقع أو الصفحة، وبالتالي مدى تأثيره على متصفحي الموقع، خاصة إذا كان للموقع جهاز لعد الزوار. وعلى الرغم من صعوبة الاعتماد على هذا المؤشر ـ نظرًا لأن أصحاب المواقع يمكن أن يزوروا في عدد المُسجلين عليها بهدف الدعاية لمواقعهم أو صفحاتهم ـ فإن الملاحظة اليومية للموقع، ولحجم التعليقات اليومية التى يستقبلها يمكن أن تعطي مؤشرًا عن العدد الحقيقى للزوار.

ح – الآراء السياسية لبعض شباب الجماعات الدينية

ليست هناك آراء معينة يختص بها الشباب الذين ينتمون لجماعات دينية، سواء كانت جماعة الإخوان المسلمين، أو المنظمات القبطية. ومع هذا، من الملاحظ بوجه عام أن شباب جماعة الإخوان المسلمين يكرسون خطابهم لما يرون أنه مسموح به دينيًا. ووفقًا لهذا ، يعد الإنترنت مفسدة ، والحكومة غير جديرة بقيادة الدولة، وأنه لابد من الحكم بالشريعة الإسلامية.

وتتحدث معظم المواقع القبطية عن عزلة الشباب القبطي داخل المجتمع المصري، وقد أشار "موقع الأقباط المتحدون" إلى هذه الملحوظة على إحدى صفحاته..."إن تجمعاتنا صغيرة ومرفوضة"، وتنشغل مواقع الشباب القبطي غالبًا بالتمييز الذى يقال أنه يمارس ضدهم. وعلى الرغم من هذا هناك مواقع تعبر عن آراء أكثر اعتدالا.

ط – الآراء حول القضايا المتعلقة بالدولة

تم تحليل عدد من التعبيرات المتعلقة ببعض القضايا الخاصة بالدولة. ويؤكد قياس المصطلحات التى تستخدم بصورة متكررة على المواقع أن هناك قضايا معينة تحظى باهتمام الشباب، وقضايا أخرى لا تثير الاهتمام، أو لا يعبر عنها بدقة. فعلى سبيل المثال، لوحظ أن الغالبية تتكلم عن فساد الدولة كأنه أمرا مسلمًا به. ويبدو أن الدولة تفتقر غالبًا إلى الإرادة السياسية لتتمكن من نفي هذا التصور. وللحكومة حضور ضعيف للغاية على الإنترنت، كما أن حضورها غير فعال. وهذه إحدى القضايا التي تتطلب إعادة نظر، ومعالجة جادة إذا ما أرادت الدولة أن تشارك في حوار ديمقراطي.

التعامل مع قضايا سياسية معينة

اللامركزية

عدد كبير من الشباب يؤيدون اللامركزية. وقد صَوت ١٦ موقعًا لصالح لامركزية الدولة، واعترض أحد المواقع، واتخذت أربعة موقفًا محايدًا،

بينما سخرت أربعة مواقع أخرى من مسألة اللامركزية بدعوى أن الأوضاع لن تتغير، سواء كانت الدولة مركزية، أو لا مركزية. ويبدو أن هذه الآراء تمثل وجهات نظر فردية، ولم يكن من الممكن التأكد من أنها تمثل أى مجموعة واحدة. وهذه القضية تحتاج لمزيد من الدراسة.

وبوجه عام يمكن تجميع الآراء التى أُبديت حول اللامركزية تحت الموضوعات التالية :

- كانت هناك مناقشات كثيرة حول اللامركزية من منظور القومية العربية، وقد أكد هذا الحاجة إلى استقلال السلطة الحاكمة بدون فرض أي وصاية من الخارج ، كما هو الحال بالنسبة لحكومة حماس في غزة. وقد دارت بعض الأفكار حول إحياء القومية العربية والإسلامية، أي بإيجاد تحالف عربي / إيراني.
- عرضت كثير من المنتديات الألكترونية، والجماعات، والمجلات الألكترونية مناقشات تنطوى على الإحباط، والتهكم، والاستياء من الحكومة ، والسلطة المركزية ، والحزب الواحد الحاكم في مصر. وهم يرون أيضًا أنه لا أمل في التغيير.
- تناولت الكثير من الآراء الاحتكار الاقتصادي في مصر، والدعم المقدم لرجال الأعمال الذين ينتمون إلى حزب سياسي واحد. وفي بعض الأحيان يأتي ذكر أسماء رجال الأعمال الذين يحتكرون صناعات معينة. ويشير تركز رجال الأعمال في حزب معين واحد إلى الفساد الحزبي وتركز هذا الفساد.
- دعت الكثير من المواقع إلى ضرورة قيام الدولة برفع قبضتها عن الإعلام ، وأكدت أهمية استقلاله.
- طلبت بعض المواقع أيضًا استقلال الأجهزة الإدارية المحلية ، وتطبيق مبدأ لامركزية صنع القرار عند هذا المستوى.
- كانت هناك بعض المقترحات لنقل بعض الوزارات إلى الإسكندرية نظرًا لما يتوفر بها من تراث تاريخي وثقافي.

السلطات والمجالس الشعبية

- عبرت الكثير من مواقع الشباب عن اعتقادها بأن السلطة التنفيذية هى المسؤول الأول والأوحد عن الحكم في مصر ، وشككوا في دور السلطتين التشريعية والقضائية، حيث يبدو أن استقلالهما تراجع كثيرًا. وقد عبرت الكثير من المواقع بوضوح عن الحاجة للإصلاح.
- يبدو أن العلاقة بين المجالس الشعبية والشباب منقطعة تمامًا تقريبًا، وليست هناك آليات معينة تضمن مشاركة الشباب في هذه المجالس، وبوجه عام ترتبط المشاركة بالانتماء للحزب الوطني الديمقراطي.

الأحزاب السياسية

- كانت هناك نسبة كبيرة بين الشباب من المعارضين للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وتوجهاته، وكان عدد المؤيدين للحزب يقل عن نصف عدد المعارضين له. ويبنى المعارضون رأيهم على أساس تصوراتهم عن الفساد، والمركزية، وعدم موافقتهم على الرؤية السياسية للحزب.
- بالنسبة لمن كان لهم موقف محايد تجاه الحزب فإنهم أثاروا ـ رغم ذلك ـ عدة أسئلة بشأن الاستراتيجية القومية للحزب. فمثلا تساءلوا عما يمكن توقعه من الحزب الوطني الديمقراطي القادم بعد الانتخابات القادمة. وكانت هناك أيضًا أسئلة عن السياسات التي يجب أن يتبناها الحزب في حالة ظهور شباب لهم توجهات اشتراكية، وعلمانية، وكذلك تجاه مساندي الاضرابات.
- تضمن الخطاب السياسي بين الشباب دعوات لإنشاء أحزاب جديدة، وهو ما يعنى فقدان الثقة في الأحزاب القائمة وبرامجها.

الجماعات الدينية

- يحظر على الجماعات الدينية في مصر الانخراط في الشؤون السياسية. ولهذا أثيرت فكرة تقنين النشاط السياسي للجماعات الدينية بهدف تمكين بعض الجماعات من تدعيم وجودها، حتى لو كانت تضم أتباع ديانات أخرى. وقد برزت هذه الفكرة لدى بعض الشباب. ومع هذا، تضمنت رسائل أخرى تحذيرًا من هذه الفكرة، فعلى حد قول أحد الشباب "أنتم لا تعرفون معنى أن تصبح مصر دولة إسلامية، ويتم تطبيق الشريعة، وأغلب المصريين لا يعرفون هذا، صدقوني إذا استمر الوضع كما هو عليه الآن فإن مصر تتجه إلى الدولة الإسلامية، إلى الظلام والتخلف أكثر مما تعيشه الآن".
- لوحظ أيضًا وعي الشباب بالتعددية الدينية في مصر. وقد ذكر أحد الشباب في رسائله "وعندما نطبق الشريعة في دولة بها ١٣ مليون مسيحي، هل يرضى الله عن ذلك؟. لا أعتقد أن تطبيق شريعة دين بعينه على أفراد لا يدينون بهذا الدين بها أي عدالة من أي نوع ، ولو عكسنا الأمر لوضحت الرؤية أكثر.."

الانتخابات

- هناك اتفاق عام على أن المشاركة السياسية للشباب تعتبر ضعيفة، وغير مجدية، أو منعدمة نتيجة تزوير الانتخابات، وعدم اهتمام المرشحين بالحاجات الحقيقية للمواطنين والشباب.
- أكدت الكثير من المواقع الحاجة إلى تطبيق نظام التعددية الحزبية الذي يسمح بتكافؤ الفرص ، ويحول دون سيطرة حزب واحد.

إطار ٨-٤ : الرئيس مبارك والشباب

ما المطلوب للشباب ؟

- إفساح المجال أمامه.
- إزالة العقبات من طريقه.
- رفع الوصاية عنه في التفكير والحركة.
- عدم التهوين من قدراته، والطاقة الكامنة في أعماقه للقيام بدور طليعي رائد وفعال.

ما المطلوب من الشباب ؟

- ألا ينتظر دعوة من أحد لدخول ساحة العمل الوطني.
- التقدم لتحمل المسؤولية.
- تأهيل نفسه للنجاح.

المصدر : من كلمة الرئيس مبارك أمام شباب الجامعات بالإسكندرية ، ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢.

- عبر بعض الشباب أيضًا عن الرغبة في الحد من سيطرة الأمن على الانتخابات، وضرورة حضور مراقبين دوليين، وأن تكون العملية الانتخابية أكثر تنظيمًا.

مقترحات للإصلاح

* تم الإطلاع على عدد كبير من المقترحات التى وردت على الإنترنت، والتى قدمها الشباب كحلول للمشاكل التي تواجه الدولة. وقد تم التركيز على المقترحات العملية، حيث كان من الضروري استبعاد المقترحات غير العملية، أو ذات الطابع الفردى، أو التي تفتقد إلى الرؤية، أو التى لا تنطوى على حلول تفيد المجتمع، أو لأنها لا تتعلق بالقضايا التي تخص مصر.

وقد شملت المقترحات التى وردت على الإنترنت ما يلي :

- ضمان تطبيق مختلف أشكال الديمقراطية في التعليم، والعودة للانتخابات التي كانت تجرى في الفصول الدراسية والجامعة.
- تعزيز نظام تعدد الأحزاب، والاهتمام بالمرأة، وتحقيق المساواة، وترسيخ مبدأ التسامح الديني في كافة وسائل الإعلام التابعة للدولة.
- زيادة وتكثيف تواجد الدولة ومؤسساتها على الإنترنت ، بالإضافة إلى التعامل مع الإنترنت باعتبارها وسيلة إعلامية ذات تأثير قوى، وليست مجرد وسيلة لحرية التعبير.
- عرض مقتطفات من قصص النجاح التى حققتها الدولة على YouTube، بدلا من مجرد القيام بدور دفاعي ضد الاتهامات التى توجه لها.
- إلقاء الضوء بصورة منتظمة على الإنجازات، والاستثمارات المادية والمعنوية التي حققتها الدولة، وذلك على مواقع الإنترنت التى تمتلكها، وإعداد مؤشرات عن الإنجازات الفعلية مع التركيز على جهود الدولة في مكافحة الفساد المؤسسي، ونشر الأخبار المتعلقة بذلك.
- تدعيم دور المؤسسات التشريعية والقضائية، والتقليل من دور السلطة التنفيذية في سن القوانين واللوائح.
- اهتمام الدولة بالتطبيق السليم للقانون، وتطبيقه على المسؤولين قبل تطبيقه على المواطنين، ونشر الأخبار ذات الصلة بشفافية تامة في الصحف.
- نشر الثقافة الدينية، والسياسية، والجنسية على المواقع التابعة للدولة، وتقييم أثر ذلك على شرائح الشباب.
- النهوض بدور الدولة في تدريب الشباب على الاستخدام الفعال للإنترنت، والتوعية بفوائدها الاقتصادية من أجل توفير فرص عمل أمامهم في هذا المجال.
- توفير فرص عمل للشباب في مجال الإعلام ، وإعطاؤهم الفرصة لتقديم برامج تحقق أحلامهم، وتطلعاتهم، وتنهض بالممارسات الديمقراطية.
- تقديم أمثلة عن الشباب المتميز لتكون بمثابة نموذج يحتذى به، وإسناد وظائف في مواقع المسؤولية للشباب كدليل لمصداقية الدولة في الاهتمام بهم.
- تنظيم زيارات للشباب وقياداتهم للأماكن والمؤسسات والمجتمعات العلمية، والحضارية المصرية لغرس الشعور بالانتماء، والإخلاص للوطن.
- الترويج لمصر وحضارتها على كل موقع تملكه الدولة وتشرف عليه، أو تابع للمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، من أجل تقوية الالتزام بأداء الواجبات والالتزامات القومية.
- تحويل القرى إلى مدن صغيرة، والاهتمام بمرافقها، ومؤسساتها الخدمية للحيلولة دون الهجرة للمدن أو للخارج.
- إن الاهتمام الحالي بالإنترنت من جانب شريحة كبيرة من الشباب يحتم على الدولة أن تنشئ هيئة أو جهازًا مسؤولا عن دعم مواقع الإنترنت المصرية والنهوض بها، ويكون الهدف من هذا الجهاز تقديم الدعم لمواقع الشباب، وتدريب المسؤولين عنها، وإجراء مسوح لهذه المواقع، وتحليل خطاباتها السياسية والرد عليها، وزيادة تواجد الدولة على شبكة الإنترنت. ومن أهدافه أيضًا تحديد المعايير والعناصر اللازمة لقيام الوزارات والمؤسسات

الأخرى بإنشاء مواقع على الإنترنت. ويقترح أن يكون هذا الجهاز مستقلا عن المؤسسات القائمة التابعة للدولة حتى يمكن ضمان استقلاليته.

إن الإنترنت يحتم أيضًا إعادة تشكيل مكون المعلومات والاتصالات، والمكون السياسي على مواقع شبكة الإنترنت التابعة للدولة بطريقة تؤدي إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة، وتبين كيف تدير الدولة أعمالها، ومواقفها السياسية من القضايا الهامة من أجل مصلحة المواطنين.
ويجب على مواقع مؤسسات الدولة أن تغطي ما تحقق من إنجازات بوضع قائمة من المؤشرات التي توضح التطورات التي تحققت، والمهام التي تم إنجازها. وهذا سيحقق الشفافية ويواجه الدعاوة الخبيثة.
ومن الممكن أن تساعد الدولة على إنشاء منظمات غير حكومية تختص بتشجيع استخدام الإنترنت على نحو أفضل، وتحول دون إساءة استخدامه من جانب المجتمع. كما أن قيام الدولة والمنظمات غير الحكومية، أو الخاصة بتنظيم دورات تدريبية لتصميم، وإنشاء مواقع على الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية يمكن أن يرفع من مستواها، وينهض بصورة مصر من ناحية، ويعطي الشعور بأن كافة الفاعلين يساندون هذه الأنشطة من ناحية أخرى.

وتلعب النماذج التى يُقتدي بها من الشباب دورًا هامًا في توجيه طاقات وأهداف مجتمع الشباب، وتبين أن تحقيق النجاح أمر ممكن. ويجب الاستمرار في استخدام هذه الآلية. ويمكن تحديد اتجاهات الرأي العام من خلال إجراء دراسات مستقلة، وتحليل النشاط السياسي بين الجماعات، خاصة بين الشباب القبطي، الذي يشعر بأنه مهمش، وذلك من أجل التعامل مع القضايا التى تهمه وإرشاده إلى الحلول المناسبة. وتتطلب ظاهرة العزلة في مواجهة الجماعات الإسلامية النشطة ـ كما تم التعبير عنها على شبكة الإنترنت ـ دراسة عاجلة وجادة.

ويعد زيادة وعي رجال الدين بأهمية التسامح، واتساع الأفق ، وقيامهم بهذا الدور أيضًا، عن طريق الخطب الحديثة، ومواقع الإنترنت، شرطًا أساسيًا لترسيخ الوحدة الوطنية.

ماذا يحمل المستقبل ؟

هناك ثلاث مدارس فكرية في هذا المجال. الأولى، تسعى إلى زيادة الوعي، وتؤمن بأن المقدمات يجب أن تسبق النتائج. وبعبارة أخرى، يجب أن يبدأ الشباب بالمشاركة أولاً. ويُنظر إلى هذه المدرسة باعتبارها مدرسة تقليدية ومحافظة.

وتسعى المدرسة الثانية إلى إعادة صياغة فكر الشباب، ودفعهم نحو اعتناق توجهات أيديولوجية، أو دينية، أو نحو البراجماتية السياسية. وهذا يمكن أن ينطوى بداهة على محتوى سياسي براجماتي رشيد، مثل التركيز على الاحتياجات في عصر العولمة، ويمكن أن يعنى أيضًا ـ من خلال القنوات الدينية ـ إعطاء الفرصة للقيام بأعمال لها أثر بعيد المدى على المجتمع (مثل الدعوة، الإصلاح، العدالة ...)

أما المدرسة الثالثة فإنه يمكن اعتبارها مدرسة إصلاحية. فعلى سبيل المثال، تدعو هذه المدرسة إلى إصلاح التعليم المدرسي، وتحسين مستوى جودة الأداء المدرسي، والنهوض بمهارات المعلم والإشراف على المعلمين. ويبدو أن هذه النزعة لاقت صدى قويًا لدى النخب الجديدة في السلطة والثروة. ومع هذا، مازالت المدرسة الفكرية المحافظة، والأبوية هى السائدة، تليها المدرسة التى تعتنق الأيديولوجية "الثورية".

على أي حال، مازالت هناك مسائل هامة تتعلق بصياغة السياسات الخاصة بالشباب. وتثير هذه المسائل الأسئلة التالية :

- هل الدولة مسؤولة بصفة أساسية عن تحقيق التناغم، والتنسيق بين برامج المؤسسات الحكومية والخاصة في مجال تمكين الشباب ؟.
- هل نتحدث عن الخدمات التى تقدمها الدولة للشباب، أم عن سياسات للشباب ؟ من المهم أن تكون هناك سياسة قومية للشباب يتم وضعها في إطار من التشاور، وأن تكون لها أهداف واضحة، ومعلنة، ومستقرة، وطرق لتقييمها. وسواء تم تنفيذ هذه السياسة من خلال وزارة للشباب، أو مجلس أعلى، أو مؤسسات الدولة، فإنه من الواضح أن هناك حاجة لوضع هذه السياسة.
- مما لا شك فيه أن التشغيل هو قضية محورية في السياسات المتعلقة بالشباب، وهو يتضمن التوسع في خلق فرص العمل، وأنشطة إعادة التأهيل والتدريب من أجل التأهل للعمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في التوظيف ، والاهتمام بتنمية القدرات الابتكارية والروابط بين أصحاب المشروعات الصغيرة، والحفاظ على البيئة، والوصول إلى المستبعدين من خلال تمكينهم من توصيل صوتهم.
- هل يعتبر عنصر الأجيال عنصرا هامشيًا وبلا أثر جوهري على سلوك الأفراد، لدرجة أنه ليست هناك حاجة للتحدث عن خصوصية الشباب ؟. يبدو أنه من الأفضل إبداء الثقة في اختيارات الشباب، وتركهم يحددون أولوياتهم بأنفسهم، وإقناعهم بأن الخبرة تأتي مع الممارسة والصبر. من الضروري أيضًا إعطاء الفرصة للشباب ليخوضوا التجربة ويتعلموا من أخطائهم.
- السؤال الرئيسي هو : "ماذا يريد الشباب لأنفسهم ؟" هذا يتطلب التواصل مع الشباب بالوسائل المباشرة للتعرف على أولوياتهم،

وتقييم قدراتهم، وتنمية مهاراتهم. هناك قصور في المعلومات اللازمة لتحديد واقعهم، وأهداف كل شريحة، وخطة تنمية قدراتهم. وهنا يمكن أن تقوم إدارات البحوث في الوزارات ذات الصلة بوضع قواعد للبيانات. والأمر يحتاج أيضًا إنشاء وحدة لبحوث الشباب في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. كما أن إجراء بحوث ميدانية، ومحاولة التعرف على آراء الشباب من خلال استطلاعات الرأي العام، مثل التى يجريها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، لها قيمة عظيمة.

الهوامش

١. علي الصاوي وزين عبد الهادي، ورقتان خلفيتان لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.
٢. علي الصاوي، دراسة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.
٣. على الصاوي، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.
٤. المصدر السابق.
٥. زين عبد الهادي (٢٠١٠).
٦. زين عبد الهادي، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.
٧. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠٠٦ (هوس الإنترنت).
٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٨).
٩. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ٢٠٠٨.
١٠. زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

المراجع

Assaad, Ragui and Barsoum, Ghada, 2009, “Rising Expectations and Diminishing Opportunities for Egypt’s Youth”. In Navteej Dhillon and Tarek Yousef (eds) Generation in Waiting: Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East, Brookings Institute, Washington DC.
Barsoum, Ghada, Ali Rashed and Dalia Hassanein, 2009, At Work When There is No Respect: Job Quality Issues for Young Women in Egypt, The Population Council, MENA Gender and Work Working Papers, Cairo
Population Council and IDSC, 2010, Survey of Young People in Egypt: Preliminary Report, Cairo.
Ricardo Hausemann, Laura Tyson and Saadia Zahidi, 2008, The Global Gender Gap Report, World Economic Forum, Geneva.

الفصل التاسع

فى هذا الفصل نبحث وضع ودور الشباب فى مصر فى تحقيق الإدارة الرشيدة، مع التركيز بصفة خاصة على دورهم فى ضمان أداءٍ أفضل للجهاز الحكومى، بحيث يكون أكثر كفاءة وفعالية وتجاوبًا مع المواطن. وثمة أسباب كثيرة تتعلق بدواعى توسيع مشاركة الشباب فى تحقيق الإدارة الرشيدة، ربما كان أهمها الأسباب الثلاثة التالية:

- حينما يشارك الشباب مبكرًا فى عملية صنع السياسات، وصنع القرارات، فإن ذلك من شأنه إعداد الجيل القادم من القيادات لتحمل مسئولية إدارة شئون الدولة.
- المشاركة تتيح الفرصة لهذه الشريحة الكبيرة من المجتمع للتعبير عن احتياجاتها الخاصة وطموحاتها، وضمان تمثيل تلك الشريحة فى المنظومة السياسية.
- استفادة المجتمع من طاقات الشباب وإمكانياتهم ـ عن طريق المشاركة وليس الاستبعاد- حيث يضيف منظورًا جديدًا بشأن كيفية معالجة المشكلات، ومن ثم يتوصل إلى نتائج ذات جودة أفضل فى الأجل الطويل.

إن الإدارة الرشيدة تستلزم إقامة روابط وثيقة، وشراكات قوية، بين الأطراف الفاعلة الرئيسية الثلاثة فى أى مجتمع من المجتمعات: منظمات المجتمع المدنى، والقطاع الخاص، والحكومة. وفى كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة هناك دور للشباب، وهذا الدور يمكن أن يأخذ عدة أشكال، وعندما يصبح الشباب مندمجين فى مجتمعاتهم، من خلال العمل التطوعى مثلاً، فإنهم يفيدون البيئة الاجتماعية المحيطة، فضلاً عما يستفيدونه على المستوى الشخصى والمهنى، إلى جانب بناء الثقة فى قدراتهم والاطمئنان إليها، بما يؤثر على عملية التنمية. والقطاع الخاص يتيح الفرص لشحذ المهارات، وعرض المقاربات الإبداعية، وتحقيق الاستقلال المالى.

ولكن الحكومة هى المنوطة بالدور القيادى فى تهيئة بيئة مواتية من أجل تحقيق مكاسب اجتماعية لاندماج الشباب. وفى هذا الخصوص، فإن منظور "الإدارة المتجاوبة" يعتبر مفيدًا كأداة لإصلاح الأداء الحكومى، وفى تصور دور إيجابى للشباب فى عملية الإصلاح. ومن هذا المنظور، توجد ثلاثة وسائط رئيسية للإصلاح:

- الأول، التحسين الداخلى للقواعد والإجراءات والعمليات الحكومية، حيث يستطيع الشباب أداء دور أكثر أهمية من خلال تنفيذ نظام إدارة الموارد البشرية المستند إلى الكفاءة، وتنفيذ نظام الأجر مقابل الأداء، والاستثمار المكثف فى تدريب القدرات البشرية المتاحة.
- الثانى، أنه عن طريق توسيع دور القطاع الخاص، وتمكينه من منافسة الحكومة فى توفير السلع والخدمات للمواطنين، وعن طريق إجبار الحكومة على التجاوب مع المنافسة، تتحسن جودة السلع والخدمات. وهنا يمكن للشباب أداء دور مهم من خلال العمل فى القطاع الخاص، وإدارة مؤسسات القطاع الخاص التى تقوم بدور المنافس للحكومة، والعوامل المحركة لتحسين الجودة.
- الثالث، أن منظمات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام يمكن أن تضغط من أجل إصلاح القطاع الحكومى، بأن تضعه موضع المساءلة، وهنا يمكن للشباب بكل تأكيد أن يقدموا يد العون فى عملية متابعة أداء الحكومة من خلال القنوات الإعلامية التقليدية وغير التقليدية.

الوضع الراهن وعلاقته بالقطاع الحكومى

الشباب ممثل حاليًا فى الجهاز الحكومى فى مصر

من الناحية العملية، نجد أن الشباب ـ وهم الفئة التى تنحصر فيما بين سن ١٨ ـ ٢٩ سنة حسب تعريف تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠ ـ لا وجود لهم فى أى منصب قيادى من مناصب الإدارة العليا فى الحكومة المصرية، سواء كان منصب وكيل أول وزارة، أو وكيل وزارة أو مدير عام، ولا فى الحكومة المركزية أو المحلية، أو الهيئات الخدمية أو الهيئات الاقتصادية العامة (أنظر جدول ٩-١). ونجد أن توزيع العاملين فى الحكومة فى وظائف المستويات العليا، لا يوجد به أى شخص يقل سنه عن ٣٥ سنة. ويندرج متوسط عمر العاملين فى الحكومة بمصر، ضمن الشريحة العمرية ما بين ٤١-٤٥ سنة.

من الجدير بالذكر أن معظم الشباب فيما بين ٢٠-٣٥ سنة، والذين يعملون فى الجهاز الإدارى للحكومة، يعمل ٧٧٪ منهم فى أجهزة الإدارة المحلية و٨٪ منهم فى الأجهزة الاقتصادية، و٧٪ منهم فى الجهاز الإدارى (أنظر جدول ٩-٣ وشكل ٩-٢).

بلغ العدد الإجمالى للشباب فى القطاع الحكومى ٥٦٧,٤٦٨ فردًا فى أول يناير ٢٠٠٩. ويستحوذ قطاع التعليم على أكبر نصيب من الشباب فى القطاع الحكومى، حيث يبلغ عددهم ٣٠٣,٣٢٥ موظفاً يمثلون ٥٣,٥٪ من إجمالى عدد الشباب العاملين. ويستحوذ قطاع الصحة على ثانى أكبر نصيب حيث يصل إلى ٣٠,١٪ من إجمالى عدد الشباب العاملين (أنظر جدول ٩-٤).

وقد بلغ إجمالى عدد الشباب فى الهيئات الاقتصادية ٤٨,٥١٢ فى الأول من يناير ٢٠٠٩، ويستحوذ قطاع النقل والمواصلات والطيران المدنى على أكبر نصيب من الشباب فى الهيئات الاقتصادية، حيث يصل إلى ٦٤,٢٪ من إجمالى عدد الشباب العاملين. وفى نفس الوقت، فإن قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة، يستحوذ على ثانى أكبر نصيب من الشباب العاملين حيث يبلغ ١٨,٢٪ من إجمالى الشباب العاملين (أنظر جدول ٩-٥ وشكل ٩-٣)

وإذا ما نظرنا إلى توزيع الشباب العاملين فى القطاع الحكومى طبقًا للدرجات المالية، بما فى ذلك العاملون طبقًا للكادر العام أو الخاص –فإن البيانات توضح أن معظم الشباب فى القطاع الحكومى يشغلون الدرجة الثالثة، حيث يبلغ عددهم ٣٦١,٤١٥ عاملا ويمثلون ٥٩,٧٪ من العدد الإجمالى للشباب العاملين. لشغل درجة المدير العام أقل شريحة من الشباب فى القطاع الحكومى، حيث يبلغ إجمالى الشباب الشاغلين لتلك الدرجة ٢,١٨٧ عاملاً بما يمثل ٠,٢٪ من إجمالى الشباب العاملين (أنظر جدول ٩-٦، وشكل ٩-٤).

وإذا ما أمعنا النظر فى توزيع الشباب العاملين طبقًا للكوادر الخاصة،

جدول ٩-١ عدد العاملين من القيادات العليا فى الحكومة المصرية والتوزيع العمرى حسب الدرجة الوظيفية فى ٢٠٠٨/١/١

الدرجة الحكومية/الفئة العمرية	٣٥-٤٠	٤٠-٤٥	٤٥-٥٠	٥٠-٥٥	٥٥-٦٠	٦٠-٦٥	تاريخ الميلاد غير معلوم	الإجمالى العام للدرجة
الحكومة المركزية								
وكيل أول وزارة	٢	٥	٣٢	١٣٢	٢٥		١٠	٢٠٦
وكيل وزارة	٣	٢٩	١٧٣	٦٨٨	٨٧	١	١٨	٩٩٩
مدير عام	٤٦	٣٣٢	١٢٠٣	١٧١٣	١٢١	٣	٥٩	٣٤٧٧
إجمالى فرعى (١)	٥١	٣٦٦	١٤٠٨	٢٥٣٣	٢٣٣	٤	٨٧	٤٦٨٢
الحكم المحلى								
وكيل أول وزارة								
وكيل وزارة		١	٣	٩	١		٧	٢١
مدير عام	٣	٢٦	١٣٧	٣٥٣	٢٦		٧	٥٥٢
إجمالى فرعى (٢)	٣	٢٧	١٤٠	٣٦٢	٢٧	٠	٧	٥٦٦
الهيئات الخدمية								
وكيل أول وزارة	١	٦	٨	٤٢	١٠		٧	٧٤
وكيل وزارة	١	٣	٥٧	١٤٧	٧	١	٤	٢٢٠
مدير عام	٢٨	١١٢	٣٦٠	٥٦٩	٨٤	٢	٢٦	١١٨١
إجمالى فرعى (٣)	٣٠	١٢١	٤٢٥	٧٥٨	١٠١	٣	٣٧	١٤٧٥
الهيئات الاقتصادية العامة								
وكيل أول وزارة	٢	٥	١٣	٥٧	٦		٣	٨٦
وكيل وزارة	٢	١٢	٩٥	٢٧٨	٢٦		٣	٤١٦
مدير عام	١٤	١٣٥	٤٣٨	٥٤٥	١٧		٤	١١٥٣
إجمالى فرعى (٤)	١٨	١٥٢	٥٤٦	٨٨٠	٤٩	٠	١٠	١٦٥٥
الإجمالى العام (أعداد كل الدرجات)= إجمالى فرعى ((٤)+(٣)+(٢)+(١))	١٠٢	٦٦٦	٢٥١٩	٤٥٣٣	٤١٠	٧	١٤١	٨٣٧٨
الإجمالى العام (العدد حسب الدرجة)								
وكيل أول وزارة	٥	١٧	٥٣	٢٣١	٤١	٠	٢٠	٣٦٧
وكيل وزارة	٦	٤٥	٣٢٨	١١٢٢	١٢١	٢	٣٢	١٦٥٦
مدير عام	٩١	٦٠٥	١٠٣٨	٣١٨٠	٢٤٨	٥	٩٦	٥٢٦٣
النسبة المئوية للتركيز إلى إجمالى كل درجة								
وكيل أول وزارة	١,٣٦	٤,٦٣	١٤,٤٤	٦٢,٩٤	١١,١٧	٠	٥,٤٥	
وكيل وزارة	١,٦٣	٢,٧٢	١٩,٨١	٦٧,٧٥	٧,٣١	٠,١٢	١,٩٣	
مدير عام	١,٧٣	١١,٥٠	١٩,٧٢	٦٠,٤٢	٤,٧١	٠,٠٩	١,٨٢	
النسبة المئوية إلى إجمالى الفئات العمرية	١,٢٢	٧,٩٥	٣٠,٠٧	٥٤,١١	٤,٨٩	٠,٠٨	١,٦٨	

المصدر: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة مقتطف من: Doha Abdel Hamid and Laila ElBaradei (2009), «Reforming the Pay System for Government Employees in Egypt», Working paper series 151, June 2009, ECES

البيانات الأخرى مأخوذة من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، التى تظهر إن إجمالي نسبة الشباب في الجهاز الحكومي فى الفئة العمرية ما بين ٢٠-٣٥ سنة، يبلغ ١٨,٥٪، ٥١,٣٪ منها ذكور، و٤٨,٧٪ منها إناث (أنظر جدول ٩-٢)

لوجدنا أن معظم الشباب يعملون كمساعدي تدريس (٨١,٩٪)، حيث يبلغ عددهم الإجمالى ٨,٣٦٩، يلى ذلك منصب معلم مساعد فى الفئة الثانية، ويمثلون ١٠,٣٪ من إجمالى عدد الشباب العاملين طبقًا لكوادر خاصة (أنظر جدول ٩-٧ وشكل ٩-٥).

توضح أرقام التعيينات الجديدة فى الحكومة خلال السنوات الماضية (جدول ٩-٨) أن العدد الأكبر فى التعيينات قد تحقق عام ٢٠٠٢، حتى وصل الإجمالى إلى ١٢٠,٨٣٩ موظفاً جديداً (شكل ٩-٦). ونقدم فيما يلى كافة التعيينات الوظيفية.

جدول ٩-٢: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية وحسب النوع فى الحكومة المصرية (بيانات من عينة مكونة من ٥٥٧ وحدة من إجمالى ٦٧١ وحدة)

السن/ النوع	من ٢٠-٢٥ سنة	من ٢٦-٣٠ سنة	من ٣١-٣٥ سنة	إجمالى مجموعات الشباب من ٢٠-٣٥ سنة	إجمالى اعداد الموظفين	إجمالى النسبة المئوية للشباب
ذكور	١٤,٠٣٣	٨٣,٤٧٥	٢١٨,٤٩٦	٣١٦,٠٠٤	٢,١٥٩,٥٥٠	٪١٤,٦٠
إناث	٢٥,٣٨٩	٩٦,٩٥٣	١٧٧,٦٣٤	٢٩٩,٩٧٦	١,٢٣٤,٧٤٠	٪٢٤,٢٩
الإجمالى	٣٩,٤٢٢	١٨٠,٤٢٨	٣٩٦,١٣٠	٦١٥,٩٨٠	٣,٣٩٤,٢٩٠	٪١٨,١٥
النسبة المئوية	٪١,١٦	٪٥,٣٢	٪١١,٦٧	٪١٨,١٥	٪١٠٠	

المصدر: الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات، ٢٠٠٩.

وعلى الرغم من أن حوالى ١٨,٥٪ من موظفى الحكومة فى الفئة العمرية ٢٠-٣٥ إلى أن الأغلبية منهم فى السن الأكبر لهذه الفئة العمرية. حيث إن قرابة ٦٤,٣٪ منهم فى الشريحة العمرية ٣١-٣٥ سنة (انظر الشكل ٩-١)

شكل ٩-١: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية وحسب النوع فى الجهاز الإدارى المصرى

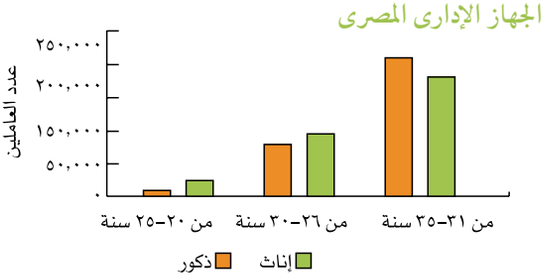

جدول ٩-٣: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية ٢٠-٣٥ سنة فى القطاع الحكومى بمصر فى أول يناير ٢٠٠٩.

القطاع الحكومى	عدد الشباب
الجهاز الإدارى	٤٤,٣٠٥
الإدارة المحلية	٤٧٢,٦٥٥
الاجهزة الخدمية	٥٠,٥٠٨
الاجهزة الإقتصادية	٤٨,٥١٢
الإجمالى	٦١٥,٩٨٠

وعلى العموم، فإن الشباب فى القطاع الحكومى لا يحصل على فرص كافية فى قيادة عملية الإصلاح أو تنفيذها، حيث إن معظمهم يتركز فى المستويات الدنيا من السلم الوظيفى. وعلى الرغم من النفقات الحكومية على الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالشباب، فإنه لا يزال هنالك الكثير الذى يتعين فعله، حيث إن العرض لا يفى بالطلب من جانب الشباب من أجل الحصول على خدمات أفضل.

هل يتيح الجهاز الحكومى فرصًا للشباب من أجل النهوض بهم وتدريبهم؟

- إن ميزانية التدريب متدنية للغاية، ذلك أن متوسط ميزانية التدريب المتاحة للفرد فى خدمة الحكومة المصرية، يبلغ ١٠ جنيهات تقريبًا فى السنة .
- أن تقييم الأداء غير فعال، والمشكلة أنه فى كثير من المصالح والإدارات الحكومية، يحصل جميع العاملين تقريبًا على درجة ممتاز فى التقييم، ويرجع تبرير القيادات للمبالغة فى تقييم أداء مرءوسيهم والمبالغة فى درجاتهم، إلى أن العاملين فى الحكومة يحصلون على رواتب ضعيفة، ومن ثم لا يجب أن يُحرموا من أية فرصة لزيادة ما يحصلون عليه من رواتب وأجور.
- أن الترقية ترتكز عى الأقدمية: طبقًا للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨، فإن الترقية فى الوظائف المدنية ترتكز فى الغالب على الأقدمية (القانون ١٩٧٨/٤٧، الفصل ٤)، باستثناء المناصب القيادية، حيث يطبق عليها القانون ١٩٩١/٥، الذى يفسح مجالاً لترقية أكثر العناصر تأهيلاً، وأفضلها أداءً. ومع ذلك فإن الواقع يشهد على أنه حتى عند البت فى ترقية القيادات فى القطاع الحكومى، فإن معيار الأقدمية هو الذى يسود.

إن الانتقال إلى نظام يرتكز على الجدارة فى التوظيف يمثل تحديًا حيث، يواجه عدة عقبات، منها العوائق الثقافية التى نشاهدها فى الممارسات الواسعة للمحسوبية والمحاباة، كما أن عدم وجود حكومة قوية، يسفر أيضًا عن تعيينات تناقض تمامًا قاعدة الجدارة وذلك لتهدئة فئات المصالح أثناء الدورات الإنتخابية، ومن أجل تحقيق مكاسب سياسية.

المجالات المتاحة فى القطاع الحكومى للشباب الكفء

ثمة مجالات محدودة فى القطاع الحكومى للشباب الكفء الممثل أساسًا فى المكاتب الفنية للوزارات، والأجهزة الحكومية، والهيئات، حيث يتم استخدام الشباب المؤهل على أساس تعاقدى، ويتم دفع رواتب ضخمة لهم بفضل دعم الجهات المانحة الدولية. وهذه المكاتب الفنية التى تمثل نظامًا موازيًا للجهاز الإدارى التقليدى للحكومة، مسئولة عادة عن

جدول ٩-٤: عدد الشباب فى القطاع الحكومى طبقًا لميزانيات الجهاز الإدارى، والإدارة المحلية، وأجهزة الخدمات.

الشباب حتى سن ٣٥ سنة فى الأول من يناير ٢٠٠٩

القطاع	الأعداد	٪
القطاع العام للخدمات العامة	٣٠,٧٥٥	٥,٤
قطاعات الدفاع، والأمن ،والعدالة	٨٣	٠,٠
قطاع شئون السلامة العامة والنظام العام	٤,٥٨٢	٠,٨
قطاع الشئون الاقتصادية	٢٤,٣٤٤	٤,٣
قطاع الحماية البيئية	١,٠٧٤	٠,٢
قطاع الإسكان والمرافق العامة	٤,٢٢٠	٠,٧
قطاع الصحة	١٧٠,٧٥٧	٣٠,١
قطاع الشباب، والثقافة، والشئون الدينية	٢٢,٠٣٥	٣,٩
قطاع التعليم	٣٠٣,٣٢٥	٥٣,٥
قطاع الحماية الاجتماعية	٦,٢٩٣	١,١
الإجمالى	٥٦٧,٤٦٨	١٠٠

المصدر :الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،الإدارة المركزية للمعلومات،٢٠٠٩

جدول ٩-٦: عدد الشباب فى القطاع الحكومى موزعين طبقًا للدرجات المالية بما فى ذلك الكادر العام، والنظم الخاصة

حتى سن ٣٥ سنة فى الأول من يناير ٢٠٠٩

الدرجة	الأعداد	٪
مدير عام	٩٤٦	٠,٢
الدرجة الأولى	٢,١٨٧	٠,٤
الدرجة الثانية	٢٣,٧٩٥	٣,٩
الدرجة الثالثة	٣٦١,٤١٥	٥٩,٧
الدرجة الرابعة	١٥٤,٠٤٤	٢٥,٤
الدرجة الخامسة	٣٥,٦٥٢	٥,٩
الدرجة السادسة	٢٧,٧٢٥	٤,٦
الإجمالى	٦٠٥,٧٦٤	١٠٠

المصدر :الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،الإدارة المركزية للمعلومات،٢٠٠٩

تقديم المشورة فى مجال السياسات، ومساعدة الوزراء، أو القيادات الوظيفية العليا. ولقد تم إنشاء المكاتب الفنية فى معظم الوزارات خلال العقدين الماضيين. ولما كان تمويل تلك المكاتب يتم من جانب الوكالات المانحة، فإنهم يقومون بتنفيذ نظم أجور مختلفة، ولا يتقيدون بقواعد ولوائح الوظيفة المدنية. والمكاتب الفنية فى الجهاز الإدارى المصرى تفتح مجالات لعدد صغير من الشباب، ولاسيما الذين يتمتعون بمهارات لغوية عالية، ومهارات التعامل مع أجهزة الكمبيوتر. ولم يتحدد الرقم الفعلى للشباب العاملين فى المكاتب الفنية للوزارات بمصر، وعلى الرغم من أن متوسط الرقم المطلوب هو أن يتوفر لدى كل وزارة ما بين ٢٠-٣٠ موظفاً كل وزارة من خلال هذا النظام الموازى. ويقتضى الأمر، وضع نظام أكثر شفافية فى تدبير تعيين موظفى المكاتب الفنية، وتنفيذ ذلك النظام.

جدول ٩-٥: عدد الشباب فى القطاع الحكومى كما ورد فى ميزانيات الهيئات الاقتصادية

حتى سن ٣٥ سنة فى الأول من يناير ٢٠٠٩

القطاع	الأعداد	٪
قطاع الزراعة والرى	٣١٠	٠,٦
قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية	٩٧٠	٢,٠
قطاع الكهرباء والطاقة	١,٠٤٢	٢,١
قطاع النقل والمواصلات والطيران المدنى	٣١,١٤٠	٦٤,٢
قطاع التموين والتجارة الداخلية	٧١	٠,١
القطاع المالى والاقتصادى	٧٧	٠,٢
قطاع الإسكان والبناء والمجتمعات الجديدة	١,٠١٩	٢,١
قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة	٨,٨٢٤	١٨,٢
قطاع الثقافة والإعلام	١,٥٧٦	٣,٢
قطاع السياحة	٢	٠,٠
قطاع التأمين والشئون الاجتماعية	٣,٤٨١	٧,٢
الإجمالى	٤٨,٥١٢	١٠٠

المصدر :الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات،٢٠٠٩

جدول ٩-٧: عدد الشباب فى القطاع الحكومى موزعين طبقًا للدرجات المالية الكادر الخاص

حتى سن ٣٥ سنة فى الأول من يناير ٢٠٠٩

الدرجة	الأعداد	٪
استشارى	٥	٠,٠
مساعد استاذ باحث	٢	٠,٠
استاذ مساعد	٧	٠,١
باحث(مدرس)	١٩	٠,٢
باحث أول /أستاذ باحث	٢	٠,٠
مساعد باحث	٢٤٢	٢,٤
باحث/مدرس باحث	١٧	٠,٢
مدرس	٣٩	٠,٤
مدرس مساعد	١,٠٥٣	١٠,٣
باحث مساعد	٢٠١	٢,٠
فنى ثالث /مبتدئ تحت الاختبار	٦٣	٠,٦
مساعد باحث /مساعد تدريس	١٩٧	١,٩
مساعد تدريس	٨,٣٦٩	٨١,٩
الإجمالى	١٠,٢١٦	١٠٠

المصدر :الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،الإدارة المركزية للمعلومات،٢٠٠٩

مبادرات إيجابية للشباب من أجل إدارة أفضل جودة

إن عددًا من المبادرات الإيجابية المختارة من جانب الشباب فى مصر، تسعى إلى مزيد من المشاركة، وإلى إدارة أفضل جودة فى البلاد، على الرغم من العقبات والعوائق القائمة. والغرض من اختيار مبادرات مختلفة هو البرهنة على أن الشباب باستطاعته القيام بدور عناصر التغيير، وأن التغيير ممكن من خلال مختلف الوسائل والأساليب.

الشكل ٩-٢: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية (٢٠-٣٥ سنة) بين مختلف أنواع الأجهزة الحكومية فى عام ٢٠٠٩(٪)

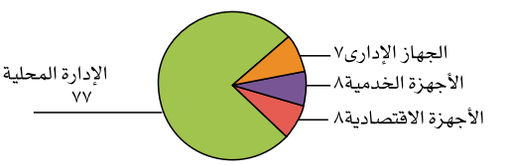

المصدر :الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،الإدارة المركزية للمعلومات،٢٠٠٩

شكل ٩-٤ التوزيع طبقًا للدرجات المالية (الكادر العام والخاص) (٪)

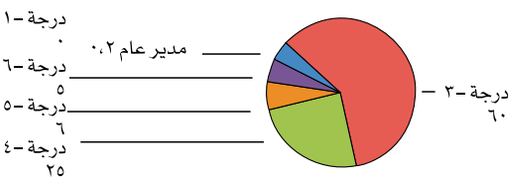

المصدر :الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات،٢٠٠٩

الشكل ٩-٣: توزيع الشباب فى القطاعات الحكومية على الهيئات الاقتصادية(٪)

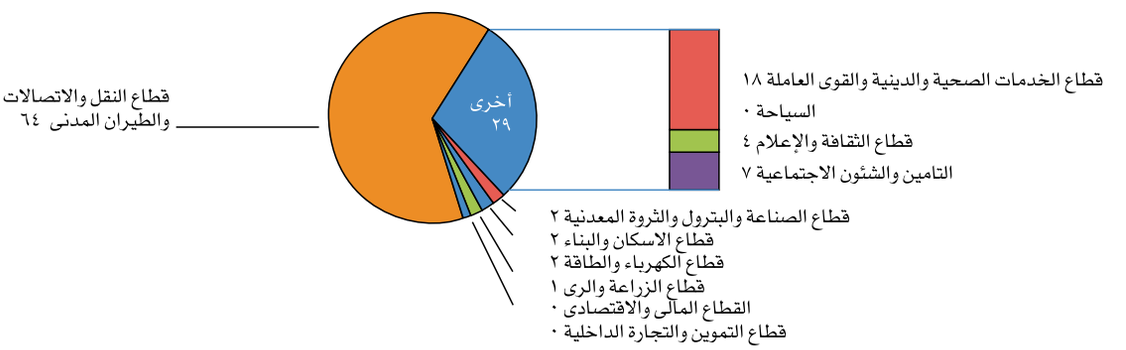

المصدر :الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،الإدارة المركزية للمعلومات،٢٠٠٩

حركة السادس من أبريل

إن شباب السادس من أبريل يعرّفون أنفسهم فى موقعهم على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بأنهم: "مجموعة من الشباب المصريين، تلاقوا معًا على حب مصر، والرغبة فى الإصلاح... والغالبية الساحقة لا تنتمى إلى أية اتجاهات سياسية.... ونحن واثقون فى قدرتنا على التغيير، ومقتنعون بحقنا فيه". وكانت حركة السادس من أبريل قد بدأت بجهود إحدى الشابات وزميل لها فى عام ٢٠٠٨، وقد أطلقت الحركة صفحة على الفيس بوك، ودعت إلى احتجاج موحد ضد الحكومة المصرية. وقد انتشرت "الدعوة" من خلال رسائل الهواتف المحمولة، والمدونات. وفى مدينة المحلة تظاهر عمال الغزل والنسيج فى ٦ أبريل سنة ٢٠٠٨، وانضم إليهم مواطنون آخرون من مختلف الخلفيات والانتماءات، وقادوا مواجهة كبرى مع قوات الشرطة. وقد توفى ثلاثة أشخاص بعد إطلاق الرصاص عليهم، وجرح أشخاص آخرون كثيرون.

وفى نفس التاريخ فى عام ٢٠٠٩، انتشرت "الدعوة" عن طريق الفيس بوك، ومختلف المدونات من أجل تنظيم يوم وطنى للغضب، وتقدر بعض المصادر أن ٧٥,٠٠٠ من شباب مصر قد وقّعوا على موقع الفيس بوك، داعين إلى "يوم الغضب"، وتم تقديم عدة طلبات قانونية، منها ألا يقل الحد الأدنى للأجور عن ١٢٠٠ جنيه فى الشهر، وتحسين نظم المعاشات، وتقديم خدمات صحية وتعليمة أفضل، ووضع حد لأعمال القمع التى تقوم بها الشرطة. ووضع حد لعمليات التزوير فى الانتخابات، ووقف تصدير الغاز الرخيص إلى اسرائيل.

جدول ٩-٨: عدد الشباب المعينين فى القطاع الحكومى فى السنوات العشر الأخيرة

حتى سن ٣٥ سنة فى الأول من يناير ٢٠٠٩

الدرجة	الأعداد
شباب عُين فى عام٢٠٠٤	١١٢,٠١٩
شباب عُين فى عام٢٠٠٢	١٢٠,٨٣٩
الحريجون المتميزون المعينون٢٠٠١/٢٠٠٢	٦,٧٥٠
الحريجون المتميزون المعينون٢٠٠٠	٤,٩٧٦
الحريجون المتميزون المعينون١٩٩٨/١٩٩٩	٤,٤٦٥
الإجمالى	٢٤٩,٠٤٩

المصدر :الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات،٢٠٠٩

ومع ذلك، فإنه قبيل وقوع الحدث، ثم إلقاء القبض على فتاتين صغيرتين وهما توزعان منشورات تنادى بالدعوة إلى الحدث، وفى اليوم المقرر لتلك التظاهرة، جرى انتشار للشرطة كثيف فى جميع شوارع القاهرة. ونتيجة لذلك، كانت أنشطة السادس من أبريل ٢٠٠٩ هادئة نسبياً، مع وجود تجمعات متفرقة للمواطنين فى عدد من النقابات والجامعات الحكومية.

ومن الدروس المهمة المستفادة من حركة السادس من أبريل للشباب، أنه على الرغم من قيام الحكومة بقمع الحركة، إلا أنها لفتت أنظار وسائل الإعلام المحلية والعالمية، ولفتت الأنظار إلى كيفية استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خصوصًا من جانب الشباب، فى تنظيم حركات المعارضة السياسية، والتعريض بالأداء "غير المرضى" للحكومات المستبدة.

شكل ٩-٥: عدد الشباب فى القطاع الحكومى، موزعين طبقًا للدرجات المالية (كادر خاص)

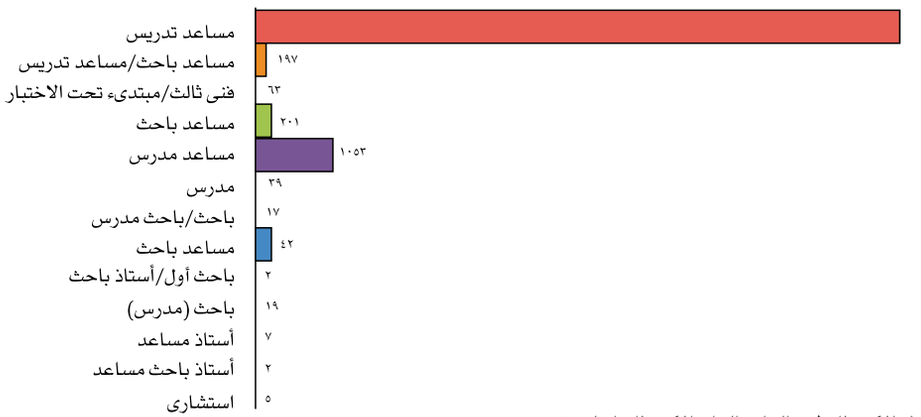

المصدر :الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات،٢٠٠٩

شكل ٩-٦: عدد الشباب المعيّنين فى القطاع الحكومى فى السنوات العشر الأخيرة

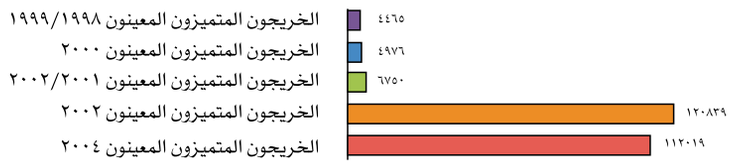

المصدر :الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات،٢٠٠٩

"حركة شايفينكم"

الترجمة الحرفية لكلمة "شايفينكم" باللغة العربية الدارجة، هى: "نستطيع أن نراكم". وهذا مثال آخر على الحركات السياسية القاعدية فى مصر التى تستخدم الانترنت بكثافة من أجل التنسيق والتنظيم بين أنشطتها. والغرض الرئيسى للحركة هو متابعة الانتخابات ورصد ما يدور فيها، عن طريق إرسال مندوبين إلى اللجان الانتخابية، وكبائن الإدلاء بالأصوات، ومراقبة وتوثيق ما يجرى. وكانت الحركة نشطة أثناء انتخابات رئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٥. وكان النداء العام لحركة "شايفينكم" أثناء الانتخابات يتمثل فى دعوة الجماهير إلى أن تكون إيجابية وفعالة، وأن تبلغ عن أية انتهاكات للانتخابات، على مواقعها على الانترنت مباشرة، أو عن طريق الهواتف المحمولة.

موقع وائل عباس

هذه المدونة التى أنشأها شاب يدعى وائل عباس ـ هي موقع يسجل عليه عباس أفكاره الانتقادية وتعليقاته على الأحداث المختلفة التى تجرى فى مصر، ولاسيما ما يجرى فى أقسام الشرطة من عمليات تعذيب، كما يقوم عباس أيضًا ببث الصور ولقطات الفيديو باعتبار أن الصورة تغنى عن ألف كلمة. يزعم عباس أن مدونته تجتذب قرابة ٣٠,٠٠٠ زائر كل يوم. ونتيجة للقطات التليفزيونية التى صور من خلالها وحشية الشرطة، صدر حكم بالسجن على إثنين من ضباط الشرطة، وهى واقعة نادرة الحدوث.

ومن حيث المبدأ، لا تولى الحكومة فى مصر اهتماماً كثيرًا لما ينشره الشباب على مدوناتهم فى مصر، على افتراض أن تأثيرها محدود. ولكن ابتداء من عام ٢٠٠٦، عندما بدأت وسائل الإعلام الدولية نشر تقارير عن المدونات المصرية، تغير الموقف، ومنذ ذلك الحين، أصبحت معظم المدونات (ومنها مدونة وائل عباس) هدفًا "للقرصنة" المستمرة من جانب السلطات الحكومية.

ولقد وصفت مجلة الإكونوميست التى تصدر فى المملكة المتحدة، أنشطة المدونات فى مصر بأنها تطورت تطورًا مثيرًا خلال العامين الماضيين، من كونها: "رياضة صالونات ذاتية النزعة إلى عامل أصبح يشكل الأجندة السياسية". ولا يزال أصحاب المدونات يبثون الأخبار مدعمة بالصور، ولقطات الفيديو بشأن عدد من القضايا التى تثير حساسية الحكومة المصرية، مثل التعذيب فى أقسام الشرطة، والتحرش بالمرأة فى الشارع، وتزوير الانتخابات.

جمعية علشانك يا بلدى

تعنى عبارة علشانك يابلدى "من أجلك يا بلدى" باللغة العربية الفصحى، وتمثل الجمعية قصة نجاح لما يمكن للشباب المصرى القيام به من تنظيم فعال من خلال المنظمات غير الحكومية، وما يمكن أن يشكلوه من أثر إيجابى على تنمية البلاد وتطورها. وتنصرف رسالة الجمعية إلى تمكين

جدول٩-٩: المبالغ المخصصة من جانب الحكومة للأنشطة المتعلقة بالشباب بناء على تقديرات وزارة المالية

	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩
الأجور وتعويضات العمل	٤٣٧٠٥١٥	٤٩٣٣٨١١	٥٥٠٤١٣٢	٥٩٦٥١٠٦	٦٩٧٩٥٩٨
شراء السلع والخدمات	٥٨٨٠٩٩	٩٨٢٨٥٧	٩٨٩٨٦٠	١٠٦٤٥٩١	١١٦٧٠٤٦
الفوائد	١٧٠٧٠	١٥٩٣٥	١٩٤٢٧	١٧٧١٤	١١٦٦٦
الدعم والمنح	٤٢٦٧٤٣	٥٤٦٣٤٤	٦٩٨٤٠٠	٧٠٨٥٠٠	٧٢١٠٠٧
نفقات أخرى	٢١٧٣	١٩٧٩٥٩	٤٣٥٢٠	٧٣٣٣٩	٥٨٤٣٤
شراء أصول غير مالية (استثمارات)	١٤٦٨٨٠٠	٢٣١٢٦٠٠	٣٠٤٥٥٠٠	٢٨٩٨٩٠٠	٣٤٣٠٤٠٠
إجمالى	٦٨٧٣٤٠٠	٨٩٨٩٥٠٦	١٠٣٠٠٨٣٩	١٠٧٢٨١٥٠	١٢٣٦٨١٥١

المصدر: وزارة المالية، ٢٠٠٩.

الشكل ٩-٧: المبالغ المخصصة للشباب ٢٠٠٦/٢٠٠٥، و٢٠١٠/٢٠٠٩

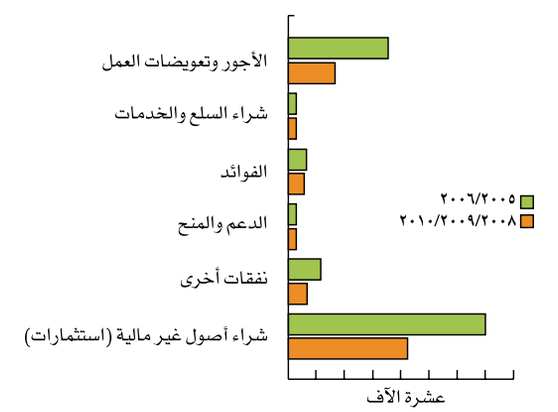

الشكل٩-٨ المبالغ المخصصة للشباب ٢٠١٠/٢٠٠٩(٪)

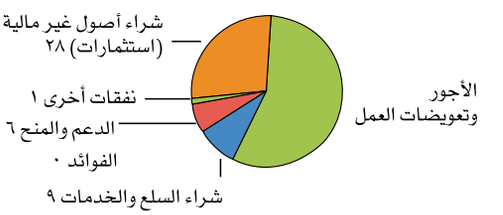

الشباب المهمشين والنساء المهمشات، اقتصاديًا واجتماعيًا. والمهم فى الأمر، أنها منظمة مصرية غير حكومية تدار كلية بمعرفة شباب متحمسين يؤمنون بضرورة الإيجابية الفعالة والتميز فى تنمية مجتمعهم وتطويره.

وكانت الجمعية قد أنشئت فى البداية كناد للطلبة فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى عام ٢٠٠٢، وكان لها برنامجان وحيدان فقط: يتعلق الأول بمحو الأمية – والثانى بتقديم القروض متناهية الصغر، ولكن الجمعية وسعت من نطاق أنشطتها الآن، وضاعفت من عملائها، ففى عامى ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ثم فتح فروع جديدة لها فى جامعة عين شمس، وجامعة القاهرة، والجامعة الألمانية، والجامعة الفرنسية، وتم توسيع الأنشطة فى جميع الجامعات حتى أصبحت تضم ستة برامج أخرى: فصول لتعليم اللغة الإنجليزية، والتنمية البشرية للأطفال والفتيان، والتعبير الفنى للأطفال والفتيان، والتدريب المهنى، والتوعية الصحية، وتعليم الفتيان فى سن المراهقة. وبحلول عام ٢٠٠٥ جرى تسجيل الجمعية كمنظمة رسمية غير حكومية لدى وزارة التضامن الاجتماعى. ولاتزال الجمعية تمد عملياتها حاليًا إلى جامعات أخرى من خلال نظام إبداعى للفرانشيز.

ومؤسس الجمعية ورئيس مجلس إدارتها، واحد من أربعة شباب عرب، حصلوا على جائزة الملك عبد الله الثانى لإبداعات الشباب وإنجازاتهم، وكان قد وقع الاختيار على هؤلاء الأربعة من بين ٥٠٠ متقدم. وشملت الجوائز الأخرى: جائزة ريادة الأعمال الاجتماعية في ماليزيا، وجائزة ريادة الأعمال الاجتماعية في لندن وجائزة الإبداع الاجتماعى التكافلى فى العالم العربى، وزمالة الشبكة العالمية للعمل الشبابى فى الولايات المتحدة.

توصيات: تعزيز مشاركة الشباب فى الإدارة ذات الجودة

دور الحكومة

ـ تنفيذ إدارة الموارد البشرية استناداً على الكفاءة. ويتضمن ذلك التعرف على المهارات، والقدرات، التوجهات، والخصائص الشخصية التى تميز ذوى الأداء الرفيع، عن ذوى الأداء العادى، واستخدام ذلك التصنيف كأساس للقيام بمهام إدارة الموارد البشرية المختلفة، بما فى ذلك: التوظيف، والانتقاء، والتدريب، والتنمية والمكافآت. وعلى سبيل المثال، فإن التوظيف على أساس الكفاءة، يعنى التوظيف في المنظمات العامة بناءً على درجة المفاضلة فى التوافق بين الكفاءات المطلوبة من أجل أداء العمل بطريقة ناجحة، وتوفر الكفاءة فى المتقدمين للوظيفة. ولم تعد الكفاءة تعنى التركيز على الشهادات التعليمية والدرجات العلمية، ولكن العامل المهم هو المهارات التى يتمتع بها العاملون، حيث إنها تمكنهم من إتقان أعمالهم.

وهذا الأمر فرصة سانحة لاستبعاد السن كمعيار أساسى للاختيار، ويتيح فرصة أكبر أمام الشباب المؤهل للتقدم لأية وظيفة حكومية قد تناسبهم. ومن جانب آخر، فإن التحول من الدرجة العلمية كأساس للتوظيف من شأنه الضغط على المؤسسات التعليمية فى النهاية، لكى تولى اهتمامًا أكبر لتطور احتياجات الطلاب، والنظر بعين الاعتبار إلى متطلبات سوق العمل.

ولقد تم استعارة "إدارة الموارد البشرية استنادا على الكفاءة" من القطاع الخاص وتنفيذها فى المؤسسات الحكومية، منذ بداية التسعينيات، وثمة أمثلة كثيرة عن التأثير الإيجابى لإدارة الموارد البشرية على أساس الكفاءة، تتجلى فى الأداء التنظيمى الشامل فى الخدمة المدنية البريطانية، وفى كوريا، كمثالين على دولتين إحداهما متقدمة والأخرى نامية. وفى كوريا، من بداية عقد التسعينيات، قررت الحكومة الكورية التحول من طرق الاختيار على أساس التعليم. إلى طرق الاختيار على أساس المهارات والأداء. ولتفعيل هذا النظام لن يتوقف الاختيار فقط على الطرق القياسية للاختيار، ولكنه سوف يشتمل أيضًا على نظام جديد يعرف بـ"(بالمقابلة العمياء) blind interview. وفى تلك المقابلة العمياء، يقوم فريق من القائمين بالمقابلة "Interviewers" يتألفون من موظفين حكوميين، وأكاديميين، بإجراء المقابلة، دون أن تُقَدّم إليهم أية معلومات عن من تجري معهم المقابلة، وإنما تُتْرك لهم فرصة تقييم أدائهم وبناء على قدرتهم على مناقشة موضوع معين يتطلب درجة معينة من الإبداع من أجل حسم ذلك الموضوع.

- تطبيق مبدأ الأجر حسب الأداء، وبموجب هذا المبدأ يتم ربط نسبة معينة كمكافأة خلاف الأجر الأساسى، بأداء الموظف فى العمل، ولاترتبط بالأقدمية وعدد السنوات. وهذا يتيح للشباب الأمل والحافز من أجل تحسين أدائهم.
- التدريب المكثف وبناء القدرات: يجب تخصيص استثمارات أكبر لتدريب الشباب فى المؤسسات الحكومية، ويجب منح الشباب الأفضلية عندما تبتّ الحكومة فى تخصيص فرص التدريب. أما فى كثير من الحالات فى الوقت الراهن، عندما تكون هناك فرص قيمة للتدريب، فإنها تخصص للمديرين من المستويات العليا الذين قد لا يستمرون فى أعمالهم الحكومية إلا لسنوات معدودة. والبديل الأكثر منطقية هو الاستثمار فى الشباب وبناء قدراتهم لأنهم الأكثر بقاءً، على الأرجح، لفترة طويلة من الزمن فى الجهاز الإدارى للحكومة، وذلك بافتراض اتخاذ الإجراءات الاحترازية للحد من إمكانية استنزاف العقول، بعد الاستثمار فى التدريب.
- إعداد الصف الثانى من المديرين الشباب: من الآليات الممكنة لتحقيق نتائج فى الأجل القصير، إعداد الصف الثانى من القيادات فى الحكومة، وأن يكون ذلك إجباريًا على صعيد أجهزة الحكومة المركزية والمحلية، التى بموجب تلك الآلية، يمكن التعرف على القيادات الشبابية والنهوض بها، ووضع التقارير عن أدائها المحقق.
- استخدام الحكومة الألكترونية من أجل مكافحة الفساد: يمكن الاستفادة كثيرًا من التجربة الهندية فى مجال الحكومة الألكترونية. وفى جميع التطبيقات المختلفة للحكومة الألكترونية يمكن للشباب أن يلعبوا دورًا مهماً، لأن الأجيال الشابة أكثر قدرة وكفاءة فى التعامل مع التكنولوجيا الجديدة.
- الفضيحة الألكترونية: بدأت المفوضية المركزية لليقظة، المسئولة عن مكافحة الفساد، فى بث أخبار كثيرة على مواقعها على الانترنت عن الموظفين المتهمين بالفساد، أو الذين صدرت ضدهم أحكام بالفساد. وكانت مجلة "النيوزويك" قد أشارت إلى تلك التجربة وأطلقت عليها اسم "الفضيحة الألكترونية". وعلى الرغم

من أن لهذه الطريقة نقائصها حيث إنها تذكر أسماء الموظفين حتى عندما يكونون مجرد متهمين بالفساد، وقبل صدور الحكم لهم أو عليهم، إلا أنها أدت إلى زيادة الوعى العام حول ضرورة مكافحة الفساد ومحاربته.

- مركز "فيجاى وادا vijaywada" للمعلومات الالكترونية (VOICE): وهو مثال على استخدام آلية الكومبيوتر فى مراكز الخدمات، على مستوى البلديات، لتقديم الخدمات المتعلقة بإصدار تراخيص البناء، وشهادات الميلاد والوفاة، ومن خلال إقامة أكشاك فى المناطق القريبة من السكان، وربط تلك الأكشاك بالمكاتب الأصلية فى المجالس البلدية عن طريق شبكة اتصالات واسعة، تم الحد من الفساد، وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة أكثر ملاءمة.
- - تغيير العقد السيكولوجى: لجيل الشباب احتياجاته وتطلعاته المختلفة، فهم يريدون حلولا مُثْلى لقضايا العمل/الحياة، وخيارات لأداء العمل تتسم بالمرونة من حيث توقيت ومكان أدائه، ويريدون مزيدًا من حرية التصرف وسلطة صنع القرار، وفرصة للسير قدمًا فى مسارهم المهنى بناء على الكفاءة والأداء. ولكى تستطيع الحكومة المصرية اجتذاب الشباب الكفء إلى العمل فى القطاع الحكومى، فإنه يتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التغيير فى احتياجات الأجيال الجديدة وطموحاتها. ولقد قامت الحكومة مؤخراً بتلبية بعض احتياجات الشباب وطموحاتهم، ومن ذلك مثلاً السماح لهم بالعمل بعض الوقت، وما أُعلن عنه مؤخرًا من السماح لبعض العاملين بأداء العمل من منازلهم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.
- توظيف الكوادر: يجب أن يكون هناك مزيد من الشفافية بالنسبة لعملية تعيين وتوظيف العاملين، فى المكاتب الفنية. والشباب الذين يتمتعون بالكفاءة المطلوبة، يمكن أن تتاح لهم فرصة التقدم للوظائف المتاحة.

دور الشباب:

- إطلاق صفارة الإنذار: يجب تشجيع الشباب على الإبلاغ عن أى فساد يجرى فى المؤسسات الحكومية، بشرط أن تكفل لهم الحكومة حماية كافية.
- استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظيم العمل: يستطيع الشباب ببراعة استخدام الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولتنظيم متابعتهم للأداء فى القطاع الحكومى. وبعض الإجراءات التى يعرضها المدونون النشطاء فى مصر، تعتبر أمثلة على الاستخدام الإيجابى الفعال للانترنت، لوضع الحكومة موضع المساءلة.
- النهوض بالمهارات: ينبغى على الشباب العمل من أجل النهوض بكفاءاتهم والارتقاء بمهاراتهم لتلبية متلطبات سوق العمل، وإدراك أن الاتجاه الجديد فى إدارة الموارد البشرية على أساس الكفاءة، يتطلب تحديثًا مستمرًا للمهارات- لأن التعلم عملية مستمرة.
- العمل من خلال القطاع الخاص: إن العمل فى القطاع الخاص من شأنه إثارة المنافسة مع الخدمات التى تقدمها الحكومة، مثل الخدمات الصحية والتعليمية، كما أن من شأنه رفع مستوى جودة هذه الخدمات.
- الانخراط فى الأنشطة التنموية: يمكن للشباب تبنّى أهداف تنموية أكثر، والانخراط أكثر فى العمل التطوعى، من خلال المنظمات غير الحكومية التى تشترك مع الحكومة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش

١. المزيد من التفاصيل بشأن "الإدارة المستجيبة" كأداة للإصلاح أنظر World Bank, 2003
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩

3. Nahas S, 2006
4. http://shabab6april.wordpress.com
5. The Independent Website."Fraud claims prompt demands for Egyptian election monitors". HYPERLINK "http://license.icopyright.net/user/viewFreeUse.act?fuid" http://license.icopyright.net/user/viewFreeUse.act?fuid Accessed on 3 May 2009.
6. misrdidgital.blogspirit.com
7. Egypt Today. "Wael Abbas: One of Egypt's most vocal bloggers is candid about his past, his present and his hopes for the future". http://www.egypttoday.com/printerfriendly.aspx?ArticleID=8089 Accessed on 3 May 2009.

8. Alshanek Ya Balady website. General Background and History. HYPERLINK "http://www.ayb-sd.org/successful.html" http://www.ayb-sd.org/successful.html Accessed on 7 June 2009.
9. Hughes, 2001
10. Kim, 2000
11. Bhatnagar, 2004

١٢. جريدة الأهرام، ٢٠٠٩

المراجع

"6 April Day of Anger – Call from activist for jobs and democratic rights". Website of the Committee for a Workers' International (2009), 24 April. http://socialistworld.ne
"Shabab 6 April Youth Movement, About us in English". http://shabab6april.wordpress.com/shabab-6-april-youth-movement-about.us-in-english Accessed on 5 May 2009.
Bhatnagar, Subhash (2004). *E-Government: From Vision to Implementation A Practical Guide with Case Studies.* New Delhi: Sage Publications.
CAOA (2009). Data from the Central Information Department at the Egyptian Central Agency for Organization and Administration. CAPMAS, 2009
Committee to Protect Bloggers (2007). http://committeetoprotectbloggers.org/2007/12/01/wael-abbass-youtube-account-restored/ Accessed on 10 June 2009.
Horton, Sylvia (2000). "Competency Management in the British Civil Service". *The International Journal of Public Sector Management*, Vol. 13, No. 4, pp. 354-368.
Hughes, R. Eugene (2001). "Skill or Diploma? The Potential Influence of Skill-based Pay Systems on Sources of Skills Acquisition and Degree Programs". Work Study, Vol. 52, Number 4, pp. 179-183.
Kim, Pan S. (2000). "Human Resource Management Reform In the Korean Civil Service". *Administrative Theory & Praxis*, Vol. 22, No. 2, pp. 326-344.
Law Number 47 for 1978 Concerning the State Civil Employees. Cairo: Al Amiria Press, Edition 23, 2005.
Nahas, S. (2006) 'Director of the Egyptian Central Agency for Organisation and Administration', *Public Policy Workshop*, Cairo University: Faculty of Economics and Political Science, Public Administration Research and Consultation Center, 12 December (in Arabic).
The Economist (2007). "Bloggers may be the real opposition", Vol. 383, Issue 8524, p.54, dated 14 April.
World Bank (2003), *Reforming Public Institutions and Strengthening Governance: A World Bank Strategy Implementation Update*, Washington, DC: Public Sector Group, Poverty Reduction and Economic Management Network.

الفصل العاشر

يشير اصطلاح ريادة الأعمال عند الشباب إلى انخراط شباب مصر فى السعى وراء فرص أنشطة الأعمال فى السوق، إما من خلال الاشتغال بالأعمال الحرة أو القيام بمشروعات تقوم بتشغيل آخرين. وريادة الأعمال بهذا المعنى هى انعكاس وتعبير عن قدرة الشباب على المخاطرة والبحث عن فرص خارج القنوات التقليدية، والتحلى بروح التفاؤل، والجسارة على ولوج عالم واعد. وبهذا المعنى فإن روح المبادرة لا تنصرف فقط إلى دور القوانين واللوائح والإجراءات، ولكن الأهم من ذلك، أنها تتعلق بوجود الولع بالمخاطرة والثقة فى إمكانية تحقيق النجاح بناءً على الجدارة، والجهد، والفطنة.

لقد تحسنت البيئة القانونية لتعاملات قطاع الأعمال فى مصر، ومن ثم روح ريادة الأعمال، تحسنًا ملحوظًا، حيث شهدت مصر، خلال السنوات القليلة الماضية، تحسنًا ملحوظًا فى المناخ القانوني والإجرائي الخاص بممارسة نشاط الأعمال. وابتداءً من النصف الثانى لعام ٢٠٠٤ (مع تعيين حكومة جديدة)، بُذلت جهود متّسقة لتحسين المناخ العام لممارسة نشاط الأعمال على عدد من الجبهات، وخصوصًا بعد ما طرأ على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (والمعروفة اختصارًا باسم جافى GAFI) من إصلاحات جديدة، وكانت تلك الإصلاحات المنفذة تستهدف خلق بيئة إيجابية مواتية للأعمال، تعالج المعوقات الكبرى أمام الاستثمار، وتبسّط الإجراءات المطلوبة لتيسير عملية دخول الأسواق.

شيوع روح ريادة الأعمال بين الشباب فى مصر

وعلى الرغم من ذلك، فإن روح ريادة الأعمال ليست شائعة على نطاق واسع بين الشباب فى مصر. فطبقًا لأرقام مسح النشء والشباب في مصر SYPE، نجد أن ١٪ فقط من الشباب فيما بين سن ١٥-٢٠ سنة إما أنهم أصحاب أعمال، أو أنهم يعملون لحساب أنفسهم. وعلى الرغم من أن نسبة الاشتغال بالأنشطة المستقلة بين الشابات أقل بدرجة ملحوظة منه بين الشبان (٠,٣٪ مقابل ١,٩٪) فإن الفرق يرجع كليةً إلى اختلاف نسبة المشاركة بينهما فى الوظائف، فمن بين الشباب العاملين، نجد نسبة مساوية من الشباب والشابات إما أصحاب أعمال أو يعملون لحساب أنفسهم (٣,٦٪)، وكما هو متوقع، تتزايد نسبة أصحاب المشروعات باضطراد مع السن بين السكان عمومًا، وبين المشتغلين أيضًا. وترتفع نسبة الشباب من أصحاب المشروعات من أدنى المستويات عند سن ١٥ ـ ١٨ سنة إلى ما يزيد على ٤٪ عندما يكونون فى نهاية العشرينيات من العمر أيضًا، وتصل أعلى نسبة لدى الشابات عند نهاية العشرينات أيضًا، ولكنها مازالت أقل من ١٪ لكل الشابات فى تلك السن عمومًا ونحو ٠,٥٪ من كل المشتغلين.

إن شيوع ظاهرة العاملين المستقلين سواء بين السكان أو بين المشتغلين، هى أعلى ما تكون فى الأحياء الحضرية الفقيرة. يليها المناطق الريفية ثم المناطق الحضرية غير الفقيرة ومن الواضح أنه من السهولة بمكان قيام الشخص بإقامة نشاط خاص فى المناطق العشوائية، أو فى القرى، منه فى المناطق الحضرية الأكثر تخطيطًا وتنظيمًا. ويلاحظ أيضاً أن شيوع الأنشطة المستقلة، أعلى ما يكون فى شرائح الثروة الوسطى، حيث نجد أن ظاهرة الأنشطة المستقلة لدى الأسر التي تنتمي إلى خُمِيس الثروة الأوسط، إلا أن ذلك يختلف تبعا للنوع، حيث نجد أن شيوع ظاهرة الأنشطة المستقلة أعلى ما يكون عند شريحة الثروة الوسطى بين الذكور، بينما تكون أعلى ما يمكن فى الخُمِيسْ الأدني من الثروة بين الإناث. والمشاركة فى الأنشطة المستقلة، يبدو أنها تنخفض فعلاً بعض الشئ عند المستويات العليا من التعليم، وإن كانت لا توجد علاقة قوية بين الأمرين.

الاتجاهات نحو ريادة الأعمال

وقد سُئل جميع الشباب عمن هو المسئول، فى رأيهم، عن تزويدهم بفرص العمل. فأجاب أكثر من ٨٠٪ منهم أن المسئولية تقع على عاتق الحكومة أو صانعى السياسات، بينما أجاب ٩٪ فقط بأن المسئولية هى مسئوليتهم "أنفسهم"، وذكر ٣٪ بأن المسئولية تقع على "أسرهم". إلا أنهم عندما سُئلوا بأنه لو كان لهم الخيار بين العمل بمرتب أو بأجر، أو العمل بشكل مستقل أجاب ٥٣٪ بأنهم يفضلون العمل المستقل، مع تفاوتات طفيفة فى هذه النسبة حسب النوع، ومستوى التعليم، والإقامة فى الحضر/ الريف، والفئة التى تندرج فيها الأسرة من حيث الثراء. وعندما سُئلوا عن أسباب تفضيلاتهم، أجاب ٦٦٪ من أولئك الذين ذكروا أنهم يفضلون العمل المستقل، بأنها الرغبة فى المزيد من الاستقلال، وأجاب ٩٪ بأن السبب يرجع إلى عدم وجود فرص عمل أخرى. ومن بين أولئك الذين ذكروا أنهم يفضلون العمل بأجر أو بمرتب، برر ٦١٪ منهم اختيارهم، بالرغبة فى مزيد من الاستقرار، وذكر ٢٦٪ منهم بأن اختيارهم يرجع إلى عدم وجود مسئولية كبيرة.

ولقد سُئل جميع الشباب حول ما إذا كانوا قد فكروا أصلاً، أو حاولوا، القيام بأحد المشروعات الخاصة بهم، أجاب ١٥٪ من جميع الشباب بالإيجاب، بينما أجاب ١٩٪ فقط من الذين أعربوا عن تفضيلهم للعمل المستقل، بأنهم فكروا فى مشروع خاص بهم، أو حاولوا القيام بذلك، مقارنة بـ١٠٪ من أولئك الذين ذكروا أنهم يفضلون العمل بأجر أو بمرتب. بل إنه من المثير للدهشة، أن ٦٥٪ فقط من بين أولئك الذين يمارسون بالفعل أنشطة مستقلة، قد ذكروا أنهم كانوا قد فكروا بالفعل أو حاولوا القيام بمشروعات خاصة، أما البقية، فإنهم على أرجح الأحوال، قد حصلوا على مشاريعهم عن طريق تولى إدارة مشروعات الأسرة. وكما هو متوقع، فإن نسبة الشبان (٢٣٪) الذين فكروا أو حاولوا القيام بمشروعات خاصة كانت أكثر من نسبة الشابات (٨٪)، ولكن المدهش، أن النسبة بين الشبان الذين نجحوا بالفعل فى القيام بمشروعات (٧,٨٪) تزيد زيادة طفيفة عن نسبة الشابات اللاتي نجحن فى القيام بالمشروعات(٧,١٪). ومن الناحية الفعلية، نجد أن الشابات ـ من بين الشباب المشغلين ـ اللاتي فكرن في القيام بمشروعات خاصة، كن ضعف الشبان، الأمر الذى يوحى بعدم وجود عقبات تذكر أمام الشابات للقيام بمشروعات مستقلة، بل إن تلك العقبات أقل من

إطار ١٠-١: الكيانات المنخرطة فى عملية الاستثمار فى مصر:

إن الإطار الحالى للاستثمار فى مصر ـ الذى يعكس اتجاها لتيسير الاستثمار ـ يضم عدة أطراف فاعلة، كل طرف منها له دوره المحدد ووظيفته. ولا يقتصر دور أى كيان على احتياجات استثمارية محددة، باستثناء عدد محدد من الكيانات التى تركز على أحجام معينة من الاستثمارات، مثل "الصندوق الاجتماعى للتنمية"، و"وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة" بوزارة التجارة والصناعة.

واللاعب الرئيسى فى تلك المنظومة هو: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة GAFI. وباعتبارها الهيئة الوحيدة المسئولة عن الاستثمار، فقد وسعت دورها فى اتجاه الترويج للاستثمار وتيسيره، بالإضافة إلى ما تضطلع به من أدوار تقليدية فى مجال التنظيم والإشراف. وقد أكد الدور الجديد على موضوعين رئيسيين:

- الأول، برنامج تبسيط الإجراءات، الذى أسفر عن اختصار الوقت والجهد والتكلفة، للقيام بالمشروعات من خلال نظام "النافذة الواحدة".
- الثانى، مفهوم تيسير الاستثمار، حيث أصبحت الهيئة GAFI هى المنسق بين المستثمر والهيئات الحكومية المعنية الأخرى. ويتكامل مع دور هيئة الاستثمار، الدور الذى تقوم به هيئة التنمية الصناعية. (IDA) الذى ينصرف إلى مسئوليتها عن استراتيجية الصناعة فى مصر، وقد انطلقت فى مجال الترويج للمناطق الصناعية. وباعتبارها المالكة الوحيدة للأراضى الصناعية الجديدة، فقد قامت هيئة التنمية الصناعية بوضع خريطة قومية للصناعة تعكس سياستها الصناعية، وتضع القواعد لعملية تخصيص الأراضى، وتعتبر هذه الهيئة مسئولة عن التنسيق مع الجهات المعنية لضمان عرض الأراضى الصناعية على المستثمرين مزودةً بالبنية الأساسية الملائمة. وبينما تتعامل هيئة الاستثمار GAFI وهيئة التنمية الصناعية IDA، مع المستثمرين بغض النظر عن حجم مشروعاتهم، فإن الصندوق الاجتماعى للتنمية SFD يتعامل أساسًا مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

ويضطلع مركز تحديث الصناعة (IMC) بدور مختلف، حيث يقوم بتقديم المساعدات الفنية المطلوبة لتطوير وتحديث الصناعات القائمة تمشيًا مع السياسات الحكومية القومية للتصنيع. ويقدم المركز الدعم المالى مصحوبًا بالمساعدات الفنية للحفاظ على المستوى المطلوب للأداء بشكل يسمح للشركات بالمنافسة فى المحيط العالمى. ويحظى تدريب الموارد البشرية بدعم المركز (IMC)، حيث تعمل الصناعات الجديدة أو القائمة، على إجراء هذا التدريب بغرض توفير قوة عمل ملائمة والحفاظ عليها، بحيث تكون قوة العمل هذه مهيأة وقادرة على التقدم بالصناعة إلى الأمام. ومن الكيانات التي يمكن أن تكون جزءًا من منظومة الاستثمار هذه: مكاتب الاستثمار فى المحافظات فى جميع أنحاء مصر، التى يمكن أن تكون بمثابة نافذة لاستثمارات المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، فى مناطق لا تغطيها الهيئتان المذكورتان أعلاه. وفى واقع الأمر، فإن دور تلك المكاتب محدود للغاية مع كل ذلك، بل إنها فى حاجة إلى مراجعة استراتيجية جادة.

المصدر: زياد بهاء الدين، ورقة خلفية، تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

العقبات التى يواجهنها للحصول على فرصة عمل نظير أجر أو مرتب. ويدعم هذا التفسير، أن نسبة الشابات ـ وهى أكبر من نسبة الشباب ـ اللاتى قمن بمشروعات خاصة، ذكرن أن دافعهنّ الأساسى لذلك، يرجع إلى عدم قدرتهن على العثور على عمل مدفوع الأجر (٤١٪ للإناث مقابل ٣٥٪ للذكور).

إن النسبة التى فكرت فى القيام بمشروعات خاصة ترتفع فى البداية مع أرتفاع شريحة الثروة ـ شأنها شأن شيوع الأنشطة المستقلة التى تصل إلى ذروتها عند الخُميس الثالث من الثروة ـ وتصل تلك النسبة إلى ذروتها عند الخُمْيس الرابع من الثروة، ثم تأخذ بعد ذلك فى الانخفاض. ومع هذا، فإن النمط النوعى هو أكثر تماثلاً الآن مما كان عليه فى الانتشار الفعلى للأنشطة المستقلة، وبالمثل، فإن نسبة الذين ينفذون خططهم بالفعل ويقيمون مشروعاتهم تصل إلى الذروة مع الخُمِيْس الثالث من الثروة، ولكن، مرة أخرى، مع عدم وجود فوارق بين الجنسين. وهذا يدل على أن ارتفاع معدلات الأنشطة المستقلة، التى لاحظناها من قبل بالنسبة للشابات الفقيرات للغاية، هى نتيجة لعدم وجود فرص عمل أخرى أمامهن، أكثر مما هى نتيجة لاستراتيجية مدروسة للقيام بنشاط خاص. والغالب أن كثيرًا من الشابات الفقيرات اللاتى نراهن فى الأنشطة المستقلة ينخرطن ببساطة فى الأنشطة الهامشية التى تتعلق بأدوارهن التقليدية، مثل تربية الدواجن، وتربية الحيوانات، وبيع ناتج تلك التربية.

إن تماشى رغبة الشباب فى القيام بمشروعات خاصة مع مستوى الثراء أمر لا يثير الدهشة، ولكن المثير للدهشة حقاً، هو تدنى الرغبة عند المستوى الأعلى لتوزيع الثروة. والتفسير الذى يحظى بقبول أكبر، فى هذا الشأن، هو أن الشباب فى قمة توزيع الثروة، تتوفر أمامهم، على الأرجح، خيارات كثيرة للعمل بمرتبات أو أجور مجزية، مما يجعل المخاطر وعدم اليقين اللذين تنطوى عليهما المبادرات الخاصة، أقل جاذبية.

ونجد أن أولئك الموجودين على قمة توزيع الثروة، والذين يصبحون أصحاب مشروعات بالفعل، إنما يتحقق لهم ذلك على الأرجح، عندما يقومون بإدارة مشروعات العائلة، بدلاً من البدء بمشروعات جديدة خاصة بهم.

وقليل جدًا من الشباب الذين بدأوا مشروعاتهم الخاصة، هم الذين حصلوا على تمويل من المؤسسات المالية الرسمية، أو الجهات التى تقدم القروض متناهية الصغر. وقد ذكر ٦٪ من هؤلاء الشباب أنهم لم يحتاجوا إلى أى تمويل. ومن بين أولئك الذين احتاجوا إلى تمويل، استخدم أقل من النصف بقليل مدخراتهم الخاصة، واستخدم ربعهم مدخرات لأفراد الأسرة، وأكثر قليلاً من الخُمس حصلوا على قروض من الأسر أو من الأصدقاء. وذكر أقل من ٤٪ أنهم لم يتلقوا أى تمويل من أى مؤسسة رسمية مثل الوكالات الحكومية، أو الصندوق الاجتماعى للتنمية، أو أى منظمة أخرى غير حكومية.

إن الغياب النسبى للمصادر الرسمية للتمويل، على أرض الواقع، لا يرجع إلى ضعف الطلب من جانب الشباب أصحاب المشروعات. وكان غياب التمويل هو إحدى العقبات التى واجهت الشباب من أصحاب المشروعات عند إدارة مشروعاتهم، حيث وضعها حوالى ثلث أصحاب المشروعات على رأس القائمة، أما العقبتان الثانية والثالثة، واللتان ورد ذكرهما كثيرًا، فتنصرفان إلى غياب خدمات التسويق، والمعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية. وتجدر ملاحظة أنه قد طُلب إلى المبعوثين اختيار أهم عقبتين من بين إحدى عشرة عقبة وردت فى قائمة واحدة، منها: عدم وجود تدريب على الأعمال أو المهارات، والنصح والمشورة، والخدمات القانونية، والوصول إلى التكنولوجيا، ودعم تنمية المنتجات.

وإلى جانب محدودية الوصول إلى المصادر الرسمية للتمويل، فإن الشباب أصحاب المشروعات نادرًا ما يحصلون على أى نوع من الدعم، من أية مؤسسات رسمية لتنمية أعمالهم. وقد أفاد ٢٠٪ فقط من أصحاب المشروعات من الشباب، أنهم تلقوا مساعدات أو حصلوا على معلومات فى مجالات إدارة المشروعات وتنمية المهارات الفنية التى تتطلبها مشروعاتهم. ومن بين هؤلاء الشباب، حصل ثلثاهم على مساعدات من المنظمات غير الحكومية، وأقل من الخُمس من وكالات حكومية. ومن ثم، فإنه على الرغم من أهمية الجهود التى بُذلت فى السنوات الأخيرة لتدعيم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بقروض، ودعم لتنمية أعمالهم، فإن هذا التحليل يشير إلى استفادة عدد محدود فقط من الشباب أصحاب المشروعات من تلك البرامج. ومن بين ٣٪ من الشباب أصحاب الخبرات السابقة فى العمل، الذين استطاعوا القيام بمشروعات خاصة

جدول ١٠-١: ترتيب مصر فيما يتعلق بتيسير ممارسة نشاط الأعمال كما جاء في التقرير

	المؤشر	الترتيب			
		٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
	الترتيب العام	١٦٥	١٢٦	١١٤	١٠٦
١	بدء المشروعات	١٢٦	٥٥	٤١	٢٤
٢	التعامل مع تراخيص البناء	١٦٩	١٦٣	١٦٥	١٥٦
٣	استخدام العمالة	١١٤	١٠٨	١٠٧	١٢٠
٤	تسجيل الملكية	١٤١	١٠١	٨٥	٨٧
٥	الحصول على الائتمان	١٥٩	١١٥	٨٤	٧١
٦	حماية المستثمرين	١١٨	٨٣	٧٠	٧٣
٧	دفع الضرائب	١٤٤	١٥٠	١٤٤	١٤٠
٨	التجارة عبر الحدود	٨٣	٢٦	٢٤	٢٩
٩	تنفيذ العقود	١٥٧	١٤٥	١٥١	١٤٨
١٠	تصفية الأعمال	١٢٠	١٢٥	١٢٨	١٣٢

المصدر: البنك الدولى: تقرير ممارسة نشاط الأعمال (إصدارات مختلفة)

بهم، تلقى ٤٪ فقط منهم تمويلاً من مؤسسات رسمية، وأقل من الخمس تلقوا مساعدات من نوع آخر تتعلق بدعم تنمية أعمالهم.

إن ترتيب مصر ـ كما هى عليه الآن- من حيث مناخ الأعمال، قد تحسن كثيرًا على الصعيد الدولى. ومن حيث ترتيب مصر وفقًا لـ "تقرير ممارسة نشاط الأعمال لعام ٢٠١٠" للبنك الدولى، تشغل مصر المرتبة ١٠٦ من بين ١٨٣ دولة، بعد أن كان ترتيبها ١٦٥ وفقًا لتقرير ٢٠٠٧. وكما يتبين لنا من الجدول ١٠-١ فقد حدث تحسن ملحوظ فى مجال بدء المشروعات، وتسجيل الملكية، وحماية المستثمر، والتجارة عبر الحدود، وكانت مصر على قمة الدول القائمة بالإصلاح، وفقًا لتقرير ٢٠٠٨، ونجحت فى الحفاظ على موقعها من بين أكبر عشر دول حققت إصلاحات، كما جاء فى التقريرين التاليين.

المعوقات والعقبات الأساسية

على الرغم من التحسن في مناخ الأعمال، إلا أنه مازال هناك عدد من المعوقات الأساسية التى تكتنف مناخ الاستثمار بصفة عامة، ويصدق ذلك بصفة خاصة على المشروعات الصغيرة التى غالبًا ما يفضلها الشباب أكثر من غيرها.

ومفهوم رعاية جهود ريادة الأعمال عند الشباب، لم يتأصل بعد بشكل جيد فى الاستراتيجيات الحكومية، وكان قد نوقش موضوع ضآلة مشاركة الشباب فى بيئة الأعمال، فى "المسح العالمى لمتابعة ريادة الأعمال" والمعروف باسم جيم GEM ، حيث لوحظ أن المجموعات الأكبر سنًا (٤٥-٥٤ سنة) كانت مشاركتهم أعلى كأصحاب مشروعات ذوى أقدام راسخة فى هذا المجال، وإن مجموعات الشباب الأصغر سناً كانت مشاركتهم عالية فى المراحل الأولى لإنشاء المشروعات، كرواد

أعمال ناشئين. ومازال المعدل المرتفع للاشتراك فى المراحل الأولى لأنشطة المبادرات الخاصة أقل من المتوسط للاقتصادات التي تعتمد على عوامل الإنتاج، حيث نجد أن المتوسط أعلى قليلاً من ١٥٪ للفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة، ١١,٦٪ للفئة العمرية ٣٥ ـ ٤٤ سنة.

وعلى أي حال، فإن الصورة العامة توضح أن مصر أفضل كثيرًا فى آدائها من غالبية الدول فى "المسح العالمى لمتابعة ريادة الأعمال" GEM. ومن حيث الترتيب العام، تحتل مصر المرتبة الحادية عشرة من بين ٤٣ دولة، إذ نجد أن ٢٠,٢٪ من السكان في سن العمل (١٨-٦٤) يشتركون فى أنشطة المشروعات، وأن ١٣,١٪ من هذا الرقم عبارة عن أصحاب مشروعات فى المرحلة الأولى (٧,٩٪، و٥,٥٪ فى أنشطة ناشئة، ثم أصحاب مشروعات جدد، على التوالى)، أما النسبة الباقية وهى ٨٪ فهم أصحاب مشروعات راسخون، يزيد عمر مشروعاتهم عن ٤٢ شهرًا. وبالنسبة لجميع الدول فى "المسح العالمى لمتابعة ريادة الأعمال " GEM، لوحظ أن الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة كانت تمثل أعلى نسبة فى أنشطة المشروعات فى مراحلها المبكرة (بغض النظر عن نوع الاقتصاد)، وكانت الفئة التالية الأعلى من حيث معدل المشاركة، فى مصر، هى الفئة العمرية ١٨-٢٤ سنة، وهذا أمر ليس مألوفًا فى جميع البلدان الأخرى. وعلى هذا فإن جيل الشباب فى مصر، يعطيها ميزة قوية من حيث ريادة الأعمال فى المشروعات الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن ٦٢٪ من أصحاب المشروعات فى مراحلها الأولى، فى مصر، تتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٣٥ سنة، بينما نجد أن ٥٣٪ فقط من السكان البالغين يندرجون ضمن تلك الفئة. و أخيرًا، فإن كون ٨١٪ من المصريين، قد افادوا بأن دوافعهم وراء البدء بأنشطة مشروعات خاصة، كانت تتعلق بـ"الفرصة" أكثر منها بـ"الضرورة"، ما يجعل مصر تبدو أشبه بدولة متقدمة، وليس مجرد دولة ذات اقتصاد يعتمد على عوامل الإنتاج.

وقد استقصى عدد من المسوح، الاختناقات الرئيسية الموجودة فى بيئة الاستثمار، وبدأ يظهر نوع من التوافق فى الآراء بصورة تدريجية، على الرغم من اختلافات وزنها، واختلافات المجالات التى أكدت عليها. وطبقًا لنتائج المسح الذى أجراه البنك الدولى عام ٢٠٠٦، بغية تقييم مناخ الاستثمار فى مصر، كانت العقبات الرئيسية تتمثل فى: عدم استقرار الاقتصاد الكلى، والممارسات العشوائية، والمنافسة غير المشروعة، والفساد، وعدم اليقين بالنسبة للسياسات التنظيمية، ومعدلات الضريبة، وتكلفة التمويل، وإدارة الضرائب، وعدم توفر العمالة الماهرة والمتعلمة تعليمًا جيدًا، وقوانين العمل. أما الحصول على الأراضى، والتراخيص، والتصاريح، والنقل، والمياه، والكهرباء، والاتصالات فقد جاءت فى ذيل قائمة الأولويات بالنسبة للشركات موضوع البحث. ومع ذلك فإن هذا يختلف مع وجهة نظر المستثمرين، كما ورد فى تقرير صدر مؤخرًا عن مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة GAFI، تحت عنوان: "نحو توزيع عادل لعوائد الاستثمار"، وقد خلص التقرير إلى القائمة التالية من المعوقات: غياب الدعم الحكومى، وارتفاع أسعار الفائدة، وعدم استقرار أسعار مستلزمات الإنتاج، والتمويل، والفساد، وعدم توفر العمالة الماهرة. وقد جاء فى ذيل الأولويات: ندرة مستلزمات الإنتاج، والتخطيط الفاشل، وارتفاع أجور العمالة، والقصور فى قنوات التوزيع، والقصور فى الطلب.

إن وجود بعض الاختلاف فى إجابات المستثمرين أمر عادى يعكس اختلاف المناهج التي شملها المسح، ويعكس كذلك النهج العام. أما

إطار ١٠-٢: كندا وطريق الفرصة الثانية: نموذج للمحاكاة

إن برنامج الفرصة الثانية لـ: "مركز تعليم تنمية ريادة الأعمال " (CEED) يساعد الشباب الخارجين على القانون على أن يصبحوا مواطنين منتجين، عن طريق الاستفادة من نشاط ريادة الأعمال كأداة للتعلم. وفى غضون السنوات العشر من بدء البرنامج، استفاد أكثر من ١٠٠ شاب من تطوير المهارات والقدرات اللازمة لكى يصبحوا شبابًا منتجًا، وأعضاء مشاركين ونافعين فى المجتمع. وهذا البرنامج فريد من نوعه من حيث إدراكه أن الشباب الخارجين على القانون، غالبًا ما يتمتعون بقدرات على القيام بالمشروعات، ولكن يساء توجيهها. وتكمن مواطن قوة البرنامج فى إدماج عملية الإرشاد والتوجيه كجزء من استراتيجية البرنامج للتنمية، والأخذ بأسباب الكفاءة الاجتماعية ومهارات الحياة، والتأكيد على قيمة التعلم من خلال التجربة. ويعمل القائمون على "برنامج الفرصة الثانية" مع المشاركين، على أساس فردى، لتوجيههم وإرشادهم من خلال عملية النمو الشخصى والمهنى، التى أسفرت عن برنامج يشهد انخفاض المعدلات السنوية للارتداد إلى الجريمة بين المشاركين السابقين.

العامل الحاسم في نجاح البرنامج:
يعتمد نجاح البرنامج على انخراط المشاركين فى تنمية للمشروعات المجتمع، وتحديد الأهداف الشخصية، والعمل على بناء المهارات فى مجال تنمية الأنشطة بحيث تساهم مساهمة إيجابية فى شئون المجتمع وتشهد عودتهم إليه. ويتم تشجيع كل شاب على استخدام مهاراته ومواهبه ابتغاء تحسين أسلوب الحياة في تحقيق الذات. إن الالتحاق بهذا البرنامج يتيح للشباب "فرصة ثانية" ثمينة لتحويل مجرى حياتهم، والعمل على تحقيق أهدافهم، ويجرى تنفيذ جميع الأنشطة المنوه عنها أعلاه، باستخدام نموذج تخطيط الأعمال. وفى النهاية، فإن برنامج "الفرصة الثانية" يعلم المشاركين "أعمال الحياة" – ويعلمهم كيف يديرون حياتهم كما يديرون مشروعات ناجحة. وعندما ينتهى خريجو البرنامج منه، يكونون قد تزودوا بمهارات قيادية عالية، فضلاً عن مهارات الحياة التى لا غنى عنها لتنميتهم الشخصية، وغرس عقلية ريادة الأعمال فيهم، وهى مسألة حيوية لكى يكونوا أعضاء ناجحين منخرطين فى شئون المجتمع، بل وأصحاب مشروعات صغيرة فى بعض الحالات. ويلتحق كثير من الخريجين الناجحين، ببرامج ما بعد الثانوية، ويجدون فرص العمل، ويبدأون فى بناء وتطوير مجموعة المهارات الواسعة التى اكتسبوها لإضافتها إلى رصيدهم من المهارات.

تقييم البرنامج:
فى صيف عام ٢٠٠٩، كلف "مركز تعليم وتنمية ريادة الأعمال" CEED الدكتور/ ستيفن شنايدر بمراجعة البرنامج، وهو أستاذ علم الاجتماع والإجرام بجامعة سانت ميرى فى هاليفاكس، بمقاطعة نوفاسكوشيا فى كندا. وقد أبرزت تلك المراجعة مواطن القوة والنجاح فى البرنامج، وخرجت بعده توصيات بشأن تلبية احتياجات المشاركين فى البرنامج بصورة أفضل. وجاء توقيت تلك المراجعة فى حينه تمامًا بالنظر إلى التوسعات الأخيرة فى البرنامج وامتداده إلى مراكز إضافية فى المقاطعات (كان البرنامج يمارس نشاطه فى السابق من مكاتبه فى هاليفاكس، نوفا سكوشيا).

وقد تعرّف التقرير على بعض مواطن القوة ومنها: قيمة إدراج عنصر الإرشاد والتوجيه كجزء من استراتيجية تنمية البرنامج، ودور المركز فى إقامة شبكات لدعم المشاركين، والطبيعة الفردية المستقلة للمشاركين (التعرف الذاتى على الأهداف، مجموعة المهارات، والخبرات الشخصية المكتسبة مع سير العمل فى البرنامج)، وفعالية العمل على تنمية الكفاءة الاجتماعية، وتنمية مهارات الشباب المعرضين للخطر، والطبيعة المتنوعة الشاملة والتجريبية للبرنامج ، وبيئة التعلم.

ونتيجة للتقرير، سوف يقوم المركز بإدراج بعض التغييرات على البرنامج، ومنها:

- إدراج البحوث بصفة مستمرة لكى يكون محتوى البرنامج مواكبًا للتطور.
- تقييم المشاركين بشكل أكثر عمقًا قبل بدء البرنامج.
- استثمار نجاح النهج الفردى الذى يتبعه البرنامج.
- العمل على زيادة دعم المشاركين عند استكمال البرنامج بنجاح.
- إقامة تجمع رسمى للموجهين والمرشدين، بحيث يتسنى للمشاركين التوصل إلى موجهيهم بسهولة.
- إضفاء الطابع الرسمى على نظام تقييم البرنامج.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية: http://www.ceed.ca

المصدر : Annette St. Onge, CEED

جدول ١٠-٢: أنشطة الفرانشيز حسب القطاع

القطاع	عدد النظم	النسبة المئوية من الإجمالى
قطع غيار السيارات والخدمات	٥	١,٣٧
خدمات المكاتب والخدمات المنزلية	١	٠,٢٧
خدمات فيما بين مشروعات الأعمال	١	٠,٢٧
مبيعات السيارات	٢	٠,٥٥
التعليم والتدريب	١٢	٣,٣٠
التسلية والترفيه	١١	٣,٠٢
تصفيف الشعر والتجميل	٦	١,٦٥
تجارة المنتجات البترولية بالتجزئة	٩	٢,٤٧
خدمات الطباعة والتصوير	٢	٠,٥٥
خدمات العقارات	١	٠,٢٧
تجارة التجزئة	١٧٨	٤٨,٩٠
المستشفيات	٢	٠,٥٥
الخدمات الطبية والصيدلانية	١٦	٤,٤٠
الأغذية	٨٢	٢٢,٥٣
أخرى	٣٦	٩,٨٩
الإجمالى	٣٦٤	١٠٠

المصدر: البنك الدولى: تقرير ممارسة نشاط الأعمال (إصدارات مختلفة)

منهج البنك الدولى فيميل إلى توجيه بحوثه نحو المسائل القابلة للتقدير الكمّى والقياس ـ بغرض المقارنة أساسًا مع الدول الأخرى- ويؤكد تبعًا لذلك على عدد من الإجراءات، وتكلفة إجراء معاملات رسمية، والوقت الذى تستغرقه. ولكن ذلك، فى الغالب، يخطئ الهدف، ألا وهو العقبات الحقيقية التى تعترض المشروعات الصغيرة بصفة خاصة، والسؤال: لماذا يتجه أصحاب المبادرات الخاصة إلى الاستثمار وقبول المخاطرة؟ ولماذا ينتهى بهم الحال إلى النجاح أو الفشل؟. ولكى تكتمل الصورة لا بد من إجراء بحوث تهتم بالكيف أكثر، ولا بد من إجراء تحليل متعمق لأمثلة محددة، هذا ما حاول القيام به تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة GAFI، الذى أُستخدم كدراسة حالة منطقة صناعية متعثرة فى محافظة سوهاج بصعيد مصر (مركز الكوثر)، وهى تعتبر نموذجًا كلاسيكيًا لمنطقة مشروعات صغيرة ومتوسطة، حيث يفتقر معظم المستثمرين إلى الوعى بطريقة التعامل مع المؤسسات المالية، وإلى معلومات عن الاستثمار، وإلى التخطيط الصحيح من أجل استمرارية المشروعات. وقد لا تكون النتائج التى خلص إليها التقرير بشأن تلك المسألة قاطعة وحاسمة مثل النتائج التى خلص إليها البنك الدولى (محدودية العينة على الأقل)، ولكن الجمع بين هذا البحث الكمى الواسع النطاق وبين تلك التقارير المَقولَبَة، يمكن أن يؤدى إلى أبعاد استثمارية مختلفة للمشكلة.

وفى بحث آخر أجراه معهد جالوب Gallup على الشباب فى مختلف البلدان العربية، اعتبر الشباب أن البدء فى إقامة مشروع جديد يمثل مشكلة حقيقية، وقد أوضح حوالى ٧٠٪ من العينة موضوع البحث، أن البيروقراطية الحكومية عقبة حقيقية، بينما رأى ٣٠٪ فقط أن المسألة سهلة من حيث الأعمال الورقية والتراخيص اللازمة للبدء في إقامة المشروع. والبيروقراطية مثبط شديد للشباب الذين يريدون إقامة المشاريع، ويمكن أن تشكل عبئًا لا يحتمل على مشروعاتهم الجديدة. وعلى الجانب الآخر، فإن تقرير GEM، الذى أشرنا إليه سلفاً، يشير إلى عوائق وعقبات أخرى تعترض الاستثمار، وهى على النحو التالى: الافتقار إلى الدعم المالى، وقصور السياسات الحكومية، وعدم وجود البرامج الحكومية التى تساعد أصحاب المشروعات، ومشكلات التعليم والتدريب، وعدم نقل البحوث والتطوير، وضعف فى البنية الأساسية للخدمات التجارية والمهنية الأعراف الاجتماعية والثقافية.

وعلى العموم، فإن العقبات التى يواجهها الشباب تشتمل على ما يلى: قصور الوعى، وعدم توفر التدريب الملائم المطلوب لبدء القيام بالمشروعات والحفاظ عليها، وكذلك قصور الدعم الحكومى، وغياب الاهتمام اللازم باحتياجات هذه الفئة من أصحاب المشروعات. ومفهوم ريادة الأعمال بين من الشباب ليس معروفًا معرفة كاملة فى الثقافة المصرية، ولا يزال المفهوم السائد هو مفهوم توظيف الشباب، ولم تترسخ بعد أساليب التوعية بأهمية ريادة الأعمال لدى الشباب التى تعززها آليات فعالة. ومن الأمور الأخرى التى تثير القلق أيضًا عدم قيام الحكومة بتوجيه الشباب، أو توفير الفرص لهم، ولا يقل عن ذلك أهمية، مسألة الوصول إلى التمويل، وكذلك عدم وجود الضمانات المطلوبة، ومن ثم حرمان المشروعات المرتقبة من دخول السوق، كما أن ثمة حاجة إلى قيام مؤسسات ترغب فى تقديم المساندة المالية للشباب من ريادة الأعمال. ويقوم بهذا الدور الآن، عدد محدود من المنظمات غير الحكومية التى تيسر الوصول إلى عملية التمويل، وإن كان الأمر يتطلب إطارًا أكثر تنظيما من الناحية المؤسسية، يستطيع الشباب من خلاله ريادة الأعمال، والحصول على الدعم المالى اللازم لدخول مجال الأعمال.

وعلى جبهة أخرى، فإن أي قانون للمنافسة غير فعال يمكن أن يغلق الأسواق أمام المشرعات الجديدة المبتدئة، وخصوصًا مشروعات الشباب، خارج شبكة المشروعات المحلية. وإقامة مشروعات ليس لها الصبغة الرسمية مازالت تمثل مشكلة كبرى، حيث يلجأ أصحاب المشروعات من الشباب، أحياناً، للعمل تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي، هربًا من الضرائب والمعوقات الأخرى، ولكنهم يكونون غير قادرين على النمو والتوسع بسبب تعذر الوصول إلى مصادر تمويل معقولة، فضلاً عن الخوف من اللوائح التنظيمية والضرائب.

نحو بيئة داعمة

فى مصر، عمومًا، لا توجد معاملة خاصة، أو مسار خاص لرواد الأعمال من الشباب من أجل البدء فى إقامة المشروعات. والشباب في حد ذاتهم ليسوا عاملاً من العوامل، فى القانون أو الواقع العملي، التى يتحقق لها مزايا خاصة أو فوائد معينة، عندما يتطرق الأمر إلى إقامة مشروع من المشروعات (وإن كان ذلك يتحقق، على أية حال، فى مجالات أخرى مثل: أحقية تملك الأراضى المخصصة للاستصلاح أو للإسكان المدعم)، وربما كان القانون هو النهج الصحيح. ومن الصعب أن نتخيل منح رواد الأعمال الشباب، مزايا خاصة ومكاسب معينة، لا تمنح للآخرين الذين يسعون إلى البدء فى إقامة مشروعات، ومن ثم فإن الوسيلة المثلى لتشجيع وتمكين الشباب على أن يصبحوا رواد أعمال، هى تحسين المناخ العام للأعمال، وقيام الشباب بالعمل لحساب أنفسهم.

ومع ذلك، فإنه مازال هنالك مجال ما لبعض الإجراءات المستجيبة للشباب، والتى على الرغم من أنها تسرى على الجميع، إلا أنها فى الغالب تفيد الشباب بدرجة أكبر من الفئات العمرية الأخرى. ونورد فيما يلى العناصر الأولى التى تعتبر جزءًا من المناخ العام للأعمال، يعقبها مناقشة أكثر تحديدًا للإجراءات المستجيبة للشباب.

أولويات الإصلاح

تم إقتراح معظم التوصيات التالية، من أجل تحسين مناخ الأعمال بصفة عامة، وجرت مناقشتها وتبادل وجهات النظر بشأنها بكل اهتمام وجدية فى مناسبات عديدة، وكذلك فى بعض المطبوعات أثناء السنوات القليلة الماضية، ولا يوجد مجال كبير للإبداع أو الابتكار فى هذا الشأن. ومجال الاهتمام واسع دون تركيز خاص على الشباب، ومع ذلك فإن تجميع كافة العناصر الأساسية معًا يجب أن يشكل أساسًا للتوافق، بالإضافة إلى تقديم بعض الإرشادات العملية فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات المقترحة، والرجاء معلق على الأثر "المتواتر" الذى تبدو بصماته في اتساع نطاق ريادة الأعمال بين الشباب.

- الإصلاح القانونى: فى هذا المجال، هناك حاجة ماسة ومُلحة لاستحداث قانون جديد يتناول موضوع الإفلاس والحماية من الدائنين، بحيث نحد من المخاطر المتعلقة بالبدء فى إقامة مشروع جديد. وكان ذلك يعتبر منذ فترة طويلة جانبًا أساسيًا لتحسين مناخ الأعمال فى مصر، لأنه يسمح بسهولة الخروج من السوق، ويحقق كفاءة تدوير الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل أكبر، وحماية أفضل للإقراض، ومن ثم سهولة الوصول إلى التمويل.
- الإصلاح المؤسسى: وهنا نجد أن أهم عنصر هو إضفاء الطابع الرسمى على ملكية العقارات فى مصر، الأمر الذى يسمح لملاك العقارات ببيع أو تأجير أو تبادل أو تأمين ملكيتهم للأصول العقارية، كما يسمح بالحصول على قروض عن طريق الرهن العقاري. ويمثل أصلاً من أصول الضمان الرئيسية، وهذه مسألة لا يمكن أن تتحقق بموجب القانون وحده، وإنما تحتاج إلى بناء مؤسسى، وإلى برنامج سجل عينى راسخ وشامل.
- الحصول على الأراضى: وهذه النقطة تشير إلى حاجة المستثمرين المستمرة، ولا سيما أصحاب المشروعات الصغيرة المبتدئة، إلى العثور على قطع أراض مناسبة، وميسورة السعر، ومزودة بالخدمات. على أن عدم توفر الأراضى فى مصر ليس هو سبب كل تلك المشاكل والمتاعب، وإنما يتطلب الأمر فى واقع الحال: ١)

أن تكون الأراضي متاحة بشكل قانونى. ٢) وأن تكون مناسبة من حيث السعر لمشروع مبتدئ. ٣) وأن تكون مزودة بالخدمات والمرافق المطلوبة من مياه، وكهرباء، وطرق، وآليه للتخلص من النفايات. ٤) أن تكون قريبة نسبيًا من مناطق السكنى، والأسواق، ومصادر مستلزمات الإنتاج.

- ترخيص الأنشطة: تحسنت عملية إنشاء الشركات تحسنًا جذريًا خلال السنوات القليلة الماضية، ومع ذلك، فإن نفس هذا التحسن لم يحدث بالنسبة لترخيص مختلف الأنشطة التى من المفترض أن باستطاعة الشباب القيام بها. وذلك للأسباب الآتية: تداخل الاختصاصات، وعدم وضوح القواعد المتطلبات، والعجز عن تغيير العقلية السائدة بما يتمشى مع الرؤية القومية.
- الوصول إلى التمويل: ومرة أخرى، فإن استحداث إطار جديد لحسم مشكلات الإفلاس هو أهم إجراء مطلوب على الإطلاق، لتحسين الوصول إلى التمويل بالنسبة للمشروعات المبتدئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توسيع نطاق التصنيف الائتماني ينطوى على أثر بالغ الأهمية، كما أن السماح بإقامة المؤسسات المتخصصة التي تقدم التمويل متناهي الصغر والصغير أيضاً والترخيص لها بالعمل يكون له أثر إيجابى ولاسيما بالنسبة للشباب. وأخيرًا، فإن النمو المستمر للخدمات المالية غير المصرفية، والتأجير التمويلى، وتمويل الرهن العقارى، والتخصيم (Factoring) سوف يفيد الشركات الصغيرة، ويسمح بسهولة التمويل.
- الوصول إلى المعلومات: وهنا يتطلب الأمر جهودًا منسقة على المستوى القومي لضمان إتاحة معلومات كافية من أجل المستثمرين المرتقبين ورواد الأعمال، حول كافة جوانب القيام بالأعمال، مثل: المعلومات الديموجرافية، ومعلومات عن السوق والأسعار، والتغييرات فى القوانين واللوائح، وإتاحة الأراضى الخ. وهذا هو الشئ الوحيد الذى يسمح بخلق وضع يحصل فيه الجميع على نفس الفرص وقادر على اجتذاب وتشجيع الوافدين الجدد إلى السوق.
- تحسين البيئة التنافسية: وهذا يشير ببساطة إلى ضرورة توسيع اهتمام السلطات المسئولة عن حماية البيئة التنافسية والجمهور بصفة عامة، بحيث تحد من عوائق الدخول، وتقضى على القيود التى تحد من قدرات اللاعبين الجدد على دخول السوق.

تمكين الشباب:

إن تحديد الإجراءات المستجيبة للشباب، على وجه التحديد، بغية تحسين مناخ الاستثمار، ليس أمراً سهلاً، فالخيار الأسهل هو التوصية ببعض المزايا الخاصة والامتيازات لأولئك الذين يندرجون ضمن شريحة عمرية محددة (القروض، والضمانات، والأراضى الرخيصة، والائتمان، والمعاملة الضريبية الأفضل، إلخ)، ولكن تنفيذ تلك الشروط الشكلية ينطوى على تشوهات لا لزوم لها، وإتاحة الفرصة للفساد، وفى النهاية لا تتحقق أية مكاسب. والنهج الأفضل هو تبنى استراتيجية قومية لريادة الأعمال عند الشباب" تنطلق من عدد من المحاور، وتعالج كافة القضايا المطلوبة.

وتطرح الاستراتيجية القومية هذه، كافة الحوافز المطلوبة من أجل إقامة مجتمع رواد الأعمال الشباب. ونورد فيما يلى القضايا الرئيسية التى يجب أن تشملها الإستراتيجية المقترحة:

- توعية شاملة / حملة علاقات عامة، لنشر مفهوم ريادة الأعمال عند الشباب، والحد من مخاوف الفشل، وتعزيز فهم قيمة رواد الأعمال لدى المجتمع، باستخدام دراسات حالة، والتعرف على الأبطال والمتميزين من بين الشباب، رواد الأعمال الناجحين، واستغلال ذوى الخبرة من رجال الأعمال المتمرسين للترويج لفكرة العمل الحر كاختيار حقيقى للعمل بين الشباب. ومنح جوائز رفيعة المستوى لرواد الأعمال الناجحين احتفاءً بهم، والإعلان عن المتميزين منهم. ويمكن أن تستفيد الحملة من الجهود القائمة التى تبذلها مؤسسات أخرى (مثل: برنامج "ماذا تعرف عن الأعمال" لمنظمة العمل الدولية).
- إقامة المشروعات والأجهزه المساندة التى تقدم االمشورة الفنية الميسرة والمستمرة، وتقدم التدريب بشأن بعض الموضوعات مثل: التسويق، والنظام الضريبى، والمبيعات، والموارد البشرية، والمحاسبة، والقوانين واللوائح، وتقييم المشروعات والتعامل مع المؤسسات الإئتمانية الخ.
- توفير الحضّانات، حيث يمكن لمشروعات الشباب الحصول على خدمات ميسورة والمشاركة فى المكاسب، وأن تجد الدعم المتبادل من مشروعات أخرى جديدة.
- متطلبات التدريب المهنى والتدريب على المهارات.
- سهولة الوصول إلى المعلومات والحصول عليها.
- الوصول إلى الائتمان، وخلق قنوات جديدة للتمويل، بما فى ذلك إمكانية استخدام التأجير التمويلى كأداة لتمويل المشروعات.
- توفير الفرص الرامية إلى اشتراك الشباب فى الحوافز الخاصة للمشروعات، من حيث الوصول إلى الأراضى والبنية الأساسية.
- إقامة شبكات اجتماعية، ومؤسسات وغرف للشباب.
- العمل على اشتراك صغار المنتجين فى سلاسل القيمة لبعض المنتجات.

إطار ١٠-٣ احتمالات نمو الفرانشيز فى مصر

بُذَل فى مصر جهود ملحوظة، تقوم بها "الجمعية المصرية لتنمية الفرانشيز" لتشجيع ريادة الأعمال والترويج لها من خلال نشاط الامتياز التجارى (الفرانشيز)، ومن الخدمات المتميزة التى تقوم بها هذه المنظمة غير الحكومية: زيادة الوعى، والتدريب، والخدمات الاستشارية، بشأن قضايا الفرانشيز للأعضاء وغير الأعضاء على السواء. ومع ذلك، فإن الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تشتمل على الفرانشيز يُعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الجمعية المصرية لتنمية الفرانشيز، شأنها في ذلك شأن الحكومة في مصر.

وحتى الآن، فإن معظم أنشطة الفرانشيز فى مصر تتركز فى خدمات التجزئة، يليها فرانشيز الأغذية (٤٨,٩٪، ٢٢,٥٣٪ لكل منها على التوالى). ويوجد الآن عدد محدود من شركات الفرانشيز فى إدارة الفنادق، وتأجير السيارات، وتعليم اللغات، والصحة واللياقة البدنية، والألكترونيات، والتدريب على الكمبيوتر.

وأما الاتجاه فى مشروعات الفرانشيز على المستوى العائلي، فهو مشجع أيضًا، على سبيل المثال، قام "محمد مؤمن" بافتتاح أول مطعم له للوجبات السريعة فى عام ١٩٨٨، ثم بدأ التوسع، في نهاية الأمر، فى سلسلة مطاعم مؤمن فى جميع ربوع مصر. واليوم أصبح مؤمن اسماً له وزنه فى السوق، وقد نجح فى منح حق الامتياز (الفرانشيز) لسلسلة مؤمن، فى الأردن وليبيا والسودان، مع وجود خطط لامتداد سلسلته إلى أسواق مجلس التعاون الخليجى.

وبعد ما ذكرناه، فقد أصبح من الضرورى توفير بيئة شاملة لمشروعات الأعمال، يزدهر فيها الفرانشيز. وثمة عقبات قائمة منها: أن الوعى لا يزال محدودًا بخصوص مفهوم الفرانشيز، وكيف يؤدى دوره بين القطاع العام والخاص، والمهنيين، والمجتمع الأكاديمي. ويتصل بذلك مشكلة أخرى وهى ضآلة المعلومات حول الفرص الملائمة فى السوق. وكخطوة أولى فى هذا الشأن قامت حكومة مصر بوضع إطار شامل للسياسات، وقام بنك التنمية الإفريقى بتقديم مساهمة كبيرة لصالح برنامج الفرانشيز، حيث قدم قرضًا قدره ٤٠ مليون دولار أمريكى، يتولى إدارته الصندوق الاجتماعى للتنمية (ويمثل هذا المبلغ حوالى ٧٠٪ من رأسمال البرنامج). ويعمل الصندوق على تشجيع نشر فكرة الفرانشيز والتوسع فيها على الصعيد المحلى، مع تخصيص الأموال لزيادة الوعى حول الفرانشيز وتطوير الأدوات المالية فى مصر.

وتوضح الأرقام المعنية بتوزيع أنشطة الفرانشيز حسب الفئة العمرية، أنها تميل نحو الفئة التى تزيد أعمارها على ٣٥سنة، بينما يمثل من اتجهوا للفرانشيز من الفئة الأصغر سنًا حوالى ٦,٦٪ طبقًا لأرقام إحصاء عام ٢٠٠٤. وفى هذا الصدد، نجد أن مشكلة التمويل هى فى الغالب المشكلة التى يواجهها رواد الأعمال من الشباب، ويشكل عدم وجود ضمانات أو مصادر لرؤوس الأموال، عقبة كبيرة أمامهم. ويقدم الإقراض القائم على التدفق النقدى أحد الحلول الممكنة، وكذلك الضمانات الحكومية لتشجيع القطاع المصرفى على إقراض المشروعات الصغيرة.

ومن العقبات الخطيرة كذلك، ضعف القدرة على الإبداع، ومحدودية القدرة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر، إلا أن تلك المشكلة ليست مشكلة قاصرة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكنها تتجلى فى ضعف عمليات البحوث والتطوير، وتواضع النتائج التعليمية، والدليل على ذلك أنه طبقًا، لمسح متابعة ريادة الأعمال في العالم GEM (٢٠٠٨)، احتلت مصر المرتبة الأخيرة بين إحدى وثلاثين دولة فى مجال البحوث والتطوير والدعم التكنولوجي الذى يقدم للشركات الجديدة النامية.

وتوضح إحدى الدراسات أن وجود بعض النظم المؤسسية مثل حماية العلامة التجارية، ولوائح العمل، يمكن أن يكون لها أثر إيجابى على أنشطة الفرانشيز داخل البلاد. ويتّسم إنفاذ حماية العلامة التجارية بالفعالية الشديدة فى مصر، ولكن العامل المثبط للفرانشيز وأنشطة المشروعات فى مصر يرجع إلى نظام فض المنازعات الذى يستغرق وقتاً طويلاً، ولهذا بات لزاماً تدعيم إمكانيات محاكم فض المنازعات الاقتصادية، التى أنشئت مؤخرا.

وعلى الجانب الإيجابى، نجد أن مصر الآن، بصدد وضع سياسات وقوانين شاملة بخصوص الفرانشيز، ويجب أن يكون الغرض من القانون حماية حق الحاصل على الفرانشيز، وحماية الاقتصاد من احتكارات الفرانشيز، وضمان إنفاذ قواعد إجراءات الفرانشيز إنفاذًا فعالاً. ويمكن أن تسفر نظم الفرانشيز عن فوائد جمّة إذا ما اشتملت على تعريف للفرانشيز، وشرط تقديم النصح قبل البيع، وشرط أن يتصرف كل من مانح الفرانشيز والممنوح له من منطلق النوايا الحميده تجاه بعضهما بعضاً، والالتزام بروح ومضمون العقد.

المصدر: هبة أبو شنيف، ورقة مرجعية، تقرير التنمية البشرية-مصر، ٢٠١٠.

الوجوه العديدة للفرصة

إن كل مشروع جديد يعتبر من حيث الفرص منجم ذهب للمصريين، ذلك أن مشروعًا جديدًا يعني مجموعة جديدة من فرص العمل، ويعنى استثمارًا جديدًا فى السوق، وإمكانيات كبيرة للإبداع والتنمية التى تساهم فى الاقتصاد برمته. وتقدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حلولاً لكثير من مشكلات اقتصاد السوق الذى تضطر المشروعات الكبرى فيه ـ مثلاً ـ إلى انتهاج سياسات صارمة بخصوص الإنفاق والعمالة. وبمعنى أخر، فإن المشروعات الكبرى أقل مرونة، وأكثر جموداً، على الرغم من أنها تساهم بقدر كبير من الأموال وفرص العمل فى الاقتصاد،إلا أنها لا تزال محدودة من حيث المبادرة بأفكار جديدة، ومن ثم أعمال جديدة.

ومن الناحية الأخرى، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتسم بالحركة والمرونة وصغر حجم عمالها، وهى أميل كثيرًا إلى التغيير، وأكثر قابلية للنمو، وتستطيع خلق تجمعات وشراكات بوتيرة أسرع من شقيقاتها من المشروعات الكبرى. وتعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بأنها المنشآت التى يقل رأسمالها عن ٥ مليون جنيه مصرى (المشروعات الصغيرة يتراوح رأسمالها ما بين ٥٠,٠٠٠ ـ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) وتكون قوة العمل بها أقل من ٥٠ مستخدمًا. وطبقًا لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٨، تضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧٥٪ من العمالة، وتساهم بحوالى ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر. وعلاوة على ذلك، فإن تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على الشباب كرصيد رئيسى للعمالة، بالإضافة إلى أن عددًا كبيرًا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة قام رواد الأعمال الشباب بإنشائه.

ولقد ظهر مؤخرًا خيار آخر، ألا وهو نشاط الامتياز التجارى (الفرانشيز Franchising) كنموذج للمشروعات يمكن أن يقدم الكثير من ناحية تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال، وخلق فرص العمالة. وأهم مواطن القوة فى نظام حق الامتياز، كاستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هو نجاحه الثابت بالدليل، عند المقارنة بالمشروعات المستقلة. وتوضح معظم الإحصاءات المتحفظة أن المشروعات الحاصلة على حق الامتياز (الفرانشيز) حظها فى النجاح أعلى كثيرًا من المشرعات الصغيرة ذات الملكية المستقلة. وفي استراليا تكون مشروعات الفرانشيز أكثر نجاحا من المشروعات الصغيرة الأخرى نحو مرتين ونصف وطبقًا لما أورده "معهد إفريقيا المشترك" (٢٠٠٤) أن الولايات المتحدة تزعم أن ٩٠٪ من الوحدات الحاصلة على الفرانشيز يكتب لها النجاح، بينما تذكر جنوب إفريقيا أنها تقر عمومًا بأن نسبة النجاح تدور حول ٨٥٪ فى المشروعات الحاصلة على الفرانشيز فى غضون فترة تتراوح ما بين ٣- ٥ سنوات.

والذى يجعل حالات الفرانشيز أكثر نجاحًا من المشروعات المستقلة، هو نقل الخبرة من مانح الامتياز إلى الحاصل عليه. وعلى سبيل المثال، فإن مانحى الامتياز الراسخين فى مجال الأعمال عادة ما يكون لديهم ما يعرف بدليل التشغيل الذى نجد فيه تفاصيل ما قبل افتتاح المشروع، وتفاصيل تشغيل وتسويق المشروعات الحاصلة على حق الامتياز. ويستفيد أصحاب مشروعات الفرانشيز، أيضاً من خطة أعمال كاملة، فضلاً عن التدريب، واستخدام العلامة التجارية، والسمة التجارية، والتصميم المعمارى، والدعم الإعلانى، ودعم التسويق. وثمة أمثلة ـ أيضاً ـ على قيام مانح الفرانشيز بمساعدة الحاصل على الفرانشيز فى الوصول إلى مصادر للتمويل.

وإذا كان من الصحيح أن مشروعات الفرانشيز تميل إلى أن تكون كثيفة رأس المال، وتتعامل مع سكان الحضر من خلال الدخل المتاح، إلا أن هنالك طلباً متنامياً غير مشبع على السلع والخدمات من جانب السوق الديموجرافى الأدنى، ولنذكر بعض الأمثلة المحددة: محلات البقالة، ومحلات الأجهزة والمعدات، ومحلات تجديد البيوت، وورش إصلاح السيارات، ومحلات الأقمشة، وتجارة السلع المستعملة (مثل: السيارات، والملبوسات، والأجهزة) هى بعض أمثله الفرانشيز التى تخدم الشريحة الدنيا من السوق الديموجرافى.

ولكن تبقى المعوقات المالية قائمة، وهى المعوقات التى تعترض البدء فى إقامة أى مشروع عن طريق الفرانشيز، شأنه شأن أى نموذج آخر للمشروعات، ويمكن أن يكون ذلك عاملاً مثبطاً فى ضوء القصور الواضح فى نظام تمويل القروض متناهي الصغر. ويَصدُق نفس الشئ على الشباب الذين يواجهون صعوبات فى الوصول إلى القنوات الرسمية للتمويل. ومع ذلك، فإن مشروعات الفرانشيز التى تدار على أساس الخدمات أو على أساس منزلى، أثبتت أنها أيسر منالاً، وتتمتع بقدر كبير من المرونة، حيث يمكن أن تدار من مكتب غير مكلِّف، أو من البيت. ونجد أن خدمات النظافة، وخدمات الرعاية المنزلية، والأمن الشخصى ونظم الإنذار، وخدمات توظيف العاملين، ونشر المجلات، وتوزيع السلع ذات العلامة التجارية، والديكورات الداخلية، وتخطيط مشروعات الأعمال، والخدمات المحاسبية والخدمات الضريبية، ماهى إلا بعض الأمثلة لمشروعات الفرانشيز ذات العمالة الكثيفة والاستثمارات المحدودة. وبالنظر إلى سجل نجاح مشروعات الفرانشيز الصغيرة، فإن السياسات الحكومية فى مصر يجب أن تركز على تهيئة بيئة تنظيمية مواتية لممارسات الفرانشيز وتطبيقاته، فضلاً عن رفع مستوى الوعى، ووضع البرامج المالية اللازمة من أجل إقامة وزيادة تلك المشروعات، ولا بأس أن يكون ذلك من خلال النظام المصرفى الرسمى.

الهوامش

١. راجى أسعد، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

٢. زاد عدد الدول فيما بين عامي ٢٠٠٧، ٢٠١٠ على النحو التالى: ١٧٥ دولة فى ٢٠٠٧، و١٧٨ دولة فى ٢٠٠٨، و١٨١ دولة فى ٢٠٠٩، و١٨٣ دولة فى ٢٠١٠.

٣. GEM عبارة عن مبادرة دولية للبحوث تجريها "الرابطة العالمية لأبحاث ريادة الأعمال " (GERA)، وهى بمثابة تجمع دولى يضم كلا من مدرسة لندن للأعمال، وكلية بابسون Babson اللتين أنشأتا شركة مستقلة غير هادفة إلى الربح. وتقوم جيم GEM بقياس مستوى أنشطة ريادة الأعمال عن طريق تجميع البيانات المنسقة من عدة دول مشاركة، على أساس سنوى.

٤. سيلاتيك Silatech بالاشتراك مع جالوب، يونية ٢٠٠٩.

5. Business Today Magazine, February 2009

٦. تقرير التنمية البشرية لمصر، 2008.

٧. سيف أبو زيد، ورقة خلفية بشأن تقرير التنمية ـ مصر، ٢٠٠٨.

٨. القسم الخاص بنشاط الامتياز التجارى، إعداد هبه أبو شنيف، ورقة خلفية بشأن تقرير التنمية البشرية ـ مصر، ٢٠١٠.

المراجع

Silatech, 2009, “The Silatech Index : Voices of Young Arabs,” in partnership with Gallup.
L. Martin, Roger and Sally Osberg. “Social Entrepreneurship: The Case for Definition.” *Stanford Social Innovation Review* 2007, 30/03/2009.
Langlois, Richard N. *Schumpeter and the Obsolescence of the Entrepreneur*
http://langlois.uconn.edu/SCHUMPET.HTML Pfister et al. (2006) “Institutions and Contracts: Franchising.” European J Law Econ, 21: 53–78.The study was conducted on 546 franchise chains in 9 developed countries.
Schumpeter, Joseph A. 1934. *The Theory of Economic Development*. Cambridge: Harvard University Press. (New York: Oxford University Press, 1961.) First published in German, 1912.

الفصل الحادي عشر

من بين المراحل الانتقالية الخمس التى تقود إلى انتقال الشاب إلى مرحلة البلوغ ـ التى سبق تحديدها في الفصل السادس ـ من المرجح أن يكون الانتقال من مرحلة الدراسة إلى سوق العمل هى المرحلة التى تجذب القدر الأعظم من الاهتمام العام، فارتفاع معدلات البطالة بين الشباب لا يعد فقط مصدر قلق للكثير من الأسر المصرية، ولكنه بلا شك يعتبر أيضًا أحد أولويات السياسة المهمة لدى النظام السياسي المصري. وقد أدت عملية إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بشكل جوهري خلال العقود الأخيرة، إلى جانب تضخم شريحة الشباب، إلى تعقد انتقال الشباب إلى سوق العمل. وعلى الرغم من أن الضغوط الديموجرافية بدأت في الانخفاض مع تحرك ظاهرة تضخم شريحة الشباب نحو الأعمار الأكبر، إلا أن إعادة هيكلة الاقتصاد والتحول المؤسسي الذى صاحب هذه العملية مازالت غير مكتملة إلى حد كبير.

لقد تراجع بصورة صارخة توظيف خريجى المدارس الثانوية والجامعات في الحكومة خلال السنوات الأخيرة ، ومع هذا لم يتوسع القطاع الخاص المنظم في التوظيف بدرجة كافية حتى يمكن امتصاص العدد الكبير من المتعلمين الذين يدخلون سوق العمل سنويًا. والأهم من ذلك ، مازال النظام التعليمي مستمرًا في منح شهادات تصلح للتوظيف في الحكومة بدلاً من توفير مهارات ذات قيمة في اقتصاد السوق. ولما كان احتمال حصول الشباب على وظائف في القطاع المنظم، سواء القطاع العام أو الخاص، ضعيفًا، فإنهم يضطرون إما إلى قبول أى وظائف يستطيعون الحصول عليها في قطاع الاقتصاد غير المنظم، كما هو الحال بالنسبة للشابات، أو إلى التخلى تمامًا عن فكرة المشاركة في سوق العمل.

لقد أعطت هذه الاتجاهات صورة بالغة التعقيد عن تطورات سوق العمل بالنسبة للشباب لا يمكن تأكيدها من خلال مؤشرات بسيطة وقليلة. فعلى سبيل المثال ، يعد معدل البطالة ، الذي استحوذ على قدر كبير من الاهتمام في دوائر السياسة والإعلام خلال السنوات الأخيرة، يعد في حد ذاته مقياسًا غير كاف للإشارة إلى أي مدى ينجح الشباب في سوق العمل. وقد استخدمت في بعض الأحيان معدلات البطالة المرتفعة للغاية للإنذار عن حجم مشكلة بطالة الشباب، وإن كانت هناك قرائن تدل على اتجاه هذه المعدلات نحو الانخفاض، ولكن هل هذا يعنى أن هذه المشكلة في سبيلها للحل؟.

يعد معدل البطالة مقياسًا جزئيًا للغاية لمدى سلامة سوق العمل حيث يعتمد كثيرًا علي مستوى التوقعات بشأن الحصول على وظائف في القطاع المنظم مثلما يعتمد على معدل خلق تلك الوظائف. فمن الممكن أن ينخفض معدل التوظيف ببساطة نتيجة أن الناس يكفون عن توقع التوظيف في القطاع المنظم، أو عندما يحصلون على أي وظيفة في الاقتصاد غير المنظم أو نتيجة العمل لحسابهم أو الخروج من سوق العمل تمامًا. وهذا يمكن أن يحدث دون أن يطرأ أى تحسن حقيقى في أوضاع التوظيف في الاقتصاد. ولهذا، حتى يمكن التأكد مما يعنيه انخفاض معدلات البطالة، فإن على المرء أن يبحث عددًا من مؤشرات سوق العمل الأخرى، بما في ذلك تعريفات البطالة البديلة، ومعدل المشاركة في قوة العمل، وكذلك المؤشر الذي استحدث مؤخرًا، الذي يطلق عليه "معدل الخارجين من قوة العمل"Jobless rate"، هذا بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بنوع الوظائف التي يحصل عليها الشباب فعلاً. وفيما يلى عرض لما يتم عمله تحديدًا للحصول علي صورة كاملة بدرجة أكبر عن تطور سوق العمل بالنسبة للشباب في مصر. ويعتمد التحليل التالى على عدد من مصادر البيانات. وقد استخدمت المسوح المقارنة التى أجريت في الأعوام ١٩٩٨ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩ في تتبع التغيرات التى طرأت على وضع الشباب على مدار فترة تزيد قليلاً عن عشر سنوات[١]. وقد استخدمت هذه المسوح نفس التعريفات والمنهجيات مما يجعل المقارنة بينها موثوقًا بها. وقد استخدمت في بعض التحليلات بيانات من مسح قوة العمل الرسمي الذي يعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء علي أساس ربع سنوي. وهذه البيانات تنطوي لحد ما علي بعض القصور عند استخدامها حيث لا تتوافر على المستوي الجزئي بالنسبة للباحثين، مما يجعل من الصعب عرضها بالأساليب التوضيحية التى تبرز وضع الشباب ، كما تغيرت أيضًا المنهجيات التى يستخدمها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء في إجراء المسوح في نهاية عام ٢٠٠٦، مما يجعل من الصعب إجراء مقارنات موثوق بها عبر الزمن.

الانتقال إلى مرحلة التوظف

تعد بطالة الشباب الشكل السائد لظاهرة البطالة في مصر. ففي عام ٢٠٠٦ كان أكثر من ٨٠٪ من المتعطلين تحت سن التاسعة والعشرين، ومنهم ٨٢٪ لم يسبق لهم الالتحاق بعمل. ولهذا تعتبر البطالة مؤشرًا مهماً لوجود مشاكل في دخول الشباب لسوق العمل عندما ينتقلون من مرحلة الدراسة إلى العمل[٢]، وحيث تختلف التوقعات بشأن الأدوار التى يلعبها كل من الجنسين في المجتمع المصري ، كما أن هناك تركيز كبير للنوع الاجتماعي في هيكل سوق العمل ، فإن الانتقال إلي مرحلة التوظف يتفاوت لحد كبير مع اختلاف النوع الاجتماعى ٠ فبينما يحصل كافة الشبان تقريبًا على وظيفة في نهاية الأمر ، فإن هذا الأمر يصدق على أقل من خُمس الشابات فقط ، وهو رقم يتراجع ـ لسوء الحظ ـ حيث تقلصت فرص الإناث في التوظف في الحكومة.

وتعتبر بطالة الشباب في مصر مرتفعة بكل المقاييس ، ولكن هناك ما يشير إلى أنها بدأت في الانخفاض على الرغم من الأزمة المالية الأخيرة. وقد بلغ معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) ٢٤,٥٪ في عام ٢٠٠٧ ، وذلك مقابل المتوسط العالمى الذى بلغ ١١,٩٪ في العام نفسه ، و ٢٣,٨٪ في شمال أفريقيا ، وهو الإقليم الذى يحقق أعلى معدلات للبطالة في العالم[٣]. ويستند التحليل التالي لاتجاهات معدلات البطالة على تعريفين بديلين للبطالة وهما : التعريف المتعارف عليه (Standard) والتعريف الواسع. وكلا التعريفين يستند إلى توصيات المؤتمر الدولي لخبراء إحصائيات العمالة الذى عقد تحت رعاية منظمة العمل الدولية.

- يتطلب التعريف المتعارف عليه للبطالة ألا يكون الشخص قد عمل ساعة واحدة خلال الأسبوع المرجعى، ولديه الرغبة في العمل، ومستعد ومتاح للبدء في العمل خلال أسبوعين، وأن يكون

قد بحث عن عمل بجدية خلال فترة مرجعية سابقة، هي الشهر السابق.

- في الحالات التى تكون فيها أسواق العمل أقل تنظيمًا، أو عندما يبدو البحث عن عمل بلا طائل، تسمح التوصيات الدولية بالتعريف الواسع الذى يسقط معيار البحث الجدى من الحسبان. ولهذا يشمل التعريف الواسع للبطالة ـ داخل صفوف المتعطلين ـ الأفراد الذين لا يعملون ومستعدين للعمل ومتاحين ولكنهم لم يقوموا بأى نشاط للبحث عن عمل. وغالبًا ما يشار إلى هذه المجموعة بأنهم المتعطلون المحبطون.
- لا يتضمن أى من التعريفين الأفراد الذين عملوا لمدة ساعة أو أكثر خلال الأسبوع المرجعى ولكن يتضمن الأفراد الذين يرغبون في العمل لساعات أكثر ، وهذه المجموعة الأخيرة تعتبر من المشتغلين إلا أنهم في الواقع يعملون بأقل من طاقتهم.

وتشير مسوح سوق العمل في مصر التى أجريت عامي ١٩٩٨، ٢٠٠٦ ومسح النشء والشباب في مصر عام ٢٠٠٩ إلى أنه باستخدام التعريف المتعارف عليه للبطالة يتبين أن هناك انخفاضًا ملحوظًا في معدل بطالة الشباب خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٦ ثم ثبات نسبى لهذا المعدل بين عامى ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩. ووفقًا لهذا المقياس، تراجع معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٩ سنة) من ٢٥,٦٪ في عام ١٩٩٨ إلى ١٦,٩٪ في عام ٢٠٠٦ وإلى ١٦,٧٪ في عام ٢٠٠٩ (جدول ١١ ـ ١). ومع هذا تشير المقارنة بين التقديرات وفقًا لكل من التعريف المتعارف عليه والتعريف الواسع إلى أن جانبًا كبيرًا من الانخفاض في معدل البطالة وفقًا للتعريف المتعارف عليه يعود إلى الإحباط وليس إلى زيادة معدلات التوظيف.

في الواقع ، زاد معدل البطالة وفقًا للتعريف الواسع بين عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ بينما تراجع قليلاً معدل البطالة وفقًا للتعريف المتعارف عليه. ويشير معدل البطالة البالغ ٢٢,٩٪ في عام ٢٠٠٩ وفقًا للتعريف الواسع إلى أن ٦,٢٪ من قوة العمل من الشباب يشكلون المتعطلين المحبطين الذين كفوا عن البحث عن عمل. وقد ارتفعت هذه النسبة من أقل من ٣٪ من المتعطلين المحبطين في كل من عامى ١٩٩٨، ٢٠٠٦. وتشير حقيقة أن معدل البطالة وفقًا للتعريف الواسع تراجع بين عامى ١٩٩٨ و ٢٠٠٦ إلى أن هناك بعض التحسن في توقعات توظيف الشباب خلال الفترة السابقة على الأزمة المالية العالمية.

من المعروف- لبعض الوقت ـ أن معدلات البطالة بين الشابات أعلى بكثير من معدلاتها بين الشبان. وفي الواقع ، فإنه وفقًا لكلا المقياسين، كانت هناك أكثر من امرأة بلا عمل عام ٢٠٠٩ من بين كل امرأتين نشيطتين اقتصاديًا " ووفقًا لنفس السنة، فإن احتمال تعطل الشابات يصل إلى ما يتراوح بين ٢,٥-٤ أمثال تعطل الشبان.

وبقدر ما كان هناك تحسن في توقعات التوظيف بين عامى ١٩٩٨و٢٠٠٦ فإن هذا التحسن كان أكثر وضوحًا بالنسبة للشبان حيث تراجع معدل البطالة بالنسبة لهم (وفقًا للتعريف الواسع) بنسبة ٤٢٪ (من ١٨,٤٪ إلى ١٠,٦٪) مقابل انخفاض بنسبة ٢٦٪ فقط بالنسبة للشابات (من ٥٥,٧٪ إلى ٤٠٪)، وقد شهد كل من الشبان والشابات تدهورًا في توقعات التوظيف خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩، وهى الفترة التى تزامنت مع بدء الأزمة المالية العالمية، ولكن التدهور النسبى كان أسوأ بالنسبة للشبان.

جدول (١١-١): معدلات بطالة الشباب (١٥-٢٩ سنة) وفقًا لكل من التعريف المتعارف عليه، والتعريف الواسع وحسب بعض الخصائص المختارة في الأعوام ١٩٩٨ ، و٢٠٠٦ ، و٢٠٠٩(٪)

	التعريف المتعارف عليه			التعريف الواسع		
	١٩٩٨	٢٠٠٦	٢٠٠٩	١٩٩٨	٢٠٠٦	٢٠٠٩
الجميع	**٢٥,٦**	**١٦,٩**	**١٦,٧**	**٢٨,٨**	**١٩,١**	**٢٢,٦**
وفقًا للنوع						
الذكور	١٥,٩	٩,٧	١٢,٤	١٨,٤	١٠,٦	١٦,١
الإناث	٥١,٩	٣٦,٧	٣٢,٠	٥٥,٧	٤٠,٨	٤٢,٨
وفقًا للفئة العمرية						
١٥-١٩	٢٦,٣	١٤,٦	١٦,٧	٣١,٢	١٨,٤	٢٣,٣
٢٠-٢٤	٣٣,٦	٢٢,٩	٢٠,٦	٣٦,٩	٢٥,٦	٢٨,٠
٢٥-٢٩	١٦,٥	١٢,٨	١٢,٩	١٨,٠	١٣,٦	١٦,٧
وفقًا للنوع والفئة العمرية						
الذكور ١٥-١٩	١٧,٩	١٠,٢	١٦,٤	٢١,٤	١٢,٢	٢١,٤
الإناث ١٥-١٩	٥٤,٧	٢٧,٠	١٩,٠	٦١,٠	٣٤,٧	٣٣,٣
الذكور ٢٠-٢٤	١٩,٩	١٤,٣	١٥,٠	٢٢,٧	١٥,٣	١٩,٧
الإناث ٢٠-٢٤	٦١,٦	٤٢,٦	٣٨,٢	٦٤,٦	٤٧,٤	٥٠,١
الذكور ٢٥-٢٩	١٠,٧	٥,٩	٧,٥	١٢,٠	٦,٣	٩,٣
الإناث ٢٥-٢٩	٣٥,٣	٣٤,٤	٣٠,٢	٣٧,٣	٣٦,٠	٣٨,٣
وفقًا لمحل الإقامة						
حضر	٢٦,٦	٢١,٥	١٧,٩	٣٠,٢	٢٤,٢	٢٣,٠
ريف	٢٥,٠	١٣,٩	١٥,٨	٢٧,٩	١٥,٥	٢٢,٢
وفقًا لثروة الأسرة						
الخُمْيُس						
الأدنى	١٧,٥	٩,٥	١٢,٥	٢٢,٤	١١,٧	١٩,٨
الثانى	٢٦,٣	١٣,٣	١٥,٢	٢٩,٧	١٥,٦	٢١,٥
الأوسط	٢٥,٩	١٨,٣	١٦,٥	٢٨,٢	٢٠,٣	٢٢,٠
الرابع	٢٨,٩	٢١,٦	٢٠,٤	٣١,٨	٢٣,٩	٢٥,٩
الأعلى	٢٩,٥	٢٤,٨	١٨,٦	٣٢,٢	٢٦,٦	٢٣,٦

المصدر : مسح سوق العمل في مصر ١٩٩٨ ، المسح التتبعي لدراسة خصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦، مسح النشء والشباب ٢٠٠٩.

وتشير بيانات البطالة أيضًا إلى أن بطالة الشباب تبلغ أقصاها في سن الواحد والعشرين ثم تتراجع بدرجة ملموسة بعد ذلك (أنظر شكل١١-١). وتعتبر معدلات البطالة متماثلة لحد كبير لدى كل من الشبان والشابات حتى سن التاسعة عشر، وهي السن التى يبدأ عندها معظم خريجى المدارس الثانوية في البحث عن عمل ، وعند هذه السن ترتفع معدلات البطالة بالنسبة للشابات بدرجة سريعة لتصل إلى أقصاها عند سن الواحد والعشرين حيث تبلغ ضعف معدل البطالة لدى الشبان من نفس السن. وبعد هذه السن تتراجع معدلات البطالة لكل من الجنسين ، وإن كان التراجع أسرع بكثير بالنسبة للشبان.

تكشف اتجاهات معدلات البطالة ـ حسب النوع ـ عن أن مسارات كل من الشبان والشابات نحو سوق العمل مختلفة للغاية. وكما يوضح شكل (١١-٢) فإن الغالبية العظمى من الشبان يحصلون في النهاية على نوع ما من الوظائف عند سن التاسعة والعشرين، وتبلغ معدلات التوظف ٩٢٪ تقريبًا عند هذه السن. هذا بينما يصل معدل التوظف بين الشابات إلى أقصاه (١٥٪) عند سن الرابعة والعشرين ثم يتوقف عن الارتفاع حيث تتجه الإناث إلى الزواج بشكل متزايد. وهذا يشير إلى أنه بينما يجد معظم الشبان المتعطلين عملاً في نهاية الأمر ، فإن جانبًا كبيرًا من الشابات المتعطلات لا يجدن عملاً على الإطلاق ، ولكن ينتقلن من وضع البطالة إلى عدم المشاركة في النشاط الاقتصادى. وتشير المقارنة بين منحنيات مشاركة وتوظف الإناث في شكل ١١ ـ ٢ إلى أن نصف الإناث الناشطات اقتصاديًا تقريبًا في الفئة العمرية (٢١ ـ ٢٧ سنة) يبحثن فعلاً عن عمل ولكن لا يعملن. ولهذا يتاح للشابات فرصة لفترة قصيرة بين الانتهاء من الدراسة والزواج ، يكن خلالها متاحات للعمل، ولكن غالبًا ما لا يستطعن الحصول على وظيفة. وتنعدم هذه الفرصة تمامًا عندما تضطرهن أمور الحياة ـ مثل الزواج ـ إلى الخروج من سوق العمل.

ويبدو أن هناك علاقة موجبة بين البطالة (سواء بالمفهوم المتعارف عليه

شكل ١١-١ : معدلات البطالة وفقًا للتعريف المتعارف عليه حسب السن والنوع للأعمار من (١٥-٢٩ سنة) عام ٢٠٠٩(٪)

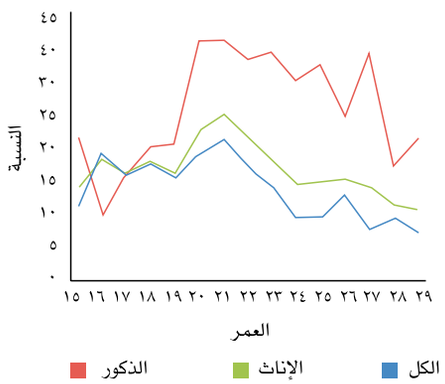

المصدر : مسح النشء والشباب عام ٢٠٠٩.

شكل ١١-٢: معدلات المشاركة في قوة العمل والتوظف وفقًا للسن والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ، ٢٠٠٩(٪)

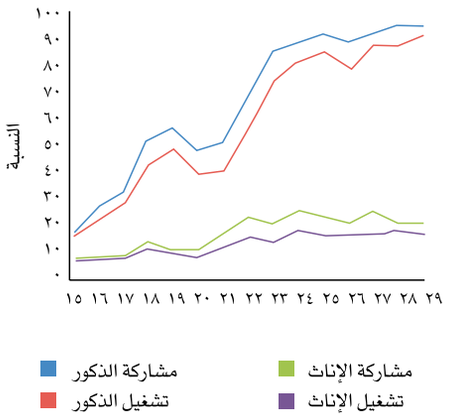

المصدر : مسح النشء والشباب عام ٢٠٠٩.

أو المفهوم الواسع) وبين خُمَيْس ثروة الأسرة (جدول ١١-١). فعلى سبيل المثال ، ترتفع معدلات البطالة - وفقًا للمفهوم المتعارف عليه - من حوالى ١٢,٥٪ للشباب عند خُمَيْس الثروة الأدنى في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠٪ تقريبًا للشباب في خُمَيْس الثروة الأعلى. وتتضح مثل هذه الزيادة في السنوات الأخرى وفي معدل البطالة بالمفهوم الواسع. وقد يبدو هذا في أول الأمر متناقضًا حيث يربط الكثيرون بين معدلات البطالة المرتفعة والفقر. وعلى الرغم من ذلك ، يتفق هذا تمامًا مع التفسير الوارد هنا الذى يربط بين البطالة وتوقعات الحصول على وظائف في القطاع المنظم ، فالشباب الفقير لا يتحمل البقاء في حالة بطالة لمدة طويلة، ولهذا يتخلى عن فكرة الحصول على وظيفة في القطاع المنظم بصورة عاجلة ، ويلتحق بأى وظيفة يمكنه الحصول عليها. ونتيجة لذلك تكون معدلات البطالة أقل من معدلاتها بين الشباب في الأسر الأكثر غنى.

يوضح معدل عدم المشاركة في قوة العمل نتائج انخفاض معدلات التوظف بين السكان الذين لا يلتحقون بالمدارس بصرف النظر عن رغبة الأفراد في المشاركة في قوة العمل. ولهذا يوضح هذا المعدل كم من السكان الذين لا يلتحقون بالمدارس يعتبروا إما متعطلين أو غير نشطين اقتصاديًا[٤]. وكما يتبين من جدول ١١-٢ ، فإنه ، كما هو الحال بالنسبة لمعدل البطالة بالمفهوم الواسع ، انخفض معدل عدم مشاركة الشباب في قوة العمل من نحو ٥٩٪ في عام ١٩٩٨ إلى ٥٣٪ في عام ٢٠٠٦ ثم قفز إلى أكثر من ٦٠٪ في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن معدل عدم مشاركة الشبان في قوة العمل يمثله منحنى على شكل (U)، كان الارتفاع في هذا المعدل خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩ محدودًا بدرجة تفوق المعدل بالنسبة للشابات ، فقد انخفض معدل عدم مشاركة الذكور في قوة العمل بنحو الثلث، من ٣٢٪ عام ١٩٩٨ إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٦، ثم زاد بثلاث نقاط مئوية فقط حيث بلغ ٢٤٪ عام ٢٠٠٩. وعلى العكس، تراجع المعدل بالنسبة للإناث بدرجة متواضعة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٦، من نحو ٨٦٪ إلى ٨١٪ ثم ارتفع خلال فترة الأزمة ليصل إلى ٨٧٪ عام ٢٠٠٩ ، وهو مستوى يتجاوز ما كان عليه عام ١٩٩٨. وكما يتضح من شكل ١١-٣ ، فإنه كما هو الحال بالنسبة للبطالة ، تبلغ عدم المشاركة في قوة العمل بالنسبة للشبان أقصاها عند سن ٢١ سنة ، ثم تتراجع سريعًا بعد ذلك. وبالنسبة للإناث تبلغ عدم المشاركة أقصاها عند سن العشرين ثم تتراجع تدريجيًا بعد ذلك ولكن معدل عدم المشاركة لا ينخفض أبدًا عن ٨٥٪.

وعلى خلاف البطالة، التى يبدو أنها تزيد مع زيادة مستويات الثروة، لا يشير عدم المشاركة في قوة العمل إلى وجود علاقة واضحة بينها وبين ثروة الأسرة. فكما يتضح من جدول ١١-٢ لا يتبين أن هناك علاقة واضحة بين معدل عدم المشاركة في قوة العمل والثروة في عام ١٩٩٨، ولكن هذا المعدل كان يزيد مع الثروة في عام ٢٠٠٦ وينخفض مع الثروة في عام ٢٠٠٩ ، كما يلاحظ ثبات التفاوت في عدم المشاركة بين الريف والحضر.

إلى جانب التفاوت الكبير بين النوع الاجتماعى في الانتقال إلى التوظيف فإن هناك تفاوت أيضًا وفقًا للمستويات التعليمية. ومن الملامح المعروفة للبطالة الظاهرة في مصر إنها ظاهرة تؤثر أساسًا على الشباب المتعلم. وكما يبين شكل ١١-٤، تكون معدلات البطالة منخفضة للغاية بين الشبان والشابات الأقل تعليمًا. وعلى مستوى التعليم الثانوى ، تقفز هذه المعدلات لكل من الجنسين. وقد سُجلت أعلى معدلات

جدول ١١-٢: معدلات عدم مشاركة الشباب (١٥-٢٩ سنة) في قوة العمل وفقًا لبعض الخصائص المختارة ١٩٩٨ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩(٪)

	معدل عدم المشاركة فى سوق العمل		
	١٩٩٨	٢٠٠٦	٢٠٠٩
الجميع	**٥٨,٦**	**٥٢,٧**	**٦٠,١**
وفقًا للنوع			
الذكور	٣٢,٨	٢١,٢	٢٣,٧
الإناث	٨٥,٥	٨١,٤	٨٧,٥
وفقًا للسن			
١٥-١٩	٦١,٦	٥٥,٦	٥٨,٧
٢٠-٢٤	٦٤,٠	٦٠,٠	٦٣,٩
٢٥-٢٩	٤٩,٧	٤٣,٣	٥٦,٩
وفقًا للسن والنوع			
ذكور ١٥-١٩	٣١,٧	٢٣,٩	٢٨,٥
إناث ١٥-١٩	٨٩,٥	٨٢,١	٨٨,٤
ذكور ٢٠-٢٤	٤٤,١	٣٢,٦	٣٠,٤
إناث ٢٠-٢٤	٨٥,٧	٨٣,١	٨٨,٣
ذكور ٢٥-٢٩	١٨,٢	٩,٠	١٣,٢
إناث ٢٥-٢٩	٨١,٦	٧٩,١	٨٦,٣
وفقًا لمكان الإقامة			
حضر	٥٧,٠	٥٣,٣	٥٦,٢
ريف	٥٩,٦	٥٢,٣	٦٢,٣
وفقًا لخُمَيْس ثروة الأسرة			
الأدنى	٥٩,١	٤٧,٩	٦٤,٧
الثاني	٥٨,٥	٥١,٢	٦٢,١
الأوسط	٥٩,٣	٥٤,٢	٥٩,٠
الرابع	٥٨,٩	٥٦,٣	٥٨,١
الأعلى	٥٦,٧	٥٥,٠	٥٤,٢

المصدر : مسح سوق العمل في مصر ١٩٩٨، المسح التتبعي لدراسة خصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦، مسح النشء والشباب، ٢٠٠٩.

للبطالة في عام ٢٠٠٩ بين خريجى المعاهد فوق المتوسطة يليهم خريجو الجامعات من الشبان، ثم خريجات المدارس الثانوية الفنية. وقد انخفضت معدلات البطالة بين الذكور في كافة المستويات التعليمية ـ خلاف خريجى الجامعات ـ انخفاضًا كبيرًا خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩. ومما يثير الدهشة، أن معدلات البطالة بين خريجى الجامعات من الذكور انخفضت خلال هذه الفترة كما انخفضت بالفعل معدلات البطالة بين كل المتعلمات خلال الفترة نفسها، ولكن هذا يعزي تقريبًا إلى الإحباط وليس إلى زيادة فرص العمل.

لماذا تكون معدلات البطالة بين الشباب المتعلم أعلى بكثير عنها بالنسبة للشباب الأقل تعليمًا الذين من المفترض أن يكونوا أقل مهارة؟ ولماذا يكون هناك انخفاض حاد على مستوى التعليم الثانوى؟. تكمن الإجابة في نوع الوظائف التى تتوقع كل فئة الحصول عليها. وحيث

شكل ١١-٣: معدلات عدم المشاركة في قوة العمل حسب السن والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ، ٢٠٠٩(٪)

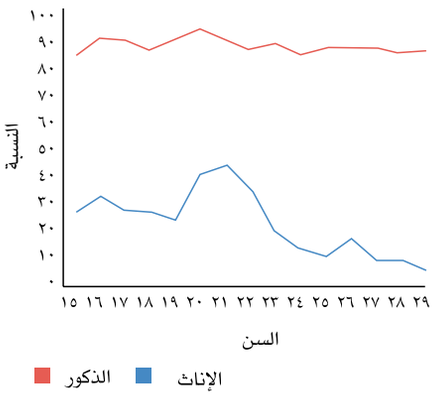

المصدر : مسح النشء والشباب عام ٢٠٠٩.

إنه في وقت ما في الماضى كان هؤلاء مؤهلين للعمل في القطاع العام، فإن الوافدين الجدد لسوق العمل من ذوي التعليم الثانوي والأعلى يتوقعون الحصول على وظائف في القطاع المنظم ، ولهذا يرغبون في البقاء خارج قوة العمل ، وفي نفس الوقت يبحثون عن هذه الوظائف ، وبذلك يدخلون في زمرة المتعطلين. وفي الواقع ليس لدى الفئات الأقل تعليمًا تاريخ للتوظف في القطاع المنظم في مصر ، وبذلك تتضاءل تطلعاتهم إلى ذلك. ويتجه الشبان الأقل تعليمًا بسرعة نسبيًا إلى الاقتصاد غير المنظم عقب تسربهم من المدرسة مباشرة ـ أو حتى قبل ذلك ـ بينما يسعى عدد قليل من الشابات الأقل تعليمًا -في المقام الأول- للحصول على وظائف مدفوعة الأجر. ولهذا يكون التطلع إلى الحصول على وظيفة في القطاع المنظم هو وراء انضمام الشباب المتعلم إلى صفوف المتعطلين.

هذه الرؤية يمكن استخدامها لإيجاد تفسير عن سبب اتجاه معدلات البطالة بين الشباب المتعلم نحو الانخفاض خلال الآونة الأخيرة. فمع انحسار الآمال في التوظف في القطاع العام بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ، ومحدودية فرص التوظف في القطاع الخاص المنظم ، تقلصت كثيرًا فرص الحصول على وظائف في القطاع المنظم. وفي أول الأمر كان رد الفعل من جانب الشباب المتعلم تجاه هذه التطورات هو البحث عن وظائف بجدية أكثر وفي وقت أطول مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. ولكن عندما أصبح من الواضح أن الحكومة لم تعد توفر وظائف، أو أن الحصول على وظائف في القطاع الخاص المنظم أصبح أكثر صعوبة، كان رد الفعل الأساسى من جانب الشبان المتعلمين هو تقليص جهودهم في البحث عن وظائف والحصول على عمل في الاقتصاد غير المنظم. ومن ناحية أخرى، استجابت المتعلمات لتوقف فرص التوظيف في القطاع العام بالانسحاب من قوة العمل أو عدم دخولهن فيها على الإطلاق. وقد كان الأثر النهائى لاستجابة كل من الشبان والشابات هو انخفاض معدل البطالة للشباب المتعلم.

شكل ١١-٤: معدلات البطالة وفقًا للمفهوم المتعارف عليه حسب المستوي التعليمي والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩(٪)

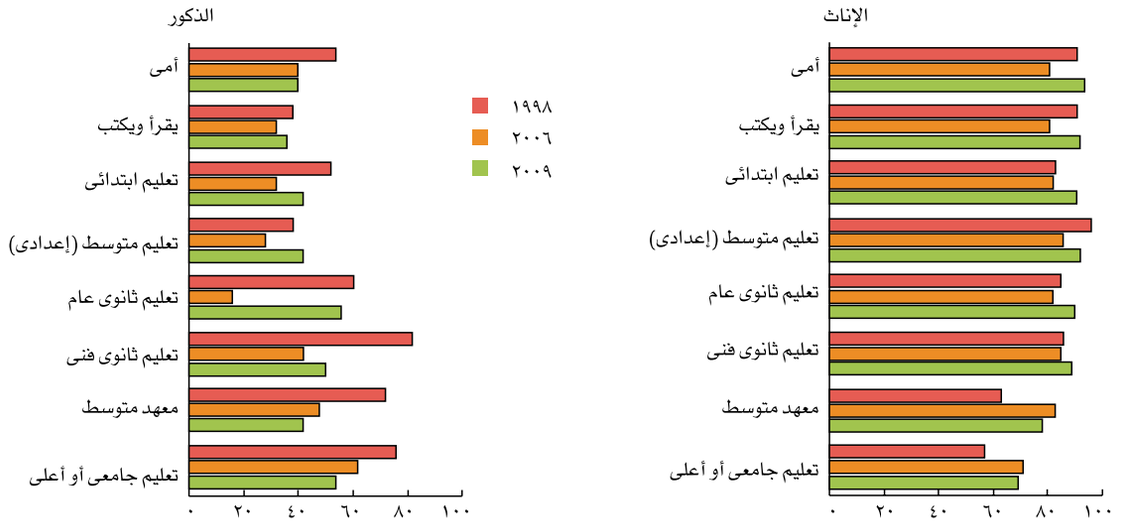

المصدر : مسح النشء والشباب عام ٢٠٠٩.

شكل ١١-٥: معدلات عدم المشاركة في قوة العمل وفقًا للمستوي التعليمي والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) ، ١٩٩٨ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩(٪)

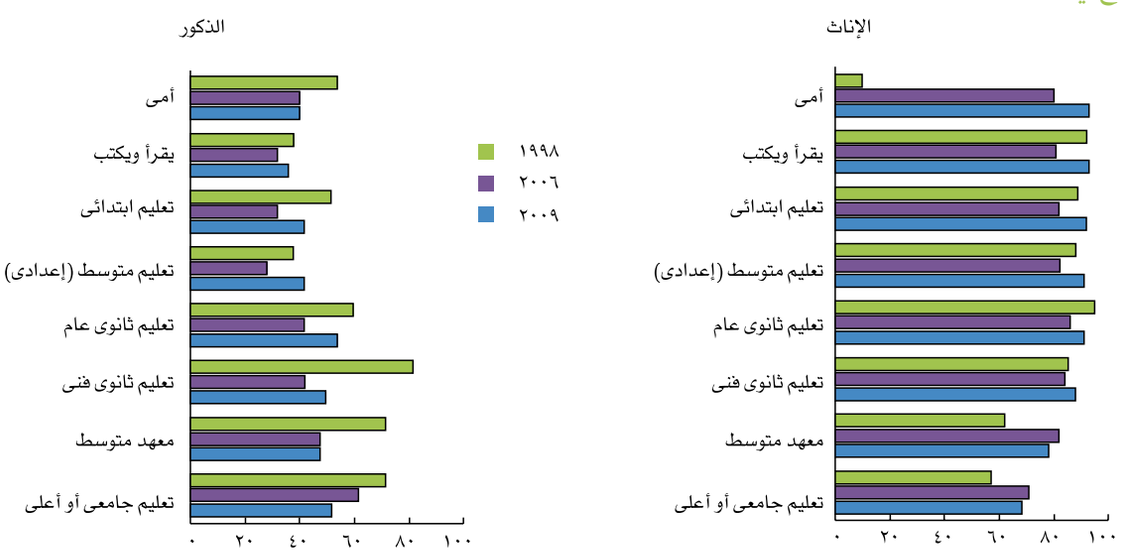

المصدر : مسح سوق العمل في مصر١٩٩٨ ، المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦ ، مسح النشء والشباب ٢٠٠٩.

إن دراسة البيانات الخاصة بمعدلات عدم المشاركة في قوة العمل تدعم هذه الفروض، فأولاً، تزيد معدلات عدم مشاركة الشبان في قوة العمل، مثلها في ذلك مثل معدلات البطالة، مع زيادة المستوى التعليمى ومع هذا لا يعتبر الفرق بين الأفراد الأكثر تعليمًا والأقل تعليمًا كبيرًا. ومن الملاحظ أيضًا أن معدلات عدم المشاركة في قوة العمل بالنسبة للشبان انخفضت خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٦ بالنسبة لكافة المستويات التعليمية، ولكنها كانت أكثر وضوحًا بالنسبة للتعليم الثانوي الفني والتعليم فوق المتوسط. وهذا الانخفاض يعكس على الأرجح إدراك الشبان المتعلمين بأن العمل في القطاع المنظم لم يعد ميسورًا، وأنه من الأفضل الحصول على وظيفة في القطاع غير المنظم بدلاً من البقاء بدون عمل. وقد أدي تباطؤ الاقتصاد في بداية الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ إلى زيادة عدم مشاركة الذكور في كافة المستويات التعليمية ـ بخلاف خريجي الجامعة ـ في قوة العمل، وهو نفس الاتجاه الملحوظ بالنسبة للبطالة.

أما بالنسبة للإناث فإن أنماط عدم المشاركة في قوة العمل تختلف

شكل ١١-٦ : توزيع الوافدين الجدد لسوق العمل من المتعلمين وفقًا لسنة الميلاد ونوع الوظيفة الأولى عام ٢٠٠٦
(متوسط متحرك لثلاث سنوات)

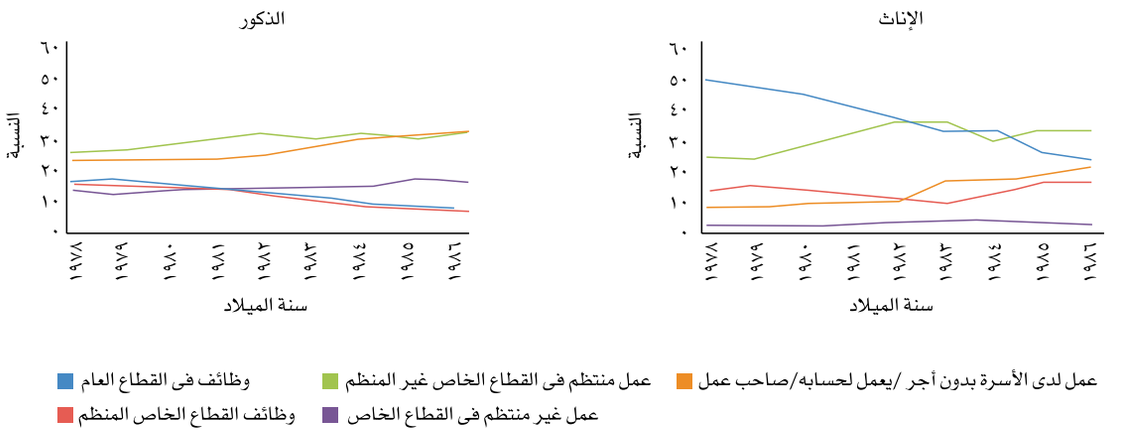

المصدر : المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦.

شكل ١١-٧: معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل حسب المستوي التعليمي ، ١٩٩٨ ، و٢٠٠٦ ، و٢٠٠٩(٪)

المصدر : مسح سوق العمل في مصر١٩٩٨ ، المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦ ، مسح النشء والشباب ٢٠٠٩.

شكل ١١-٨: نسبة الشابات العاملات (١٥-٢٩ سنة) في الحكومة حسب المستوي التعليمي ١٩٩٨ ، و٢٠٠٦ ، و٢٠٠٩(٪)

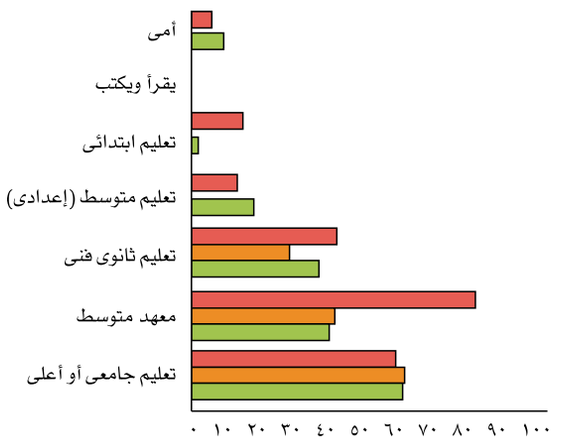

المصدر : مسح سوق العمل في مصر١٩٩٨ ، المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦ ، مسح النشء والشباب ٢٠٠٩.

كثيراً عن نمط البطالة. فبينما تزيد البطالة بصورة ملموسة مع التعليم، تنخفض عدم المشاركة في قوة العمل مع التعليم بدءًا من انتهاء مرحلة التعليم الثانوى. ومرة أخرى، فإنه على خلاف معدلات البطالة بين الشابات المتعلمات التى اتجهت للانخفاض من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٩، اتجهت معدلات عدم المشاركة في قوة العمل للزيادة مما يشير إلى حدوث إحباط أكثر كلما زاد عدد الإناث اللاتي يخترن عدم المشاركة في قوة العمل.

وحتى يمكن تقديم دليل يؤيد الفرض القائل بأن البطالة تعكس جزئيًا تطلعات الشباب في الحصول على وظيفة في القطاع المنظم، تم دراسة نوع الوظائف التى حصل عليها الشباب المتعلم عند دخولهم سوق العمل عبر الزمن. ولإجراء هذا تم أولاً تقسيم الوظائف إلى خمس مجموعات :

- وظائف القطاع العام.
- عمل بأجر ومرتب في القطاع الخاص المنظم.
- عمل منتظم بأجر ومرتب في القطاع الخاص غير المنظم.
- عمل غير منتظم بأجر في القطاع الخاص.
- عمل لحساب الشخص أو لدي الأسرة بدون أجر[٥].

ويوضح (شكل ١١ ـ ٦) توزيع الوافدين الجدد لسوق العمل من المتعلمين وفقًا للنوع وسنة الميلاد، ونوع الوظيفة الأولى. وتبدأ الأرقام

بمن ولدوا في عام ١٩٧٨، الذين يتوقع أن يكونوا دخلوا سوق العمل في عام ٢٠٠٠ تقريبًا، أي بعد حدوث التباطؤ الكبير في التعيين في الحكومة. وعلى الرغم من هذا، تضاءل احتمال الحصول على عمل في القطاع العام لدى كل من الذكور والإناث، فقد كان خُمس الذكور وأكثر من نصف الإناث المولودين عام ١٩٧٨ يتوقعون أن تكون الوظيفة الأولى في القطاع العام. وقد تضاءلت هذه الاحتمالات إلى ٥٪ بالنسبة للذكور وأقل من ٢٥٪ من الإناث الذين ولدوا في عام ١٩٨٦. وقد عجز القطاع الخاص المنظم عن أن يعوض تراجع القطاع العام في توظيف هاتين الفئتين. وفي الواقع، تراجع أيضًا بصورة كبيرة توظيف الوافدين الجدد لسوق العمل من الذكور في القطاع الخاص المنظم ، كما لم تتغير لحد كبير نسبة توظيف الوافدات الجدد لسوق العمل في هذا القطاع حيث استقرت عند ما يتراوح بين ١٠-١٥٪ بالنسبة للوظائف الأولى.

هناك فئتان فقط من الوظائف التى تتزايد أهميتها وهما: العمل المنتظم بأجر في القطاع الخاص غير المنظم ، والعمل لحساب الشخص أو العمل لدى الأسرة بدون أجر، وكلاهما نوع من الوظائف غير المنظمة. وحاليًا، يشكل العمل المنتظم بأجر في القطاع غير المنظم حوالى ثلث جميع الوظائف الأولى لكل من الذكور والإناث. كما يشكل العمل لحساب الشخص والعمل لدى الأسرة بدون أجر ثلثا آخر بالنسبة للوافدين الجدد من الذكور، وذلك مقابل الخمس فقط بالنسبة للوافدات الجدد، وقد زاد قليلاً العمل غير المنتظم بأجر أو العمل العارض بالنسبة للذكور ، ولكن هذا الشكل من التوظيف منعدم فعلاً بالنسبة للشابات. وباختصار، نتيجة تقلص فرص التوظيف في القطاع العام بالنسبة للوافدين الجدد لسوق العمل من الشباب، تتزايد فرصهم في التوظيف في الاقتصاد غير المنظم حيث تكون نوعية الوظائف أدنى بكثير بالمقارنة بالقطاع المنظم.

ومما لا شك فيه أن الأثر الأعظم لتراجع فرص توظيف الشباب في القطاع العام يبدو في الانخفاض الحاد في معدل مشاركة الشابات في النشاط الاقتصادى. وكما يتضح من (شكل ١١ ـ ٧)، كان معدل مشاركة الشابات يزيد بدرجة ملموسة عقب انتهاء مرحلة التعليم الثانوى ويستمر في الارتفاع من هذه النقطة فصاعدًا.

ولكن كما يوضح الشكل تراجعت بشدة معدلات مشاركة الشابات منذ عام ١٩٩٨. فعلى سبيل المثال، بلغت معدلات مشاركة الشابات خريجات المدارس الثانوية الفنية ٥١٪ في عام ١٩٩٨ ، ثم أخذت هذه المعدلات في التراجع باطراد لتصل إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٩. وبالمثل،

شكل ١١-٩: متوسط سنوات الدراسة حسب سنة الميلاد والنوع، متوسط متحرك لأربع سنوات

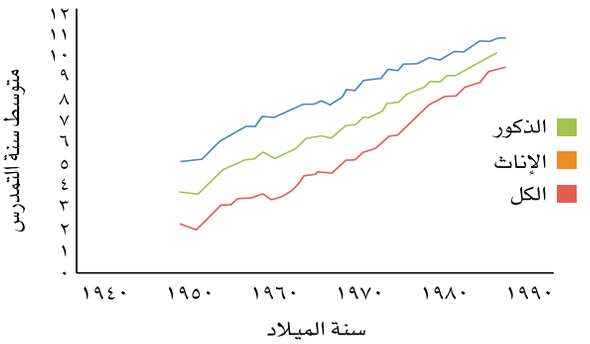

المصدر : المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦.

لوحظ تراجع معدلات المشاركة بالنسبة للشابات الأعلى تعليمًا، وإن كان بسرعة أقل. وهكذا أصبح التعليم، الذى كان أحد العوامل التى ساهمت بقوة في زيادة مشاركة الإناث في قوة العمل في مصر، ذا تأثير ضعيف في الوقت الذى زاد فيه عدد الشابات المتعلمات.

إن مقارنة (شكل ١١ ـ ٧) بشكل ١١ ـ ٨ الذى يوضح نسبة العاملات في الحكومة حسب المستوى التعليمى تعطى تفسيرًا واضحًا للتراجع في معدلات المشاركة، فحيث تتضاءل فرص الشابات المتعلمات في الحصول على وظائف حكومية تتراجع أيضًا معدلات المشاركة. ويكشف بحث آخر أن معظم الشابات اللاتى عملن في الحكومة عام ١٩٩٨ حصلن على وظائف دائمة، بينما نجد أنه بحلول عام ٢٠٠٩ تعمل الغالبية العظمى من الشابات بعقود عمل مؤقتة مما يضعف الحافز على المشاركة.

لماذا تتسرب الشابات المتعلمات من قوة العمل بدلاً من البحث عن وظيفة في الاقتصاد غير المنظم مثلما يفعل نظائرهن من الذكور ؟. هناك عدد من التفسيرات الممكنة التى يمكن تقديمها بشأن هذا التفاوت الصارخ بين الجنسين في الاستجابة لتراجع التوظيف في القطاع العام. أولاً، هناك مساواة أكثر بكثير في التوظيف في الحكومة بالمقارنة بالتوظيف في القطاع الخاص ، فبينما تتوقع الإناث معاملتهن على قدم المساواة مع الذكور، الذين يتساوون معهن في المؤهلات والخبرات، تعانى الإناث من وجود فجوة نوعية كبيرة في الأجور وفرص الترقى في القطاع الخاص[٦]. ثانيًا، بينما يمكن أن تتوقع الإناث أن تستمر مدى الحياة في العمل في القطاع العام ، فإن الإناث اللاتي يعملن في القطاع الخاص يملن إلى ترك العمل بعد الزواج وهو ما يجعل الأفق الزمني للوظيفة قصيرًا نسبيًا. وأخيرًا، يشير ارتفاع مستويات التفاوت الوظيفي في سوق العمل المصري إلى أن الإناث يواجهن عوائق كبيرة في الالتحاق بالوظائف مدفوعة الأجر أو للعمل لحسابها حتى في الاقتصاد غير المنظم[٧].

شكل ١١-١٠: متوسط جودة الوظائف وفقًا للمستوى التعليمى للعاملين بأجر وبدون أجر

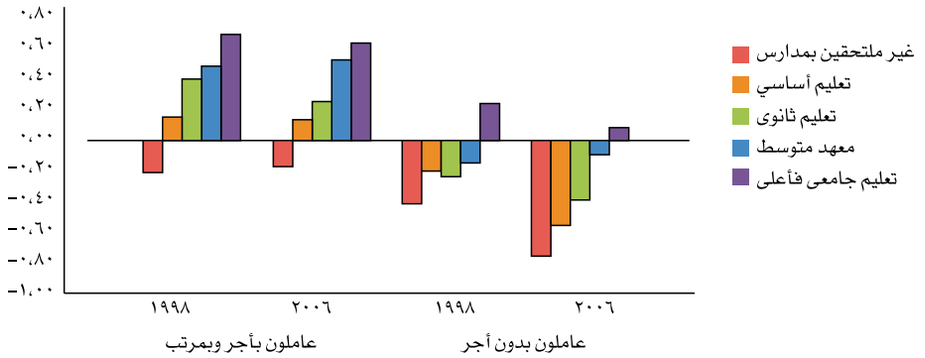

Source: Assaad, Roushdy and Rashad 2009

لماذا لم يؤت التعليم بثماره بالنسبة للشباب ؟

مما لا شك فيه أنه طرأ تقدم ملموس في مستويات التحصيل التعليمي بالنسبة للشباب في السنوات الأخيرة. فكما يبين شكل ١١ ـ ٩ زاد متوسط سنوات الدراسة في مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ هذا المتوسط بالنسبة للمصريين الذين ولدوا عام ١٩٨٥ عشر سنوات مقابل أربع سنوات فقط لمن ولدوا عام ١٩٥٠. ويمكننا أن نلاحظ أيضًا أن الفجوة بين الجنسين ضاقت كثيرًا مع زيادة مستويات التحصيل التعليمي ، حيث انكمش الفرق بين الذكور والإناث في المتوسط من ثلاث سنوات لمن ولدوا عام ١٩٥٠ إلى سنة ونصف لمن ولدوا عام ١٩٨٥.

وعلى الرغم من هذه الانجازات الملموسة في مستويات التحصيل التعليمي، هناك قلق متزايد بين الشباب وأسرهم من أن عائد التعليم الذي يحصلون عليه في سوق العمل يتراجع سريعًا. ويأخذ هذا التراجع في عائد التعليم أشكالاً كثيرة، منها انخفاض العائد النقدي في شكل انخفاض الدخول ، وتضاؤل إمكانية الحصول على وظائف بالقطاع المنظم بالنسبة لمستوي معين من التعليم ، وتدنى نوعية الوظائف عمومًا. ويرى البعض أن انخفاض العائد أمر لا مفر منه كلما زاد عدد الأفراد الذين يحصلون على التعليم، وزاد عرض العاملين المتعلمين. ومع تزايد حدة المنافسة بين هؤلاء العاملين فإنه من المحتمل أن يقل المقابل الذى يحصل عليه العاملون من تعليمهم. ويفترض هذا الرأي ضمنيًا أن نمو الطلب على التعليم والمهارات أكثر بطأً من نمو المعروض من التعليم، وهو ما قد لا يتحقق في ظل تزايد الاقتصاد المعولم. وقد شهدت أجزاء أخرى من العالم زيادة ملموسة في العائد على التعليم حيث أن التطور الفنى كثيف المهارات أدي إلى زيادة الطلب على العمالة المتعلمة على الرغم من زيادة المعروض من هذه العمالة. والسؤال الذى يثار الآن هو لماذا لا تحدث هذه الديناميكية في مصر ؟

تكمن إحدى الإجابات الواضحة على هذا السؤال في أن القضية هنا لا تتعلق بحجم الطلب على التعليم أو المعروض منه بل بنوع التعليم ونوعيته. ومثلما يحدث في أماكن أخرى في العالم، يتزايد الطلب على المهارات في مصر استجابة لما تفرضه العولمة والتغير التكنولوجي، ولكن السؤال هو: هل يوفر النظام التعليمي في مصر هذه المهارات لسوق العمل؟. على مدار عدة عقود كان معظم العاملين المتعلمين في مصر يسعون إلى التوظف في القطاع العام حيث لم يكن مستوى المهارة هو الذى يهم من أجل الحصول على الوظيفة بل شهادات الشخص الرسمية. وكاستجابة للإشارات التى يحصل عليها أولياء الأمور من سوق العمل، فإنهم كانوا يسعون جاهدين لحصول أولادهم على هذه الشهادات وذلك بالاستثمار في قدراتهم على تحقيق النجاح في الامتحانات الرسمية والحصول على الدرجات العلمية[٨]، وعلى مدى عدة سنوات، تشكل النظام التعليمي بدوره على أساس نفس الهدف الذى يرمي إلى تعظيم عدد الطلاب الذى يتخرجون من التعليم على كافة المستويات دون التركيز بدرجة كبيرة على المهارات التى يتعلمونها فعلاً ، أو على إدراك إلى أي مدى تكون هذه المهارات مفيدة لسوق العمل الخاص.

ومع تقلص التوظيف في القطاع العام سوف تستمر مصر في تحمل عبء نظام تعليمي يفرز عددًا كبيرًا من الدرجات العلمية ذات قيمة محدودة في سوق العمل بالقطاع الخاص.

إن عائد التعليم لم ينخفض فقط من حيث المردود النقدى ولكنه تراجع أيضًا من حيث نوع ونوعية الوظيفة التى يمكن أن يحصل عليها الشاب. وكما يتضح من (شكل ١١ ـ ٦) هناك تراجع كبير في احتمال حصول الشباب على وظيفة منظمة سواء في القطاع العام أو الخاص. وهذا الاتجاه يبرز بصورة أكثر حدة بالنسبة للشباب المتعلم الذين كانوا في الماضى يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على الوظيفة الحكومية. وحاليًا يلجأ

إطار ١١-١ : هجرة الشباب المصري: الأنماط، والتطلعات، والدوافع

على الرغم من أن الكثير من الشباب المصري يتطلعون إلى الهجرة إلا أن قليلاً منهم ينجح فعلاً في ذلك. ووفقًا لمسح النشء والشباب، يتطلع ١٥٪ من الشباب المصري في الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٩ سنة) للذهاب للعيش أو العمل بالخارج، ولكن ١,٦٪ منهم فقط ينجحون في ذلك (تجدر الإشارة إلى أن المسح غطي الشباب الذين يعيشون في مصر وقت إجراء المسح، ولهذا فهو يشمل معلومات عن غير المهاجرين والمهاجرين العائدين فقط). ومن المعروف حاليًا أن الهجرة من مصر تتمثل أساسا في المهاجرين المؤقتين إلى البلاد العربية بينما تعتبر نسبة العائدين من الشباب المهاجر إلى الدول الأوروبية ضئيلة للغاية، ربما لأنهم لا يعودون إلى مصر.

ويعتبر النوع الاجتماعي عاملاً مهماً وحاسماً لكل من الهجرة والتطلع إلى الهجرة. فنسبة من يتطلعون للهجرة تتراوح بين ٢٧٪ بالنسبة للرجال و ٦٪ بالنسبة للنساء. كما يعتبر التعليم دافعًا قويًا آخر للهجرة بالنسبة للشبان والشابات. وتتزايد باطراد نسبة من يتطلعون للهجرة مع تزايد مستوى التعليم حيث تتراوح هذه النسبة بين ٤,٥٪ لغير الحاصلين على شهادات دراسية رسمية و ٢٠,٩٥٪ للحاصلين على تعليم جامعى. ويبدو الفرق عبر مستويات التعليم أكثر وضوحًا بالنسبة للنساء بالمقارنة بالرجال حيث تتراوح هذه النسبة بين ١٪ لغير الحاصلات على شهادات و ١٢,٥٪ للحاصلات على تعليم جامعى. كما يتطلع الشباب الأصغر سنًا إلى الهجرة أكثر من الشباب الأكبر سنًا، وقاطنو العشوائيات فى الحضر أكثر من سكان الريف أو سكان الحضر الذين لا يعيشون فى العشوائيات ، ولكن الفروق ليست كبيرة. وأخيرًا ليس هناك اتجاه واحد بالنسبة لعلاقة الهجرة بثروة الأسرة لدى الشبان ، بينما تتزايد التطلعات للهجرة بصورة مطردة مع زيادة الثروة بالنسبة للشابات.

وعلى غرار التطلع للهجرة، تتفاوت كثيرًا معدلات الهجرة الفعلية حسب النوع الاجتماعي، حيث بلغت نسبة الرجال الذين هاجروا ثم عادوا في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) ٢,٥٪ مقابل ٠,٩٪ من النساء. وعلى نفس المنوال يزيد معدل الهجرة الفعلية بدرجة كبيرة مع زيادة مستوى التعليم، فعدد الشبان الحاصلين على تعليم جامعى، والذين يرجح هجرتهم يبلغ ٣,٥ أمثال عدد الشبان غير الحاصلين على شهادات دراسية، وبالمثل يبلغ عدد الشابات الحاصلات على تعليم جامعي واللاتى يرجح هجرتهن ٨ أمثال نظيراتهن غير الحاصلات على شهادات دراسية. ومع هذا فإنه على عكس التطلع للهجرة، تعتمد القدرة على الهجرة بدرجة كبيرة على السن ، ومكان الإقامة ، وثروة الأسرة، ويختلف هذا الاعتماد اختلافًا كبيرًا حسب النوع الاجتماعي، فالشبان في سن الرابعة والعشرين فأكثر يحتمل أن يهاجروا أكثر من الشبان الأصغر سنًا، ولكن في الواقع ليس هناك فرق في معدلات الهجرة حسب السن بالنسبة للنساء. وبالمثل من المرجح أن يهاجر الرجال الذين يعيشون في عشوائيات الحضر والمناطق الريفية أكثر من الشبان الذين لا يعيشون في المناطق العشوائية بالحضر، ومع هذا من المرجح أن تهاجر النساء في المناطق الحضرية غير العشوائية أكثر من النساء في العشوائيات الحضرية أو المناطق الريفية، وأخيرًا من المرجح أن يهاجر كل من الرجال والنساء في الأسر الأكثر غنى أكثر من نظرائهم في الأسر الأكثر فقرًا. ويتزايد التفاوت بالنسبة للنساء.

ويعكس تزايد كل من التطلع للهجرة والهجرة الفعلية مع تزايد المستوى التعليمي دور التعليم في رفع مستوى التطلعات المهنية للشباب، بالإضافة إلى دوره الداعم في تيسير الهجرة. وبينما لا يعتمد التطلع للهجرة كثيرًا على الثروة ومكان الإقامة ـ سواء في الريف أو الحضر ـ فإن الهجرة الفعلية تعتمد على ذلك، وهو ما يشير إلى أنه ـ على عكس التعليم ـ تساهم هذه العوامل على زيادة قدرة الشباب على تحقيق آمالهم أكثر من مساهمتها في تشكيل تطلعاتهم.

وبالنظر إلى الدوافع التى أشار إليها كل من المتطلعين للهجرة والمهاجرين فعلاً، يجب التمييز بين العوامل الدافعة للهجرة التى تتعلق بالظروف في مصر، والعوامل الجاذبة التى تتعلق بدول الهجرة. ومرة أخري، كان اختلاف الدوافع التى أشار إليها كل من الشبان والشابات العائدين من الهجرة من أهم النتائج المثيرة للاهتمام. وفيما يتعلق بالدوافع المرتبطة بالظروف في مصر، أشار المهاجرون الذكور العائدون إلى عدم وجود فرص عمل (٥١٪)، والظروف المعيشية الصعبة (٣٣,٩٪) ، وانخفاض الدخول نسبيًا في مصر بالقياس للدول الأخرى (٣٣,٠٪) والحاجة إلى مساعدة الأسر ماليًا (١٤,٧٪)، والحاجة إلى الحصول على المال (١٢,٧٪). ولما كان من الممكن أن يذكر كل فرد أكثر من دافع فإن مجموع النسب قد لا يساوى ١٠٠٪. أما بالنسبة للإناث العائدات من الهجرة فقد ذكرن دائمًا ـ تقريبًا ـ أسبابًا تتعلق بالأسرة منها: الهجرة مع الأسرة (٦٢,٩٪)، وجمع شمل الأسرة (٤٠,٤٪). وبالنسبة للدوافع التى تتعلق بدول الهجرة، فإنه من المرجح أن يذكر المهاجرون الذكور أسبابًا تتعلق بالعمل مثل الحصول على عرض للعمل (٧٠,٩٪)، بينما أشارت الإناث اللاتي عدن من الهجرة إلى وجود أقارب هناك (٧٧,١٪). وقد تساوت نسبة الذكور والإناث الذين ذكروا أنهم يرغبون في العيش في هذه الدول (١٠٪).

كانت الدوافع الاقتصادية أساسًا هي التى تقف أيضًا وراء تطلع الذكور للهجرة. فعندما تم سؤالهم عن العوامل التى تجذبهم للهجرة، ذكر ٩٥٪ منهم أن الدافع هو الحصول على المال. هذا بينما كانت الدوافع وراء تطلع الإناث إلى الهجرة متنوعة منها : تعلم أشياء جديدة، وزيادة المعارف والخبرات (٤٤٪) والحصول على المال (٣٥٪) والرغبة في رؤية بلدان أخرى (٢٦٪) والرغبة في العيش في الخارج (١٤٪). وفيما يتعلق بالعوامل التى تدفع للهجرة، ذكر ثلثا الذكور الذين يتطلعون للهجرة أن الدافع هو نقص فرص العمل في مصر كما أشار ٤٤٪ إلى انخفاض الدخول. ولهذا تعتبر العوامل التى تدفع الذكور إلى التطلع للهجرة هي نفسها تقريبًا الدوافع وراء الهجرة الفعلية. ولا يصدق هذا بالنسبة للإناث. وتتشابه كثيرًا العوامل التى تدفع للهجرة بين الإناث

المتطلعات للهجرة مع نظرائهن من الذكور، ولكن كما رأينا من قبل تختلف الدوافع كثيرًا بين الذكور والإناث الذين يهاجرون فعلاً، وهذا يشير إلى أن الإناث اللاتى يتطلعن إلى الهجرة أقل قدرة على التصرف وفق دوافعهن، بل إن هجرتهن تعتمد بدرجة كبيرة على قرارات الهجرة التى يتخذها أعضاء الأسرة من الذكور.

وقد كشفت الدراسات التى أجريت عن أثر الهجرة الدولية أن هذه الهجرة يمكن أن يكون لها آثار على رفاهية الأسر التى يتركها المهاجرون، وعلى المهاجر نفسه أو المهاجرة. وقد أوضحت رشدي وآخرون أن الهجرة تساهم كثيرًا في تخفيض الفقر لدى أسرة المهاجر، كما أوضحت البدوي وأسعد أن الهجرة وتحويلات المهاجرين تساهم في زيادة الالتحاق بالمدارس، والحد من عمالة الأطفال. ويبين أسعد وآخرون أن الهجرة تمكن من تخفيض سن الزواج لدى الشبان غير المتزوجين حيث توفر فرصة عمل جيدة.

والخلاصة، نلاحظ أن هجرة الشباب من مصر هي ظاهرة تتفاوت اتجاهاتها كثيرًا وفقًا لاختلاف النوع الاجتماعى والتعليم والطبقة الاجتماعية، ومازالت أيضًا ظاهرة نادرة لحد ما على الرغم من أن جانبًا كبيرًا من الشباب، وبخاصة الشبان، يتطلعون للهجرة. وتعتبر التطلعات المهنية التى تأتي مع التعليم أهم العوامل التى تدفع للتطلع للهجرة ، ولكن تحقيق هذه الآمال يعتمد على الطبقة الاجتماعية والموارد الاجتماعية والاقتصادية والمعلوماتية التى تقترن بها.

المصدر: راجي أسعد، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر ، ٢٠١٠.

الشباب المتعلم إلى العمل في الاقتصاد غير المنظم في وظائف كان من الممكن أن يحصلوا عليها عند مستويات تعليم أدنى بكثير. وبالنسبة للإناث برز عائد التعليم من قبل في قدرتهن على الدخول في سوق العمل والالتحاق بوظائف مدفوعة الأجر. ويوضح (شكل ١١ ـ ٧) أن معدلات المشاركة في قوة العمل كانت تزيد زيادة كبيرة بمجرد استكمالهن مرحلة التعليم الثانوي. ومع هذا فإن هذا النمط الذى يتمثل في زيادة المشاركة في قوة العمل مع زيادة مستوى التعليم أخذ يتلاشى حيث تراجعت معدلات مشاركة الإناث المتعلمات نتيجة تقلص فرص التوظف في الحكومة ، وهذا يعنى أن تراجع عائد التعليم بالنسبة للإناث يعتبر أكثر حدة مما تؤكده بيانات الأجور.

وقد حاول مشروع بحثى حديث نفذه مجلس السكان أن يضع مفهومًا إجرائيًا لمصطلح جودة الوظيفة في الاقتصاد المصري وذلك بإدماج مختلف الأبعاد المرتبطة بجودة الوظائف في مؤشر واحد للجودة. ويشمل المؤشر عدة جوانب مثل : الصبغة الرسمية للوظيفة أو الدخل ، وجودة مكان العمل، والتشغيل الزائد، والتشغيل غير الكامل[٩]. وقد كانت أهم نتيجة خلص إليها هذا البحث هي أنه على الرغم من أن مستوى جودة الوظائف في الاقتصاد المصري ظل ثابتًا لحد كبير عبر الزمن، إلا أنه لم يواكب الارتفاع في مستويات تعليم قوة العمل. ونتيجة لذلك كان هناك تدهور كبير في جودة الوظائف بمرور الوقت. وكما يتضح من (شكل ١١ ـ ١٠) تدهورت جودة الوظائف خلال الفترة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٦ بالنسبة للعاملين بأجر ومرتب عند كل المستويات التعليمية ـ بخلاف العاملين الأميين وخريجي المعاهد فوق المتوسطة ـ وكذلك بالنسبة لجميع العاملين بدون أجر ـ بخلاف خريجى المعاهد فوق المتوسطة. وقد كان أسوأ تدهور في جودة الوظائف بين العاملين الحاصلين على التعليم الأساسى وشهادات الثانوية الفنية.

وأمام هذا الانخفاض في عائد التعليم في مصر هل هناك مخاطر من قيام الشباب وآبائهم بتخفيض استثماراتهم في التعليم مستقبلاً ؟. وهل مع تراجع معدلات مشاركة الإناث المتعلمات في قوة العمل يصبح الاستثمار في تعليم الفتيات مهددًا؟. على الرغم من وجود هذه المخاطر حاليًا فإن هذا أمرًا غير محتمل نظرًا للقيمة الاجتماعية الكبيرة التى يعطيها السكان المصريون للتعليم. وتبرز هذه القيمة بوضوح في سوق الزواج حيث يقدر كلا الجانبين كثيرًا الشريك الأعلى تعليمًا[١٠]، كما أن القول بأنه يمكن أن يكون هناك مخاطر من تخفيض الاستثمار في التعليم يتعارض مع حجم الإنفاق الكبير الذى تدفعه الأسر المصرية من جيبها الخاص على الدروس الخصوصية لتضمن نجاح أبنائها في النظام التعليمي.

وفي ظل هذا الواقع كيف يمكن للسياسة العامة أن تضمن أن تأتي الاستثمارات العامة والخاصة التى يوجهها المجتمع المصري إلى التعليم بعائد أفضل في سوق العمل وفي الاقتصاد بوجه عام؟. بكل تأكيد تكمن الإجابة في ضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية كبيرة في نظام التعليم تهدف إلى العمل على توافق مخرجات التعليم مع المهارات المطلوبة. ويمكن تحقيق ذلك بعدة طرق :

- أولاً: يجب أن يحصل الآباء من سوق العمل على الإشارات الصحيحة بالنسبة للمهارات المطلوبة والمجزية. لقد ظلت هذه الإشارات مشوشة لسنوات طويلة نتيجة انخراط القطاع العام على نطاق واسع في عملية التوظيف مما شجع الآباء على الاستثمار

في الحصول على الشهادات وليس في اكتساب المهارات.

- ثانيًا : يحتاج الآباء لأن يكونوا قادرين على ترجمة هذه الإشارات إلى اختيارات مناسبة لتعليم أبنائهم. ولكن هذه القدرة مقيدة لأنه في ظل نظام المدارس الحكومية الذى يدار مركزيًا تكون الاختيارات محدودة.
- ثالثًا : يجب على المدارس ومقدمي الخدمة التعليمية الآخرين أن يكون لديهم الحافز والمرونة وآليات المساءلة حتى يمكن الاستجابة بفعالية لمطالب الآباء وقوى السوق. وهذا يمكن تحقيقه بربط مكافآتهم بمستوى أدائهم بطريقة ما. وليس هناك مجال آخر تشتد فيه الحاجة إلى وجود هيكل للحوافز والمساءلة سوى نظام المدارس الثانوية الفنية التى يتخرج منها سنويًا ما يزيد عن ٦٠٠ ألف طالب بمهارات مشكوك في فائدتها في سوق العمل.

الوضع المهني الذى يواجهه الشباب حاليًا

مما لا شك فيه أن الشباب المصري يواجه حاليًا تحديات شديدة الصعوبة عند الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل ، إلى جانب أن هناك عددًا متزايدًا من الشباب تكون توقعاتهم بشأن العمل في القطاع غير المنظم غير مؤكدة، وعددًا آخر يختارون الخروج من قوة العمل. وعلى الرغم من ارتفاع مستوي تعليمهم، إلا أن عائد هذا التعليم يتراجع بصورة مطردة أمام مسائل مهمة تتعلق بجودة التعليم الذى يتلقونه. وعلى أى حال هل هناك نقاط مضيئة في سوق العمل تتمثل في وجود مهن تنمو سريعًا وتحمل إمكانيات استيعاب المزيد من الوافدين الجدد ؟. حتى يمكن تقييم الوضع المهنى الذى يواجهه الشباب المصري حاليًا فإنه تم تحليل بيانات المهن الواردة في مسح قوة العمل الرسمى في الأعوام ٢٠٠٠، و٢٠٠٤، و٢٠٠٧. وتبدو ميزة استخدام هذه المسوح، إلى جانب مصادر البيانات المستخدمة من قبل، في أن أحجام العينات أكبر كثيرًا بحيث تسمح بإجراء تصنيف أكثر دقة وتفصيلاً للمهن عبر الزمن. وقد تم بحث ١٣٠ مجموعة مهنية مختلفة في كل سنة من السنوات الثلاث[١١] التى تتوافر بيانات عنها. وفي هذا التحليل تم ترتيب المهن على أساس معدل نموها خلال السنوات من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ ثم تم تصنيفها تحت أربع مجموعات على أساس هذا المعيار أي: النمو النسبى المرتفع ، النمو النسبى المرتفع بدرجة متوسطة ، النمو النسبى المنخفض بدرجة متوسطة، النمو النسبى المنخفض[١٢] انظر جدول ١١-٣.

حتى يمكن إلقاء الضوء على المهن المهمة التى تساهم بعدد كبير من الوظائف بالقيم المطلقة تم أيضًا ترتيب المهن التى سبق ترتيبها وفقًا لنموها المطلق خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧ ثم تم تقسيم هذا الترتيب وفقًا لنفس المجموعات الأربع المستخدمة بالنسبة للنمو النسبى. وأخيرًا حتى يمكن مقارنة النمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤ بالنمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٧ تم تحديد المهن التى : (١) تسارع نموها النسبى خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤. (٢) استمرت في نفس فئة النمو النسبى. (٣) تباطأ نموها.

وتشمل المهن التى حققت أسرع معدل للنمو، التى ساهمت أيضًا بأعلى مستوى للنمو المطلق خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧ عمال البناء والتشييد (عمال الخرسانة وتشطيبات المباني)، والباعة الجائلين، وعمال الزراعة وتربية الحيوانات، والمزارعين غير المتخصصين.

ومما يثير الدهشة لحد ما أنها تشمل أيضاً طبقة من موظفي الحكومة ومأمورى الضرائب ومفتشى الجمارك. وهذه المهن تنمو بمعدل سريع يزيد عن ٥٪ سنويًا ، وكل منها تضيف أكثر من ٢٠ ألف عامل سنويًا. وهناك مهنتان أخرتان تضيف عددًا كبيرًا من العمال على الرغم من أنها تنمو بمعدل أبطأ قليلاً مثل مهنة سائقى المركبات الآلية، والمزارعين المتخصصين. ومن بين هذه المهن كلها تباطأ نمو الباعة الجائلين، وعمال الزراعة وتربية الحيوانات والمزارعين خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٤، بينما تسارع نمو المهن الأخرى، أو على الأقل ظل على المستوى نفسه.

من الممكن التنبؤ لحد ما بنوع المهن ذات النمو السريع نظرًا لانتعاش صناعة التشييد التى شهدتها مصر في الفترة من عام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧. وتشغل مهنة عمال البناء والتشييد المركز الواحد والعشرين والثاني والعشرين على التوالى في فئة المهن الأسرع نموًا بين الـ ١٣٠ مهنة محل الدراسة. وقد يبدو النمو في صفوف مأمورى الضرائب مثيرًا للدهشة نظرًا لتجميد التعيين في الحكومة، ولكن قد يكون لهذا علاقة بالإصلاح الضريبى الذى قامت به وزارة المالية مؤخرًا. وتشير البيانات إلى أن النمو تحقق فعلاً بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. ومما لا شك فيه أن هذا النمو يتحقق مرة واحدة وليس من المحتمل أن يتكرر في المستقبل. كما أن نمو عدد الباعة الجائلين وعمال الزراعة وتربية الحيوانات وحتى المزارعين قد يشير إلى نمو المهن الهامشية حيث تتجه العمالة الزائدة إلى التراكم فى مهن معينة عندما لا تجد منافذ أخري للعمل في الاقتصاد. ومما يثير الاهتمام أن فئة مأمورى الضرائب هى الفئة الوحيدة من الأخصائيين التى تشملها فئة النمو المطلق المرتفع.

وبالنظر إلى مجموعة المهن التى تنمو بدرجة سريعة أو معتدلة وتحقق نموًا مطلقًا مرتفعًا بدرجة متوسطة (الصف الثاني في جدول ١١ ـ ٣) نجد أن كل من هذه المهن أضافت ما بين خمسة ألاف و٢٠ ألف وظيفة سنويًا خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٧. وتشمل هذه المجموعة صناع الخزف والزجاج والنجارين والعاملين بالخدمات الشخصية وعمال تشغيل ماكينات صناعة النسيج وعمال تشغيل ماكينات تجهيز المنتجات الغذائية والعاملين في خدمات الأمن. وتشمل المجموعة ذات النمو النسبى المرتفع بدرجة متوسطة النقاشين والمديرين والرؤساء التنفيذيين في الحكومة وعمال تجهيز الطعام والعاملين في خدمة المنازل والمطاعم والعاملين في رعاية المبانى ومدرسى التعليم الأساسى. وتتضمن هذه المجموعة من المهن ذات النمو السريع بعض المهن الحرفية مثل صناع الخزف والفخار والنقاشين والنجارين وبعض عمال الصناعة مثل عمال النسيج وعمال تجهيز الطعام وبعض الأخصائيين مثل المدرسين وبعض عمال الخدمات.

وأخيرًا، هناك مجموعة كبيرة نسبيًا من المهن ذات النمو السريع التى تضييف أقل من ٥ آلاف وظيفة سنويًا. وتشمل هذه المهن الأخصائيين في الحاسبات الألكترونية، وعمال الصناعة، وعمال تشغيل الماكينات. وهناك فئة من المهن المتخصصة التى تظهر في عدد من الأماكن كمهن ذات نمو سريع أو نمو معتدل السرعة وهى فئة المدرسين في مرحلة التعليم الأساسي وما قبل الأساسي. وكدليل على توسع الاقتصاد الخاص فإن مهنة مديري العموم في القطاع الخاص هي ثالث أسرع المهن نموًا.

جدول ١١-٣ : تصنيف المهن حسب معدل النمو وحجم النمو المطلق خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧

	نمو نسبى مرتفع	نمو نسبى مرتفع بدرجة متوسطة
نمو مطلق مرتفع	مفتشو الجمارك ومأمور الضرائب فى الحكومة (٢) عمال تشطيب البناء ومن إليهم (٢١)	سائقو المركبات الآلية (٤٧)
	عمال الخرسانة ومن إليهم (٢٢)	
	الباعة الجوالون ومن إليهم (٩) عمال الزراعة وتربية الحيوانات (١٨) المزارعون الحائزون غير المتخصصين (٢٩)	المزارعون الحائزون المتخصصون (٤٤)
نمو مطلق مرتفع بدرجة متوسطة	صناع الخزف والفخار والزجاج ومن إليهم (١٩) عمال معالجة الخشب ونجار الأثاث ومن إليهم (٣٦)	عمال نقاشة ونظافة البناء ومن إليهم (٣٨) المديرون والرؤساء التنفيذيون فى الحكومة (٤٦)
	العاملون بالخدمات الشخصية الأخرون (٣١) عمال تشغيل ماكينات صناعة النسيج والفراء والجلود (٣٢) العاملون فى خدمات الأمن والوقاية (٣٥)	عمال تجهيز الطعام ومن إلية (٤٣) العاملون فى خدمة المنازل والمطاعم (٤٥) المزارعون الحائزون غير المتخصصين (٢٩)
	عمال تشغيل ماكينات تجهيز المنتجات الغذائية وما إليها (٥)	العاملون فى رعاية وتنظيف المبانى والنوافذ (٥٥) الأخصائيون فى التدريس فى مرحلة التعليم الأساسى وما قبل الأساسى (٥٦)
نمو مطلق منخفض بدرجة متوسطة	مديرو العموم فى القطاع الخاص (٣) عمال البيع فى الأكشاك والأسواق (٨) عمال تشغيل ماكينة تجهيز الأخشاب وصنع الورق (١٠) الأخصائيون فى الحاسبات الإكترونية (٧) عمال البيع الأخرون (٢٤) مديرو العموم فى الحكومة (٢٥) عمال تشغيل ماكينات صناعة المواد الكيماوية (٢٧) عمال تشغيل ماكينات توليد القوى ومن إليهم (٣٠)	الملاحظون والمشرفون على الأنتاج فى التشييد والبناء (٣٩) أعضاء هيئة التدريس فى الكليات والجامعات والتعليم العالى (٤٨) مدرسو مراكز التدريب المهنى (٥٠) أخصائيون فى الفنون والترفية والرياضة (٥١) عمال المرسلات والحمالون والبوابون (٥٤) الحدادون وصناع العدد ومن إيهم (٥٧) كتبة المكتبات والبريد ومن إليهم (٥٨) أخصائيون فى التمريض والتوليد (٥٩)
	عمال المناجم والتفجير وقطع ونحت الأحجار(٦) عمال تشغيل ماكينات تجهيز المنتجات المعدنية والتعدينية (١٢) الملاحظون والمشروفون على إنتاج الحرفيين الأخرون (٣٣) عمال الطباعة ومن إليهم (٣٧)	سائقو قاطرات السكك الحديدية ومن إليهم (٤٠) عمال حلج الأقطان (٤١) عمال صيد البحر والبر والقنص (٤٢)
	عمال تشغيل خطوط تجميع الإنتاج الأوتوماتيكى والربوت الصناعى (١) عمال تشغيل أفران الزجاج والخزف ومن إليهم (٤) الملاحظون والمشرفون على الإنتاج فى الصناعات التعدينية والاستخراجية (٧) الأخصائيون فى الدين (١١) عمال إصلاح الإطارات الكاوتشوك (١٣) مدرسو مرحلة التعليم الأساسى (١٤) عمال تشغيل الألات وتجميع مكونات الإنتاج الأخرون (١٥) عمال تشغيل ماكينات إنتاج المطاط والبلاستيك (١٦) كتبة الإحصاء وكتبة الماليات (٢٠) الملاحظون والمشرفون على خطوط التجميع الأوتوماتيكية (٢٣) عمال تشغيل ماكينات الطباعة والتجليد والمنتجات الورقية (٢٨) عمال تشغيل ماكينات صناعة المنتجات الخشبية (٣٤)	الملاحظون والمشرفون على عمال الحرف اليدوية والدقيقة والفنية (٤٩) عمال تجميع مكونات الإنتاج (٥٢) عمال تشغيل ماكينات تجهيز المنتجات التعدينية والمعدنية (٥٣) أخصائيو التدريس الأخرون (٦)

النمو المتسارع :٠٧_٠٤-٠٠_٤٠ النمو الثابت :٠٧_٠٤-٠٠_٤٠ النمو البطيء :٠٧_٠٤-٠٠_٤٠

ملحوظة: الأرقام الموجودة بجوار كل مهنة تمثل ترتيبها من حيث نموها النسبى خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧ .

الهوامش

١. المسوح الثلاثة التى استخدمت هى : مسح سوق العمل في مصر عام ١٩٩٨ ، والمسح التتبعي لدراسة خصائص سوق العمل في ج.م.ع عام ٢٠٠٦ ، الذى أعده منتدى البحوث الاقتصادية بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ومسح النشء والشباب في مصر عام ٢٠٠٩ الذي أعده مجلس السكان بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

٢. مازالت هناك نسبة صغيرة من الشباب في مصر (نحو ١١٪ عام ٢٠٠٦) لم يلتحقوا أبدًا بالمدرسة ، وغالبًا ، ما لا يكون هؤلاء الشباب بلا عمل، وإذا دخلوا في قوة العمل فإنهم يبدأون العمل في وقت مبكر ويعملون بوجه عام في الزراعة أو في الاقتصاد غير المنظم.

3. International labor Office (2008). Global Employment Trends for Youth, "October 2008. Geneva : ILO.

وقد أُخذ رقم مصر من مسح قوة العمل بالعينة في مصر. وتستخدم الأمم المتحدة الفئة العمرية (١٥-٢٤سنة) لتعريف الشباب ، بينما تُستخدم في هذا الفصل الفئة العمرية (١٥-٢٩سنة).

٤. يشمل هذا كل أشكال عدم المشاركة في قوة العمل بخلاف الالتحاق الدراسة. وهو بذلك يمكن أن يشمل الخدمة العسكرية الإجبارية للذكور.

٥. يعتبر العمل بأجر أو بمرتب في القطاع الخاص عملاً منظمًا إذا كان صاحب الوظيفة مغطى بعقد قانوني أو بتأمين اجتماعي. كما يعتبر العمل منتظمًا إذا كان دائمًا أو مؤقتًا ، وغير منتظم إذا كان متقطعًا أو موسميًا. وهناك مصطلح آخر لوصف العمل غير المنتظم وهو العمل العارض.

6. Ragui Assaad and Melanie Arntz (2005)."Constrained Geographical Mobility and Gendered Labor Market Outcomes under Structural Adjustment : Evidence from Egypt. World Development 33 (3) : 431 - 454.

7. Ragui Assaad and Fatma El-Hamidi (2009) "Women in the Egyptian Labor Market : An Analysis of Developments, 1988-2006. In the Egyptian Labor Market Revisited. Ragui Assaad (ed.).Cairo : American University in Cairo Press, pp.219-257.

8. Djavad Salehi Isfahani and Navtej Dhillon (2008) "Stalled Youth Transition in the Middle East : A Framework for Policy Reform, "Middle East Youth Initiative Working Paper No .8. Wolfenson Center for Development at Brookings and Dubai School of Government.

٩. أنظر راجي أسعد ورانيا رشدي وأحمد راشد (٢٠٠٩):

"Measuring and Operationalizing Job Quality in Egypt". The Population Council. Gender and Work in the Mena Region, Working Papers Series .Number 1, Cairo, Egypt.

10. Asmaa Elbadawy, 2008.

١١. استخدمنا المستوي الذى يتكون من ٣ أرقام في دليل التصنيف المهني لـ ج.م.ع الذى أعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٦. وقد استخدم هذا التصنيف في مسوح قوة العمل للأعوام ٢٠٠٠، و٢٠٠٤، و٢٠٠٧ وهو يختلف عن نظام التصنيف المهني الدولي (ISOC 88) وبقدر الإمكان استخدمنا نفس رموز المهنة الواردة في نظام التصنيف المهني الدولي.

١٢. تم تصنيف المهن التى تنمو بمعدل أسرع من متوسط معدل النمو زائد ٢/١ انحراف معياري في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧ في فئة المهن ذات معدل النمو المرتفع، بينما تم تصنيف المهن التى يتراوح معدل نموها بين متوسط المعدل ومتوسط المعدل زائد ٢/١ انحراف معياري في فئة المهن ذات الارتفاع المتوسط، كما تم تصنيف المهن التى يقع معدل نموها بين متوسط المعدل ومتوسط المعدل ناقص ٢/١ انحراف معياري في فئة المهن ذات الانخفاض المتوسط، وأخيرًا تم تصنيف المهن التى تقل معدلات نموها عن المعدل المتوسط ناقص ٢/١ انحراف معياري في فئة المهن ذات النمو النسبي المنخفض. وقد بلغ المتوسط البسيط لمعدلات نمو الـ ١٣٠ مهنة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ ١٪ سنويًا. وتجدر الإشارة إلى أن المهن التى تقع في فئة النمو المرتفع تنمو بمعدل أسرع من ٥٪ سنويًا بينما تنمو المهن التى تقع في فئة النمو البطئ بمعدل أبطأ من -٤٪ سنويًا.

المراجع

"6 April Day of Anger – Call from activist for jobs and democratic rights". Website of the Committee for a Workers' International (2009), 24 April. http://socialistworld.ne

"Shabab 6 April Youth Movement, About us in English". http://shabab6april.wordpress.com/shabab-6-april-youth-movement-about.us-in-english Accessed on 5 May 2009.

Bhatnagar, Subhash (2004). *E-Government: From Vision to Implementation A Practical Guide with Case Studies.* New Delhi: Sage Publications.

CAOA (2009). Data from the Central Information Department at the Egyptian Central Agency for Organization and Administration.

CAPMAS, 2009

Committee to Protect Bloggers (2007). http://committeetoprotectbloggers.org/2007/12/01/wael-abbass-youtube-account-restored/ Accessed on 10 June 2009.

Horton, Sylvia (2000). "Competency Management in the British Civil Service". *The International Journal of Public Sector Management*, Vol. 13, No. 4, pp. 354-368.

Hughes, R. Eugene (2001). "Skill or Diploma? The Potential Influence of Skill-based Pay Systems on Sources of Skills Acquisition and Degree Programs". Work Study, Vol. 52, Number 4, pp. 179-183.

Kim, Pan S. (2000). "Human Resource Management Reform In the Korean Civil Service". *Administrative Theory & Praxis*, Vol. 22, No. 2, pp. 326-344.

Law Number 47 for 1978 Concerning the State Civil Employees. Cairo: Al Amiria Press, Edition 23, 2005.

Nahas, S. (2006) 'Director of the Egyptian Central Agency for Organisation and Administration', *Public Policy Workshop*, Cairo University: Faculty of Economics and Political Science, Public Administration Research and Consultation Center, 12 December (in Arabic).

The Economist (2007). "Bloggers may be the real opposition", Vol. 383, Issue 8524, p.54, dated 14 April.

World Bank (2003), *Reforming Public Institutions and Strengthening Governance: A World Bank Strategy Implementation Update*, Washington, DC: Public Sector Group, Poverty Reduction and Economic Management Network.

الفصل الثاني عشر

يقدر عدد الوافدين الجدد لسوق العمل بنحو ٦٠٠ ألف سنويًا. ولكن جزءًا ضئيلاً منهم هو الذي يستطيع أن يجد فرصة عمل. (أنظر الفصل الحادي عشر). ونظرًا للمستوى الحالي للمهارات التي يوفرها نظام التعليم فى مصر، فإن القطاع الخاص وقطاع الخدمات قد لا يكون لديهما الحافز على استيعاب الأعداد المطلوبة لتخفيض حجم البطالة، وبخاصة بين الشباب. ويبدو أن القطاع غير المنظم هو الذي يتيح وظائف على نطاق أوسع، نظرًا لأنه أكثر تساهلاً في توظيف العمالة ذات المهارات المتدنية، ومع ذلك تعد الوظائف التي يتيحها هذا القطاع ذات جودة منخفضة، وأجور متدنية، ولا يتوفر لها الاستقرار لحد كبير، وغالبًا ما يتم التدريب على وسائل إنتاج عتيقة، ويجري هذا التدريب من خلال العمل فقط.

وما لم يتم تطوير مهارات العمالة المصرية بشكل ملائم، ووفقًا لما يتطلبه سوق العمل، فإن الاقتصاد القومي، خاصة القطاع الصناعي، سوف يظل يعاني من عدم توفر المهارات الفنية المناسبة ، والمستوى الكافي من الإنتاجية، مما يساهم في خلق هذا الوضع المتناقض الذي يتسم بوجود بطالة وفي نفس الوقت وظائف خالية لا تجد من يشغلها، فليس لدى الوافدين الجدد لسوق العمل الحافز للبحث عن عمل، كما لم يتم إعدادهم بدرجة كافية لشغل الوظائف. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قد تؤدي إلى تخفيض الأرقام الرسمية للبطالة ، إلا أن الواقع يبين أنه حتى التعليم الفني والتدريب المهني لم يؤديا بعد إلى النهوض بالمهارات إلى المستوى الذي يؤهل الشباب ويدفعهم إلى البحث عن عمل فى الاقتصاد الصناعي المنظم.

هناك مساران رئيسيان لنظام التعليم فى مصر : الأول المسار الأكاديمي، والآخر المسار الفني. ويؤدي المسار الأول عادة إلى الجامعة، بينما ينتهي المسار المهني فى العادة عند مستوى التعليم الثانوي الفني، ولكن من ينجح في الحصول على درجات أعلى من ٧٠٪، يكون مؤهلاً للالتحاق بالتعليم العالي. ومن أبرز التحديات التى تواجه نظام التعليم فى مصر هو عدم وجود روابط كافية بين المسارين، بالإضافة إلى النظرة الاجتماعية تجاه التعليم الفني وما علق فى الأذهان بأنه المسار الذي يضطر الطالب لاختياره عندما يعجز عن اختيار المسار الأول.
وعلى أي حال ، فإنه فى ظل العولمة، وتيرة التطور التكنولوجي الحالية، والتحولات التي تشهدها الأسواق لم يعد التعليم الفني والتدريب المهني مجرد وسيلة تعليمية يلجأ إليها الشباب ذوي الأداء الأكاديمي المنخفض نسبيًا، أو ذوي الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنخفض، بل أصبح حجر الزاوية فى عملية التنمية.

وتشير التجارب الدولية إلى أن التعليم الفني والتدريب المهني، هو أساس منهج التعلم مدى الحياة ، الذي يعد ضروريًا فى الاقتصادات غير المستقرة ، وفي ظل البيئة التي يعيش فيها الجميع والتي تتسم بالتعقيد والتنافسية والتخصص. ومن الممكن أن يساهم التدريب الفني والمهني فى سد الفجوة بين المناهج التقليدية العقيمة والتسرب من التعليم وبين المهارات التكنولوجية التي يتطلبها سوق العمل لتوظيف الشباب.

وعلى أي حال، لم يتم حتى الآن الاستغلال الكامل للفرصة المتاحة لتحقيق أقصى استفادة من العدد الكبير من الشباب الذين لو اكتسبوا المهارات المهنية غير الأكاديمية لعاد ذلك عليهم وعلى الاقتصاد بالفائدة. وتوضح نتائج أحد المسوح وجود هذه الإشكالية فى بعض القطاعات الصناعية الفرعية في مصر. وتظهر فجوة المهارات بصفة أساسية لدى العمالة الفنية في أعمال الصيانة الكهربائية، والصيانة الميكانيكية، والصيانة الألكترونية، وعمليات التحكم الألكتروني، وتشغيل ورش المعدات وأعمال اللحام الكهربائي، وصيانة الغلايات[١]. وهذه أمثلة توضح مدى الفجوة فى المهارات الموجودة فى هذه القطاعات والقطاعات الفرعية الأخرى. وبذلك يفتقد سوق العمل إلى العمالة الفنية الماهرة، ليس فقط من حيث العدد ولكن أيضًا من حيث الكفاءة. وأمام هذا الوضع يضطر أرباب الأعمال إما إلى تخفيض طلبيات الإنتاج على مستوى السوق المحلي وأسواق التصدير، أو إلى الإحجام عن التوسع فى أنشطتهم. وفي كلتا الحالتين، تنخفض الإنتاجية، وتظل قوة العمل المحتملة خاملة، وغير مدربة، وغير مستغلة.

مسار التعليم الفني والتدريب المهني

يوجد فى مصر بالفعل نظام للتعليم الفني والتدريب المهني للشباب. ويتوزع هذا النظام العام بين عدد من الوزارات والأجهزة الحكومية التي تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى لحد كبير. وبوجه عام تعتبر المهارات التي يفرزها هذا النظام متدنية المستوى، على الرغم من وجود بعض جزر التميز المتفرقة، وبخاصة بالنسبة للدورات التدريبية التي تنظمها القوات المسلحة. وعلى أي حال بدأ هذا الإنجاز الضعيف فى التغير ببطء نتيجة إنشاء "مجلس التدريب الصناعي" عام ٢٠٠٦ فى وزارة التجارة والصناعة ، الذي يضطلع بمسؤولية تحسين عملية التنسيق بين كافة الكيانات والمشروعات والسياسات الخاصة بالتدريب فى الوزارة وتوجيهها. وفى الآونة الأخيرة، تم إنشاء مجلسين آخرين وهما: "مجلس التدريب السياحي" و"مجلس التدريب على أعمال التشييد".

ومنذ إنشاء المجالس المتخصصة اتجه الرأي إلى العمل على تفعيل المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية ـ الموجود فعلا ولكن دوره محدود ـ للعمل كمنبر للرأي للمجالس الثلاثة ولتقديم التوجيهات المتعلقة بالسياسات، وتقييم أداء نظام التعليم الفني والتدريب المهني. وفى نفس الوقت تم بقرار من رئيس مجلس الوزراء تشكيل لجنة وزارية لوضع استراتيجية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني تبنى أساسًا على الدراسات والتدخلات السابقة ، وعلى السياسة العامة للمشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET Policy Statement التي وضعت عام ٢٠٠٢ (أنظر أدناه). وتتمحور هذه الاستراتيجية حول العناصر الأساسية لأفضل الممارسات الدولية، والتي من بينها: تبني منهج كامل بشأن التوجيهات المتعلقة بسياسة التعليم الفني والتدريب المهني، وتمويل عملية التدريب، وخلق روابط بين أصحاب الأعمال ومقدمي الخدمات المتعلقة بالتعليم الفني والتدريب

جدول ١٢- ١: نظم التدريب و الجهات المقدمة له لمشروع التعليم الفني والتدريب المهني

الوزارة	نظام التدريب	مستوى مهارة الخريج	مدة (التدريب بالأشهر)[٣]
القوى العاملة	ما قبل العمل للأحداث	متوسط المهارة	٧ أشهر فى مركز التدريب شهران تدريب من خلال العمل
	مكثف	متوسط المهارة	٤ أشهر فى مركز التدريب ٤ أشهر تدريب من خلال العمل
	تدرج مهني	متوسط المهارة	١٢-٢٤ شهرًا تدريب من خلال العمل
التضامن الاجتماعي	ما قبل العمل (للأحداث)	متوسط المهارة	من ٧-٢٤ شهرًا في مركز التدريب
	تكوين مهني مكثف	متوسط المهارة	من ٦-١٠ أشهر فى مركز التدريب
	تأهيل الأسر المنتجة	متوسط المهارة	من ١٢-٢٤ شهرًا فى مركز التدريب
مراكز تدريب وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية	ما قبل العمل(شركات)	متوسط المهارة	من ٦-٩ أشهر فى مركز التدريب
	مكثف	متوسط المهارة	٤ أشهر فى مركز التدريب شهران تدريب من خلال العمل
	إعادة تدريب	متوسط المهارة	٦ أشهر فى مركز التدريب
	رفع كفاءة	فني ماهر	من شهر إلى ٨ أشهر فى مركز التدريب وتدريب من خلال العمل
الزراعة	رفع كفاءة	مستويات مختلفة و	من شهرين إلى أربعة أشهر فى مركز التدريب
		فقًا للدورة التدريبية	وتدريب من خلال العمل
	ما قبل العمل	متوسط المهارة	٩ أشهر فى مركز التدريب
	مكثف	متوسط المهارة	٤ أشهر فى مركز التدريب
المحليات	ما قبل العمل	متوسط المهارة	٩ أشهر فى مركز التدريب
	مكثف	متوسط المهارة	من ٢-٩ أشهر فى مركز التدريب
الصناعة	التلمذة الصناعية*	ماهر	١١ شهر فى مركز التدريب
	مكثف	متوسط المهارة	٢١ شهرًا تدريب من خلال العمل ، إلى جانب ١-٢ يوم فى مركز التدريب
	ما قبل العمل	متوسط المهارة	من ٤-٦ أشهر فى مركز التدريب
	رفع كفاءة	مستويات مختلفة وفقًا للدورة التدريبية	٦ أشهر فى مركز التدريب
	تدرج مهني	متوسط المهارة	من شهر إلى ٣ أشهر فى مركز التدريب
	إعادة تدريب	متوسط المهارة	٦ أشهر فى موقع الإنتاج ٦ أشهر فى مركز التدريب
المصانع الحربية	التلمذة الصناعية*	ماهر	١٢ شهرًا فى مركز التدريب ٢٤ شهرًا فى موقع الإنتاج
	تدرج مهني	متوسط المهارة	٢٤ شهرًا فى موقع الإنتاج
النقل والمواصلات	التلمذة الصناعية*	ماهر	١٢ شهرًا فى المركز+عامان تدريب خلال العمل ٢٤ شهرًا فى موقع الإنتاج
	ما قبل العمل	متوسط المهارة	٧ أشهر فى مركز التدريب
	مكثف	متوسط المهارة	٤ أشهر فى مركز التدريب
	رفع كفاءة	وفقًا للدورة التدريبية	من شهر – ٤ أشهر في مركز التدريب
	إعادة تدريب	متوسط المهارة	من ٤-١٠ أشهر فى مركز التدريب
	تدرج مهني	متوسط المهارة	٢٤ شهراً تدريب من خلال العمل
الأوقاف	ما قبل العمل	متوسط المهارة	٢٤ شهرًا فى مركز التدريب

Source : ETES Report 2002

ملحوظة : يعتمد منح جميع الشهادات على الحضور وتمنح الدبلومات لنظم التدريب المؤشر عليها بعلامة * فقط.

المهني. وقد اعتمد رئيس الوزراء في أغسطس ٢٠٠٩ برنامج عمل هذه الاستراتيجية، وتجرى اللجنة حاليًا صياغة "خطة عملها".

وينص قانون العمل المصري الجديد الذي صدر في عام ٢٠٠٣، على إنشاء صندوق للتدريب يُمول من حصيلة رسم يفرض على المنشآت التي يعمل بها ١٠ عمال فأكثر بنسبة ١٪ من صافي الأرباح التي تحققها هذه المنشآت. ويقام هذا الصندوق في وزارة القوى العاملة والهجرة. ولكن الصندوق لم يمارس بعد نشاطه نظرًا لأن هناك مداولات في المحاكم حول مدى دستوريته.

نظام التعليم الفني والتدريب المهني الحالي

في الوقت الحالي، يتم تقديم التعليم الفني والتدريب المهني الأساسي من جانب وزارة التعليم (من خلال ١٥٨٤ مدرسة فنية ومهنية)، ووزارة التعليم العالي (من خلال ٤٧ معهدًا فنيًا متوسطًا وكلية فنية). وهناك وزارات أخرى تشارك في تقديم التعليم الفني والتدريب المهني من خلال ١٢٠٠ مركزًا للتدريب المهني مثل وزارات التجارة والصناعة[٢]، والتضامن الاجتماعي، والإسكان، والعمل والهجرة، والزراعة، والصحة، والثقافة.

وبذلك يشمل النظام مدارس ثانوية فنية، ومراكز فنية مهنية، كما يتضح من جدول ١٢ـ ١. ويمنح عدد قليل من هذه المراكز دبلومات نظام ٣ و٥ سنوات، حيث أن معظمها يقدم دورات قصيرة الأجل، مثل الكليات الفنية (المعاهد الفنية المتوسطة سابقًا التي تتبع الجامعات حاليًا) والمعاهد. وعلى الرغم من أن الوزارات المختلفة تستهدف مجموعات مختلفة، أو أنها تركز على مجالات معينة، إلا أن هناك تداخل في تقديم هذه الخدمة بين هذه الجهات، ولا توجد أي معايير أو متطلبات مشتركة لمنح الشهادات إلا فيما ندر، والأكثر من ذلك يعتبر مستوى جودة التعليم الذي يقدم منخفضًا.

على الرغم من أن الجهات التي تقدم التعليم الفني والتدريب المهني تغطي مجالات كثيرة من التخصصات، إلا أن التركيز على الصناعة باعتبارها القطاع الرئيسي الذي يقدم التعليم الفني الرسمي من خلال نظام التلمذة الصناعية، كما أن لدى الصناعة إمكانات واعدة لخدمة الغالبية العظمى من أصحاب الأعمال في القطاع الخاص غير الزراعي.

فشل برامج القطاع العام

تم تقييم نظام التعليم الفني والتدريب المهني في مصر من خلال سلسلة من المسوح التي انتهت إلى نتائج مماثلة. وتتسم معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالملامح الآتية:

- يتم تمويل هذه المؤسسات من الحكومة، وليس هناك خطوط واضحة لمساءلتها، حيث تحدد الموازنات السنوية بناءً على مستوى الإنفاق في السنة السابقة، وليس على أساس الأداء العام، أو معدلات القيد، أو حتى معدلات التسرب خلال السنة الدراسية، أو أثناء التدريب.
- لا توجد روابط بين هذه المؤسسات، كما أنها تفتقد إلى معايير واضحة لتطوير المناهج وتقديم التدريب، كما يتضح من استخدام المعدات المتقادمة، وعدم الاهتمام باستخدام المعدات الحديثة حتى لو توفرت.
- لا يتوفر في هذه المؤسسات مقومات التدريب العملي، كما أن الورش القليلة المتاحة التي يجري فيها التدريب العملي تكون متكدسة بالمتدربين، مما يجعل التدريب فيها غير مجدٍ.
- لا يجري التدريب بناءً على متطلبات سوق العمل، ولذلك غالبًا ما يكون هناك اختلال بين ما يعرض من برامج ودورات تدريبية وبين احتياجات السوق الفعلية. فمثلا، ليس هناك ارتباط واضح بين نظام التعليم الفني والتدريب المهني وبين الصناعة، التي تعد السوق الرئيسية لمخرجات هذا النظام.
- تتسم هذه المؤسسات بأن ما تقدمه من برامج تعليمية وتدريبية تعجز عن الوفاء بالمتطلبات الأساسية للتطور التكنولوجي، كما أنها تفرط في الاعتماد على الجانب النظري في المناهج.
- هناك نقص واضح في التخصصات الحديثة والمتقدمة، وتفاوت وفروق في المؤهلات، وتستعين هذه المؤسسات بمدربين تنقصهم المؤهلات الفنية والمهنية المناسبة، وكذلك الإلمام بأصول التدريس.
- مخصصات الميزانية نادرا ما تكون كافية لتطوير المعدات، على سبيل المثال، أو للنهوض بمستوى الجودة.
- كثيرا ما يؤدي أداء الخدمة العسكرية الإجبارية إلى انقطاع الأفراد في سن التجنيد عن حضور البرامج التدريبية، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات إذا تم أداء الخدمة العسكرية في وحدات فنية تتفق مع التخصص.

إسهامات القطاع الخاص

هناك عدد محدود من مراكز التدريب الفنية والمهنية الخاصة التي تنظم دورات تدريبية قصيرة الأجل. ومعظم هذه المراكز تقدم دورات لتأهيل المنشآت للحصول على شهادات الجودة. وتتسم هذه المراكز بأنها ذات تنظيم جيد نسبيًا، وتضع مناهجها في ضوء احتياجات السوق، وتستخدم مدربين لديهم قدرات فنية وقدرات على التدريس معقولة،

إطار ١٢-١ : تجربة معهد دون بوسكو الخاص

يعتبر معهد دون بوسكو Don Bosco نموذجًا ناجحًا للمعاهد الفنية الخاصة بالمصروفات. ويدير المعهد الإخوان سيلزيان Silesian Brothers الإيطاليون. وبدلاً من أن يمنح المعهد دبلومات غير عصرية تأتي في منزلة تالية للدبلومات الأخرى ، فإن مناهج الدبلومات التي يمنحها ـ نظام ثلاث وخمس سنوات ـ تفتح الطريق أمام التوظف، والأجر المناسب، والترقي في المسار الوظيفي، وهي نفس العناصر التي تفتقدها معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني العامة. وتكمن مصداقية معهد دون بوسكو في حرصه على تخريج عمالة بمستوى مهارة عالية، يمكنها بالفعل أداء مجموعة الأنشطة المدرجة في الشهادات الممنوحة لهم، وهو ما يجعل هذه الشهادات جديرة بالثقة وتعد بمثابة "علامة" الجودة. ولا يعزي هذا إلى المناهج المناسبة التي يتم تدريسها فحسب، ولكن إلى معايير تعيين مدربي المعهد التي تستند إلى المؤهلات الفنية والإلمام بأصول التدريس إلى جانب الخبرة العملية المكتسبة والممارسة الفعلية.

هذا الوضع لا يصدق على الغالبية العظمى من مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني الأخرى التي لا يشترط فيها لتعيين المدربين توفر الخبرة العملية في مجال الصناعة. ومما يضع المعهد أيضًا في مكانة فريدة بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في مصر أنه يمنح شهادة نهائية معترفًا بها من الحكومتين الإيطالية والمصرية. هذه الشهادة تعطي للطلاب الذين حضروا الدورات نظام الخمس سنوات الحق في الالتحاق بالجامعات الأوروبية.

المصدر : Italian Cooperation for Development Institute.

جدول ١٢-٢ التدخلات المقررة في السياسة العامة لمشروع التعليم الفني والتدريب المهني

محاور السياسة العامة	اسم المشروع	مصدر التمويل وجهة التنفيذ
* وضع نظام جودة المؤهلات لتدعيم مبدأ التعلم مدى الحياة	مشروع مستويات المهارة القومية أنظر إطار(١٢-٣)	الصندوق الاجتماعي للتنمية
* وضع نظام للتعليم الفني والتدريب المهني يستجيب لاحتياجات سوق العمل	مشروع تنمية المهارات (أنظر إطار ١٢-٤)	الحكومة المصرية والبنك الدولي وزارة التجارة والصناعة
* وضع أطر قانونية ومؤسسية جديدة للمؤسسات المسؤولة عن نظام التعليم الفني والتدريب المهني وأطر لحوكمتها	المشروع الأوروبي + المشروع القومي لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني (أنظر إطار ١٢-٥)	الحكومة المصرية والمفوضية الأوروبية وزارة التجارة والصناعة
* وضع نظام جودة المؤهلات لتدعيم مبدأ التعلم مدى الحياة	إطار المؤهلات القومية	مؤسسة التدريب الأوروبية وزارة القوى العاملة

المصدر : أميرة كاظم ، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

إلى جانب أنها تقدم دورات تدريبية متنوعة لتوسيع فرص الاختيار فيما بينها، وهناك أيضًا قواعد واضحة تحكم كافة الترتيبات، ومعايير تتسم بالشفافية توضح ما يتعين أن يلتزم به متلقي التدريب، وما يجب أن تتضمنه هذه الدورات التدريبية، وما يتوقع من نتائج سيحصل عليها المتدرب ـ بخلاف الشهادة ـ من حيث الزيادة الملموسة في الربحية.

أصحاب الأعمال والتدريب

على الرغم من أن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة تدعي أن لها موقفا إيجابيًا تجاه مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، إلا أن التدريب الفني الذي تقدمه يتم من خلال العمل باستخدام مواردها الخاصة، أو بالاستعانة بكبار الموظفين أو المشرفين الذين لا يملكون خبرة عملية في مجال التدريس، ولكن يعتقدوا أنهم قادرون على تدريب العمال الآخرين. وهم يرون أن الدورات التعريفية القصيرة التي تقدم للمعينين الجدد هي بمثابة تدريب داخلي، والنتيجة أن التدريب يقدم في الغالب بصورة غير منتظمة، ولا يستند لنظام معين، وليس له شهادات معترف بها. وتميل المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى إتباع نهج مختلف عندما يتعلق الأمر بالإدارة أو التسويق أو أي أنواع أخرى من المهارات "المكتبية"، حيث تتجه إلى إرسال العاملين لديها إلى مراكز تدريب محترفة. ويعد عدم المعرفة بالجهات المتاحة لتقديم التدريب الفني انعكاسًا لعدم الاتساق الخطير في المعلومات الخاصة بالسوق.

في كثير من الأحيان تغفل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن إدراك أهمية القيمة المضافة الناجمة عن التدريب، ويتضح هذا من عدم تخصيص ميزانية للتدريب. وعادة ما يحجم أرباب الأعمال ـ الذين يشكون

إطار ١٢-٢ : تدخلات الحكومة فى مجال التعليم الفني

تعتبر مبادرة مبارك ـ كول أول مبادرة تربط بين التعليم الفني ومتطلبات الصناعة وسوق العمل، التي ينظر إليها كنموذج ناجح للتعليم الفني والتدريب المهني فى مصر الذي يحقق كفاءة التكلفة ويستجيب لاحتياجات سوق العمل. وتهدف المبادرة إلى النهوض بمؤهلات خريجي المدارس الثانوية الفنية لتتناسب مع متطلبات السوق، وذلك من خلال نموذج النظام المزدوج للتعليم الفني التعاوني فى إطار التعاون الفني الموسع مع مؤسسة GTZ الألمانية[٩]. ويتيح النظام المزدوج عادة الفرصة للطلاب لدراسة المواد النظرية فى المدارس وممارسة العمل فى موقع العمل أو خط الإنتاج.

وقد تخرج من مبادرة مبارك ـ كول أكثر من ٢٠ ألف طالب. وتلقى نحو ٨٥٪ منهم عروضًا للعمل فى الحال. وقد انتقلت مهمة تنفيذ النظام المزدوج لمبادرة مبارك ـ كول للشركاء المصريين فى وزارة التعليم والقطاع الخاص. ويتم حاليًا إدارته وتنفيذه بنجاح. وحتى مايو ٢٠٠٩ ، بلغ عدد مدارس مبارك ـ كول الثانوية الفنية التي تبنت هذا النظام ٧٦ مدرسة ، لتدريب ٢٤ ألف طالب بالتعاون مع ١٩٠٠ شركة.

وتشير دراسة حديثة لتتبع الخريجين السابقين (٢٠٠٨) إلى أن النظام المزدوج التعاوني كانت له آثار إيجابية على مدركات وتطلعات الشباب المصري. فقد أتاح هذا النموذج المزدوج للخريجين الدخول مبكرًا في أول تجربة لهم مع عالم العمل، كما عرفتهم بالضوابط السارية فى مكان العمل ، ومنحتهم الثقة التي تساعدهم في الوصول لاختيارات مدروسة ، والقدرة على اتخاذ قرارات حكيمة بشأن البحث عن العمل المناسب وتحديد مسارهم الوظيفي[١٠].
فى يوليو٢٠٠٧ بدأت مبادرة مبارك / كول ـ برنامج التعليم المهني والتدريب والتشغيل ـ (MKI-vetEP) الذي يعد استمراراً لمبادرة مبارك ـ كول فى إطار التعاون المصري الألماني فى مجال التنمية. ويعتبر تشغيل الشباب هو الهدف الأول للبرنامج حيث يهدف إلى تحسين إمكانية التشغيل لدى الشباب وأصحاب العمل، وبذلك يساهم فى خلق وظائف مربحة. ولا يقتصر منهج MKI-vetEP على تعليم وتدريب الشباب ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك بمدهم بالمؤهلات التي تتلاءم ومتطلبات سوق العمل والمطلوبة لأداء العمل مثل المهارات والمعارف وأخلاقيات العمل. وتعني إمكانية التشغيل التفاعلي أن يصبح الباحثون عن عمل قابلين للتشغيل ويستمروا كذلك، وأن يصبح صاحب العمل المحتمل قادرًا على التوظيف[١١].

وحاليًا، نجح البرنامج فى تحقيق الاتساق بين مؤهلات العاملين وحاجة السوق وفي توظيف أول مجموعة من الشباب الباحثين عن عمل. وقد وافق البرنامج على وضع نظام على أساس تجريبي لرصد سوق العمل والتنبؤ بأوضاعه فى محافظة السادس من أكتوبر[١٢].

(Source : Vocational Education, Training and Employment Program – Mubarak – Khol Initiative (MKI-vetEP).

من عدم استطاعتهم تعيين عمال أكفاء – عن الاستثمار فى رأس المال البشري خشية ارتفاع معدلات الأجور ، ومعدلات ترك العمل ، وهجرة العمالة أو أي تصرفات أخرى تؤثر على صافي أرباحهم.

وبالمثل، نادرًا ما يمنح أرباب الأعمال أو المديرون للعمال ترقيات، أو مكافآت مالية، أو حوافز في الأجور نتيجة إتباعهم استراتيجية قصيرة الأجل تعتمد على تخفيض الإنفاق. ويؤدي عدم وجود ترتيبات تعاقدية واضحة ومحددة بين العمال وأرباب الأعمال إلى قيام بعض منافسي هذه المنشآت إلى السطو على العمالة الماهرة لديها. ويمكن كسر هذه الحلقة المفرغة عن طريق وضع شروط تقييدية فى الترتيبات التعاقدية الرسمية، وكذلك وضع نظام للمكافآت نظير الأداء الجيد[٤].

الوضع من منظور الباحثين عن عمل

على الرغم من أن الحصول على التعليم الأساسي تحسن بصورة ملموسة فى مصر خلال السنوات الأخيرة، كما يتضح من ارتفاع معدلات القيد بالتعليم الابتدائي، مازالت معدلات الإعادة والتسرب من التعليم مرتفعة. ويتجه عدد كبير من الشباب إلى الالتحاق بمراكز التلمذة الصناعية التقليدية عندما يُدفَعون إلى ترك التعليم العام. وفى العادة يصبح العامل الجديد مسؤولا من عامل أقدم للتعرف على الأدوات والأجهزة وأساليب الإنتاج. وكلما صعد المتدرب على سلم التعلم كلما أسندت إليه المزيد من المسؤوليات العملية. والذي يهم هنا هو اكتساب الخبرة والاحتكاك بالعمل وليس التعلم الرسمي. ويسود هذا النظام بين الكثير من الأسر الأمية منخفضة الدخل التي غالبًا ما تضطر لأن تدفع لمعلم الصبية مقابل تعليم أبنائهم مهنة مفيدة.

وبالنسبة لمن استكملوا مرحلة التعليم الإعدادي، ولكنهم حصلوا على درجات منخفضة، فإنهم يلتحقون بالتعليم الثانوي الفني ليكون معبرًا للوصول إلى التعليم العالي.
وفى الواقع، فإن ٧٠٪ من طلاب التعليم الثانوي الفني الذين يتخطون حاجز التعليم العالي يفضلون الالتحاق بالجامعة بدلا من دخول سوق العمل. وبالنسبة للخريجين الذين يختارون العمل فى مجال تخصصاتهم فإن نسبتهم لا تكاد تذكر. ومعظم هؤلاء يحصلون على أول وظيفة لهم

إطار ١٢-٣ : مشروع مستويات المهارة القومية – الصندوق الاجتماعي للتنمية
The National Skills Standard Project of Egypt's Social Fund for Development

فى إطار المحور الأول للسياسة العامة للمشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TEVT Policy Statement لا يقتصر دور مشروع مستويات المهارة القومية على وضع مستويات المهارة، ولكنه يتضمن أيضًا اتخاذ الإجراءات المتعلقة باختبار المتدربين ومنحهم الشهادات ذات الصلة. ومن المستهدف أن يدعم هذا الإطار جهة لاعتماد مقدمي التدريب التي ستقوم بعدئذ بوضع سجل يشمل "مقدمي التدريب المعتمدين" وتخصصاتهم ـ ولم يتم بعد وضع هذا السجل. وفى بادئ الأمر، تم تمويل مشروع مستويات المهارة القومية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية كما دعمه فريق من الاستشاريين المحليين والدوليين (بقيادة المجلس البريطاني) وبالتعاون مع أصحاب الأعمال. ويغطي المشروع ثلاثة قطاعات (الصناعة، والسياحة، والبناء والتشييد)، ويعمل على وضع مستويات المهارة، ومنح شهادات للعمال وفقًا لقدراتهم وكفاءتهم، وتحديد الوحدات الدراسية التي يمكن أن تفيد فى أكثر من وظيفة عبر مسارات التعليم والتدريب، ووضع آليات التقويم الموضوعي والمستقل وإجراءات الاعتماد. كما يغطي المشروع المؤهلات الدراسية التالية للمرحلة الابتدائية (توازي المستويات ١، ٢، ٣ من التصنيف الدولي للتعليم (أي نصف ماهر ـ ماهر ـ مشرف).

وقد وضع المشروع مستويات المهارة لنحو ١٠٦ مهن، فى قطاعات التشييد والصناعة والسياحة. كما قام بتطوير نحو ٥٠ مركزًا للتدريب، وطبق المعايير المتقدمة فى مجال تقديم التدريب.

ولتحقيق الاستدامة ، وبمقتضى البروتوكول الموقع بين مجلس التدريب الصناعي والصندوق الاجتماعي للتنمية ، تم نقل مسؤولية وضع مستويات المهارة فى القطاع الصناعي إلى مجلس التدريب الصناعي فى مطلع عام ٢٠٠٧، بينما نقلت مسؤولية وضع مستويات المهارة المتعلقة بقطاعي السياحة والتشييد إلى الاتحاد الخاص بكل منها. وقد نجح مجلس التدريب الصناعي فى حث العاملين فى المشروع على العمل على وضع مستويات أخرى للمهارة، من خلال الهيئة الإسكوتلاندية للمؤهلات (Scottish Qualification Agency (AQA ـ التي شاركت فى المراحل الأولى لمشروع مستويات المهارة القومية ـ وذلك لوضع مؤشرات أخرى للمستويات التي وضعت فى المراحل الأولى للمشروع، ولتوجيه اللجان القطاعية، التي تم تشكيلها فى الغرف الصناعية الخاصة بكل منها ، إلى كيفية تطويرالمؤهلات المهنية المصرية استنادًا إلى منهجيات الهيئة الإسكوتلاندية للمؤهلات التي تم مراجعتها.

المصدر : مجلس التدريب الصناعي ، مايو ٢٠٠٩

فى غضون ثلاثة أشهر من تخرجهم، ولكنهم لا يستمرون فيها طويلا بسبب انخفاض الأجور، والمشاكل التي تنشأ مع أصحاب العمل، أو للعودة للدراسة[٥].

هناك شواهد تشير إلى أن الشباب ليس لديهم الحافز للعمل فى القطاع الصناعي، ويفضلون العمل كموظفين فى الحكومة[٦]، حيث إن هذا النوع من العمل يحقق الاستقرار طويل المدى، ويحظي بنظرة أفضل بين القرناء، ولا يُخْشَى فيه من الفصل من العمل لضعف الأداء، كما أن الانخفاض النسبي فى الأجر هو أمر مقبول أخذًا في الاعتبار مستوى الجهد المطلوب، والاستقرار طويل الأجل المضمون[٧]. على أي حال، أصبح من النادر حاليًا اختيار هذا النوع من العمل نظرًا لاستمرار الحكومة فى تقليص التعيين فى القطاع العام (أنظر الفصل الحادي عشر).

ونتيجة لارتفاع معدل تسرب العمالة بعد فترة قصيرة من اجتياز التدريب الأساسي أو أثناء التدريب، حاول المسح الذي أجراه برنامج البنك الدولي لتنمية المهارات Skills Development Project البحث عن السبب وراء هذا المسلك من جانب المتدربين. وقد أشار الأفراد الذين شملهم المسح إلى أنه يتعين على أرباب الأعمال القيام بالآتي: ١- خلق بيئة عمل محفزة، ٢- تشكيل لجنة لمتابعة ظروف العمل، ٣- وضع نظام أفضل للتعاقد، ٤- تحسين الأجور، ٥ ـ تحسين مهارات المشرفين فى إدارة التابعين لهم، ٦ ـ تخفيض عدد ساعات العمل. وتجدر الإشارة إلى أن التدريب الأساسي كان يقدم للعمال المحتمل شغلهم لوظائف حقيقية فى مصنع للملابس الجاهزة[٨].

إطار السياسة

فى مطلع عام ٢٠٠٢، صدقت الحكومة المصرية على السياسة العامة للمشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TEVT Policy Statement، التي وضعها البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التدريب الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي، كإطار لمختلف أنواع التدخلات ـ كما هو موضح فى جدول ١٢ ـ ٢، بما فيها التدخلات التي تساندها الجهات المانحة.

ويتضمن الإطار البنود الأربعة التالية :

- وضع نظام جودة المؤهلات Quality Qualification System

إطار ١٢-٤ : برنامج تنمية المهارات The Skills Development Program

يختص برنامج تنمية المهارات بالمحور الثاني من السياسة العامة للمشروع القومي للتعليم الفني والتدريب المهني. ويركز هذا البرنامج على جانب الطلب في المعادلة. وهو بذلك يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص على طلب التدريب، من خلال وضع آلية إجرائية للتمويل ـ في إطار تجريبي ـ لمد القطاع الخاص بحزمة من البرامج التدريبية والخدمات المتعلقة بها لتشجيعه على الاستثمار في التدريب الفني. ويعتبر أثر المحاكاة الإيجابي للبرامج التدريبية التي تصمم وفقًا للطلب، ولتجربة تقاسم التكلفة بنسبة ٩٠٪ ـ ١٠٪ بمثابة حافز لزيادة الطلب على التدريب الفني ، وبالتالي تحقيق المزيد من تطوير المهارات وحراك العمالة داخل المنشأة وبين المنشآت.

وبرنامج تنمية المهارات هو برنامج تجريبي يمتد لمدة ٦ سنوات (من ٢٠٠٤-٢٠١٠) وتنفذه وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع البنك الدولي. ويهدف إلى تحفيز القطاع الخاص على طلب التدريب من أجل تنمية المهارات وذلك بوضع آلية تمويل تجريبية تستند إلى الطلب وتقوم على المنافسة لتقديم التدريب الذي يرتبط مباشرة بعملية الإنتاج فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتألف البرنامج من ثلاثة مكونات هي : التوعية، والترويج والوصول لطالبي التدريب، والمتابعة، والتقويم، و تمويل برامج التدريب وتقديمها وإدارتها، وإدارة البرنامج ومتابعته وتقويمه. ويتوقع أن يكون للتدريب أثر إيجابي طويل المدى على الإنتاجية والقدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتبلغ موازنة المشروع الإجمالية ١٢,٥ مليون دولار أمريكي. ويستهدف برنامج تنمية المهارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بصفة مبدئية فى ثلاثة قطاعات : التشييد، والصناعة، والسياحة، وذلك لدعم التدريب والأنشطة المرتبطة به (أقل من ٦ أشهر تدريب) والمتعلقة بعملية الإنتاج على أساس اقتسام التكلفة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة. ويمكن لهذه المشروعات أن تستفيد من برنامج تنمية المهارات من خلال وسطاء مثل إدارات ووحدات جمعيات رجال الأعمال أو المستثمرين، والاتحادات، والشركات والغرف أو مركز تحديث الصناعة. وتضع هذه الجهات الوسيطة البرنامج التدريبي على أساس تقييم الاحتياجات التدريبية للعاملين الموجودين فعلا أو المعينين الجدد في كل منشأة على حدة، ويتم اختيار مقدمي التدريب على أساس تنافسي.

وقد تم تصميم برنامج تنمية المهارات لمساعدة الحكومة المصرية على وضع إطار مؤسسي وتمويلي لإدارة الموارد لمساعدة القطاع الخاص على تقديم التدريب الذي يستهدف تنمية المهارات، وهذا أمر مهم للغاية نظرًا لضعف الوعي لدى القطاع الخاص بالقيمة المضافة لتنمية المهارات، وإحجامه عن الاستثمار فى رأس المال البشري، وبخاصة العمال، وعدم اتساق المعلومات الخاصة بسوق التدريب، وهو ما يجعل من اكتشاف مقدم التدريب الكفء بمثابة تحد خطير، في غياب نظام للاعتماد ومنح الشهادات.

المصدر : البنك الدولي، برنامج تنمية المهارات ـ وثائق المشروع ، ٢٠٠٩.

لتدعيم مبدأ التعلم مدى الحياة.

- وضع نظام للتعليم الفني والتدريب المهني يستجيب لاحتياجات سوق العمل.
- وضع أطر قانونية ومؤسسية جديدة للمؤسسات المسؤولة عن نظام التعليم الفني والتدريب المهني وأطر لحوكمتها.
- وضع سياسات سوق العمل لتحسين حراك العمالة.

ويتضمن هذا الإطار أربع مبادرات أساسية:

- زيادة طلب القطاع الخاص على التدريب الفني.
- وضع آلية تجريبية لتمويل التدريب المستجيب لحاجة الطلب.
- تبني منهج من القاعدة للقمة لخلق شراكة بين الأطراف صاحبة المصلحة، وفي نفس الوقت تطوير القدرة على تقديم التدريب.
- وضع إطار المؤهلات القومية National Qualification Framework.

وعلى الرغم من أن هذه المبادرات بدأت فى أوقات مختلفة ، إلا أنها تعمل معًا في إطار يحقق درجة من التكامل. وقد كانت النتائج الأولية مشجعة، إلا أنه من السابق للأوان الحكم على النتائج على المدى الطويل بالنسبة لمستوى مهارات الشباب أو بالنسبة لقابليتهم للتشغيل.

ويعتبر كل من مشروع تنمية المهارات والمشروع الأوروبي مشروعين متزاملين (أنظر إطاري ١٢ ـ ٤، ١٢ ـ ٥)، حيث تم تصميمهما في نفس الوقت تقريبًا كتطور طبيعي للسياسة العامة للمشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني، وأنشئ كلاهما فى وزارة التجارة والصناعة، ويتم التنسيق بينهما من خلال مجلس التدريب الصناعي. وبينما يتناول المشروع الأول جانب الطلب من التدريب، فإن المشروع الثاني يتبنى منهجا من القاعدة للقمة للمساهمة في صياغة وتنفيذ سياسة قومية لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني من خلال العناصر الآتية :

- إقامة وتنفيذ ١٢ شراكة تدريب فى إطار المشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني وذلك على المستوى اللامركزي واستنادًا لحاجة الطلب.

إطار ١٢-٥ : المشروع الأوروبي EC-Project : المساعدة المقدمة لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني

يختص المشروع الأوروبي بجانب العرض فى سياق المحور الأول للسياسة العامة للمشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني. وقد أقيمت شراكات التدريب Enterprise Training Partnerships فى إطار هذا المشروع القومي ، وتبلغ مساهمة الحكومة المصرية ٣٣ مليون يورو مقابل المنحة المقدمة من الاتحادالأوروبي.

وقد بدأت أنشطة المشروع فى عام ٢٠٠٥ بهدف تطوير معاهد لامركزية للتعليم الفني والمهني عالي الجودة، التي تعتمد على تلبية طلب السوق. ويهدف المشروع أيضًا إلى وضع المكونات الأساسية لنظام نموذجي للتعليم الفني والتدريب المهني من خلال هيئات تنظيمية كأساس لنظام لامركزي يعتمد على تلبية طلب السوق.

وحاليًا أقام المشروع الأوروبي ١٢ شراكة للتدريب عبر مجموعة من القطاعات ـ من قطاع النسيج إلى السياحة ، إلى جانب ٦ شراكات محلية من بين ١٢ منطقة صناعية مستهدفة ، وذلك لدعم الشراكات المحلية ومقدمي التدريب. وقد ساهم المشروع في بناء القدرات على النحو الآتي :

١. تدريب مقدمي التدريب :من خلال تطوير المناهج والورش، والمدربين المؤهلين من قبل. وقد تم تحسين نحو ١٤٠ مركزًا للتدريب وحوالي ١٠٠ من أجهزة التدريب داخل الشركات فى قطاع الملابس الجاهزة.
٢. المدربون : تم تدريب ١٦٨٠ مدربًا فى صناعات الملابس الجاهزة، والمنتجات الغذائية ، ومواد البناء، والصناعات الهندسية ، والأثاث والأخشاب.
٣. حزم التدريب : قام المشروع بتطوير مجموعة كبيرة من حزم التدريب التي تستند إلى احتياجات الصناعة، وكذلك تطوير المناهج في ١٦ مهنة (استنادًا إلى مناهج المدارس الثانوية الفنية، ومراكز التدريب المهني، ومن خلال الدعم القوي للشراكات المحلية والقطاعية).
٤. دورات تدريبية : لتطوير البنية التحتية للموارد البشرية المؤهلة مثل المدربين، ورؤساء المدربين في مختلف القطاعات. ويهدف المشروع إلى الوصول بعدد المتدربين إلى ٤٠٠٠ فى نهاية المشروع.
٥. زيارات دراسية: للتوعية و للوصول لفهم مشترك وتبادل الخبرات بين أخصائي التدريب المحليين ونظرائهم فى دول الاتحاد الأوروبي.
٦. ترتيبات التوأمة: وذلك بوضع آلية مؤسسية لبناء القدرات في الإطار التنظيمي ويساهم المشروع أيضًا فى وضع نظام للجودة فى مجال التدريب الصناعي يشمل التوحيد القياسي والاعتماد ومنح الشهادات.

المصدر : وحدة إدارة المشروع الأوروبي.

- تطوير عملية تقديم التدريب.
- مساعدة صانعي القرار في تطوير الإطار التنظيمي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني.

وبالإضافة إلى إقامة شراكات تدريب على المستوى القطاعي والجغرافي بين مقدمي التدريب والمشروعات ، وضع المشروع الأوروبي نظام التعليم والتدريب التبادلي Alternance Education and Training على غرار النظام الفرنسي، بالشراكة مع وزارة التعليم وبتمويل من وزارة التجارة والصناعة.

ويتم تنفيذ هذا النظام في ١٠٠ مدرسة ثانوية فنية ، وهو شكل مبتكر من أشكال التعليم التعاوني الذي بدأ عام ٢٠٠٨، ويهدف إلى تأهيل عدد من الشباب (١٠٠ ألف) قبل الدخول فى قوة العمل، من خلال تزويدهم بالمعارف العملية والمهارات[١٣]. وفي ظل هذا النموذج، يشارك أرباب الأعمال على المستوى القطاعي والمحلي فى وضع المناهج التي تدرس فى ثلاث سنوات بناءً على احتياجاتهم، وتقوم وزارة التعليم بتطويرها واعتمادها من خلال لجان فنية تتولي أيضًا تطوير الجوانب المهنية لهذه المناهج. ويشارك أرباب الأعمال في تدريب المعلمين والمدرسين المساعدين.

وتستقبل المنشآت الطلاب بناءً على جدول الوحدات التدريبية الذي تم تصميمه تصميمًا جيدًا، ويتم النهوض بالمهارات العملية استنادًا إلى الجزء النظري الذي درس فى المدرسة. ويجري تطوير ورش العمل الدراسية والمعدات حتى تكون أكثر توافقًا مع متطلبات الصناعة ومواصفاتها، كما يُدرب المعلمون فى مواقع العمل بالشركات من خلال التواصل مع رجال الأعمال لاكتساب الخبرات العملية، ويُدرب أيضًا مديرو المدارس، ويتم تعريفهم بأهمية الارتباط القومي بالصناعة، وحيث إن هذه المبادرة مازالت في بدايتها ، لذا من الصعب تقييم مدى نجاحها.

إن منهج شراكات التدريب ، بعيدًا عن المشروع الأوروبي، يضمن قيام أرباب الأعمال ومقدمي التدريب فى القطاع العام بوضع نظام للتعليم الفني والتدريب المهني فى القطاعات الخاصة بهم. وهذا يضمن ملاءمة

إطار ١٢-٦ : مبادرة التشغيل من خلال الإعلام

يحجم الشباب عن العمل كعمال إنتاج، ويعبرون بصورة واضحة عن تفضيلهم للعمل فى الحكومة نظرًا لما يتيحه هذا العمل من مزايا وأمان وظيفي وساعات عمل مريحة. وفي نفس الوقت تعاني الصناعة من عدم توفر العمالة نصف الماهرة والماهرة. ولهذا السبب، قامت وزارة المالية برعاية حملة إعلامية ضخمة خلال شهر رمضان من عام ٢٠٠٧، حيث ترتفع معدلات المشاهدة فى هذا الشهر، من أجل خلق موقف إيجابي تجاه العمل فى قطاع الصناعة.

وقد استُكملت هذه المبادرة بقيام مجلس التدريب الصناعي بيقدم تدريب ما قبل التشغيل يتسق مع متطلبات الوظائف الشاغرة في منشآت القطاع الخاص التي تعهدت بتوظيف الشباب الذين يستكملون تدريبهم فى مجلس التدريب الصناعي. وقد صاحب هذه الحملة القيام بالمتابعة والتقييم لتتبع مدى التقدم الذي تحرزه الحملة الإعلانية، ورد فعل الشباب. وقد تبين من نتيجة المسح الذي أجرى قبل تنفيذ الحملة أن ٢٪ فقط من الشباب يقبلون على التدريب المهني، بصرف النظر عن الخلفية التعليمية، ومع اتساع نطاق الحملة، ذكر ١٠٪ ممن تم سؤالهم (من بين ١,١ مليون فرد من الذين أجروا الاتصال التليفوني) أنهم يرغبون في العمل فى خطوط الإنتاج ، منهم ١١٠ ألف توجهوا لإجراء المقابلات وتم توظيف ٨٧ ألف (أي ٨٪).

المصدر : مجلس التدريب الصناعي ، مايو ٢٠٠٩.

واستدامة مخرجات المشروع. وتتيح الشراكات منبرًا لتبادل الرأي حول احتياجات التدريب، وبذلك تضمن توفر عملية ديناميكية لوضع برامج تدريبية تستجيب لاحتياجات أرباب الأعمال.

الجهود القومية لوضع إطار متطور للمؤهلات

إطار رسمي منظم للمؤهلات

فى الآونة الأخيرة ، حاول إطار المؤهلات القومية أيضًا التعامل مع الوضع غير المواتي الحالي لنظم التعليم الفني والتدريب المهني، ومواجهة الأنشطة التي تتم بشكل طارئ، وعدم وضوح الأدوار، وعدم ملاءمة الشهادات الدراسية لاحتياجات سوق العمل ، وعدم الانتقال بشفافية وسلاسة بين النظام التعليمي ، والتعلم مدى الحياة ، والخبرة المهنية والعملية.

ويتم تقديم الدعم لهذا الإطار من خلال مؤسسة التدريب الأوروبية تحت رعاية وزيرة القوى العاملة والهجرة باعتبارها رئيس المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية. وهذا الإطار يمكن أن يساعد فى تحديد المؤهلات بصورة أكثر وضوحًا واتساقًا ، وزيادة فرص الحصول على المؤهلات وتنمية المهارات ، وجعل المؤهلات ملائمة بشكل أفضل لما يحتاجه أصحاب الأعمال والمشروعات والأفراد ، ووضع معايير لتأكيد جودة المؤهلات المصرية وتوفيقها مع المعايير القومية والعالمية ، وهذا يسهل من حراك العمالة.

تدعيم مراكز التدريب

في المقابل، هناك نوع آخر من التدخل ذي توجه أكثر نحو القاعدة الشعبية، ويتم بشكل متقطع نسبيًا، فعلى مدى السنوات العشر الماضية أو أكثر، تلقى عدد من مراكز التدريب الحالية ـ سواء كانت تابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني، أو لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ـ دعمًا كبيرًا لتطويرها من خلال عدة مصادر ثنائية مثل مبادرة مبارك ـ كول، وجايكا، والحكومة الفرنسية، في الوقت الذي كانت فيه بعض مراكز التدريب التابعة لوزارة الإسكان مازالت تطبق مفاهيم ومواد الاختبارات التي يضعها مشروع مستويات المهارة القومية، التي كانت تستند إلى المؤهلات المهنية المصرية.

ولا تتمثل القيمة المضافة الحقيقية التي يسفر عنها تطوير مراكز التدريب فى شراء معدات متقدمة فحسب، بل تتمثل أيضًا فى زيادة القدرة على تطوير المناهج وفي تصميمها بشكل يستجيب لحد ما لمتطلبات سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى كل من المتدربين وإدارة هذه المراكز تدريبًا فنيًا وتدريبًا على أصول التدريس ، إلى جانب الخبرة العملية فى المشروعات الصناعية على المستوى المحلي والعالمي. وقد أتيحت الفرصة للمتدربين في بعض هذه المشروعات للسفر إلى دول أخرى لتلقى تدريبًا أكثر تقدمًا، ويقترن هذا أيضًا بالحصول على شهادات معترف بها دوليًا.

مواجهة عدم اتساق المعلومات في سوق العمل

مبادرات الحكومة

في محاولة لمواجهة عدم اتساق المعلومات في سوق العمل، استضاف مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مرصد التعليم والتدريب والتشغيل (الذي سبق أن دعمته فنيًا مؤسسة التدريب الأوروبية). ويعد المرصد شبكة متعددة الأطراف تضم المؤسسات التي تنخرط في سوق العمل والتدريب في الحكومة والقطاعين الخاص والأهلي مثل: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التعليم، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة القوى العاملة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ويعمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار كنقطة دعم مركزية بين طرفين أساسيين وهما : الجهات التي تنتج البيانات من ناحية، والمستفيدون الذين يستخدمون هذه البيانات من ناحية أخرى. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمرصد في إنشاء نظام معلومات ديناميكي عن سوق العمل، وهيكل للتدريب فى مصر من خلال توفير بيانات دقيقة وحديثة عن جانبي العرض والطلب لدعم صانعي السياسات فى مجالات التعليم والتدريب ونظام أداء سوق العمل، وكذلك للتنبؤ باحتياجات سوق العمل، وإجراء مسوح لتقييم احتياجات سوق العمل على المستوى القطاعي.

المبادرات التي تقودها جهات غير حكومية

هناك شركات خاصة رائدة مثل سيمنس Siemens تشارك فى تطوير عدد من مراكز التدريب. فمن خلال التنسيق مع مجلس التدريب الصناعي ـ وفى الغالب بتمويل منه ـ تم الموافقة على تطوير ٥٠ مركز تدريب تابع للجامعات والمدارس الفنية فى كل أنحاء مصر فى مجال برامج التحكم المنطقي programmable logic controller وأجهزة التحكم الرقمي computer numerical control ، وذلك بموجب عقد مع سيمنس تقوم بمقتضاه بتوفير الأجهزة لهذه المراكز، وتدريب المدربين. كما تم توقيع بروتوكول مماثل بين مجلس التدريب الصناعي، وأكاديمية هايدلبرج Heidelberg Academy[١٤] ومركز التدريب التابع لمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني فى حي إمبابة بالقاهرة. وهذا التفاعل بين شركة صناعية رائدة، ومركز تدريب، وتمويل عام من خلال مجلس التدريب الصناعي يوفر نوعًا رائعًا من التدريب المُعتمد الذي يحمل البصمات المعروفة لكل من شارك في تقديمه، كما يعمل كحافز قوي للشباب حيث يسهل منح الشهادات للمتدربين ويمكنهم من التوظف[١٥].

هناك مبادرات أخرى متفرقة تستند إلى المجتمع المحلي، سواء كانت على مستوى رجال الأعمال فى القطاع الخاص ـ كل على حدة ـ أو على مستوى المنظمات غير الحكومية المحلية، وتهدف هذه المبادرات إلى تطوير المهارات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي لزيادة إمكانية تشغيلهم، إلى جانب بذل بعض الجهود لاتخاذ ترتيبات لتعيينهم في نطاق المناطق الجغرافية المجاورة للحي أو القرية. وعلى الرغم من أن نطاق ومجال هذه المبادرات محدود إلا أنها قد تكون فعالة.

الطريق إلى المستقبل

إن علاج فشل سوق العمل والتدريب هو مسؤولية مشتركة بين الأطراف صاحبة المصلحة التي تشمل: الشباب، وأرباب الأعمال، والاتحادات والغرف بالإضافة إلى الحكومة.

هناك مفهومان أساسيان يكمنان وراء إحداث النقلة النوعية الضرورية لتحويل هذا الفشل إلى نجاح وهما: الحوافز والمساءلة. فعند كل مستوى من التدخل يجب وضع مجموعة من الحوافز ـ سواء كانت فى شكل تطوير للمناهج والأجهزة، أو اقتسام تكلفة التدريب، أو منح حوافز ضريبية لأرباب الأعمال، أو فتح أبواب التوظيف ـ وذلك حتى يصبح اختيار التعليم الفني والتدريب المهني اختيارًا مجديًا بالنسبة للشباب. وبالنسبة للمساءلة فإنها تسير جنبًا إلى جنب مع إصدار شهادات ملائمة تستند إلى معايير أداء معترف بها، ويفضل أن تكون معترفًا بها دوليًا. وتحمل هذه الشهادات فى طياتها الثمار التي يجنيها حائزها من حيث فرص الترقي والقدرة على الحراك.

وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلت فى مصر خلال السنوات الماضية لدعم نظام التعليم الفني والتدريب المهني، مازال الاقتصاد المصري يفتقد إلى القدر المناسب من العمالة الماهرة التي حصلت على التدريب اللازم والمهارات المتطورة. وتتضمن البرامج والمشروعات المتنوعة الحالية عناصر تميز، وبخاصة فيما يتعلق بشراكات القطاع الخاص، وعروض العمل التي تقدمها المنشآت بعد التدريب. ومع هذا، فإن الرفض المستمر من جانب معظم الشباب لترك الجامعة والتوجه للتدريب المهني أو الفني يدعو إلى إعادة النظر فى نظام التعليم العالي بأكمله، وفي القيمة المرتفعة التي تعطي له، كما يجب النظر إلى التعليم الفني والتدريب المهني باعتبار أن لهما نفس القيمة الاجتماعية والاقتصادية. وبطبيعة الحال الكلام أسهل من الفعل، وهذا سيتطلب أن يكون هناك أثر محاكاة ضخم على المستوى القومي انعكاسًا لما يترتب على التحول إلى المسار المهني من تحقيق تقدم فى مسار العمل إلى جانب المزايا المالية.

فى نفس الوقت، هناك ضرورة لتوسيع نطاق عملية تطوير فى نظام التعليم الفني والتدريب المهني فى ضوء أهداف وتوجيهات سياسة واضحة. ومن المهم تجميع المبادرات الفردية تحت خطة تتضمن العناصر الآتية:

- تشجيع الارتباط الوثيق بين مقدمي التعليم الفني والتدريب المهني وبين أصحاب الأعمال، كما يتضح ذلك من نموذج شراكات التدريب، بصرف النظر عما إذا كان تمويل التعليم الفني والتدريب المهني يتم من خلال القطاع العام أو الخاص.
- مشاركة نشطة من جانب أرباب الأعمال من خلال تطبيق بعض نظم الحوافز.
- زيادة مشاركة رجال الصناعة فى وضع محتوى المناهج ، وتوفير الأجهزة وتدريب المدربين على أن تكون هناك مساندة قوية من

جانب الحكومة ومجالس التدريب القطاعية.

- إتاحة التدريب فى مراكز تدريب عالمية، مع إتاحة الفرصة للحصول على مستويات تعليم أعلى وعلى زيادة إمكانية التشغيل.
- وضع حزمة من برامج التدريب والخدمات المتعلقة بها في ضوء احتياجات أرباب الأعمال، كما يبدو من مشروع تنمية المهارات.
- وجود مؤسسة تدريب معتمدة لتقديم برامج ودورات تدريبية معتمدة في إطار نظام متكامل لتأكيد الجودة ومنح الشهادات.

يجب على مجالس التدريب المختلفة أن تعتمد بفاعلية على مرصد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار فى توفير المعلومات والتوجيهات المتعلقة بسوق العمل والمهن المربحة، ليس فقط لسد الفجوة الموجودة فى هذا السوق، ولكن أيضًا لتحريك الروابط داخل سوق التعليم الفني والتدريب المهني بطريقة مجدية.

ويتم فى الآونة الأخيرة بذل جهود لتفعيل دور المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية في وزارة القوى العاملة إلى جانب إعادة تنظيم مجلس التدريب الصناعي، ومجلس تدريب السياحة ومجلس تدريب قطاع التشييد على نحو أفضل. ولكن مازالت أدوار هذه الكيانات، من حيث توجيهات السياسة وتحديد الأولويات، تحتاج لتوضيح. وقد يتطلب هذا وضع سلسلة من التشريعات والإجراءات العملية لتحقيق تقدم في كافة أنحاء مصر، وأن يكون الهدف هو تخفيض البطالة بين الشباب.

خطة العمل

إتاحة المعلومات للأطراف صاحبة المصلحة

توفر المعلومات التوجيهات اللازمة لإجراء التصحيح والتغيير. وهناك حاجة بالغة الأهمية لوضع "نظام معلومات لسوق العمل". وهذا النظام يمد الشباب بمعلومات عن الوظائف التي يحتاجها سوق العمل ليشجع على الالتحاق بالمهن الآخذة فى النمو. كما يمكن لهذا النظام أن يقدم لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وللمتدربين ـ أولاً بأول ـ توجيهات بشأن التخصصات المطلوبة، التي يعاد النظر فيها باستمرار، ويسمح للدبلومات التي يمنحها هذا النوع من التعليم والتدريب ودوراته، وبرامجه بمتابعة ذلك والقيام بمراجعة فعالة للمناهج حتى يمكنها أن تساير التطورات المتوقعة في سوق العمل (على المستوى المحلي أو العالمي حسب القطاع).

وكما ورد ذكره من قبل، يمكن اعتبار مرصد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار نواة لنظام معلومات سوق العمل، بما يتوفر له من شبكة مؤسسات منخرطة فى سوق العمل والتدريب سواء فى الحكومة أو القطاعين الخاص والأهلي.

تبني منهج يستجيب لاحتياجات السوق

كخطوة أولى يجب أن يُسند لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني دور واضح من خلال :

- العمل على اكتساب الطلاب والمتدربين المهارات والمعارف الفنية التي يتطلبها سوق العمل.
- تبني مقومات النجاح التي طبقت في مراكز التدريب التي وصفت

بأنها مختلفة ولكنها ناجحة.

- تعيين مجلس أمناء لتحديد الأولويات ، ولضمان ربط كل تخصص مهني بسوق العمل.
- وضع خطة سنوية وموازنة سنوية خاصة في ضوء متطلبات السوق.
- الاستجابة لاحتياجات السوق فيما يتعلق بتصميم ووضع وتطوير الدورات التدريبية والبرامج والمناهج.
- تعيين مدربين من قطاع الصناعة لضمان تقديم الخبرة الصناعية العملية.
- إنشاء "جهاز للاعتماد" تكون كافة مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني مسؤولة أمامه.
- قيام مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بتطبيق معايير معتمدة عند وضع المناهج ومواد الاختبار للشهادات المعتمدة ، على أن يكون هذا إجباريًا.

وفي غالب الأحوال سيظل المشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني ممولا من الحكومة، ولكن هذا ليس معناه أنه يجب على الحكومة الاستمرار فى تمويل مشروع متعثر أو أن خدماته سوف تقدم من خلال القطاع العام فقط [١٦]. ويجب أن تتلقى مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني الدعم الفني والمالي من أجل تطوير خدماتها، وفى نفس الوقت يجب إعطاؤها سلطة اتخاذ القرارات المالية والإدارية المتعلقة بإنجاز مهامها، وهذا سوف يدفع في الغالب إلى إجراء تغييرات تشريعية تسمح لها بتوليد دخل والاحتفاظ به على مستوى مركز التدريب، وبوضع معايير لقبول الطلاب وبوضع سياسات التعيين، الخ.

وفيما يتعلق بمقدمي التعليم الفني والتدريب المهني من القطاع الخاص، فإنهم مازالوا ينتظرون أن تتاح لهم فرصة مجدية تماثل تلك التي تحققت في بعض القطاعات مثل السياحة ، أو مثل التدريب رفيع المستوى الذي قدم فى قطاع الصناعات الغذائية. وما لم يتوفر شكل ما من أشكال الحوافز، فإنه من المحتمل أن يقتصر التدريب على دورات قصيرة الأجل في موقع الإنتاج حتى يمكن تجنب القيام باستثمارات رأسمالية كبيرة، وللحد من العوائق أمام الدخول فى السوق أو الخروج منها.

إن نموذج الدعم الذي تضمنه التعاقد مع شركات صناعية رائدة ، مثل سيمنس وهايدلبرج، الذي التزمت بموجبه هاتان الشركتان بتقديم الأجهزة واقتراح المناهج، وتدريب المدربين، يعد آلية مجدية ليس فقط لأنها توفر حوافز غير موجودة لكل من الشباب وأرباب الأعمال في شكل تأكيد الجودة ، ولكن أيضًا لأنها تمنح السوق بعض الوقت إلى أن يوضع نظام للاعتماد ويعمل بكفاءة. ويمكن أيضًا تقديم حوافز أخرى للطلاب الممتازين في شكل تدريب عملي فى خطوط الإنتاج لدى هذه الشركات الصناعية سواء محليًا أو في مراكزها الرئيسية.

منح القطاع الخاص حوافز للتدريب محدودة المدة

يجب منح أرباب الأعمال وقتًا أطول لبناء قدر كاف من الوعي، إلى جانب تنمية الثقة بينهم وبين العاملين لديهم. وهناك مجموعة من الشروط المسبقة التي يتعين توفرها ومنها: توفر بيئة عمل مواتية، ومنح أجور عادلة، والاستثمار في تطوير مهارات العمالة والاستجابة لطموحاتهم الوظيفية. وهذه هي العوامل ذاتها التي تجذب الشباب نحو بعض المهن دون غيرها.

وحاليًا، أصبح معظم أرباب الأعمال أكثر اقتناعًا بالحصول على الخدمات الفنية والمالية المتعلقة بالتدريب لمجموعة مختارة من المهن التي لها قيمة ملموسة، مثل الحصول على شهادات نظام الجودة العالمي (الأيزو) وإدارة الجودة الشاملة (TQM) وتحليل المخاطر والمواقف الحرجة (HAACP) أو حتى العمليات الأساسية لماكينات الخياطة حيث أنها تخفض من تكلفة التدريب قبل التشغيل[١٧].

وهناك شرطان أساسيان لإنفاذ قانون العمل وهما : (١) تقديم خدمات بمقابل واقتسام تكلفة الخدمة بدلاً من فرض ضرائب حتى يمكن توسيع قاعدة الطلب على التدريب الفني والمهني، وحتى يمكن النهوض بكفاءة الخدمات التي يقدمها التعليم الفني والمهني لتصل إلى المستوى المطلوب. (٢) مراجعة التشريعات لتفرض الرسوم على أساس إجمالي الأجور كما هو الحال في معظم الدول لتحل محل فرض رسوم على أساس صافي الربحية، حيث يتطلب من المنشآت أن تدفع ١٪ من صافي أرباحها لتمويل صندوق التدريب. وهذا النوع من الرسوم / الضريبة تم الاعتراض عليه فى مصر باعتباره غير دستوري.

وتجدر الإشارة إلى أن الأطراف صاحبة المصلحة في أي نظام تميل للاستجابة في الحال مادامت تشهد مكاسب ملموسة، أو على الأقل تقدمًا واضحًا نحو تحقيق مزايا محددة. وهذه المجموعة من التوصيات المشار إليها أعلاه تحاول أن تقدم حوافز واضحة للأطراف صاحبة المصلحة، وفي نفس الوقت تحملها مسؤولية الفشل في إنجاز ما يتعين عليها القيام به.

الهوامش

1. Jica, 2006.

٢. تقدم مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني -التابعة لوزارة التجارة والصناعة- برنامج التلمذة الصناعية الذي تصل مدته إلى ثلاث سنوات.

3. ECES-World Bank, Cairo office (2000).

٤. وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٨.

5. Jica, 2006.

٦. بيانات من وزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع المشروع القومي لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني فى مصر (TVET)، الممول من الإتحاد الأوروبي، ومن مشروع البنك الدولي لتنمية المهارات، ويتضح هذا أيضًا من الجهود المشتركة لكل من وزارة المالية، واتحاد الصناعات المصرية، ومجلس التدريب الصناعي من أجل توفير التدريب والوظائف.

٧. وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٦.

٨. المرجع السابق.

9. GTZ – Mubarak – Kohl Initiative (2009).

10. من : Graduate Tracer Study and Attitude of Youth towards the Labor Market in the Context of the Wider Landscape of TVET in Egypt, CID Consulting, Cairo, March 2009.

١١. مرجع سبق ذكره- مبادرة مبارك – كول.

١٢. المرجع السابق.

13. EC.TVET, Assistance to the Reform of the Technical and Vocational Education and Training system in the Arab Republic of Egypt, (May 2009), Project Documents.

١٤. هايدلبرج هي شركة ألمانية رائدة فى مجال الطباعة ومعروفة على مستوى العالم بأنها تقوم بالتدريب فى هذا المجال.

١٥. مجلس التدريب الصناعي ، (مايو ٢٠٠٩) وثائق المجلس.

16. Skills Framework Conference-British Council, European Training Foundation, ITC, March, 2009.

١٧. نظام الجودة العالمي (ISO) ، إدارة الجودة الشاملة (TQM) ، تحليل المخاطر والمواقف الحرجة (HAACP).

المراجع

Abrahart, Alan (2000), “Education, Training and, Employment Sub-committee Report (ETES)”, Unpublished, World Bank, Cairo, Egypt

Abrahart, Alan (2003), “Egypt: Review of Technical and Vocational Education and Training.”, Unpublished, World Bank, Washington D.C.

Abrahart, Alan (2000), “Report of the Employment, Education and Training Sub-committee”, Unpublished, World Bank Office, Cairo, Egypt.

Carrero-Perez, Elena and Hakim, Guillermo (2006), “Reforming technical and vocational education and training in the Middle East and North Africa: experiences and challenges”, ETF and the World Bank.

Graduate Tracer Study and Attitudes of Youth towards the Labor Market in the Context of the wider Landscape of TVET in Egypt, (March 2009), Unpublished, CID Consulting Cairo- Egypt

JICA - Allied Corporation Egypt (2006), “Job Opportunity Survey”, Report developed by JICA to Ministry of Trade and Industry. Unpublished, JICA, Cairo, Egypt.

Ministry of Trade and Industry - Skills Development Project – Drop-out study (2006), Unpublished, Skills Development Project - PMU, Cairo, Egypt

Ministry of Trade and Industry - Skills Development Project – Market Research Surveys, (2008), Unpublished, Skills Development Project PMU, Cairo, Egypt

الفصل الثالث عشر

إن التأثير المتبادل بين العوامل التي تؤثر على نتائج الصحة فى رؤية التنمية البشرية المستدامة، يبدو بوضوح فى الأهداف الإنمائية للألفية، التى تضع الصحة فى صلب التنمية والجوانب المتعلقة بالصحة فى كل من الأهداف الإنمائية الثمانية. وهذه الأهداف مصممة بطريقة تجعل تحقيق كل هدف يسفر عن آثار إيجابية على المظاهر الصحية. إن التحدى الراهن للتغيرات والأزمات العالمية، يتمثل في الاعتراف بأن الصحة تعتمد، في نهاية الأمر، على حيوية العمليات الداعمة لحياة الطبيعة، وأن الاستثمار القوى في الصحة العامة ذات بقطاعاتها المتعددة، ومن التدخلات الوقائية الأساسية، في إطار السياسات الوطنية، يمكن أن يحقق عائداً إيجابياً سريعاً على الصحة العامة.

شكل ١٣-١ : التغذية من خلال دورة الحياة

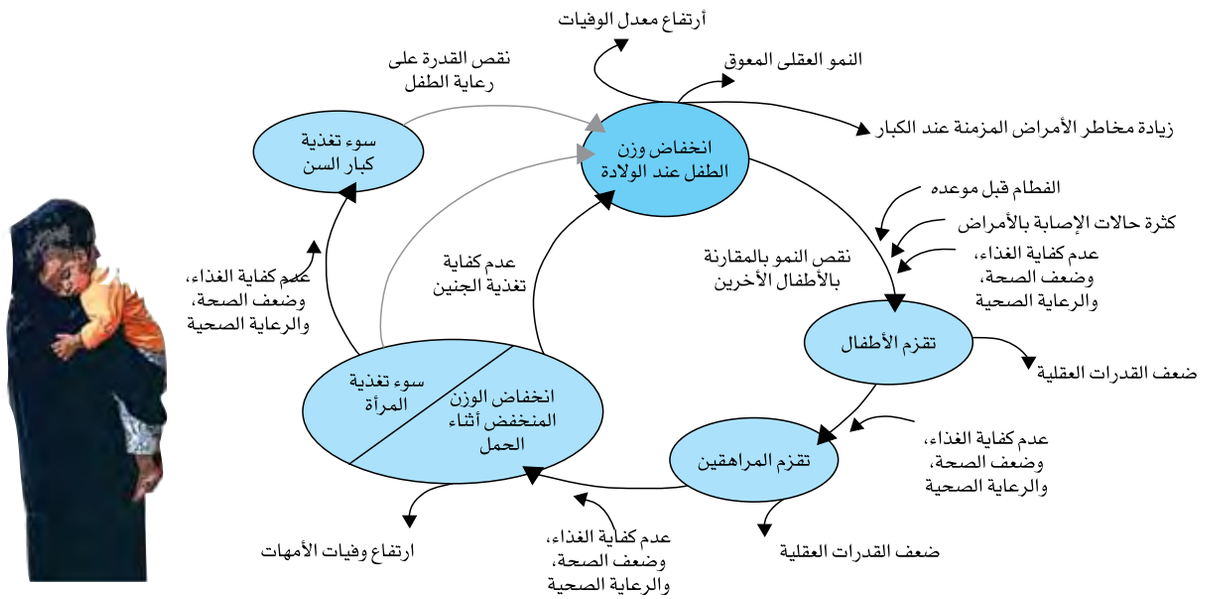

المصدر: تم إعداد هذه المادة لحساب اللجنة الإدارية للتنسيق، واللجنة الدائمة المعنية بالتغذية SCN/ACC التابعة للمفوضية المعنية بتحديات التغذية فى القرن الحادى والعشرين، فى شهر يناير ٢٠٠٠ كما ورد فى التقرير الرابع للجنة الإدارية للتنسيق، واللجنة الدائمة المعنية بالتغذية SCN/ACC بشأن "وضع التغذية: التغذية خلال دورة الحياة"

واستخدام التغذية كمثال لتوضيح التقسيم والتخصص فى العلوم الطبية ـ فمثلاً التغذية تقسم إلى سعرات حرارية، ومغذيات دقيقة وغير دقيقة، والعلوم الطبية منها طب المواليد، وطب الأطفال، وصحة المراهقين، وصحة الكبار، وطب الشيخوخة وما إلى ذلك ـ كان بمثابة حاجز أمام وصل نقاط التقدم في الصحة البشرية[١]. والقاسم المشترك لعمليات الوصل عبارة عن نهج منتظم لـ "دورة الحياة" يتخذ التغذية كمثال (شكل ١٣ ـ ١)، وهذا الشكل يقدم الأهداف ويبين التأثير المتبادل. ويبدو العمل الصحي كجهد منسق يتخطى بالضرورة حدود القطاع الصحى[٢].

صحة الشباب وقياسها

نقدم الصحة، والتغذية، والبيئة معاً فى علاقتها بالمراهقين والشباب في مصر من خلال رؤية شاملة متكاملة لـ "دورة الحياة". ويقدم التعداد السكاني الأخير الذى أُجرى في نوفمبر سنة ٢٠٠٦، والمسوح السكانية فى مصر عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، معلومات موثقة وممثلة للمجتمع، وقد قُدمت معلومات أولية -حول نتائج المسح الذى أجراه المجلس القومي للسكان، عن النشء والشباب فى مصر عام ٢٠٠٩ ـ إلى مؤلفى تقرير التنمية البشرية في مصر. ويعرض هذا المسح معلومات، واتجاهات، وتجارب، كما يعرض آراء المبحوثين، ومفاهيمهم عن صحتهم والمشكلات الصحية التى يواجهونها بما يسمح بإجراء مقارنة مع النتائج العلمية بشأن نفس القضية. وثمة مصادر أخرى من المعلومات أخذت من باحثين، ومن بعض الدراسات ـ التي قد لا ترقى إلى أن تكون ممثلة للمجتمع ككل، أو قد لا ترقى إلى مستوى التوثيق، ولكن يؤخذ بها للاستئناس أو لتوضيح اتجاه ما، في تطور مشكلة صحية معينة. وعند عدم وجود بيانات قطرية معينة، يتم الاستعانة ببيانات إقليمية من قواعد بيانات دولية، لتدعيم المقولة المتعلقة بأهمية تحديد المخاطر، والتعريف بها، وإدارة مشكلة ما.

الملامح الأساسية لصحة الشباب في مصر

تعتبر الفئة العمرية للمراهقين والشباب، فترة مفعمة بالمخاطر، حيث يحتمل أن تحدث خلالها مشكلات صحية خطيرة، وأن تنشأ بعض السلوكيات غير السوية التي تنطوى على آثار خطيرة على الصحة. وصورة المشكلات والمخاطر التي يمكن أن تظهر أثناء فترة المراهقة يمكن أن تبدأ في مرحلة الطفولة ثم تمتد إلى مرحلة الشباب، طبقا لنهج دورة الحياة. وعلى الرغم من أن معظم المراهقين ينتقلون إلى مرحلة النضج والبلوغ وهم في صحة جيدة، إلا أن كثيرًا منهم ليسوا كذلك، وبعض المشكلات الصحية التي يواجهها المراهقون والشباب تؤثر عليهم أثناء فترة المراهقة نفسها، مثل الموت بسبب الانتحار، أو بسبب العنف بين الأشخاص، أو نتيجة للإجهاض غير الآمن أو الولادة غير الخاضعة للإشراف الطبي، وثمة مشكلات أخرى تظهر في وقت لاحق في الحياة، مثل الأمراض المزمنة غير المعدية التى تتعلق بالتغذية، أو سرطان

شكل ١٣-٢ المخاطر التقليدية والحديثة على الصحة

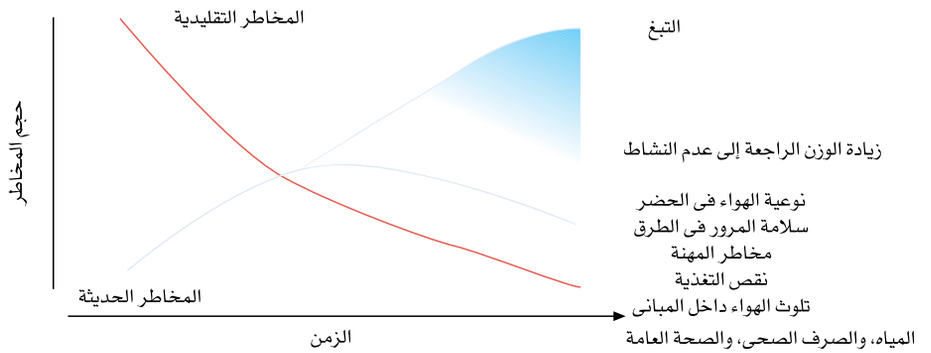

المصدر: Global Health Risks: Mortality and Burden of Disease Attributable to selected Major Risks, WHO, Geneva 2009

ملحوظة: تتحول المخاطر مع الزمن من مخاطر تقليدية (مثل: عدم كفاية الغذاء أو المياه غير الآمنة والصرف الصحى غير الآمن إلى المخاطر الحديثة مثل زيادة الوزن والسمنة. وقد تأخذ المخاطر الحديثة مسارات مختلفة فى مختلف الدول، حسب المخاطر والمحتوى.

الرئة الناتج عن تدخين التبغ الذي بدأت ممارسته في مرحلة مبكرة من الحياة، أو أنواع أخرى من السرطان، الناتجة عن التعرض لأخطار بيئية مسرطنة. وعلاوة على ذلك، فإن صحة المراهقين والشباب قد يكون لها أثرها فيما بين الأجيال، فالأطفال الذين يولدون لأبوين في سن المراهقة، أو لأمهات يعانين من نقص التغذية، يتعرضون لمخاطر نقص الوزن أو الوفاة.

وعلى المستوى العالمي، فإن المشاكل الصحية الشائعة بين المراهقين والشباب تتعلق بسوء التغذية، والصحة الجنسية، والصحة الإنجابية، والأمراض المنقولة جنسيا (بما فيها مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز)، بالإضافة إلى الصحة العقلية، وتعاطى المخدرات، والعنف. وفي مصر، ثمة إضافات أخرى للقائمة تشمل المشكلات الصحية الناجمة عن الضغوط الاجتماعية والثقافية مثل: الزواج المبكر، وختان الإناث، والأمراض غير المعدية المتعلقة بالتغذية في حياة الكبار وخصوصًا السمنة، وبعض الأمراض المعدية الشائعة مثل: الدرن الرئوى، وأمراض الكبد المعدية، والأمراض التي تتسبب فيها البيئة غير الصحية (ومنها الأمراض التي يحملها الغذاء)، فضلا عن المشكلات الصحية الراجعة إلى البيئة.

وعلى هذا، فإن عبء الأمراض لدى المراهقين والشباب، إنما هو نتاج لعوامل مختلفة تتعلق بمخاطر بيئية واجتماعية وسلوكية، ولا تقتصر على عوامل العدوى وحدها. وقد تم حساب مساهمة المخاطر هذه، وتبين أنها تسهم بحوالي ٢٤٪ من العبء العالمى للأمراض من جميع الأسباب، وبنحو ٢٣٪ من إجمالي حالات الوفاة، كما تم حساب نسبة المخاطر التى ترجع إلى أسباب بيئية ـ لإقليم شرق المتوسط (إقليم منظمة الصحة العالمية الذى يشمل مصر)، حيث بلغت ما بين ٢٥٪-٣٠٪.[٣] ويصور (الشكل ١٣ ـ ٢) العلاقة بين المخاطر التقليدية على الصحة، التي لا تزال قائمة في البلدان النامية مثل مصر، التي تجاوزتها المخاطر المتعلقة بأساليب الحياة العصرية، وسياقاتها، وأنشطتها

مفهوم الشباب لمشاكل الصحة والتغذية والبيئة

إن نتائج "مسح النشء والشباب في مصر"، تعطى مؤشراً حول كيفية فهم المراهقين والشباب للمشكلات المتعلقة بالصحة والتغذية والبيئة، كما تقدم لنا معلومات بشأن بعض العادات والسلوكيات.

وحسب إجابات معظم المبحوثين، فإن حجم الأسرة المنشود هو الحجم الصغير، ويصل هذا الحجم في أقصاه إلى إثنين أو ثلاثة أطفال. وتسعى غالبية المبحوثين من جميع الفئات العمرية إلى الحصول على معلومات بشأن البلوغ من الأبوين، أو الأسرة، أو الأصدقاء، أو الجيران، أو من الأفلام، أما المدارس والعاملون فى المجال الصحى فلا يقومون إلا بدور هامشي، وبالنسبة لمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن المصدر الرئيسي للمعلومات عنه هو وسائل الإعلام، وتأتي المدارس والأصدقاء في المرتبة التالية، تليها المواد المطبوعة، وأخيراً يأتي دور المسجد والكنيسة كمصدر للمعلومات. وفي حالة ختان الإناث، نجد أن ٦٢٪ من جميع الأعمار، من كلا الجنسين، يعتبرون ختان البنات مسألة مهمة. ونفس هذه الظاهرة- التى كان قد تم التعليق عليها في التقرير الصادر عن المسح السكانى والصحى عام ٢٠٠٨ ـ أشير إليها أيضًا فى مسح النشء والشباب في مصر (SYPE)، وهى أن انتشار ختان الإناث بين الفئات الأصغر سنًا هو أقل من نسبة ٩٠٪، الموجودة بين الفئة العمرية الأكبر سنا، ٢٢-٢٩ سنة، وعلى الرغم من تجريم عملية ختان الإناث في

إطار ١٣-١ تنمية عادة الرياضة البدنية لدى الشباب

لقد ترسخت الآن أهمية الرياضة البدنية بغية المحافظة على الصحة كرأسمال مكتسب خلال مرحلة الكبر وحتى التقدم في العمر مع التمتع بالصحة والعافية. وفي تقديرات منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٩) إن عدم ممارسة الأنشطة البدنية يتسبب في نسبة تتراوح ما بين ٢١٪-٢٥٪ من حالات سرطان الثدى والقولون، ٢٧٪ من حالات السكر، وحوالي ٣٠٪ من حالات أمراض جلطات القلب. وممارسة مختلف أشكال الرياضة البدنية إنما هى عادة تحتاج إلى أن تُنَمّى أثناء سنوات التكوين الأولى.

ومع ذلك، فإنه على الرغم من المزايا التى تعود على الصحة والرفاهة التي تترتب على ممارسة الأنشطة البدنية، إلا أنه لوحظ أن هناك تناقصًا مضطردًا في الأنشطة البدنية، وبرامج التربية البدنية في المدارس، في مصر، وفي العالم بأسره. والظاهرة أوضح ما تكون في المناطق الفقيرة، وفي التجمعات العمرانية المكتظة بالسكان. وثمة حاجة ملحة لتزويد الأطفال والشباب من كلا الجنسين (سواء كانوا في المدارس أو خارجها) بإمكانية الوصول إلى برامج التربية البدنية وإتاحة الفرص لهم لممارسة الأنشطة البدنية، وكثيرًا ما نجد أن ذلك غير متاح في المدارس في مصر، حتى على الرغم من أن المشاركة في مختلف أنواع الأنشطة البدنية في بواكير الحياة مسألة أساسية من أجل اكتساب الرغبة والمهارات الضرورية والخبرات للحفاظ على عادة الممارسة المنتظمة على التمارين البدنية مدى الحياة.

وإتاحة الفرص للأطفال والشباب من أجل ممارسة أنشطة الرياضة البدنية، مسئولية جماعية لأولياء الأمور، والمجتمع المحلي، والمنظومة التعليمية، والمجتمع بأسره. وتمثل مرحلة السنوات الست من التعليم الإجباري الأساسي في مصر، مجتمعاً يبلغ عدة ملايين من الأطفال على امتداد البلاد بأسرها، وهذا يعنى أن إدخال برامج التربية البدنية في المدارس الابتدائية يمكن أن تضع الأساس لمعيشة إيجابية نشطة مدى الحياة، وتنهض بصحة الشباب وسلامتهم، وتقى من المشكلات الصحية في المستقبل أو تحدّ منها.

وتتمثل الخطوة الأولى نحو إدخال أنشطة التربية البدنية في المدارس، في سدّ فجوة المعرفة للسياسات، ولدى صانعى القرارات، والمدرسين، وأولياء الأمور، وغيرهم من المهنيين، والجماعات المعنية والمنظمات، وتتطلب البرامج المصاحبة لذلك، التي تستند إلى المجتمع إلى أن نبادر بها لضمان عدالة وصول الأطفال خارج المدارس، للأنشطة الرياضية البدنية، وعلى الرغم من أن الأداء التنافسيّ الباهر للفتيات المصريات في كثير من الألعاب الرياضية على الصعيد العالمي، هو دليل على غياب أى نوع من التحفظ إزاء ممارسة البنات للرياضة البدنية، إلا أن الأمر قد يقتضى إتخاذ إجراءات معينة للتغلب على أية تقاليد ترتبط بالثقافة، قد تقف عقبة في طريق مشاركة الفتيات مشاركة كاملة في أنشطة الرياضة البدنية في تلك السن المبكرة، وفي مرحلة لاحقة عندما يصبحن شابات.

المصدر: حبيبة حسن واصف، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠.

قانون الطفل، إلا أن العملية يتم إجراؤها في عدد محدود من العيادات الصحية العامة، أما الأماكن التي تجرى فيها العملية عادة فهي البيوت أو العيادات الخاصة، ويلاحظ أن عدد العيادات الخاصة التي تجرى فيها تلك العملية ضعف عدد البيوت.

وتمثل ولادة الأطفال التي تجرى تحت إشراف طبي ٧٦٪ من حالات الولادة، مع قيام "الداية" أو المشرفة التقليدية على الولادة Traditional Birth Attendant TBA بالاشتراك في حالات الولادة الباقية مناصفة مع الأم أو الحماة، والتهميش الواضح لخدمات "القابلة" المؤهلة، وقد أكد ٨٦٪ من النساء على أهمية الرضاعة الطبيعية للطفل فى الشهور الستة الأولى من حياة الطفل. ونجد أن استخدام موانع الحمل يتمشي مع الاتجاه المعتاد وهو انخفاض استخدام تلك الموانع قبل الحمل الأول، ومن ثم نجد أن ٥٠٪ فقط يستخدمن تلك الموانع في المجموعة العمرية من ١٥ ـ ٢١ سنة، بينما نجد أن ٢٠٪ فقط لا يستخدمن موانع الحمل بين الفئة الأكبر سنًا والتي تتراوح أعمارها ما بين ٢٢-٢٩ سنة. وتأتي الإذاعة والتليفزيون على رأس قائمة مصادر المعلومات عن موانع الحمل، يليها معاونو الخدمات الصحية، والآباء والأمهات، أما المدرسة فتقوم بدور محدود في التعليم الخاص بتنظيم الأسرة، وكانت نسبة الشباب الذكور الذين لم يستطيعوا تحديد مصدر للمعلومات بشأن موانع الحمل هى الأعلى.

وكانت غالبية المبحوثين ـ ما يناهز ٩٥٪ منهم ـ يعتبرون أنفسهم خالين من أية أمراض. وتتصدر الأنيميا (فقر الدم) قائمة الأمراض، وكانت شكاوي النسبة الباقية وهى ٥٪ تنصرف إلى اعتلال الصحة. ونجد أن أمراض الجهاز التنفسي، والربو، والأمراض الروماتيزمية وأمراض القلب، وارتفاع ضغط الدم، تأتي بعد ذلك تباعاً، بينما أفادت أعداد صغيرة بأنها تعاني من الصداع، والصداع النصفى، وأمراض الكلى، والأمراض الجلدية، ومرض السكر، وقرحة المعدة، وأمراض الكبد،

والصرع، والبلهارسيا، وحب الشباب والأورام الخبيثة، ويأتي في ذيل القائمة مرض إعتام عدسة العين (الكتراكت)، وارتفاع معدلات الكوليسترول، ويظهر مرض السكر بصورة كبيرة في الفئات الأكبر سنًا، وقد وردت الإفادة بأنه ينتشر بين الذكور أكثر منه بين الإناث. ولم تقدم لنا البيانات أية معلومات عن الترابط بين حالات الأمراض المبلغ عنها والشائعة الحدوث في أوضاع الحياة الحقيقية، وقد يقتضى الأمر، مزيدًا من البحث والتقصى، عن سر ارتفاع أمراض الروماتيزم غير المحددة في القائمة، فيما يتعلق بالأسباب المعلنة عن اعتلال الصحة.

ويتعين أن نتذكر أن هذه المعلومات هى المعلومات التي أدلى بها المبحوثون ولم يتم التحقق منها بالضرورة. والسعى إلى البحث عن الرعاية الصحية يكاد يكون بالتساوي لدى الأطباء الممارسين، والمستشفيات العامة والعيادات، مع تفضيل الأطباء الممارسين الذين لديهم عيادات خاصة، من جانب الإناث في الفئة العمرية الأكبر من ٢٢ ـ ٢٩ سنة. أما الفئات الأصغر سنًا فلا تبحث عن الرعاية الصحية في العيادات غير الهادفة إلى الربح، والعلاج الذى يتم شراؤه بدون وصفة طبية (روشتة) يشتمل أساسًا على المسكنات، يلى ذلك بدرجة أقل المضادات الحيوية، ويقترب كثيرًا منها مضادات المغص، وأدوية آلام المعدة.

وكانت الإفادات إيجابية بخصوص وجود التلوث حيث ذكر ذلك ٤١٪ من المبحوثين، وكانت الأعراض أو الشكاوى الراجعة إلى التلوث تتعلق بالجهاز التنفسى أساساً، وتليها أعراض الجهاز الهضمى، والطفح الجلدى، وأمراض الكلى، وأخيراً أمراض الكبد. وقد أفاد حوالى ١٥٪ من المبحوثين من جميع الأعمار ومن كلا الجنسين، بأنه قد حدثت لهم إصابات، تصدرتها حالات السقوط، تليها الحروق، ثم الجروح الغائرة، والعنف البدنى، والصدمات الكهربائية. ويبدو أن الذكور أكثر عرضة للحوادث، حيث أفادوا بوقوع مشاجرات فى الشوارع، واستخدام العنف، بينما الإناث عرضة لحالات الاعتداء أكثر من الذكور.

وعن موضوع استهلاك الخبز، كان من المدهش أن نلاحظ أن أكثر قليلاً من ربع المبحوثين قد ذكروا أنهم يأكلون الخبز المصنوع فى البيت، وهذه نسبة أعلى مما واجهناها فى الواقع، حيث إن صنع الخبز فى البيت ليس من العادات المتواترة، أنه يقتصر فى الغالب على الأعياد، وعلى بعض المناسبات الاحتفالية الخاصة، والخبز المحلى البلدى المدعوم لا يستهلكه إلا نصف العينة فقط، وأما الخبز الأبيض الشامى فيستهلكه ١٠٪ من العينة. ويعنى انخفاض معدل استهلاك الخبز المدعوم ـ حسب إفادة المبحوثين ـ وهو الخبز المزود بعنصر الحديد،أنه يتم تغطية نصف المجتمع المستهدف من الأطفال والنشء فقط الذين يعانون من نقص فى الحديد.

إن قائمة بالاستهلاك الغذائى لمدة أسبوع واحد، تعكس السمات الأساسية للتشكيلة التقليدية للنظام الغذائى فى مصر. فإلى جانب الخبز، وهو السلعة الغذائية الرئيسية، يعتمد المصريون على الحبوب، والبقول، ومنتجات الألبان، كمصادر للبروتين، وعلى الدواجن والبيض الأسماك (أكثر من اللحوم) كمصادر للبروتين الحيوانى. ومن المفهوم أن نقص ما يتم الحصول عليه من البروتين الحيوانى هو نتيجة لوباء انفلونزا الطيور، ونتيجة لارتفاع الأسعار الحالى للحوم، والأسماك، والدجاج، وهى أسعار فوق متناول الكثيرين.

نتائج المسح السكانى والصحى المتعلقة بالشباب فى مصر، عام ٢٠٠٨

بالإضافة إلى المعلومات السكانية المعتادة، ومعلومات الصحة الإنجابية، والخصوبة، وظاهرة ختان الإناث، وصحة الأم والطفل، وأقسام التغذية التى وردت فى المسح السكانى والصحى (DHS)، تولىّ تقرير ٢٠٠٨ بحث عدد من القضايا الخاصة.

هناك ارتفاع ملحوظ فى سن المرأة المصرية عند الزواج الأول. ومع ارتفاع السن القانونى لزواج الفتيات إلى ١٨ سنة فى قانون الطفل الجديد، فإنه من المتوقع انخفاض تعّرض الفتيات لمخاطر الزواج المبكر[٤]. أما عن استخدام موانع الحمل ـ تمشيًا مع الاتجاه العام بين السيدات فى مصر ـ فإن أقل من واحد فى المائة من السيدات المتزوجات، اللائى لم ينجبن بعد، استخدمن وسائل تنظيم الأسرة. وكانت القضية التى أبرزها المسح السكانى والصحى، تتعلق بعدد السيدات اللائى توقفن عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وقد بلغت النسبة المئوية لحالات الولادة بمساعدة طبية، ٧٦٪، وفى معظم حالات الولادة الباقية كانت "الداية" هى التى تقوم بالمساعدة فى عملية الوضع، وهذا يثير قضية تهميش القابلات المؤهلات التى غالباً ما كانت تواجَه فى المناطق الريفية. وقد أوضحت نتائج المسح بشأن الرضاعة الطبيعية أنه على الرغم من أن هذه العادة تكاد تكون عامة فى مصر، إلا أنها ليست فى الوضع الأمثل عقب ولادة الأطفال مباشرة، حيث يُعْطَى الأطفال أنواعاً معينة من السوائل (غالباً فى أحوال صحية مشكوك فى سلامتها) انتظار لإدرار لبن الأم.

وببحث مدى وصحة المعلومات عن مرض نقص المناعة البشرية/ الإيدز، أتضح أن ٧٪ فقط من النساء، ١٨٪ من الرجال كانوا ضمن الفئة المصنفة بأن لديها معلومات كاملة وصحيحة عن المرض، وهذا

يشير إلى أنه يتعين بذل جهود جادة لسد تلك الفجوة فى هذه المعلومات، كما توجد فجوة معلوماتية أخرى بخصوص سلامة الحقْن. وحيث إن ٢٧٪ فقط من النساء، ١٩٪ من الرجال فى الشريحة العمرية ١٥-٢٩ سنة قد تلقوا معلومات عن سلامة الحقن. وقد أوضحت نتائج المسح عن عادة التدخين بين الفئة العمرية ١٥-٥٩ سنة أن ١٪ من النساء مدخنات مقارنة بـ ٤٤٪ من الرجال، وكانت نسبة ٣٩٪ من النساء، ونسبة ٣٧٪ من الرجال قد تلقت معلومات عن الآثار السيئة للتدخين السلبى فى الأشهر الستة السابقة على المسح.

ولقد أوضحت نتائج الاختبار حول مدى انتشار حالات الإصابة بمرض التهاب الكبد الوبائى بسبب الفيروس سى (C) بين الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة أن حالات الإصابة بدأت فى الارتفاع مع كبر السن، وأنه لوحظ أن الرجال أكثر قليلاً من حيث التعرض للإصابة. وكانت حالات الإصابة بالتهاب الكبد الوبائى نتيجة للفيروس سى (C) أعلى بين سكان الريف وأقل بين سكان المحافظات الحدودية والحضرية، كما لوحظ أنه كلما ارتفع مستوى التعليم والثروة، قلت مخاطر التعرض للإصابة بمرض فيروس الكبد الوبائى. أما فى حالة نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنه يبدو أن ثمة فجوة معرفية خطيرة يتعين سدها بشكل عاجل، حيث لوحظ أن عدداً محدوداً جدا بين الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة هم الذين لديهم معلومات كاملة عن المرض، ومن أين يأتى، بل ومعرفة أماكن إختبار هذا المرض. أما مرض فقر الدم (الأنيميا) فلم يتم بحثه فى مسح ٢٠٠٨، وأفادت نتائج المسح السكانى والصحى فى عام ٢٠٠٥ إنتشار الأنيميا حتى وصلت نسبتها إلى ٢٦٪ بين الذكور الذين لم يتزوجوا و٣٥٪ بين الإناث اللائى لم يتزوجن فى الشريحة العمرية ما بين ١٠-١٩ سنة وأما الأطفال فإن نصفهم على الأقل مصاب بحالات أنيميا معتدلة، وكشفت تلك النتائج عن حقيقة مهمة وهى أن أنيميا الأطفال فى مصر تعبر الحواجز الاقتصادية والاجتماعية كما تبين لنا، وأنها مرض لا يقتصر على الفقراء أو المهمشين.

آثار السياسات والتوصيات

إطار السياسات

على الرغم من عدم وجود إطار محدد للسياسات بالنسبة للشباب والنشء، كفئة عمرية معروفة من السكان إلا أنه قد حدث تقدم ملحوظ بالنسبة لقضية صحة الأطفال، وتنميتهم، ورفاهتهم فى مصر بناء على نهج الحقوق الرامى إلى إشباع حاجات الأطفال. وكان عقدا تنمية الطفل اللذان أعقبا التصديق على إتفاقية حقوق الطفل فى ١٩٩٩، قد آتيا ثمارهما بإصدار قانون الطفل وتعديله عام ٢٠٠٨، وإنشاء حقيبة وزارية للأسرة والسكان، والدور القيادى والتنسيقى لتلك الوزارة سوف يكون مطلوباً بشدة لتعبئة مختلف القطاعات، وصياغة سياسة متكاملة، ووضع استراتيجية لبلوغ الأهداف المشتركة المتعلقة بالشباب.

ولا يمكن لأى برنامج يرمى إلى تحسين الحالة الصحية والاجتماعية للشباب، أن يغفل التدخلات الوقائية والعلاجية الموجهة إلى السنوات الأولى من العمر بدءًا من الميلاد وحتى ٢٤ شهرًا من العمر، بإعتبارها أخطر الفترات حرجاً على صحة وسلامة النشء. ومن المنتظر أن يقوم مرصد الطفل ـ الذى أنشأه المركز القومى للطفولة والأمومة بالاشتراك مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار واليونيسف ـ بتقديم بيانات يمكن الاستفادة منها فى توجيه التدخلات فى ظل مبادرة السنوات الثلاث.

ويمكن أن تكون المساهمة المرتقبة للمجلس القومى للشباب مساهمة قيمة، على أن سياسة إنشاء مراكز للشباب والملاعب فى المجتمعات السكانية على امتداد البلاد من أجل ممارسة الرياضة والتمرينات البدنية فى جميع المحافظات، يمكن أن تحتاج إلى إعادة نظر ومراجعة لزيادة الاستفادة منها من جانب الفتيات والأولاد، بل ومن النشء فى السن الأصغر. والمدارس التى لا توجد بها ملاعب يجب أن تتمكن من التفاوض والاتفاق على استخدام ملاعب مراكز الشباب المحلية (الملاعب البلدية أو حتى الأندية الرياضية المجاورة) لإدارة فصول تعليمية لدراسة الرياضة والتربية البدنية، وهذا الإجراء أخذت به كثير من المدارس فى أوروبا، التى لا تتوفر لها مساحات لإقامة الملاعب.

اعتبارات مؤسسية

إن الخبرات والدروس المستفادة من قصة نجاح نموذج إدارة البرنامج السكانى مع إنشاء المجلس القومى للسكان الذى أنشىء خصيصًا ليشرف على عدة قطاعات، يمكن أن يكون بمثابة نموذج لبرنامج قومى للتغذية. ويمكن الاستفادة كثيرًا من توسيع القاعدة القطاعية للأنشطة من أجل تحسين الأمن الغذائى والحالة الغذائية فى البلاد. ولعل إنشاء اللجنة الوزارية للتغذية (ديسمبر ٢٠٠٨) من أجل الإسراع بتنفيذ سياسة وطنية واستراتيجية قومية للتغذية يعتبر خطوة فى الإتجاه الصحيح. واللجنة بمثابة هيئة لتنسيق السياسات لأنها تضم معًا الوزارات الرئيسية المعنية بالغذاء والتغذية، وهى: وزارة الصحة، ووزارة الزراعة، ووزارة الأسرة والسكان، ووزارة التضامن الإجتماعى، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة البيئة. وعلى أى حال، فقد أوضحت التجربة أنه لا بد من توفر عدد من الشروط المسبقة الأساسية من أجل الإعداد لهذا الحوار عالى المستوى الخاص بالسياسات، ودعم تنفيذ السياسات المتكاملة المترتبة على ذلك بطريقة من شأنها تحقيق التعاون والتكامل بين القطاعات.

الحماية الاجتماعية

أدت برامج الحماية الإجتماعية فى مصر إلى زيادة الوصول إلى البرامج والخدمات بشكل عادل، وتحقيق الفرص المتكافئة بشكل يبعث على التقدير، حيث مازالت توجد جيوب من الفقر على الرغم من التقدم المحرز فى التنمية والنمو الاقتصادى. وتوفر الإصلاحات الإجتماعية الواسعة التى بدأت خلال السنوات القليلة الماضية شبكة أمان كانت مطلوبة بشدة للأسر ذات الدخل المحدود. وقد تم عرض جهود الإصلاح الإجتماعى والسياسات والاستراتيجيات التى تؤثر على الأطفال والنشء فى الدراسة التى أجريت عن فقر الأطفال متعدد الأبعاد فى مصر، والتى تم الانتهاء منها مؤخرًا بعنوان (فقر الأطفال والتفاوت فى مستوى معيشتهم) ويعتبر حسن استهداف تلك الأسر المحتاجة والتحويلات النقدية المشروطة الخاضعة للتحكم والسيطرة من أجل تحسين الصحة والتغذية، والمحصلة التعليمية للنشء عاملاً مؤازرًا للجهود المبذولة من أجل النهوض بصحة ورفاهة الشباب.

التنسيق الفعال

إن توزيع القضايا والمشكلات المتعلقة بالشباب بين القطاعات ويديرها القطاع "المفوض"، سواء كانت المسائل تتعلق بالصحة أو التعليم أو الرياضة أو غيرها، يبرز ضرورة التنسيق بين البرامج المعنية. وللوصول إلى الآثار والنتائج المرجوة فإن ذلك يتطلب معالجة مشكلة التأثير المتبادل التى تواجه الشباب والنشء. ويتوقف نجاح النتائج على روح الفريق والتجمع حول أهداف مشتركة، ويعتبر وجود نظم المعلومات ـ التى يمكن الوصول إليها من قبل جميع المشاركين، وتسمح بالمشاركة فى المعلومات فى حينها فيما بينهم ـ شرطًا أساسيًا من أجل حسن التنسيق فيما بين القطاعات، كما تعتبر صياغة السياسات المتكاملة والإدارة الرشيدة، والمساءلة هى العمود الفقرى لنجاح تنفيذ البرامج التى تشترك فيها مختلف القطاعات. وتشتمل العوامل الأخرى التى لها اسهاماتها على:

- المعلومات التى تصدرها وتشارك فيها جميع القطاعات لدعم صياغة السياسة/الاستراتيجية المشتركة، وعملية المتابعة والتقييم.
- حوار مستمر ومتواصل على صعيد السياسات بين الشركاء/القطاعات.
- التصميم المؤسسى الذى يمكن أن يسمح بالتعاون الفعال عبر القطاعات فى جميع مراحل البرامج وعلى جميع الأصعدة المركزية والإقليمية والمحلية.
- مفهوم مشترك، وتصميم وتخطيط استراتيجيات متكاملة.
- نموذج لإدارة تنفيذ البرامج يحدد المسئوليات ويمكن أن يتتبع المساءلة.
- نموذج للإدارة المالية يمكن أن يسمح باحترام قواعد ونظم المحاسبة المالية لكل طرف من الأطراف.
- تبنى مناهج ترتكز على السكان للتعرف على المشكلات بمشاركة من الشباب والأطراف المستفيدة فضلاً عن العناصر الفاعلة، من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة إعمالاً لدواعي السياقات المحلية.

تدعيم البعد الشبابى

من المقترح تبنى سياسة ترمى إلى إعادة النظر فى البرامج القومية الحالية التى تستهدف (أو التى من المحتمل أن تستهدف) صحة

الشباب ورفاهتهم من أجل تعزيز الأبعاد الشبابية. وقد يكون ذلك هو الوقت المناسب حيث إن ثلاثة قطاعات وهى الصحة، والتعليم، والتضامن الاجتماعى، منخرطة فى عمليات إصلاحية. ومن المتوقع أن يستفيد الدور التنسيقى المنتظر لوزارة الأسرة والسكان من خطة المشاركة في نظم المعلومات المنوه عنها آنفاً، ومن نموذج الإدارة المالية لتسهيل المحاسبة والمساءلة فى البرامج التى يتم تنفيذها من قبل عدة جهات، ونموذج إدارة التدخلات متعددة الشركاء.

ويجب أيضًا مراجعة منظومة برامج الأمم المتحدة المنفذة فى مصر ـ التى تستهدف المراهقين والنشء والشباب، وإن المبادرة بالأنشطة الرامية إلى التعجيل بتحقيق التقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية، سوف تفيد صحة ورفاهة الشباب، فضلاً عن البرامج التى تستهدف النشء والشباب على وجه الخصوص، مثل برامج منظمة الصحة العالمية المعنية بصحة النشء، وتعاطي المخدرات، والصحة الإنجابية، والأمراض المنقولة جنسياً، وتقييم المخاطر البيئية، والتغذية والأمراض المعدية المتعلقة بالتغذية (السمنة)، والمياه والصرف الصحى، وبرنامج الأمم المتحدة بشأن مرض الإيدز، وبرنامج اليونيسف لتنمية النشء ومشاركتهم، وبرنامج التواصل من أجل التنمية. أما وقد صدر التقرير الآن، فقد تكون هنالك فرصة فريدة لتحليل وتدعيم الأبعاد المتعلقة بالشباب فى خطة عمل الدولة الرامية إلى تنفيذ توصيات مفوضية منظمة الصحة العالمية بشأن المحددات الاجتماعية للصحة (٢٠٠٨) وسوف يُنظر إلى مشاركة الشباب فى تنفيذ تلك الخطة على أنهم شركاء ومستفيدون. وإن عضوية مصر فى مفوضية منظمة الصحة العالمية يعد ميزة.

الصحة العقلية والاضطراب العقلى

الصحة العقلية هى حالة السلامة العقلية التى بها يعرف الشخص قدراته/قدراتها، ويكون قادرًا على التعامل مع ضغوط الحياة وشدائدها، ويعمل بشكل منتج ومثمر، ويساهم إسهامًا طيبًا فى المجتمع المحلى أو المجتمع العام.

ويركز نظام الرعاية والصحة العقلية القائم فى مصر على الاضطرابات العقلية الواضحة بالشكل المعهود فى مختلف الفئات العمرية، وهذه الاضطرابات تؤثر على السلوكيات، وعلى التفكير، والإنفعالات والإدراك، وإرادة الاختيار لدى الإنسان، وترجع تلك الاضطرابات إلى مختلف الضغوط البيولوجية والاجتماعية والنفسية، وهى تحتاج إلى متابعة طبية مع أحد أطباء الطب النفسى و/أو أحد الاختصاصيين فى الصحة العقلية.

وإذا كان عدد محدود من الشباب يعانى من اختلالات خطيرة تتطلب مساعدة طبية، فإن الغالبية الساحقة من الشباب فى مصر لا يحتاجون إلى اللجوء إلى نظام الرعاية الصحية القائم، بل إنهم ربما يحتاجون ـ من الناحية الأخرى ـ إلى الاستفادة من إسداء المشورة والنصح، وإن كانوا ـ لأسباب ثقافية ـ يفضلون اللجوء إلى الأسرة، أو المعلمين، أو الأصدقاء، طلباً للمساعدة، وفى الواقع تعتبر المساعدة المهنية المتخصصة، على هذا المستوى، مفقودة. ولا يوجد -فى الوقت الراهن- إلا عدد محدود، إن وُجد، مدربون كاستشاريين، ناهيك عن الممارسين العامين المتخصصين فى خدمات الشباب.

الصورة العامة

يوجد فى مصر ٢٩ محافظة بها خدمات صحية للطب النفسى والعقلى. وتوجد أربع مستشفيات حكومية رئيسية هى: العباسية (افتتحت عام ١٨٨٣) وتبلغ طاقتها الاستيعابية ٢١٧١ سريرًا، والخانكة (افتتحت عام ١٩١٣) وطاقتها ٢١٠٩ سرير، والمعمورة (افتتحت عام ١٩٦٧) وتبلغ طاقتها الاستيعابية ٩٤٨ سريرًا، وحلوان (افتتحت ١٩٧٩) وتبلغ طاقتها الاستيعابية ٦٠٠ سرير. ويوجد أيضًا عشر مستشفيات أصغر فى محافظات مختلفة. وتوجد خدمات الطب النفسى أيضًا فى جميع المستشفيات الجامعية والمراكز الطبية الجامعية، السبعة عشر فى مصر، كما توجد مستشفيات وخدمات الطب النفسى فى مستشفيات القطاع الخاص، والمستشفيات العسكرية[٥].

صورة السلامة العقلية للشباب فى مصر

تعتمد المعلومات المتاحة، فى الوقت الراهن، بشأن السلامة العقلية للشباب فى مصر، على الملاحظة، لأنّ البيانات الإحصائية المتاحة من البحوث فى مصر نادرًا ما تميز بين الفئات العمرية، وتركز بصفة عامة على الحالات الخطيرة من الاضطرابات العقلية. ومع ذلك، فإن المعلومات الموجودة، أيًا ما كانت، توحى بأن ثمة مشكلة سائدة وهى الاستبعاد الاجتماعى، وعلى سبيل المثال، فإن البحوث بشأن مختلف جوانب السلوك الاجتماعى، قد أوضحت بأن نزعة التطوع لدى الشباب منخفضة للغاية، واشتراكهم فى الانتخابات أمر يبعث على الأسى[٦].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البطالة بين الشباب مرتفعة دائماً، وتبلغ نسبتها بالفعل ١١٪ من إجمالى قوة العمل خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٥، والهجرة هدف مشترك بينهم، وحرية التعبير عن الرأى هى رغبة يتم الإعراب عنها فى مواقع عديدة على شبكة الإنترنت[٧]. ومما يثير القلق تضخم حالات التحرش الجنسى والاغتصاب والزواج السرى، إذا

شكل ١٣-٣: الدائرة الخبيثة التى تربط بين الفقر والصحة العقلية

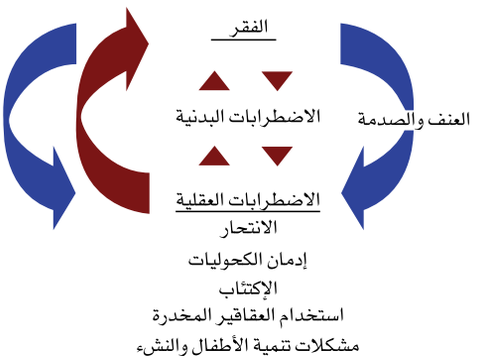

المصدر: مقتبس بتصرف مما كتبه سراسينو، ٢٠٠٤

الشكل ١٣-٤: معدلات فجوة العلاج

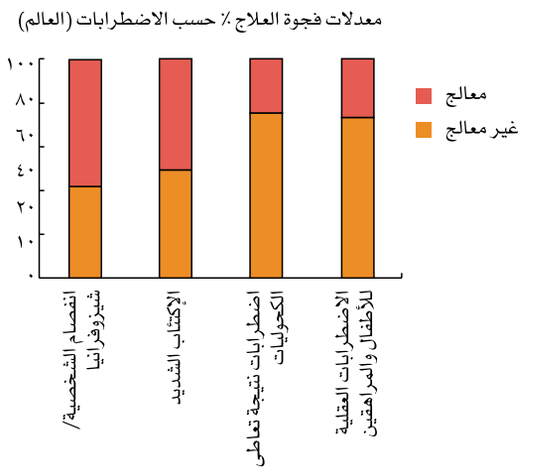

المصدر: مقتبس بتصرف مما كتبه سراسينو، ٢٠٠٤

عرفنا بأن ذلك يحدث أحياناً كثيرة بين الشباب. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة التأكيد على الهوية الوطنية والدينية، التى تتجلى فى إنتشار الرموز الدينية –مثل غطاء الرأس أو الصلبان المسيحية البارزة- إنما تشير إلى الحفاظ المكثف على الهويات المتميزة بين الشباب، ولقد أدت تلك الظاهرة بشكل عفوى إلى ظهور التمييز على مستوى البلاد بأسرها، وهى مسألة كانت غائبة إلى حد بعيد فى الماضى، وأدت إلى تكثيف الشعور بالإغتراب بين فئات الأقلية.

ويثور السؤال بشأن عدم اشتراك الشباب فى مصر، بطريقة أكثر ديناميكية فى الشئون الاجتماعية، خارج نطاق اهتماماتهم المباشرة. من الواضح أن الأسباب ثقافية، أو خارجية فى الغالب، وذلك أن البيئة الأبوية والسلطوية التى يعمل فيها الشباب تجعلهم يحجمون عن المشاركة، بينما نجد أن عدم وجود فرص عمل يتسبب فى ضياع المبادرات المستقلة.

فجوة العلاج

يرتبط انتشار الاضطرابات العقلية ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولقد أوضحت البحوث أن الفقر والاضطرابات العقلية يغذيان بعضهما بعضًا، وأن أحدهما يؤدى إلى الآخر فى دائرة خبيثة، لا بد من كسرها، إما بالقضاء على الفقر، أو التدخل الكافى مع المرضى الذين يعانون من الاضطرابات العقلية، ويفضل أن يكون الإثنان معاً (أنظر شكل ١٣ ـ ٣)، بل إنه مما يبعث على الإنزعاج بدرجة أكبر، أن الفجوة بين الذين يتم علاجهم والذين لا يتم علاجهم من الأطفال والنشء الذين يعانون من الاضطرابات، هى فجوة كبيرة باستثناء الإكتئاب وانفصام الشخصية (الشيزوفيرانيا) أى أن الأجيال القادمة التى سوف تمسك بزمام المسئولية فى العالم، هى الأجيال التى يتم تهميشها بدرجة أكبر بالنسبة لتقديم الرعاية الصحية العقلية. (أنظر الشكل ١٣ ـ ٤)[٨].

وتنطوى التغيرات السريعة الجارية الآن فى مصر، إما على تهديد للعلاج النفسى، وإما على فرصة له. ويمثل التخفيض فى النفقات الحكومية مخاطر أكبر على الفقراء، وخدمات الطب النفسى الخاصة تستهدف فى معظمها فئات الشرائح العليا من الدخل. ومن الناحية الأخرى، فإن الطلب على خدمات الطب النفسى، آخذ فى الزيادة كمًا وكيفًا. وتعتبر ميزانية الصحة العقلية فى مصر هى سندريلا الميزانية الإجمالية للصحة ، أى الميزانية المغضوب عليها. بينما يتراوح حجم الميزانية الإجمالية للصحة ما بين ١٪-٥٪ فى مصر، (٢,٥٪ حالياً حسب مصادر وزارة الصحة)، مقارنة بـ١٢٪-١٥٪ فى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية، نجد أن التقديرات تشير إلى أن نسبة ١,٥٪ فقط من الميزانية الإجمالية للصحة، تُنْفَق على خدمات الصحة العقلية، فيما تذهب توصية منظمة الصحة العالمية إلى تخصيص ١٠٪ من إجمالى ميزانية الصحة لخدمات الصحة العقلية.

حالات الاضطرابات العقلية فى مصر

فى مصر، نجد أن معظم حالات الاضطرابات العقلية الأكثر شيوعاً تندرج تحت الأنواع التالية:

اضطرابات الإكتئاب (Depression)

ربما كان الإكتئاب المنتشر واحدًا من أكثر الشكاوى السيكولوجية فى مصر، حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من الإكتئاب بحالاته الثلاث: المعتدلة والمتوسطة، والشديدة بما يتراوح ما بين ١,٢-١,٤ مليون نسمة، وهى الحالات التى تتسم بتدنى الحالة المزاجية وإنخفاض الجهد، ونقص النشاط، وتردى حالة الاستمتاع أو الاهتمام أو التركيز،

مع شيوع حالة التعب حتى بعد بذل أدنى مجهود. ولقد لوحظ أيضاً أن أعراض الإكتئاب أعلى بين سكان الريف منها بين سكان المدن، ويعزى ذلك إلى الفروق الشاسعة فى الخدمات والفرص المتاحة للشباب فى المناطق الريفية والحضرية[٩].

وبالمثل، توجد زيادة فى حالات اضطرابات التكيف، خلال فترات التغيرات المهمة فى الحياة، أو فى حالة وقوع الشدائد، سواء فى العمل أو فى الأسرة. ومن المثير للاهتمام، أن نجد فى أوربا، أن حالات اضطرابات التكيف عادة ما تكون تالية للضغوط العصبية فى العمل، بينما فى مصر، نجد أنها تالية للضغوط على مستوى الأسرة والبيت، ويمكن تفسير ذلك تفسيراً تفاؤلياً بأن الأسرة فى مصر تأتى فى المقام الأول، أو تفسيراً تشاؤمياً ينصرف إلى أن العمل ليس له الأولوية فى حياة الشخص.

وتعتبر حالة اضطراب الأعراض البدنية (Somatization Disorder)، من السمات الشائعة للإكتئاب، وهى عبارة عن تغير الأعراض البدنية تغيرات متعددة ومتواترة وكثيرة تمتد لسنتين على الأقل. ويبدو أن الأعراض البدنية تجعل اعتلال الصحة العقلية أمراً مقبولاً، لأن الأعراض النفسية، كما فى مصر، كثيراً ما قد يُنظر إليها من وجهة الثقافة السائدة، على أنها علامة على غياب الإيمان والتدين/ وضعف الشخصية، أو أنها الأعراض التى تصيب الإناث فى الغالب.

اضطرابات القلق Anxiety Disoders

كانت أولى محاولات دراسة الجوانب الاجتماعية-الديموجرافية، لاضطرابات القلق فى مصر، قد أجريت على عينة من ١٢٠ مريضًا بالقلق، وكانت محاولة أيضًا لتطبيق النص العربى لـ"اختبار الحالة الراهنة" بغية تقييم الملامح الأساسية لمجموعة وأعراض القلق، ولقد كشفت نتائج الدراسة عن أن أكثر الأعراض شيوعًا كانت تتمثل فى: القلق (٨٢٪)، وسرعة التهيج والانفعال (٧٣٪)، والقلق الزائف المعتدل(free- floating anxiety) (٧٠٪)، والإكتئاب النفسى (٦٥٪)، والسأم (٦٤٪)، والضجر (٦٣٪) والخمول والتعويق (٦١٪)، أما أندر تلك الحالات فكانت تنصرف إلى تعاطى الكحوليات (٢٪)، وتعاطى المخدرات (٥٪)[١٠].

وكانت دراسة مبكرة عن الأمراض النفسية بين طلبة الجامعات فى مصر، قد أوضحت أنه تم تشخيص حالات القلق فى ٣٦٪ من إجمالى العينة. وبحلول عام ١٩٩٣، كانت حالات القلق تمثل حوالى ٢٢٪ فى العيادة الخارجية للعلاج النفسى فى عينة مختارة فى مصر[١١].

وكان قد لوحظ مؤخراً، أن بعض حالات اضطرابات القلق آخذة فى الارتفاع، مثل: الخوف الاجتماعى المرضى، وتتمثل أعراضه فى: زيادة ضربات القلب، والعرق، وجفاف الحلق، وحمرة الوجه، التى تحدث فى المواقف أو اللقاءات الاجتماعية. ومن المثير للاهتمام، أن النسبة كانت متساوية بين الذكور والإناث فى مصر، مقارنة ببلدان عربية أخرى يوجد فيها اختلاف ملحوظ بين الجنسين، حيث كانت الحالة أعلى بين الذكور، ويعزى ذلك إلى الفصل بين الجنسين فى المدرسة والأنشطة، فضلاً عن تأثير الدين، والعادات فى بعض المجتمعات بأن يكون الذكور أكثر سيطرة ومسئولية، بينما تكون الإناث سلبيات.

ويقدر إجمالى حالات الانتحار فى مصر بما يناهز ١٠٠,٠٠٠/٣,٥، بافتراض أن حالة واحدة من بين كل ١٠ محاولات انتحار تنتهى بالانتحار الفعلى، ولا توجد أرقام دقيقة بشأن حالات الانتحار، حيث لا يجرى التبليغ عنها فى كثير من الحالات من جانب أسر المتوفى لأسباب دينية واجتماعية وثقافية.

ولقد حاولت إحدى الدراسات الحديثة أن تقف على مدى الانتشار الحالى لمحاولات الانتحار عن طريق تناول بعض المواد فى عينة ممثلة فى مصر، وقد أوضحت الدراسة أن ٦٤,٢٪ من العينة كن من الإناث بسبب مشاكل عاطفية، بينما كانت محاولات الانتحار بين الذكور بسبب مشاكل الدراسة/العمل، وكانت نسبة ٣٨,٦٪ ممن حاولوا الانتحار من الطلاب بسبب مشاكل عاطفية، ونسبة ٢٧٪ من العاطلين[١٢].

حالات الوسواس القهرى

حالات الوسواس القهرى (OCD) عبارة عن أفكار تسلطية متواترة، ترد على عقل المريض مرة بعد مرة بصورة نمطية أو أفعال قهرية، أو طقوس متبعة تتكرر مرة بعد أخرى، وكان الاعتقاد السائد يوماً ما، أن هذه حالة نادرة، ولكن دراسة مبكرة أجريت فى عام ١٩٩١ بالقاهرة، على ١٠٠٠ من المرضى النفسيين الذين كانوا يترددون على إحدى العيادات الجامعية، أوضحت أن نسبة الإصابة بحالات الوسواس القهرى تبلغ ٢,٣٪، بما يشير إلى ثبات انتشار هذا المرض مع الزمن[١٣].

وقد أجريت دراسة لتحديد مدى انتشار أعراض الوسواس القهرى بين الطلاب المصريين، وكانت معدلات انتشار المرض النفسى، والخصائص القهرية، والأعراض المرضية للوسواس القهرى على النحو التالى: ٥١,٧٪، ٢٦,٢٪، ٤٣,١٪ لكل منها على التوالى، وكانت أعراض الوسواس القهرى أكثر انتشاراً بين الطلاب الأصغر سناً، وبين الإناث، والأبناء البكر المشاركين في الدراسة. وكان الوسواس القهرى العدوانى، والوسواس القهرى بسبب الخوف من التلوث، والوسواس القهرى الدينى، ووسواس النظافة، هى الأكثر شيوعاً[١٤].

وفى العالم العربى، وفى مصر، نجد أن المصابين بالوسواس القهرى ينتظرون ١٠ سنوات فى المتوسط لطلب المساعدة لأن معظم حالات الوسوسة والقهر في اعتقاد الناس ذات طبيعة دينية بل يُعْتَقَد أن السبب فى وجودها يرجع إلى ضعف الإيمان. وفى الإسلام، يعزى الوسواس أو الأفكار والسلوكيات القهرية إلى الشيطان (ويستخدم مرض OCD) بمعنى الوسواس القهرى، كلمة "وسواس" العربية للحديث عن حالات الوسوسة (Obsessions)، ونتيجة لذلك، يلجأ كثير من المرضى إلى علماء الدين أو المشايخ قبل أن يلجأوا إلى العلاج بالطب النفسى[١٥].

تعاطى المخدرات

يرجع تعاطى الهيروين إلى عام ١٩٨٥، الذى بلغ ذروته فى عام ١٩٨٨، حيث تم ضبط ١٣٣٥ كيلوجرام، ويبلغ متوسط كمية الهيروين التى يتم ضبطها سنويًا حوالى ٥٥ كيلوجرام، وهذا يمثل ١٠٪ من حجم الاستهلاك، وإذا حسبنا متوسط الجرعة اليومية ما بين ¼ - ½ جرام لكل متعاطى، فإن عدد المتعاطين يقدر بناء على ذلك، بما يتراوح ما بين ٧٠٠٠-١٠,٠٠٠من متعاطى الهيروين فى مصر، أى فى بلد يبلغ سكانه ٧٠ مليون نسمة. وخلال السنوات الخمس الماضية كانت نباتات الأفيون والقنب الهندى تزرع محلياً، وخصوصًا فى سيناء، أما الكوكايين فإنه نادرًا ما يستخدم فى مصر حيث إن الكميات المضبوطة سنويًا تتراوح عادة ما بين ٥٠٠ جرام-١٠٠٠ جرام.

إن تقدير حجم المشكلة على المستوى القومى يعتبر جزءًا لا يتجزأ من عمل المجلس القومى لمكافحة المخدرات فى مصر. وكانت قد أجريت بعض الاستقصاءات ترجع إلى عام ١٩٩٨ بين طلاب المدارس الثانوية، وطلاب الجامعات من الشبان والفتيات وعمال الصناعة بشأن عادة تعاطى المخدرات، وقد كشفت نتائج الاستقصاء عن أن المادة الأكثر استخدامًا هى النيكوتين، يليها الكحوليات، والحشيش، والعقاقير المنبهة، والمهدئات، والمنومات، وأخيراً الأفيون، وكانت الطالبات الجامعات أقل تعاطيًا للعقاقير من الطلاب الجامعيين، اللهم إلا فى حالة المهدئات والمنومات، حيث كان الانتشار متماثلاً.

إن نمط التعاطى له أهميته من أجل وضع استراتيجية ترمى إلى علاج القضية. لماذا يتم اللجوء إلى تعاطى المخدرات فى السياق المصرى؟، ثمة دراسة تورد أسبابًا مختلفة لمختلف فئات المتعاطين، والسبب الرئيسى، بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية هو التسلية فى المناسبات الاجتماعية، ومشاركة الأصدقاء. والعقار المستخدم فى معظم الحالات هو الحشيش أما المهدئات والمنومات فهى العقاقير التالية من حيث كثرة الاستخدام فى حالات الإجهاد البدنى والتعب. فضلاً عن مواجهة المشكلات النفسية أو ظروف العمل الصعبة، وكذلك فى أوقات المذاكرة والامتحانات[١٦]. وبالنسبة لطلاب الجامعات فقد كان النمط متشابهًا نسبيًا مع ميل أكثر لاستخدام العقاقير الشديدة، وأما عمال الصناعة فيميلون إلى استخدام الحشيش والأفيون للترويح، والمواد المنشطة نفسيًا للتغلب على الإجهاد، ولمواجهة المشكلات النفسية الاجتماعية.

وقد وجدت المسوح التى أجريت فى مصر زيادة تدريجية فى استهلاك الكحوليات بين المصريين. مع التوقع بأنه سوف يكون أكثر شيوعًا من حيث الاستخدام فى السنوات القليلة القادمة، ومن المفارقات المثيرة أنه على الرغم من تحريم الخمور دينيًا فى البلدان الإسلامية، وعلى الرغم من إتاحتها فى مصر مقارنة بدول الخليج إلا أن حالات تعاطى الخمور فى دول الخليج أعلى بكثير رغم إن بيعها محظور[١٧].

وثمة دراسة مقارنة بشأن تعاطى المخدرات بين الشباب فى المدارس الثانوية العامة والتعليم الفنى، كانت جزءًا من سلسلة دراسات لـ"البرنامج الدائم للبحوث بشأن تعاطى المخدرات"، وكانت العينة تضم ١٢,٩٦٩ طالباً (أى ٤٪ من إجمالى المجتمع) من التعليم الثانوي العام، ١١,٩٦٦ طالبًا (٢٪ من إجمالى المجتمع) من التعليم الفنى، وحددت الدراسة أسباب استمرار تعاطى المخدرات، وكان الطلاب فى التعليم الفنى ـ الأقل مكانة واعتباراً ـ لديهم خبرة واسعة بشأن تعاطى المخدرات (أى المخدرات، السجاير، والخمور) أكبر من نظرائهم فى التعليم الثانوى العام[١٨].

وقد يكون توافر المخدرات دافعًا كبيرًا وراء تلك النتائج، وفى حالة السجاير مثلاً، يشير الشباب فى التعليم الفنى إلى الفشل فى التعليم، ومعاناة الألم، وتوفر السجاير كعوامل رئيسية تدفعهم إلى التدخين. ولحسن الحظ، فإن الأرقام توضح أن نسبة الربع فقط من أولئك الذين يواظبون على تعاطى المخدرات من كلتا المجموعتين، أصبحوا مدمنين أو يعتمدون على المخدرات، أما غالبية أفراد العينة فيستخدمون المخدرات فى المناسبات، مع وجود أقلية محدودة تستخدم المخدرات على أساس منتظم.

وفى دراسة أحدث بشأن مدى شيوع تعاطى المخدرات، فى مصر، أثناء حياة الشخص، فإن استقصاءً مجتمعياً فى شكل دراسة متعددة المراحل فى ٨ محافظات، وجدت أن معدل تعاطى المخدرات أثناء حياة الشخص، كان ٩,٦٪، منها نسبة ٣,٣٪ استعمال تجريبى أو اجتماعى، و٤,٦٤٪ استعمال منتظم، ١,٦٪ من العينة تم تشخيصها على أنهم يعتمدون على المخدرات، وكانت نسبة إنتشار تعاطى المخدرات بين

الذكور ١٣,٢٪، وبين الإناث ١,١٪. وأفادت الدراسة أيضاً أن الفئة العمرية ما بين ١٦-١٩ سنة توضح أعلى بداية لتعاطى المخدرات، وأن الحشيش هو المخدرات الأكثر استخداماً فى الدراسة، يليه الخمور، ثم العقاقير الدوائية، ومشتقات الأفيون، والمنبهات[١٩].

المرأة: حالة خاصة

أوضحت عدة دراسات أن المرأة تتأثر على نحو غير متناسب بمشكلات الصحة العقلية وأن وضعها الضعيف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالتها الاجتماعية كزوجة، وعملها، ودورها فى المجتمع[٢٠]. ولقد تكررت تلك النتائج على نطاق واسع حول العالم، والهدف هنا هو إلقاء الضوء على بعض العناصر الاجتماعية التى تساهم فى التوتر النفسى للمرأة. ومع ذلك، فإنه لما كانت تلك العناصر تشكل جزءاً من الحياة اليومية للمرأة، فإنه غالباً ما تم إغفال تلك العناصر كليةً، مع ما قد تسببه من آلام نفسية للمرأة.

وتمثل الاضطرابات الراجعة إلى الإكتئاب ما يقرب من ٣٠٪ من حالات الإعاقة بسبب الاضطرابات النفسية العصبية بين النساء، ولكن تلك النسبة تبلغ ١٢,٦٪ فقط بين الرجال، وتشير العديد من الدراسات إلى أن القلق لدى المرأة يميل إلى الزيادة مع السن، ومع تدنى الحالة الاقتصادية-الاجتماعية. ويوصف القلق بأنه الخوف من خسارة متوقعة فى المستقبل، أما الإكتئاب فيوصف بأنه رد الفعل إزاء تصور الخسارة. والخوف من فقدان الوجاهة، والاعتبار، والاحترام، والمكانة، والحب، والدخل، والتواصل، والفصل من العمل، والتقاعد، وكلها تدعو إلى عدم الإحساس بالأمن، وتخلق عجزاً ملحوظاً عن التوقع أو السيطرة على النتائج[٢١]. والقلق، بهذه الصفة، قد لا يكون إجابة غير ملائمة كلية، بالنظر إلى أوضاع كثيرة من النساء فى بلادنا ومنطقتنا-النساء الصغيرات منهن والكبيرات.

والعوامل، التى وُجد أنها يمكن أن تعرض المرأة لمخاطر الإكتئاب، تشتمل على العقم، والعزلة الأسرية، والزواج التعيس، والإساءة البدنية والجنسية، والضعف والهوان، والفقر، وكلها عوامل ترتبط بزيادة انتشار الحالات المرضية النفسية (مع استبعاد الاضطرابات بسبب المخدرات) لدى المرأة. وثمة عوامل أخرى تشتمل على المشكلات الجنسية والإنجابية والعنف الأسرى.

أدوار النوع والقلق النفسى[٢٢].

شريك حياة سلبى للرجل

من المبادئ الأساسية فى الثقافة العربية والمصرية، أن يتحمل الرجل المسئولية الكبرى فى إتخاذ القرارات المهمة، فقرارات مثل قرارات الزواج أو الطلاق لا بد أن تكون بموافقة الأب أو الزوج، وتخلّى المرأة المصرية عن القرارت الشخصية الحيوية، أو القرارات التى تدمر الحياة، إلى شخص آخر، يضع المرأة فى وضع سلبى مترقب للأحداث التى تحدث لها وتؤثر عليها. ووضع المرأة فى حالة من السلبية المترقبة لأحداث مؤلمة يشبه فى كثير من النواحى نموذج البؤس والهوان الذى عرفناه، الذى تحدثنا عنه كواحد من ديناميكيات الإكتئاب.

الاعتماد القسرى

لا يمكن للمرأة، فى الثقافة العربية، أن تختار أن تكون مستقلة، حتى ولو كانت قادرة على ذلك، وثمة قاعدة بسيطة مؤداها أنه لا ينتظر من المرأة أن تعيش وحدها. ويمكن أن يكون الخوف من الوقوع فى الشَّرَك مصدراً لكثير من القلق والتوتر الذى يساهم فى حالة القهر والهوان. والمرأة غير المتزوجة لا تشعر براحة البتة لكونها كذلك حتى أنها قد تقبل أى عرض بالزواج، وهذا هو الحال خصوصاً عندما تواجه أباً قاسياً، أو أخاً لافظاً لها. ولكن حتى لو لم تكن هذه هى الحالة، فإن المرأة المصرية المطلّقة تعتبر موصومة بين أسرتها وجيرانها، ومهما كانت أسباب الطلاق، فإن عليها دائماً أن تعايش الذنب بأن خطأها أنها لم تستطيع أن تحافظ على زواجها.

الشريك الأقل حظًا

وثمة اعتقاد شائع لا يقل خطأً عما سبق، ينصرف إلى أن التقاليد والأعراف الاجتماعية فى العالم العربى وفى مصر، مستمدة من التعاليم الدينية للإسلام، وتحريم الحرية الجنسية، والعقاب الصارم على ذلك، هو، على أية حال، تقليد إسلامى يساوى فى المعاملة بين الذكور والإناث، كما أن العلاقات الجنسية خارج الزواج محرمة على الذكور بقدر ما هى محرمة على الإناث، ومع ذلك، فإن الثقافة لا تلقى بالاً إلى العلاقات الجنسية خارج الزواج بالنسبة للذكور، ولكنها تعتبر نفس الفعل بالنسبة للمرأة لا يستحق فى الغالب أقل من الموت. وهذا المعيار المزدوج هو العامل الديناميكى الأساسى لكثير من القضايا التى نواجهها فى العلاج النفسى.

يمتد نطاق العنف، الذى تكون فيه المرأة هى الضحية، بشكل مباشر أو غير مباشر، من الخاص إلى العام، فالعنف ضد المرأة قد ينشأ من ممارسات ثقافية رمزية ذات تقاليد راسخة من قديم الزمن، أو كنوع من التعبير عن العلاقات القائمة بين الجنسين، التى تسمح بهذا العنف دون إدانة كبيرة من جانب المجتمع.

العنف المحدد ثقافياً ضد النوع

من بين أكثر التقاليد الثقافية إثارة للجدل والخلاف، موضوع ختان الإناث، أى تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، الذى تجريه الأم، أو إحدى النساء الكبار، على الطفلة، كجزء من طقوس دخولها إلى طور الأنوثة، فى مصر أو فى أى مكان آخر. ويقال إن النتائج السلبية على الصحة بسبب الختان، تتراوح ما بين ارتفاع معدلات إصابة الجهاز البولى، إلى تمزق المهبل، وناسور والتهاب المهبل، وتهتك الجهاز البولى أثناء الولادة أو الممارسة الجنسية. ويرتكز معظم الاهتمام الموجه إلى المشاكل الصحية الراجعة إلى عملية ختان الإناث، على الجانب الجسدى، مع قليل من الاهتمام بالمشاكل النفسية التى تشمل الكوابيس، والصدمات، والسلبية، ومشاعر الخداع والغدر. وتؤدى هذه الاضطرابات الوجدانية إلى بعض الاضطرابات النفسية، مثل "إضطراب أزمة ما بعد الصدمة"، حيث نجد أن ثمة معدلاً مرتفعاً لهذه الحالة يصل إلى ٣٠٪ حسب التقديرات. ولكن لا توجد أرقام دقيقة لحدوث الآثار الانفعالية أو النفسية، على أنه من المحتمل أن يكون ذلك محدوداً فى مجتمعات تشتد فيها الضغوط الاجتماعية لصالح ختان الإناث. وعلى العكس. فإنه فى تلك الظروف قد تكون الفتاة التى لم تجر لها عملية الختان موضوعاً للاستهجان والسخرية[٢٣].

ولم تَجْر أية دراسات فى مصر لقياس أثر الصدمة، وقد تُطمس التعقيدات النفسية للفتاة التى تعرضت لعملية الختان فى اللاشعور، وفى ضوء ذلك، قامت إدارات الصحة العامة، وحركات النساء فى مصر، مؤخراً، ببحث سبل منع تلك الممارسة، ونجحت فى تحقيق بعض التغييرات، وقد حرمت القوانين الجديدة ممارسة ختان الإناث، ولكن هل يكفى القانون لتغيير العادات الثقافية؟

العنف الأسرى

إن النساء هن الغالبية الساحقة لضحايا العنف الأسرى. وعندما يكون العنف بين زوجين، ٩٨٪ الآن، فإن المرأة هى المعتدى عليها. وإن الطبيعة الخاصة لهذا الشكل من العنف، والعار، والذنب، والمحرمات الاجتماعية المرتبطة بتلك الطبيعة الخاصة، تعنى أن الكثير يظل خفياً ليس فقط عن العامة، ولكن عن الأسرة، والأصدقاء وأطباء الرعاية الصحية، وهذا يجعل من الصعب، الحصول على معلومات دقيقة بشأن انتشار العنف الأسرى.

وقد كشفت دراسة مصرية سابقة، عن أن ٣٢٪ من العينة المكونة من ٥٠٪ من الطبقة الاجتماعية الدنيا والمتوسطة، بعضهن كن خريجات جامعة، قد تعرضن للضرب على أيدي الأزواج[٢٤]. ونصفهن قد ضُربن ضربًا مبرحًا اقتضى علاجًا طبيًا. وقد أفاد المسح السكانى والصحى الذى أجرى فى مصر عام ١٩٩٥ أن واحدة من بين كل ثلاث زوجات مصريات، قد تعرضت للضرب، مرة واحدة على الأقل، منذ زواجها، وأن ثلث هؤلاء قد تعرضن للضرب أثناء فترة الحمل[٢٥]. ويظل العنف الأسرى مشكلة خطيرة على الصحة العامة، ويعتبر مصدراً رئيسياً لمبحث أعراض الطب النفسى. وفى دراسة أجراها المركز المصرى لحقوق المرأة، للمسح السكانى والصحى فى عام ٢٠٠٠، وُجد أن واحدة من بين كل ثلاث نساء، قد تعرضت للعنف، ٤٠٪ منهن أثناء فترة الحمل.

الاغتصاب

الاغتصاب هو نزعة ذكورية، وعمل من أعمال العنف التى لا تكون فيها المرأة مجرد ضحية، وإنما مجرد هدف. والنتائج النفسية للاغتصاب فى المجتمعات ـ حيث إن قيمة المرأة تعنى عذريتها ـ مدمرة بصفة خاصة. والمرأة المغتصبة تضيع اجتماعياً، ولا يمكن علاج سمعتها المدمرة. ويقال إن العلاقة الجنسية السابقة على الزواج، تفسد شيئاً جوهرياً فى الشخص جسدياً ومعنوياً. وحتى وقت قريب، كان القانون المصرى يسمح للمغتصبين بالزواج من ضحاياهم، وفى تلك الحالة لا توقّع عليهم العقوبة، ولكن من حسن الحظ، أُلغى هذا النص من القانون المصرى بناء على جهود دعوية لمنظمات المرأة فى مصر، وكان الاتجاه خلف هذا التشريع يركز على العذرية، والصدمة البدنية، ولكنه يغفل الصدمة النفسية الشديدة للمرأة، وإن الوصمة الثقافية الشديدة المتعلقة بالاغتصاب تجعل النساء الناجيات بحياتهن من العنف الجنسى، يُحجمن فى معظم الأحيان عن طلب العلاج الطبى، أو يقدمن محضراً للشرطة، حتى عند الإبلاغ عن حالات الاغتصاب، فإن الاستجابة الفعالة قد لا تكون فورية وصريحة، لأن كثيراً من الناس يرون أن المرأة مسئولة عن كونها تغتصب.

التحرش الجنسى[٢٦]

فى دراسة حديثة أجريت عام ٢٠٠٠، شملت مصريين (٥٠٪ من الذكور، و٥٠٪من الإناث) إلى جانب ١٠٩ نساء أجنبيات يعشن فى مصر، فى ثلاث محافظات هى القاهرة، والجيزة، والقليوبية، وجد أن ٤٨٪ من المصريات، سواء كنّ محجبات أو لا، وأن ٥١,٤٪ من الأجنبيات من جميع الأعمار، قد تعرضن للتحرش الجنسى، إلا أن ٦٢,٢٪ من عينة الذكور أشرن إلى أن المرأة فى الفئة العمرية من ١٩-٢٥ سنة، كانت أكثر عرضة للتحرش الجنسى.

وأوضحت الدراسة أن ٩٠٪ من النساء المصريات، ٧٨٪ من الأجنبيات، و٥٩٪ من الذكور قد أفادوا بأن المتحرش لا يميز بين الضحايا فيما يتعلق بالطبقة الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أن

المرأة العاملة أكثر عرضة للتحرش الجنسى، يليها السائحات، ثم ربات البيوت، والمتخلفات عقليًا.

الحياة الجنسية، والزواج المتأخر، والزواج السرى

الحياة الجنسية جانب أساسي لدى الإنسان على مدار حياته، وهى تشتمل على الجنس، والهوية النوعية ودور كل منهما، والتوجه الجنسى، والشبق، والمتعة، والحميمية، والإنجاب. ويتم التعبير عن الحياة الجنسية بالأفكار، والنزوات، والرغبات، والمعتقدات، والمواقف والاتجاهات، والقيم، والسلوكيات والممارسات، والأدوار، والعلاقات. وإذا كانت الحياة الجنسية تستطيع أن تضم كل هذه الأبعاد، فليست كلها دائماً تمارس أو يعبر عنها. وتتأثر الحياة الجنسية بتفاعل العوامل البيولوجية، والسيكولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والأخلاقية، والقانونية، والتاريخية، والدينية، والروحية[٢٧].

وفى دراسة[٢٨] أجريت عن الشباب فى مصر، وجد أن ثلث الإناث ونصف الذكور غير متزوجين، وبينما نجد أن معظم النساء غير المتزوجات يعتمدن اقتصادياً على أولياء الأمور، فإن الرجال غير المتزوجين قد أظهروا درجات متفاوتة من الاعتماد على الإعالة التى يمكن أن تشتمل على إعاشة الأسرة والمساهمة فى مساعدتها. وقد أفاد ٦٤٪ من جميع الذكور، ٣٥٪ من جميع الإناث موضوع البحث، أن السبب فى الزواج هو الحب، بينما أفاد ٣١٪ من الإناث أن الزواج قد حدث بسبب النصيب (وهو أكثر قبولاً لدى الإناث منه لدى الذكور).

وتذهب الإناث غير المتزوجات إلى أن السن الملائم للزواج يدور حول ٢٢,٧ سنة، بينما ترى الإناث المخطوبات/المتزوجات أن سن ١٧,٧ سنة هو السن الملائم، ويرى الذكور غير المتزوجين أن سن ٢٥ هو السن الملائم للزواج، بينما يرى الذكور الخاطبون/المتزوجون أن سن ٢٢,٦ هو السن الملائم. ومن الجدير بالملاحظة أن ٣٧٪، ١٨٪ من الذكور والإناث على التوالى، كانوا عرضة لأن يظلوا بلا زواج حتى سن ٣٠، ثم قفزت تلك الأرقام إلى ٦٠٪، ٤٧٪ بالنسبة لأولئك الذين انخرطوا فى التعليم بعد المرحلة الثانوية. وكانت أكثر العقبات شيوعاً، التى تحول بين الشباب وبين الزواج، عدم كفاية الموارد المالية، والرغبة فى النجاح فى العمل، أما أكثرها شيوعاً لدى الإناث فهى الرغبة فى مواصلة التعليم، وانعدام فرص التعارف. أما حالات زواج الصغار ـ أى أقل من ١٤ سنة- فقد وُجد أنها تتركز أساساً بين الإناث ذوات التعليم المتدنى، و/أو المقيمات فى الريف فى صعيد مصر. كما لوحظ أن المتزوجين الصغار يقيمون فى نفس المسكن مع الأب والأم.

ويبدو أن العلاقات خارج علاقة الزواج الرسمية، آخذة فى التزايد، حيث أفاد ثلث الذكور، وربع الإناث عن وجود مثل هذه العلاقات، كما أفاد ١٣٪ من الذكور، ٣٪ من الإناث، بأن معرفتهم ببعض الأشخاص قد انطوت على علاقات جنسية. وقد وُجد أن حالات الزواج السري أو العرفي (وهو الزواج غير المعلن وغير المسجل). إنما تتعرض لاستهجان اجتماعى. ومع ذلك، فإن ٤٪ من الشباب قد تزوجوا عرفياً، وارتفع الرقم إلى ٦٪ بين طلاب الجامعات، وقد وُجد أن تلك الظاهرة إنما هى حل توفيقى للعوائق المالية أمام الزواج، إلى جانب تحريم الدين والعرف لممارسة الجنس قبل الزواج.

العدوان لدى الشباب

يشير العدوان إلى نوع من السلوك يقصد منه إلحاق الألم أو الأذى بالآخرين. والعنف ـ من الناحية الأخرى ـ تعبير عن استخدام القوة البدنية ضد الذات أو ضد الآخر، مثل تدمير الممتلكات أو المنقولات. وهناك عدة محددات للعدوان:

- عوامل اجتماعية، تنطوى على الإحباط. وفى مصر يمكن أن نرجع هذا الإحباط إلى عدم الحصول على التعليم الملائم أو العمل اللائق، أو عدم القدرة على الزواج، والشعور بعدم المساواة أمام العدالة. ومن المحددات المهمة أيضاً للاعتداء الاستفزاز المباشر من الآخرين، إلى جانب التعرض لنماذج عدوانية[٢٩].
- العوامل المرتبطة بالموقف، التى تنطوى على زيادة الإثارة النفسية، كما يبدو فى المظاهرات ومباريات كرة القدم، والأنشطة المتنافسة. ويمكن لديناميكيات الجماعات والزحام أن تلعب دوراً. ومن شأن التعرض للإثارة الجنسية من خلال الأفلام أو المطبوعات الجنسية زيادة السلوك العدوانى.
- عوامل بيئية، وهى تنطوى على زيادة التلوث، والضوضاء، والزحام الشديد، وسوء وسائل النقل، والمناخ الحار فى مصر، وكلها عوامل موجودة فى مدن مصر.

اللغة والثقافة

إن نظامنا فى المعرفة والتفكير يعتمد على اللغة التى تمنحنا القدرة على التواصل وتحديث معلوماتنا، وتقدير الأفكار المجردة، وبناء التسلسل المنطقى، ووضع القيم الجمالية. واللغة أيضاً مكون أساسى فى تكوين الهوية القومية للشخص. وفى مصر الآن، تأخذ اللغة عدة أشكال: ففى الأساس توجد اللغة العربية الفصحى رفيعة المستوى، لغة القرآن الكريم، التى تختلف عن اللغة العامية الدارجة في الحياة اليومية التى نتحدث بها فى البيت أو المدرسة، واللغة المعدلة والمبسطة فى الصحافة، أو لغة التلاعب بالألفاظ التى نسمعها فى كل مكان فى الاغانى والثقافة

الشعبية، وإضافة إلى هذه الاستخدامات، اللغة المختلطة الجديدة لأجهزة المعلومات والكمبيوتر، التى تخلط اللغة العربية بالمصطلحات الفنية الجديدة، وغالباً ما تكون بالكتابة بالحرف اللاتينى. وثمة مخاوف من أن يؤدى ذلك الخليط الفوضوى إلى التأثير على قدرة الشباب على التعبير عن أفكارهم بطريقة واضحة بشكل معين من أشكال اللغة الجماعية المشتركة.

ولقد تفاقمت هذه الظاهرة، بسبب اختيار الطبقات العليا والطبقات الوسطى العليا فى مصر، نقل أبنائهم من التعليم الوطنى إلى التعليم الأجنبى الخاص الذى تقدمه، مثلاً، المدارس البريطانية، والأمريكية، والفرنسية، والألمانية، والكندية، وتقوم هذه المدارس بالتدريس بلغة أجنبية على جميع المستويات، وامتحاناتها المؤهلة للتعليم العالى ليست باللغة العربية، ولقد أدى ذلك بدوره إلى وجود معضلة، إن التمكن من اللغات، غير اللغة العربية ـ وإن كان عمليا فى عالم يقوم على العولمة- إلا أنه يمكن أن ينأى بالشباب عن ثقافتهم القومية، والابتعاد عن شرائح كبيرة من مجتمعهم، بسبب عدم تمكنهم للغتهم الأصلية.

وعلاوة على ذلك، فإن التدهور فى تدريس اللغة العربية ـ حتى فى المدارس الحكومية - قد سمح بوجود جيل من الطلاب لا يستطيع استعمال اللغة العربية استعمالا صحيحاً. ولقد أكد العديد من الدراسات أن استخدام اللغة الأم أثناء سنوات الدراسة له أثر ملحوظ على الشعور بالزهو والفخار فى الانتماء إلى المجتمع أو الدولة، ويثور سؤال وهو: إلى أى مدى يُنظر إلى التطور أو التحول فى استخدام اللغة العربية التقليدية على أنه انعكاس أو ضياع للوعى بالهوية القومية، أم أنه يشير ـ على خلاف ذلك ـ إلى توسيع تلك الهوية؟

الجانب الروحى والصحة العقلية

غالبًا ما يتم إغفال البعد الروحى كجانب من الصحة، ولا سيما الصحة العقلية. وغالبًا ما يتم استخدام الجانب الروحى والدين بالتبادل فيما بينها. والتعريف العملي لكليهما يمكن أن يذهب إلى أن الدين هو الممارسة الخارجية لنظام روحى يقوم على معتقدات، وقيم ومدونات سلوك، وطقوس وشعائر، وكل هذه الأمور تطرح سياقًا أو إطارًا للسلوكيات المقبولة اجتماعياً.

وللأسف، فإن المناهج الثقافية والدينية تبدو أنها أصبحت الأن جزءًا مما يجرى باسم ممارسات الصحة العقلية فى كثير من الدول، وهناك خطران كامنان فى هذا النهج: الأول، هو التمييز العرقى أو الاعتقاد بأن "ثقافتى هى الأفضل" ـ والثانى، أن قواعد الصحة العقلية قد تذهب بعيداً عن جذورها العلمية التى تعتبر الأساس الذى تقوم عليه الممارسة الطبية. وتشير ظاهرة التدين والسلوكيات ذات الشكل الدينى التى نلاحظها الآن فى ربوع مصر، إلى ضرورة وجود مجموعة من القيم تجعل للعالم معنى. إن العلوم والتكنولوجيا قد جعلت حياتنا أسهل، ولكنها لم تعلمنا كيف نعيش. وعلى الصراع بين الإيمان التقليدى والحداثة أن يبتعدا عن الساحة، وإن كان من الواضح، أن الإطار الروحى – وخصوصاً بالنسبة للشباب ـ يمكن أن يكون إضافة كبيرة للصحة العقلية.

الهوامش

1. Uauy and Solomon, 2006
2. McMichael et al (2009). The Lancet series on Health and Climate Change
3. WHO, 2009

٤. المسح السكانى والصحى، ٢٠٠٨.

5. Okasha and Okasha, 2009

٦. مسح النشء والشباب فى مصر، ٢٠٠٩.

٧. تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٩.

8. Saraceno, 2004

٩. قدم هذه التقديرات د. طارق عكاشة - طبيب نفسى ممارس.

10. Okasha and Ashour, 1981 10
11. Okasha et al, 1993
12. Okasha, A., Bassim, R., Okasha, T. (2008): Epidemiology and Psychiatric morbidity in suicide attempters at the poison control centre. Current Psychiatry, 15, 231-

13. Okasha and Raafat, 1991
14. Okasha et al, 2001
15. Observation from clinical experience, Tarek Okasha (2009)
16. Soueif, 1994
17. Okasha, 1996
18. Soueif et al, 2003
19. Hamdi et al, 2009b
20. Desjarlais et al, 1995

٢١. المرجع السابق

22. El Dawla, 2001
23. Seif el Din, (2009), 'Female Mutilation', In Contemporary Topics in Women's Mental Health. Chandra, P., Herman, H., Fisher, J., Kastrup, M., Niaz, U., Rondon, M. And Okasha, A. (eds.) World Psychiatric Association, Wiley-Blackwell pp 485-498

٢٤. مركز بحوث المرأة الجديدة.

٢٥. المجلس القومى للسكان.

26. Hassan et al, 2008
27. WHO (2002), World Health Organization's Statement on Sexual Health. Geneva. World Health Organization).
28. El Tawila and Khadr 2004
29. Dr. Tarek Okasha, clinical observation

المراجع

Arab Human Development Report (2009): Challenges to Human Security in the Arab Countries, United Nations Development Programme (UNDP), Regional Bureau of Arab States (RBAS) New York

Com mission on Social Determinants of Health (2008) Closing the gap in a generation: health equity through action on the determinants of health. Final report of the CSDH. WHO Geneva.

Desjarlais R, Eisenberg L, Good B and Kleinman A. (1995): World Mental Health: Problems and priorities in low income countries. New York, Oxford, Oxford University Press.

El Tawila, S and Khadr, Z. (2004):. The Center for Information and Computer Systems, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, and the National Population Council, Institutional Development Project, Research Management Unit.

El-Zanaty, Fatma and Ann Way (2009) Egypt Demographic and Health Survey 2008. Cairo, Egypt: Ministry of Health, El-Zanaty and Associates, and Macro International.

Grantham-McGregor, S. et al, and the International Child Development Steering Group, (2007) Developmental potential in the first 5 years for children in developing countries. Lancet 369: 60–70.

Hamdi, E., Losa, N., Mamdouh, R. Edward, A. and Fathi, H. (2009): Lifetime prevalence of substance misuse in Egypt: A community survey (in press).

Hassan, R., Shoukry, a. and Aboul-Komsan, N. (2008): Clouds in Egypt's Sky; Sexual Harassment: from Verbal Harassment to Rape: A Sociological Study. The Egyptian Centre for Women's Rights

McMichael A.J. et al (2009) Climate change: A time of need and opportunity for the health sector. www.thelancet.com Published online under "VIEWPOINT" on November 25, 2009

National Population Council (1996): Demographic Health Survey Cairo, September 1996.

National Population Council (2010) Personal communication of preliminary results of the of the SYPE survey.

Okasha, A. (1996): Combat and Management of Drug Abuse: Means and Challenges. An Egyptian Perspective. Addressed as a plenary lecture in the first international conference on addiction and Drug Dependence, Cairo, March.

Okasha, A. & Ashour, A. (1981) Psycho-demographic study of anxiety in Egypt: the PSE in its Arabic version. British Journal of Psychiatry, 139, 70-73

Okasha, A., Bassim, R., Okasha, T. (2008): Epidemiology and Psychiatric morbidity in suicide attempters at the poison control centre. Current Psychiatry, 15, 231-238

Okasha A, Raafat M (1991): The biology of obses¬sive compulsive disorder, evidence from topo¬graphic EEG. Arab Journal of Psychiatry 2(2):106-117.

Okasha A, Ragheb K, Attia AH et al. (2001). Prevalence of obsessive compulsive symptoms (OCS) in a sample of Egyptian adolescents. Encephale 27(1):8-14.

Okasha-A, Seif El Dawla-A, Khalil-AH, and Saad-A (1993): Presentation of Acute Psychosis in an Egyptian Sample: A Transcultural Comparison, Comprehensive Psychiatry, Vol. 34, No.1, 4-9.
Saraceno, B. (2004): Why Should Nations Invest in Mental Health? Presented at the Okasha Annual Lecture. Cairo, Egypt.
Seif El Dawla, A. (2001): Social Factors Affecting Women's Mental Health in the Arab Region. In Okasha A and Maj M. (eds.) Images in Psychiatry: An Arab Perspective. World Psychiatric Association. Scientific Book House, Cairo.
Sief Eldin, A. (2009): Female mutilation. In Contemporary Topics in Women's Mental Health. Chandra, P., Herman, H., Fisher, J., Kastrup, M., Niaz, U., Rondon, M. And Okasha, A. (eds.) World Psychiatric Association. Wiley-Blackwell pp 485-498
Soueif, MI (1994) Extent and patterns of Drug use among students and working class men in Egypt. The national Center for Social and Criminological Research, Cairo.
Uauy, R. and Solomon, NW (2006) The role of the internationaln community: Forging a common agenda in tackling the double burden of malnutrition. UN SCN News No. 32, ISSN 1564-3743.
UN SCN News (2006). Adolescence: A Pivototal Stage in the Life Cycle. No. 31, 2006, ISSN 1564-3743
World Health Organization (2002): World Health Organization's Statement on sexual health. Geneva. World Health Organization.
World Health Organization (2008) World Health Report, WHO Geneva.
World Health Organization (2009) Global Health Risks. Mortality and burden of disease attributable to selected major risks. WHO, Geneva.
World Health Organization (2006) Preventing Disease through Healthy environments – Towards an estimation of the environmental burden of disease, WHO Geneva,
أحمد عكاشه و طارق عكاشه (الطب النفسي المعاصر) مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الخامسة عشر 2010
مصطفى سويف. هند طه ومايسه جمعه (تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين تلاميذ الثانوى العام وتلاميذ الثانوى الفنى : دراسه مقارنه على اسس ميدانية). القاهرة. البرنامج الدائم للأبحاث على تعاطى المخدرات والمجلس القومى للبحوث الإجتماعيه والجنائيه (2003)

الفصل الرابع عشر

يعد الإسكان والنقل من الخدمات ذات الأهمية البالغة التي تؤثر على الحياة اليومية، بما في ذلك حياة الشباب، سواء لأنها تلبي الحاجة الإنسانية الأساسية إلى الحصول على المأوى المناسب ،أو لأنها تمكن من الانتقال إلى مكان العمل أو إلى مكان الأنشطة اليومية الأخرى.

يركز هذا الفصل على بحث مدى التقدم في تنفيذ البرنامج القومي للإسكان الذي تبنته وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، كما يطرح عدة توصيات بشأن السبل التي تؤدي إلى استفادة الشباب بكفاءة من هذا البرنامج. إلى جانب ذلك، يلقي هذا الفصل الضوء على إمكانية حصول الشباب على المسكن والخدمات الأساسية في المناطق العشوائية، ثم يناقش برنامج تنمية الألف قرية الأكثر فقرًا، وكيفية استفادة الشباب من هذا البرنامج. وينتهي الفصل بتحليل تحديات النقل التي يواجهها الشباب، وكيف تؤثر على أوضاعهم المعيشية وعلى إمكانية الوصول للعمل، والحصول على الخدمات الأساسية، كما يعرض التوصيات التي تقود إلى تحسين هذه الخدمة الحيوية حتى يمكن للشباب أن يستفيدوا منها.

جدول ١٤-١ : توزيع الوحدات السكنية وفقًا للمحاور السبعة للبرنامج القومي للإسكان

المحاور	عدد الوحدات التي تم بناؤها (ألف وحدة)	عدد الوحدات تحت الإنشاء (ألف وحدة)
تمليك الوحدات السكنية بالمدن الجديدة والمحافظات	١١٧	١١٠
توفير قطع أراض بمساحات صغيرة بالمدن الجديدة – ابن بيتك	٨٩	صفر
توفير أراض بالمدن الجديدة للمستثمرين العقاريين لبناء وحدات سكنية بمساحة ٦٣ مترًا مربعًا للوحدة	١٦	٢٠
توفير وحدات سكنية بمساحات صغيرة تتراوح بين ٣٠-٤٠ مترًا مربعًا للمواطنين الأولى بالرعاية	٤	٤٣
توفير وحدات سكنية بمساحة ٦٣م٢ للإيجار بالمحافظات والمدن الجديدة وهيئة الأوقاف	٤	١٢
التمليك للبيت الريفي في المحافظات وقرى الظهير الصحراوي	٤	٣
تمليك بيت العائلة في مدينة ٦ أكتوبر	١	٢
إجمـالي	٢٣٥	١٩٠

المصدر : وزارة الإسكان ، ٢٠٠٩.

جدول ١٤-٢ : توزيع وحدات ابن بيتك

المدينة	عدد الوحدات (ألف وحدة)	المدينة	عدد الوحدات (ألف وحدة)
السادس من أكتوبر	٣٩,٧	المنيا الجديدة	٥,٧
العاشر من رمضان	١٥,٩	أسيوط الجديدة	٥,٢
بدر	٢,٣	الصالحية الجديدة	٠,٦
النوبارية الجديدة	١,٦	الفيوم الجديدة	٢,٣
السادات	٣,٧	سوهاج الجديدة	٢,٤
برج العرب الجديدة	١,٥	أسوان الجديدة	١,٥
بنها الجديدة	٥,٦	الوادي الجديد	١

المصدر : وزارة الإسكان، ٢٠٠٩.

جدول ١٤-٣ : توزيع الخدمات الاجتماعية في مشروع ابن بيتك

نوع الخدمات	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	إجمالي
مدارس	١٧	٢٦	٤٣
وحدات الرعاية الصحية	٢٦	٣١	٥٧
مولات التسوق	٤٢	١٤	٥٦
رياض أطفال	١٨	١٧	٣٥
مراكز رياضية	٣	صفر	٣
إجمالي	١٠٦	٨٨	١٩٤

المصدر : وزارة الإسكان ، ٢٠٠٩.

البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي

بعد أربع سنوات من بدء تنفيذ البرنامج القومي للإسكان، يسير البرنامج قدمًا نحو تحقيق هدفه الذي يتمثل في توفير ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في غضون ست سنوات. وحتى الآن ، بلغ عدد الوحدات السكنية وقطع الأراضي التي تم بناؤها أو تسليمها للمستفيدين ٢٣٥ ألف وحدة. وهناك نحو ١٩٠ ألف وحدة تحت الإنشاء. وقد تم تنفيذ البرنامج من خلال سبعة محاور، من بينها محاور ثلاثة بالغة الأهمية يجري تنفيذها على نطاق واسع هي:

ابن بيتك، ووحدات سكنية للإيجار والتمليك، وتوفير أراض للمستثمرين العقاريين لبناء وحدات سكنية. ويوضح (جدول ١٤ ـ ١) توزيع الوحدات التي تم بناؤها في إطار كل محور:

مشروع ابن بيتك

وضعت وزارة الإسكان في عام ٢٠٠٦ نموذجًا لمواقع وخدمات هذا المشروع ليتم تنفيذه في ١٨ مدينة جديدة ومجتمع عمراني جديد. ووفقًا لهذا المشروع يسمح لكل أسرة معيشية بالبناء على ٥٠٪ من مسطح الأرض البالغ مساحته ١٥٠م٢، إلى جانب إمكانية بناء طابقين علويين. ويبلغ سعر المتر المربع في الأرض المُرفَقة ٧٠ جنيهًا (هذا بينما يبلغ سعر المتر المربع الذي يغطي تكلفة البنية التحتية ١٥٠ جنيهًا للمتر المربع وفق ما أشارت به وزارة الإسكان).

ويتم سداد قيمة الأرض على مدار عشر سنوات ، ويُدفع ١٠٪ من هذه القيمة مقدمًا، مع منح ثلاث سنوات فترة سماح، ويسدد الباقي على دفعات سنوية بدون فوائد لمدة سبع سنوات، كما يُمنح الفرد دعمًا ماليًا مباشرًا قدره ١٥ ألف جنيه، ويتم دفعه على ثلاث مراحل، ويرتبط هذا بمدى التقدم في تنفيذ البناء[١].

في نهاية السنة الرابعة من البرنامج الانتخابي للحزب الوطني الديمقراطي، قامت وزارة الإسكان بتسليم ٨٩ ألف قطعة أرض سكنية في المدن الجديدة، موزعة على النحو المبين في (جدول ١٤ ـ ٢). وبالإضافة إلى ذلك، حرصت الوزارة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لهذه

إطار ١٤-١ سوق الإسكان والشباب

شهد سوق الإسكان في مصر عددًا من الإصلاحات التي بدأها الرئيس السادات عام ١٩٧٤، التي استهدفت التحول لاقتصاد السوق. وقد تّوجت هذه الإصلاحات بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ ، الذي يعرف في سوق الإسكان "بقانون الإيجارات الجديد" الذي سمح للملاك بتوقيع عقود إسكان محددة المدة، وذلك على خلاف العقود التقليدية غير محددة المدة التي تخضع لما يعرف "بقانون الإيجارات القديم". وقد أشار كل من مسح النشء والشباب في مصر (٢٠٠٩) SYPE والمسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع (٢٠٠٦) ELMPS إلى أهمية هذا القانون ومجموعة الإصلاحات التي تمت في سوق الإسكان، فقد انخفضت حصة الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات القديم في سوق الإسكان من ١٤,٢٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٧,٥٪ عام ٢٠٠٩ بين الذكور المتزوجين في الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٩ سنة) ، هذا بينما زادت حصة الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات الجديد في سوق الإسكان من ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠,٧٪ عام ٢٠٠٩.

لقد تزايد الإقبال على الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات الجديد في عام ٢٠٠٩ من جانب فئات كثيرة ومختلفة من الشباب، كما أن هذا النمط من الإسكان أصبح يحظي باهتمام متزايد فى المناطق الريفية. وقد بين مسح النشء والشباب في مصر (٢٠٠٩) أنه أصبح يستحوذ على ٥,٥٪ من سوق الإسكان في هذه المناطق، هذا بينما بلغت هذه النسبة ٢,٤٪ فقط في المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع (٢٠٠٦) وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت عقود الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات الجديد أكثر جاذبية لكافة الطبقات، وقد أوضح هذا المسح أن الطبقة المتوسطة استفادت أكثر من هذا القانون حيث يستحوذ أفراد هذه الطبقة على ٤٧٪ من الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات الجديد.

وعلى أي حال، يبين مسح النشء والشباب في مصر (٢٠٠٩) أيضًا أن الطبقات الأخرى، حتى الغنية منها ، تستفيد من هذا القانون، حيث يستحوذ الـ٤٠٪ الأغنى من الذكور المتزوجين في الفئة العمرية ١٨-٢٩ سنة على نحو ٥٠٪ من عقود الإسكان التي تخضع للقانون الجديد.
هذا الوضع يشير إلى أن الشباب يرون في هذا النمط الجديد من عقود الإسكان حلاً مرضيًا للتغلب على تكلفة توفير المسكن التي تمثل أكبر بند في بنود تكاليف الزواج. فوفقًا للمسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع يتبين أن تكاليف الحصول على وحدة سكنية تشكل ثلث إجمالي تكاليف الزواج. وقد أثبت أسعد ورمضان (٢٠٠٨) ـ استنادًا إلى المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع (٢٠٠٦) ـ أن الانخفاض الملحوظ في سن الزواج الأول يرجع في جانب منه إلى زيادة المتاح من الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات الجديد منذ تطبيق الإصلاحات التي أجريت في سوق الإسكان عام ١٩٩٦. وقد انعكس أثر هذه الإصلاحات على مدى الفترة التي تنقضي حتى يتمكن الشباب من الزواج.

أما التغير الآخر الملحوظ في سوق الإسكان، فهو يبدو في زيادة تملك الوحدات السكنية. فقد ارتفعت حصة الوحدات السكنية المملوكة لدى الذكور المتزوجين في الفئة العمرية (١٨ ـ ٢٩ سنة) بنسبة ٦٠٪ خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٩. كما استحوذت الوحدات السكنية المملوكة على ٧٨٪ من إجمالي سوق الإسكان في عام ٢٠٠٩. ولا يعزي هذا النمو في الطلب على هذه الوحدات إلى المشروع القومي للإسكان حيث إن نسبة المستفيدين من الوحدات المملوكة لا تتجاوز ١,٥٪ من الذكور الشباب المتزوجين في الفئة العمرية ١٨ ـ ٢٩ سنة.

المصدر : محمد عبد الغني رمضان ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء.

المجتمعات الجديدة مثل المدارس ووحدات الرعاية الصحية التي تم إنشاؤها بالتوازي مع إنشاء الوحدات السكنية في المرحلتين الأولى والثانية. ويوضح (جدول ١٥ ـ ٣) توزيع هذه الخدمات.

الوحدات السكنية التي يتم توفيرها بالإيجار والتمليك في المحافظات

بلغ عدد الوحدات التي تم بناؤها حتى الآن ٨٩ ألف وحدة، بالإضافة إلى ٩٥ ألف وحدة يجري إنشاؤها. وتتولى المحافظات مسؤولية اختيار المواقع ، وإجراء المناقصات ، وإدارة عملية البناء، وتخصيص الوحدات، بينما تتولى وزارة الإسكان تمويل هذه العملية من خلال تخصيص المنح المقدمة لكل وحدة (٢٠ ألف جنيه) وذلك في ضوء ما تقدمه المحافظات من أدلة تثبت القيام بالبناء.

مشروعات الإسكان التي يقيمها المستثمرون العقاريون

في إطار هذا المحور قامت وزارة الإسكان بتخصيص نحو ٦٣٠٠ فدان، تم استخدام ٥٣٠٠ فدان منها لإنشاء وحدات سكنية ، مساحة كل منها ٦٣م٢، ويتم استغلال المساحة الباقية في بناء وحدات تقل مساحة كل منها عن ١٢٠م٢. وفي الوقت الحالي، تقوم ٦٦ شركة خاصة ببناء ٢١ ألف وحدة في العديد من المجتمعات العمرانية الجديدة. ومن المتوقع أن يوفر هذا أكثر من ٢٦٣ ألف وحدة سكنية خلال خمس السنوات القادمة. وعلاوة على ذلك، بدأت وزارة الإسكان في عام ٢٠٠٨ بتخصيص قطع أراض لاستخدامها في بناء الإسكان المتوسط من خلال جمعيات الإسكان، والنقابات، والأجهزة الحكومية [٢].

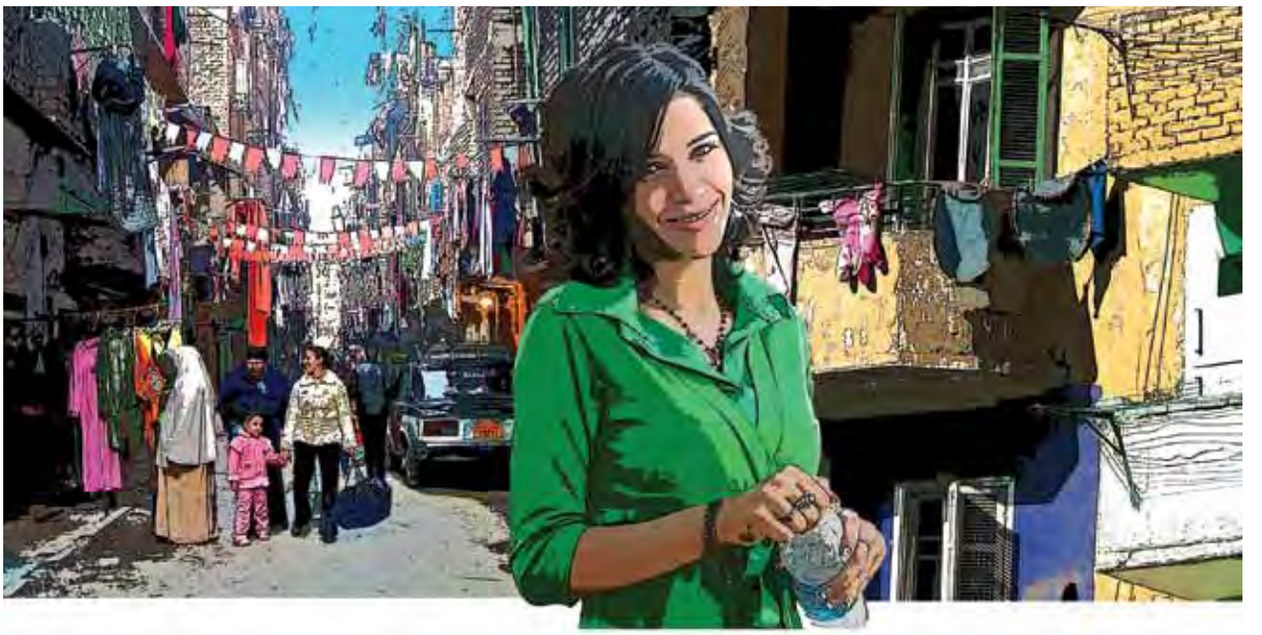

تقييم البرنامج القومي للإسكان من حيث آثاره على الشباب

إن عرض اختيارات جديدة للإسكان أدى إلى تنوع سوق الإسكان أمام الأسر الشابة ذات الدخل المنخفض، فالوحدات صغيرة المساحة (٣٥م٢) التي يتم تأجيرها تعتبر اختيارًا مناسبًا للفئات ذات الدخل الأدنى، التي لا يتوفر لديها مدخرات كافية لدفع المقدم المطلوب لتملك الوحدات السكنية. أما الوحدات المؤجرة التي تبلغ مساحتها ٦٣م٢ فهي تجذب الأسر الشابة ذات الدخل المتوسط، التي لا يتوفر لها المقدم المطلوب لتملك الوحدة السكنية، لذا فإن أمامها ـ بصفة مبدئية ـ التأجير لمدة تتراوح بين ٥ ـ ١٠ سنوات، أما الأسر الشابة ذات الدخل المتوسط، التي لديها القدرة على دفع المقدم وتفضل التمليك، فإن أمامها اختيار وحدات سكنية بمساحة ٦٣م٢ في المدن الجديدة والمحافظات. وأخيرًا، بالنسبة للأسر الشابة ذات الدخل المتوسط والتي تستطيع دفع مقدم أعلى وتتحمل سداد قروض بمبلغ أكبر فإن أفضل اختيار لها هو وحدات مشروع إبن بيتك أو الحصول على الوحدات السكنية التي يقيمها القطاع الخاص.

هناك خطوة أخرى مبتكرة اتخذتها وزارة الإسكان لصالح ملاك أراضي مشروع إبن بيتك وهي تمكين الأسرة المؤهلة التي ترغب في بناء وحدة ثانية من الحصول مرة أخرى على الدعم المقرر في إطار البرنامج القومي للإسكان[٣].

وعلى الرغم من المناهج المبتكرة التي تبذلها الحكومة ، والجهود الملموسة التي بذلت لتطوير آليات الدعم حتى يمكن الوصول إلى الفئات المستهدفة، وبخاصة الشباب، هناك ما يبعث على القلق بشأن استدامة هذه الجهود :

- ثبت أن البرنامج القومي للإسكان مكلف للغاية بالنسبة للحكومة، حيث يقدر إجمالي قيمة الدعم المباشر المقدم لكل وحدة سكنية من الوحدات البالغ عددها ٥٠٠ ألف وحدة بنحو ٣٢,٥ ألف جنيه. وهذا المبلغ يشمل المنحة المباشرة المخصصة لكل وحدة وقدرها ١٥ ألف جنيه ، والفرق بين السعر الفعلي للأرض المُرفَقة (١٥٠ جنيهًا / م٢) وسعر البيع (٧٠ جنيهًا / م٢) بالإضافة إلى فروق تكلفة بناء الوحدة نتيجة الزيادات في أسعار مواد البناء. هذا بخلاف الدعم غير المباشر الذي يتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للأرض غير المُرفَقة، وتكلفة التمويل التي يقل معدلها عن المعدل السائد في السوق. وبإضافة الدعم غير المباشر، تصل قيمة التكاليف التي تتحملها الحكومة عن كل وحدة ٥٢ ألف جنيه ومن الممكن أن تصل قيمة هذا الدعم إلى أكثر من ٧٠ ألف جنيه بالنسبة للوحدات المؤجرة التي تبلغ مساحتها ٦٣م٢.
- إن قرار تقديم المنحة ـ البالغ قيمتها ١٥ ألف جنيه ـ لجميع الأسر المؤهلة للاستفادة من البرنامج القومي للإسكان دون أي تفرقة يتناقض مع منهج سياسة الدعم التصاعدي الذي بمقتضاه تقوم الحكومات بدعم قدر أكبر من تكلفة الوحدة للأسر منخفضة الدخل وبما يتناسب مع قدراتها المالية، مقابل دعم قدر أقل من تكلفة المنتجات المستهدف تقديمها للأسر ذات الدخل المرتفع نسبيًا. وعلى أي حال، فإنه بعد حساب بنود الدعم الأخرى المقدمة في إطار هذا البرنامج يتبين أن المستفيد من أحد المنتجات، وهو إبن بيتك، هو الذي يتلقى أكبر مبلغ من الدعم المباشر لكل وحدة.

- ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية في تباطؤ الزيادة غير المسبوقة في أسعار مواد البناء التي تحققت قبل الأزمة. ومع هذا، فإن أي زيادة متوقعة في تكاليف البناء من المحتمل أن تشكل تحديًا كبيرًا لموازنة أي برنامج إسكان خلال السنوات القادمة، أخذًا في الاعتبار أن معظم برامج الدعم في الموازنة مربوطة بمستويات دخل معينة وأسعار مستهدفة للوحدة السكنية. وتبعًا لذلك، من المحتمل أن يزداد الضغط على الحكومة لسد فجوة التكاليف من خلال تقديم دعم إضافي.

تعتبر القدرة المالية مسألة أخرى مثيرة للقلق، حيث إن بعض محاور المشروع القومي للإسكان (مثل محور مستثمري القطاع الخاص) يتطلب مساهمة الشباب وهو ما يتجاوز قدراتهم المالية. ويقترن هذا بحقيقة أن قروض التمويل العقاري ، وهي القناة الأساسية للحصول على الدعم المالي بخلاف المنحة المباشرة المقدمة من الحكومة، مقيدة بنص في قانون التمويل العقاري يقضي بأن يتم سداد ٢٥٪ من دخل الأسرة شهريًا. وحيث أن الحد الأقصى للقرض مازال يتراوح بين ٣٠ ألف جنيه و ٤٥ ألف جنيه فإن المستفيدين الشباب يضطرون إلى دفع مقدمات تتراوح قيمتها بين ٢٣ ألف جنيه و ٤٠ ألف جنيه ، وهو رقم يتجاوز كثيرًا قيمة مقدم حجز الوحدة السكنية المقرر في المشروع القومي للإسكان والبالغة ٥٠٠٠ جنيه. وما لم يتم حل إشكالية القدرة المالية فإنه من المحتمل أن تتسرب الوحدات السكنية إلى الأسر ذات الدخل الأعلى.

وبكل تأكيد سوف تتزايد الضغوط من أجل زيادة الدعم حتى تصبح الوحدات السكنية في متناول يد الفئات الأقل ثراءً والمستهدفة في أي برنامج إسكان تتبناه الحكومة في المستقبل[٤].

تحسين كفاءة نظام الدعم ليصل للفئات المستهدفة

نظرًا للنجاح الملحوظ الذي حققه البرنامج القومي للإسكان الحالي، وضعت وزارة الإسكان عدة خطط لدعم هذا البرنامج المبتكر من خلال :

- زيادة مساهمة القطاع الخاص في مختلف مشروعات الإسكان.
- التوجه نحو وضع نظام للتمويل العقاري أكثر كفاءة لتوفير الإسكان للفئات الأولى بالرعاية.
- تطوير الإطار التنظيمي لسياسة دعم الإسكان حتى تتسق مع وتعكس آليات الدعم والموازنة السنوية له على المستوى القومي.
- العمل على توسيع نطاق تطبيق لا مركزية الإدارة في المحافظات أو المجتمعات العمرانية الجديدة وفقًا للتوجيهات الإرشادية العامة التي وضعتها وزارة الإسكان.
- أكد الحزب الوطني الديمقراطي في ورقة العمل الخاصة بالإسكان التي أصدرها عام ٢٠٠٩ على الحاجة إلى إصلاح نظام الدعم حتى يمكن تحسين إمكانية وصوله للمستفيدين الحقيقيين، ولتجنب التشوهات الحالية، بالإضافة إلى تقديم حزم مختلفة للدعم تكون متاحة لمختلف فئات الدخل.

إن تدعيم برامج التمويل العقاري له أهمية بالغة لأي برنامج دعم في المستقبل، ويجب أن يكون أي برنامج جديد لدعم الوحدات السكنية جزءًا من حزمة تمويل شاملة تتضمن أيضًا قروض التمويل العقاري والمقدمات التي تدفعها الأسرة. فكلما زادت فرصة الحصول على تمويل للوحدات السكنية، زادت قدرة الأسر في فئة المستوى الأدنى من الدخل المتوسط، والأسر متوسطة الدخل على شراء هذه الوحدات، وهذا يسمح للحكومة بالتركيز على تنفيذ برامج الإسكان الخاصة بالأسر ذات الدخل المنخفض[٥]، وهو أمر بالغ الأهمية لأنه من المحتمل أن يقوم سوق التمويل العقاري الخاص بتقديم خدماته لنسبة كبيرة من الأسر ذات الدخل المتوسط والأسر في فئة المستوى الأدنى من الدخل المتوسط، ولكن الدعم الذي يقدمه يكون أقل بكثير (بالإضافة إلى إمكانية تقسيم الأسر المستفيدة إلى فئات) بالمقارنة بالدعم المقدم في إطار برامج الإسكان التقليدية التي تضعها الحكومة، والتي تعتمد على جانب العرض.

هذه التدابير يجب أن تمكن الحكومة من تركيز مواردها المحدودة على الفئات التي تستحقها أكثر. وتبدو مزايا هذا البرنامج فيما يلي :

- يُمنح الدعم للمستهلك مباشرة، بدلاً من أن يُمنح بصورة غير مباشرة للمستثمرين العقاريين، وهو بذلك يؤدي بوجه عام إلى تحسين كفاءة وشفافية الدعم المقدم للأسرة.
- يؤدي البرنامج إلى زيادة قدرة الأسر في فئة المستوى الأدنى من الدخل المتوسط والأسر ذات الدخل المتوسط على الحصول على الائتمان وبالتالي يخفض من مبلغ الدعم المطلوب.
- يسمح البرنامج بالتوسع في سوق التمويل العقاري حتى يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في زيادة المعروض من الوحدات السكنية.

ومع هذا، فإن الدعم الذي يقدم من خلال التمويل العقاري يمنح فقط للأسر التي تتمتع بالجدارة الائتمانية، ونظير الممتلكات التي يرى المقرضون أنها تعتبر ضمانات موثوقًا بها. وهذا يعني ـ في سوق الإسكان المصري ـ أن نسبة كبيرة من الأسر التي تستحق الدعم لا تستطيع أن

تستفيد من هذا البرنامج ، وبالتالي فإنه يحتاج لبرامج مكملة وبديلة تخدم الأسر التي تُستبعد من الحصول على قروض التمويل العقاري، مثل المواقع ومشروعات الخدمات التي تربط الدعم بالأرض المُرفّقة، وتربط البناء بالمجهود الذاتي بالحصول على قروض متناهية الصغر، وكذلك الحصول على وحدات سكنية بإيجار مدعم ، وبالإضافة إلى توفير برامج للضمانات والمدخرات التعاقدية لحصول الأسر ذات الدخل غير المنتظم وغير الموثق على التمويل العقاري[٦].

وأخيرًا، هناك حاجة للعمل على وضع نظام متطور لقيام القطاع الخاص ببناء الإسكان المدعم. وهناك عدة دروس مستفادة من مشروعات الإسكان التي يقوم بها القطاع الخاص في إطار البرنامج القومي للإسكان، من بينها: تحديد سعر بيع الوحدة السكنية مقدمًا، واقتسام المخاطر التجارية مع مستثمري القطاع الخاص، وتحسين عملية تخصيص الأرض ومنح الدعم، وتحسين عملية تقييم نتائج المشروع من قبل وزارة الإسكان.

البرنامج القومي لتنمية الألف قرية الأكثر فقرًا

من أجل القضاء على الفقر في المناطق الريفية ، وتمكين الشباب من الحصول على حاجاتهم الأساسية من إسكان وخدمات اجتماعية، أطلقت الحكومة في عام ٢٠٠٨ البرنامج القومي لتحسين الأوضاع المعيشية للأسر الأولى بالرعاية في الألف قرية الأكثر فقرًا في مصر، وذلك من خلال توفير الخدمات الحضرية الأساسية. وتقوم عدة وزارات بتنفيذ البرنامج (وزارات الإسكان، والتنمية المحلية، والتعليم، والتضامن الاجتماعي، والبيئة، والنقل، والصحة، والأسرة والسكان، والتعليم العالي، إلى جانب هيئات مركزية (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، والمجلس القومي للرياضة، والهيئة القومية للبريد، والهيئة القومية لمحو الأمية[٧].

ويتضمن البرنامج ١٤ محورًا بهدف النهوض بمستوى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية[٨]:

- تحسين خدمات المياه والصرف الصحي.
- الارتقاء بالخدمات الصحية وخدمات الطوارئ والإسعاف.
- تحسين جودة التعليم الأساسي ورفع مستوى كفاءة المراحل التعليمية الأخرى.
- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية ومراعاة الحالات الإنسانية.
- توفير الإسكان للفئات الأولى بالرعاية.
- الارتقاء بخدمات الشباب والرياضة.
- محو الأمية للأفراد في الفئة العمرية ١٥ ـ ٣٥ سنة.
- توفير الخدمات المتعلقة بالحماية المدنية.
- توفير فرص عمل للشباب من خلال تقديم القروض الصغيرة.
- تحسين الأوضاع البيئية والتعامل مع المخلفات الصلبة.
- تطوير شبكة الطرق المحلية لربط القرى ببعضها البعض.
- تطوير الخدمات البريدية.
- إعداد المخططات الاستراتيجية للقرى.
- تفعيل مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرنامج.

سوف تستفيد من هذا البرنامج ١١٤١ قرية تضم ١٢ مليون نسمة. وتُعطي لهذه القرى الأولوية في الخطط الاستثمارية لجميع الوزارات المعنية. وقد تم اختيار ١٥١ قرية في ٢٤ وحدة محلية تقع في ٦ محافظات وتضم ١,٥ مليون نسمة لإدراجها في ا لمرحلة الأولى من البرنامج الذي يتم تنفيذه خلال ثلاث سنوات.

كما تم أيضا اتخاذ عدة خطوات تنفيذية ، وهناك خطوات أخرى يجرى تنفيذها. فمثلاً قامت وزارة الإسكان خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بتخصيص ٤,٢ مليار جنيه لتحسين خدمات المياه في هذه القرى وفي عدد قليل من المناطق الحضرية. وسوف ينتهي المشروع خلال عامين. وبالإضافة إلى ذلك، من المخطط الانتهاء من ١٠٢ مشروعًا للصرف الصحي في هذه القرى خلال العامين القادمين، ويبلغ إجمالي قيمة استثمارات هذه المشروعات ١,٢ مليار جنيه[٩].

في إطار البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي ، تخطط وزارة الإسكان إلى إنشاء نحو ٤٢ ألف وحدة سكنية جديدة في القرى الأكثر فقرًا وتخصص أساسًا للأسر الشابة. وسيتم تنفيذ بناء ٢٧ ألف وحدة بتكلفة إجمالية تبلغ ١,٤ مليار جنيه خلال ثلاث السنوات القادمة. وتتمتع هذه الوحدات بنفس المزايا الممنوحة لبرنامج الإسكان.

من ناحية أخرى، قامت وزارة الصحة بتوفير خدمات الإسعاف والطوارئ لـ ١٥١ قرية ، إلى جانب إنشاء أو تطوير ٤٠ وحدة رعاية صحية، وهناك ١٥٣ وحدة تحت الإنشاء. وسيتم التوسع في البرنامج ليغطي ٥٧٦ وحدة صحية في القرى الأكثر فقرًا تبلغ ميزانيتها ١,١ مليار جنيه.

وحاليًا ، انتهت وزارة التعليم من إنشاء ١٠٠ مشروع مدرسي، بالإضافة إلى أنه سيتم الانتهاء من ١٢٣ مشروعًا في العام الحالي (٢٠١٠). وتبلغ الميزانية الإجمالية لهذه المشروعات ٥٠٠ مليون جنيه. وقد خصص الصندوق الاجتماعي للتنمية ١٢٨ مليون جنيه للمشروعات الصغيرة،

إطار ١٤-٢ الحياة في الأحياء العشوائية بالقاهرة

إن المناطق العشوائية لا يقطنها الفقراء فقط ، فقد صرحت الحكومة بأن هناك ١٧ مليون مصري تقريبًا يعيشون في المناطق العشوائية التي تقع حول المدن. وهذا الرقم يشمل فئات كثيرة أخرى بخلاف الفئات شديدة الفقر. وتكشف الدراسات التي أجريت عن الملامح الأساسية للمناطق العشوائية عن أن هذه المناطق تضم قطاعات عريضة من الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فقد يكون من بين سكانها باعة جوالون وقضاه ، كما تضم أيضًا موظفي الحكومة وأصحاب الورش والحرفيين والمتخصصين مثل الأطباء والمحامين. ويتمثل النمط العام للمساكن في هذه المناطق في مبان تملكها أسر مكونة من عدة شقق ، وقد يؤجر الطابق الأرضي لساكن أو أكثر من السكان الفقراء. من هم الذين يعيشون أيضًا في المناطق العشوائية ؟ أنهم أشخاص يملكون سيارات متواضعة (في كثير من المناطق ١٠٪ فقط من السكان يملكون سيارة خاصة)، إلى جانب أشخاص يستخدمون المواصلات العامة كوسيلة للانتقال. وفي الشارع يتقابل الكثير من المصريين : النادل، وسائق التاكسي، وزميل العمل أو زميل الجامعة. وباختصار أي مصري تقريبًا يمكن أن يعيش في منطقة عشوائية.
وقد ركزت بحوث الإسكان في مصر منذ الثمانينات على مشاكل المناطق العشوائية، ويكاد لا يكون هناك أي تناول صريح للمزايا التي جعلت هذا القطاع ينمو بسرعة تفوق نمو قطاعات الإسكان الأخرى في مصر. فالمناطق العشوائية تعتمد على آلية التمويل الذاتي والجهود الذاتية في بناء المساكن، كما أنها تتميز بأنها تستجيب لحاجة الطلب ، ومطردة في نموها ، ومحكمة في شكلها ، واستهلاكها من الطاقة منخفض، ويمكن أن تكون مساكنها بالقرب من أماكن العمل، وتحقق الاكتفاء الذاتي للحي بالنسبة للحاجات اليومية والموسمية. وتبدو مزايا هذه المناطق أيضًا في "إمكانية المشي في شوارعها، والشعور بالراحة، وتوفر الأمان، والتضامن الاجتماعي ، وروح المشاركة بين السكان.

ولهذه المزايا نتائج بالغة الأهمية، فمثلاً يسمح عدم وجود فوضى في الاستخدامات التجارية للناس بالمشي في أي مكان يريدونه (مما يؤدي إلى انخفاض مستوى التلوث الذي تسببه المركبات وتوفير النقود التي تدفع في المواصلات، وتزايد الاندماج والتعايش بين مختلف الفئات في المجال العام وهو ما يمكن اعتباره بمثابة نواه لناد اجتماعي). ونتيجة لذلك يأتي الأمان في شكل تضامن اجتماعي، وتأكيد لحرية الفرد في أن يفعل ما يريد، والمحافظة على الأمن ذاتيًا (وهو ما يوفر أموال الحكومة نتيجة انخفاض الحاجة لإدارة الأمن)، وروح المشاركة بين السكان تعطي الشعور بالانتماء، والتمكين الذاتي ووجود هدف. وسكان هذه المناطق يصفونها أيضًا بالأحياء الشعبية التي تتسم بالحيوية ويسودها الود. ومع هذا، ليسوا غافلين عن الحاجة إلى تحسين نوعية الخدمات التي يقدمونها بأنفسهم مثل وسائل النقل الجماعي العشوائية. وكل ما يريدونه من الحكومة هو الاعتراف (بهذه المبادرات الخاصة) والمشاركة في المجالات التي لا يستطيعوا فيها مساعدة أنفسهم، مثل إدارة المخلفات الصلبة ، وصيانة البنية التحتية. إن ما تفتقده هذه المناطق هي القواعد التنظيمية التي تحترم مثل هذه المبادرات الخاصة، والتي تمكّن من استمرار الأخذ بالحلول العملية، وإن كانت تحتاج لتحسين، بدلاً من إلغائها باسم التحديث والتطوير.

المصدر : دينا شهابات.

إلى جانب تخصيص ٦٣,٢ مليون جنيه في شكل منح لمشروعات الأشغال العامة وتنمية المجتمع.

وأخيرًا، يركز البرنامج على خلق فرص عمل للشباب من خلال منح القروض الصغيرة. ففي عام ٢٠٠٨، تم تخصيص ١٠,٧ مليون جنيه لـ ٢٧٠ مشروعًا صغيرًا خلقت ٧٥٥ فرصة عمل جديدة، وكذلك تخصيص ٢٢,٢ مليون جنيه لـ ٦٦٤٧ مشروعًا متناهي الصغر خلقت ٧٩٧٥ وظيفة جديدة. وفي عام ٢٠٠٩، زادت المبالغ المخصصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى ٥٤ مليون جنيه[١٠]. وحاليًا، كشف تحليل أجرى على الأسر في الـ ١٥١ قرية رائدة أن هناك أكثر من ٢٢ ألف أسرة ترأسها إمرأة، وفي الغالب تعاني هذه السيدات من البطالة الناتجة عن كونهن نساء، وكذلك من انعدام الأمن الاقتصادي. ومن المفترض أن تساعد هذه القروض على تخفيف حدة الفقر من خلال توفير فرص مولدة للدخل. ويعتبر برنامج الألف قرية المبتكر من أكثر المحاولات القومية كفاءة في استهداف الفقراء من خلال توحيد وتكامل جهود كافة الوزارات والهيئات المركزية المعنية. ورغم ذلك، فإنه نظرًا لكبر حجم البرنامج وتعدد أبعاده، يتطلب البرنامج تواجد إدارة كفء للمشروعات، ومتابعة متواصلة، وآلية للتقويم لضمان تحقيق الأهداف في الوقت المحدد وللتغلب على العوائق التي تعترض طريقه. ومن المتوقع، أن يغطي هذا العمل الطموح كافة القرى البالغ عددها ١١٤١ قرية على مدى ١٠ ـ ١٢ سنة.

وضع إسكان الشباب في المناطق العشوائية

هناك تقديرات تشير إلى أن ما بين ٤٥-٥٠٪ من مخزون الإسكان الحضري في مصر يواجه مشاكل عديدة مثل عدم الإشغال، وتحديد الإيجارات ، والعشوائية. ويقدم الإسكان العشوائي بدائل مرنة ومناسبة للقدرات المالية للفئات متوسطة ومنخفضة الدخل، وبخاصة الشباب والأسر حديثة الزواج، حيث يوفر تيسيرات متنوعة، مثل دفع مقدمات وأقساط شهرية على مدى فترات طويلة، ووحدات سكنية بالإيجار لمدة محددة قد تمتد إلى ١٠-١٢سنة[١١].

شكل ١٤-١ : المشاكل الأساسية التي تواجه الأسر في إقليم القاهرة الكبرى

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، ٢٠٠٩-٢.

شكل ١٤-٢ : أولويات تحسين المناطق العشوائية وفقًا لتفضيلات المواطنين

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، ٢٠٠٩-٢.

شكل ١٤-٣ : الدور المتوقع من الحكومة لتطوير العشوائيات

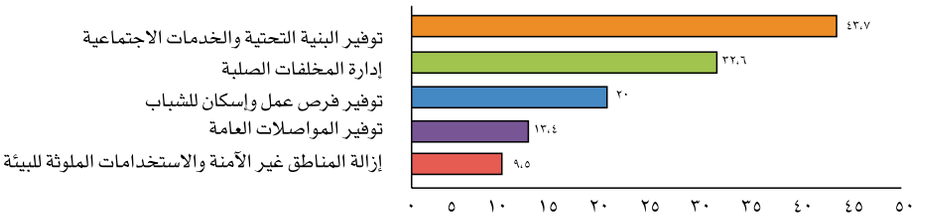

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، ٢٠٠٩-٢.

وتشير التقديرات أيضًا إلى أن هناك الآلاف من الوحدات السكنية التي تتوفر في سوق القطاع غير المنظم. ومازالت أعمال البناء تتم هناك بصورة مطردة، كما أن هناك عددًا كبيرًا من الوحدات الخالية ونصف المشطبة. ويوجد في القاهرة الكبرى وحدها ٥٠٠ ألف وحدة على الأقل من إجمالي مليون وحدة مقامة في المناطق الحضرية. وتمثل الخصوص في محافظة القليوبية (شمال إقليم القاهرة الكبرى) إحدى المناطق العشوائية الكبرى في مصر، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة، ويوجد بها أكثر من ٦٥ ألف وحدة سكنية خالية، ومن المتوقع أن يشغلها الشباب والمتزوجون حديثًا فقط الذين لا يستطيعوا دفع ثمن الوحدات السكنية الموجودة في محافظتي القاهرة والجيزة [١٢]، وتبعًا لذلك، يأتي التدفق الأكبر للإسكان الذي يتناسب والقدرات المالية للشباب بصفة خاصة من هذا المخزون.

وهناك الكثير من الأفراد وصغار المستثمرين العقاريين الذين يقومون بأنشطة البناء في القطاع غير المنظم حتى يمكن إشباع الطلب المتزايد على الإسكان من قبل الأسر منخفضة الدخل. وعلى الرغم من أن نوعية الوحدات السكنية تعتبر جيدة نسبيًا، إلا أن عددًا كبيرًا منها لا يتوفر له البنية التحتية العامة الكافية. ونظرًا للقيود المفروضة على ارتفاعات المباني، ومعايير تخصيص الأراضي، وإجراءات منح تراخيص البناء المكلفة والبيروقراطية، تمثل العشوائيات في الواقع نمط الإسكان الذي تختاره الفئات الفقيرة، والفئات متوسطة الدخل أحيانًا.

ولما كان الكثير من الشباب لا يستطيعوا الحصول على وحدات سكنية أو أراض من خلال البرنامج القومي للإسكان، فإنهم يجدوا أن الإسكان في المناطق العشوائية هو الاختيار الوحيد المتاح الذي يتناسب مع قدراتهم المالية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه نظرًا لأن الإسكان العشوائي يعتبر غير قانوني، ولا تتوفر له مستندات ملكية قانونية، فإنه لا يمكن أن يستفيد من أي دعم رسمي أو مزايا تمنحها وزارة الإسكان من خلال البرنامج القومي للإسكان، أو تمنحها أي مؤسسات مالية مثل البنوك أو شركات التمويل العقاري.

وحتى يمكن لأي سياسة قومية جديدة للإسكان أن تغطي شرائح أكبر من السكان، وتطرح حلول إسكان تناسب إمكانياتهم بدرجة أكبر، فإنه يتعين التركيز أكثر على مواجهة المعوقات التي تواجه سوق الإسكان العشوائي الواسع، وعلى كيفية إدماجه في آلية الإسكان المنظم حتى يمكن طرح عددًا أكبر من الوحدات السكنية للشباب.

إن السماح للوحدات السكنية الموجودة في المناطق العشوائية بالاستفادة من الدعم المقترح في إطار التمويل العقاري سوف يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات المطروحة في السوق لشريحة الدخل المستهدفة في ظل المرحلة القادمة من البرنامج القومي للإسكان وإلى طرح منتج يمكنه أن ينافس الوحدات الجديدة التي يقيمها القطاع الخاص، وبذلك يعد أيضًا وسيلة كفء تضمن التسليم في الموعد المحدد وعرض أسعار تنافسية من جانب المستثمرين العقاريين. وتبعًا لذلك، يجب على الحكومة في خلال

المرحلة القادمة من البرنامج القومي للإسكان أن تبحث إدماج عملية تطوير العشوائيات في المنتجات المدعمة المقدمة للأسر ذات الدخل المنخفض [١٣].

إن برنامج التطوير المقترح ـ الذي يهدف إلى إدماج الوحدات السكنية الموجودة في المناطق العشوائية في السوق المنظم ـ يجب أن يقترن بتحسين الأحوال المعيشية في المناطق المحرومة، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين من خلال التغلب على المشاكل التي تواجههم مثل : التخلص من المخلفات الصلبة ، وانعدام الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتدني البنية التحتية ، وصعوبة الوصول إلى المنطقة والانتقال منها وفيها، والتلوث.

أُجرى في عام ٢٠٠٩ مسح على ألفين أسرة تعيش في القاهرة الكبرى، مركزًا على قاطني المناطق العشوائية والمتدهورة مثل نزلة السمان، والقاهرة القديمة، وبولاق الدكرور، والمطرية. وقد ألقى المسح الضوء على المشاكل الرئيسية التي تواجه هذه الأسر والتدخلات ذات الأولوية المطلوبة من الحكومة وفقًا لتفضيلات المواطنين [١٤]. ويوضح الشكلان ١٤ ـ ١ ، ١٤ ـ ٢ نتائج هذا المسح.

عبر المواطنون عما ينشدونه من الحكومة بالنسبة لمنطقتهم، كما هو مبين في الشكل ١٤ ـ ٣. وهم يرون أن الدور الأساسي للحكومة يجب أن ينصب على توفير البنية الأساسية، والتخلص من المخلفات الصلبة، وتوفير وسائل المواصلات العامة، وتأمين الأماكن غير الآمنة، والقضاء على مصادر التلوث مثل تراكم القمامة. وقد أشار المسح إلى أن المواطنين يرون أن المنظمات غير الحكومية أو القطاع الأهلي لا يقوم بأي نشاط لديهم، ومع هذا يرى الأغلبية العظمى من المواطنين أن هذا القطاع يمكن أن يلعب دورًا بالغ الأهمية في تقديم الخدمات الاجتماعية، وخلق فرص عمل وفي أنشطة التنمية البيئية[١٥] .

اتخذت الحكومة مؤخرًا خطوة مهمة نحو وضع الإطار المؤسسي لتطوير العشوائيات في مصر من خلال إنشاء صندوق تطوير العشوائيات الذي يرأسه وزير التنمية المحلية.

وقد تم تخصيص ٥٠٠ مليون جنيه لهذا الصندوق في شكل مبلغ دوار لاستخدامه في تطوير هذه المناطق استنادًا إلى مبدأ استعادة التكلفة. وسوف يتحقق ذلك بتنمية تلك المناطق وبخاصة في الأماكن الأساسية داخل المدن، بالإضافة إلى استغلال جزء من الأرض بعد التطوير في تغطية التكلفة الإجمالية لهذه الأنشطة.

قام صندوق تطوير العشوائيات بتحديد مجموعتين مختلفتين من هذه المناطق وهما: المناطق غير الآمنة التي تشكل خطرًا على حياة المواطنين، والمناطق غير المخططة التي تعتبر النمط السائد في أغلب المناطق العشوائية في مصر، التي يوجد بها مبان جيدة في أماكن غير خطرة ولكنها تفتقد إلى الخدمات الأساسية وإلى شبكة طرق صالحة.

وقد أعطى صندوق تطوير العشوائيات الأولوية لتحسين المناطق غير الآمنة بهدف تطويرها على مدار عشر سنوات. وقد انتهى الصندوق من وضع خرائط قومية تحدد مكان وحجم وعدد سكان كل المناطق غير الآمنة في جميع المحافظات المصرية ، إلى جانب اقتراح التدخلات ذات الأولوية. وتم تصنيف نحو ٤٠٤ مناطق تضم ٢١٢ ألف وحدة كمناطق غير آمنة، منها ١٥٤ منطقة تضم ٦٦ ألف وحدة تقرر إدراجها في المرحلة الأولى من التدخل خلال خمس السنوات القادمة. وعلى الرغم من ذلك، يتطلب هذا البرنامج الضخم وضع استراتيجية للاتصالات لرفع مستوى وعي الجمهور، وتوفير بدائل مرنة لإعادة توطين الأسر التي تعيش في المناطق الخطرة.

وسائل النقل وأثرها على الحياة، والتشغيل، والحصول على الخدمات

يمثل النقل الحضري أحد التحديات الخطيرة التي تواجه التنمية العمرانية في مصر. ويعتبر انتقال المواطنين بين المراكز الحضرية الرئيسية أحد المشاكل اليومية التي تساهم في تكدس المرور وبخاصة في القاهرة الكبرى والإسكندرية. ومازالت شبكة السكك الحديدية وسيلة النقل الجماعي الرئيسية على المستوى القومي والإقليمي حيث تقدم خدماتها لملايين المواطنين يوميًا. ومع هذا، ونتيجة الإهمال الذي أصاب هذا المرفق لفترة طويلة، وصلت فيه هذه الخدمة المهمة لمرحلة خطيرة اضطرت الحكومة معها إلى وضعها على رأس أجندة التنمية خلال أربع السنوات الماضية. وعلى الرغم من هذا الاهتمام، فإن تحقيق تحسن ملموس في هذا القطاع لن يتحقق قبل خمس سنوات نتيجة عدم توفر الموارد المالية والبشرية المطلوبة.

وعلى الرغم من تنوع منظومة النقل الحضري في القاهرة الكبرى من حيث وسائلها وخدماتها والبنية التحتية المرتبطة بها، إلا أنها تعاني من أوجه قصور حادة كالآتي:

- تفاقم التكدس المروري: تعاني القاهرة من تكدس المرور الذي يجعلها من بين أسوأ المدن في العالم في هذا الشأن. وتقدر سرعة المركبات في المناطق الرئيسية ـ في ساعات الذروة ـ بما لا يتجاوز ١٢ كم في الساعة في المتوسط. ولهذا الوضع عواقب اقتصادية خطيرة نظرًا لبطء الحركة المرورية، وبخاصة بالنسبة للشباب في

رحلاتهم اليومية من و إلى العمل، ولمساهمته في تفاقم مشكلة تلوث الهواء.

- سوء شبكة النقل الجماعي: تعد وسائل النقل الجماعي التي تعتمد عليها القاهرة وسائل متخلفة ومزدحمة ولا يمكن الاعتماد عليها. ويعتبر مترو الأنفاق ـ بخطيه الأول والثاني ـ الوسيلة الوحيدة المقبولة. أما وسائل النقل الجماعي الأخرى، مثل الأتوبيسات، فهي قديمة ولا تستطيع الوفاء بالاحتياجات الفعلية كمًا ونوعًا، هذا إلى جانب أن صيانتها سيئة والكثير منها خارج الخدمة. هذا الوضع أفسح المجال أمام مشغلي الميني باص والميكروباص لأن يسيطروا على شبكة النقل الجماعي في كل أنحاء القاهرة والمدن المصرية الكبرى الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تزايد عدد مشغلي هذه السيارات، وعدم وجود إطار مؤسسي أو تنظيمي لإدارة وتنظيم هذه الشبكة بصورة صحيحة إلى عدم تكامل وسائل نقل الركاب، وإلى النمو السريع لوسائل النقل السيئة وغير الآمنة [١٦].
- وبالنسبة للمجتمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة مثل: مدن السادس من أكتوبر، والعبور، والقاهرة الجديدة، فإن أوضاع النقل فيها تعتبر أسوأ. وفي ضوء تجربة الكثير من الشباب الذين يعيشون في هذه المدن البعيدة، تزيد تكلفة المواصلات التي يتكبدها الفرد شهريًا بنحو ١٥٠-٢٠٠ جنيهًا بالمقارنة بالتكلفة التي يتحملها الذين يعيشون في القاهرة الكبرى. وهذا يعود إلى أن الفرد يضطر إلى القيام برحلتين إضافيتين على الأقل حتى يصل للمكان المقصود، وعادة ما يستخدم الميكروباص الخاص الذي تكون فيه تعريفة الركوب أعلى. وهذا يؤثر كثيرًا على إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي أو على فرص العمل بالنسبة للشباب الذين يعيشون في هذه المدن الجديدة. ويكون الوضع أكثر تعقيدًا بالنسبة للنساء اللاتي عادة ما لا يقبلن على العمل بسبب صعوبة الانتقال من وإلى المدن الجديدة. وعلى الرغم من أن الكثير من الجامعات الخاصة والمصانع توفر وسائل انتقال لطلابها أو موظفيها أو عمالها، إلا أن الأغلبية مازالوا يعتمدون على وسائل الانتقال الخاصة مثل الميكروباص.
- ارتفاع معدلات الحوادث: يعد معدل الوفيات بسبب حوادث النقل البري في مصر مرتفعًا للغاية. فوفقًا لدراسة أعدها البنك الدولي يموت ألف شخص على الأقل سنويًا بسبب حوادث السيارات ، أكثر من نصفهم من المشاة ، كما يصل عدد المصابين إلى أكثر من ٤٠٠٠ شخص [١٧].
- تلوث الهواء والتلوث السمعي : بلغ مستوى تلوث الهواء في القاهرة درجة خطيرة، كما أن مستويات الضوضاء مرتفعة، ويساعد ارتفاع نسبة السيارات وسيارات الأجرة القديمة على تفاقم هذا التلوث. ويعتبر التفتيش على المركبات ـ الذي يجب أن يحد من التلوث الناتج من عادم السيارات ـ غير فعال في الغالب [١٨].
- ضعف المؤسسات وتفتتها : تعاني القاهرة حاليًا من أن المؤسسات المسؤولة عن النقل تتسم بالتفتت الشديد، وعدم وجود تنسيق بينها ، وعدم وجود عمالة كافية مما يجعلها غير قادرة على التعامل مع هذا الحجم من مشاكل النقل. وهناك الكثير من الوزارات والهيئات العامة مسؤولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن إدارة مختلف وسائل النقل والطرق والمرور. وفي غالب الأحوال لا يكاد يكون هناك أي تنسيق بين هذه الأجهزة.
- عدم كفاية الموارد المالية : يؤدي عدم كفاية الموارد المالية إلى انخفاض حجم الاستثمار في وسائل النقل، وبخاصة النقل الجماعي، الذي يعاني من أوجه قصور جوهرية تبدو في: عدم القدرة على استعادة التكلفة بشكل كاف، مما يترتب عليه تضخم قيمة الدعم المقدم للنقل الجماعي الحضري، وضعف مشاركة القطاع الخاص المنظم في تمويل و إدارة البنية التحتية وخدمات النقل الحضري [١٩].

بعد عدة عقود من الإهمال، أصبح النقل الجماعي يحتل الأولوية على أجندة الحكومة خلال خمس السنوات الماضية، وتم ضخ استثمارات ضخمة لتحسين الشبكة القومية للسكك الحديدية. ومع هذا، مازال الطريق طويلاً جدًا أمام الوصول إلى وضع مرض. وتعمل الحكومة الآن على تنفيذ عدة مشروعات عملاقة في القاهرة الكبرى ـ في إطار الخطة الرئيسية للنقل الحضري التي وضعت عام ٢٠٠٢ ـ مثل مشروع الخط الثالث لمترو الأنفاق، وتحسين الطريق الدائري، والبدء في إنشاء الطريق الدائري الإقليمي إلى جانب إنشاء محاور أخرى لربط المجتمعات العمرانية الجديدة بالتجمعات العمرانية. والأكثر من ذلك، يجري إعداد الكثير من الدراسات لربط المجتمعات الجديدة بوسائل نقل جماعي سريعة مثل "السوبرترام" والأوتوبيس فائق السرعة "bus rapid transit" والقطارات الكهربائية ، وذلك خلال السنوات العشر القادمة.

وعلى أي حال، تشير الخبرة التي أُكتسبت منذ عام ٢٠٠٢، إلى أن هناك حاجة عاجلة للتركيز أكثر على انتقال الأفراد من خلال شبكات النقل الجماعي، وعلى إدارة المرور والطلب. كما تشير الخبرة أيضًا إلى أن نجاح التنفيذ يتطلب بذل مزيد من الجهود لإعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عن منظومة النقل وتنمية الموارد البشرية. وتبلغ قيمة الموارد المالية المطلوبة لتطوير البنية التحتية المقترحة في خطة النقل الحضري لإقليم القاهرة الكبرى عام ٢٠٠٩ أكثر من ٧٠ مليار جنيه، وهذا يدعو إلى

وضع أولويات الاستثمار على أساس معايير اقتصادية موضوعية وعلى فاعليه التكلفة[٢٠] .

وبناء على ما تقدم، هناك حاجة ماسة لقيام الحكومة بوضع وتنفيذ إطار مستدام لتمويل قطاع النقل الحضري. وهذا يجب أن يتضمن تحديد تعريفة ركوب كافية تعكس ـ بقدر الإمكان ـ التكاليف الفعلية التي تتحملها وسائل النقل. ولكن مراعاة البعد الاجتماعي الذي يتضمن إتاحة النقل الجماعي بأسعار تتناسب مع القدرات المالية للمستخدم سوف تعرقل إمكانية إعادة النظر في تعريفة الركوب. ومع هذا يمكن تحقيق هذا الهدف بتكلفة أقل باستخدام وسائل نقل جماعي أكثر فاعلية (مثل وسائل نقل جماعي بسعة كبيرة) والاستعانة بعاملين أكفاء في مجال النقل من القطاع الخاص (بمنح امتيازات أو تأجير للقطاع الخاص)، وتطبيق برامج دعم مناسبة لمن يحتاجونه فعلاً[٢١] .

من المعتقد أن أوضاع النقل في القاهرة الكبرى سوف تتحسن كثيرًا بزيادة نصيب سكان القاهرة من خطوط مترو الأنفاق (في القاهرة ٤ كم / لكل مليون نسمة/) مقابل (٢٠كم/ لكل مليون نسمة في بانكوك) و(٣١كم لكل مليون نسمة في ساو باولو) و(٣٠ كم لكل مليون نسمة في موسكو) و(١٥٠ كم لكل مليون نسمة في باريس) وعلى الرغم من أن الحكومة تركز حاليًا على تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق ليتم الانتهاء منه عام ٢٠١٧، إلى جانب أنها ستبدأ في تنفيذ الخط الرابع عام ٢٠١١ ليتم الانتهاء منه عام ٢٠٢٠، فإن الأمر يحتاج لاتخاذ إجراء سريع لتحسين الوضع الحرج للنقل في القاهرة الكبرى مثل:

- تحسين خدمات أتوبيسات النقل الجماعي والأتوبيسات ذات السعة الكبيرة: هناك حاجة عاجلة لتطوير نظام النقل بالأتوبيسات ليكون جيد التنظيم وتنافسيًا وذا طاقة كبيرة. ويجب أن تشمل إعادة هيكلة هذا القطاع بصفة خاصة كل من شركات الميني باص الخاصة وشركات الأتوبيس العامة الكبيرة، كما يجب أن تتضمن هذه العملية إضفاء الصبغة الرسمية تدريجيًا على القطاع غير المنظم (من خلال إطار تنظيمي وإطار كاف للحوافز)، والإسراع بإدارة خدمات الأتوبيسات التابعة للقطاع العام على أساس تجاري (منح امتيازات والتعاقد مع الأجزاء التي أعيد تنظيمها من شبكة الأتوبيسات) [٢٢] .
- سوف يؤدي هذا إلى استفادة الكثير من الشباب الذين يمتلكون أو يُشغِلون الميكروباص بشكل رسمي، ويتيح فرص عمل جيدة في الشركات الجديدة. ومن المقترح أيضًا تنفيذ برنامج لتطوير المرافق المرتبطة بالأتوبيسات (مثل محطات الأتوبيس والحارات المخصصة له ، وإعطاء الأولوية لتقاطعات مختارة ، ونظام معلومات خاص بالأتوبيسات) وذلك لزيادة كفاءة النظام بأكمله، وتحسين مستوى جودة خدمات الأتوبيسات، وتشجيع استخدام وسائل النقل الجماعي للحد من استخدام السيارات الخاصة.
- وأخيرًا يقترح إعطاء الأولوية للأتوبيسات فائقة السرعة باعتبارها وسيلة مجدية اقتصاديًا لزيادة طاقة نقل الركاب في بعض المحاور التي تربط القاهرة بالمدن الجديدة مثل السادس من أكتوبر، والعبور، والقاهرة الجديدة، التي من الممكن تطويرها فيما بعد بحيث يتم ربطها بشبكة السكك الحديدية مما يؤدي إلى زيادة طاقتها بدرجة أكبر. وهذه المشروعات الجديدة لشبكات النقل الجماعي ذات الطاقة العالية يمكن هيكلتها لتجذب القطاع الخاص من خلال ترتيبات مناسبة مثل تقديم امتيازات أو تأجيرها لهذا القطاع.
- تحسين إدارة النقل والمرور: قررت الحكومة مؤخرًا إنشاء جهاز لتنظيم النقل داخل إقليم القاهرة الكبرى تحت إشراف مجلس الوزراء ليكون الجهاز الرئيسي المسؤول عن إدارة النقل في كل الإقليم. ومن بين مسؤوليات هذا الجهاز تحديد تعريفة الركوب لمختلف وسائل النقل الجماعي، وإصدار تذاكر موحدة لمختلف الوسائل، واعتماد خطوطها، ومتابعة وتقويم تدفق المرور، واقتراح المشروعات العملاقة المطلوبة لتحسين المرور داخل الإقليم.
- البدء في وضع برنامج كفء لتوفير أماكن إيواء السيارات: يجب على الحكومة تنفيذ برنامج موسع لإنشاء جراجات متعددة الطوابق مرتبط ببرنامج تأجير أماكن انتظار السيارات في الشوارع. ومن الممكن تنفيذ هذا البرنامج بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال وتشغيله من خلال ترتيبات الشراكة بين القطاع العام والخاص ويمكن للقطاع الخاص توفير أماكن جيدة للجراجات بتكلفة ضئيلة على الحكومة إذا وُضع إطار كاف لإدارة هذه الجراجات وإذا أجريت عملية مناقصة تنافسية تتسم بالشفافية لإنشاء وتشغيل هذه الجراجات، ومثل هذا البرنامج الموسع يمكن أن يوفر عددًا كبيرًا من الوظائف للشباب في مجال إدارة وتشغيل وصيانة هذه الجراجات.

الهوامش

١. الحزب الوطني الديمقراطي، ٢٠٠٩.
٢. المرجع السابق.
٣. وزارة الإسكان، ٢٠٠٩.
4. World Bank, 2008
٥. المرجع السابق.
٦. المرجع السابق.
٧. الحزب الوطني الديمقراطي، ٢٠٠٩ ـ ١.
٨. المرجع السابق.
٩. المرجع السابق.
١٠. مرجع سبق ذكره.
١١. البنك الدولي، ٢٠٠٩ .
١٢. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٩.
١٣. البنك الدولي، ٢٠٠٨.
١٤. الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
١٥. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٩-٢.
16. World Bank, 2006-1
17. World Bank, 2006
١٨. المرجع السابق.
١٩. المرجع السابق.
٢٠. الهيئة العامة للتخطيط العمراني،٢٠٠٩.
21. World Bank, 2006
٢٢. المرجع السابق.

المراجع

General Organization for Physical Planning “GOPP”, (2009), “El-Khosous Strategic Urban Plan- First Report: Analysis of Existing Situation”,
GOPP, (2009-1), “Greater Cairo Urban Transportation Plan 2020”, Unpublished Report, Cairo
GOPP, (2009-2), “Citizens Opinion on Greater Cairo Future Vision 2050”, Unpublished report prepared by Zanati and Partners for GOPP, Cairo.
JICA, (2003), “Transportation Master Plan and Feasibility Study of Greater Cairo Region in the Arab Republic of Egypt, Phase II Final Report, Volume II”, December 2003.
Ministry of Housing, Utilities and Urban Development, (2009), “Ministry of Housing, Utilities and Urban Development Annual Book,” Cairo.
National Democratic Party, (2009), “Housing, Utilities and Urban Development Policy Paper”, Sixth Annual Conference, Cairo, November 2009
World Bank, (2006), “Greater Cairo: A Proposed Urban Transport Strategy, Urban & Transport Unit,” Middle East and North Africa Region, World Bank.
World Bank (2006-1), “Transport Sector Strategy Note”, Unpublished Report, Cairo.
World Bank, (2008), “Next Step Recommendations For Affordable Housing Policy And The National Housing Program: Mortgaged-Linked Subsidies And Housing Supply Considerations”, World Bank: Sustainable Development Department, Middle East And North Africa.

الفصل الخامس عشر

يمكن القول بأن وعى الدولة بأهمية التقدم فى مجال التنمية البشرية قد بلغ ذروته عندما تكون مستعدة لتصميم مجموعة واسعة من المؤشرات، والتوصل إلى توافق بشأنها، وهى مؤشرات تقيس الرفاهة التى ينعم بها المجتمع، أو فئة من فئاته، والتى يمكن اختزالها فى مؤشر قياسى واحد. ولقد ظهر مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى لأول مرة، فى عام ١٩٩٠ كرقم قياسى وحيد يضم عناصر مؤشرات الدخل، والصحة، والتعليم، وكان موضع إشادة لأنه قدم مقياسًا أكثر اكتمالاً للرفاهة البشرية، مما يمكن أن يقدمه مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. واليوم مازال كثير من الدول والمنظمات، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تحاول صياغة مقاييس جديدة للرفاهة أكثر تكاملاً وشمولاً. ومع الزمن، تحولت العملية من وضع مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذى يجمع بين ثلاثة متغيرات، إلى وضع مؤشرات للفقر متعدد الأبعاد، ورفاهة النوع الاجتماعى، ورفاهة الطفل، وكثير غيرها، حتى إن العملية وصلت إلى مرحلة حاولت فيها العناصر المستخدمة فى القياس أن تضم الجوانب غير المادية للرفاهة.

وفى هذا الفصل، أجريت أول محاولة لتحديد مؤشرات رفاهة الشباب وقياسها كميًا، ثم تجميعها فى مؤشر قياسى واحد لرفاهة الشباب. والغرض هو التحرك إلى ما هو أكثر من المتغيرات والمؤشرات المتاحة لبعض الأبعاد مثل: التعليم، والصحة، والدخل، والنوع الاجتماعى، والمشاركة السياسية، والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك. بيد أن ما هو أكثر صعوبة ـ وإن كان بالغ الأهمية ـ قياس الاستمتاع بأوقات الفراغ، والرفاهة، والتشغيل، وجودة الوظائف، بل وديناميكيات الأسرة، بما فى ذلك رأس المال الاجتماعى، والتماسك الاجتماعى.

الأهداف والأولويات

ثمة ثلاثة أهداف تتعلق بإعداد مؤشر لرفاهة الشباب فى مصر. الأول، وضع خريطة لمستويات، ومدى حدة حرمان الشباب من الحقوق الأساسية، والاحتياجات الأساسية. والثانى، تحديد وضع الشباب فى مصر من منظور الزمان والمكان، حتى يتسنى قياس التقدم المحقق عبر الزمن فضلاً عن مقارنة وضع الشباب فى مصر بأوضاع الشباب فى بلدان أخرى. والثالث، تعميم النتائج، وزيادة الوعى بين كافة الأطراف الاجتماعية الفاعلة ذات الصلة بكل مؤشر، وتشجيع المناقشات العامة فى هذا الشأن.

الهدف الأول ينصرف إلى جمع ومعالجة كافة المعلومات والمتغيرات ذات الصلة، حتى يتسنى لنا تقديم الملامح الأساسية للشباب فى الشريحة العمرية المختارة (١٨-٢٩ سنة)، ووضعهم من حيث حقوق الانسان الأساسية، والاحتياجات الأساسية، ولقد تم اختيار أهم تلك الحقوق والاحتياجات المعترف بها، والمتاحة بالفعل من بين ٤٨ مؤشرًا تتعلق بالأهدف الإنمائية للألفية، وهى أساسًا: الفقر، والتعليم، والصحة، والنوع الاجتماعى، والبيئة, وهذا الجانب من المؤشر ينطوى ضمنياً على حكم بشأن مستوى الحرمان الذى يؤثر على الشباب من كلا الجنسين، وهذا يساعد أيضاً على التعرف على أهم الأولويات والاختيارات وانتقائها من أجل صنع السياسات.

الهدف الثانى، وضع مؤشر معياري ننطلق منه لقياس التقدم عبر الزمن، فضلا عن إجراء مقارنة بين مصر والدول الأخرى، وهذا يعنى الإجابة على ثلاثة أسئلة أساسية تتعلق بأى استفسار بشأن مؤشر التنمية البشرية: هل أحرزت مصر تقدمًا فيما يتعلق برفاهة مواطنيها من الشباب؟، وما هي عناصر هذا المؤشر العام المسؤولة عن إحراز هذا التقدم، وأيها المسؤول عن عرقلة هذا التقدم ويستحق بذل مزيد من الجهد؟، وما هو الترتيب الذى تحتله مصر من بين الدول المتقدمة والنامية عمومًا، وفيما يتعلق بكل مؤشر على حدة؟

والهدف الثالث، هو زيادة الوعى بين صانعى السياسات، والمجتمع المدنى، وعامة الناس حول معنى ومدي ملاءمة كل عنصر من عناصر المؤشر، فضلاً عن أهميته عموماً، وتقدم المؤشرات المعيارية لصانعى السياسات، أداة قياس يمكن من خلالها تحديد الأهداف من أجل النهوض بهذا الوعي. وبالنسبة للمجتمع المدنى، تصبح تلك المؤشرات بؤرة الاهتمام التى بموجبها تبذل الأنشطة والجهود للضغط من أجل توجيه الاهتمام إلى مختلف القضايا والمشاكل. وفيما يتعلق بعامة الناس ووسائل الإعلام، كصانعة للرأى العام، فإن المؤشر العام للرفاهة يسود، وتصبح المؤشرات الفرعية أداة لبث الوعى لدى كافة فئات المجتمع بشأن بعض المشكلات، مثل التمييز ضد المرأة، والمخدرات، والجريمة، والبدانة ، وغيرها.

إن الأخذ بالمفهوم متعدد الأبعاد لرفاهة الشباب، يفترض أمرين: الأول، أنه يجب التوصل إلى توزيع عادل للإمكانيات والفرص بين جميع الشباب فى مصر، والثانى، أنه يتعين على كلا الجيلين من الشيوخ والشباب تحمل مسئولية متكافئة من أجل الحفاظ على البيئة، وسلامة المواطنين، وقيم المجتمع، والجوانب الإيجابية للثقافة، والإدارة الرشيدة.

تعريف الفقر وقياسة

تشتمل مقاييس الفقر التى ناقشناها فى هذه الدراسة على كلٍ من المقاييس الاقتصادية للفقر التى ترتكز على مقاييس نقدية، فضلاً عن مجموعة من مقاييس النتائج، التى تعبر عن الصحة، والبقاء على قيد الحياة، والتعليم، والتنمية الشخصية للشباب. وتتكامل مناهج تحديد الفقر التي تعتمد على معايير نقدية وغير نقدية، ولا تتعارض، وتؤخذ تلك المناهج، بنوعيها، في الاعتبار. صحيح أن الدخل وحده لا يكفى كى يوفر للأطفال أو الشباب التعليم، والرعاية الصحية التى يحتاجون إليها، ولكنه صحيح أيضاً أن توفير تلك الخدمات وحدها بشكلٍ كافٍ لا يضمن أنهم سوف يستفيدون منها الاستفادة المنشودة، ذلك أن الاستفادة بالخدمات الاجتماعية العامة ليست بلا ثمن؛ فالأسر يجب أن يتوفر لها الدخل الكافى للاستفادة بهذه الخدمات.

وعلى سبيل المثال، هناك تكاليف الانتقالات، فضلاً عن أوقات الانقطاع عن العمل من أجل التوجه للحصول على خدمات الرعاية الصحية. وثمة علاقة وثيقة واضحة بين الحرمان من المأوى، وانخفاض الدخل، ومن الناحية الأخرى، قد يؤدى تجاهل الحرمان من الدخل، إلى استبعاد سياسات وبرامج زيادة الدخل، وهى سياسات وبرامج ضرورية من أجل تخفيف حدة الفقر، أياً ما كان تعريف الفقر.

جدول ١٥-١ أكثر الشباب حرماناً حسب خصائصهم

	الازدحام	أرضية المسكن	الصرف الصحى	المياه	المعلومات	التعليم	الصحة	فقر الدخل
الإجمالى (٪) (متوسط)	١,٢	١٠,٩	٣,٧	٢,٦	٢,٢	١٧,٢	١٥,٢	٢٣,٢
البعد الفردى	إناث ٥ ٢-٢٩ سنة	ذكور ١٨-٢٢ سنة	ذكور ٢٣-٢٤ سنة	ذكور ٢٥-٢٩ سنة وإناث ١٨-٢٢سنة	ذكور ٢٥-٢٩ سنة و إناث ٢٥-٢٩سنة	اناث ٢٥-٢٩ سنة	إناث ٢٥ -٢٩ سنة	ذكور ١٨-٢٢ سنة
البعد الأُسَرى حجم الأسرة	٧+	٧+	٧+	أقل من ٣	أقل من ٣	٧+	٣-٤/أفراد	٧+
البعد الأسرى تعليم رب الأسرة	لا يوجد	لا يوجد	بعض الوسائل البدائية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ثانوى +	لا يوجد
البعد الجغرافى، االمنطقة	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه البحري	المحافظات الحدودية	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي
البعد الجغرافى، الإقامة	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف

من ٢٥٪-٥٠٪ أسوأ من المتوسط. ٥٠٪- ١٠٠٪ أسوأ من المتوسط أكثر من ١٠٠٪ أسوأ من المتوسط.

المصدر: حسابات أجريت بناء على المسح السكاني والصحى،٢٠٠٨.

ولا يقاس فقر الشباب فقط (أنظر فصل ٦) فى سياق نقص الدخل، لأن بعض الأسر غير الفقيرة ـ وفقاً للمقياس المالى ـ يمكن أن تعانى من الحرمان من بعض الخدمات والإمكانيات. ولهذا السبب، فإن مقياس فقر الشباب يرتبط بمقياس الحرمان الذى يمكن من خلاله تحديد سلسلة من الخدمات الأساسية، والإمكانيات، وبالتالي قياس عدد الشباب الذين لا يملكون النفاذ إلى تلك الخدمات والإمكانيات.

إن المنهج الذي يستند إلى الحقوق فى تناول احتياجات الشباب الذين يعانون من الفقر، ذو قيمة كبيرة لأربعة أسباب، الأول، أن منظور الحقوق يركز بصورة أوسع على الأسباب الجذرية للفقر، عن طريق إبراز أهمية الحقوق، والعقبات التى تعترض منح تلك الحقوق. والثانى، ان استخدام المنهج الذي يرتكز على الحقوق، ييسر كثيرًا تحديد المعايير التى تقيس المحصلة النهائية، وليس مجرد المخرجات. الثالث: أنه يتعين على الحكومة والأجهزة الأخرى ـ فى ظل المنهج المرتكز على الحقوق ـ أن تولى اهتمامًا لعمليات وضع الأولويات من أجل العمل- ويعنى ذلك عادة اشتراك الشباب الأشد فقرًا ـ بقدر ما يكون ذلك عمليًا ـ فى وضع وتنفيذ السياسات العامة بغية تفعيل حقوقهم. وأخيراً ،فإن المنهج المرتكز على الحقوق يمكن أن يشجع الحكومات والمنظمات غير الحكومية على متابعة تقديم الخدمات الأساسية لكى تتبين ما إذا كانت تصل إلى الفقراء فعلاً أم لا.

إن الشباب الذين يعيشون فى حالة من الفقر يواجهون صوراً من الحرمان من حقوقهم: الحق فى الحياة، والحق فى التعلم، والحق فى العمل، والحق فى المشاركة، والحق فى أن يتمتعوا بالحماية (الجدول ١٥-١، والجدول ١٥-٢). وحتى يتسنى تفعيل هذا المنهج المرتكز على الحقوق، وقياساً على منهج اليونيسف، بشأن فقر الأطفال، تستخدم هذه الدراسة سلسلة من المؤشرات لقياس سبعة أبعاد (المياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، وتكسية أرضية المسكن، والازدحام، والتعليم، والمعلومات)، وحيثما لا يستطيع الشباب النفاذ إلى أى حق من تلك الحقوق، توصف تلك الحالة بأنها حرمان شديد، ويستخدم اصطلاح "الفقر المدقع" للحالات التى يتعرض فيها الفرد لإثنتين أو أكثر من حالات الحرمان الشديدة، ونعرض فيما يلى الأبعاد والمؤشرات المستخدمة فى هذه الدراسة:

- الحرمان من المياه: وينصرف هذا المؤشر إلى الشباب فيما بين ١٨ ـ ٢٩ سنة، الذين يستخدمون المياه من مصادر غير محسنة، مثل الآبار غير المحمية، وعيون المياه غير الآمنة، والمياه السطحية

جدول ١٥-٢: معاملات أرتباط حالات الحرمان الشديد بين الشباب

المنطقة	حرمان شديد	فقر مدقع	فقر الدخل
محافظات حضرية	١٥,٥	٢,١	٨,٢
حضر الوجه البحري	١٤,٣	١,٣	٨,٨
ريف الوجه البحري	٣٣,٥	٧,٤	١٩,٣
حضر الوجه القبلي	٢٢,٢	٤,٩	٢٢,٧
ريف الوجه القبلي	٥٩,٦	٢٣,٧	٤٤,٣
المحافظات الحدودية	٣٢,٨	١١,٨	١٩,٤
الإقامة	حرمان شديد	فقر مدقع	فقر شديد
حضر	١٧,٣	٢,٨	١٢,٤
ريف	٤٤,٩	١٤,٥	٣٠,٦
النوع والسن	حرمان شديد	فقر مدقع	فقر شديد
الإجمالى	٣٣,١	٩,٥	٢٣,٢
ذكور	٢٧,٠	٥,٨	٢٥,٥
١٨-٢٢ سنة	٢٥,٩	٥,٥	٢٨,٥
٢٣-٢٤ سنة	٢٧,٧	٦,١	٢٤,٧
٢٥-٢٩ سنة	٢٨,٢	٦,٠	٢١,٣
إناث	٣٩,٠	١٣,٢	٢٠,٨
١٨-٢٢ سنة	٣١,٦	١٠,١	٢٤,٠
٢٣-٢٤ سنة	٣٨,٦	١٣,٥	١٩,١
٢٥-٢٩ سنة	٤٨,٦	١٦,٩	١٧,٤

المصدر: حسابات أجريت بناءً على المسح السكاني والصحي، ٢٠٠٨، والمسح الخاص بدخل وانفاق واستهلاك الأسرة، HIECS ٢٠٠٨.

(مثل الأنهار، والجداول، وخزانات السدود)، وسيارات الصهاريج، أو عربات الدواب المزودة بصهريج صغير، أو الشباب الذين يقضون ٣٠ دقيقة أو أكثر لجلب المياه والعودة.

- الحرمان من الصرف الصحي: وينصرف هذا المؤشر إلى الشباب فيما بين ١٨-٢٩ سنة، الذين يعيشون فى بيوت مراحيضها عبارة عن حفرة فى الأرض، أو مرحاض برميلى، أو عدم وجود تسهيلات صحية على الإطلاق، أو مرحاض أفرنجى بسيفون، أو مرحاض بلدي،أو مرحاض بلدي بسيفون. وفى نفس الوقت يتم الصرف من خلال مواسير متصلة بالترعة، أو بالمياه الجوفية، أو عدم وجود شبكة صرف على الإطلاق.
- الحرمان من تكسية أرضية المسكن: وينصرف إلى الشباب فيما بين ١٨-٢٩ سنة، الذين يعيشون فى مساكن بدون أرضية مكسوة بالمواد المخصصة لذلك (أرضية طينية مثلا).
- حرمان الازدحام: ويقصد بذلك، الشباب فيما بين ١٨ ـ ٢٩سنة، فى مساكن يعيش فيها كل ٥ أفراد أو أكثر فى حجرة واحدة (زحام شديد).
- الحرمان من المعلومات: وينصرف إلى الشباب فيما بين ١٨ ـ ٢٩ سنة، الذين ليس لديهم فى البيت مذياع، أو تليفزيون، أو تليفون، أو كمبيوتر.
- الحرمان من التعليم: وينصرف إلى الشباب فيما بين ١٨ ـ ٢٩ سنة، الذين لم يذهبوا قط إلى المدرسة، أو الذين تسربوا منها قبل استكمال تعليمهم الإبتدائي.
- حرمان من الصحة: وينصرف إلى النساء اللاتى سبق لهم الزواج فيما بين ١٨ ـ ٢٩ سنة، واللاتى أنجبن أثناء السنوات الخمس السابقة على المسح (المسح السكانى والصحى فى مصر، ٢٠٠٨) (EDHS)، ولم يتلقين رعاية طبية قبل الولادة، أثناء آخر حمل، من قبل أى طبيب، أو ممرضة، أو قابلة، أو اللاتى لم يحقن ضد التيتانوس أثناء ذلك الحمل (أى الحمل الأخير).

مقاييس الدخل المتعلقة بالفقر

من المعترف به عموماً أن الدخل عنصر هام، حتى على الرغم من اتفاق الغالبية على أن المقاييس النقدية أضيق من أن تستوعب كافة الجوانب ذات الصلة بالفقر. ويعرف فقر الدخل بأنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى لائق للمعيشة (بمعنى توفير الاحتياجات الأساسية)، والذى بناءً عليه يتحدد وضع الفرد: هل هو فقير أم لا؟. ويتطلب تحديد من هو الفقير، تعريفاً للفقر والفقير، وللقيام بذلك لا بد من الإجابة على سؤالين: الأول، ما هو مؤشر مستوى المعيشة الذى يجب أن يستخدم لقياس مستوى المعيشة؟، والثانى، كيف يمكن التفرقة بين من هو فقير ومن هو غير فقير؟، بمعنى آخر، أن تعريف الفقر يستدعى اختيار معيارٍ لقياس مستوى المعيشة، وتحديد خط الفقر الذى يقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء. وفى هذا الخصوص، فإن تصنيف الأفراد إلى فقراء وغير فقراء يجب ألا يقوم على الطبقة التى ينتمى إليها الفرد، ووفقاً لما ذكره رافاليون Ravallion 1991، فإن تشخيص الفقر لا بد أن يكون منسجمًا مع الخصائص الدالة على الفقير، بما يعنى أن خط الفقر لا بد أن يكون قيمة ثابتةً عبر الزمن، بين المناطق أو بين مختلف الفئات الاجتماعية، ولهذا، فإن المقارنة المنطقية بين الأفراد تعنى أن أى شخصين على نفس المستوى من الاستهلاك الحقيقى يجرى تصنيفهما على أنهما فقيران، أو غير فقيرين، بغض النظر عن الزمان والمكان.

ولقد تم بناء خط الفقر فى مصر باستخدام منهجية تكلفة الاحتياجات الأساسية، ويسفر هذا المنهج عن خطوط للفقر معنية بالأسرة، وتتسم بالموضوعية، والاتساق بين الأقاليم، واستخدام خطوط للفقر مطلقة وغير متحيزة (البنك الدولى، ٢٠٠٧). ولقد تم بناء حزمة من السلع الغذائية بطريقة تتطابق مع استهلاك الأسر الفقيرة، وتحقق المستوى المطلوب من السعرات الحرارية. وتُحّدد تلك الحزمة للأفراد من مختلف الشرائح العمرية، وحسب النوع، ومستوى النشاط (باستخدام جداول

جدول ١٥-٣: المتوسط المقدر لنصيب الفرد من الغذاء، وخط الفقر الكلي(بالجنيه المصري سنويا) حسب الإقليم٢٠٠٨/٢٠٠٩

الأقاليم	خط الفقر الغذائى	خط الفقر الكلى
المحافظات الحضرية	١,٧١٥	٢,٢٨٤
المناطق الحضرية بالوجه البحري	١,٦١٣	٢,١٧٧
المناطق الريفية بالوجه البحري	١,٦٨٧	٢,٢٧٨
المناطق الحضرية بالوجه القبلي	١,٥٨١	٢,١٥٨
المناطق الريفية بالوجه القبلي	١,٦٠٢	٢,١٧٠
مصر	١,٦٤٨	٢,٢٢٣

من منظمة الصحة العالمية)، ثم توضع تكلفة تلك الحزم من السلع الغذائية، وهذا ما يعرف فى مصر باسم "خط الفقر الغذائى"، ويشار إلى الأسر التى يقل إنفاقها عن خط الفقر الغذائى، بأنها "فقيرة فقرا مدقعا". كما تم بناء خط ثانٍ للفقر عن طريق إضافة مبلغ للإنفاق على السلع الأساسية غير الغذائية إلى خط الفقر الغذائى، ونتيجة لذلك، أصبح لدينا ما يسمى بخط الفقر الكلى، والأسر التى تنفق أقل من خط الفقر الكلى تعتبر "فقيرة"، وعلى هذا، يعتبر "الفقراء فقرا مدقعا" فئة فرعية من الفقراء.

وعلى العموم، فإن الشخص الذى ينفق أقل من ١٦٤٨ جنيهًا فى السنة (أى ١٣٤ جنيهًا في الشهر) فى مصر، فى عام ٢٠٠٨، يعتبر "فقيرًا فقرًا مدقعًا"، وإن الشخص الذى ينفق أقل من ٢٢٣٣ جنيهًا فى السنة (١٨٥ جنيهاً فى الشهر) يعتبر فقيرا. ويختلف خط الفقر حسب عدد الأفراد فى الأسرة، وأعمار أولئك الأفراد، فضلاً عن الاختلافات الإقليمية فى الأسعار النسبية. فالأطفال الذين يعيشون فى الأسر التى يقل استهلاكها عن أحد خَطّىْ الفقر، يعتبرون أيضاً "فقراء" أو "فقراء مدقعين". ويوضح الجدول ١٥-٣ معدلات استهلاك الغذاء، وخطوط الفقر الكلية بالنسبة لمختلف الأقاليم فى مصر.

المناهج الدولية لمؤشر الرفاهة

يستعرض هذا الجزء من الفصل عددًا من المناهج، والأطر، والمنهجيات المستخدمة دوليًا، التى أُخذت فى الاعتبار عند إعداد مؤشر رفاهة الشباب فى مصر. وللأمم المتحدة برنامج ضخم بشأن الشباب بدأ فى عام ٢٠٠٥، فضلاً عن مجموعة من المؤشرات المرجعية (إطار ١٥ ـ ١). وثمة مؤشر آخر للفقر هام، وشامل، ومتعدد الأبعاد، وهو مؤشر أوكسفورد للفقر، ومبادرة التنمية البشرية، وعلاوة على ذلك، فإن أيرلندا، وكندا، والبرازيل، وبوتان، من بين بعض الدول التى قدمت أطراً ومناهج قيمة للمشاورة.

مبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية

مبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) هى مركز بحثى فى جامعة أوكسفورد. وتستهدف تلك المبادرة بناء إطار نظامى، ومنهجى واقتصادى من أجل تخفيف حدة الفقر، والغرض من تلك المبادرة أساسًا، هو بناء إطار متعدد الأبعاد من أجل تخفيف حدة الفقر، إطار يستمد جذورة من خبرات، وقيم الأفراد. وثمة موضوعان بحثيان يتعلقان بالمبادرة، وهما: التعرف على الأبعاد الغائبة لقياس الفقر، وتطوير وحدات قياس بحثية فى مختلف الدول، وبحث القضايا المتعلقة بمقارنات الفقر متعدد الأبعاد، وتطبيق منهجيات جديدة فى مختلف الدول. والهدف النهائى من مبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية هو السماح لصانعى القرارات، ودعاة السياسات بتحقيق تقدم فعال فى مجال التنمية البشرية.

والتركيز على الأبعاد الغائبة لبيانات الفقر يعتبر أحد مجالات البحث المؤثرة تأثيرًا كبيرًا فى مبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية. وقد وجد الباحثون أنه على الرغم من وجود قدر كبير من البيانات لقياس التنمية البشرية، فإنه مازال هنالك ثغرات تتعلق بمؤشرات قابلة للمقارنة دوليًا، وذات أبعاد على درجة من الأهمية. والغرض من المبادرة فى هذا الخصوص هو الدعوة إلى جمع البيانات عن المؤشرات الخاصة بالأبعاد الغائبة للتنمية التى تهم معظم الفقراء فى الواقع، وقد تم التعرف حتى الآن على خمسة أبعاد، منها التشغيل (سواء التشغيل الرسمى أو غير الرسمى، مع إيلاء إهتمام خاص لجودة التشغيل)، والتمكين، السلامة البدنية، وإمكانية العيش دون مهانة (التأكيد على أهمية التحرر من الإذلال أو المهانة)، والرفاهة النفسية والذاتية.

المؤشر العام لرفاهة الطفل فى أيرلندا: مصدرٌ قيمّ وشامل

كان الهدف الأساسى للاستراتيجية الوطنية للأطفال فى أيرلندا عام ٢٠٠٠، هو تحديد مجموعة من مؤشرات رفاهة الأطفال التى تشكل أساس تقرير حالة الأطفال فى البلاد. وقد ساعد تجميع رصيد من المجالات والمؤشرات القائمة، على تحديد أولويات المجموعة الوطنية لمؤشرات رفاهة الأطفال، ثم جرى نشر النتائج لاحقاً فى تقرير ٢٠٠٥، بشأن وضع المجموعة الوطنية لمؤشرات رفاهة الأطفال، أعقبها بعد ذلك، صدور معلومات محدثة فى التقارير الرسمية عن الأطفال فى البلاد عامى ٢٠٠٦، ٢٠٠٨.

وقد تم التعرف، مبدئيًا، على مقاييس كثيرة عن رفاهة الأطفال يجرى استخدامها على نطاق واسع، ومنها معدلات وفيات الرضع والأطفال، ومشكلات الصحة العقلية، وخصوبة الشباب فى سن المراهقة، والسلوك

إطار ١٥-١: الشباب والأمم المتحدة

بهدف برنامج الأمم المتحدة للشباب (UNPY) إلى تنمية الوعى بخصوص الوضع العالمى للشباب (الشباب فى تعريف الأمم المتحدة هم الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥و٢٤ سنة)، وتعزيز حقوقهم، وتطلعاتهم. وبرنامج الأمم المتحدة للشباب يهدف أيضًا إلى قيام الشباب بمشاركة أكبر فى عملية صنع القرارات، من أجل تحقيق السلام والتنمية فى المقام الأول.

فى عام ١٩٨٥، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة السنة الدولية للشباب، حيث لفتت الإنتباه إلى أهمية الاعتراف بإمكانية مساهمة الشباب فى تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة. وبعد ذلك بعشر سنوات، أى فى عام ١٩٩٥ عززت الأمم المتحدة التزامها عن طريق اعتماد استراتيجية دولية يُطْلَق عليها: "البرنامج العالمى للعمل من أجل الشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده" (WPAY). بل إنه بعد عشر سنوات أخرى، أى فى عام ٢٠٠٥، نظّم البرنامج العالمى للعمل من أجل الشباب، اجتماعًا للخبراء بغرض وضع مجموعة من مؤشرات تنمية الشباب، وقدم الفريق إسهاماته من أجل صياغة مجموعة من المؤشرات التى تستهدف قياس تنمية الشباب مع مرور الزمن. (وكان الفريق يتكون من ممثلى منظمات الشباب، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، وممثلى المجتمع الأكاديمى، واستشاريى السياسات).

حدد الفريق مجموعة من المؤشرات بالنسبة لخمسة عشر مجالاً وردت فى البرنامج العالمى للعمل من أجل الشباب، وهذه المؤشرات تقيس تنمية الشباب، وتقارن التقدم فى داخل الدول، وفيما بينها، وتحدد المجالات التى تحتاج إلى اهتمام أكبر، وتشجع جمع البيانات المتعلقة بالشباب، وتعزز جهود الدعوة الرامية إلى زيادة الاستثمار فى مجال الشباب، والنهوض بإمكانية وضع "مؤشر شامل لتنمية الشباب" (YDI). وعلى هذا النحو، قدم فريق الخبراء مجموعة من المؤشرات المرجعية المقترحة، التى ناقشناها هنا. وقد تمّ تقسيم الخمسة عشر مجالاً من مجالات الأولوية إلى ثلاث مجموعات هى: الشباب فى الاقتصاد العالمى، والشباب فى المجتمع المدنى، والشباب المعرض للمخاطر. ونعرض "مؤشر تنمية الشباب" (YDI) على النحو التالى:

المعلومات الديموجرافية العامة
إجمالى السكان من سن ١٥-٢٤سنة
الشباب كنسبة مئوية من السكان
النسبة المئوية للشباب الذى سبق لهم الزواج

التعليم
معدلات معرفة القراءة والكتابة
صافى نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوى
النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الثانوى
النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي
معدل الانتقال إلى التعليم الثانوى العام

التشغيل
معدلات البطالة بين الشباب
نسبة الشباب: كمعدلات البطالة بين البالغين
معدلات تشغيل الشباب بالنسبة للسكان
مشاركة الشباب في قوة العمل

الجوع والفقر
٪ الشباب الذين يعانون بشدة من انخفاض الوزن
٪ الشباب منخفضو الوزن
٪ الشباب الذين يعانون من الفقر المطلق
٪ الشباب الذين يعانون من الفقر.

تعاطي المخدرات: عدد المرات التي تعاطي فيها الشباب المخدرات في حياتهم

وقت الفراغ

الصحة
خصوبة المراهقين كنسبة مئوية من الخصوبة الإجمالية
النسبة المئوية للشابات المتزوجات اللاتى يستخدمن موانع الحمل
معدل وفيات الأمهات.
أكثر ثلاثة أسباب لوفيات الشباب، مبلغ عنها
احتمالات الوفاة بين سن الخامسة عشرة وقبل سن ٢٥ سنة

البيئة
النسبة المئوية للشباب المحرومين حرمانًا شديدًا من المياه
النسبة المئوية للشباب المحرومين حرمانًا شديدًا من المرافق الصحية
النسبة المئوية للشباب المحرومين حرمانًا شديدًا من المأوى

جنوح الحدث
نسبة الأطفال الذين دخلوا مؤسسات مغلقة
عمر البالغين الذين وقعت عليهم مسؤولية انتهاك القانون، كأشخاص كبار

المشاركة
سن الانتخاب
الحد الأدنى للسن القانونى للزواج بدون موافقة ولى الأمر
وجود مجلس قومى للشباب

الفتيات والنساء الشابات
النسبة المئوية للنساء اللاتى تعرضن لعملية الختان

العولمة
نسبة الشباب المهاجر إلى المهاجرين البالغين
نسبة الطلاب بالتعليم العالي في الخارج

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
نسبة الشباب الذين استخدموا الكمبيوتر خلال الـ١٢ شهرا الأخيرة
نسبة الشباب الذين استخدموا الانترنت خلال الإثنى عشر شهرًا الأخيرة

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز بين الشباب
النسبة المئوية للشباب الذين لديهم المعلومات الكاملة والصحيحة عن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز
النسبة المئوية للشباب الذين استخدموا الواقى الذكرى أثناء العلاقات الجنسية عالية المخاطر الأخيرة

الصراعات المسلحة
الأعداد المقدرة للاجئين الشباب

العلاقات بين الأجيال
وسيط عمر السكان

أعدت هذا الإطار دِفني عباس لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.
المصدر:www.un.org/youth

الجنسى، وتعاطى التبغ، والكحوليات، والمخدرات، وفقر الأطفال، والأطفال مرتكبي الجرائم أوضحاياها، والمشاركة فى التعليم. وقد تم إلقاء الضوء على المجالات الأساسية من أجل وضع التصور الفكرى لرفاهة الأطفال، وهى: الخصائص الديموجرافية، والوضع الاقتصادى، والتعليم، والأسرة، والمدرسة، والمحيط المجتمعى، والصحة والسلامة، والتنمية الاجتماعية، والوجدانية، والسلوكية. وعلاوة على ذلك، تم تحديد عدد من التحديات التى تعترض وضع مجموعة المؤشرات الوطنية لرفاهة الطفل، بما فى ذلك صعوبات تحديد المؤشرات التى تسمح بالمقارنات الدولية، والفهم المختلف لظاهرة واحدة بعينها، أو التركيز عليها، والخلل فى توفير البيانات بالنسبة لجميع فترات الطفولة من المراحل الأولي للطفولة إلى المراهقة.

وتسمح مجموعة مؤشرات رفاهة الطفل فى أيرلندا، بتقييم ووصف حالة نمو الأطفال فى أيرلندا، وتحديد الأطفال المعرضين للمخاطر (ويحتاجون إلى خدمات وقائية)، أو الذين تجنبوا المخاطر (وعلى هذا تقدم لنا مثالاً للإجراءات الناجحة)، ومتابعة حصيلة تصرفات الأطفال مع الزمن، ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج، وتقييم مدى نجاح أو إخفاق السياسات، فضلاً عن متابعة استثمار الموارد فى برامج محددة. ومؤشر رفاهة الأطفال فى أيرلندا، ينطلق من منظور أن الطفل يشارك مشاركه فعاله فى تشكيل حياته الجديدة. وقد تم تحديد تسعة أبعاد على النحو التالى: الرفاهة البدنية والذهنية، والرفاهة الوجدانية والسلوكية، والقدرات الفكرية، والرفاهة الروحية والأخلاقية، والشخصية، الرعاية الذاتية، والعلاقات الأسرية، والعلاقات الاجتماعية والعلاقات مع النظراء، والحضور الاجتماعى. والأكثر من ذلك، تغطى المؤشرات مجالات محددة مثل: إساءة المعاملة، والنفاذ إلى الخدمات الصحية الأساسية، والمواظبة على الحضور فى المدرسة، وتوفير الإسكان للأسر التى لديها أطفال، وخصائص المجتمع، وجرائم الأطفال، والأمن الاقتصادى، والبيئة، وصحة الرضع، والصحة العقلية، والتغذية، والمشاركة فى صنع القرارات، والحيوانات المنزلية الأليفة، والإنفاق العام على خدمات الأطفال، والعلاقة مع أولياء الأمور، ومع الأسرة، ومع الأقران، وتقدير الذات، والسعادة الذاتية، والصحة الجنسية والسلوك الجنسى، والالتزامات، والقيم، والاحترام.

المؤشر الكندى للرفاهة

من الأمثلة المفيدة الأخرى، المؤشر الكندى للرفاهة (CIW)، الذى تم الرجوع إليه عند وضع المؤشر المقترح لمصر. والمؤشر الكندى يتجاوز كثيرًا المقاييس الاقتصادية المعتادة ليغطي بعض المجالات مثل: مستوى المعيشة، والصحة، وجودة البيئة، والتعليم، ومستوى المهارات، واستغلال الوقت، وحيوية المجتمعات، والمشاركة فى عملية الديموقراطية، وحالة الفنون، والثقافة والأنشطة الترويحية. وعلاوة على ذلك، فإن المؤشر يبرز الروابط بين المجالات الهامة، ويقيم الاتصالات بين مختلف المناطق؛ وفى الوقت الحالى، يقدم المؤشر الكندى أيضًا ثلاثة تقارير بحثية تفصيلية بشأن مختلف فئات الرفاهة، وهى: مستويات المعيشة، السكان الأصحاء، وحيوية المجتمع. ويقدم أيضًا تقريرًا أول يربط بين التقارير الثلاثة المحددة بحيث يشتمل على أبرز النقاط وملخصات لتلك التقارير. وعلاوة على ذلك، يشتمل المؤشر العام على مجالات تتعلق بالفنون، والثقافة، والأنشطة الترويحية، والانخراط فى شئون المجتمع، والتعليم، والبيئة، واستغلال الوقت. أما التقارير ذات الصلة، فلا يزال يجرى إعدادها للنشر، وسوف تستخدم فى المؤشر الكندى المركب للرفاهة.

حالة البرازيل

قامت البرازيل أيضاً بوضع مؤشر عام لرفاهة الشباب (GYWI)، يشتمل على ثلاثة مؤشرات فرعية هى: المؤشر العام للرفاهة، ومؤشر رفاهة الطفل- الشاب، ومؤشر رفاهة الشباب. ويهدف مؤشر الرفاهة فى البرازيل إلى قياس مدى سلامة الشباب فى البرازيل وهم ينتقلون إلى طور البالغين، وهى مهمة تبدو عسيرة بسبب تعدد أبعاد سلوكيات الشباب، وتعقد عملية تتبّع التقدم عبر الزمن. وكانت تلك المهمة ترمى إلى استخدام منهجية لتقدير المؤشرات كل سنة فى البرازيل، بما يسمح لصانعى السياسات، والمجتمع ككل، بتتبع رفاهة الشباب فى البلاد. ويشتمل المؤشر العام للرفاهة فى البرازيل على كافة المؤشرات التي تعتبر مهمة، ويشتمل مؤشر رفاهة الشباب فقط على المؤشرات التى تتصل بالشباب فيما بين ١٥-٢٤ سنة. والمؤشرات الثلاثة جميعًا هى التحوير البرازيلى للمؤشر الأمريكى لرفاهة الطفل - الشاب. وقد استخدمت البرازيل فى مؤشرات الرفاهة لديها خمس فئات عريضة هى: الصحة، والسلوكيات، والسلوكيات المدرسية، والروابط المؤسسية، والأحوال الاقتصادية- الاجتماعية. وقد بلغ عدد المؤشرات ٣٦ مؤشرًا، منها ٢٥ مؤشرًا تم استخدامها في المؤشر العام لرفاهة الشباب، و٢٨ تم استخدامها ضمن المؤشر العام لرفاهة الطفل - الشاب.

بوتان تقدم برنامجًا فريدًا للرفاهة

إن رؤية بوتان للتنمية تشتمل على كثير من العناصر، ابتداء من الثقافة، والجانب الروحى، والحياة البيئية، والرفاهة الوجدانية، والمجتمع، إلى جانب المفاهيم، والمقاييس الغربية عن مستويات المعيشة المادية، والصحة، والتعليم، والإدارة الرشيدة. والشئ المثير عن مفهوم الرفاهة والتطبيق العملى فى بوتان، هو اعترافها بأن الغرض من الحياة ليس مجرد

إطار ١٥-٢: المؤشر العام "للسعادة القومية الشاملة" فى بوتان

ثمة أربعة مجالات استراتيجية تم تحديدها فى البداية عند تصميم المؤشر العام متعدد الأبعاد" للسعادة القومية الشاملة"، وهذه المجالات الأربعة هى: التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة والقائمة على الإنصاف، والحفاظ على البيئة، والحفاظ على الثقافة والنهوض بها، والإدارة الرشيدة. وقد تم ترجمة تلك الأهداف الأساسية إلى تسعة أبعاد متساوية في أوزانها حتى إن كل بُعْدٍ منها يعتبر متساويا نسبيًا من حيث أهميته الجوهرية.

الرفاهة النفسيه	التنوع الثقافي	مستوى المعيشة
القلق النفسي العام	استخدام اللهجات المحلية	
التوازن الوجدانى	الرياضة التقليدية	التنوع الإيكولوجى
الحياة الروحية	احتفالات المجتمع وأعياده	التدهور الإيكولوجى
	المهارات الحرفية	المعرفة الإيكولوجية
استغلال الوقت	توارث القيم	التشجير
حيوية المجتمع	القواعد السلوكية الأساسية	
حيوية الأسرة		الإدارة الرشيدة
السلامة	الصحة	الأداء الحكومي
المعاملة بالمثل	الحالة الصحية	الحرية
الثقة	المعرفة الصحية	الثقة المؤسسية
المساندة الاجتماعية	العوائق التى تعترض الصحة	
المشاركة الاجتماعية		
كثافة وشائج القربى	التعليم	
	المستوى التعليمي	
	لغة بوتان "الجونكا" Dzongkha	
	معرفة الفولكلور والمعرفة التاريخية	

أعدت هذا الإطار دِفني عباس لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

تحقيق الإشباع المادى، ولكنه أكبر من ذلك بكثير. وتتطلع كثير من الدول حول العالم الآن إلى نموذج "بوتان"، والمقاييس التى يستخدمها، ويمكن لمصر أن تستفيد كثيرًا من ذلك، إذا ما قبلت التحدى وأخذت بمنهج مماثل، ومزجت بين ما هو ثقافى وروحى وبين ما هو مادى من جوانب الرفاهة.

ويرجع مصطلح "السعادة القومية الشاملة" (GNH) إلى عام ١٩٧٢، هو المصطلح الذى صاغه ملك "بوتان"، وكان من الواضح متابعة هذا الشعار بكل دأب، حتى إن البلاد حققت تحسناً كبيراً فى محصلة التنمية البشرية من جميع جوانبها، بحيث أصبحت بوتان تقف الآن فى مصاف الدول متوسطة الدخل. إن هدف بوتان الأسمى من "السعادة القومية الشاملة" برز فى خطتها للسنوات الخمس، باعتباره "الفكرة الوحيده التى تجمعها على صعيد واحد، وتوجه تنمية الأمة في الأجل الطويل".

ولقد برز هدف "السعادة القومية الشاملة" بوضوح فى دستور بوتان كأحد المبادئ الأساسية، فإلى جانب السعادة، يعتبر تخفيف حدة الفقر هدفًا أساسيًا فى خطة السنوات الخمس العاشرة للبلاد (٢٠٠٨-٢٠١٣)، وقد اقتضى الأمر عدة سنوات لتحديد المقاييس المستخدمة فى حساب المؤشر العام للسعادة القومية الشاملة، وقياس المتغيرات كمياً، ويتطلب كثير من تلك المتغيرات قيام المواطنين بعملية استبطان introspection ـ أو التأمل لما يجري داخل نفسه ـ والحكم على القيم الشخصية. وبالتوازى مع ذلك، قامت بوتان بتصميم إطار شامل للتنمية، ووضع نظام لتحديد الأولويات يمكن أن يفيد كذلك كدليل إرشادى لتخصيص الموارد طبقًا للأدوات، والأهداف الكاشفة للمؤشر العام للسعادة القومية الشاملة (إطار ١٥-٢).

وإذا كانت بعض أبعاد المؤشر العام المتعلق بالسعادة القومية الشاملة فى "بوتان" معروفة لدى مقاييس الرفاهة حول العالم مثل: مستوى المعيشة، والصحة، والتعليم، والإدارة الرشيدة، فإن ما هو جديد ومثير، هو الأبعاد المتعلقة بالرفاهة الوجدانية التى تشتمل على مؤشرات مثل التوازن الوجدانى، والقلق، فضلاً عن الحياة الروحية (التى تعتبر جانبًا هامًا لسعادة الفرد). والبعد الهام الثانى هو حيوية المجتمع التى تشتمل على مؤشرات عن الأسرة فضلاً عن الجيران. وتتعلق مؤشرات الأسرة بنفاذ الفرد إلى نظام الدعم المباشر، وربط القيمة، مثلا، بقرب

جدول ١٥-٤: المؤشر العام المقترح لرفاهة الشباب فى مصر

المجالات والمؤشرات	المصدر*
١. التعليم	
١. المعدل الإجمالى للالتحاق بالتعليم الثانوى	جـ،ء،ط
٢. صافى معدل الالتحاق بالتعليم الثانوى	جـ،ء،ط
٣. المعدل الاجمالى للالتحاق بالتعليم العالي	جـ،ء،ط
٤. تسرب الشباب من المدارس	ء، ط
٥. معرفة القراءة والكتابة بين الشباب	جـ
٦. معدل الانتقال إلى التعليم الثانوى العام	جـ،ط
٧. متوسط سنوات التعليم لمن هم فى سن ٢٤ سنة	ء،و
٢. التشغيل	
١. معدلات مشاركة الشباب في قوة عمل	أ،ل
٢. نسبة العاملين في سن ١٦-٢٤ سنة فى وظائف القطاع الرسمى	أ،ء
٣. البطالة بين الشباب (١٥-٢٤، ٢٥-٢٩، ٣٠-٣٥ سنة)	أ،ء
٤. نسبة البطالة بين الشباب إلى إجمالى البطالة	أ،ء
٥. الدخل الأسبوعى	أ
٦. عدد ساعات العمل الأسبوعية	أ،ء
٣. الجوع والفقر	
١. النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون فى الفقر المطلق	ب
٢. النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون فى فقر	ب
٣. نسبة الشباب ناقصى الوزن	ء
٤. النسبة المئوية للشباب الذين يعانون من فقر الدخل	ب
٥. توزيع الدخل	ب
٦. مؤشر الثروة للشباب	ب،جـ،هـ
٧. نسبة الشباب فى مساكن يعيش فيها كل ٥أفراد فأكثر فى غرفة واحدة	جـ
٤. الصحة	
١. نسبة الشابات المتزوجات ويستعملن الوسائل الحديثة لمنع الحمل	جـ،ء
٢. نسبة الشباب ذوى الاحتياجات الخاصة (حسب إبلاغ أولياء الأمور)	جـ،ء
٣. التدخين	ء
٤. خصوبة المراهقين كنسبة مئوية من الخصوبة الإجمالية	هـ
٥. أعلى ثلاثة أسباب لحالات الوفاة	ك
٦. احتمالات وفاة شاب في سن ١٥ سنة قبل سن ٢٥	ك
٧. نسبة الشباب والمراهقين ذوى الوزن الزائد (من سن ٦-١٩)	ء،و
٨. الصحة العقلية للشباب	جـ،ء
٩. معدل تعاطي المخدرات أثناء العمر	ء،م
١٠. نسبة الشباب الذين على دراية بفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز	ء،هـ
٥. البيئة	
١. نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان الشديد من المياه	جـ،ء
٢. نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان الشديد من الصرف الصحي	جـ،ء
٣. جودة الهواء	ى
٦. الأمن	
١. نسبة الشباب المدانين والذين دخلوا مؤسسات مغلقة	ك
٢. النسبة المئوية للشباب فى السجون إلى إجمالى المسجونين	م
٧. أنشطة أوقات الفراغ	
١. نسبة الشباب الذين لا يتمتعون بأوقات الفراغ	ء
٢. إجمالى الوقت المخصص للأنشطة البدنية	ء
٣. وقت الفراغ السلبى	ء
٨. وضع الفتيات والشابات	
١. نسبة النساء اللاتى تعرضن لعملية الختان	ء،هـ
٢. نسبة النساء اللاتى تزوجن قبل سنّ الثامنة عشرة	ء
٣. حالات التحرش الجنسى التى تم الإبلاغ عنها	ء،م
٩. المشاركة فى صنع القرارات	
١. نسبة الشباب الذين يشعرون أن التسامح والاحترام موجود فى المجتمع	جـ،ء
٢. الثقة فى الآخرين	ز
٣. نسبة الشباب المشاركين فى الأنشطة التطوعية	ء
٤. نسبة الشباب الذين لديهم بطاقة انتخابية	ء
٥. نسبة الشباب المشاركين فى الانتخابات	ء
٦. نسبة الشباب المشاركين فى النشاط السياسى	ء
١٠. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
١. نسبة الشباب الذين استخدموا الكومبيوتر خلال الإثنى عشر شهرًا الماضية	حـ
٢. نسبة الشباب الذين استخدموا الانترنت خلال الإثنى عشر شهراً الماضية	حـ
٣. النفاذ إلى الكمبيوتر فى المدارس والجامعات	ء
٤. النفاذ إلى نوادى تكنولوجيا المعلومات	حـ
٥. النسبة المئوية للشباب الذين لديهم أجهزة تليفون محمول	جـ،ء
٦. النسبة المئوية للشباب الذين لديهم إمكانية استخدام التليفون الأرضى	جـ،ء

* مصادر البيانات

أ. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (بما فى ذلك بحث القوى العاملة بالعينة).

ب. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة

جـ. مرصد أحوال الأسرة المصرية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

ء. مسح النشء والشباب فى مصر، (SYPE).

هـ. المسح السكاني و الصحي.

و. مسح المراهقين.

ز. مسح القيم العالمي – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

حـ. وزارة الاتصالات تكنولوجيا المعلومات.

ط. وزارة التربية والتعليم.

ى. وزارة البيئة.

ك. وزارة الداخلية

ل. وزارة القوى العاملة.

م. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

جدول ١٥-٥: حساب المؤشر العام لرفاهة الشباب فى مصر

المجالات	المؤشرات	الحسابات	البيانات	الوحدة	السنة	المصدر	قيمة المجال
١. التعليم	١. معدل الالتحاق الإجمالى بالتعليم الثانوى		٤٢,٢	٪	٢٠٠٩	HICS*	٥١,١
	٢. معدل الالتحاق الصافى بالتعليم الثانوى.		٣٩,٧	٪	٢٠٠٩	HICS	
	٣. نسبة الالتحاق الاجمالي بالتعليم الجامعي.		١٠,٢	٪	٢٠٠٩	HICS	
	٤. تسرب الشباب من المدارس.		٢٩,٨	٪	٢٠٠٩	SYPE*	
	٥. معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الشباب.		٨٤,٠	٪	٢٠٠٩	HICS	
	٦. معدل الانتقال إلى التعليم الثانوى العام.	متوسط سنوات التعليم بين					
	٧. متوسط سنوات التعليم لمن هم فى سن ٢٤ من السكان.	الشباب من١٨ - ٢٤سنة	٩,٦	سنوات	٢٠٠٨	DHS*	
٢. التشغيل	١. معدلات مشاركة الشباب فى قوة العمل ،ما بين١٨ - ٢٩سنة		٥٤,٩	٪	٢٠٠٩	HICS	٧٨,١
	٢. نصيب العاملين في سن١٦ - ٢٤سنة من وظائف القطاع الرسمى.		٤٢,٨	٪	٢٠٠٩	HICS	
	٣. أ .معدلات البطالة بين الشباب(١٥ -٢٤سنة).		١٥,١	٪	٢٠٠٩	HICS	
	٣. ب .معدلات البطالة بين الشباب(٢٥ - ٢٩سنة).		٥,٨	٪	٢٠٠٩	HICS	
	٣. جـ .معدلات البطالة بين الشباب(١٨ -٢٩سنة)		١١,٤	٪	٢٠٠٩	HICS	
	٤. نسبة البطالة بين الشباب إلى إجمالى البطالة.	متوسط الدخل السنوى	٨٨,٩	٪	٢٠٠٩	HICS	
	٥. حصيلة دخل الشباب الأسبوعى.	للشباب ،الفقراء وغير الفقراء،	١٤٧,٦	معدل	٢٠٠٩	HICS	
	٦. عدد ساعات عمل الشباب خلال الاسبوع.	بالجنية المصرى	٤٨,٢	ساعات	٢٠٠٩		
٣. الجوع والفقر	١. النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون فى فقر مطلق.	الفقر المطلق حسب معيار	٩,٥	٪	٢٠٠٨	SYPE	٨١,٧
	٢. النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون فى فقر.	الحرمان	٣٣,١	٪	٢٠٠٨	DHS	
	٣ . نسبة الشباب ناقصى الوزن.		٢,٠	٪	٢٠٠٨	DHS	
	٤. النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون فى فقر الدخل.		٢٣,٢	٪	٢٠٠٩	DHS	
	٥ . توزيع الدخل.	معامل جينى	٢٩,٥	٪	٢٠٠٩	HICS	
	٦. مؤشر الثروة للشباب.	نسبة الـ٢٠ ٪ الأكثر ثراء/	٢,٤	حتى١	٢٠٠٨	HICS	
	٧. نسبة الشباب الذين يعيشون فى مساكن كل ٥ أفراد فأكثر فى غرفة واحدة" ،اكتظاظ شديد"	نسبة الـ٢٠ ٪ الأكثر فقرا=	١,٢	٪	٢٠٠٨	DHS	
٤. الصحة	١. نسبة الشابات المتزوجات اللاتي وتستعملن الوسائل الحديثة لمنع الحمل.		٤٧,٨	٪	٢٠٠٨	DHS	٨٢,٠
	٢. معدل الشباب ذوى الاحتياجات الخاصة(حسب إبلاغ أولياء الأمور)		١,٥	٪	٢٠٠٩	DHS	
	٣. التدخين.		١٦,٨	٪	٢٠٠٨	SYPE	
	٤. خصوبة المراهقين كنسبة مئوية من الخصوبة الإجمالية.					DHS	
	٥. أعلى ثلاث أسباب للوفاة.						
	٦. أحتمالات وفاة شاب فى سن ١٥ عاماً قبل سن٢٥ سنة						
	٧. نسبة الشباب والمراهقين ذوى الوزن الزائد(من سن٦ -١٩)	نسبة الشباب ذوى الوزن	٢٠,٤	٪	٢٠٠٨	DHS	
	٨. الصحة العقلية للشباب.	الزائد(من سن١٨ -١٩)	١٨,٣	٪-Index	٢٠٠٩	SYPE	
	٩. معدل تعاطى المخدرات أثناء العمر.		١,٧	٪	٢٠٠٩	SYPE	
	١٠. نسبة الشباب الذين على دراية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.		٨٥,٢	٪	٢٠٠٨	DHS	
	١١. معدل انتشار مرض نقص المناعة البشرية بين الشباب.						
٥. البيئة	١. نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان الشديد من المياه.		٢,٦	٪	٢٠٠٨	DHS	٩٦,٩
	٢. نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان الشديد من الصرف الصحي.		٣,٧	٪	٢٠٠٨	DHS	
	٣ . جودة الهواء.						
٦. الأمن	١. معدل الشباب المدانين والذين دخلوا مؤسسات مغلقة(تبعا للنوع).						
	٢. النسبة المئوية للشباب فى السجون إلى إجمالى المسجونين.						
٧. أنشطة التمتع	١. نسبة الشباب الذين لا يتمتعون بأوقات الفراغ.		٠,٤	٪	٢٠٠٩	SYPE	٦٣,٧
بأوقات الفراغ	٢. إجمالى الوقت المخصص للأنشطة البدنية(الرياضة).		٠,٢	٪	٢٠٠٩	SYPE	
	٣ . وقت الفراغ السلبى.		٨,٨	٪	٢٠٠٩	SYPE	
٨. وضع الفتيات	١. نسبة النساء اللاتى تعرضن لعملية الختان.		٨٩,٦	٪	٢٠٠٨	DHS	٤٣,٤
والشابات	٢. نسبة النساء اللاتى تزوجن قبل سن الثامنة عشرة.		٢٩,٩	٪	٢٠٠٨	DHS	
	٣. حالات التحرش الجنسى التى تم الإبلاغ عنها.		٥٠,٣	٪	٢٠٠٩	SYPE	

٩. المشاركة فى صنع القرارات	١. نسبة الشباب المشاركين فى الأنشطة التطوعية.		٣,١	٪	٢٠٠٩	SYPE	٢٣,٢
	٢. نسبة الشباب الذين لديهم بطاقة انتخابية(تبعا للنوع).		١٢,٢	٪	٢٠٠٩	SYPE	
	٣. نسبة الشباب المشاركين فى الانتخابات.		٢٨,٤	٪	٢٠٠٩	WVS	
	٤.نسبة الشباب المشاركين فى النشاط السياسى ما بين(سن١٨ - ٢٩سنة).		٩,١	٪	٢٠٠٩	WVS	
	٥. نسبة الشباب الذين يشعرون أن قيمة التسامح والاحترام موجود فى المجتمع.		٧٠,٥	٪	٢٠٠٩	WVS	
	٦. الثقة فى الآخرين.		١٥,٨	٪	٢٠٠٩	WVS	
١٠. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١. نسبة الشباب الذين استخدموا الكومبيوتر خلال الاثنى عشر شهراً الماضية.	٧أيام					٣٠,٨
	٢. نسبة الشباب الذين استخدموا الانترنت خلال الاثنى عشر شهراً الماضية.		٩,٧	٪	٢٠٠٩	SYPE	
	٣. النفاذ إلى الكمبيوتر فى المدارس والجامعات.		١٧,٢	٪	٢٠٠٩	SYPE	
	٤. النفاذ إلى نوادى تكنولوجيا المعلومات.						
	٥. النسبة المئوية للشباب الذين لديهم أجهزة تليفون محمول.		٤٥,٢	٪	٢٠٠٩	SYPE	
	٦. النسبة المئوية للشباب الذين لديهم إمكانية استخدام التليفون الأرضى.		٥١,٠	٪	٢٠٠٩	SYPE	
١١.	مؤشر رفاهة الشباب						٦١,٢

مسح دخل واستهلاك الأسرة	HICS	المسح العالمى للقيم	WVS
مسح النشء والشباب فى مصر	SYPE	المسح السكانى والصحى	DHS

الأقارب الذين يعيشون فى جوار الشخص. وتقيس المؤشرات المتعلقة بالمجتمع، مدى تمتع الفرد بقيم المجتمع مثل: الثقة، والدعم الاجتماعى، والمشاركة المجتمعية. وأما البعد المتعلق بالتنوع الثقافى، فيمثل أهمية خاصة للبلدان التى تتمتع بالتعدد الإثنى، مثل استخدام اللهجات المختلفة فى بوتان، فضلاً عن أهمية المهارات الحرفية التقليدية، والمظاهر الثقافية التى تمثل أهمية لجميع الدول، ومنها مصر. وأخيراً، يُعد التنوع الإيكولوجى، ويشمل الوعى البيئى إلى جانب المقاييس الطبيعية للتدهور الإيكولوجى.

التعرف على المجالات والمؤشرات المتعلقة بالمؤشر العام لرفاهة الشباب في مصر

يرتكز اختيار المؤشر العام المقترح لرفاهة الشباب في مصر على استعراض العدد المحدود من التجارب المماثلة الجارية الآن فى العالم، أو التى استكملت، أو المعمول بها حالياً. وتشتمل تلك النماذج التى تمت دراستها دراسة دقيقة، على التجربة الناشئة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، فضلاً عن النماذج التى استخدمت فى أيرلندا، وكندا، والبرازيل. ومن حيث عدد المجالات، ينطوى الإطار على ضرورة تمثيل كل مجال لمجموعة من المؤشرات أو العناصر المتجانسة، بحيث تقدم جميع المجموعات صورة صادقة للشباب قدر المستطاع فى ذلك المجال. أما عن المؤشرات ذاتها، فإنه يتم اختيارها طبقًا لأهميتها مع ضمان عدم التداخل فيما بينها إلى حد كبير.

وعلى الرغم من إمكانية أخذ عشرات العناصر والمؤشرات والمجالات فى الحسبان، إلا أن الخبرة تدل على أنه من الأسلم عدم التوسع فى العدد الإجمالى للمؤشرات بشكل مبالغ فيه، حتى لا تخرج العملية من أيدينا، أى حتى يمكن السيطرة عليها. ومن الناحية الأخرى، فإنه يوصى أيضًا، أن يكون هناك عدد كاف من المجالات والمؤشرات ذات الصلة، حتى يتسنى التعامل مع الاحتياجات المختلفة للأطراف المعنية فى مجال صنع السياسات، وفى مجال المجتمع المدنى. وعلى سبيل المثال، سوف تستشعر وزارة التربية والتعليم بأنها مسئولة وقادرة على تحديد المشكلات والقضايا كما تبدو فى مجال التعليم، وكافة عناصرها/ مؤشراتها، حتى تنقل إلى عامة الناس كيفية تناول تلك القضايا وأسباب التقدم الجارى فيها. ومن ناحية أخرى، هنالك منظمات حقوق الإنسان التى تستشعر مسئوليتها إزاء المجتمع المدنى، لكى تراقب عن كثب المؤشرات المتعلقة بمجالات المشاركة السياسية والأمن.

ويعرض (الجدول ١٥ ـ ٤) المؤشر العام المقترح لرفاهة الشباب فى مصر، اعتباراً من تاريخ النشر. وثمة ١٠ مجالات، يغطى كل منها مجموعة من المؤشرات تخص ذلك المجال، ويبلغ العدد الإجمالى للمؤشرات ٥٤ مؤشرًا، وبالنسبة لكل مجال من المجالات، نجد أن المعلومات والبيانات اللازمة إما أنها متاحة على الفور (مثل الالتحاق بالتعليم) وإما أنها تعتمد على الأبحاث الدورية المنتظمة عن الشباب فى مصر (مثل مسح النشء والشباب في مصر (SYPE))

حساب المؤشر العام لرفاهة الشباب فى مصر

يتألف المؤشر العام لرفاهة الشباب فى مصر من عشرة أبعاد متساوية من حيث وزنها لسببين: التبسيط من ناحية، وإجراء التعديلات الضرورية عليها مع الزمن، ولأن كل بُعد من الأبعاد يعتبر متساويا نسبيًا من حيث الأهمية فى المؤشر العام لرفاهة الشباب، وهو مؤشر

مركب، نجد أن المجالات العشرة فيه تدعم الجوانب المختلفة لدورة حياة الشباب (التعليم، والتشغيل، والجوع والفقر، والصحة، والبيئة، والأمن، وأنشطة أوقات الفراغ، ووضع الفتيات والشابات، والمشاركة فى صنع القرارات، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات).

ويرتكز كل بُعد من الأبعاد فى المؤشر العام لرفاهة الشباب (YWBI)، على قائمة من المتغيرات المختارة التى تبين الوضع والتغيرات فى ذلك البعد بعينه. وتشتمل المجموعة الإجمالية من المتغيرات على ٥٤ من التقديرات الإحصائية التى تم حسابها من أربعة مسوح ممثلة على الصعيد القومى، وهى مسح دخل واستهلاك الأسرة، والمسح العالمي للقيم، والمسح السكاني والصحي، ومسح النشء والشباب في مصر. وقد تم استخدام أسلوب العينة فى جميع المسوح لضمان تمثيل البلاد. وبعد تمحيص دقيق وقع الاختيار على ٥٤ مؤشرًا، ومن المعتقد ان تظل تلك المؤشرات لها قيمتها وفائدتها على امتداد الزمن، ومن بين المؤشرات الأربعة والخمسين، تعذر حساب عشرة مؤشرات فقط منها بسبب قصور البيانات (جدول ١٥-٥).

وفى كل مجال من المجالات، تم تحديد المتغيرات المختارة حسب الأدبيات الدولية وتم تعديلها بحيث تتماشى مع اتجاه أعلى مستوى للرفاهة عند ١٠٠٪، وتستهدف معظم المتغيرات الفئة العمرية من ١٨ ـ ٢٩سنة، وكانت الخطوة الأولى فى الحسابات تتمثل فى التوصل إلى المؤشرات الفرعية العشرة، والتى تم إجراؤها كمتوسطات غير مرجحة، وكانت الخطوة الثانية هى التوصل إلى المؤشر العام النهائى المركب كمتوسط غير مرجح للمؤشرات الفرعية العشرة.

بلغت قيمة المؤشر المركب لرفاهة الشباب ٦١,٢٪، ويمكن أن يعد هذا المؤشر الأساسي الذي بناءً عليه يتم متابعة مدى التقدم في المستقبل. وهذا المؤشر الموضح في جدول ١٥-٥ لا يوضح التفاوت في النوع الاجتماعي. ولكن كل من مسح إنفاق ودخل واستهلاك الأسرة، والمسح السكاني والصحي يشيرا إلى تفاوت كبير بين بعض المؤشرات بالنسبة للرجال والنساء. ويصدق هذا بصفة خاصة على المؤشرات الخاصة بالمشاركة في قوة العمل، ومعدلات البطالة كما يتضح في كل التقرير. لما تشير أرقام الفقر المطلق ومتوسط الدخل السنوي إلى الوضع الضعيف للنساء، حيث يكون معدل الفقر لدي الشابات ضعف المعدل لدى الشبان وربما يعد هذا دالة في الأسر التي ترأسها النساء.

ونقدم فيما يلى بناء المؤشر العام لرفاهة الشباب:

١. تعديل المتغيرات:

تستهدف عملية التعديل توحيد كافة المتغيرات حتى يكون حدها الأقصى إما ١ أو ١٠٠٪. ولهذا، يجب إعادة بناء بعض المتغيرات التي يجب أن تكون قيمتها في الاتجاه العكسى مثل معدل البطالة الذى يُعَدّل ليصبح معدل التشغيل. وفى بعض الحالات، لا تهتم التعديلات بالحد الأقصى قدر اهتمامها بالهدف المنطقى:

if_i max (X) means *wellbeing* ... $X_i = X_v$

(otherwise $X_i = (max\,(X_i) - X_i)$ $(i = 1, \ldots, 54$

وفى المتغيرات الأخرى، تستخدم القيمة المحددة للهدف بدلاً من استخدام السقف النظرى، وعلى هذا، تعامل المتغيرات على النحو التالى:

$$X_i = \frac{\text{target } (X_i)}{\max (X_i)} \text{ x } X_i$$

٢. بناء المؤشرات الفرعية ذات الأحد عشر بُعْداً:

$$D_k = \frac{1}{k \epsilon D_k} \sum_{k \epsilon D_k} X_i \epsilon D_k \quad (K = 1, \ldots, 10)$$

٣. المؤشر العام لرفاهة الشباب:

$$YWI = \frac{1}{10} \sum_{k=1}^{10} D_k \qquad (K = 1, \ldots, 10)$$

تفسير الرموز:

X_i : is the i-th variable, i=1,...,54.

D_k : is the k-th dimension k=1,...,10.

المؤشر العام لرفاهة الشباب:YWI

هى المتغيرات المعدلة الرامية إلى تحقيق أفضل مستوى من الرفاهة :X_i

الهوامش

١. تستحق دفني عباس شكرًا خاصًا لقيامها ببحث مختلف المناهج والأطر المستخدمة في قياس مؤشرات الرفاهة، والشكر موجه أيضاً لإيمان رفعت لقيامها بإجراء تحليلات إحصائية ممتازة وإعداد مسودة نتائج المؤشر العام لرفاهة الشباب فى مصر.

2. Ravallion, M., 1992. Poverty Comparisons - A Guide to Concepts and Methods, World Bank Paper 88.

3. http://www.ophi.org.uk/index.php

٤. تم تحديد عدد محدود من المؤشرات، بإعتبارها المؤشرات المثلى لإدارة المشروع والتركيز عليه، وفرص قبوله لدى صانعى السياسات والسياسيين، وفهم الجمهور له بصفة عامة.

5. Dell'Aglio, Debora, Cunningham, Wendy, Koller, Silvia, Borges, Vicente Cassepp and Leon, Joana Severo, Youth Well-Being in Brazil: An Index for Cross-Regional Comparisons (April 1, 2007). World Bank Policy Research Working Paper No. 4189.

6. Alkire, Sabina, Santos, Maria Emma, Ura, Karma (November 2008). Gross National Happiness and Poverty in Bhutan: Applying the GNH Index Methodology to Explore Poverty.

٧. قام محمد عبد الغنى رمضان بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بهذا التمرين الأول لحساب المؤشر العام لرفاهة الشباب.

ملحق ١٥- ١ :

شرح المجالات والمؤشرات المتعلقة بها

١. التعليم: المعدل الإجمالى للالتحاق يعنى إجمالى عدد التلاميذ أو الطلاب فى أى مستوى من المستويات التعليمية ـ بغض النظر عن السن ـ معبرا عنة كنسبة مئوية من السكان فى الفئة العمرية المفترضة بالنسبة لنفس المستوى من التعليم، وبالنسبة للمستوى الجامعى من التعليم، فإن المجتمع المعنى هو الفئة العمرية فى الخمس سنوات التالية لسن ترك الدراسة الثانوية، والمعدل الصافى للالتحاق هو عدد التلاميذ للفئة الافتراضية فى سن المدرسة فى أى مستوى من مستويات التعليم ، وهم التلاميذ المقيدون فى تلك الفئة العمرية معبرا عنها بالنسبة إلى إجمالى السكان فى هذة الفئة العمرية.أما تسرب الشباب من المدرسة فيشير إلى عدد الشباب فيما بين ٢٠ ـ ٢٤ سنة الذين لا يذهبون للمدرسة ولم يتخرجوا من المدرسة الثانوية ويعبر عنهم بنسبة المصريين فى الفئة العمرية ٢٠ ـ ٢٤ سنة أما معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب فهى النسبة المئوية للشباب الذين يستطيعون القراءة والكتابة مع الفهم ويستطيعون كتابة جملة قصيرة بسيطة تتعلق بحياتهم اليومية. وأما معدل الانتقال إلى التعليم الثانوى العام، فإنة يقيس درجة النفاذ إلى أى مستوى تعليمى من المستوى السابق علية.

٢. التشغيل: معدل المشاركة فى قوة العمل هو قياس لنسبة السكان فى سن العمل، فى بلد من البلدان، الذين ينخرطون بنشاط فى سوق العمل، إما بالعمل أو بالبحث جديا عن العمل، ويتم التعبير عنه بحساب عدد الأفراد فى قوة العمل كنسبة مئوية من السكان فى سن العمل.ويتم حساب معدل البطالة بحساب عدد العاطلين كشريحة من قوة العمل، ويشير معدل البطالة بين الشباب إلى أولئك الشباب الذين يتدرجون ضمن الفئة العمرية المحددة للشباب.وتشير الدخول الأسبوعية إلى متوسط الدخول الأسبوعية للشخص العامل(الأجور قبل الضرائب والاستقطاعات الأخرى) ولقد تم تعديل هذا المؤشر ليصبح متوسط الدخل السنوى للشباب وتشير ساعات العمل الأسبوعية إلى متوسط عدد الساعات التى يقضيها العامل فى العمل كل أسبوع.

٣. الجوع والفقر:تشير النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون فى حالة من الفقر المطلق إلى أولئك الذين يعانون من حالتين ـ على الأقل ـ من حالات الحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية للإنسان (الغذاء،ومياة الشرب الآمنة، مرافق الصرف الصحى، والصحة والمأوى والتعليم، والمعلومات). وتشير النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون فى حالة الفقر إلى نسبة أولئك الذين يعانون من أى نوع من الحرمان من الاحتياجات الإنسانية الأساسية . وأما النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون حالة فقر الدخل ، فإنها ترتكز على خط الفقر على المستوى القومى، وأما النسبة المئوية للشباب ناقصى الوزن، فتقيس نسبة الشباب دون الوزن الطبيعى ويقيس مؤشر توزيع الدخل الاختلافات فى الدخول بين العائلات بعد استقطاع الضرائب ويرتكز هذا المؤشر على معامل جينى Gini coefficient أما مؤشر الثروة بين الشباب فيتبع منهجية المسح السكانى والصحى DHS فى مصر والنسبة المئوية للشباب الذين يعيشون فى وحدات سكنية يشغل كل حجرة فيها أكثر من ٥ أشخاص، وهى الحالة المعروفة بحالة الازدحام الشديد.

٤. الصحة: يقاس مدى انتشار استخدام موانع الحمل بين النساء المتزوجات بالنسبة المئوية للنساء اللائى يستخدمن تلك الموانع أو التى يستخدمها أزواجهم من الأشكال الحديثة لمنع الحمل. ويشير التدخين إلى النسبة المئوية للرجال والنساء الذين يدخنون السجائر. ويعنى معدل الخصوبة عدد الأطفال التى يمكن لكل امرأة أن تنجبهم، إذا قدر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات القدرة على الحمل وتحمل الأطفال فى كل مرحلة عمرية وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة الخاصة بالمرحلة العمرية فى فترة معينة.ومؤشر أعلى ثلاثة أسباب معروفة للوفيات بين الشباب يدعو إلى إمعان النظر فى مخاطر صحية معينة بين الشباب ويحسب احتمال عدم البقاء على قيد الحياة ـ عند الميلاد ـ إلى مرحلة عمرية معينة على أنة ١٠٠ ناقص احتمال (معبرا عنة بنسبة مئوية) عدم البقاء إلى سن معين بالنسبة لفئة معينة. وتشير نسبة الوزن الزائد بين الشباب إلى البدانة ،وأما الصحة العقلية فتقيس درجة الصحة العقلية بناء على منهجية الصحة العالمية. ويعتبر مدى تفشى تعاطى المخدرات أثناء حياة الإنسان (التعاطى على الأقل مرة واحدة فى العمر) مقياسا ملائما فيما يتعلق بالشباب بصفة خاصة،

حيث إنه يشير إلى احتمالات ظهور أنماط متواترة تنطوى على مشاكل تعاطى المخدرات ولقد تعاطت نسبة كبيرة من "متعاطى" المخدرات بين مجتمع الشباب العقاقير المخدرة غير المشروعة مرة واحدة أو مرتين فى حياتهم. ويحسب مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بالنسبة المئوية للسكان فيما بين ١٥-٤٩ عاما الذين أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية / HIV.

٥. البيئة: الحرمان من المياة يعنى استخدام الشباب للمياة من مصدر غير أمن، مثل بئر غير محمية أو عين غير محمية أو مياة سطحية أو من عربة صهريج أو عربة ذات خزان صغير تجرها الدواب أو الحالة التى يستغرق الأمر فيها ١٥ دقيقة للحصول على المياة. أما الحرمان من تجهيزات الصرف الصحى فيشير إلى سكنى الشباب فى مساكن ذات مرحاض حفرة أو مرحاض عل شكل برميل أو عدم وجود مراحيض على الأطلاق أو يستخدم النظم الحديثة، ولكن يتم الصرف فى قنوات المياة، أو المياة الجوفية أو عدم وجود شبكة للصرف الصحى. أما مؤشر جودة الهواء فيعكس احتمالات تعرض السكان للأزون القريب من سطح الأرض وكذلك العوالق الدقيقة فى الجو، وهذان العنصران الأساسيان اللذان يسببان تلوث الهواء الضار بصحة الإنسان.

٦. الأمن: نسبة الشباب المدانين فى جرائم تقودهم إلى السجون وتقيس رد فعل نظم العدالة الجنائية تجاة السلوكيات غير القانونية، خلافا عن جنوح الأحداث

٧. أنشطة أوقات الفراغ: يشير استغلال الوقت عموما إلى الوقت الذى نقضية فى بعض الأنشطة مثل صيانة المنزل، أو إدارة المنزل والقيام بعملية التسوق ورعاية الأطفال والمرضى والكبار، والخدمات المجتمعية أما الأنشطة البدنية فتشير إلى الرياضة، وأما وقت الفراغ السلبى فالمقصود هو قياس حجم الوقت الذى يقضية الشباب كل يوم فى مشاهدة التليفزيون ، ولعب ألعاب الفيديو والدردشة من خلال التليفون مع الأصدقاء

٨. وضع البنات والشابات: وتشتمل المؤشرات على نسبة عمليات ختان الاناث، وسن الزواج وحالات التحرش الجنسى المبلغ عنها.

٩. المشاركة فى صنع القرارت: تشير عملية التطوع إلى مدى ما يتطوع به الشباب من وقت يخصصونة للمنظمات الخيرية غير الهادفة إلى الربح. وتشير قيم التسامح والاحترام والثقة إلى نسبة الشباب الذين يشعرون أن تلك القيم موجودة فى المجتمع .

١٠. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تشتمل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إمكانية النفاذ لأجهزة الكمبيوتر والانترنت واستخدامها، وكذلك نوادى تكنولوجيا المعلومات والهواتف المحمولة، وخطوط التليفون الأرضية.

الفصل السادس عشر

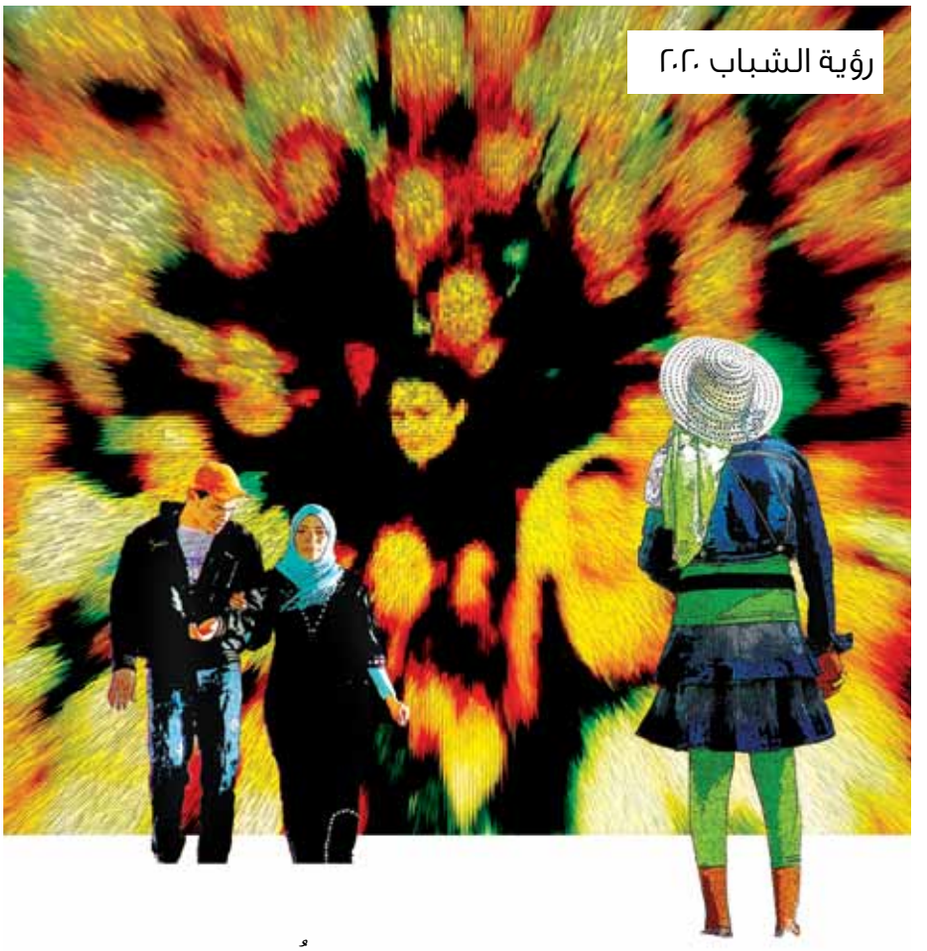

بينما كان يجرى إعداد تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠، طُلب من مجموعة تمثل الشباب المبادرة بتشكيل مجموعات نقاش متخصصة فى الجامعة، أو فى أماكن عملهم، أو فى أماكن قضاء وقت الفراغ، لكى يحددوا آمال الشباب وتطلعاتهم بحلول عام ٢٠٢٠. وبناءً على تلك الملاحظات، وعلى النتائج الأولية لمسح النشء والشباب فى مصر (SYPE) الذى أجراه مجلس السكان (٢٠٠٩)، وبناءً على خبراتهم أيضًا، قدمت المجموعات وجهة نظرهم فى تقارير مختصرة نسجلها هنا.

سالى: إطلالة شاملة

تقترب نسبة السكان تحت سن الثلاثين من ٣٤٪ من إجمالى عدد السكان، فإذا ما تحدثنا عن إنخراط الشباب فى الشئون الاجتماعية والسياسية، فإن ذلك يثير أسئلة ليس فقط عن القنوات الممكنة للمشاركة وطرق وأساليب الانخراط، ولكن عن وجود البيئة الداعمة اللازمة لخلق وإطلاق تلك الآليات. وفى مصر، كان الحديث يتركز حول عدم اكتراث الشباب وعدم رغبتهم فى الانخراط فى العمل العام والمشاركة السياسية. ومن الناحية الأخرى، كان هناك اهتمام ضئيل بالبيئة الاجتماعية ـ السياسية الراهنة، وبما إذا كان ذلك الوضع يمكّن الشباب فعليًا من المشاركة، والعمل التطوعى، والاشتراك فى العمل العام.

وفى هذا الخصوص، فإن القدر الأكبر من اللوم، بسبب المشاركة المتواضعة والانخراط المحدود من جانب الشباب فى العمل العام، يقع على عاتق البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية فى مصر، وليس على عاتق الشباب أنفسهم، بل أن احتمال إيجاد بيئة داعمة يبدو متعثّرا إلى حد كبير بسبب السجل المتواضع للبلاد فى مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن سوء أداء النظام التعليمى، وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع مستويات الفساد، وتردّى القيم الفردية والاجتماعية، وسيادة التطرف الدينى.

وفى مسح النشء والشباب في مصر حول آراء الشباب واتجاهاتهم، وكذلك فى مناقشات مجموعات النقاش المتخصصة، التى أجراها مؤلفو هذا الفصل، ظهر جليًا اهتمام الشباب ـ فى واقع الأمر ـ بمناقشة علل وأمراض المجتمع الذى يعيشون فيه، وحلمهم بأحوال معيشية أفضل، وكانت تطلعات الشباب تدور حول تعليم أفضل، وفرص عمل مناسبة، وأجور لائقة، وتشجيع الأسر لهم على الانخراط فى العمل العام والسياسة، وكانت تلك الآراء نتيجة للاعتقاد السائد بين الشباب عن عدم جدوى المشاركة حاليًا، والاعتقاد بأن الفرص موزعة توزيعًا غير عادل، ووجود المحسوبية والمحاباة وكثير من الصعوبات الاقتصادية التى يواجهها الشباب نتيجة للبطالة إلى حد كبير.

وعلى الرغم من نزعة التشاؤم التى تنطوى عليها تلك الانتقادات، إلا أن الشباب فى مصر يظل متفائلاً إلى حد ما، لأنه يرى أن سبل التغيير الإيجابى ممكنة، وقد أعربوا عن ذلك بحماس فى "رؤيتهم" من أجل إنصاف الشباب وإندماجهم فى الحياة الاجتماعية ـ السياسية، حيث يعتقدون بأن تلك الرؤية واقعية ويمكن بلوغها. وقد عملت تلك الرؤية ـ المزمع تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠ ـ على استكشاف الحلول الممكنة، فضلاً عن سبل علاج تلك المشكلات الكامنة فى النظام ذاته، لتمكين الشباب من الاندماج فى المجتمع وممارسة دوره المأمول بشكل فعال، ويكمن أساس الرؤية فى خلق بيئة داعمة، والسماح للشباب بالتعبير عن طموحاتهم وأحلامهم والتعامل معها.

وكخطوة أولى، لا بد من دحض الاعتقاد السائد بأن الشباب عاجز عن اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. وفى مجتمع أبوى، كالمجتمع المصرى، يسود الاعتقاد بأن الكبار لا بد أن يرعوا الصغار، ويضعوهم نصب أعينهم حتى مرحلة متقدمة نسبيًا من العمر، ويعد هذا الموقف مسئولاً عن طول سنوات الإعالة والاعتماد على الأهل، بل يمكن القول بأنه يساهم بشدة فى حالة اللامبالاة لدى الشباب. والمخرج الممكن من هذا الوضع يتمثل فى تشجيع الشباب على المشاركة على كافة الأصعدة فى عمليات صنع القرارات التى تؤثر عليهم، سواء داخل نطاق الأسرة أو خارجها، ويمكن تطبيق ذلك بصورة مثلى فى المدارس والجامعات، وفى مراكز الشباب، حيث يمكن غرس المشاركة المسئولة فى الصغار فى مراحل مبكرة.

ولقد أسفر الدور الضعيف وغير المثمر للمؤسسات المدنية (المدارس، والجامعات، ومراكز الشباب) ـ حيث يكون الإشراف التسلطى هو القاعدة ـ عن تمهيد الطريق لظهور الجماعات الدينية لكى تحرز قصب السبق فى اجتذاب الشباب، وفى تشكيل اتجاهاتهم ومواقفهم. ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن تلك الجماعات منظمة تنظيمًا جيدًا، وتتيح الفرصة أمام الشباب للتعبير عن أنفسهم، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وهى فرصة ليست متاحة فى أى مكان آخر. وتوضح الإحصاءات أن النسبة المئوية للشباب الذين يشاركون فى العمل العام تقدر بـ ٢٪ تقريبًا، منهم ٦٥٪ يقومون بذلك من خلال القنوات الدينية. وتمثل الجمعيات الأهلية الإسلامية التى يشكلها الشباب، والتى تستهدفهم، جزءًا متناميًا من المجتمع المدنى المصرى، وخلال العقد الماضى، كانت غالبية تلك الجمعيات قد تشكلت من خلال مبادرات للطلبة، مثل جمعية الرسالة التى أصبح لها اليوم أكثر من ٢٥ فرعًا، وتضم أكثر من ٥٠,٠٠٠ متطوع[١]. وبالمثل، فإن الشباب المسيحى القبطى أخذ يتجه بشكل متزايد نحو الكنائس والمجتمعات التى تهتم بالأنشطة التطوعية، ومن ثم فقد أصبحوا مستبعدين بدرجة أكبر عن المسار الرئيسى.

وتدل تلك التطورات على أن القنوات غير الدينية للدولة ومنظمات المجتمع المدنى لم تنجح فى إدماج الشباب فى الحياة الاجتماعية ـ السياسية، وإنما أتاحت الفرصة لحركات ومنظمات المجتمع المدنى- التى ترتكز على الدين ـ إلى القيام بدور قوى ونشيط، وأفسحت لها المجال لذلك. ونتيجة لذلك، يصبح السؤال: كيف يمكن أن نوسع انخراط

الشباب فى الأنشطة المدنية غير الدينية الذى يستمد من الشعور بالإنتماء والمواطنة، بدلاً من الانتماء الدينى.

إن آليات القيام بذلك متاحة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: الأولى، تمكين الشباب وتشجيعهم على استغلال قدراتهم وإثبات نفعهم لمجتمعاتهم، ويمكن القيام بذلك على أفضل ما يكون، من خلال الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات الدينية. الثانية، تمكين ومساندة المؤسسات المدنية الحكومية وغير الحكومية، على اجتذاب الشباب، عن طريق إنشاء وتنشيط منتديات ملائمة للشباب، والقيام بأنشطة صيفية في مجال العمل الاجتماعي، وبرامج للتوعية. الثالثة، تيسير انخراط الشباب فى العمل العام، والدعوة إلى ذلك، وتنمية نزعة العمل التطوعى فى المدارس، والجامعات، ومراكز الشباب من خلال حملات التوعية الجماهيرية.

ويمكن اعتبار الشباب أنفسهم بمثابة عامل محفز على التغيير، وتنخرط نسبة كبيرة الآن من شباب مصر المتعلم فيما يعرف "بالنشاط الافتراضى"، حيث أنشأ الشباب وشاركوا فى المدونات، ومناقشات المنتديات الألكترونية، حتى يعبروا بحرية عن أرائهم بشأن القضايا الملحة فى مصر، سياسية كانت أو ثقافية، أو اجتماعية، أو اقتصادية. ومع ذلك، فإنه وطبقًا لدراسة أجراها مؤخرا الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اتضح أن نحو ١٩٪ فقط من ١٦٠,٠٠٠ مدونة، ذات طبيعة سياسية[٢]. وعلاوة على ذلك، فإنه طبقا لمسح النشء والشباب في مصر الذى أجراه مجلس السكان، وُجد أن ٢٣٪ فقط من شباب مصر يستخدمون الإنترنت، وأن ١٣٪ فقط منهم يستخدمون الإنترنت للحصول على معلومات بشأن قضايا اجتماعية ـ سياسية، أو بقصد الاشتراك في مناقشة تلك القضايا، وتدل تلك الأرقام على أن النشاط الافتراضى ـ على الرغم من فاعليته - لابد من العمل على التوسع فيه.

ولا يقل عن ذلك أهمية، معالجة الاتجاهات السلبية في قيم المجتمع، وتتمثل أكثر السبل فعالية في هذا الشأن، في التركيز على الشباب- لأن الشباب هم الأكثر تأثرا بالقيم السلبية. ومن وجهة نظر الشباب- ومع ملاحظة التنوع بين الشباب أنفسهم- فإن الاتجاهات الضارة السائدة في قيم المجتمع تنصرف إلى عدم التسامح إزاء معتقدات الآخرين وآرائهم، والنزعة الفردية والأنانية، والسلبية، والتطرف الديني، والميل المتزايد إلى تبنّي المواقف القائمة على سيطرة الذكور، وعدم المساواة بين الجنسين.

ولتصحيح تلك الاتجاهات السلبية، لا بد من دراسة الدوائر المسئولة عن تشكيل تلك الاتجاهات، وهي الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام، ويتوازى مع ذلك، الحاجة الملحة لإبراز إنجازات النماذج التي تؤدي أدوارًا بارزة في مختلف المجالات، حتى تخلق شعورًا بالاعتزاز والانتماء، ومن ثم تعزيز الثقة التي تتولد مع النجاح.

وثمة اتجاه سائد بين العلماء والدارسين لوصف التحولات الكبرى التي شهدتها البيئة الاجتماعية- السياسية في مصر منذ بداية عهد مبارك في عام ١٩٨١، بأنها عملية تحرير المجتمع أكثر منها عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة. ومع ذلك، مازال الشباب يستطيع أن يستغل الفرصة المتاحة له من خلال عملية تحرير المجتمع للضغط من أجل تطبيق الديمقراطية، ويمكن لحماس الشباب ومثابرته، أن يشحنهم بطاقة جديدة للقيام بأدوار نشطة سعيًا الى تطبيق الديمقراطية، وإنفاذ حكم القانون. ومن منظور الشباب، فإن العقبات الرئيسية أمام سيادة القانون بصورة فعالة، تتمثل في الفساد، والمحاباة والحكم الاستبدادي.

ومع استمرار خطط الحكومة المصرية لتطبيق اللامركزية ـ التي تستلزم تمكين المجالس الشعبية المحلية على صعيد القرية، والمركز/ المدينة، والمحافظة ـ يمكن أن نشهد منبرًا جديدًا لمشاركة الشباب خصوصًا وقد زادت النسبة المئوية لعناصر الشباب في المجالس الشعبية المحلية- التي تبدأ العضوية فيها عند سن الخامسة والعشرين- في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٨، من أقل من ٠,٨٪ الى ٤,١٪. وعلى الرغم من أن النسبة لا تزال منخفضة، فإن تنفيذ اللامركزية سوف يتيح للشباب فرصة أكبر للمشاركة في توجيه خيارات المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها، إما من خلال المشاركة في التخطيط من أجل صياغة السياسات المحلية، أو من خلال التمثيل في المجالس الشعبية المحلية.

شهير: سياسة المشاركة

لكي يندمج الشباب في الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر، فإن البدايات الأولى تنطلق من المدرسة، فالشباب لا يمكن أن يشعروا بأنهم مواطنون ـ لهم حقوق وعليهم مسئوليات ـ ما لم يمارسوا تلك القيم في بيئة تربوية مواتية، ولكن على الرغم من أن القرار الوزاري رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٠ ينص على ضرورة إقامة اتحادات للطلاب في كل مدرسة في مصر، مع مشاركة كافة المستويات، إلا أنه في الواقع العملي لا تجرى انتخابات في المدارس. ويبدو أنه لا يوجد وعي كافٍ بأهمية عملية المشاركة في الشئون العامة، وأنه لا توجد نية جادة في غرس مبادئ الديمقراطية بين الطلاب. ويجري تخصيص المبالغ المخصصة لاتحادات الطلاب، دائمًا لأنشطة أخرى، دون أن يكون للطلاب رأي في ذلك، على الرغم من أن القرار الوزاري ينص على خلاف ذلك. وإذا كان

الحد الادنى من التغييرات بات مطلوبًا في السياق القانوني، فإن التنفيذ والنزاهة في تطبيق القرار رقم ٢٠٣ يجب أن يأخذ مجراه، وهذا من التطلعات التي يرجى تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠.

والسؤال هو ما إذا كان ينبغي أن يكون هنالك شكل من أشكال الإشراف الإداري على محاولات أي مدرسة لرفع مستوى الوعي بشأن حقوق الطلاب، وأدوار اتحادات الطلاب، وما إذا كانت اللوائح والنظم تعلن على الكافة؟، ولابد أن تكون الإجابة بالإيجاب الحازم.

ويمكن أن يحدث تحسن آخر بأن يكون للطلاب صوت في القرارات المدرسية حتى على مستوى اتحاد الطلاب القومي أيضا، وكذلك في أي تغيير يؤثر على نظام التعليم المدرسي في مصر، لأنه من خلال العمل الجماعي، والمشاركة في عملية صنع القرارات، يتم وضع أسس المواطنة. وبحلول عام ٢٠٢٠، يرجى أن تكون اتحادات الطلاب الحقيقية قد استطاعت أن تخلق مواطنين صالحين لهم حق إبداء آرائهم والدفاع عنها، وراغبين في الانخراط في الواقع المحيط بهم وانتقاده.

إن الشباب في مصر ـ شأنهم شأن بقية المواطنين حاليًا ـ مستبعدون من القضايا العامة، وعملية المشاركة السياسية، وهذا التهميش يقوض أي إحساس بهوية الجماعة، والانخراط في العمل الجماعي. ويشير مسح النشء والشباب في مصر، الذى صدر مؤخرًا، إلى أن حوالي ٩٠٪ من شباب مصر فيما بين ١٥ ـ ٢٩ سنة لا يثقون في بعضهم البعض كفئة، وهذا أمر مفهوم، بالنظر الى محدودية المنافذ التي تمكن الشباب من الالتقاء ببعضهم البعض، ولاسيما تلك المنافذ التي تروج للتوعية بالحقوق والواجبات السياسية، والمصلحة العامة. ولقد ادى تاخر سن الزواج، والبطالة، وغياب التعبير عن الذات، إلى نوع من اللامبالاة، حتى إن الشباب باتوا يفضلون اللقاءات الاجتماعية في المقاهي، والنأي بأنفسهم عن الإحباطات اليومية للاستبعاد.

تتمثل الإسهامات المصرح بها في أنشطة الشباب، في إنشاء أندية شباب رسمية في كل أنحاء مصر، وقد انصبّ جل اهتمامها على الرياضة وحدها، على الرغم من أن المجلس القومي للشباب يصنف الرياضة على أنها لا تعدو أن تكون جزءًا واحدًا من أنشطة هذه النوادي. وعلى الموقع الرسمي للمجلس على شبكة المعلومات الدولية، نجد أن نجاح تلك المبادرة يشمل أساسًا الإنجازات الرياضية المادية، ومن ذلك مثلا إنشاء أربعة حمامات سباحة، أربعة أخرى تحت الإنشاء، وتطوير ٥٦ ملعبًا مفتوحًا، وإنشاء١٥٧ ملعبًا مغطي، وتشغيل ١٠٦صالة للألعاب البدنية، وشراء ٥٤ بساط لحلبات المصارعة[٣].

ومع هذا، فإنه وفقًا لقرار المجلس القومى للشباب رقم ٢٠١٠/١٢٠، الذى أعاد هيكلة كافة النظم الأساسية لأندية الشباب، تستهدف هذه المراكز تدريب الشباب على مهارات القيادة ومهارات الحياة، وتعليم حقوق وواجبات المواطن ومساعدتهم على اكتشاف مواهبهم وهذا مالا يحدث، ولا تمارس المراكز أي دور في تعبئة المتطوعين الشباب في مجال الخدمات العامة، والمشروعات القومية، مثل محو الأمية، وتنظيم الأسرة. ولهذا لم يكن غريبًا أن يكشف مسح النشء والشباب في مصر، والحال هكذا، عن أن ٠,٠١٪ فقط من الشباب الذين شملهم المسح، يشاركون بشكل إيجابي وفعال في مراكز الشباب.

ومن شأن قيام مراكز الشباب، بإعادة التركيز، على الأنشطة الاجتماعية والثقافية بحلول عام ٢٠٢٠، إعادة توجيه مشاعر المواطنة، وإعادة التأكيد عليها، مما يفسح المجال أمام الفتيات ـ وهن مستبعدات حاليًا إلى حد كبير ولاسيما في صعيد مصر ـ للاشتراك في إثراء الأنشطة خارج البيوت، كما أن من شأن العمل التطوعي، والأنشطة التعليمية والفنية السماح للفتيات والأولاد بالتفاعل مع بعضهم بعضًا في ظل ظروف مقبولة اجتماعيًا، اللهم إلا في المناطق المحافظة، حيث لا يستبعد تخصيص ساعات معينة للفتيات فقط للتفاعل الاجتماعي وممارسة الرياضة.

وأما عن الأقلية القبطية، التي أصبحت كنائسها الآن تعج بالنشاط الاجتماعي والثقافي، فإنه يمكن للمراكز القومية للشباب المدارة بشكل جيد، أن تكون حافزًا لجذب الأقباط من خارج الكنائس للاندماج بشكل أوسع في المجتمع الأكبر. وتتيح المراكز فرصة هائلة يجب اغتنامها بشكلٍ واعٍ لاجتذاب كافة الشباب ـ المسلم والمسيحي على السواء- وترسيخ ولائهم للهوية الأوسع، هوية الوطن الذي ينتمون إليه.

ومع ذلك، فإنه في الوقت الراهن، نجد أن معظم الشباب المنخرطين في أعمال مثمرة اجتماعيًا، إنما يمارسون نشاطهم من خلال مؤسسات دينية. وثمة نسبة كبيرة تناهز ٦٧٪ من الشباب يبحثون عن فرص للتطوع في المؤسسات الدينية، مقابل ٢٣٪ فقط في المنظمات غير الحكومية[٤]. وعلى سبيل المثال، نجد أن ٤٧,٧٪ من المتطوعين للعمل مع الصم ينتمون إلى مؤسسات دينية بالمقارنة بحوالي ١٩٪ فقط ينتمون إلى منظمات المجتمع المدني، وأن ٣٨٪ يساعدون في تدريس المهارات التعليمية ومهارات الكمبيوتر، بالمقارنة بـ ١٧,٧٪ ينتمون إلى منظمات المجتمع المدني.

ولا يمكن أن نتجاهل التفعيل المرتقب لمراكز الشباب في تحويل أنشطتها، ولو أصبح دور الشباب أكثر قوة وتأثيرًا في الجمعيات العمومية لمراكز الشباب بحلول عام ٢٠٢٠، لكان ذلك من الأمور الطيبة المرجوة، حيث يستطيعون انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والقيام بالبتّ في الأمور المهمة مثل مخصصات الميزانية، ونجد أن تلك الحقوق، حاليًا، مكفولة بموجب القانون، ولكنها لا تنعكس فيما هو معمول به الآن.

ويبدو أن النظام القانوني الذي يغطي مراكز الشباب، ينطوي على نوع من التضارب وغالبًا ما تخنقه القوانين التي تحتاج إلى مزيد من الدقة في الصياغة، وهذه هي حالة القانون رقم ٧٧ لعام ١٩٧٥، وهو يختص بالشباب والمؤسسات الرياضية، ويتطلب الأمر بصفة خاصة مزيدًا من الوضوح بالنظر إلى التقسيم الحالي بين المجلس القومي للشباب، والمجلس القومي للرياضة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعديلات أصبحت مطلوبة فيما يتعلق بالمادة ٢٠٠٢/٨٨٢ الصادرة عن وزارة الشباب (الملغاة) التي تضع النظام الأساسي لمراكز الشباب في مصر كافة، كما أنه لابد من ضمان تطبيق تلك التعديلات. وعلى سبيل المثال، يتعين أن يكون واضحًا للجميع عدم تعيين أي عضو في مجلس الإدارة عن طريق الحكومة، وإنما لابد أن تنتخبه الجمعية العمومية، كما هو منصوص عليه في المادة/٤٧. وتنص تلك المادة أيضًا على أن يكون عضوان من أعضاء مجلس الإدارة دون سن الثلاثين.

وفي الرؤية التي يكون فيها الشباب على دراية بحق المواطنة، والتمتع بالمناخ الاجتماعي الذي يساعد على طرح الآراء والتفاعل السياسي المشترك، تنشأ في المقام الأول ضرورة إرساء حق ممارسة السياسة. وثمة مجالان مهمان يمكن أن يطبق فيهما ذلك:

الحياة الجامعية

إن الحياة الجامعية البعيدة عن الرقابة كانت دائمًا مصدرًا ثريًا للعمل السياسي المشترك، وإثارة الشعور بالاهتمام بالقضايا العامة، وهي الأمور التي كانت معتادة حتى وقت قريب بين الشباب في مصر (انظر إطار ١٦ ـ ١).

ولا بد من احترام استقلال الجامعة مرة أخرى بحلول عام ٢٠٢٠، ويبدأ ذلك بإبعاد ضباط الأمن التابعين لوزارة الداخلية، على أن يستبدل بهم ضباط أمن يخضعون لإشراف رئيس الجامعة، كما هو منصوص عليه في المادة ٣١٧ من اللائحة التنفيذية لإدارة الجامعات. ويجب أن ينعكس هذا الاستقلال أيضًا على اتحادات الطلاب التي يتعين إنشاؤها وإدارتها بمعرفة الطلاب، بالتشاور مع أعضاء هيئة التدريس، حتى فيما يتعلق بمواردها المالية[٥]. ينبغي أيضًا أن يتحرر حق الطلاب في التعبير عن آرائهم السياسية من الهيمنة الإدارية للجامعة، وأن تعاد اللجان السياسية في اتحادات الطلاب من جديد[٦]. ويجب مراعاة الوقت المخصص للأنشطة الطلابية، ويجب ألا تكون هنالك أية اعتراضات على اختيار الطلاب للأنشطة التي يفضلونها[٧].

ويرجى بحلول عام ٢٠٢٠، أن تكون إدارة الجامعة قد قامت بتعديل النص الذي يمنع عضوية الطلاب في مجالس إدارات الاتحادات، الذين كانت حريتهم مقيدة من قبل-أو على الأقل- تعديل ذلك النص بحيث يشتمل على الاستثناء من التعرض لنفس العقوبة التي تفرض لأسباب سياسية[٨]. ويجب أيضًا إقامة اتحاد عام للطلاب يكون بمثابة مظلة تمثل جميع الجامعات للعمل على تدعيم العلاقة بين مختلف الجامعات، على

إطار ١٦-١: ذكريات من عهد الجامعات الحرة

يقص علينا طالب سابق بجامعة المنيا كيف بدأ دراسته بالجامعة دون اهتمام بالسياسة، وكيف تغير هذا الموقف، ومدى ذلك التغير، وكان وصفه لليوم الأول على النحو التالي: "دخلت عبر بوابة الجامعة، وتجولت هنا وهناك، وكانت مجلات الحائط تحاصرني في كل مكان، حيث كانت المجلات معلقة على جميع الحوائط بحيث لا يتبقى إلا مساحة ضئيلة لأي شيء آخر، وكانت تتدلى بمشابك على حبال تمتد من أحد طَرَفَيْ الفناء إلى الطرف الآخر. وكانت موضوعاتها تنصبُ على السياسة، والشعر، والكتب المقدسة، وكانت تلك اللوحات تتأرجح في الهواء، تواجه وتتحدى بعضها البعض..."
كانت الجامعة مفعمة بالحياة، والطاقة، والأفكار، وكان الأمر يبدو كما لو كنت أدخل في خضم عالم جديد.

* مقتطف من رسالة ماجستير بعنوان: "حركات الشباب في مصر" لعالية م. مسلّم.

وقف التشرذم الحالي للطلاب[٩]. أما اللوائح الخاصة بانتخابات اتحادات الطلاب فيجب نشرها والإعلان عنها على نطاق واسع مع إتاحة الوقت الكافي للطلاب لاختيار المرشحين، يتعين أن يشارك فى الانتخابات ٥٠٪ على الأقل من الطلاب المسجلين، حتى تكون الانتخابات سليمة، وينبغي عدم تحديد مواعيد إجراء الانتخابات في أيام الإجازات[١٠]. وأخيرًا، يجب على جميع الطلاب دفع ٣٪ من الرسوم لأنشطة الاتحاد، لزيادة موارده، ولكي يكون ذلك بمثابة حافز من أجل مشاركة أكبر في الأنشطة[١١]. ويحدونا الأمل، خلال العشر سنوات القادمة، أن تتغير فكرة أن اتحادات الطلاب "لا تفعل شيئًا" ـ كما أثير بمجموعات النقاش المتخصصة، بل وأن تختفي تلك الفكرة تماما.

المجال العام

يجب أن يخلو المجال العام من قانون الطوارئ الذي يقيد قدرة الأحزاب السياسية على التنظيم والقيام بكافة أنشطتها بكل حرية. ويشير مسح النشء والشباب في مصر، مجموعات النقاش المتخصصة إلى أن الشباب، على ما يبدو، لا يوافقون على الأطراف السياسية الفاعلة الآن في مصر، ثم إن هناك غيابًا للأطراف السياسية غير الدينية. رغم الحاجة إليها من أجل اندماج الشباب القبطي في المجتمع. ولقد شارك في انتخابات عام ٢٠٠٥ أقل من ٢٥٪ ممن لهم حق التصويت وكانت نسبة الشباب الذين شاركوا في الانتخابات ضئيلة للغاية طبقا لمسح النشء والشباب في مصر[١٢]، وهذا يوضح أن شريحة كبرى من الناخبين لم يتم الوصول إليها بعد. ويشعر الشباب القبطي في مجموعات النقاش المتخصصة أنه نادرًا ما تقترب منهم الأحزاب السياسية، ولذلك فإنهم يلوذون بالكنيسة، أو أولياء الأمور، لاستطلاع آرائهم ـ التي يثقون بها ـ بشأن القضايا السياسية. وعلى أى حال، فإنه يحدونا الأمل أنه بحلول عام ٢٠٢٠، أن تكون الأحزاب غير الطائفية والمنفتحة انفتاحًا فعليًا، قد تعلمت كيف تتعرف على الدوائر الانتخابية المرتقبة الجديدة بين كافة شباب مصر، وأن تدخلهم في التنظيم[١٣].

ويجب الارتقاء بالفضاء الافتراضى عن طريق الحد من الرقابة. وطبقًا لتقرير Open Net Initiative منظمة Freedom House" لعام ٢٠٠٩، فإن تنقية مواد الانترنت ليست موجودة. ومع ذلك، فإنه ينبغي إيقاف عمليات القبض على المدونين من الشباب، لكي يشعروا بالأمان الكافي حتى يشاركوا وينخرطوا في العمل العام[١٤]. وبحلول عام ٢٠٢٠ يحدونا الأمل في التخلص من بعض المواد في قانون العقوبات، وكذلك قانون الطوارئ ، الذى يعطي أجهزة الأمن سلطات واسعة لمتابعة ومراقبة جميع الاتصالات[١٥]، كما يجب إعادة النظر في التعديلات التي أدخلت على قانون الصحافة في عام ٢٠٠٦، والتي تضمنت نصوصًا تجرم "الأخبار الكاذبة"، التي تطبق على الكتابات الالكترونية[١٦]. وأخيرًا، يجب إعادة النظر فى التعديلات الدستورية الصادرة في عام ٢٠٠٧، والتي مهدت الطريق لقانون مواجهة الإرهاب في المستقبل، من أجل حماية حرية الكلمة المنصوص عليها في الدستور، وعدم النيل من حق المواطنين في الخصوصية المنصوص عليه في قانون ٢٠٠٣ بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية[١٧].

وبحلول عام ٢٠٢٠ تكتمل رؤية الإصلاح، عندما نضمن تهيئة مناخ مُوات للشباب للإدلاء بأصواتهم، ويجب أن يضمن ذلك المناخ عدم التلاعب في الأصوات، وكفالة المنافسة الفعلية بين مختلف الأطراف لتشجيع الشباب حتى يشعروا أن الإدلاء بأصواتهم له تأثير، وأهم من ذلك بكثير، عدم قيام الشرطة بممارسة أساليب التعسف والتحرش في تعاملها مع الجمهور، لأن ذلك لا يشجع على أي نوع من المشاركة والانخراط في المجال العام.

ويجب أن يصبح الشباب بحلول عام ٢٠٢٠، قادرا على تأسيس آرائهم على حقائق، بدلاً من تأسيسها على تجربة الاستبعاد، والولاءات الأسرية الضيقة، لأن الحقائق الواضحة تهيئ الفرص للاندماج اجتماعيًا وسياسيًا، بحيث يحل ذلك محل التركيز فقط على الشكاوي، على أن اندماج الشباب، ليس مساراً ممهدًا في مصر، أو في أي مكان آخر، وإنما

إطار ١٦-٢: ما هو غائب فى المناهج التعليمية فى مصر

يجرى تدريس كثير من المواد الدراسية (بما فى ذلك بعض المواد الاختيارية)، فى مدارس بعض الدول مثل الولايات المتحدة، ولا تدرس هذه المواد الدراسية فى منهج الثانوية العامة بمصر. ومن الأمثلة المهمة على ذلك مادة "الأمن القومى" و"علم الأخلاق". ويعد إدخال "الأمن القومى" كمادة دراسية، خطوة تنطوى على التحدى، ولكنها، كما يبدو، مادة ضرورية حتى ولو أجبر الطلبة على دراستها. وعلى أرجح الاحتمالات، فإن الطلاب المصريين ليسوا على إدراك تام بأهمية إدخال هذه المادة، وحيث تعتبر هذه المادة دائمًا، من الناحية الفنية، جزءًا من منهج الدراسات الاجتماعية، فإنها تركز ببساطة على التسلسل الزمنى للأحداث والوقائع، مع إيلاء اهتمام كبير للحروب، وخصوصًا فى الولايات المتحدة. أما فى مصر، فإنه يُولى اهتمام محدود لتطور الأمن القومى وما يتعلق به من ترتيبات بنيوية، وللدواعى المنطقية البارزة، العالمية والقومية، للحفاظ على الأمن، والسياق الأساسى الذى تحقق فيه الأمن. ويجب أن يطّلع الطلاب المصريون على معايير أكثر تحديدًا ـ لا تدرس حاليًا بطريقة مباشرة ضمن الدراسات الاجتماعية ـ مثل التهديدات التى تواجه العالم، التى تشمل عدم الاستقرار النقدى، والتضخم العالمى، والاضطرابات البيئية، والأسلحة النووية. وتدريس مادة "الأمن القومى" يساهم مساهمة مهمة وواضحة من أخل بناء مواطن صالح، وهو الهدف الأساسى المفترض لتعليم الدراسات الاجتماعية فى مصر. وأما فيما يتعلق بمادة "علم الأخلاق" فيجب إدخالها كمادة منفصلة عن الدين، وأن تكون مادة إجبارية لجميع الطلاب.

ويبدو أن وزارة التربية والتعليم تقدم وعودًا لا تسفر عن أى تغيير، حتى التغييرات فى المناهج الدراسية ثبت أنها سطحية وغير فعالة داخل منظومة تقاوم التغيير بشدة. ولا يكفى الأخذ بأى نظام بدون إصلاح المدارس، وتوفير المدرسين المؤهلين. إذا تم الأخذ بالنظام الإنجليزى، فإنه يتعين أن تكون المدارس والمدرسون، فى المقام الأول على نفس المستوى من الكفاءة المهنية، التي تتسم بها المدارس فى المملكة المتحدة. ولقد أصبح استخدام الإنترنت فى المدارس ضرورة لا مناص منها، وإذا كان الإنترنت موجودًا فى مصر، فماذا يقال عن كفاءة الاستخدام؟ وهل يوجد مدرسون مؤهلون تم تدريبهم تدريبًا ملائماً لخدمة الطلاب فى هذه الناحية أم لا؟ ولا بد من زيادة الاهتمام بشكل جاد بتعليم اللغات الأجنبية، ومهارات الكومبيوتر، وأهم من ذلك بكثير، بحث رواتب المدرسين. ويمكن تمويل تلك الإصلاحات عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق الاستثمار. وفى مقابلة مع أحد طلاب الثانوية العامة، تساءل مندهشاً: لماذا يفرض عليه مقرر دراسى معين، وهو مقرر لن يفيد بأى حال من الأحوال، واقترح هذا الطالب نفسه الأخذ بنظام المواد الاختيارية.

المصدر: إعداد إنجى الرفاعى لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

يستلزم الكفاح والنضال حتى يتم سماع صوت الشباب واحترامه في مواجهة تراث من القيم التسلطية والمصالح المكتسبة الراسخة. وهنا يكمن التحدي.

نهال: أفكار بشأن التعليم

"إن الذهاب إلى المدرسة هو أكبر مضيعة للوقت بالنسبة للجميع،فالمدرسون لا يهتمون إلا بمجموعات الدروس الخصوصية، ولا يتم شيء داخل المدرسة، والمسألة بلا فائدة تذكر". وبملاحظات كهذه من شاب في إحدى مجموعات النقاش المتخصصة في بني سويف، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: ما مدى فعالية نظام التعليم في مصر، وإلى أي شيء سوف يؤول؟. إن مصر لازالت تعاني من تدني معدلات الالتحاق بالتعليم، حيث إن ٢٠٪ تقريبًا من البنين والبنات لم يذهبوا إلى المدرسة طوال حياتهم، ثم إن الذين يلتحقون بالمدارس ينتهي بهم الأمر إلى التسرب من المدارس بمعدلات مذهلة، وهؤلاء الذين يتسربون، يفعلون ذلك في سن مبكرة أى في سن ١٠ سنوات. ومازالت المناهج الوطنية المدرسية، واحدة من أكبر التحديات التي تواجه النظام.

وطبقا لما ذكره الطلاب الذين أُجريت معهم مقابلات: "... المناهج الحالية تقلل من الإبداع، ولابد أن يكون هنالك اهتمام أكبر باللغات الأجنبية، ونحن نحتاج إلى تعلم الإنجليزية نطقًا وليس مجرد القراءة والكتابة". وتتطلب المواد التي يتم تدريسها في المدارس الوطنية إلى الدخول في عملية شاملة للمراجعة والإصلاح لتزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة بدلاً من الأفكار البالية، ولابد من إدخال مواد جديدة في المناهج كالعلوم المالية [مثل: المحاسبة، وتحليل التكلفة- الفائدة، والإدخار، وما إلى ذلك]، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوجد بالمدارس الآن أجهزة الكومبيوتر [في حقيقة الأمر، أفاد ٩٠٪ من الطلاب في مسح النشء والشباب في مصر، أن مدارسهم تضم معامل لأجهزة الكمبيوتر]، ولكن مديري المدارس يعتبرون تلك الأجهزة بمثابة منحة موقوفة، وغالبًا ما تُترك أجهزة الكومبيوتر في صناديقها، ولا تخرج إلا عند حضور مفتشين من وزارة التربية والتعليم، وغالبًا ما لا يُسمح للطلاب باستخدام أو لمس تلك الأجهزة.

ونجد أن معظم المدرسين أنفسهم ليسوا مهرة في استخدام أجهزة الكمبيوتر، ومن ثم غير قادرين على تعليم المهارات العملية، كما أن معظم الشباب لا يستطيعوا تملك أجهزة الكمبيوتر، ولما كانت مقاهي الانترنت تنتشر حتى في المناطق الريفية، فإن الشباب يستخدمونها

إطار ١٦-٣: امتحان اختيار الطلاب فى تركيا (OSS)

ما هو معنى أن تكون لديك كتب سميكة، وعدد ضخم من المقررات الدراسية، والمواد غير الضرورية؟

عندما نأخذ تركيا كدراسة حالة، نجد أنه فى نهاية المرحلة الثانوية (بعد ١٢ صفًا من الدراسة) يجب أن يدخل الطلاب "امتحان إتمام الدراسة الثانوية" والمعروف باسم OSS (وهو بالتركية Ogrenci Secme Sinavi وترجمتها: امتحان اختيار الطالب)، وقد تم تطبيق هذا النظام فى تركيا فى نهاية عقد الستينيات من القرن الماضى. ويدخل الطلاب "امتحان إتمام الدراسة الثانوية " كشرط ضرورى، وهو مطالبون بالنجاح فى هذا الامتحان، حتى يواصلوا تعليمهم على المستوى الجامعى. وميزة نظام "امتحان اختيار الطالب" OSS هو أن ما يحرزه الطالب من درجات فى الامتحان يتم مراجحتها لتزويد الطلاب فى كل مسار بفرص مختلفة عندما يلتحقون بالتعليم العالى، على النحو التالى:

- الرياضيات: العلاقات الدولية، القانون، التربية، علم النفس، الاقتصاد،إدارة الأعمال.
- العلوم: الهندسة، علوم الكمبيوتر، الطب، المهن الأخرى المتعلقة بالعلوم.
- العلوم الاجتماعية: التاريخ، الجغرافيا، التربية.
- اللغات: اللغة، اللغويات، تدريس اللغة.

وامتحان OSS يختبر ببساطة التفكير التحليلى للطالب، وقدرته على حل المشاكل، وكذلك معلوماته فى المقررات الدراسية للمدرسة الثانوية فى جميع المجالات. ولا بد للطالب من الإجابة على جميع أسئلة الاختبار، بصرف النظر عن القسم الذى تخصص فيه. وكما يبدو، فإنه يكاد يكون صورة لامتحان توجيهى، يتبين منه الطلاب المجالات التى تجذبهم أكثر بناء على المتوسط المرجح للدرجات التى أحرزها. ويتم توزيع الطلاب حسب الدرجات التى حصلوا عليها فى امتحان OSS، ومتوسط درجات الطالب فى المدرسة الثانوية، وترتيب الأولوية فى مجال الدراسة.

وبمقارنة نظام التعليم التركى بنظام الثانوية العامة المصرى، يتضح أن النظام الأول أكثر كفاءة بكثير، وأكثر ملاءمة للغرض بالنسبة للطلاب أنفسهم، من النظام الآخر، وخصوصاً نظام "مكتب التنسيق" الذى أثبت فشله فعلاً سنة بعد أخرى. ومشكلة الثانوية العامة أنه يتعين على الطالب، تعطيل ملكاته العقلية، من أجل الحصول على الدرجات، والتقدم مباشرة "لمكتب التنسيق" الذى يحدد بطريقة عشوائية مصير الطالب بناء على الدرجات التى حصل عليها فى الثانوية العامة. أما فى تركيا فإن نظام "dershane" يسمح للطالب بالتدريب على جوانب مختلفة بالنسبة لامتحان اختيار الطالب OSS، ويشارك الطالب فى ذلك اشتراكًا فعليًا فى عطلات نهاية الأسبوع، وبعد اليوم الدراسى (وخصوصا فى السنة النهائية). وما يثير الاهتمام، هو أن "النظام الموحد لامتحان دخول الجامعات" قد ساعد على تحويل تلك المدارس إلى مراكز تعليم لاختبارات مكثفة، حيث يتم تدريب الطلاب لمدة أربع سنوات على اختبارات اختيار الطالب OSS. ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع التالى على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):
"http://www.euroeducation.net/prof/turkco.htm"

المصدر: إعداد إنجى الرفاعى: لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

فقط في الدخول على الإنترنت، ومواقع الدردشة، وليس للحصول على المعلومات الأساسية للبرامج [مثل برامج: وورد، وإكسل الخ].

تقوم كثير من المنظمات غير الحكومية الآن، بتقديم التعليم الخاص بمهارات الحياة من خلال منظماتها المحلية، وتنجح تلك البرامج بصفة خاصة بين الفتيات، اللاتى لا يجدن مصادر بديلة للمعلومات، واللاتى تكون حركتهن مقيدة وتعرضهم للمجتمع محدودًا. وفي حقيقة الأمر، يشير مسح النشء والشباب إلى أن ٢٤٪ على الأقل من الفتيات الريفيات اللائي تتراوح أعمارهن ما بين ١٠-٢٩ عامًا، ذكرن أنهن حضرن فصول محو الأمية التي أقامتها المنظمات غير الحكومية المحلية. ولكن على الرغم من شعبيتها وفائدتها، فإن جهود تلك المنظمات وحدها ليست كافية لتلبية حاجة الشبان والشابات الأشد فقرا للمعلومات.

ولا بد أن تشتمل المناهج الرسمية على مكون مهارات الحياة، من أجل تلبية احتياجات الشباب، وتعتبر المبادئ الأساسية للصحة، والصحة العامة مكونات أساسية لتعليم مهارات الحياة، ومع ذلك، فإن تزويد الشباب "بالتعليم النفسي" لا يقل أهمية عما سلف. كما أن فكرة قبول "الآخر"، والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الهوية الوطنية، وليس الدينية، وقبول الثقافات الأخرى تناسب أكثر من ذى قبل، مجتمعنا المنقسم.
وتعاني غالبية المدارس في مصر من ضعف مستوى العاملين فيها، فالعائد المالي المنخفض، والتدريب الضعيف، والتعرض المحدود للتجارب المختلفة، تتحد جميعًا لكي تسفر عن تدني مستوى الدوافع لدى المدرسين الذين يُبدون نفس اللامبالاة وعدم الاهتمام اللذين يجتاحان البلاد. ويكشف الطلاب الذين جرت مقابلتهم عن أنه لا توجد معايير للتدريس، وأن المعلمين لا يتلقون أي تدريب، ويقدمون معلومات

حسب هواهم. وثمة حاجة ملحة إلى بثّ الحياة في جسد التعليم، و/أو إيجاد مجموعة بديلة من المعلمين الذين تتوفر لديهم الدوافع. وتنصرف إحدى الأفكار إلى قيام وزارة التربية والتعليم بوضع نظام تنافسي يقوم الطلاب بمقتضاه بتقييم المدرسين، وفي حالة وجود مردود إيجابي يمكن أن يحصل المدرسون حينئذٍ على علاوات مالية، أو مزايا لأسرهم. ومن الممكن بحث الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص من أجل إقامة مثل هذا النظام.

من الطرق البديلة تشكيل "نوعية" مختلفة من المعلمين، ذلك بتجنيد الشباب ذوي الدوافع، وتدريبهم لكي يصبحوا معلمين في مجتمعاتهم المحلية. ويوجد العديد من الآليات الممكنة للتعاون بين وزارة التربية والتعليم والمجتمع المدني، من أجل إيجاد هذا النوع الجديد من المدرسين. على سبيل المثال، يعتبر خريجي المدارس المحلية بمثابة مورد غير مستغل، ولكنهم مرشحون مثاليون للعمل كمدرسين للأطفال الصغار في المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها، وخصوصًا بالنسبة للتعليم غير الرسمي. ويجب تكليف تلك الفئة من الخريجين بشكل منتظم، وتدريبهم لكي يقوموا بالتدريس على الصعيد المحلي للمنظمات غير الحكومية، وهذا يناسب كثيرًا الشابات اللاتي يتعذر عليهن العثور على فرصة عمل بسبب القيود الثقافية على تحركاتهن. ولقد نجحت بعض البرامج في الاستفادة من هؤلاء الشابات واستخدامهن في برامج محو الأمية، وتعليم مهارات الحياة، والأنشطة الرياضية للفتيات خارج المدارس. وبحكم تقارب سن هؤلاء الشابات مع تلميذاتهن، فإنهن يصبحن نماذج تحتذى، في الغالب يعملن كوسيطات بين هؤلاء التلميذات وبين أسرهن.

وفي مصر، جرى تنفيذ نظم مختلفة للتدريب المهني، ولكن ينقصها جميعًا الجودة. ولقد ذكر أحد الطلبة الذين تمت مقابلتهم: "... إن عدم الاهتمام بالحرف اليدوية، جعل تلك الحرف، عمل من لا عمل له!!"، ولهذا فإنه بات لزامًا تغيير هذا المفهوم، والنظر نظرة كريمة لأصحاب الحرف اليدوية والعمالة الحرفية. وتوخيًا لهذه الغاية، فإنه يجب القيام بحملات توعية على الصعيد القومي، بالتعاون بين وزارات التربية والتعليم، والقوى العاملة، والمنظمات الرئيسية في المجتمع المدني.

ويمكن لأصحاب الأعمال المحليين، أن يتيحوا للطلاب فرصة التدريب والتلمذة الصناعية في أعمالهم أثناء الدراسة، كما يمكن القيام بالتدريب والتلمذة الصناعية أثناء العطلة الصيفية، أو بعد اليوم الدراسي، كبديل آخر. وفي النهاية، وعقب التخرج يمكن تشغيل الطلاب كعاملين متفرغين في المصنع/ المشروع الذي تدربوا فيه. وتتيح هذه الآلية للطلاب أمرين: فرصة تلقّي التعليم، وضمان العمل في المنطقة المحلية التي يعيشون فيها.

سيف: ريادة الأعمال والشباب

يواجه رواد الأعمال الشباب في مصر، كثيرًا من التحديات مثل: مشكلات التمويل، توفير العمالة الماهرة والحفاظ عليها، وضعف وسائل الحصول على المعلومات بسبب محدودية الموارد، ضعف نظم الدعم من أجل الاستدامة وإدارة المخاطر، وعدم القدرة على تدبير الأموال لدعم المهام المتعلقة بالتكنولوجيا والتدريب والأعمال المكتبية. وأي رؤية من أجل الشباب لابد أن تولى اهتمامًا كبيرًا لهذه العوامل، وهذا الجانب من الرؤية، يتطلب مشاركة فعالة من جانب كافة الأطراف المعنية من أجل تحقيق نتائج قوية.

قوة العمل الماهرة

من أعظم مهام الحكومة والقيادة السياسية في مصر بناء قوة عمل ماهرة. ومع ذلك، فإن القضية أكبر من مجرد موضوع يتعلق بالعرض والطلب. والطلب من جانب أرباب العمل، لابد أن يقابله عرض كاف من جانب عاملين يملكون المهارات المطلوبة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطاب العام المتواتر يركز على تلبية احتياجات الأطراف الفاعلة الرئيسية، سواء كانت محلية أو دولية، متجاهلاً أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستوعب أكبر نسبة من العمالة في البلاد. ولهذا السبب، فإنه لابد من تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعليم الطلاب في مصر وتدريبهم على ريادة الأعمال، وإدارة المشروعات الصغيرة، وتسليحهم بالكفاءة اللازمة للإبداع، وقبول المخاطرة، والعمل الإيجابي الفعال.

ولقد تم إنشاء معهد عال جديد في مصر، غير هادف إلى الربح، وقد أخذ زمام المبادرة بشأن تلك القضية، حيث يقدم برنامجًا للطلاب الجامعيين بشأن إدارة المشروعات الصغيرة، وريادة الأعمال، كما بدأت مبادرات أخرى عديدة ـ على مستوى المناهج التمهيدية على الأقل ـ في بعض الجامعات الخاصة الأخرى، إلا أنه مازال يتعين على تلك الجهود أن تتطور إلى برامج كاملة الأركان، ومناهج جامعية بغرض تخريج شباب قادرين على إقامة المشروعات وإدارتها.

تنمية الأعمال من خلال الإنفاق الحكومي

لما كانت الحكومة مطالبة دائمًا بالإنفاق من أجل خلق فرص عمل في أوقات الأزمات، فإنها مطالبة الآن بتوجيه إنفاقها لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وطبقًا لبيانات مشروع دعم خدمات تنمية الأعمال، يوجد ٣١٨ منتجًا من المنتجات التي تقوم الحكومة بشرائها بالفعل، ويمكن لها أن تشتريها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية[١٨]. وتوجيه هذا المبلغ للمشروعات

الصغيرة والمتوسطة، سوف يكون له أثر ملحوظ على نمو تلك المشروعات، ويتمخض عنه سلسلة من الآثار الإيجابية المتتابعة، عن طريق زيادة قدرات تلك المشروعات على الاستثمار، والتشغيل، والنمو.

وعلاوة على ذلك، فإنه يجب على الحكومة العمل باضطراد على تطوير نظام دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسات، ورواد الأعمال كأفراد، ويمكن أن يأخذ نظام الدعم هذا أشكالاً عديدة ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ الحضانات، رأس المال المخاطر، والتلمذة الصناعية، وشبكات المستثمرين، ومؤسسات التمويل، وحتى بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولقد اتخذت الحكومة بالفعل عدة خطوات في هذا الصدد، عن طريق استحداث مؤشر Nilex وهو مؤشر لسوق الأوراق المالية (البورصة) للشركات متوسطة الحجم (التي يبدأ رأسمالها من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه)، ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم خدمات التمويل، والتدريب، والتسويق للمشروعات الناشئة، والمشروعات القائمة بالفعل.

خدمات الدعم

يقوم مركز تحديث الصناعة بتقديم تدريب مدعم، وخدمات استشارية مدعمة(وقد تصل مبالغ الدعم إلى ٩٠٪) للشركات الصناعية المصرية الأعضاء في المركز. ومع ذلك، فإن مركز تحديث الصناعة يعمل مع المشروعات الكبيرة في مجال الصناعة، والصناعات التحويلية، ويعتبر المركز بمثابة نموذج يمكن للحكومة أن تُقيم على غراره مركزًا مماثلاً من أجل دعم التدريب، والخدمات الاستشارية، والخدمات المدعمة في مجال بحوث السوق، وخدمات التسويق الأساسية (مثل وضع العلامات التجارية، والتخطيط الاستراتيجي الخ).

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب تشجيع صانعي القرارات على إصدار القوانين التي تيسر إنشاء الحضانات، ومشروعات رأس المال المخاطر، وشبكات المستثمرين، فضلاً عن المبادرة بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص كجهة تنفيذية لتلك المؤسسات، بغرض منح التمويل ونقل الخبرات إلى رواد الأعمال من شباب مصر وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن لتلك الجهات أن تأخذ شكل صناديق استثمار رأس المال الخاص على مستوى صغير بالنسبة لكل عملية استثمارية، حتى يمكن استغلال المدخرات الناجمة عن تحويلات الشباب المصريين في القرى و/أو العائدين من الخليج، كبديل لإدخار الأموال في البنوك، أو إنفاقها على إقامة مساكن. وعلى أي حال، فإن ذلك يقتضي مستوى من الوعي وقبول المخاطرة، وهو الأمر الذي يتعين على الحكومة تشجيعه وحمايته من خلال القوانين والضمانات المالية.

وثمة جانب آخر شديد الأهمية، ألا وهو حاجة الشباب المصري إلى من يحثهم على الاتجاه نحو العمل الحر. ولكي تستغل هذه الطاقة الهائلة للشباب، فإنها تحتاج إلى ما هو أكثر من النظم القانونية. والهياكل الحكومية. ولابد من تنظيم حملات توعية واسعة النطاق حول قصص النجاح التي يتعين تعميمها على جميع وسائل الإعلام، من أجل تشجيع الشباب في مصر على أن يتجهوا إلى الأعمال الحرة ويبدأوا مشروعاتهم. وفي مشروع بحثي أجرته Agency for Development and Advancement - ADAA (وكالة التنمية والتقدم)، شمل مقابلة متعمقة لثلاثين شابًا مصريًا من رواد الأعمال، أجمع معظمهم على وجود نموذج يحتذى في حياتهم، كان يدفعهم ويحثهم لكي يصبحوا رواد أعمال [١٩].

ويمكن خلق مستوى آخر من الوعي بين الشباب ذوي التعليم البسيط، الذين لا يملكون الخبرة، أو مجموعة المهارات للبدء في مشروع صغير ومتوسط. ولذلك تعتبر المشروعات متناهية الصغر حلاً مناسبا للعمل الحر بالنسبة لأولئك الذين لا يمكن تشغيلهم بسبب عدم توفر المهارات لديهم، ويمكن للحكومة تشجيع المشروعات متناهية الصغر عن طريق تيسير السبل أمام صغار المستثمرين وتوجيههم نحو مشروعات معينة. وتستطيع الحكومة، مثلاً، تيسير القروض والتدريب لأولئك الذين يريدون البدء في مشروعات صغيرة في صناعة معينة يفضلونها، مثل صناعة النقل مثلا، الخ.

وعلى صعيد آخر، تعتبر شبكات صغار المستثمرين المبتدئين، والأموال عنصرين متكاملين من أجل تنمية روح ريادة الأعمال بين الذين يملكون المال ولا يملكون الأفكار، والذين يملكون الأفكار ولا يملكون المال. ولما كان الشباب يمثلون غالبية المجموعة الأولى، فإن الأمر يقتضي العمل على خلق جيل من رواد الأعمال الذين لديهم القدرة على بدء إقامة المشروعات وتطويرها، برعاية ودعم من أولئك الذين يمتلكون الخبرة والمال. وثمة نظم حكومية أخرى للدعم، عن طريق برامج التوجية والإرشاد (mentorship) من جانب المواطنين الكبار/ المتقاعدين ورواد الأعمال المتمرسين، الذين ينقلون خبرات السنين إلى رجال الأعمال الشباب، ومن ثم يوفرون الوقت والمال اللذين يضيعهما آخرون عند ممارسة أعمالهم باستخدام أسلوب التجربة والخطأ.

وثمة تحدٍ آخر يواجهه رواد الأعمال، ألا وهو مدى قدرتهم على توفير العاملين ذوي المستوى الرفيع والحفاظ عليهم، وكما عبر عن ذلك غالبية رواد الأعمال الذين تمت مقابلتهم بمعرفة وكالة التنمية والتقدم، فإن معدل دوران العمالة مرتفع للغاية، بسبب عجز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن توفير حزمة جذابة تشتمل على التأمين الطبي والتأمين الاجتماعي للعاملين، وميل الخريجين الشباب- الذين يشكلون غالبية الأيدي

العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة- إلى الانتقال إلى الشركات متعددة الجنسيات بعد اكتسابهم الخبرة اللازمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة[٢٠]. ويمكن أن يكون للحكومة بعض التأثير على نقطة الضعف السابقة، عن طريق توفير برامج تأمين طبي واجتماعي منخفضة السعر/ مدعمة، للعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيرًا وليس آخرًا، فإن دور متخذي القرارات في وضع السياسات، يجب أن يرتكز على دراسة مقارنة لأفضل الممارسات المتبعة في الدول الأخرى. ولقد اعتمدت كثير من الاقتصاديات الصاعدة أو القوية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة كقوة دافعة لأسواقها، حيث حققت معدلات نجاح باهرة في آسيا وأوروبا والأمريكتين، وأحد الأمثلة على ذلك، النموذج الناجح في إيطاليا، سابع أكبر اقتصاد في العالم، حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٨٪ من الاقتصاد الإيطالي[٢١].

الإطار القانوني

يتعين على القوانين في مصر أن تقي رواد الأعمال من التعرض للمخاطر القانونية التي يمكن أن يعانوا منها نتيجة عدم قدرتهم على سداد القروض، أو سوء إدارة التدفق النقدي. ولهذا فإنه يجب على المشرّعين إصدار حزمة من القوانين التي تسبغ الحماية على رواد الأعمال، إذا ما أخفقت مشروعاتهم، أو إذا أفلسوا... الخ، بالإضافة إلى تقديم ضمانات لمقدمي القروض سواء كانوا بنوكًا، أو صناديق استثمار، أو حتى مستثمرين أفرادًا لحمايتهم من الديون المعدومة، ويمكن للجهة المسئولة عن سن القوانين، أن تشجع القطاع الخاص على تمويل المشروعات المبتدئة، عن طريق إجراء تغييرات هيكلية في الأدوات القانونية المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للشركات. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق منح المزيد من الإعفاءات الضريبية الموجهة للاستثمارات الصغيرة المبتدئة، أو تقديم قروض بدون فوائد لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب برامج وإدارات المشروعات الكبيرة المعنية بالمسئولية الاجتماعية للشركات.

دور المجتمع المدني

توجد في مصرالآن نماذج قائمة للمجتمع المدني، وهي تعمل بدأب لتدعيم ومساندة الأفراد من رواد الأعمال الصغيرة، ومشروعاتهم، بل ومن أجل غرس ثقافة روح المبادرة. وعلى سبيل المثال، فإن مؤسسة تسمى "مساعي مصر" Endeavor Egypt، وهي فرع من مؤسسة "المساعي الدولية" Endeavor international، تركز على تدعيم رواد الأعمال ذوي التأثير القوى، ويعني بهم رواد الأعمال ذوي الأفكار العظيمة، والخطط الطموحة، ولديهم قوة تأثير على آخرين لا حصر لهم[٢٢]. وثمة نموذج آخر من الجمعيات الأهلية مثل جمعية "نهضة المحروسة" التي لديها حضانة من أجل المشروعات الاجتماعية الإبداعية[٢٣]. وهي بمثابة مركز لرواد الأعمال الاجتماعية الذين يقومون بوضع برامج تخدم حاجة اجتماعية أو تسد فجوة اجتماعية، ولكن بطريقة تحقق الاستدامة الذاتية (أي بطريقة مدرة للدخل). وتتضح فكرة تنمية المشروعات/ المبادرات الاجتماعية أيضًا من خلال جمعية أهلية أخرى تتمتع بخبرة رائدة، وهي جمعية "علشانك يا بلدي" التي قامت بمشروعات اجتماعية مدرة للدخل من أجل تمويل عمليات ومشروعات التنمية التي تقوم بها المنظمات الأهلية.

إن المشروعات والمبادرات الاجتماعية، هي منظمات وظيفتها الأساسية إحداث نوع من التأثير الاجتماعي، وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن إقامة مشروعات اجتماعية لغرض وحيد هو تشغيل أكبر عدد من الناس، في المقام الأول، وليس لتوليد الإيرادات. وعلاوة على ذلك، فإنه بالإضافة الى التدريب العملى والتدريب من خلال ما يطلق عليه Job shadowing، حيث يقضى الطالب فترة مع الوقت يتابع فيه عن كثب وظيفة أو جهة معينة للتعرف على طبيعتها، تستطيع منظمات المجتمع المدني تقديم برامج تعليم الخبرات للشباب، لكي يبادروا بإقامة مشروعاتهم وهم في سن صغيرة. وبالإضافة الى ذلك، فإن برامج التدريب والتوجيه لرواد الأعمال (menotring)، ومراكز خدمات ريادة الأعمال، وخدمات التلمذة الصناعية (سواء كانت تقليدية أو مهنية) يمكن أن تكون برامج إضافية لها آثارها الملحوظة، وتقوم بتقديمها منظمات المجتمع المدني. وأخيرًا وليس آخرًا، فإنه يجب على منظمات المجتمع المدني تطوير آليات لبرامج التمويل متناهي الصغر، بما يستتبعه ذلك من نقل الخبرة بشأن المشروعات الصغيرة إلى المقترض، باعتبارها قيمة مضافة.

الخصائص الاجتماعية والثقافية

يميل نمط تفكير الشباب في مصر إلى العمل في منشأت قائمة بالفعل ومستقرة، ويتطلعون إلى مصدر ثابت للدخل، وهذه الثقافة تعوق التقدم والإبداع الذي يرتبط بروح ريادة الأعمال التي تتطلب خوض المخاطر كشرط أساسى من أجل التغيير الإيجابي، ويمكن تغيير تلك الخصائص الاجتماعية والثقافية من خلال الجهود الترويجية التي تبذلها الحكومة ووسائل الإعلام الخاصة. وعلى صعيد آخر، يمكن أن يلعب التعليم والتدريب دورًا رئيسيًا في توجيه عقلية الشباب في مصر صوب روح ريادة الأعمال الحرة كأحد خيارات العمل الناجحة والمجزية.
ومع كل عمل جديد ينشأ، يوجد كثير من فرص العمل، فضلاً عن

زيادة حجم المبيعات بالنسبة للمشروعات الأخرى، ومزيد من فرص الاستثمار، بل يمكن القول، بقيام روابط أكبر بقطاعات الاقتصاد الأخرى. وقد أفادت بعض التقارير أن العائد على الاستثمار للحكومة بالنسبة لكل دولار يستثمر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هو ٢٥ دولار في شكل ضرائب، وزيادة مبيعات، وخلق فرص عمل، ضمن مزايا أخرى. وتستند هذه الأقوال على إحصاءات قدمتها إدارة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة[٢٤]. وهذا العائد متعدد الجوانب يجب أن يكون حافزًا للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للترويج لروح ريادة الأعمال، كأداة ديناميكية من أجل التنمية الاقتصادية في مصر.

عبير: تكوين الأسرة

أصدرت مصر العديد من القوانين التى تتعلق بتكوين الأسرة، بدءًا من قانون الأحوال الشخصية، وقانون إنشاء محكمة الأسرة، وقانون الطفل.

وفي يونية ٢٠٠٨، وافق مجلس الشعب في مصر، على قانون برفع الحد الأدنى لسن الزواج الى ما يزيد على ١٨ عامًا، كما تضمن إلزام الخطيبين بإجراء فحص طبي قبل الزواج كشرط لتسجيل عقود الزواج. ولقد تسبب القانون الجديد في بعض المشاكل أبرزها انتشار الزواج العرفي بسبب التكاليف الباهظة التي تترتب على الزواج الرسمي، وانتشار الرشاوي للتهرب من الاختبارات الطبية، ويجرى تزوير الشهادات الطبية من أجل إبرام عقود الزواج. وهذه مشكلة لابد من معالجتها في المستقبل القريب.

إن معظم مشكلات الأحوال الشخصية في مصر تكاد تنحصر في رغبة المرأة في الحصول على الطلاق. ونصّ القانون ٢٠٠٤/١٠ على إنشاء "محاكم الأسرة" بغرض تسوية المنازعات ودّيًا، إن أمكن، قبل إحالتها إلى المحكمة، إلا أنه عندما تتعرض العلاقات الإنسانية لصراعات، تنشأ الحاجة الى قيام هيئات متكاملة تعنى بتنفيذ القانون على الوجه المطلوب، ويشترط القانون ٢٠٠٤/١٠، بأن يلجأ أطراف النزاع إلى مكتب الأسرة لحسم المنازعات. وهذا يطيل من أمد النزاع، بينما تقتضي بعض الحالات سرعة الحسم، بما فيها، مثلاً، حالات النفقة للزوجة المطلقة، حيث تجرى التحريات عن دخل الزوج حتى يصدر حكم الدعوى لصالح من تطلب النفقة، - وهي في معظم الحالات الطرف الأضعف الذي يحتاج إلى دعم مالي. وكان من المنتظر من المشرعين في مصر معالجة هذه الإجراءات وغيرها، بالنص على اعتبار أحكام محكمة الأسرة نهائية، ومن ثم إنهاء جميع الخصومات بين الأزواج وما يترتب عليها من حقوق، ولكن الواقع غير ذلك، وقد تمتد الإجراءات إلى ١٥ عامًا لحل قضية من القضايا.
وإجراء الخلع يسهل عملية الطلاق للمرأة، لأنه يختصر أمد الخصومة ويحمي المرأة من عنت بعض الأزواج وتعسفهم، ومع ذلك، فإن هذا الحق لا يعمل به إلا إذا رفعت الزوجة دعوى تطلب فيها الخلع، وتتنازل فيها عن جميع حقوقها الشرعية، وكذلك رد الصداق الذي أعطاه لها الزوج. وقد يكون ذلك بديلاً ناجحًا لعملية اللجوء الى محكمة الأسرة لأنه يختصر مدة الخصومة العائلية، ولكنه ممكن فقط للزوجات ميسورات الحال. أما معظم النساء فيضطررن الى قبول حكم الطلاق المستحق لهن في عقد الزواج العادي، بدلاً من التنازل عن هذا الخيار نتيجة للضغوط الاجتماعية.

وطبقًا لبيانات "مكتب الإحصاء" (٢٠٠٨)، فإن ٣٤,٥٪ من حالات الطلاق تقع في السنة الأولى من الزواج، و٤٠٪ من الحالات تقع للأزواج تحت سن الثلاثين، أما أعلى معدلات الطلاق، فهي بين سن ٢٠-٣٠ سنة. وتتطابق أرقام وزارة العدل مع هذه الإحصاءات المزعجة، التي توضح أن نسبة كبيرة من حالات الطلاق تقع بين الأزواج الشباب، وأحد الأسباب الرئيسية للطلاق المبكر، هو زيادة مسئوليات وأعباء الزواج مما يجعل الزوج الشاب متورطا في شَرَك الديون ما بين أقساط ورهونات، ثم هناك أيضًا احتمال عدم رغبة الزوجة في المشاركة في مصاريف الأسرة بدعوى أن ذلك مسئولية الزوج وفقًا للتقاليد.

إن وسائل الإعلام تلعب أيضًا دورًا سلبيًا؛ فالأزواج يبدون غير واقعيين في الدراما التليفزيونية، ويصورون الزواج على أنه أحلام وردية، حيث يبدو الزوج شاب وجيه يعيش حياة أنيقة، ويغدق على زوجته الهدايا، وتبدو الزوجة دائمًا جميلة وجذابة، وتحتاج دائمًا إلى من يدللها، ولا تعرف شيئًا عن ولادة الأطفال، أو الرضاعة الطبيعية، أو تربية الأطفال، أو الإلمام بمهارات الرعاية المنزلية، خلاصة القول: إن الزوجة الشابة هي مخلوق للمتعة والشهوة.

ونجد أن كثيرًا من الأمهات العاملات مضطرات إلى تحمل مسئولية البيت والأطفال بغض النظر عن أنهن يبذلن نفس الجهد الذي يبذله الأب في العمل. ويفتقر المجتمع إلى الوعي بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة، ليس فقط في الحقوق السياسية، والممارسات الديمقراطية، ولكن أيضًا في الواجبات العائلية والحقوق الاجتماعية، وتؤدي تلك النظرة القاصرة إلى قيام علاقة غير متوازنة.

نيرمين: النزعة الجنسية هي بيت القصيد

الشريعة الإسلامية من بين أكثر النصوص الدينية صراحة من حيث الاعتراف بأن الحياة الجنسية جزء جوهري من الطبيعة البشرية. ونجد

القرآن الكريم يقدم صورًا رائعة الجمال عندما يصف نعيم الجنة الذي ينعم به الرجل والمرأة على السواء، ويقرّ التراث الإسلامي بحق كل من الرجل والمرأة في المتعة، بل وينص في كثير من المواضع على ضرورة إدراك كل من المرأة والرجل لاحتياجات ودوافع كل منهما. ويعترف الاسلام بالطبيعة المركبة للروح والجسد وتأثيرهما على بعضهما البعض: فالشخص الذي يدرك قدراته ودوافعه الجسدية يكون على استعداد للاستجابة الفعالة لاحتياجاته، ويحيا حياة طبيعية وعقلية صحية، ويسلك الصراط المستقيم، ويساهم مساهمة إيجابية في المجتمع.

ويمكن وصف الحياة الجنسية بأنها السلامة الوجدانية والبدنية للشخص، وجميع المخلوقات البشرية لديهم حياتهم الجنسية، سواء مارسوا النشاط او السلوكيات الجنسية أو أحجموا عنها. ويتم التعبير عن النزعة الجنسية لدينا من خلال مجموعة واسعة من الأدوار، والسلوكيات، والعلاقات، والأفكار، والمشاعر الاجتماعية، كما أن التعبير عن النزعة الجنسية يتأثر بعوامل مختلفة تشمل الاهتمامات الاجتماعية، والاقتصادية، والروحية، والثقافية، والمعنوية. ونجد أن الحياة الجنسية لدى معظم الشباب في مصر، تكتنفها أسئلة عديدة بلا إجابة، كما تكتنفها معلومات ضئيلة، وفي بعض الأحيان غير دقيقة، وتصورات مختلطة، ومشاعر تتراوح ما بين الخوف، والعيب، والذنب، وما بين المتعة. وما هو مطلوب بشدة لضمان التعبير بطريقة إيجابية عن الحياة الجنسية يكون من خلال علاقات توافقية متبادلة قائمة على الاحترام ومتمتعة بالحماية، وتكفل السلامة، والصحة، وجودة الحياة.

ومع ذلك، فإن الموقف المجتمعي في مصر، والأعراف الثقافية السائدة، تمنع الشباب في سن المراهقة من تناول القضية بشكل صريح، ولا تسمح لهم بالوصول الى المعلومات الموضوعية الصحيحة. وإن بزوغ الجناح المحافظ -الذي يتزايد باستمرار في جميع أنحاء مصر، ويؤثر على الشباب- يجعل قضية الحياة الجنسية موضوعًا متعارضًا مع الدين، ويلقى بالمسئولية على المراهقين ولاسيما الفتيات. ويتراوح موقف المجتمع من مسألة الحياة الجنسية للمراهقين، ما بين الممارسات المتطرفة مثل فرض غطاء للرأس على الفتيات. ابتداء من سن مبكرة للغاية، ومنعهن من ممارسة الألعاب الرياضية، وتعريضهن لعملية الختان، وقد فرض المجتمع مدونة للسلوك تمنع المراهقين من أن يتعلموا شيئًا عن أجسادهم، وتحرمهم من الأمن عند الإعراب عن احتياجاتهم او دوافعهم الجنسية، وخصوصًا أولئك الذين دخلوا في دورة البلوغ، وظهور نوع من التطور في أشكال ومهام الأعضاء التناسلية، وكيفية الدخول في علاقات تبادلية، والتعبير بوضوح عما لديهم من قيم، واحترام قيم الآخرين. وإن غياب أولياء الأمور، والمدرسين في المدارس، والشخصيات الدينية، عن الرد بأسلوب مباشر وفعال على الشواغل الجنسية لدى المراهقين قد أدى الى الإحباط والجهل الجنسي اللذين نشهدهما الآن بين شباب مصر.

وفي مصر، فإن الانتقال الى طور الكبار يأتي مع الزواج والأبوة، ولكن من التعامي عن الحقائق، الاعتقاد بأن الحياة الجنسية تبدأ في إطار الزواج، أو هي ميزة للكبار. وأطوار الطفولة والمراهقة، هي مراحل تتشكل فيها النفس، والجسد، والشخصية، ويعاد تشكيلها بشكل دائم. والخطاب الديني في مصر بشأن الحياة الجنسية لا يزال محصورًا في معايير البلوغ مبلغ الكبار، والحياة الزوجية، ولا يعالج احتياجات وشواغل الشباب من كلا الجنسين.

وعلاوة على ذلك، فإن الرقابة والحظر لا يحلان المشكلة، بل على العكس، يزيدان من الإحباط والحيرة حول ما يجب أن يتم تناوله كحق من الحقوق الأساسية للإنسان. ومؤخرًا فقط، بدأ المختصون في الجنس من المصريين يتحدثون بصراحة عبر القنوات الفضائية للتليفزيون المصري عن أمور الحياة الجنسية للأزواج، وإن كان استخدام اصطلاح "الحياة الجنسية" في مصر لا يزال غير مألوف، وتكتنف تلك الفكرة ظلال من الشكوك وسوء التفسير، ولهذه المحظورات المؤسفة، آثار مباشرة على الصحة البدنية والعقلية للشباب، تجعلهم أسرى النماذج النمطية التي تعاني من الاهتزاز، والرعونة والمخاطر. وما تحتاج إليه هو خطاب يتناول احتياجات الحياة الجنسية لكل من المرأة والرجل، ويعترف بأن المعلومات والخدمات بشأن الحياة الجنسية تتطور وتتحرك مع الزمن، وتسرى على امتداد دورة الحياة.

إن الإطار الثقافي والمؤسسي القائم، في داخل الأسرة، والمدرسة، وفي المؤسسات الرسمية، وبين النظراء، لا يعطي المراهق أو الشاب، الحق في مساحة ملائمة للتعلم، والمشاركة في، والوصول إلى، المعلومات الدقيقة الموضوعية الصحيحة. بل أكثر من ذلك، فإن الشباب ذوي الأصول الفقيرة في مصر، وغير المتعلمين تعليمًا كافيًا، غالبًا ما يحملون سمات الرجولة البدنية والنفسية، قبل إعدادهم إعدادًا كاملاً للتعامل مع حياتهم الجنسية، وغالبًا ما يتعرضون للعنف الجنسي، والاستغلال الجنسي وإساءة استخدامهم جنسيًا، الأمر الذي ينال من كرامتهم، ومن احترامهم للذات، وقد يتسبب لهم في أضرار طويلة الأجل.

وثمة حاجة ملحة الى إعادة التفكير في الحياة الجنسية للشباب في مصر، انطلاقًا من المقاربة القائمة على الحقوق، وتجاوز النزعة الدينية المتحفظة، والمعايير الاجتماعية التي تقمع سلامة الشباب. وإن ما نحتاج

إليه هو صياغة برامج وخدمات فعالة تراعي الحساسيات الثقافية والدينية، برامج يمكن ترجمتها الى خدمات حرة لا تنطوي على أحكام مسبقة، برامج تشجع الشباب والمراهقين من كلا الجنسين على مناقشة مشاكلهم في بيئات آمنة مثل المدارس، وعيادات الرعاية الصحية، ومن خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية (الأسرة، والمدرسة، ومراكز الشباب، والأندية، وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، والجمعيات، والهيئات الدينية).

ولو استطاع أولياء الأمور أن يقدموا النصح السديد لأطفالهم، ويحموهم من جميع أشكال إساءة الاستخدام أو الخضوع لأي شكل من أشكال الاستغلال، فإنهم أنفسهم يحتاجون إلى أن يكونوا على مستوى عال من المعرفة والمعلومات الجيدة، ومستعدين لكي يناقشوا بصراحة الأمور المتعلقة بالجنس بشكل سليم، وبدون خجل أو خوف. وما نحتاج إليه هو تهيئة بيئة مواتية تقدم برامج تعليمية وتربوية حول قضايا الصحة الإنجابية، ونماذج الوقاية من المرض، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن تحويل الخطاب الديني لكي يكون أكثر قربًا من احتياجات ومطالب الشباب، من شأنه أن يكفل حياة جنسية لا تتعارض مع الدين أو العقيدة، ويجب تصميم تلك البرامج بحيث تستند الى الدليل، وتقدم معلومات حرة، وتقوم على القيم الأساسية التي ترتكز على الاختيار عن علم وعلى صنع القرارات.

سلمى: الشباب كقاطرة للتغير الاجتماعي

نحن شباب لفترة قصيرة فقط. وبالنسبة للكثيرين فإن القضايا التي يواجهونها أثناء مرحلة الشباب، سوف تذوى عندما يصبحون كبارًا، ويتغير المنظور، وتتغير الأولويات. ومع ذلك، فإن مرحلة الشباب تنطوي على عملية الانتقال صوب مسئولية اجتماعية أكبر، وفيما نحن ندلف إلى مرحلة النضج، فإن آراء، واتجاهات، ومعتقدات الأجيال الجديدة تؤثر على رؤى المستقبل، وكيفية تنظيم المجتمعات لنفسها، وكيفية عمل المؤسسات.

أما ونحن في مرحلة الشباب، فإننا نشغل موقعًا ينطوي على مفارقة ظاهرية فالفرص تتسع أمامنا، والتغيير ممكن دائماً، ولدينا الطاقة والوقت للسعي وراء أحلامنا وآمالنا، إلا أن الأجيال الأكبر سناً تقف حجر عثرة، في بعض الأحيان، في طريقنا حيث تطفيء شعلة الحماس والاهتمام لدينا. ومن المعروف لنا أنه يُنْظَر إلينا على أننا مثيرو قلاقل، ومصادر محتملة للفوضى والشغب، بدلاً من النظر إلينا كعناصر اجتماعية مثمرة وبناءة. ومع ذلك، شهدت العقود العديدة الماضية رأيًا آخر: أن وحدة الرؤية لدى الشباب، والعزيمة، والإصرار قد أدت –في كثير من بقاع العالم- إلى مبادرات فعالة، وحملات وحركات قمنا خلالها نحن الشباب بالتعبير عن مُثُلنا، ونجحنا في تغيير مسار مجتمعاتنا.

وثمة مجموعة واسعة من التعريفات حول مفهوم المشاركة، وعلى سبيل المثال يعرّف برنامج "أنقذوا الأطفال" المشاركة على أنها: "أناس يشتركون في نفس الأفكار، ويفكرون من أجل أنفسهم، ويعربون عن أرائهم بشكل فعال، ويقومون بالتخطيط ووضع الأولويات، والمشاركة في عملية صنع القرارات[٢٥]. إلا أنه، في مصر، يبدو أن الشباب لا يشاركون لأنهم يعتقدون أن مشاركتهم وإيجابيتهم لا قيمة لها، طبقاً للمسح الذى أجرى عن تطلعات الشباب عام ٢٠٠٤، بمعرفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى/المجلس القومى للطفولة والأمومة. وربما ترسّب هذا الاعتقاد بحكم الفهم الاجتماعى الذى يعتبرنا عناصر سلبية تتلقى السلع والخدمات، ويكافئ السلبية ولكنه لا يقدم مزايا للإبتكار والنزعة الإيجابية. ثم إن عدم وجود القنوات التي يمكن من خلالها التعبير عن الآراء أو تقديم معالجات مختلفة، قد يكون أحد العوامل التى تساهم أيضاً فى تلك الحالة.[٢٦]

وعلى أية حال، فإن التجارب من الخارج توضح أنه مع توفير الظروف الصحيحة، والحوافز الملائمة، فإن الشباب يمكن أن يساهموا مساهمة فعلية فى مجتمعاتهم، وثمة آمال عريضة على أن كثيرًا من الشباب فى مصر اليوم، سوف يعربون عن احتياجتهم من أجل الانخراط فى أعمال فعلية تثبت جدارتهم الاجتماعية، إذا ما أتيحت لهم الفرصة، واتسعت أمامهم الساحة الثقافية للقيام بذلك، ويقع العبء على الكبار في المجتمع لتهيئة البيئة التي تمكنهم من الانتقال إلى النضج كأعضاء مشاركين في المجتمع.

ومن الطبيعي، أن يكون استيراد النظم التي تستند إلى الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية لبلدان أخرى، عديم الفاعلية، ببساطة شديدة، في مصر، بل ويتطلب كثيرًا من عمليات التطويع والمواءمة بما يتناسب مع الظروف المحلية. ومع ذلك، فإن الدافع يظل قائمًا وهو أن الشباب يشاركون لمساعدة بعضهم البعض في بيئة مواتية. "وكحل بديل" فإن المجتمع الذي يضفي المصداقية على نظرائهم، إنما يعدّهم أفضل إعداد ليس فقط لاتخاذ خيارات ملائمة، ولكن أيضًا للاستفادة من النتائج المتوخاة، من حيث المسئوليات التي يضطلعون بها، والنجاح الذي يحققونه.

وثمة مثال على المشاركة الفعالة للشباب من تركيا، ففي عام ١٩٩٧، انضمت عدة مدن من جميع أنحاء تركيا Nإلى الشبكة العالمية "الأجندة المحلية٢١"، التي تستهدف وضع أجندات محلية من أجل مستقبلها الخاص[٢٧].

إطار ١٦-٤: عملية مجالس الشباب في تركيا.

تم وضع تصور لمجالس الشباب في تركيا- التى أنشئت بموجب برنامج الأجندة المحلية(LA21) بحيث تضم ما يلي:

- ممثلي الجمعيات، والمؤسسات، والمبادرات المدنية التي تمارس أنشطة موجهة للشباب في الفئة العمرية المستهدفة.
- ممثلي مجالس الطلاب بالجامعات.
- ممثلي مجالس الطلاب بالمدارس الثانوية.
- ممثلي أندية الشباب، وأندية الطلبة، ومجالس الطلاب في المدارس.
- ممثلي الشباب غير المنضم إلى أية تنظيمات [ممثلي الشباب العاملين، والعاطلين، والمعوقين الخ والشباب الذين يتم التعرف عليهم عن طريق مجموعات العمل، و/أو الأماكن المجاورة].

وتشتمل المبادئ المشتركة التي تصادق عليها مجالس الشباب، ما يلي: معارضة كافة أنواع التمييز ـ وحماية وتعظيم حقوق الشباب على الصعيد المحلي في إطار الاتفاقيات الوطنية والدولية- وعدم انغماسهم تنظيميًا في أية انتماءات سياسية ـ واستهداف التوازن بين الجنسين ـ والتحلي بالشفافية وروح التعاون ـ والمشاركة في المعلومات بطريقة متجردة، وغير مشروطة ومتكافئة ـ وعدم استغلال الأنشطة الشبابية لتحقيق أية مكاسب شخصية ـ والعمل على أساس "التطوع"- والإعلان عن كافة الأنشطة ـ والتشاور مع الأعضاء وضمان مشاركتهم.

وعلاوة على ذلك، تشتمل المهام متعددة الأوجه لمجالس الشباب على زيادة مشاركة الشباب في عمليات التخطيط، وصنع القرارات، والتنفيذ، وتشجيع وضع البرامج المتعلقة بالشباب وتيسير تنفيذها، والمساهمة في وضع سياسات متكاملة للشباب على الصعيد الوطني، وفي إنشاء المجلس القومي للشباب.

وقد تم إبراز التجربة التركية كواحدة من "أفضل الممارسات" العالمية، أثناء القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرج ٢٠٠٢، وسافر مندوبو أكثر من ٢١ دولة من أوربا ومنطقة كومنولث الدول المستقلة (CIS)، إلى تركيا لمعرفة المزيد عن التجربة ومزاياها. ولقد بدأت تلك التجربة كحركة مجتمع مدني أثبتت إمكانياتها وقدراتها على إطلاق حركة التحول الاجتماعي، وسارعت من وتيرة تطبيق اللامركزية وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية التحول في البلاد.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Turkey Online

وقامت المؤسسات العامة، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، بتشكيل مثلث لعملية صنع القرارات على المستوى المحلي، وكانت مجالس المدن تهدف إلى إتاحة فرص متكافئة من أجل تمثيل جميع الأطراف المعنية على الصعيد المحلي، وكان تمثيل الحكومة المركزية والمجالس البلدية يشكل فقط ثلث المجالس، أما الثلثان الآخران فيتألفان من ممثلي المؤسسات، والجمعيات، والغرف المهنية، ومؤسسات القطاع الخاص، والنقابات، والمؤسسات الأكاديمية، وأهم من ذلك بكثير من فئات الشباب. ولهذا، فإن إنشاء مجالس للشباب بات ضروريا لكي يساعد الشباب على تنظيم أنفسهم، والتركيز على القضايا التي تهمهم بصورة مباشرة[٢٨].

وطبقا لتقرير التنمية البشرية في تركيا ٢٠٠٨، فقد تم إنشاء ٧٣ مجلسًا للشباب و٣٥ مركزا للشباب في ظل برنامج "الأجندة المحلية" ٢١. ولقد حققت مجالس الشباب تقدما ملحوظا في الحكومة المحلية، من خلال سلسلة من المشروعات، وتجلى ذلك في ذروة أعمالها عندما أنشأت "برلمان الشباب القومي" وفقا للأجندة المحلية ٢١ في عام ٢٠٠٤، الذي تم إقراره كنموذج تنظيمي لشبكة مجالس الشباب على امتداد الدولة بأسرها، وهي الشبكة التي أنشئت في المدن وفقا للأجندة المحلية ٢١.

ولقد سعى البرلمان أيضًا الى بناء قدرات منتديات الشباب على الصعيد المحلي، فضلا عن المساهمة في وضع السياسات الوطنية للشباب، وبناء نموذج للمجلس القومي للشباب[٢٩].

يجب ألا تكون مجالس الشباب ومشاركتها، مجرد حلم فى مصر، وفى عام ٢٠٠٥، تم إنشاء المجلس القومى للشباب فى مصر غداة صدور قرار جمهورى بذلك، بهدف بناء قدرات الشباب وتشجيع مشاركتهم الإيجابية الفعالة فى الحياة العامة، وركزت خطة عمل المجلس القومى للشباب ٢٠٠٦-٢٠١٠، فى المقام الأول، على ثلاث جوانب هى:

- برامج التمكين السياسى، وتشتمل على عقد مؤتمر سنوى للشباب يضم أكثر من ١٠٠٠ شاب من المشاركين البارزين، وعدد من المحاضرات، وورش العمل، والندوات، وحملات التوعية العامة، ونموذج برلمان الشباب، ضمن أمور أخرى.
- برامج التمكين الاقتصادى التى تشتمل على مشروع "قرى الشباب"، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر، وبرامج التشغيل فى مراكز الشباب على مستوى البلاد.

- برامج التمكين الاجتماعى وتتألف أساسًا من مراكز خدمات الشباب التى تيسر تقديم الخدمات الحكومية، وتأسيس نوادى الشباب، ومراكز الشباب فى جميع المحافظات.

وهناك ٤٣٠٢ مركز شباب فى جميع أنحاء مصر، ويجرى إنشاء المزيد من المراكز كما أُبلغنا، ومع ذلك، فإنه على الرغم من أن مراكز الشباب ـ التى يشرف عليها المجلس القومى للشباب ـ تعرض مجموعة واسعة من الأنشطة المفيدة للشباب، إلا أنه يمكن القول بأنها لا تساهم بالضرورة فى مشاركة الشباب مشاركة فعالة فى عملية صنع القرارات، أو تشجيع التمثيل القانونى للشباب، وربما يرجع ذلك إلى ضعف الإدارة على الصعيد المركزى والصعيد المحلى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المجلس القومى للشباب، ومراكز الشباب التابعة له، البالغ عددها ٤٣٠٢ مركز، تقدم بالفعل البنية الأساسية التى تحاكى التجربة التركية الناجحة فى مصر (أنظر إطار ١٦-٢)، ومع ذلك فإن حوكمة تلك الأجهزة تحتاج إلى تغيير جذرى. ولا بد من إتاحة الفرصة للشباب لكى يصبحوا جزءًا من مجلس البرلمان القومى للشباب، من خلال انتخابات ديمقراطية بين الشباب، ولا بد من إتاحة المجال لهم لتمثيل مصالح هؤلاء الشباب، ولا بد من اشتراكهم فى عمليات تخطيط، وصنع القرارات وتنفيذ كافة البرامج المتعلقة بالشباب.

وعلاوة على ذلك، فإن المركز القومى للشباب، يمكن أن يقوم بدور جهة التنسيق بين مختلف مراكز الشباب العاملة فى جميع المحافظات، التي يتعين أن تضم ممثلين لجميع فئات الشباب الذين يقيمون فى المدن/القرى التي تقع فيها هذه المراكز، مثل مجالس الطلاب، ونوادى الشباب، وجمعيات الشباب، وكذلك الجماعات العشوائية والمهمشة من الشباب. ويمكن لمراكز الشباب ـ عن طريق تطوير أجندتها المحلية الخاصة، ووضع أولويات باحتياجاتها، واقتراح المشروعات التنموية ـ أن تساهم مساهمة فعالة فى تعزيز الحوكمة المحلية، وجهود اللامركزية فى مصر.

ملاحظات فنية ومصادر البيانات

أ - دليل التنمية البشرية

يقدم تقرير التنمية البشرية الوطنى لعام ٢٠١٠ ملخصًا لمتوسط الإنجازات التى تمت فى مصر بالنسبة لثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية البشرية وهى:

١. توقع الحياة، ويقاس بالعمر المتوقع عند الميلاد.
٢. التعليم، وهو عبارة عن متوسط مرجح لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+) (ثلثان) ونسبة القيد الإجمالية فى التعليم الأساسى والثانوى والعالى معاً (ثلث).
٣. مستوى المعيشة، ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (بالدولار الأمريكى حسب تعادل القوة الشرائية).

حساب دليل التنمية البشرية:

قبل حساب دليل التنمية البشرية يتم بناء أدلة الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية كل على حدة.

ولحساب أدلة هذه الأبعاد ، وهى أدلة توقع الحياة، والتعليم، والناتج المحلى الإجمالي، يتم تحديد قيمتين قصوى ودنيا (الأهداف المرجوة) من المؤشرات على النحو التالى

المؤشر	القيم القصوى	القيم الدنيا
العمر المتوقع عند الميلاد	٨٥	٢٥
الإلمام بالقراءة والكتابة٪	١٠٠	٠
نسبة القيد الإجمالية للتعليم٪	١٠٠٪	٠
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار (حسب تعادل القوة الشرائية)	٤٠،٠٠٠	١٠٠

ويتم التعبير عن كل من المكونات الثلاثة لدليل التنمية كما يلى :

- (القيمة الفعلية ـ القيمة الدنيا)/ (القيمة القصوى ـ القيمة الدنيا).
- ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة التنمية البشرية.

وقيمة الدليل تعطى دلالات محددة عما وصل إليه مستوى التنمية. وحينما تبتعد قيمة الدليل عن الواحد الصحيح يشير ذلك إلى طول المسافة التى يتوجب على الدولة أو المحافظة أن تقطعها نحو تحقيق هذه الأهداف . وفى هذه الحالة يتعين على خطة التنمية أن تستكشف الفجوات التى تحول دون الا رتقاء بمستوى التنمية، وتضع السياسات والبرامج التى تسرع من خطى تحقيق الأهداف، وهى أعمق وأشمل من مجرد زيادة الدخل وحدها.

أما دلالة ترتيب المحافظات تنازليا فهى محدودة بمدى فائدته فى بيان عوامل ارتفاع قيمة الدليل بالنسبة للمحافظات التى تسبقها فى الترتيب، وهل ترجع إلى تفوقها فى المجال الاقتصادى أم الصحى والبيئى ، أم التعليم ، أم كل ذلك. وربما تكون سرعة الصعود على سلم التنمية أكثر أهمية.

و المثال التالي عن محافظة بور سعيد يوضح خطوات حساب دليل التنمية البشرية.

١. حساب دليل توقع الحياة : قدرت توقعات الحياة عند الميلاد بالمحافظات من البيانات التفصيلية عن الوفيات والسكان حسب العمر. ويقيس دليل توقع الحياة لمحافظة بورسعيد العمر المتوقع فى عام ٢٠٠٧ وهو ٧٢,٧ عامًا، ومن ثم فإن دليل توقع الحياة = (٧٢,٧ ـ ٢٥)/ (٨٥ ـ ٢٥) = ٠,٧٩٥

٢. حساب دليل التعليم : يقيس دليل التعليم الإنجاز النسبي لمحافظة بورسعيد بالنسبة لمعرفة القراءة والكتابة (١٥+)، وإجمالي القيد فى مراحل التعليم المختلفة (أساسي وثانوي وعال معًا) ويتم حساب دليل معرفة القراءة والكتابة (١٥+)، وآخر لإجمالي القيد، ويجمع هذان الدليلان لتكوين دليل التعليم مع إعطاء ثلثي الوزن لمعرفة القراءة والكتابة (١٥+) وثلث الوزن لإجمالي القيد على النحو التالى:

- دليل معرفة القراءة والكتابة لسكان محافظة بورسعيد (١٥+) = (٨٣,٦ ـ صفر)/(١٠٠ ـ صفر) = ٠,٨٣٦
- دليل القيد = (٧٠,١ ـ صفر)/(١٠٠ ـ صفر)=٠,٧٠١
- دليل التعليم = ٣/٢(٠,٨٣٦)+٣/١(٠,٧٠١) = ٠,٧٩١

٣. حساب دليل الناتج المحلى الإجمالي : قدر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي فى مصر من حسابات الدخل القومى لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وحولت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالعملة المحلية إلى قيمتها بالدولار باستخدام سعر صرف مناسب (مع الأخذ فى الاعتبار تقديرات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية)، ثم حسبت القوة الشرائية المعادلة بالدولار الأمريكى وذلك بتطبيق معامل مناسب على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار الأمريكى (تم تطبيق المعامل المستخدم فى تقرير التنمية البشرية الدولى لعام ٢٠٠٨، ونتيجة لذلك تبلغ قيمة دليل الناتج المحلى الإجمالي لمصر ٠,٧٢٧ فى عام ٢٠٠٨. وبالنسبة لنصيب الفرد من الدخل على مستوى المحافظات فقد استفاد هذا التقرير من نتائج آخر مسح عن الدخل والإنفاق والاستهلاك الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وفى دليل التنمية البشرية يحل الدخل (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي) محل جميع الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية التى لا تنعكس فى مستوى التعليم وفى العمر المتوقع. ويتم تعديل الدخل لأن تحقيق المستوى اللائق من التنمية البشرية لا يتطلب دخلاً محددًا وبالتالى يستخدم لوغاريتم الدخل على النحو التالى: دليل الناتج المحلى الإجمالي فى محافظة بوسعيد = لو(٩٥٩٠,٦)- لو(١٠٠)/لو(٤٠٠٠٠)-لو(١٠٠)=٠,٧٦٢

٤. حساب دليل التنمية البشرية. باستخدام نتائج الأدلة الثلاثة يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحا، فهو متوسط بسيط لهذه الأدلة الثلاثة. دليل التنمية البشرية لمحافظة بورسعيد = ٣/١(٠,٧٩٥+٠,٧٩١+٠,٧٦٢) =٣/١(٢,٣٤٨) = ٠,٧٨٣

ب – الجوانب الديموجرافية

تعتبر التعدادات السكانية والإحصاءات الحيوية والمسوح القومية الخاصة أهم مصادر البيانات الديموجرافية. والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهة الرسمية المسئولة عن إجراء و/أو نشر نتائج بعض هذه المصادر (كالتعدادات السكانية والتسجيل الحيوى). ويشارك الجهاز أيضا، أو يستشار، فى قيام المصادر الأخرى بإجراء هذه المسوح. وتعكس المؤشرات التى تشتق من تلك المصادر الوضع

السكانى وتطوره. وتستخدم بعض تلك المؤشرات فى مجالات أخرى (كالصحة مثلا). وفضلا عن ذلك، تعتبر الأعداد السكانية (الإجمالية، أو لفئات معينة) ضرورية لحساب مؤشرات كثيرة فى مجالات مختلفة. وقد أسهم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى توفير كافة البيانات المتعلقة بالجوانب الديموجرافية لعام ٢٠٠٦ من النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمنشآت ٢٠٠٦ .

ويتضمن التقرير الحالى المؤشرات الديموجرافية التالية :

- أعداد السكان (بالآلاف).
- معدلات نمو السكان السنوية (٪).
- سكان الريف كنسبة مئوية من إجمالى السكان.
- سكان الحضر كنسبة مئوية من إجمالى السكان.
- معدلات النمو السنوى لسكان الحضر (٪).
- السكان بالمدينة الأكبر كنسبة مئوية من إجمالى سكان الحضر بالمحافظة.
- معدل الإعالة الديموجرافى.
- صافى الهجرة الداخلية خلال الحياة كنسبة مئوية من إجمالى السكان.
- الكثافة السكانية لكل كم٢.
- تاريخ تضاعف عدد السكان حسب معدل النمو الحالى.
- معدل المواليد الخام (لكل ١٠٠٠من السكان).
- معدل الخصوبة الكلية.
- نسبة الخصوبة فى ١٩٦٠ الى ٢٠٠٥.
- معدل استخدام وسائل منع الحمل (٪).
- متوسط العمر عند الزواج الأول.
- معدل الوفيات الخام (لكل ١٠٠٠ من السكان).
- معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠مولود حى).
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ من السكان).
- وفيات الأطفال دون سن الخامسة (بالآلاف)
- معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى)
- توقع الحياة عند الميلاد.

وقد اشتقت المؤشرات العشرة الأولى من البيانات النهائية لتعداد السكان والمنشآت ٢٠٠٦، الى جانب ماتم توفيره من بيانات فى (كتاب الإحصاء السنوى ٢٠٠٨) بإستثناء تاريخ تضاعف عدد السكان الذى حسب على مستوى الدولة فقط. وقد حسب المؤشر الأخير باستخدام الدالة الأسية وتقدير معدل النمو السنوى للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦.

وتعتمد مقاييس الوفاة ومعدلات المواليد الخام على بيانات المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان – وزارة الصحة عن عام ٢٠٠٨. أما متوسط العمر عند الزواج الأول فقد اعتمد على بيانات المسح السكانى والصحى لعام ٢٠٠٨.

وقد حسبت توقعات الحياة عند الميلاد عام ١٩٧٦، ٢٠٠٧ على المستوى القومى والمحافظات المختلفة من البيانات التفصيلية للسكان والوفيات حسب النوع والعمر. وقد توفرت معدلات وفيات الأمهات والطفولة من بيانات المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان – وزارة الصحة عن عام ٢٠٠٨، وكذلك البيانات الخاصة بمعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة من المسح السكانى والصحى DHS.

جـ – قوة العمل والبطالة (١٥+)

تعتمد مؤشرات قوة العمل والبطالة فى هذا التقرير على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المتعلقة ببيانات قوة العمل وتوزيعاتها المختلفة (حسب النوع والعمر والنشاط الاقتصادى والمهنة والحالة العملية ..الخ) للمناطق الريفية والحضرية فى كل محافظات مصر عام ٢٠٠٧، ويتضمن هذا التقرير مؤشرات قوة العمل والبطالة التالية :

- قوة العمل (١٥+)كنسبة من إجمالى السكان.
- الإناث فى قوة العمل كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل (١٥+).
- قوة العمل (١٥+) فى الزراعة والصناعة والخدمات (٪).
- المستخدمون بأجر كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل (١٥+).
- المشتغلون بالمهن العلمية والفنية كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل (١٥+).
- النسبة المئوية للإناث بين المشتغلات بالمهن التشريعية والتنظيمية.
- النسبة المئوية للإناث فى المهن العلمية والفنية.
- العاملون بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل (١٥+).
- معدل البطالة (٪) (للإجمالى ، وللإناث).
- معدل البطالة بالريف والحضر (١٥+).
- معدل البطالة حسب المستوى التعليمى (١٥+).
- أعداد المتعطلين المطلقة (١٥+).
- نسبة الإحلال لقوة العمل فى المستقبل (أى عدد السكان دون الخامسة عشرة مقسوما على ثلث السكان فى الأعمار (١٥-٦٤).

د – التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة

تتطلب مؤشرات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة ثلاثة أنواع من البيانات :

١. البيانات التعليمية التقليدية ، مثل أعداد الطلبة (المقيدين أو الخريجين) والمدرسين والفصول ... الخ. والمصادر الأولية فى هذه البيانات هى النشرات السنوية لوزارة التربية والتعليم والإدارة

التعليمية بالأزهر، وتنشر هذه البيانات حسب النوع لكل محافظة وذلك بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة قبل الجامعي والعالي، وقد ساهم كل من مركز المعلومات بوزارة التربية والتعليم والإدارة التعليمية بالأزهر فى توفير هذه البيانات على مستوى المحافظات لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. أما البيانات الخاصة بالتعليم الجامعى والعالى فيتم نشرها سنويا من قبل مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التعليم العالى وذلك على مستوى الجامعات والكليات الحكومية والخاصة والأزهرية ، والمعاهد العليا بأنواعها المتوسطة والعالية الحكومية منها والخاصة. كما أن المجلس الأعلى للجامعات يتولى توفير البيانات الخاصة بالتعليم الجامعى الحكومى على مستوى الجامعات والكليات المختلفة.

٢. البيانات المتعلقة بالإلمام بالقراءة والكتابة للسكان (١٥+)، وتنشر هذه البيانات خلال التعدادات السكانية، وقد أسهم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى توفير البيانات الخاصة بالسكان الأميين عام ٢٠٠٧.

٣. البيانات الاقتصادية اللازمة لاشتقاق مؤشرات الإنفاق العام على التعليم. وتعتبر ميزانية الدولة ، التى تقوم وزارة المالية بنشرها سنويا ، المصدر الرئيسى لبيانات الإنفاق على التعليم. وهذه البيانات غير متاحة على مستوى المحافظات.

وبالاعتماد على هذه الأنواع المختلفة يتضمن التقرير المؤشرات التالية عن التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة.

- المعدل الظاهرى للدخول في الصف الأول الإبتدائى (٪)
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الإبتدائى (٪).
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الإعدادى(٪).
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الأساسى(٪).
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الثانوى٪.
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الأساسى والثانوى (٪).
- نسبة القيد بالتعليم العالى (الجامعات والمعاهد العليا) (٪).
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم (٪).
- الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالي القيد بالإبتدائى.
- الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالى القيد بالإعدادى.
- الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالى القيد بالثانوى.
- الانتقال إلى التعليم الاعدادى كنسبة مئوية من المقيدين بالصف الأخير من التعليم الابتدائى فى العام السابق.
- الانتقال إلى التعليم الثانوى كنسبة مئوية ممن أتموا الاعدادى.
- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالتعليم الابتدائى
- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالتعليم الاعدادى
- متوسط كثافة الفصل بالتعليم الابتدائى.
- متوسط كثافة الفصل بالتعليم الاعدادى.
- القيد بالتعليم الثانوى الفنى كنسبة مئوية من إجمالى القيد بالثانوى.
- القيد بالكليات والمعاهد العلمية الحكومية والخاصة كنسبة مئوية من إجمالى التعليم العالى.
- الإنفاق العام على التعليم (كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق العام).
- الإنفاق العام على التعليم (كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي).
- النسب المئوية للقيد فى التعليم الأساسى والثانوى فى المدارس الحكومية، والخاصة والأزهرية.
- النسب المئوية للمبانى المدرسية غير الصالحة (الإجمالي، غير صالحة، صيانة غير مناسبة).
- معدل القراءة والكتابة (١٥+)٪.
- النسب المئوية للحاصلين على مؤهل ثانوى أو جامعى من السكان ١٥+.
- خريجو الكليات والمعاهد العلمية الحكومية والخاصة (كنسبة مئوية من جملة الخريجين).
- أعداد الأميين ١٥+

وقد حسبت هذه المؤشرات حسب النوع على المستوى القومى وللمحافظات المختلفة، تم إشتقاق معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للريف والحضر أيضا. ولكن مؤشرات الإنفاق العام على التعليم وتلك الخاصة بالتعليم العالى حسبت على المستوى القومى.

وفيما يلى بعض الملاحظات ذات الصلة بتلك المؤشرات:

١. نظرا لعدم توافر بيانات القيد حسب العمر، وخاصة فى التعليم الابتدائي، حسبت نسب القيد الإجمالية لجميع المراحل التعليمية.

٢. قدرت أعداد السكان فى الأعمار المناظرة للمستويات التعليمية المختلفة بتطبيق "مضروبات سبراج" على أعداد السكان حسب فئات العمر فى عامى ١٩٦٠، ٢٠٠٨/١/١، وقد استخدمت التقديرات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٣. تتجاوز بعض النسب للقيد أو الانتقال ١٠٠٪ نتيجة لكون بعض التلاميذ أكبر من (أو أقل من) حدود السن للمرحلة التعليمية.

٤. نظرًا لعدم توافر بيانات القيد بالتعليم الجامعى والعالى حسب المحافظة، فقد اشتقت نسب القيد الإجمالية فى جميع المراحل لمختلف المحافظات بعد توزيع إجمالى القيد بالتعليم الجامعى والعالى بالدولة طبقا للأنصبة النسبية للمحافظات فى القيد بالتعليم الأساسى والثانوى.

هـ- التغذية والأمن الغذائى

يتضمن هذا التقرير مؤشرات التغذية والأمن الغذائى التالية:

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا.
- الأنصبة النسبية من المنتجات النباتية والمنتجات الحيوانية والثروة السمكية من نصيب الفـرد من السعرات الحرارية اليومية (٪).
- الأطفال الذين سبق لهم الرضاعة الطبيعية (٪).
- ناقصو الوزن (بين الأطفال دون سن الخامسة)(٪).
- الرقم القياسى لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائى (١٩٩٩-٢٠٠١=١٠٠).
- الناتج الزراعى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي.
- الواردات من الحبوب (بالألف طن مترى).
- الصادرات الغذائية كنسبة مئوية من الواردات الغذائية.
- الواردات الغذائية كنسبة مئوية من إجمالى الصادرات السلعية.
- نسبة الاكتفاء الذاتى الغذائى (٪).
- نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية (٪).

أخذ المؤشران الأولان من الميزان الغذائى الذى تنشره وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، كما أخذ المؤشران التاليان عن الإطفال من المسح السكانى والصحى لعام ٢٠٠٨ على مستوى الدولة والريف والحضر ككل وعلى مستوى المجموعات المختلفة (المحافظات الحضرية- الوجه البحري – الوجه القبلي – الحدود)، وتم اشتقاق البيانات على مستوى المحافظات. وقد أخذ مؤشر الرقم القياسى لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائى من الموقع الالكترونى لمنظمة الأغذية والزراعة.

واشتقت نسبة الناتج الزراعى من الناتج المحلى الإجمالي من الموقع الالكترونى لوزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، وقد تم استيفاء البيانات المتعلقة بالواردات من الحبوب والواردات الغذائية والصادرات الغذائية والسلعية من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى (دراسة مؤشرات التجارة الخارجية لأهم المحاصيل والمنتجات الغذائية عام ٢٠٠٧) .

وبالنسبة للإكتفاء الذاتى الغذائى أخذت كمية الاستهلاك من الحاصلات الغذائية من نشرة الدخل الزراعي الصادرة عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لعام ٢٠٠٧، واشتقت الأسعارالمحلية من نفس النشرة، كما أخذت بيانات كمية و أسعار الصادرات والواردات من نشرة احصاءات التجارة الخارجية لأهم السلع الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لعام ٢٠٠٧. وقدرت نسبة الإكتفاء الذاتى على أساس تقييم كل من قيمة الإنتاج المحلى والاستهلاك من السلع الغذائية على أساس أسعار الفوب للسلع التصديرية، وأسعار السيف للواردات منها، والأسعار المحلية للسلع غير التجارية.

وقد اشتقت النسبة العامة للاكتفاء الذاتى الغذائى، وكذا النسب المناظرة للمجموعات السلعية بقسمة قيمة الانتاج الغذائى المحلى على قيمة الاستهلاك الغذائى ، ومن ناحية أخرى حسبت نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية بقسمة قيمة الواردات الغذائية على قيمة الاستهلاك الغذائى.

و – الصحة والمرافق

بالاضافة إلى المؤشرات ذات الصلة بالصحة التى ذكرت فى أجزاء أخرى، يشمل هذا التقرير المؤشرات التالية عن الصحة والمرافق العامة :

١ ـ أطفال يموتون دون سن الخامسة (بالآلاف).
٢ ـ أطفال دون سن الخامسة يعانون مـن سوء التغذية (بالآلاف).
٣ ـ معـدل وفيـات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي.
٤ ـ النسبة المئوية للحوامل اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة.
٥ ـ معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى
٦ ـ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حى.
٧ ـ أطفال سبق لهم الرضاعة الطبيعية (٪).
٨ ـ حالات الولادة تحت إشراف صحى (٪).
٩ ـ الأطفـال المحصنون فـى سن ١٢ – ٢٣ شهرًا (٪).
١٠ ـ ناقصو الوزن دون الخامسة (٪).
١١ ـ عدد الأطباء بوزارة الصحة لكل ١٠٠٠٠ نسمة.
١٢ ـ عدد المرضات بوزارة الصحة لكل ١٠٠٠ نسمة.
١٣ ـ نسبة المرضات للأطباء بوزارة الصحة.
١٤ ـ عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة(الإجمالى ووزارة الصحة).
١٥ ـ عـدد الوحدات الصحية بأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة.
١٦ ـ معدل استخـدام وسائل منع الحمل (٪).
١٧ ـ معدل المواليد الخام.
١٨ ـ معدل الوفيات الخام.
١٩ ـ الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالى الانفاق العام.
٢٠ ـ الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي.
٢١ ـ النسبـة المئوية من السكـان أو الأسر التى تحصل على مياه مأمونة.

٢٢ ـ النسبة المئوية من السكان أو الأسر التى تحصل على خدمة الصرف الصحى.

أتاح المسح السكانى والصحى عن عام ٢٠٠٨ المؤشرات ٢، ٤، ٧، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٦ على مستوى الدولة والحضر والريف ككل، وعلى مستويات المجموعات المختلفة، واشتقت البيانات على مستوى المحافظات كل على حده .

أتاح المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان المؤشرات ١، ٣، ٥، ١١، ١٥، ١٧، ١٨ على مستوى الدولة ككل وعلى مستوى المجموعات المختلفة وأيضا على مستوى كل محافظة على حده.

ـ اعتمدت المؤشرات الخاصة بالإنفاق العام على الصحة على بيانات الكتاب الاحصائى عن عام ٢٠٠٨، و بيانات الناتج المحلى الإجمالي المأخوذة من حسابات الدخل القومى التى توفرها وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

وفيما يلى بعض الملاحظات ذات الصلة بتلك المؤشرات

١. الأطفال المحصنون فى سن ١٢ ـ ٢٣ شهرًا هم الأطفال الذين تم تطعيمهم ضد الدرن، والحصبة / الحصبة الألمانى، والغدة النكافية، وبثلاث جرعات من الطعم الثلاثى، وثلاث جرعات من طعم شلل الأطفال.

٢. مؤشر معدل استخدام وسائل منع الحمل (٪)، تم الاستعانة ببيانات المسح السكانى والصحى لعام ٢٠٠٨، والذى لم يتم فيه استعراض المعدلات فى محافظات الحدود الخمس نظرًا لأن عينة الأسر فى تلك المحافظات ليست كبيرة بحيث تسمح بعمل تقدير مستقل لمعدلات الا ستخدام.

٣. مؤشر الأطفال ناقصى الوزن دون سن الخامسة (٪) عبارة عن نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين تم تصنيفهم كناقصي تغذية طبقاً لمقياس الوزن بالنسبة للعمر. وهو ما أتاحه المسح السكانى والصحى لعام ٢٠٠٨. وتم حساب المؤشر بدلالة عدد وحدات الانحراف المعياري (-٢) من وسيط المجتمع المرجعي الخاص بنمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية المطبق في ٢٠٠٦، وبالتالي فإن المؤشر غير قابل للمقارنة مع المجتمع المرجعي الذي استخدم من قبل والخاص بالمركز القومي للإحصاءات الصحية بالولايات المتحدة الأمريكية/مركز الولايات المتحدة لمراقبة المرض / منظمة الصحة العالمية.

٤. مؤشر ٪ الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة، عبارة عن نسبة جميع المواليد الذين حصلت أمهاتهم خلال فترة الحمل على أى رعاية طبية (رعاية حمل، أو رعاية متعلقة بالحمل، أو الحصول على حقنة تيتانوس).

٥. تعتمد المؤشرات الخاصة بالإنفاق العام على الصحة على بيانات ميزانية الدولة، التى تقوم وزارة المالية بنشرها سنويا، بالإضافة إلى بيانات الناتج المحلى الإجمالي المأخوذة من حسابات الدخل القومى التى وفرتها وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية. وقد حسبت هذه المؤشرات حسب النوع على المستوى القومى وللمحافظات المختلفة ولكن مؤشرات الإنفاق العام على الصحة حسبت على المستوى القومى فقط.

وفيما يلى بعض الملاحظات ذات الصلة بتلك المؤشرات

١. تعتبر البيانات الخاصة بإجمالي الأفراد العاملين فى النشاط الصحي غير دقيقة، حيث لا يوجد نظام فعال لتحديث أعدادهم، مع أخذ بعض العوامل فى الاعتبار مثل الهجرة والتقاعد وفترات الأجازات بدون مرتب والازدواج فى إحصاءات هؤلاء الأفراد فى المؤسسات الخاصة أو الحكومية، وتتضمن المؤشرات ذات الصلة فى هذا التقرير الأفراد العاملين بالنشاط الصحى بوزارة الصحة فقط، ومن ثم فإن هذه المؤشرات لا تعكس التفاوتات الإقليمية بدقة فى هذا الشأن.

٢. ينبغى التنويه إلى أن المشتغلين بالصحة الذين يشرفون على الولادة يتضمنون الأطباء والممرضات والقابلات المدربات، وتلعب الدايات (أى القابلات التقليديات) دورًا هامًا خاصة فى المناطق الريفية، وينعكس ذلك على ارتفاع المؤشر الخاص بالولادات التى تتم تحت إشراف صحى على المستوى القومى والمحافظات المختلفة.

٣. يعكس المؤشر الخاص بالأسر التى تحصل على خدمة الصرف الصحى النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون وسائل صرف صحى مناسبة مثل وصلة إلى بالوعة أو نظام صهريج القاذورات تحت الأرض، أو مرحاض موصول بشبكة للمجارى، أو مرحاض حفرة بسيط أو مرحاض حفرة محسن، بمعنى أن أى نظام للتخلص من الفضلات البشرية يعتبر مناسبا إذا كان خاصا أو مشتركا (ولكن ليس عامًا). وإذا كان يفصل بين الفضلات البشرية وبين التلامس البشرى وفقا لمفهوم علم الصحة، رغم ما عليه من تحفظات.

ز – الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة

يتضمن هذا التقرير المؤشرات التالية عن الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة:

- مساحة الأرض (بالألف كم٢).
- مساحة الأراضى المنزرعة:
- بالألف فدان.

- كنسبة مئوية من مساحة الأرض الكلية.
- متوسط عدد الأفراد لكل فدان.
- الأراضى المروية ٪ من الأراضى الصالحة للزراعة.
- المساحة المحصولية بالألف فدان.
- نسبة المساحة المحصولية إلى مساحة الأرض المنزرعة (٪).
- إجمالى الموارد المائية (بليون متر مكعب).
- استهلاك المياه كنسبة مئوية من إجمالى الموارد المائية (٪).
- المياه الداخلية المتجددة ٪ من إجمالى الموارد المائية.
- متوسط نصيب الفرد من المياه الداخلية المتجددة (م٣/سنة).
- النسب المئوية لسحب المياه بواسطة:
  - الزراعة
  - المحليات
  - الصناعة
  - الملاحة
- إجمالى الصيد السمكى (بالألف طن)
- النسب المئوية للصيد السمكى من:
- المياه العذبة (النيل وفروعه وبحيرة ناصر).
- البحار (البحر المتوسط والبحر الأحمر).
- البحيرات.
- المزارع السمكية.
- إجمالى استهلاك الكهرباء (بالبليون كيلوات / ساعة).
- متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء (بالكيلوات/ساعة).
- إجمالى الاستهلاك من الطاقة الأولية (بما يعادل مليون طن من البترول).
- متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الأولية (بما يعادل كجم من البترول).
- النسب المئوية لاستهلاك الطاقة الأولية من :
  - زيت خام.
  - الغاز الطبيعى.
  - طاقة مائية.
  - الفحم.
- الطاقة الأولية المستهلكة (بما يعادل كيلو جرامات من البترول لكل ١٠٠٠ جنيه من الناتج المحلى الإجمالي).
- صافى الواردات من الطاقة الأولية (كنسبة مئوية من استهلاك الطاقة).
- إجمالى الاستهلاك النهائى للطاقة (بما يعادل مليون طن من البترول).
- النسب المئوية للإستهلاك النهائى للطاقة من :-
  - المنتجات البترولية.
  - الغاز.
  - الكهرباء.
- النسب المئوية للاستهلاك النهائى للطاقة بواسطة:
  - الصناعة.
  - النقل والمواصلات.
  - الزراعة.
  - عائلى وتجارى.
  - أخرى.

أخذت بيانات مساحة الأرض على مستوى المحافظة من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وقد حسبت البيانات الخاصة بمساحة الأراضى الصالحة للزراعة والمساحة المحصولية على مستوى المحافظة من إصدارات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المتعلقة بالاحصاءات الزراعية.

وقد اشتقت مؤشرات الموارد المائية واستهلاكها ونمط السحب منها من بيانات قطاع التخطيط، بوزارة الموارد المائية والرى . وحسبت مؤشرات الصيد السمكى من إحصاءات الإنتاج السمكى لعام ٢٠٠٧ التي تصدرها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.

أما مؤشرات استهلاك الطاقة لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ فقد اشتقت من البيانات المتضمنة فى: وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وأيضا وزارة البترول،قطاع شئون البترول، تقرير نتائج أعمال قطاع البترول خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، غير منشور، يوليو ٢٠٠٨. وكذلك: الهيئة المصرية العامة للبترول، بيانات غير منشورة. وجدير بالذكر أنه يتم حساب الاستهلاك النهائي للطاقة عن طريق استبعاد كميات مصادر الطاقة التي تستهلك كمدخلات في إنتاج مصدر آخر للطاقة وليس بغرض الاستهلاك النهائي لها (مثل استخدام الغاز/ أو المنتجات البترولية فى إنتاج الكهرباء). كما تم حساب صافى الواردات من الطاقة الأولية بطرح الصادرات من الواردات وتتضمن الصادرات صادرات الشريك الأجنبي من الزيت والغاز الطبيعي وفائض الاسترداد من الزيت الخام، ولا تتضمن الواردات ما تشتريه مصر من حصة الشريك الأجنبي من الزيت الخام والغاز الطبيعي بالنقد الأجنبي.

ح – الاتصال

عرضت الملامح الأساسية للاتصال من خلال عدد من المؤشرات. وكانت المصادر الرئيسية اللازمة لاشتقاق تلك المؤشرات هى تعداد السكان والنشرات السنوية التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية.

ويتضمن هذا التقرير مؤشرات الإتصال التالية

- الأسر التى لديها جهاز تليفزيون (٪).
- الأسر التى لديها جهاز راديو بكاسيت(٪).
- أجهزة الهاتف لكل ١٠٠٠ أسرة
- عدد المشتركين فى خدمة أجهزة الهاتف المحمول سنويا لكل ١٠٠٠ نسمة.
- عدد المشتركين فى خدمة الإنترنت سنويا لكل ١٠٠٠ نسمة.

أخذ المؤشران الأولان من المسح السكانى والصحى المصرى عن عام ٢٠٠٨.

أما بقية المؤشرات من بيانات النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمنشآت التى وفرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

ط- الجوانب الاقتصادية

يشتمل هذا التقرير على المؤشرات الاقتصادية التالية :

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى بسعر السوق بالجنيه (بأسعار ٢٠٠٢/٢٠٠١) على المستوى القومى والمحافظات لعام ٢٠٠٧ /٢٠٠٨.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (القوة الشرائية المعادلة بالدولار) تقديرات وزارة التنمية الاقتصادية.
- نصيب أقل ٤٠٪ من الأشخاص من الدخل (إجمالى وريف).
- نسبة أعلى ٢٠٪ إلى أقل ٤٠٪ من الدخل (إجمالى وريف).
- معامل جينى (إجمالى وريف).
- إجمالى الفقراء كنسبة مئوية من إجمالى السكان.
- الفقراء المدقعون كنسبة مئوية من إجمالى السكان.
- إجمالى الفقراء والفقراء المدقعون (بالآلاف).
- أجور الأسر الفقيرة كنسبة مئوية من إجمالى دخولهم.
- أجور الأسر الفقيرة كنسبة مئوية من إجمالى الأجور.
- النسبة المئوية من الإنفاق العام على الضمان الاجتماعى.
- النسبة المئوية من الإنفاق العام على الدفاع والأمن والعدالة (بالإضافة إلى النسب المئوية للإنفاق العام على التعليم والصحة المشار إليها سابقًا).
- استحقاقات الضمان الاجتماعي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي.
- الإنفاق العام على الدفاع والأمن والعدالة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي (بالإضافة الى الإنفاق العام على الصحة والتعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي المشار اليها سابقًا.
- الناتج المحلى الإجمالي بأسعار السوق الجارية (ببلايين الجنيهات.
- الناتج الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة العوامل.
- الناتج الصناعي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة العوامل.
- الخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة العوامل.
- الاستهلاك العائلي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق.
- الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق.
- الاستثمار المحلى الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق.
- الادخار المحلى الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق.
- الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق.
- الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق.
- الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق.
- الديون الخارجية المدنية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.
- نسبة خدمة الدين الخارجي المدنى كنسبة مئوية من الصادرات.
- تحويلات العاملين بالخارج (بالمليون دولار).
- نسبة الصادرات إلى الواردات (سلعية فقط).
- نسبة الاعتماد على التجارة الخارجية (الصادرات السلعية + الواردات السلعية) كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي.
- ميزان الحساب الجارى (بالبليون جنيه).
- صافي الاحتياطيات الدولية.
- عدد شهور تغطية الواردات السلعية.
- الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة (بالبليون دولار).
- متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالي الحقيقى (٪) خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ ـ ٢٠٠٨/٢٠٠٧) بأسعار عام ١٩٨٢/٨١.
- متوسط معدل النمو السنوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٨/٢٠٠٧) بأسعار عام ١٩٨٢/٨١
- الرقم القياسى لأسعار المستهلكين. (يناير ٢٠٠٧ = ١٠٠).
- الرقم القياسى لأسعار المنتجين (٢٠٠٥/٢٠٠٤ = ١٠٠).
- متوسط معدل النمو السنوي فى الصادرات (سلعية وخدمية) خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ـ ٢٠٠٧ /٢٠٠٨).
- متوسط معدل النمو السنوي فى الإيرادات الضريبية خلال

الفترة (٩٨/ ١٩٩٩-٢٠٠٧/٢٠٠٨).

- الضرائب المباشرة كنسبة مئوية من إجمالى الضرائب.
- الفائض (أو العجز) الكلي فى الموازنة العامة للدولة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي بأسعار السوق.

تم اشتقاق نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالجنيه، والقوة الشرائية المعادلة لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار على المستوى القومى وعلى مستوى المحافظات من حسابات الدخل القومى التى وفرتها وزارة التنمية الاقتصادية ونتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وذلك على النحو المبين سابقاً فى القسم (أ-٣).

يعرف الفقر المادي بأنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى معيشي لائق (يوفر الاحتياجات الأساسية) ويتم على أساسه تصنيف لحالة الأفراد إما فقراء أو غير فقراء. ويستخدم خط الفقر للفصل بين الفقراء و غير الفقراء. وإحدى الطرق الأكثر شيوعا في هذا الصدد هي مقاربة الاحتياجات الأساسية و هي ما تم استخدامها في هذا التقرير. و يتحدد خط الفقر ـ باستخدام هذه المقاربة ـ بتكلفة سلة السلع والخدمات التي تمثل الاحتياجات الأساسية. وتتكون من تكلفة الاحتياجات الأساسية الغذائية الذي يعرف بخط الفقر الغذائي. و إذا ما أضيف إليه تكلفة الاحتياجات الأساسية غير الغذائية فإننا نحصل على ما يعرف بخط الفقر المطلق، و خط الفقر المستخدم. وخط الفقر المستخدم يأخذ في الاعتبار اختلاف أسعار السلع و الخدمات في مختلف الأقاليم و كذلك اختلاف "الحاجات الأساسية" المتباينة لمختلف أعضاء الأسرة، الصغار مقابل الكبار، والذكور مقابل الإناث. بالإضافة إلى مبدأ "اقتصاديات النطاق" داخل الأسر - مثل البنود غير الغذائية التي يمكن المشاركة فيها بين جميع أعضاء الأسرة (بنود مثل الكهرباء، أو القيمة الايجارية والتي تعتبر "بنوداً غير تنافسية" في داخل كل أسرة -حيث استخدام أي فرد لها لا يقلل من استهلاك الآخر). وبسبب ذلك، فإن العيش في أسر كبيرة يمكن أن يسفر عن انخفاض نفقات الشخص في المتوسط، للحفاظ على مستوى معين من المعيشة. تستخدم طريقة الاحتياجات الأساسية لتقدير خطوط للفقر خاصة بالأسر والمناطق. ويختلف خط الفقر الغذائي بين الأسر و بين المناطق. وبالتالي تعكس خطوط الفقر التباين بين أسعار السلع الغذائية و غير الغذائية بين المناطق المختلفة، كما تعكس أيضا اختلاف الحجم والتركيب العمري والنوعي للأسر وأنماط إنفاقهم الغذائي وغير الغذائي. ويعرف الشخص الفقير (أو الأسرة الفقيرة) بأنه من يقل إنفاقه (أو دخله) عن خط الفقر.

وقد استخدمت نتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ فى حساب خط الفقر و بعض المؤشرات الخاصة بالفقر.
و يمكن تلخيص منهجية تحديد خط الفقر كما يلي.

الخطوة الأساسية عند تحديد خط الفقر الغذائي، هي اختيار سلة السلع الغذائية التي تحقق الاحتياجات الأساسية الغذائية المتفق عليها. و جدير بالذكر أن لكل أسرة ـ حسب تركيبها العمري و النوعي ـ حدا أدني من الاحتياجات من السعرات الحرارية.و بناء على طول ووزن الأفراد و عمرهم و نوعهم يمكن تحديد ما يعرف بمقياس باسل (Basel Metabolic Rate BMR)، وبالتالي تحديد الاحتياجات من السعرات الحرارية لكل فئة عمرية و حسب النوع. ووفقا لما نصت عليه منظمة الصحة العالمية بشأن الاحتياجات من السعرات الحرارية فإن الذكور في الحضر يحتاجوا ١,٧٨ ضعفا من متوسط معدل ميتابوليك بينما تحتاج الإناث إلى ١,٦٤والرقم المقابل في الريف هو ٢,١ للذكور و ١,٨٢ للإناث. و بالتالي يمكن تحديد ما يحتاجه الفرد و الأسرة من السعرات بناء على مكان إقامته أو إقامتها و على سن و نوع أعضاء الأسرة. و جدير بالذكر أن هذا قد تم فعلا عند احتساب خطوط الفقر في بعض البلدان العربية.

قدرت تكلفة الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية باستخدام الأسعار الجارية فى كل منطقة من مناطق الجمهورية. وتم تحديد تكلفة الحصول على ألف سعر حراري يوميا فى المناطق المختلفة، فتراوحت مابين ١,٩٣٥ جنيه مصرى فى المدن الكبرى، ١,٧٧ جنيه مصري فى ريف الوجه القبلي.

تم تقدير الإنفاق غير الغذائي للأسرة لتلك الأسر القادرة بالكاد على بلوغ احتياجاتها الغذائية ولكنها تختار ألا تفعل ذلك من أجل الحصول على ما هو أساسي من الحاجات غير الغذائية. ثم أضيف متوسط الإنفاق غير الغذائي لمثل هذه الأسر على خط الفقر المبنى على سلة الطعام ليتم الحصول على خط الفقر الذى يأخذ فى الاعتبار اختلاف المكان والعمر والنوع واقتصاديات حجم الأسرة. وعلى هذا الأساس تم تحديد خط الفقر الأدنى بـ ٢٢٢٣ جنيه على مستوى جميع المناطق الجغرافية، وخط الفقر الغذائي بـ ١٦٤٨ جنيه، مع تحديد خطوط فقر لكل منطقة على حده.

وقد حسبت مؤشرات الإنفاق العام على القطاعات المختلفة من التقرير المالي للجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

وقد وفرت وزارة التنمية الاقتصادية البيانات اللازمة لاشتقاق مؤشرات حسابات الدخل القومى. وتوجد هذه البيانات بصورة

منتظمة فى تقارير المتابعة المتتالية، وعلى الموقع الالكتروني للوزارة على شبكة الانترنت: www.mop.gov.eg

حسبت مؤشرات الناتج المحلى الإجمالي (معدلات النمـــو ومعدلات نمو متوسط نصيب الفرد) وكذلك معدلات نمو الصادرات من بيانات وفرتها وزارة التنمية الاقتصادية في تقارير المتابعة المتتالية، وأيضًا في "سلسلة البيانات الأساسية، الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور" خلال الفترة من١٩٨٢/٨١ ـ ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وكان مصدر بيانات الرقم القياسى لأسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار المنتجين كأحد مؤشرات التضخم هي النشرة الشهرية، التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. وأخيرًا فقد حسبت مؤشرات الضرائب والفائض/العجز فى الموازنة العامة من بيانات البيان المالى للجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة عن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وحسب متوسط معدل النمو السنوي في الإيرادات الضريبية من البيانات الواردة في التقاريـر السنوية للجنـة الخطـة والموازنة بمجلس الشعب عن مشروعـات الموازنة العامة للدولـة وحساباتها الختامية لعدة سنوات ماليـة.

وتم الحصول على البيانات الخاصة بالدين الخارجى والاحتياطيات الدولية وتحويلات العاملين بالخـــارج وبعض بيانات الصادرات والواردات وسعر تحويل الدولار إلي الجنيه المصري من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري على الموقع الالكتروني للبنك على شبكـة الانترنت: www.cbe.org.eg

ك – المشاركة

حرصًا على أن تعكس المؤشرات بعض جوانب المشاركة، فقد تم التركيز في هذا التقرير على حساب المؤشرات التالية:

١. المؤهلات العلمية والفنية كنسبة من إجمالي المشتغلين (١٥+).
٢. نسبة القيد الإجمالية في التعليم بالقطاع الخاص .
٣. العاملون بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام كنسبة من قوة العمل (١٥+).
٤. المشاركة في الأنشطة الاقتصادية من خلال كل من:

أ٠ المشتغلين بالأنشطة الحرفية(٪)من قوة العمل (١٥+).
ب. المشتغلين بالقطاع غير المنظم (٪) من قوة العمل (١٥+).

المؤشرات القومية

ق/١ دليـــل التنميـــة البشريـــــة

توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	٢٠٠٧	٧١,٧
معدل الالمام بالقراءة والكتابة (١٥+)٪	٢٠٠٧	٧٠,٤
نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٦,٠
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(القوة الشرائية المعادلة بالدولار)	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٧٨٧,٠
دليـــل توقـــع الحيـــاة	٢٠٠٧	٠,٧٧٨
دليـــل التعليـــــم	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,٦٨٩
دليـــل الناتج المحلي الإجمالي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,٧٢٧
دليل التنمية البشرية	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,٧٣١

ق/٢ الملامح الأساسية للتنمية البشرية

توقع الحيـاة عنـد الميـلاد (سنوات)			٢٠٠٧	٧١,٧
الأســـر التي تحصـــل علـــى :	مياه مأمونة ٪	إجمالي	٢٠٠٨	٩٨
		ريف	٢٠٠٨	٩٦,٧
	صرف صحى ٪	إجمالي	٢٠٠٨	٥٦,٥
		ريف	٢٠٠٨	٣٧
متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًا (كالوري)			٢٠٠٧	٤١٢٦
معـــدل الإلمام بالقـــراءة والكتابـــة (١٥+)٪			٢٠٠٧	٧٠,٤
نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي معًا			٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٧,٦
توزيع الصحف اليومية (لكل ١٠٠٠أسرة)			٢٠٠٧	٣٦,٧
نسبة الأسر التى لديها جهاز تليفزيون			٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠٢٤٦,١

ق/٣ الملامح الأساسية للحرمان البشرى

الأســـر التـــي لا تحصـــل علـــي	مياه مأمونة		٢٠٠٨	٣٤١,٣
	صرف صحي		٢٠٠٨	٦٩٦٤,٣
أطفـــال يموتون دون سن الخامســة			٢٠٠٨	٤٤,٢
أطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية			٢٠٠٨	٤٣٥,١
أطفال خارج التعليم الأساسي والثانـوي معًا			٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٧٠٦,٨٠
أميـــــــــون (١٥+)			٢٠٠٧	١٧٠٢٣,٥
أشخاص متعطلـــــــون (١٥+)		إجمالي	٢٠٠٧	٢١٣٥
		إناث	٢٠٠٧	١٠٥٧
فقـــــــــراء		إجمالي	٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٦١٩١,٠
		مدقعون	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤٥٤٣,٤

ق/٤ إتجاهات التنمية البشرية

توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	١٩٧٦	٥٥,٠
	٢٠٠٧	٧١,٧
معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)	٢٠٠٨	١٨,٠
نسبة الأسر التي تحصل على مياه مأمونة	٢٠٠٤	٩١,٣
	٢٠٠٨	٩٨,٠
متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًا (كالوري)	٢٠٠٤	٤١٩٢
	٢٠٠٧	٤١٢٦
معدل الالمام بالقراءة والكتابة (١٥+)٪	٢٠٠٧	٧٠,٤
نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٧,٦

ق/٥ تكوين رأس المال البشرى

		إجمالي	إناث
معدل الالمام بالقراءة والكتابة (١٥+) ٪	٢٠٠٧	٧٠,٤	٧٢,٧
نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي*	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٧,٦	٨٧,١
المشتغلون بالمهن العلمية والفنية (٪ من المشتغلين ١٥ +)	٢٠٠٨	٢٠,٥	٣١,٠
الحاصلون على تعليم ثانوي أو أعلى (٪ من السكان ١٥+)	٢٠٠٨	٣٧,٩	٣٣,٥
نسبة خريجي التعليم العالي (٪ من فئة العمر المناظرة)	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦,٣	٦,٥
خريجو الكليات والمعاهد العلمية (٪ من إجمالي الخريجين)	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣١,٦	٢٩,٥

*تشمل التعليم الأزهرى

ق/٦ حالة المـــــــرأة

توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	٢٠٠٧	٧٤,٠
معدل وفيات الأمهات (لكل / ١٠٠٠٠٠مولود حى)	٢٠٠٨	٥٥,٠
وسيط العمر عند الزواج الأول *	٢٠٠٨	٢٠,٦
التعليم الأساسي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩٢,٩٩
نسبة القيد الإجمالية (٪) إبتدائي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠٤,٧٥
إعدادي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٩,٦٢
التعليم الثانوي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٦,٧٨
التعليم العالي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٩,٥٧
القيد بالتعليم العالى العلمى (٪ إناث)	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨,٠٩
الإناث الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى (١٥+)٪	٢٠٠٧	٣٣,٦
نسبة العاملات في المهن المتخصصة	٢٠٠٧	٣٢,٣
نسبة الإناث فى قوة العمل	٢٠٠٧	٢٣,٩

*حسبت من بيانات المسح السكاني والصحي ٢٠٠٨

ق /٧ الإناث كنسبة من الذكور

توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	٢٠٠٧	١٠٦,٥
السكان	٢٠٠٨	٩٥,٦
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+)	٢٠٠٨	٨٠,٧
القيد بالإبتدائي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩٨,٩
القيد بالإعدادي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠٠,٩
القيد بالثانوي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩٧,٤٠
القيد الجامعي والعالي و ما بعده	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٩,٨٠
قوة العمل	٢٠٠٧	٣١,٣

ق/٨ الفجوات بين الريف والحضر

سكان الريف (٪ من الإجمالي)		٢٠٠٤	٥٨,٤
		٢٠٠٨	٥٧,٠
الأسر التي تحصل على مياه مأمونة (٪)	حضر	٢٠٠٨	٩٩,٨
	ريف	٢٠٠٨	٩٦,٧
الأسر التي تحصل على خدمات الصرف الصحي (٪)	حضر	٢٠٠٨	٨٩,٨
	ريف	٢٠٠٨	٣٧,٥
معدل القراءة والكتابة (١٥+) (٪)	حضر	٢٠٠٦	٧٩,١
	ريف	٢٠٠٦	٦٢,٠
التفاوت بين الريف والحضر (٪)	مياه مأمونة	٢٠٠٨	٩٦,٩
	صرف صحي	٢٠٠٨	٤١,٨
	القراءة والكتابة	٢٠٠٨	٧٩,٤

ق / ٩ بقاء الطفل على قيد الحياة ونماؤه

نسبة الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة	٢٠٠٨	٧٣,٦
معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى)	٢٠٠٨	٥٥,٠
معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حى)	٢٠٠٨	١٨,٠
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حى)	٢٠٠٨	٢٢,٨
نسبة الأطفال الذين سبق لهم الرضاعة الطبيعية	٢٠٠٨	٩٥,٨
نسبة الولادات تحت إشراف صحي	٢٠٠٨	٧١,٧
نسبة الأطفال المحصنون بصورة كاملة فى سن ١٢-٢٣ شهرًا **	٢٠٠٨	٩١,٧
نسبة ناقصو الوزن (دون الخامسة)	٢٠٠٨	٦,٠

** يعتبر الطفل تم تطعيمه بالكامل اذا حصل على تطعيم الدرن والحصبة أو الحصبة الألماني /الغدة النكافية وثلاث جرعات من الثلاثي وثلاث جرعات من شلل الاطفال

ق/١٠ الملامح الأساسية للحالة الصحية

الأســر التى تحصل على	مياه مأمونة(٪)	إجمالي	٢٠٠٨	٩٨,٢
		ريف	٢٠٠٨	٩٦,٧
	صرف صحى (٪)	إجمالي	٢٠٠٨	٦٢,٥
		ريف	٢٠٠٨	٣٧,٥
*عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان (لكل ١٠٠٠٠ نسمة)			٢٠٠٥	٦,٥
			٢٠٠٨	٦,٩
*عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان (لكل ١٠٠٠٠ نسمة)			٢٠٠٥	١٣,٨
			٢٠٠٨	١٤,٣
نسبة الممرضات للأطباء (وزارة الصحة والسكان)			٢٠٠٥	٢١٠,٦
			٢٠٠٨	٢٠٩
معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى)			٢٠٠٨	٥٥,٠
عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة		الإجمالي	٢٠٠٨	١٨,٢
وزارة الصحة والسكان			٢٠٠٨	٨,٤
عدد الوحدات الصحية (لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة)			٢٠٠٨	٢,٦
الإنفاق العام على الصحة	٪ من إجمالي الانفاق العام		٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢,٣
	٪ من الناتج المحلي الاجمالي		٢٠٠٧/٢٠٠٦	١,٨

ق/ ١١ التدفق التعليمى

		اجمالى	إناث
معدل دخول الصف الأول الإبتدائي (٪)	٢٠٠٤/٠٣	٩٤,٩	٩٥,٩
	٢٠٠٨/٢٠٠٧	١١٢,١	١١٢,٣
نسبة القيد الإجمالية بالإبتدائي (٪)	٢٠٠٤/٠٣	٩٦,٤	٨٦,٣
	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩٠,٠	١٠٤,٨
الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالي القيد بالإبتدائي*	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤,٣	٢,٩
الانتقال للإعدادي كنسبة مئوية من ممن أتموا الابتدائي**	٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠٣,٤	١٠٢,٨
نسبة القيد الإجمالية بالإعدادي (٪)	٢٠٠٤/٠٣	٩٥,٢	١٠٠,١
	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤,٠	٨٩,٦
الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالي القيد بالإعدادي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥,٩	٣,٨
الانتقال للثانوي كنسبة مئوية من ممن أتموا الإعدادي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩٨,٨	٩٢,٨
نسبة القيد بالثانوي (إجمالي ٪)	٢٠٠٤/٠٣	٧٧,٢	..
	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٦,١	٦٦,٨
الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالي القيد بالثانوي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤,٠	٢,٤
نسبة القيد بالتعليم العالى (٪)	٢٠٠٤/٠٣	٢٩,٢	٢٧,٧
	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣٥,٣	٢٩,٦

* بدون الأزهر

**الانتقال بدون الأزهر ومصدرها وزارة التربية والتعليم

ق/ ١٢ الاختلالات فى التعليم

متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الابتدائية		٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢١,٩٥
متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الاعدادية		٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٣,٤١
متوسط كثافة الفصل	إبتدائى	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٤٢,٥٤
	إعدادى	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٣٩,٢٦
نسبة القيد بالتعليم الثانوى الفني (من إجمالي القيد الثانوي)		٢٠٠٧/٢٠٠٨	٦٣,٤٤
نسبة القيد بالكليات والمعاهد العلمية (من إجمالي القيد بالتعليم العالي)		٢٠٠٧/٢٠٠٨	٣٧,٧٧
الإنفاق العام على التعليم (٪ من إجمالي الإنفاق العام)	ختامى	٠٧/٢٠٠٨	١١,٩
الإنفاق العام على التعليم (٪ من الناتج المحلي الاجمالي)	ختامى	٠٧/٢٠٠٨	٣,٨
الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي (٪ من الإنفاق على جميع المراحل)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٢,٨
الانفاق العام على التعليم العالي (٪ من الإنفاق على جميع المراحل)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٧,٢
نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي فى :	مدارس حكومية	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٥,٥٧
	مدارس خاصة	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣,٤٤
	مدارس أزهرية	٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠,٩٩
نسبة المباني المدرسية غير الصالحة	كليًا	٢٠٠٩	١,٥١
	جزئيًا	٢٠٠٩	١,٥

ق/١٣ الملامح الأساسية للإتصال

نسبة الأسر التى لديها	راديو بكاسيت	٢٠٠٨	٧٣,٧
	تليفزيون	٢٠٠٨	٩٤,٧
عدد أجهزة الهاتف (لكل ١٠٠٠أسرة)		٢٠٠٨	٦٢١,٠
متوسط عدد الافراد الذين يخدمهم مكتب بريد واحد		٢٠٠٨	١٠٩٢٢,٠
عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول (لكل ١٠٠٠ نسمة)		٢٠٠٨	٢٩٦
عدد المشتركين في خدمة الانترنت (لكل ١٠٠٠ نسمة)		٢٠٠٨	٩٤,٠

ق /١٤ قوة العمل

نسبة قوة العمل (١٥+) من إجمالي السكان		٢٠٠٧	٣٢,٤
نسبة الإناث في قوة العمل (١٥+)		٢٠٠٧	٢٣,٩
نسبة المشتغلين في	الزراعة	٢٠٠٧	٣١,٧
	الصناعة	٢٠٠٧	٢٢,١
	الخدمات	٢٠٠٧	٤٦,٢
نسبة المشتغلين بأجر من اجمالى قوة العمل (١٥+)	الإجمالي	٢٠٠٨	٥٦,٦
	إناث	٢٠٠٨	٣٩,٨
نسبة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية من اجمالي قوة العمل (١٥+)	الإجمالي	٢٠٠٧	١٨,٧
	إناث	٢٠٠٧	٣٢,٣
نسبة العاملين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام			
من اجمالي قوة العمل (١٥+)	الإجمالي	٢٠٠٨	٢٥,٦
	إناث	٢٠٠٨	٣٠,٥

ق/ ١٥ البطالة

معدل البطالة (كنسبة من قوة العمل ١٥+)	إجمالي	٢٠٠٧	٨,٩
	إناث	٢٠٠٧	١٨,٦
	حضر	٢٠٠٧	١١,٧
	ريف	٢٠٠٧	٧,٠
معدل البطالة حسب المستوى التعليمى (١٥+)	دون الثانوي	٢٠٠٧	٤,٨
	ثانوى	٢٠٠٧	٦٢,٤
	جامعي	٢٠٠٧	٣٢,٨
معدل الإحلال لقوة العمل في المستقبل	إجمالي	٢٠٠٧	٢٨٩,٠

ق/ ١٦ توزيع الدخل والفقر والاستثمار الاجتماعى

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي (بالجنيه)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠٢٤٦,١
نصيب ما يحصل عليه ٤٠٪ الأدنى من الأشخاص من الدخل	إجمالي	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٢,٣
	ريف	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٦,٠
نسبة أعلى ٢٠٪ إلى أدنى ٢٠٪	إجمالي	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤,٤
	ريف	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣,١
معامل جينى	إجمالي	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠,٣١
	ريف	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠,٢٢
نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان	إجمالي الفقراء	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢١,٦
	المدقعون	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦,١
أجور الأسر الفقيرة	كنسبة مئوية من دخولهم	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤١,٣
	كنسبة مئوية من إجمالي الأجور	٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٥,٢
نسبة الإنفاق العام على	التعليم	ختامى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	١١,٩
	الصحة	ختامى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤,٧
	الضمان الإجتماعى*	ختامى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	١,٧
	الدفاع والأمن والعدالة	ختامى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠,٣
نسبة الإنفاق العام على التعليم (من الناتج المحلي الإجمالي)		ختامى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣,٨
نسبة الإنفاق العام على الصحة (من الناتج المحلي الإجمالي)		ختامى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	١,٥
نسبة إستحقاقات الضمان الاجتماعي (من الناتج المحلي الإجمالي)		ختامى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,٥
نسبة الإنفاق العام على الدفاع والأمن والعدالة (من الناتج المحلي الإجمالي)			
ما يخص وزارة التضامن الاجتماعي من الإنفاق العام		ختامى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣,٢

ق / ١٧ التحضر

نسبة سكان الحضر (من إجمالي السكان)	١٩٩٦	٤٢,٦
	٢٠٠٨	٤٣,٠
متوسط معدل النمو السنوي لسكان الحضر (٪)	١٩٨٦-١٩٧٦	٢,٨
	٢٠٠٦-١٩٩٦	٢,٠
نسبة سكان المدينة الأكبر (من إجمالي سكان الحضر)	١٩٩٦	٢٦,١
	٢٠٠٦	٦٩,٤
نسبة المنازل المزودة بالكهرباء	٢٠٠٨	٩٩,٦

ق / ١٨ الملامح الأساسية الديموجرافية

عدد السكان (بالألف)	١٩٩٦	٥٩١١٦,٨
	٢٠٠٨	٧٥٠٩٧,٣
متوسط معدل النمو االسنوي للسكان (٪)	١٩٩٦-١٩٨٦	٢,١
	٢٠٠٦-١٩٩٦	٢,٠
تاريخ تضاعف عدد السكان (بالمعدل الحالي)	عام	٢٠٤٣
معدل الخصوبة الكلي	٢٠٠٨	٣,٠
معدل الخصوبة في ٢٠٠٨ إلى المعدل عام ١٩٩٥ (٪)	٢٠٠٨	٨,٣
نسبة استخدام وسائل منع الحمل	٢٠٠٨	٦٠,٣
معدل الإعالة الديموجرافية (٪)	٢٠٠٨	٥٤,٩

ق/١٩ الموارد الطبيعية

مساحة الأرض	بالألف كم٢	٢٠٠٧	١٠٠٩,٤
الكثافة السكانية (في الكيلو متر مربع)	عدد السكان لكل كم٢	٢٠٠٧	٧٣,٦
المساحة المزروعة			
عدد الأفراد لكل فدان	بالألف فدان	٢٠٠٧	٨٤٣٢,٢
	٪ من مساحة الأرض	٢٠٠٧	٣,٥
		٢٠٠٧	٨,٨
الأراضى المروية (٪ من الأراضى المنزرعة)		٢٠٠٧	١٠٠
المساحة المحصولية	بالألف فدان	٢٠٠٧	١٥٢٣٦,٧
نسبة الي الأراضى المنزرعة		٢٠٠٧	١,٨١
إجمالي حجم الموارد المائية	(مليار م٣)	٢٠٠٨	٥٨
استهلاك المياه (نسبة من إجمالي حجم الموارد المائية)		٢٠٠٨	٧٤,٨
المياه الداخلية المتجددة (نسبة من إجمالي حجم الموارد المائية)		٢٠٠٨	٩٧,٩
متوسط نصيب الفرد من المياه الداخلية المتجددة	(م٣ / سنة)	٢٠٠٨	٧٥٧
السحب السنوي من المياه العذبه بواسطة:	الزراعة (٪)	٢٠٠٨	٧٣,٩
	بلديات (٪)	٢٠٠٨	١٠,٨
	الصناعة (٪)	٢٠٠٨	١١
	الملاحة (٪)	٢٠٠٨	٠,٣
	الثروة السمكية (٪)	٢٠٠٨	١,٢
إجمالي الصيد السمكى	(بالألف طن)	٢٠٠٧	١٠٠٨
الصيد السمكى من :	المياه العذبة (النيل وبحيرة ناصر) (٪)	٢٠٠٧	١١,٦
	البحار (البحر المتوسط والبحر الأحمر) (٪)	٢٠٠٧	١٣,٠
	بحيرات أخرى (٪)	٢٠٠٧	١٢,٤
	مزارع سمكية (٪)	٢٠٠٧	٦٣,٠

ق/ ٢٠ إستهلاك الطاقة

إجمالي استهلاك الكهرباء (بالبليون كيلوات - ساعة)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٠٦,٩
متوسط نصيب الفرد من إستهلاك الكهرباء (بالكيلوات - ساعة)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٤٣٨,٥
اجمالى استهلاك الطاقة الأولية (بما يعادل مليون طن من البترول)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٧,٥
متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الأولية (بما يعادل كجم من البترول)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٩٠٨,٢
نسبة استهلاك الطاقة التجارية من	زيت خام	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٥,٦
	غاز طبيعى	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٨,٩
	طاقة كهرومائية	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥,٢
استهلاك الطاقةالأولية بما يعادل كجم من البترول لكل ١٠٠٠ جنيه من الناتج المحلى الإجمالي *		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٨,٦
صافى الواردات من الطاقة الأولية ** (كنسبة من إستهلاك الطاقة)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	-٣٤,٥
إجمالي الاستهلاك النهائى للطاقة (بما يعادل مليون طن من البترول)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٦,٩
نسبة الاستهلاك النهائى للطاقة من:	منتجات بترولية	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٣,٣
	غاز طبيعى	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٧,١
	كهرباء	٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٩,٦
	فحم	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٠,٠٦
نسبة الاستهلاك النهائى للطاقة بواسطة :	الصناعة*	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٢
	النقل والمواصلات	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٦,٥
	الزراعة	٢٠٠٨/٢٠٠٧	١,١
	عائلى وتجارى	٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٣,٨
	أخرى	٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٦,٦

* بتكلفة عوامل الانتاج وبالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

** صافي الواردات = الواردات - الصادرات متضمنة صادرات الشريك الأجنبي من الزيت الخام والغاز الطبيعي

ق/٢١ الأمن الغذائى

الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (١٩٩٩- ٢٠٠٠ = ١٠٠)		٢٠٠٧	١٠٢
الناتج الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الانتاج)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٣,٢
متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا (كالوري)		٢٠٠٤	٤١٩٢
		٢٠٠٧	٤١٢٦
متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية للفرد يوميًا من :	منتجات نباتية(٪)	٢٠٠٤	٩٢,٥
		٢٠٠٧	٩٢,١
	منتجات حيوانية (٪)	٢٠٠٤	٦,٨
		٢٠٠٧	٧,٣
	منتجات سمكية (٪)	٢٠٠٤	٠,٧
		٢٠٠٧	٠,٦
الواردات من الحبوب (بالألف طن مترى)		٢٠٠٧	١٤٢٢,٧
الصادرات الغذائية (٪ من الواردات الغذائية)		٢٠٠٧	٢٤,٧
الواردات الغذائية (٪ من الصادرات السلعية)		٢٠٠٧	٢٨,٣
نسبة الاكتفاء الذاتى الغذائى		٢٠٠٧	٨١,٨
نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية		٢٠٠٧	١٣,١

ق / ٢٢ الاختلالات فى تدفق الموارد

نسبة اجمالى الديون المدنية الخارجية (من الناتج القومي الاجمالي)*		٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٩,٧
معدل خدمة الديون المدنية الخارجية (٪ من الصادرات السلعية و الخدمية)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥,١
تحويلات العاملين من الخارج (بالمليون دولار)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٣٧٧١
نسبة الصادرات إلى الواردات (سلعية فقط)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٥,٦
نسبة الاعتماد على التجارة الخارجية (الصادرات السلعية+ الواردات السلعية) (من الناتج المحلي الاجمالي)*		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٠,٥
ميزان المعاملات الجارية (بالمليار جنيه)*		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤,٩
صافي الاحتياطيات الدولية:	بالمليار دولار	نهاية يونيو ٢٠٠٨	٣٤,٦
عدد أشهر تغطية الواردات السلعية		نهاية يونيو ٢٠٠٨	٧,٩

* تم التحويل من الجنيه إلى الدولار أو العكس باستخدام متوسط سعر الصرف بينهما خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وهو: الدولار = ٥,٥١ جنيه مصري

ق / ٢٣ حسابات الدخل القومى

	١٩٩٢/١٩٩١	٢٠٠٨/٢٠٠٧
إجمالي الناتج المحلى الإجمالي بأسعار السوق (بالمليار جنيه)	١٣٩,١	٨٩٦,٥
الناتج الزراعى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل)	١٦,٥	١٣,٢
الناتج الصناعى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل)	٣٣,٣	١٦,٣
الخدمات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل)	٥٠,٢	٥٤,١
الاستهلاك العائلى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)	٧٤,٢	٧٢,٩
الاستهلاك الحكومى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)	١٠,٤	١٠,٩
إجمالي الاستثمار المحلى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)	١٨,٢	٢٢,٣
إجمالي الادخار المحلى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)	١٥,٤	٢٢,٨
الإيرادات الضريبية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)	١٦,٠	١٥,٣
الصادرات السلعية والخدمية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)	٢٩,٠	٣٢,٨
الواردات السلعية والخدمية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)	٣١,٨	٣٨,٨

ق ٢٤ اتجاهات الأداء الاقتصادى

الناتج المحلي الإجمالي بالتكلفة الثابتة لعوامل الإنتاج (بالمليار جنيه)		١٩٩٨/١٩٩٧	٢٥٣,١
		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧٦١,٤
متوسط معدل النمو السنوي فى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقى ٪		١٩٩٢/١٩٩١-٨٢/١٩٨١	٦,٠
		٢٠٠٨/٢٠٠٧- ٩٩/١٩٩٨	٥
متوسط معدل النمو السنوي فى متوسط نصيب الفرد من الناتج	المحلي الإجمالي	١٩٩٢/١٩٩١-٨٢/١٩٨١	٣,٦
		٢٠٠٨/٢٠٠٧- ٩٩/١٩٩٨	٣,٠
الرقم القياسى لأسعار المستهلك (يناير ٢٠٠٧ = ١٠٠)	حضر	يونيه ٢٠٠٨	١٢١,٥
الرقم القياسى لأسعار المنتجين (٠٤/٢٠٠٥ = ١٠٠)		يونيه ٢٠٠٨	١٦٨,٥
متوسط معدل النمو السنوي فى الصادرات		١٩٩٢/١٩٩١-٨٢/١٩٨١	(١٠,٨ -)
		٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٩٩/١٩٩٨	١٦,٣
متوسط معدل النمو السنوي فى الإيرادات الضريبية		١٩٩٢/١٩٩١-٨٢/١٩٨١	٢,٦
		٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٩٩/١٩٩٨	١٢,٣
الضرائب المباشرة (نسبة من إجمالي الضرائب)		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٠,٤
إجمالي العجز الكلى أو الفائض فى الموازنة العامة			
(نسبة من الناتج المحلى الإجمالي بأسعار السوق)		١٩٩٧/١٩٩٦	٠,٩-
		٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦,٨-

ق / ٢٥ المشاركة فى التنمية

المشتغلون بالمهن العلمية والفنية (٪ من المشتغلين ١٥ +)	إجمالي	٢٠٠٨	٢٠,٥
	إناث	٢٠٠٨	٣١,٠
نسبة القيد الاجمالية في التعليم الخاص (٪)		٢٠٠٧	٣,٤
نسبة المشتغلين في الحكومة والقطاع العام			
وقطاع الأعمال العام من اجمالى قوة العمل (١٥+)إجمالي		٢٠٠٨	٢٥,٦
	إناث	٢٠٠٨	٣٠,٥
المشتغلون بالأنشطة الحرفية (٪) من قوة العمل (١٥+)	إجمالي	٢٠٠٦	١٣,٧
	إناث	٢٠٠٦	١,٧
المشتغلون بالقطاع غير المنظم (٪) من قوة العمل (١٥+)	إجمالى	٢٠٠٨	٤٥,٤
	إناث	٢٠٠٨	٣٧,٦

مؤشرات المحافظات

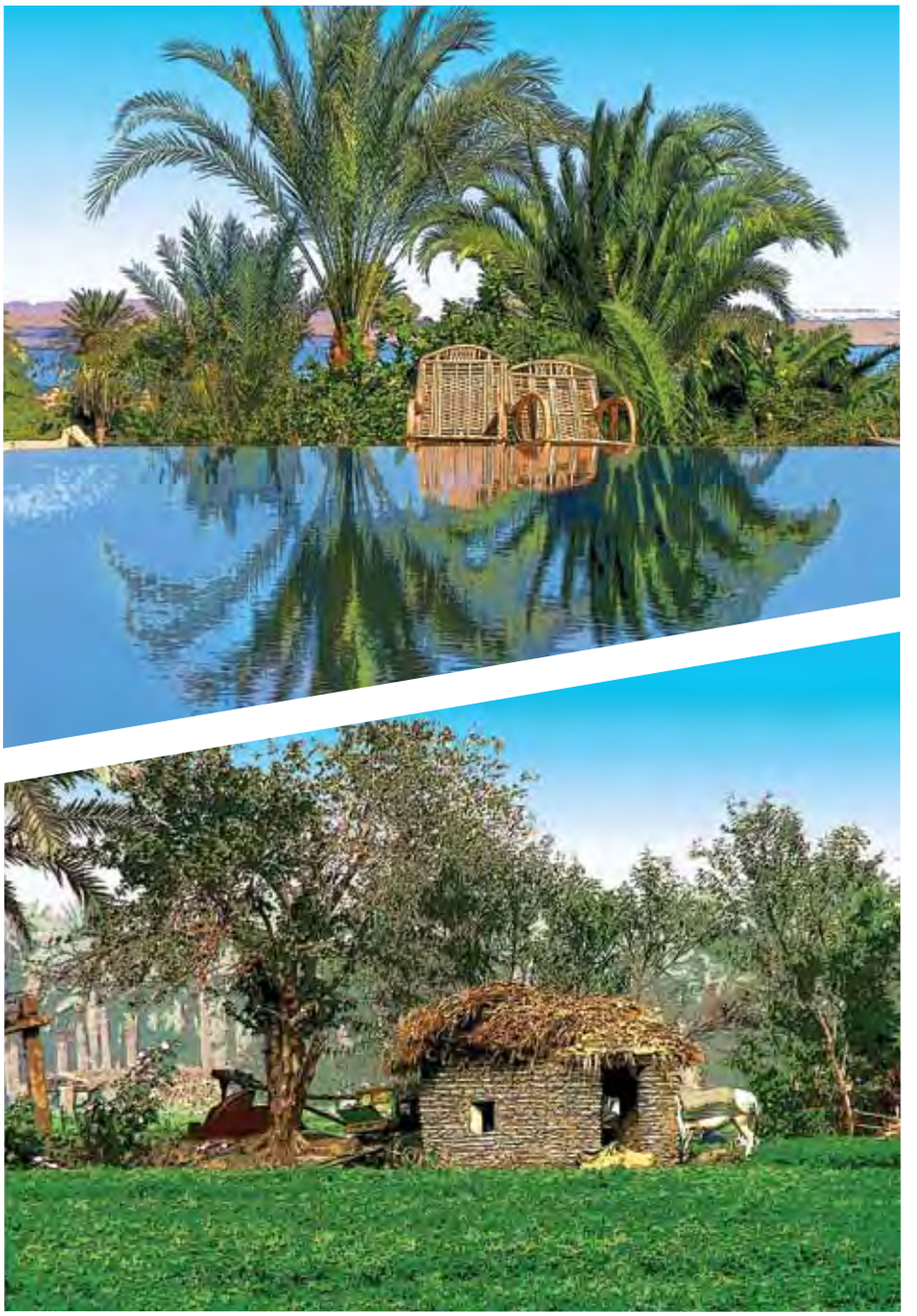

م/١ دليل التنمية البشرية

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات) ٢٠٠٧	معدل القراءة والكتابة (١٥+) ٢٠٠٧	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية (٪) ٢٠٠٨/٢٠٠٧	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار ٢٠٠٨/٢٠٠٧	دليل توقع الحياة ٢٠٠٧	دليل التعليم ٢٠٠٨/٢٠٠٧	دليل الناتج المحلى الاجمالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧	دليل التنمية البشرية ٢٠٠٨/٢٠٠٧	ترتيب المحافظات ٢٠٠٨/٢٠٠٧
القاهرة	٧١,٣	٨٠,٧	٦٣,١	٧٠٢٤,٠	٠,٧٧٢	٠,٧٤٨	٠,٧١٠	٠,٧٤٣	١٣
الاسكندرية	٧٢,٠	٨٠,٥	٧١,٧	٨١٦٢,١	٠,٧٨٣	٠,٧٧٦	٠,٧٣٥	٠,٧٦٥	٣
بورسعيد	٧٢,٧	٨٣,٦	٧٠,١	٩٥٩٠,٦	٠,٧٩٥	٠,٧٩١	٠,٧٦٢	٠,٧٨٣	١
السويس	٧٢,٣	٨٢,٩	٧٧,٥	٧٩٥٠,٧	٠,٧٨٨	٠,٨١١	٠,٧٣٠	٠,٧٧٦	٢
المحافظات الحضرية	٧٢,٢	٨١,٥	٥٨,٥	٧٥٢٩,٥	٠,٧٨٧	٠,٧٣٨	٠,٧٢١	٠,٧٩٤	٤
دمياط	٧٢,٦	٧٧,٦	٨٠,٥	٧١٦٦,٨	٠,٧٩٣	٠,٧٨٦	٠,٧١٣	٠,٧٦٤	٩
الدقهلية	٧١,٨	٧٢,١	٧٦,٤	٨٢٨٣,٢	٠,٧٨٠	٠,٧٣٥	٠,٧٣٧	٠,٧٥١	١٤
الشرقية	٧١,٢	٦٧,٨	٧٨,١	٧٩٠٩,٥	٠,٧٧٠	٠,٧١٢	٠,٧٢٩	٠,٧٣٧	١١
القليوبية	٧٢,٧	٧٢,٥	٧٢,٦	٧٣٩٤,٩	٠,٧٩٥	٠,٧٢٥	٠,٧١٨	٠,٧٤٦	١٦
كفرالشيخ	٧٠,٦	٦٥,٧	٧٨,٦	٨١١٦,٣	٠,٧٦٠	٠,٧٠٠	٠,٧٣٤	٠,٧٣١	٦
الغربية	٧٢,٣	٧٤,١	٧٥,١	٧٩٩٩,٦	٠,٧٨٨	٠,٧٤٤	٠,٧٣١	٠,٧٥٤	٧
المنوفية	٧١,٥	٧٢,٦	٧٤,٩	٨٩٥٨,٢	٠,٧٧٥	٠,٧٣٤	٠,٧٥٠	٠,٧٥٣	١٥
البحيرة	٧١,٥	٦٣,٤	٧٧,٦	٨٥٩٢,٤	٠,٧٧٥	٠,٦٨١	٠,٧٤٣	٠,٧٣٣	٥
الإسماعيلية	٧٠,٩	٧٧,٢	٧٧,٨	٨١٥٤,٧	٠,٧٦٥	٠,٧٧٤	٠,٧٣٥	٠,٧٥٨	٠٠
الوجه البحري	٧١,٥	٧٠,٣	٦٧,٥	٨١٢٢,٥	٠,٧٧٥	٠,٦٩٤	٠,٧٣٤	٠,٧٣٤	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧
الجيزة	٦٩,٥	٨٠,٣	٧٧,٥	٧٤٩٣,٤	٠,٧٤٢	٠,٧٩٤	٠,٧٢٠	٠,٧٥٢	٢٢
بنى سويف	٧١,٦	٥٩,٥	٧٣,٧	٨٠٥٢,٢	٠,٧٧٧	٠,٦٤٢	٠,٧٣٢	٠,٧١٧	٢١
الفيوم	٦٩,٥	٥٩,١	٧٠,٨	٧٦٦٧,٠	٠,٧٤٢	٠,٦٣٠	٠,٧٢٤	٠,٦٩٩	٢٠
المنيا	٦٩,٣	٥٨,٧	٧٤,٢	٧٨٦٩,٠	٠,٧٣٨	٠,٦٣٩	٠,٧٢٩	٠,٧٠٢	١٨
أسيوط	٧٠,٧	٦٠,٩	٧٣,٥	٧٢٩٠,٦	٠,٧٦٢	٠,٦٥١	٠,٧١٦	٠,٧١٠	١٨
سوهاج	٧٠,٥	٦١,٥	٧٩,٥	٦٦٦٣,٤	٠,٧٥٨	٠,٦٧٥	٠,٧٠١	٠,٧١١	١٠
قنا	٧٠,٥	٦٥,٢	٧٨,٨	٥٨٠٦,٨	٠,٧٥٨	٠,٦٩٧	٠,٦٧٨	٠,٧١١	١٢
الأقصر	٦٩,٨	٧٢,٢	٨٣,٥	٨٢٧٧,٨	٠,٧٤٧	٠,٧٦٠	٠,٧٣٧	٠,٧٤٨	٠٠
أسوان	٧١,٢	٧٧,٠	٧٦,٦	٦٤١٥,٨	٠,٧٧٠	٠,٧٦٩	٠,٦٩٥	٠,٧٤٥	٠٠
الوجه القبلي	٧٠,٢	٦٤,٤	٦٧,٦	٧٢٥٣,٦	٠,٧٥٣	٠,٦٥٥	٠,٧١٥	٠,٧٠٨	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١
البحر الأحمر	٧١,٢	٨٧,٣	٧٢,٣	٧٦٩١,٥	٠,٧٧٠	٠,٨٢٣	٠,٧٢٥	٠,٧٧٣	٠,٢
الوادي الجديد	٧١,٢	٨١,٨	٨٢,٣	١١٥٢٩,٣	٠,٧٧٠	٠,٨٢٠	٠,٧٩٢	٠,٧٩٤	٠,٣
مطروح	٧١,١	٦٤,٩	٧٣,١	٩٤٠٥,٥	٠,٧٦٨	٠,٦٧٦	٠,٧٥٨	٠,٧٣٤	٠,٤
شمال سيناء	٧١,٢	٧٥,٨	٧٨,٨	٨٠٧٦,٣	٠,٧٧٠	٠,٧٦٨	٠,٧٣٣	٠,٧٥٧	٠٠
جنوب سيناء	٧١,١	٨٨,٤	٥٦,٥	١١٣٢٢,٣	٠,٧٦٨	٠,٧٧٨	٠,٧٨٩	٠,٧٧٨	٠٠
محافظات الحدود	٧١,١	٧٧,٢	٦٦,٥	٩١٩٦,٤	٠,٧٦٨	٠,٧٣٦	٠,٧٥٥	٠,٧٥٣	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٧١,٧	٧٠,٤	٦٦,٠	٧٧٨٧,٠	٠,٧٧٨	٠,٦٨٩	٠,٧٢٧	٠,٧٣١	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	

م / ٢ الملامح الأساسية للتنمية البشرية

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد سنوات ٢٠٠٧	الأسر التى تحصل على		معدل القراءة والكتابة (+١٥) (٪) ٢٠٠٧	نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوي (٪) ٢٠٠٨/٢٠٠٧	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه ٢٠٠٨/٢٠٠٧	الأسر التى لديها		
		مياه مأمونة (٪) ٢٠٠٨	صرف صحى (٪) ٢٠٠٨				كهرباء (٪) ٢٠٠٨	راديو (٪) ٢٠٠٨	تليفزيون (٪) ٢٠٠٨
القاهرة	٧١,٣	٠٠	٠٠	٨٠,٧	٨٢,٢	٧٧٢٦,٤	٠٠	٠٠	٠٠
الاسكندرية	٧٢,٠	٠٠	٠٠	٨٠,٥	٩٣,٦	٨٩٧٨,٣	٠٠	٠٠	٠٠
بورسعيد	٧٢,٧	٠٠	٠٠	٨٣,٦	٩٢,١	١٠٥٤٩,٧	٠٠	٠٠	٠٠
السويس	٧٢,٣	٠٠	٠٠	٨٢,٩	٩٨,١	٨٧٤٥,٨	٠٠	٠٠	٠٠
المحافظات الحضرية	٧٢,٢	٩٩,٩	٩٦,٨	٠,٠	٧١,٥	٨٢٨٢,٤	٩٩,٩	٨١,٧	٩٦,٧
دمياط	٧٢,٦	٠٠	٠٠	٧٧,٦	١٠١,٥	٧٨٨٣,٥	٠٠	٠٠	٠٠
الدقهلية	٧١,٨	٠٠	٠٠	٧٢,١	٩٦,٦	٩١١١,٥	٠٠	٠٠	٠٠
الشرقية	٧١,٢	٠٠	٠٠	٦٧,٨	٩٧,٥	٨٧٠٠,٤	٠٠	٠٠	٠٠
القليوبية	٧٢,٧	٠٠	٠٠	٧٢,٥	٩١,٧	٨١٣٤,٤	٠٠	٠٠	٠٠
كفر الشيخ	٧٠,٦	٠٠	٠٠	٦٥,٧	٩٩,٦	٨٩٢٧,٩	٠٠	٠٠	٠٠
الغربية	٧٢,٣	٠٠	٠٠	٧٤,١	٩٦,٥	٨٧٩٩,٦	٠٠	٠٠	٠٠
المنوفية	٧١,٥	٠٠	٠٠	٧٢,٦	٩٥,٦	٩٨٥٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحيرة	٧١,٥	٠٠	٠٠	٦٣,٤	٩٩,٠	٩٤٥١,٦	٠٠	٠٠	٠٠
الإسماعيلية	٧٠,٩	٠٠	٠٠	٧٧,٢	٩٧,٤	٨٩٧٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠
الوجه البحرى	٧١,٥	٩٨,٦	٦٤,٦	٠٠	٨٠,٢	٨٩٣٤,٨	٩٩,٨	٧٨,١	٩٦,٧
حضر	٠٠	٩٩,٨	٩٣,١	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٩	٨١,٣	٩٧,٧
ريف	٠٠	٩٨,١	٥٢,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٨	٧٦,٨	٩٦,٣
الجيزة	٦٩,٥	٠٠	٠٠	٨٠,٣	٩٨,٢	٨٢٤٢,٨	٠٠	٠٠	٠٠
بنى سويف	٧١,٦	٠٠	٠٠	٥٩,٥	٨٨,٧	٨٨٥٧,٤	٠٠	٠٠	٠٠
الفيوم	٦٩,٥	٠٠	٠٠	٥٩,١	٨٦,٢	٨٤٣٣,٧	٠٠	٠٠	٠٠
المنيا	٦٩,٣	٠٠	٠٠	٥٨,٧	٨٨,٥	٨٦٥٥,٩	٠٠	٠٠	٠٠
أسيوط	٧٠,٧	٠٠	٠٠	٦٠,٩	٨٨,٥	٨٠١٩,٦	٠٠	٠٠	٠٠
سوهاج	٧٠,٥	٠٠	٠٠	٦١,٥	٩٤,٧	٧٣٢٩,٧	٠٠	٠٠	٠٠
قنا	٧٠,٥	٠٠	٠٠	٦٥,٢	٩٦,٢	٦٣٨٧,٥	٠٠	٠٠	٠٠
الأقصر	٦٩,٨	٠٠	٠٠	٧٢,٢	١٠٥,٥	٩١٠٥,٦	٠٠	٠٠	٠٠
أسوان	٧١,٢	٠٠	٠٠	٧٧,٠	٩٧,١	٧٠٥٧,٤	٠٠	٠٠	٠٠
الوجه القبلي	٧٠,٢	٩٦,٩	٣٧,٢	٠٠	٧٧,٤	٧٩٧٨,٩	٩٩,٠	٦٢,٤	٩٠,٨
حضر	٠٠	١٠٠,٠	٧٦,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٨	٧٦,٠	٩٦,١
ريف	٠٠	٩٥,١	١٣,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨,٥	٥٤,١	٨٧,٥
البحر الأحمر	٧١,٢	٠٠	٠٠	٨٧,٣	٩٦,٣	٨٤٦٠,٧	٠٠	٠٠	٠٠
الوادى الجديد	٧١,٢	٠٠	٠٠	٨١,٨	١٠٠,٠	١٢٦٨٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠
مطروح	٧١,١	٠٠	٠٠	٦٤,٩	٨٧,١	١٠٣٤٦,١	٠٠	٠٠	٠٠
شمال سيناء	٧١,٢	٠٠	٠٠	٧٥,٨	٩١,٦	٨٨٨٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠
جنوب سيناء	٧١,١	٠٠	٠٠	٨٨,٤	٨٤,٠	١٢٤٥٤,٦	٠٠	٠٠	٠٠
محافظات الحدود	٧١,١	٨٨,٤	٤٢,٨	٠٠	٧٨,٢	١٠١١٦,١	٩٨,٦	٧٠,٨	٩٢,١
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٧١,٧	٩٨,٠	٥٦,٥	٧٠,٤	٧٧,٦	١٠٢٤٦,١	٩٩,٦	٧٣,٧	٩٤,٧
حضر	٠٠	٩٩,٨	٨٩,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٦	٨٠,٠	٩٦,٨
ريف	٠٠	٩٦,٧	٣٧,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٣	٦٧,٨	٩٢,٨

م/٣ الملامح الرئيسية للحرمان البشرى

	بالآلاف									
	الأسر بدون		أطفال يموتون دون سن الخامسة	أطفال خارج التعليم الأساسى والثانوى	أميون (+١٥)	الفقراء		ناقصو الوزن دون الخامسة	أشخاص متعطلون	
	مياه مأمونة	صرف صحى				الإجمالي	المدقعون		إجمالي	إناث
المحافظة	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٧
القاهرة	٠٠	٠٠	٦,٥	٣١٥,١	١٠٨٥,٧	٦١٩,٤	١٣٤,١	٠٠	٢٨٣,١	١٠٩,٦
الإسكندرية	٠٠	٠٠	٢,٢	٥٣,٩	٦٦٤,٩	٢٧١,٢	٥٠,٨	٠٠	١٦٢,٧	٥١,٩
بورسعيد	٠٠	٠٠	٠,٣	٩,٥	٧٦,٩	٢٥,٩	١٠,١	٠٠	٢٢,٨	١١,٦
السويس	٠٠	٠٠	٠,٣	٢,٢	٦٩,٤	١٠,٣	١,٧	٠٠	١٥,٩	١٠,٦
المحافظات الحضرية	٣,٥	١١١,٩	٠,٠	٩٨٤,٩	٠٠	٩٢٧,٠	١٩٦,٧	٧٩,٧	٠,٠	٠,٠
دمياط	٠٠	٠٠	٠,٤	٣,٧-	١٩٤,٨	١٢,٦	٢,٠	٠٠	٢٤,٤	١٣,٨
الدقهلية	٠٠	٠٠	٢,٢	٣٩,٦	١١٠٦,٨	٤٧٨,٠	٥٠,٩	٠٠	٢٠٨,٦	١٣٦,٧
الشرقية	٠٠	٠٠	٢,٨	٣٢,٨	١٣٤٢,٥	١٠٥٨,٩	١٠٥,٦	٠٠	٢٢٠,٠	٩٥,٠
القليوبية	٠٠	٠٠	١,٩	٨١,٩	٩١٣,٣	٤٩٧,٠	٧٦,٨	٠٠	١٠٥,٤	٦٤,٢
كفر الشيخ	٠٠	٠٠	٠,٨	٢,٥	٧١٧,٨	٣٠٣,٠	٥٧,٦	٠٠	٩٥,٠	٤٨,٦
الغربية	٠٠	٠٠	١,٧	٣١,٥	٨٣٤,٠	٣١٥,٢	٣٣,٨	٠٠	١٦٦,٣	٩٩,٠
المنوفية	٠٠	٠٠	١,٥	٣٣,٤	٧٠٨,١	٦٠٥,٠	١٠٥,٦	٠٠	٧٥,١	٣٩,١
البحيرة	٠٠	٠٠	١,٧	١٠,٩	١٣٨٨,٥	١١٥٢,٢	١٨٣,٨	٠٠	١٢٤,٢	٧٦,٩
الإسماعيلية	٠٠	٠٠	٠,٥	٦,٠	١٧٠٣,٦	١٨٦,٢	٤٢,٠	٠٠	٣٤,٨	١٧,٥
الوجه البحري	١٠٨,٥	٢٧٤٤,٧	٠,٠	١٧٥٨,٠	٠,٠	٤٥٧٥,١	٦٥٨,٧	١٧٥,٥	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٤٩٠,٩	٤٩٢,٧	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨٢,٨	٢٧٢,٩	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٠٠	٠٠	٢,٧	٢٤,٢	٥٠٥,٣	٧٤٨,٠	١٥٤,٢	٠٠	١٢٤,٢	٣٧,٣
بنى سويف	٠٠	٠٠	٢,٠	٧١,٤	٧٠٧,١	١٣٣٢,٦	٣٠٢,٩	٠٠	٢٩,٤	١٣,٦
الفيوم	٠٠	٠٠	١,٧	٩٣,٨	٧٨١,٠	٢١٧٠,٦	١١١٧,٢	٠٠	٢٥,٥	١٧,٦
المنيا	٠٠	٠٠	٣,٨	١٣١,٨	١٣٠٤,٧	١٨٤١,٧	٧١٦,٧	٠٠	٨٢,١	٤٢,٠
أسيوط	٠٠	٠٠	٤,٥	١١٠,٣	١٠١٣,١	١٢٠٨,٤	٣٥٥,٢	٠٠	٨٢,٠	٤٤,٦
سوهاج	٠٠	٠٠	٣,٠	٥٥,٠	١٠٩١,٧	١٩٢,١	٦٧,٣	٠٠	٩٨,٦	٥٦,٩
قنا	٠٠	٠٠	٢,٠	٣١,١	٨٠٨,٨	٢٢٥,٤	٤٨,٥	٠٠	٦١,٢	٢٧,١
الأقصر	٠٠	٠٠	٠,٦	٦,٠-	١٠٢,٤	١٠٣٣٩,٨	٣٥٧٢,٦	٠٠	٢٣,٤	١٠,٦
أسوان	٠٠	٠٠	٠,٤	٨,٣	٢١٧,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٥٤,٤	١٧,١
الوجه القبلي	١٩٤,٢	٣٩٣٤,٨	٠,٠	١٨٨٧,٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٨٧,٢	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٠٠	٠٠	٠,١	١,٩	٢٩,٩	٠٠	٠٠	٠٠	١,٨	١,٠
الوادى الجديد	٠٠	٠٠	٠,١	٠,٠	٢٦,٤	٠٠	٠٠	٠٠	١٠,٦	٩,٧
مطروح	٠٠	٠٠	٠,٣	١١,٧	٨٤,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٣,٥	١,٥
شمال سيناء	٠٠	٠٠	٠,٣	٧,٨	٦١,٤	٣٨٧,١	١١٣,٠	٠٠	٣,٧	٢,٦
جنوب سيناء	٠٠	٠٠	٠,٠٣	٣,٣	١٥,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٤,٦	٠,٩
محافظات الحدود	٣٥,١	١٧٢,٩	٠,٠	٧٦,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٥,٦	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦١٩١,٠	٤٥٤٣,٤	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٣٤١,٣	٦٩٦٤,٣	٤٤,٢	٤٧٠٦,٨٠	١٧٠٢٣,٥	٠٠	٠٠	٤٣٥,١	٢١٣٥,٠	١٠٥٧,٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠			٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠			٠٠	٠٠	٠٠

* المجموع قد لا يساوي مجموع المحافظات لاستبعاد محافظتي حلوان و ٦ اكتوبر (النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٦).

م/٤ إتجاهات التنمية البشرية

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)		وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى	(٪) الأسر التي تحصل على مياة مأمونة	معدل القراءة والكتابة ٪ (١٥+)	نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى
	١٩٧٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧
القاهرة	٥٧,٠	٧١,٣	٢٩,٥	٠٠	٨٠,٧	٨٢,٢
الإسكندرية	٥٩,١	٧٢,٠	١٩,٧	٠٠	٨٠,٥	٩٣,٦
بورسعيد	٥٩,٢	٧٢,٧	٢٣,٤	٠٠	٨٣,٦	٩٢,١
السويس	٥٢,٦	٧٢,٣	١٤,٧	٠٠	٨٢,٩	٩٨,١
المحافظات الحضرية	٥٧,٦	٧٢,٢	١٩,٥	٩٩,٩	٠٠	٧١,٥
دمياط	٥٧,٥	٧٢,٦	١١,٨	٠٠	٧٧,٦	١٠١,٥
الدقهلية	٥٦,٩	٧١,٨	١٢,٤	٠٠	٧٢,١	٩٦,٦
الشرقية	٥٤,٦	٧١,٢	١٤,٨	٠٠	٦٧,٨	٩٧,٥
القليوبية	٥٣,٩	٧٢,٧	١٢,٠	٠٠	٧٢,٥	٩١,٧
كفر الشيخ	٥٦,٦	٧٠,٦	١٠,٧	٠٠	٦٥,٧	٩٩,٦
الغربية	٥٥,٥	٧٢,٣	١٢,٦	٠٠	٧٤,١	٩٦,٥
المنوفية	٥٤,٨	٧١,٥	١٣,٠	٠٠	٧٢,٦	٩٥,٦
البحيرة	٥٦,٠	٧١,٥	١٠,٦	٠٠	٦٣,٤	٩٩,٠
الإسماعيلية	٥٧,٧	٧٠,٩	١٥,٥	٠٠	٧٧,٢	٩٧,٤
الوجه البحري	٥٥,٦	٧١,٥	١٢,٦	٩٨,٦	٠٠	٨٠,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٨	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨,١	٠٠	٠٠
الجيزة	٥٥,٢	٦٩,٥	١٢,٩	٠٠	٨٠,٣	٩٨,٢
بنى سويف	٥٠,١	٧١,٦	٢٥,٥	٠٠	٥٩,٥	٨٨,٧
الفيوم	٤٩,٣	٦٩,٥	١٧,٣	٠٠	٥٩,١	٨٦,٢
المنيا	٥٢,١	٦٩,٣	٢٤,٠	٠٠	٥٨,٧	٨٨,٥
أسيوط	٥٣,٢	٧٠,٧	٣٥,٢	٠٠	٦٠,٩	٨٨,٥
سوهاج	٥٤,٧	٧٠,٥	٢٢,٨	٠٠	٦١,٥	٩٤,٧
قنا	٥٣,٦*	٧٠,٥	٢٠,٦	٠٠	٦٥,٢	٩٦,٢
الأقصر	٠,٠	٦٩,٨	٢٢,٣	٠٠	٧٢,٢	١٠٥,٥
أسوان	٥١,٤	٧١,٢	٢٠,٦	٠٠	٧٧,٠	٩٧,١
الوجه القبلي	٥٣,٠	٧٠,٢	٢٤,٥	٩٦,٩	٠٠	٧٧,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠,٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٩٥,١	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٠٠	٧١,٢	١٣,٢	٠٠	٨٧,٣	٩٦,٣
الوادى الجديد	٠٠	٧١,٢	١٢,٦	٠٠	٨١,٨	١٠٠,٠
مطروح	٠٠	٧١,١	١١,٠	٠٠	٦٤,٩	٨٧,١
شمال سيناء	٠٠	٧١,٢	٢١,٣	٠٠	٧٥,٨	٩١,٦
جنوب سيناء	٠٠	٧١,١	١٤,٧	٠٠	٨٨,٤	٨٤,٠
محافظات الحدود	٠٠	٧١,١	١٤,٧	٨٨,٤	٠٠	٧٨,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــــر	٥٥,٠	٧١,٧	١٨,٠	٩٨,٠	٧٠,٤	٧٧,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٨	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦,٧	٠٠	٠٠

* قنا والاقصر معا

م/٥ تكوين رأس المال البشرى

	معدل القراءة والكتابة (١٥+)٪		نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى		السكان(١٥+) الحاصلون على مؤهل ثانوى أو أعلى (٪)		المشتغلون بالمهن العلمية والفنية كنسبة من إجمالي المشتغلين (١٥+)	
المحافظة	إجمالي	إناث	إجمالي	إناث	إجمالي	إناث	إجمالي	إناث
	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
القاهرة	٨٠,٧	٧٦,٨	٨٢,٢	٨٣,٠	٥١,٧	٤٨,٩	٣١,٥	٥٩,٣
الإسكندرية	٨٠,٥	٧٦,٥	٩٣,٦	٩٤,٦	٤٦,٠	٤٣,٦	٢٥,٨	٤٠,١
بورسعيد	٨٣,٦	٨٠,٥	٩٢,١	٩١,٨	٥٣,٧	٥٢,١	٢٤,٤	٥١,٣
السويس	٨٢,٩	٧٨,٣	٩٨,١	٩٨,٠	٤٧,٥	٤٤,٥	٢٧,٣	٥٦,٩
المحافظات الحضرية	٠٠	٠٠	٧١,٥	٨٧,٤	٤٩,٧	٤٧,٠	٠٠	٠٠
دمياط	٧٧,٦	٧٥,٩	١٠١,٥	١٠٤,٢	٣٨,٦	٤١,١	١٨,٥	٥٣,٣
الدقهلية	٧٢,١	٦٦,٢	٩٦,٦	٩٨,٧	٤٠,٢	٣٨,٦	١٩,١	٣٥,٢
الشرقية	٦٧,٨	٦٠,٤	٩٧,٥	٩٨,٦	٣٦,٥	٣٣,٠	١٨,٦	٢١,٤
القليوبية	٧٢,٥	٦٥,٤	٩١,٧	٩٢,٣	٣٨,٩	٣٥,٦	٢٢,٥	٤٤,٨
كفر الشيخ	٦٥,٧	٥٧,٣	٩٩,٦	١٠١,٠	٣٥,٦	٣١,٨	١٥,٥	٢٣,٣
الغربية	٧٤,١	٦٦,٤	٩٦,٥	٩٧,٤	٤١,٩	٣٨,٨	٢٣,٥	٤٠,٨
المنوفية	٧٢,٦	٦٣,٩	٩٥,٦	٩٦,٢	٤٠,٥	٣٦,٧	٢٢,٤	٣١,٢
البحيرة	٦٣,٤	٥٤,٢	٩٩,٠	٩٨,٥	٣١,٦	٢٦,٨	١٢,٢	١٣,٧
الإسماعيلية	٧٧,٢	٧١,٠	٩٧,٤	٩٦,٥	٤٠,٧	٣٧,٨	٢٣,٩	٤٠,٥
الوجه البحري	٠٠	٠٠	٨٠,٢	٩٧,٧	٣٧,٩	٣٤,٨	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٨٠,٣	٧٦,١	٩٨,٢	٩٨,٩	٥٠,٣	٤٧,٢	١٦,٧	٣٨,٥
بنى سويف	٥٩,٥	٤٧,٨	٨٨,٧	٨٦,٣	٢٦,٩	٢٠,٧	١٣,٠	١٣,٢
الفيوم	٥٩,١	٤٩,٩	٨٦,٢	٨٤,٩	٢٨,٠	٢٢,٥	١١,٧	١٧,٠
المنيا	٥٨,٧	٤٧,١	٨٨,٥	٨٥,٢	٢٧,١	٢٠,٠	٩,٦	١٠,١
اسيوط	٦٠,٩	٥١,٠	٨٨,٥	٨٥,٦	٢٩,١	٢٣,١	١٧,٨	٣٢,٧
سوهاج	٦١,٥	٥٠,٠	٩٤,٧	٩١,٣	٢٦,٣	١٩,٣	١٦,٩	٢٢,٣
قنا	٦٥,٢	٥٤,٦	٩٦,٢	٩٢,٩	٣٠,٦	٢١,٧	١٧,٨	٢٨,٨
الأقصر	٧٢,٢	٦٤,٢	١٠٥,٥	١٠٥,٨	٣٨,٤	٣١,١	٢٧,٢	٤٣,٩
أسوان	٧٧,٠	٦٩,٧	٩٧,١	٩٦,١	٤٠,٤	٣٣,٠	٢٣,٦	٦٥,٨
الوجه القبلي	٠٠	٠٠	٧٧,٤	٩٠,٥	٣١,٩	٢٥,٥	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٨٧,٣	٨١,٣	٩٦,٣	٩٩,١	٥٣,٧	٣٩,٠	٢٨,٦	٢٠,٣
الوادى الجديد	٨١,٨	٧٥,٦	١٠٠,٠	٩٩,٠	٤٦,٥	٤١,٤	٣٣,٤	٣٦,٧
مطروح	٦٤,٩	٥١,١	٨٧,١	٧٧,٠	٢٢,٤	١٥,٦	١٢,٥	٢١,٣
شمال سيناء	٧٥,٨	٦٦,٠	٩١,٦	٨٨,٣	٣٨,٢	٣١,١	٢٨,٧	٥٢,٨
جنوب سيناء	٨٨,٤	٨٠,٦	٨٤,٠	٨٦,٨	٤٧,٣	٢٤,٤	٢٤,٢	٦٨,٣
محافظات الحدود	٠٠	٠٠	٧٨,٢	٨٨,٢	٤٠,٤	٢٩,٧	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــــر	٧٠,٤	٦٢,٧	٧٧,٦	٩٣,٠	٣٧,٩	٣٣,٥	٢٠,٥	٣١,٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

م/٦ حالة المـــرأة

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات) ٢٠٠٧	معدل وفيات الأمهات لكل (١٠٠٠٠٠) مولود حي* ٢٠٠٨	وسيط العمر عند الزواج الأول **(سنوات) ٢٠٠٨	نسبة القيد الإجمالية تعليم أساسي إجمالي ٢٠٠٧	إبتدائى ٢٠٠٧	إعدادى ٢٠٠٧	ثانوى ٢٠٠٧	الإناث (١٥+) الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى (٪) ٢٠٠٨	العاملات فى المهن المتخصصة (٪) ٢٠٠٧	الإناث فى قوة العمل (٪من الإجمالي) ٢٠٠٧
القاهرة	٧٥,٢	٥٣,٠	٠٠	٨٣,٠	٨٨,٥	٨٨,٦	٦٢,٥	٤٨,٩	٣٣,٥	٢٠,٣
الاسكندرية	٧٥,٣	٧٠,٠	٠٠	٩٤,٦	١٠٨,١	٩٦,٦	٦٠,٣	٤٣,٦	٣١,٦	٢١,٧
بورسعيد	٧٥,٠	٤٢,٠	٠٠	٩١,٨	١٠٣,٥	٩٤,٠	٦١,٢	٥٢,١	٤٥,٣	٢٤,٨
السويس	٧٥,٣	٥٦,٠	٠٠	٩٨,٠	١٠٦,٣	٩٦,٠	٧٧,٨	٤٤,٥	٣٥,٩	٢٢,١
المحافظات الحضرية	٧٥,٧	٠٠	٢٢,٦	٨٧,٤	٩٥,٦	٩١,٥	٦٢,٤	٤٧,١	٠٠	٠٠
دمياط	٧٦,٣	٥٩,٠	٠٠	١٠٤,٢	١١٦,١	١٠٣,٥	٧٤,٠	٤١,٠٩	٤٥,٦	١٨,٦
الدقهلية	٧٤,٨	٦٠,٠	٠٠	٩٨,٧	١٠٨,٧	٩٧,١	٧٥,٨	٣٨,٥٧	٣٥,٥	٢٤,٧
الشرقية	٧٤,٩	٤٩,٠	٠٠	٩٨,٦	١١٠,٥	٩٣,٣	٧٤,٤	٣٢,٩٧	٣٠,٨	٢٨,٧
القليوبية	٧٤,٤	٤١,٠	٠٠	٩٢,٣	١٠٦,٨	٨٢,٨	٦٦,١	٣٥,٦٠	٢٩,٨	١٨,٧
كفر الشيخ	٧٥,٩	٣٦,٠	٠٠	١٠١,٠	١١١,٤	٩٩,٥	٧٧,٦	٣١,٨٣	٣٢,٧	٢٤,٧
الغربية	٧٤,٧	٤٤,٠	٠٠	٩٧,٤	١٠٧,١	٩٦,٢	٧٥,٥	٣٨,٧٧	٣٦,١	٢٥,٥
المنوفية	٧٤,١	٤٥,٠	٠٠	٩٦,٢	١٠٧,٦	٩١,٦	٧٣,٥	٣٦,٧٤	٣٣,٧	٢٦,١
البحيرة	٧٣,٢	٣٨,٠	٠٠	٩٨,٥	١١٣,٤	٩٣,٧	٦٨,٢	٢٦,٨٤	٣١,٨	٣٠,٦
الإسماعيلية	٠٠	٦٢,٠	٠٠	٩٦,٥	١١١,٢	٩٠,٢	٦٥,٦	٣٧,٨٤	٣٦,٨	٢٤,٨
الوجه البحري	٠٠	٠٠	٢٠,٥	٩٧,٧	١٠٩,٧	٩٣,٥	٧٢,٦	٣٤,٨	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٢٢,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٧٢,٥	٠٠	٢٠,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٧٤,٥	٤٥,٠	٠٠	٩٨,٩	١١٤,٢	٩٦,٦	٦١,٦	٤٧,١٨	٣٠,٦	١٤,٤
بنى سويف	٧٢,٣	٦٥,٠	٠٠	٨٦,٣	١٠٢,٤	٧٨,٦	٥١,٤	٢٠,٦٨	٣٣,٦	٣٣,٧
الفيوم	٧١,٩	٤٣,٠	٠٠	٨٤,٩	٩٩,٢	٧٧,٦	٥٥,٤	٢٢,٥٤	٣٤,١	٢٤,٩
المنيا	٧٣,١	٦٤,٠	٠٠	٨٥,٢	٩٨,٤	٧٦,٠	٦٠,٧	١٩,٩٩	٣١,٧	٣١,٤
أسيوط	٧٢,١	٩٣,٠	٠٠	٨٥,٦	٩٧,٦	٨٠,٢	٥٩,٦	٢٣,١٢	٣٤,٨	٢١,٩
سوهاج	٧٣,٢	٤٨,٠	٠٠	٩١,٣	١٠٢,٢	٨٤,٤	٧٠,٣	١٩,٢٧	٢٨,٥	٢٥,٠
قنا	٧٢,٩	٦٥,٠	٠٠	٩٢,٩	١٠٢,٩	٩٢,٢	٦٧,٦	٢١,٧٠	٢٥,٤	١٧,٦
الأقصر	٧٤,٣	٩٣,٠	٠٠	١٠٥,٨	١١٢,٦	١١١,٦	٨٢,٠	٣١,٠٦	٢٧,٦	٢١,٩
أسوان	٠٠	٤٥,٠	٠٠	٩٦,١	١٠٦,٢	٩٩,٣	٦٧,٩	٣٣,٠٠	٢٩,٥	١٤,١
الوجه القبلي	٠٠	٠٠	١٩,٤	٩٠,٥	١٠٣,٤	٨٥,٥	٦٢,٣	٢٥,٥	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٢١,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٧٤,٣	٠٠	١٨,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٧٤,٣	١٤,٠	٠٠	٩٩,١	١٠٦,١	٨٥,٧	٩٨,٠	٣٩,٠٢	٢٤,٥	٦,٩
الوادى الجديد	٧٤,٢	١٩,٠	٠٠	٩٩,٠	١٠٥,١	٩٢,١	٩٠,٩	٤١,٤٠	٣٩,٠	٤٢,٧
مطروح	٧٤,٢	٥٨,٠	٠٠	٧٧,٠	١٠٢,٠	٥٧,٦	٢٨,٦	١٥,٥٨	٣٠,٩	١٩,٠
شمال سيناء	٧٤,٢	٦٧,٠	٠٠	٨٨,٣	٩٨,٩	٨١,١	٦٤,٧	٣١,٠٧	٣٣,٨	٢٠,٢
جنوب سيناء	٠٠	٠,٠	٠٠	٨٦,٨	١٠٢,٨	٧٢,٤	٥٢,٩	٢٤,٤٤	١٨,٨	٧,٧
محافظات الحدود	٠٠	٠٠	٢٠,٦	٨٨,٢	١٠٢,٣	٧٥,٨	٦٢,٣	٢٩,٧	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٧٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٠٠	٥٥,٠	٢٠,٦	٩٣,٠	١٠٤,٨	٨٩,٦	٦٦,٨	٣٣,٦	٣٢,٣	٢٣,٩
حضر	٠٠	٠٠	٢٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	١٩,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* بيانات محافظة القاهرة لا تشمل بيانات محافظة حلوان وبيانات محافظة الجيزة لا تشمل بيانات محافظة ٦ أكتوبر

حسبت من بيانات المسح السكاني والصحي**

م/٧ الإناث كنسبة من الذكور

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	السكان	الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+)	القيد بالإبتدائى	القيد بالإعدادى	القيد بالثانوى	قوة العمل (١٥+)
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧
القاهرة	١٠٦,٤	٩٦,٨	٩٠,٨	١٠٠,٠	١٠٤,١	١٠٥,٤	٢٥,٥
الاسكندرية	١٠٥,٢	٩٥,٨	٩٠,٦	١٠٠,١	١٠٦,٦	١٠٢,٣	٢٧,٨
بورسعيد	١٠٥,٨	٩٦,٤	٩٣,٠	٩٧,٦	٩٩,٧	١٠٢,٢	٣٣,٠
السويس	١٠٦,٤	٩٦,٣	٨٩,٧	٩٨,٨	١٠٠,٠	١٠١,٥	٢٨,٤
المحافظات الحضرية	٠٠	٩٦,٤	٠٠	٩٩,٨	١٠٤,٥	١٠٤,٢	٢٦,٧
دمياط	١٠٦,٧	٩٥,٦	٩٥,٨	٩٨,١	١١٢,٩	١٢٦,٩	٢٢,٨
الدقهلية	١٠٨,٦	٩٦,٩	٨٥,١	٩٩,٤	١٠٨,٩	١١٧,١	٣٢,٩
الشرقية	١٠٧,١	٩٥,٠	٨٠,٦	١٠٠,٦	١٠٤,٥	١٠٣,٥	٤٠,٢
القليوبية	١٠٦,٣	٩٤,٤	٨٢,٧	٩٩,٩	١٠٤,٩	١٠١,٠	٢٣,٠
كفر الشيخ	١٠٧,٧	٩٧,٩	٧٧,٥	١٠٠,٨	١٠٤,٥	١٠٧,٠	٣٢,٨
الغربية	١٠٧,٤	٩٧,٢	٨١,٣	٩٩,٢	١٠٢,٧	١١٠,٢	٣٤,١
المنوفية	١٠٦,٦	٩٤,١	٧٩,٣	٩٩,١	١٠١,٢	١٠٨,١	٣٥,٢
البحيرة	١٠٦,٧	٩٥,١	٧٥,٣	٩٨,٦	١٠٢,٠	٩٥,٢	٤٤,١
الإسماعيلية	١٠٦,٣	٩٦,٥	٨٥,٣	٩٩,٥	١٠٢,٨	٨٧,١	٣٢,٩
الوجه البحري	٠٠	٩٥,٧	٠٠	٩٩,٦	١٠٤,٥	١٠٥,٦	٣٤,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	١٠٦,٥	٩٣,٨	٩٠,٣	١٠١,٠	١٠٢,٣	١٠٠,٧	١٦,٨
بنى سويف	١٠٦,٣	٩٦,٥	٦٧,٥	٩٧,٦	٩١,٥	٨٦,٨	٥٠,٨
الفيوم	١٠٥,٠	٩٣,٥	٧٣,٧	٩٩,١	٩٦,٣	٨٨,٢	٣٣,١
المنيا	١٠٦,١	٩٥,٩	٦٧,٤	٩٥,٥	٩٣,١	٨٣,٠	٤٥,٧
أسيوط	١٠٦,٠	٩٥,٩	٧٢,٢	٩٣,٩	٩٤,٣	٩٣,٦	٢٨,٠
سوهاج	١٠٤,٥	٩٧,٦	٦٨,٧	٩٧,٣	٩٤,٨	٧٧,٥	٣٣,٤
قنا	١٠٦,٦	٩٨,٩	٧١,٩	٩٨,٥	٩٣,٣	٧٨,٨	٢١,٤
الأقصر	١٠٦,٦	٩٥,٧	٨٠,٤	١٠١,٧	١٠١,٣	٩٦,٣	٢٨,١
أسوان	١٠٦,٧	٩٨,٦	٨٢,٨	١٠٠,٨	١٠١,١	٨٥,٤	١٦,٤
الوجه القبلي	٠٠	٩٥,٩	٠٠	٩٧,٩	٩٦,١	٨٦,٧	٢٩,٩
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	١٠٦,٧	٦٤,٦	٨٩,٤	٩٩,٦	١٠٨,٣	١٢٢,٤	٧,٥
الوادى الجديد	١٠٦,٧	٩٤,٦	٨٦,٢	٩٨,٩	١٠٠,٦	٩٢,٢	٧٤,٤
مطروح	١٠٦,٧	٩٠,٨	٦٦,٢	٩٢,٢	٦٥,٥	٤٣,٤	٢٣,٤
شمال سيناء	١٠٦,٥	٩٢,٥	٧٧,٨	٩٦,٩	٩٨,٣	٧١,٩	٢٥,٤
جنوب سيناء	١٠٦,٧	٥٠,١	٨٧,٧	٩٨,٣	٩٦,٧	١٤٩,٩	٨,٣
محافظات الحدود	٠٠	٧٩,٨	٠٠	٩٦,٣	٨٩,٩	٨٠,٥	٢٤,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	١٠٦,٥	٩٥,٦	٨٠,٧	٩٨,٩	١٠٠,٩	٩٧,٤	٣١,٣
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

م/٨ الفجوة بين الريف والحضر

		الأسر التى تحصل علي				الإلمام		التفاوت بين الريف والحضر		
	سكان الريف	مياه مأمونة (٪)		صرف صحى (٪)		بالقراءة والكتابة (١٥+) (٪)				
المحافظة	(٪من الإجمالي)	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	مياه مأمونة	صرف صحى	قراءة وكتابة
	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
القاهرة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٠,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الاسكندرية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٩,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
بورسعيد	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨١,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السويس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨١,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المحافظات الحضرية	٠٠	٩٩,٩	٠٠	٩٦,٨	٠,٠	٨٠,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
دمياط	٦١,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨١,٣	٧٢,١	٠٠	٠٠	٨٩,٩
الدقهلية	٧٢,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٨,١	٦٨,٤	٠٠	٠٠	٨٨,٦
الشرقية	٧٦,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٩,٣	٦٣,٧	٠٠	٠٠	٨١,٤
القليوبية	٥٥,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٧,٣	٦٨,٥	٠٠	٠٠	٨٩,٦
كفر الشيخ	٧٦,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٤,٧	٦١,٦	٠٠	٠٠	٨٣,٦
الغربية	٧٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨١,٧	٦٩,٦	٠٠	٠٠	٨٦,٢
المنوفية	٧٩,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٩,٩	٦٩,٥	٠٠	٠٠	٨٨,١
البحيرة	٨٠,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٦,٣	٥٩,١	٠٠	٠٠	٧٨,٥
الإسماعيلية	٥٤,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٣,٠	٦٨,٨	٠٠	٠٠	٨٣,٩
الوجه البحري	٧٢,٠	٩٩,٨	٩٨,١	٩٣,١	٥٢,٦	٧٨,٨	٦٥,٨	٩٨,٠	٥٦,٥	٨٤,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٤١,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٩,٤	٦٢,٦	٠٠	٠٠	٧٩,٩
بنى سويف	٧٦,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٢,١	٥٣,٦	٠٠	٠٠	٧٥,٣
الفيوم	٧٧,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٩,٣	٥٣,٦	٠٠	٠٠	٧٨,٣
المنيا	٨١,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥,٧	٥٢,٤	٠٠	٠٠	٧٠,١
اسيوط	٧٣,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥,٥	٥٤,٤	٠٠	٠٠	٧٢,٩
سوهاج	٧٨,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٢,٨	٥٧,٠	٠٠	٠٠	٧٩,٣
قنا	٧٨,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٧,٦	٦٠,٣	٠٠	٠٠	٧٨,٧
الأقصر	٥٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٨,٣	٦٤,٢	٠٠	٠٠	٨٣,١
أسوان	٥٧,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٠,٥	٧٢,٧	٠٠	٠٠	٩١,٦
الوجه القبلي	٠٠	١٠٠,٠	٩٥,١	٧٦,٥	١٣,٥	٧٦,٩	٥٧,١	٩٥,٢	١٧,٦	٧٥,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٤,٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٧,٦	٥٢,٦	٠٠	٠٠	٦٠,٨
الوادى الجديد	٥١,٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٦,٦	٧١,٧	٠٠	٠٠	٨٣,٩
مطروح	٢٩,٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٨,٣	٤٨,٠	٠٠	٠٠	٧١,٢
شمال سيناء	٣٩,٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٢,٢	٥٩,٩	٠٠	٠٠	٧٣,٨
جنوب سيناء	٤٩,١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٣,٣	٧٤,٨	٠٠	٠٠	٨١,٢
محافظات الحدود	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٢,٢	٦٢,٥	٠٠	٠٠	٧٧,٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٥٧,٠٠	٩٩,٨	٩٦,٧	٨٩,٨	٣٧,٥	٧٩,١	٦٢,٠	٩٦,٩	٤١,٨	٧٩,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

م/ ٩ بقاء الطفل ونماؤه

المحافظة	نسبة الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة	معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى	معدل* وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى		معدل وفيات* الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حى		أطفال سبق لهم الرضاعة الطبيعية (٪)	حالات الولادة تحت إشراف صحى (٪)	الأطفال المحصنون** فى سن ٢٣:١٢ شهرا (٪)	ناقصو الوزن دون الخامسة (٪)
			مسجل	معدل	مسجل	معدل				
	٢٠٠٨	٢٠٠٨	١٩٦١	٢٠٠٨	١٩٦١	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
القاهرة	..	٥٣,٠	١٥١,٠	٢٩,٥	٢٤,٠	٣٥,٥	..	..	..	..
الاسكندرية	..	٧٠,٠	١٣٩,٠	١٩,٧	٢١٦,٠	٢٤,٢	..	..	..	..
بورسعيد	..	٤٢,٠	١٠٨,٠	٢٣,٤	١٤٧,٠	٢٥,٨	..	..	..	..
السويس	..	٥٦,٠	١٦٣,٠	١٤,٧	٢٣٦,٠	١٧,٤	..	..	..	..
المحافظات الحضرية	٨٩,٢	..	١٤٧,٠	١٩,٥	٢٣١,٠	٢٣,٦	٩٥,٢	٨٩,٤	٩٤,٣	٥,٩
دمياط	..	٥٩,٠	٨٢,٠	١١,٨	١٣٦,٠	١٤,٤	..	..	..	..
الدقهلية	..	٦٠,٠	٧١,٠	١٢,٤	١٧٩,٠	١٦,٦	..	..	..	..
الشرقية	..	٤٩,٠	٧٢,٠	١٤,٨	١٥٩,٠	١٩,٧	..	..	..	..
القليوبية	..	٤١,٠	١٣٣,٠	١٢,٠	٢٩٧,٠	١٥,٥	..	..	..	..
كفر الشيخ	..	٣٦,٠	٦٠,٠	١٠,٧	١٢٥,٠	١٤,٢	..	..	..	..
الغربية	..	٤٤,٠	١٠٧,٠	١٢,٦	٢١٥,٠	١٤,٣	..	..	..	..
المنوفية	..	٤٥,٠	١٣٠,٠	١٣,٠	٢٧٥,٠	١٧,٣	..	..	..	..
البحيرة	..	٣٨,٠	٧٧,٠	١٠,٦	١٥٨,٠	١٥,٣	..	..	..	..
الإسماعيلية	..	٦٢,٠	٩٩,٠	١٥,٥	١٦١,٠	٢٠,٧	..	..	..	..
الوجه البحري	٧٥,٠	..	٩٣,٠	١٢,٦	١٩٤,٠	١٣,٧	٩٦,١	٧٨,١	٩٣,٧	٥,٥
حضر	٨٢,٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	٧٢,٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجيزة	..	٤٥,٠	١٢٦,٠	١٢,٩	٢٥٤,٠	١٦,٢	..	..	..	..
بنى سويف	..	٦٥,٠	١٠٦,٠	٢٥,٥	١٩٦,٠	٣٠,٥	..	..	..	..
الفيوم	..	٤٣,٠	١٥١,٠	١٧,٣	٢٩٠,٠	٢٢,٠	..	..	..	..
المنيا	..	٦٤,٠	١٠٨,٠	٢٤,٠	٢١٣,٠	٣٠,٣	..	..	..	..
أسيوط	..	٩٣,٠	١٠٧,٠	٣٥,٢	٢٠٧,٠	٤٣,٥	..	..	..	..
سوهاج	..	٤٨,٠	٨٦,٠	٢٢,٨	١٧٣,٠	٢٨,٩	..	..	..	..
قنا	..	٦٥,٠	٨٠*	٢٠,٦	١٥٤*	٢٥,٩	..	..	..	..
الأقصر	..	٩٣,٠	..	٢٢,٣	..	٢٨,٩	..	..	..	..
أسوان	..	٤٥,٠	١٠٩,٠	٢٠,٦	١٩١,٠	١٤,٨	..	..	..	..
الوجه القبلي	٦٥,٩	..	١٠٢,٠	٢٤,٥	١٩٩,٠	٢٩,٩	٩٥,٦	٥٧,٥	٨٨,٤	٦,٧
حضر	٨١,٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	٥٩,٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البحر الأحمر	..	١٤,٠	١٩١,٠	١٣,٢	٢٦٦,٠	١٦,٦	..	..	..	..
الوادى الجديد	..	١٩,٠	١٨١,٠	١٢,٦	٣٣٤,٠	١٧,٢	..	..	..	..
مطروح	..	٥٨,٠	٩٨,٠	١١,٠	١٧٦,٠	١٤,٢	..	..	..	..
شمال سيناء	..	٦٧,٠	٩٤,٠	٢١,٣	١٣٦,٠	٢٦,٨	..	..	..	..
جنوب سيناء	..	٠,٠	..	١٤,٧	..	٢٢,٥	..	..	..	..
محافظات الحدود	٧١,٠	..	١٢٤,٠	١٤,٧	٢١٠,٠	١٩,٠	٩٥,٧	٧٢,٩	٨٦,٢	٤,٢
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصـــــر	٧٣,٦	٥٥,٠	١٠٨,٠	١٨,٠	٢٠٤,٠	٢٢,٨	٩٥,٨	٧١,٧	٩١,٧	٦,٠
حضر	٨٥,٠	..	..	..	..	..	٩٥,٢	٨٥,٥	٩٣,٧	٦,٠
ريف	٦٦,٩	..	..	..	..	..	٩٦,١	٦٣,٦	٩٠,٥	٦,٠

* حسب معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي لإجمالي المحافظات الحضرية دون محافظة القاهرة ولإجمالي محافظات الوجه البحري دون محافظة القليوبية ولإجمالي محافظات الوجه القبلي دون محافظة الجيزة. كما أن بيانات محافظة القاهرة لا تشمل بيانات محافظة حلوان وبيانات محافظة الجيزة لا تشمل بيانات محافظة ٦ أكتوبر

** يعتبر الطفل تم تطعيمه بالكامل اذا حصل على تطعيم الدرن والحصبة أو الحصبة الألماني /الغدة النكافية وثلاث جرعات من الثلاثي وثلاث جرعات من شلل الاطفال

م/ ١٠ الملامح الأساسية للحالة الصحية

المحافظة	الأسر المزودة بـ: مياه مأمونة (٪)	الأسر المزودة بـ: صرف صحي (٪)	عدد الاطباء* بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة	عدد الممرضات* بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة	نسبة الممرضات* للأطباء بوزارة الصحة والسكان (٪)	معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي	عدد الأسرة* لكل ١٠٠٠٠ نسمة: الإجمالي	عدد الأسرة* لكل ١٠٠٠٠ نسمة: وزارة الصحة	عدد الوحدات الصحية بأسرة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة
	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
القاهرة	٠٠	٠٠	٥,٠	٤,٤	٨٨,٢	٥٣,٠	٣٧,٤	٨,٦	٥,٠
الاسكندرية	٠٠	٠٠	١٣,١	١٣,٤	١٠١,٩	٧٠,٠	٣٠,٠	٨,٥	٣,٤
بورسعيد	٠٠	٠٠	١٣,٥	٢٥,٠	١٨٥,٦	٤٢,٠	٢٩,٤	١٥,٨	٤,٦
السويس	٠٠	٠٠	١٠,٤	٢١,٩	٢٠٩,٦	٥٦,٠	٢٧,٤	١٤,٦	٤,٧
المحافظات الحضرية	٩٩,٩	٩٦,٨	١٢,٩	١٥,٥	١٢٠,١	٠,٠	٢٩,٨	٩,٩	٣,٦
دمياط	٠٠	٠٠	١٣,١	٤٣,٢	٣٣١,١	٥٩,٠	٢٣,٢	١٨,٩	٣,٣
الدقهلية	٠٠	٠٠	٨,٢	١٥,٨	١٩٣,٠	٦٠,٠	١٥,٣	٧,٣	٢,٨
الشرقية	٠٠	٠٠	٥,٢	١٢,٩	٢٤٧,٢	٤٩,٠	١٢,٥	٥,٠	١,٦
القليوبية	٠٠	٠٠	٣,٧	١٢,٢	٣٣٥,١	٤١,٠	٢١,٤	١٣,٧	٢,٣
كفر الشيخ	٠٠	٠٠	٨,٦	٢٨,٥	٣٣٠,٠	٣٦,٠	١٠,٤	٧,٦	١,٣
الغربية	٠٠	٠٠	١٠,٢	٢٤,٥	٢٣٩,٩	٤٤,٠	١٨,٢	٧,٧	٢,٣
المنوفية	٠٠	٠٠	١١,٣	١٩,٢	١٦٩,٩	٤٥,٠	١٤,٧	٧,٨	٢,٠
البحيرة	٠٠	٠٠	٥,٤	١٨,٩	٣٤٧,١	٣٨,٠	٨,٩	٥,٨	١,٠
الإسماعيلية	٠٠	٠٠	٦,٤	١٦,١	١٥٢,٥	٦٢,٠	٢١,٤	١٠,٦	٣,٧
الوجه البحري	٩٨,٦	٦٤,٦	٨,٠	١٠,٣	٢٤٨,٧	٠,٠	١٤,٠	٧,٣	١,٠
حضر	٩٩,٨	٩٣,١	٢٤,٦	٤٧,٧	١٩٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٩٨,١	٥٢,٦	٢,٣	١٠,٣	٤٤٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٠٠	٠٠	٤,٠	٣,٠	٧٤,٢	٤٥,٠	١٣,٠	٤,٤	٣,٢
بنى سويف	٠٠	٠٠	٣,٥	١٤,٧	٤٢١,٥	٦٥,٠	٩,٢	٧,١	٠,٩
الفيوم	٠٠	٠٠	٤,٠	١٣,٥	٣٣٤,٠	٤٣,٠	٦,٧	٤,٥	٠,٧
المنيا	٠٠	٠٠	٥,٦	٨,٧	١٥٦,٢	٦٤,٠	١١,٥	٧,٣	١,٢
أسيوط	٠٠	٠٠	٧,٩	٢٤,٠	٣٠٣,٦	٩٣,٠	١٧,٩	٨,٣	٢,٠
سوهاج	٠٠	٠٠	٥,٦	٥,٤	٩٦,٢	٤٨,٠	١١,٦	٧,٥	١,٢
قنا	٠٠	٠٠	٤,٤	٨,٠	١٨٠,٤	٦٥,٠	٨,٧	٧,٤	١,١
الأقصر	٠٠	٠٠	٨,٧	١١,٣	١٢٩,٦	٩٣,٠	١٦,٨	١٥,٩	٢,١
أسوان	٠٠	٠٠	٥,٤	١٩,٠	٣٥٣,٦	٤٥,٠	١٩,٢	١١,٩	٢,٨
الوجه القبلي	٩٦,٩	٣٧,٢	٥,٤	١٢,٤	٢٢٨,١	٠٠	١١,٩	٧,٦	١,٣
حضر	١٠٠,٠	٧٦,٥	١٦,٨	٣٠,٦	١٨٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٩٥,٠	١٣,٥	١,٩	٦,٧	٣٥٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٠٠	٠٠	١١,٣	١٣,٠	١١٥,٢	١٤,٠	٢٠,٩	١٥,٠	٤,٠
الوادى الجديد	٠٠	٠٠	٨,١	٦٦,٤	٨٢٢,٢	١٩,٠	٣٦,٢	٣٢,٤	٥,٧
مطروح	٠٠	٠٠	١١,١	٣٢,٩	٢٩٥,٩	٥٨,٠	٢٥,٤	٢٣,٢	٤,٧
شمال سيناء	٠٠	٠٠	١٥,٥	٣٩,٢	٢٥٢,٩	٦٧,٠	١٥,٣	١٣,٨	٣,٤
جنوب سيناء	٠٠	٠٠	١٥,٨	٣٠,٠	١٨٩,٥	٠,٠	٣٥,١	٣٢,٥	٥,٩
محافظات الحدود	٨٨,٤	٤٢,٨	١٢,٤	٣٤,٧	٢٧٩,٠	٠٠	٢٤,٤	٢١,٣	٤,٥
حضر	٠٠	٠٠	١٤,٢	٣٤,٦	٢١٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٨,٦	٣٤,٨	٣٩٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٩٨,٢	٦٢,٥	٦,٩	١٤,٣	٢٠٩	٥٥,٠	١٨,٢	٨,٤	٢,٦
حضر	٩٩,٨	٨٩,٨	١٣,١	٢١,٦	١٦٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٩٦,٧	٣٧,٥	٢,١	٨,٩	٤١٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* حسب عدد الأطباء وعدد الممرضات لكل ١٠٠٠٠ نسمة وكذلك نسبة الممرضات للأطباء بوزارة الصحة وأيضا عدد الأسرة (الإجمالي-وزارة الصحة) لإجمالي المحافظات الحضرية دون محافظة القاهرة، ولإجمالي محافظات الوجه البحري دون محافظة القليوبية ولإجمالي محافظات الوجه القبلي دون محافظة الجيزة.

م/ ١١ التدفق التعليمى

المحافظة	معدل دخول الصف الأول الابتدائى (٪) إجمالي إناث ٢٠٠٨/٠٧	إجمالي إناث ٢٠٠٨/٠٧	نسبة القيد الإجمالية بالإبتدائى ٢٠٠٨/٠٧	الباقون للإعادة (٪) من القيد بالابتدائى* ٢٠٠٨/٠٧	الإنتقال للإعدادى (٪) ممن أتموا الابتدائى** ٢٠٠٨/٠٧	نسبة القيد الإجمالية بالإعدادى ٢٠٠٨/٠٧	الباقون للإعادة (٪) من القيد بالإعدادى ٢٠٠٨/٠٧	الانتقال للثانوى (٪) ممن أتموا الاعدادى ٢٠٠٨/٠٧	نسبة القيد الاجمالية بالثانوى ٢٠٠٨/٠٧	الباقون للإعادة (٪) من القيد الثانوى ٢٠٠٨/٠٧
القاهرة	١٠٢,٤	١٠٢,٥	٨٨,٥	٣,٧	١٠٣,٥١	٨٦,٨	٣,٩	٨٧,١١	٦٠,٨	٣,٩
الاسكندرية	١١٤,٨	١١٦,٥	١٠٨,١	٨,٦	١٠٢,٥٠	٩٣,٥	٦,٢	٩٦,٤٦	٥٩,٥	٣,٨
بورسعيد	١٠٨,٢	١٠٩,٠	١٠٤,٨	٤,٠	١٠٢,٠٧	٩٤,٢	١,٩	٨٣,٠٤	٦٠,٥	٣,٣
السويس	١١١,٦	١١١,٨	١٠٦,٩	٣,٥	١٠٤,٤٩	٩٦,٠	٥,٦	٩٥,٦٨	٧٧,٢	٣,٠
المحافظات الحضرية	١٠٦,٧	١٠٧,٢	٨١,٨	٥,٤	١٠٣,١٤	٨٢,٤	٤,٦	٩٠,٥٧	٤١,٦	٣,٨
دمياط	١٢٣,٣	١٢٣,٧	١١٧,٣	٤,١	١٠٢,٤٦	٩٧,٤	٥,٦	٩٤,٦٦	٦٥,٨	٢,٥
الدقهلية	١١١,٠	١١١,٩	١٠٩,٠	٣,٨	١٠٢,٠١	٩٣,٠	٣,٩	٩٠,٩٦	٧٠,١	٢,٩
الشرقية	١١٦,٩	١١٨,٤	١١٠,١	٢,٩	١٠٢,٩٥	٩١,٢	٤,٤	١٠٩,٤٦	٧٣,١	٢,٢
القليوبية	١٢١,٢	١٢١,١	١٠٦,٩	٤,٤	١٠٣,٢٩	٨٠,٨	٧,٥	١٠٧,٠٩	٦٥,٧	٣,٥
كفرالشيخ	١١٦,٨	١١٧,٣	١١٠,٩	٢,٣	٩٩,١١	٩٧,٣	٣,٨	٩٦,٨٩	٧٥,٠	٤,٥
الغربية	١١٠,٠	١١٠,٣	١٠٧,٥	٤,٥	١٠٤,٢٩	٩٤,٩	٥,٣	٩٣,٤٣	٧١,٩	٢,٩
المنوفية	١١٦,٥	١١٦,٣	١٠٨,١	٣,٧	١٠٩,٦٢	٩١,٠	٦,٣	٩٤,٣٢	٧٠,٧	٣,٨
البحيرة	١١١,٦	١١١,٩	١١٤,٢	٦,١	١٠٥,٦١	٩٢,٨	٧,٣	٩٣,٠٢	٦٩,٩	٤,٩
الإسماعيلية	١٢٤,٨	١٢٥,١	١١١,٥	٢,٩	١٠٢,٤٢	٨٨,٩	٧,٠	١٠٥,٦٧	٧٠,٦	٣,٤
الوجه البحري	١١٥,٣	١١٥,٩	٩٤,٠	٤,٠	١٠٣,٥٣	٨٥,٠	٥,٦	٩٨,٣٩	٤٨,١	٣,٤
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجيزة	١٢٩,٣	١٣٠,٦	١١٣,٧	٤,٢	١٠١,٠٣	٩٥,٥	٥,٢	٩١,٠٤	٦١,٤	٥,٣
بنى سويف	١٠٥,١	١٠٦,٤	١٠٣,٨	٦,٥	١٠٤,٠٦	٨٢,٤	٨,٠	١٠٢,٠١	٥٥,٥	٣,٤
الفيوم	١٠٢,٣	١٠٢,١	٩٩,٧	٣,٥	١٠١,٦٧	٧٩,١	٦,١	١٢٠,٨٩	٥٩,٣	٣,٧
المنيا	١٠٣,٦	١٠٢,٤	١٠٠,٩	٤,٨	١٠١,٧٥	٧٩,٠	٧,٦	١١٢,٨٦	٦٧,٢	٣,٨
أسيوط	١٠٥,٦	١٠٤,٢	١٠٠,٩	٤,٥	١٠٦,١٤	٨٢,٨	٩,٠	٩٣,٩٢	٦١,٧	٤,٤
سوهاج	١١١,٥	١١٠,٩	١٠٣,٧	٤,٤	١٠٥,٩٦	٨٦,٨	٧,٨	١٠١,٥٨	٨١,٠	٤,٦
قنا	١٠٨,٩	١٠٧,٣	١٠٣,٧	١,٨	١٠٣,٦٨	٩٥,٧	٥,١	٩٠,١٧	٧٧,١	٥,١
الأقصر	١١٧,٢	١١٦,٦	١١١,٦	٢,٠	١٠٩,١٩	١١٠,٨	١١,٣	٩٩,٢٥	٨٣,٦	٩,٩
أسوان	١١١,٣	١١٠,٩	١٠٥,٨	١,١	٩٩,٨٤	٩٨,٧	٥,٠	٩٧,٠٧	٧٣,٨	٤,٦
الوجه القبلي	١١١,٠	١١٠,٧	٨٩,٣	٤,١	١٠٤,٠٤	٨٣,٦	٦,٨	١٠٠,٩٨	٤٥,٨	٤,٦
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البحر الأحمر	١١٤,٢	١١٥,٧	١٠٦,٣	٥,٤	١٠٩,٢٢	٨٢,٢	٥,٩	١٠٧,٠٧	٨٧,٦	٣,٣
الوادى الجديد	٨٦,٦	٨٣,٥	١٠٥,٧	٢,١	٩٨,٦٠	٩١,٨	٢,٦	٩٣,٨٢	٩٤,٩	١,٦
مطروح	١٠٥,٢	١٠١,٢	١٠٦,٥	٣,٤	١٠٠,٢٤	٧٣,٤	٦,٩	٦٧,٧٨	٤٨,٦	٧,١
شمال سيناء	١١٧,٠	١١٧,٧	١٠٠,٦	٢,٢	١٠٠,٩٢	٨١,٩	٢,٧	٧٧,٨٢	٧٨,٠	١٠,٠
جنوب سيناء	١٣٤,٨	١٣٣,٧	١٠٣,٨	٣,٦	٩٧,٤٣	٧٣,٧	٩,٢	٧٧,٥٥	٤١,٧	٢,٨
محافظات الحدود	١٠٩,٧	١٠٨,٤	٨٩,١	٣,٢	١٠١,٢٨	٨٠,٩	٤,٨	٨٤,٨١	٤٨,٠	٦,٠
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصـــــر	١١٢,١	١١٢,٣	٩٠,٠	٤,٣	١٠٣,٣٨	٨٤,٠	٥,٩	٩٨,٧٧	٤٦,١	٤,٠
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

(*) والباقون للإعادة بدون الأزهر

(**) نسب الانتقال(بدون الأزهر) مصدرها وزارة التربية والتعليم

م / ١٢ الاختلالات فى التعليم

المحافظة	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائى	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالاعدادى	متوسط كثافة الفصل الابتدائى	متوسط كثافة الفصل بالاعدادى	القيد بالثانوى الفنى كنسبة من إجمالي الثانوى	القيد بالتعليم الأساسى والثانوى فى			النسبة المئوية للمبانى المدرسية غير الصالحة*	
						مدارس حكومية (٪)	مدارس خاصة (٪)	مدارس أزهرية (٪)	جزئيا	كليا
	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩	٢٠٠٩
القاهرة	٢١,٤	٧,٣	٤٥,٦	٣٦,٧	٤٠,٧	٧٧,٧	١٥,٧	٦,٦	١,٣٩	٠,٩٣
الاسكندرية	٢٥,١	٨,٦	٥٣,١	٤٢,٦	٤٤,٦	٨٦,٩	٩,٣	٣,٨	٠,٢٨	٠,٥٥
بورسعيد	٧,١	٥,٦	٣٧,٥	٣٤,٠	٥٦,٢	٨٩,٧	٣,٥	٦,٨	٠,٩٧	٠,٠٠
السويس	٥,٦	٥,٠	٤٠,٤	٣٣,٦	٦٧,٧	٨٨,٨	٤,٩	٦,٣	٠,٤٩	٠,٠٠
المحافظات الحضرية	١٨,٢	٧,٤	٤٧,١	٣٨,٠	٤٣,٩	٨١,٧	١٢,٦	٥,٧	٠٠	٠٠
دمياط	٩,٨	٧,١	٤٠,٣	٣٦,٩	٥٨,٦	٨٩,٦	١,١	٩,٣	٣,٥٨	١,٦٨
الدقهلية	١٦,١	١٣,١	٤٠,٦	٣٧,٦	٦٤,٣	٨٦,٦	٠,٩	١٢,٦	١,٠٠	١,٢٦
الشرقية	٢٣,٧	١٧,٧	٤١,٠	٣٧,٣	٧٣,٣	٨١,٦	١,٨	١٦,٦	٤,٣٤	٤,٠٤
القليوبية	٢٢,٤	١٥,٥	٤٨,٠	٤٠,٨	٦٢,٨	٩٠,٨	٢,٧	٦,٤	٠,٧٥	٠,٤٣
كفر الشيخ	٢٤,٦	٢١,٠	٣٨,٧	٣٨,٥	٦٧,٩	٨٢,٣	٠,١	١٧,٦	١,٤٨	٠,٤٦
الغربية	٢٥,٣	١٥,٠	٤١,٧	٣٩,١	٥٩,٩	٨٤,٢	٠,٩	١٤,٩	٣,٥٢	١,٩٠
المنوفية	٢٠,٢	١٤,٣	٤١,٣	٣٧,٧	٦١,٤	٨٩,٨	٠,٩	٩,٣	٠,٧٢	٠,٩٠
البحيرة	٢٧,٩	٢٢,٨	٤١,٣	٤٠,٣	٧٢,٥	٨٧,٢	٠,٦	١٢,٣	١,٨١	٢,٠٢
الإسماعيلية	٢١,٣	١٣,٤	٣٤,٢	٣٣,٣	٦٦,٢	٨٧,٢	١,٦	١١,٢	٠,٨٧	٠,١٧
الوجه البحري	٢١,٢	١٥,٦	٤١,٤	٣٨,٤	٦٦,٣	٨٦,١	١,٢	١٢,٧	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٣٤,٩	١١,٧	٥١,٠	٤٢,٨	٤٨,٤	٨١,٤	١٠,٣	٨,٣	٠,٠٠	٠,٥١
بنى سويف	٣٠,٤	٢٢,٦	٣٨,٧	٤١,٢	٦٨,٥	٩٠,٢	٠,٩	٩,٠	١,٤٢	٠,٨٣
الفيوم	٣٠,٩	٢٢,٤	٤٢,٩	٤٣,٢	٧٥,٥	٩١,٤	١,٠	٧,٦	٠,٥٦	٠,٢٤
المنيا	٣٦,٤	١٨,٣	٤٤,٧	٤٣,٦	٧٥,٩	٩٢,٥	٠,٧	٦,٨	٢,٤٢	٠,٦٠
أسيوط	٢٨,٥	٢١,٣	٤٤,٧	٤١,٨	٦٩,٦	٨٨,٩	٠,٧	١٠,٤	١,١٥	٠,٤٨
سوهاج	٢٤,٥	٢٣,١	٤٢,٥	٤١,٤	٧٥,٧	٧٩,٨	٠,٤	١٩,٨	١,٣٢	١,٣٢
قنا	٢٢,٦	٢٣,٩	٤٠,٩	٤١,١	٧٢,١	٨٣,٩	٠,١	١٦,٠	٠,٨٨	١,٤٣
الأقصر	١٠,٣	١٠,٠	٣٥,٧	٣٨,٩	٧٥,٤	٨١,٤	٠,٢	١٨,٥	٠,٩١	٢,٧٣
أسوان	١٨,٦	١٦,٣	٣٤,١	٣٤,٩	٧٠,٧	٩٠,٨	٠,٠	٩,٢	١,٣٢	٤,٢٢
الوجه القبلي	٢٨,٠	١٧,٨	٤٣,٥	٤١,٨	٦٨,٥	٨٦,٣	٢,٥	١١,٢	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٣,٤	٢,٤	٣٤,٠	٢٧,٨	٦٤,٣	٩٠,٦	٢,١	٧,٣	٠,٠	٠,٦٧
الوادى الجديد	٣,٢	٢,٨	١٩,٥	١٩,٠	٥٩,١	٩١,٤	٠,٠	٨,٦	١,٣٨	١,٣٨
مطروح	١٧,٩	١٣,٩	٢٩,٤	٣٢,٢	٧٠,٧	٩٢,٠	٠,٧	٧,٣	٠,٠٠	٥,٠٣
شمال سيناء	١٤,٤	١١,٠	٢٦,٧	٢٧,٠	٦٩,٨	٩٠,٦	٠,٦	٨,٨	٠,٦٤	٣,٥٣
جنوب سيناء	٤,٩	٣,١	١٦,٧	١٥,٧	٤٩,٢	٧٨,٥	١,٨	١٩,٧	٠,٠٠	١,٤٦
محافظات الحدود	٦,٧	٤,٩	٢٦,٠	٢٥,٣	٦٥,٩	٩٠,٤	٠,٩	٨,٨	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٢٢,٠	١٣,٤	٤٢,٥	٣٩,٣	٦٣,٤	٨٥,٦	٣,٤	١١,٠	١,٥٣	١,٥١
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* بدون محافظتي حلوان (٠,٢٣٪ -١,١٥٪) و٦ اكتوبر (٠,٤٣٪ - ١,٥٪)

م/١٣ الملامح الأساسية للإتصال

المحافظة	الأسر المزودة بـ		أجهزة الهاتف* لكل ١٠٠٠ أسرة	متوسط عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريد	متوسط عدد المشتركين* في خدمة المحمول سنويا لكل ١٠٠٠ نسمة	متوسط عدد المشتركين* في خدمة الانترنت سنويا لكل ١٠٠٠ نسمة
	راديو (٪)	تليفزيون (٪)				
	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٧
القاهرة	..	..	..	٢١٠٧٩	..	..
الاسكندرية	..	..	..	١٨٨١٢	..	..
بورسعيد	..	..	..	١٤٥٠٧	..	..
السويس	..	..	..	٧٨١٥	..	..
المحافظات الحضرية	٨١,٧	٩٦,٧	..	..	..	..
دمياط	..	..	..	١١١٢٦	..	..
الدقهلية	..	..	..	١٠٧٨١	..	..
الشرقية	..	..	..	٨٨٤٨	..	..
القليوبية	..	..	..	١٣٢٠٠	..	..
كفر الشيخ	..	..	..	٩٢٠٠	..	..
الغربية	..	..	..	١١٣٥١	..	..
المنوفية	..	..	..	٨٠٢٦	..	..
البحيرة	..	..	..	٩٤٧١	..	..
الإسماعيلية	..	..	..	١١٧٦٢	..	..
الوجه البحري	٧٨,١	٩٦,٧	..	..	..	..
حضر	٨١,٣	٩٧,٧	..	..	..	..
ريف	٧٦,٨	٩٦,٣	..	..	..	..
الجيزة	..	..	..	٢٨٩٣٢	..	..
بنى سويف	..	..	..	١٠٤١٧	..	..
الفيوم	..	..	..	١٠١٧١	..	..
المنيا	..	..	..	١٠٢٤٠	..	..
اسيوط	..	..	..	١١٧٣٧	..	..
سوهاج	..	..	..	٩٦١٦	..	..
قنا	..	..	..	٨٩٣٣	..	..
الأقصر	..	..	..	٤٢٢٨	..	..
أسوان	..	..	..	٤٨٧٧	..	..
الوجه القبلي	٦٢,٤	٩٠,٨	..	..	..	..
حضر	٧٦,٠	٩٦,١	..	..	..	..
ريف	٥٤,١	٨٧,٥	..	..	..	..
البحر الأحمر	..	..	..	٨٣٩٨	..	..
الوادى الجديد	..	..	..	٣٦٠٥	..	..
مطروح	..	..	..	٧٩١٥	..	..
شمال سيناء	..	..	..	٧٠٥٧	..	..
جنوب سيناء	..	..	..	٥٨٣١	..	..
محافظات الحدود	٧٠,٨	٩٢,١	..	..	..	..
حضر	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..
مصـــــر	٧٣,٧	٩٤,٧	٦٢١,٠	١٠٩٢٢	٢٩٦,٠	٩٤,٠
حضر	٨٠,٠	٩٦,٨	..	..	..	..
ريف	٦٧,٨	٩٢,٨	..	..	..	..

* البيانات متوفرة على المستوى القومى فقط

م / ١٤ قوة العمل

المحافظة	قوة العمل (+١٥) كنسبة مئوية من إجمالي السكان	النسبة المئوية للإناث فى قوة العمل (+١٥)	النسبة المئوية لقوة العمل ٪ (+١٥) فى			المشتغلون بالمهن العلمية والفنية(٪) من قوة العمل (+١٥)	المستخدمون بأجر(٪) من قوة العمل (+١٥)		العاملون بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام (٪) من قوة العمل (+١٥)	
			الزراعة	الصناعة	الخدمات		إجمالي	إناث	إجمالي	إناث
	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
القاهرة	٢٩,٩	١١,٩	٠,٤	٤١,٧	٥٧,٩	٢٧,٨	٧٧,٤	٨٩,٢	٣١,٢	٥٨,٩
الاسكندرية	٣٢,٠	٢١,٧	٣,٠	٣٣,٧	٦٣,٣	٢٢,٦	٦٠,٨	٥٣,٤	٢٢,٨	٣١,٤
بورسعيد	٣٥,٤	٢٤,٨	١٨,٥	١٩,٦	٦١,٩	٢١,٧	٦٨,٦	٩٤,٣	٣٩,٢	٧٨,٢
السويس	٣١,٥	٢٢,١	٦,٣	٣٣,٩	٥٩,٨	٢٤,٦	٧٤,١	٧٤,٢	٤٤,٨	٦٢,٩
المحافظات الحضرية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧١,٤	٧٦,٨	٠٠	٠٠
دمياط	٣٢,٧	١٨,٦	٢٠,١	٣٧,٣	٤٢,٦	١٧,٢	٦٤,٧	٦٩,٢	٢٧,٢	٦٤,٠
الدقهلية	٣٤,٦	٢٤,٧	٣٣,٩	١٨,٥	٤٧,٦	١٦,٨	٥٥,٧	٤٢,٨	٢٥,٦	٣٥,٧
الشرقية	٣٤,٦	٢٨,٧	٤٤,٧	١٥,٣	٤٠,٢	١٦,٤	٤٩,٢	٢٨,٨	٢٥,٧	٢٤,٧
القليوبية	٣٠,٥	١٨,٧	١٥,٦	٣٢,٦	٥١,٨	٢٠,٨	٧٢,٠	٥٣,١	٣٠,١	٤١,١
كفر الشيخ	٣٥,٨	٢٤,٧	٤٨,٩	١٤,٣	٣٦,٨	١٣,٩	٣٥,٩	٢٩,٠	٢٢,٩	٢٦,٣
الغربية	٣٤,٣	٢٥,٥	٢٤,٥	٢٦,٥	٤٩,٠	٢٠,٧	٥٦,٧	٤٩,٣	٢٨,٩	٣٦,٧
المنوفية	٣٥,١	٢٦,١	٣٢,٩	١٨,٨	٤٨,٣	٢١,٠	٦٠,٣	٣٩,٣	٣١,١	٣٢,٤
البحيرة	٣٨,٢	٣٠,٦	٥٩,٣	١٠,٤	٣٠,٣	١١,٤	٣٦,٥	١٥,٥	١٨,٤	١٢,٤
الإسماعيلية	٣٢,٤	٢٤,٨	٢٥,٦	٢٠,٨	٥٣,٦	٢١,٢	٦٧,٦	٦٣,١	٣٩,٥	٥٠,٤
الوجه البحري	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٢,٨	٣٦,١	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٢٩,٣	١٤,٤	١١,١	٣٢,٦	٥٦,٣	١٥,٦	٦٧,٣	٦٥,٩	٢٣,٤	٤٠,٠
بنى سويف	٣٦,٠	٣٣,٧	٥٥,١	١٥,٦	٢٩,٣	١٢,٦	٤٥,٥	١٥,١	١٧,٢	١١,٢
الفيوم	٣٤,٦	٢٤,٩	٤٨,١	٢١,١	٣٠,٨	١١,٤	٣٩,٢	٢٢,٧	١٨,٤	١٩,٤
المنيا	٣٥,٤	٣١,٤	٥٨,١	١٢,٨	٢٩,١	٩,١	٣٨,٩	١٢,٣	١٥,٠	١٠,٦
أسيوط	٢٨,٣	٢١,٩	٣٩,٠	١٢,٧	٤٨,٣	١٦,٣	٦٤,٨	٢٨,٥	٢٤,٥	٢٦,١
سوهاج	٢٧,٦	٢٥,٠	٤٢,١	١٤,٨	٤٣,١	١٥,٣	٤٦,٩	١٩,٣	٢٠,٥	١٨,٢
قنا	٢٦,٩	١٧,٦	٤٢,٣	٢٣,٦	٣٤,١	١٦,٥	٦٤,٤	٣٥,٢	٣٠,٣	٣١,٨
الأقصر	٢٩,٥	١٤,١	٢٠,٦	٩,١	٧٠,٣	٢٢,٥	٦٩,٦	٣٤,٨	٣٤,٣	٢٨,٨
أسوان	٢٩,٤	٢١,٩	٣٠,٣	٢٦,٧	٤٣,٠	٢٠,٥	٦٢,٧	٧٨,٤	٣٨,٧	٦٩,٨
الوجه القبلي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٣,٩	٢٧,٨	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٣٠,٦	٦,٩	٧,٩	٣٩,٨	٥٢,٣	٢٨,٠	٨١,٢	٨٥,٥	٥١,١	٧٥,٨
الوادى الجديد	٤٢,١	٤٢,٧	٣٣,٤	٧,٤	٥٩,٢	٢٩,١	٦٠,٦	٤١,٨	٥٣,٧	٤٠,٥
مطروح	٢٩,٦	١٩,٠	٤,٣	٢١,٧	٧٤,٠	١٢,١	٥٧,٩	٣٧,٠	٢٥,٦	٣٤,٨
شمال سيناء	٢٧,٧	٢٠,٢	٢٣,٩	١٦,٤	٥٩,٧	٢٧,٦	٦٦,٣	٧٧,٦	٤١,٧	٧٤,٠
جنوب سيناء	٣٨,٩	٧,٧	٢٠,٨	١٥,٢	٦٤,٠	٢٢,٣	٦١,٠	١٦٢,٢	٤٢,٤	٧٥,٠
محافظات الحدود	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٥,٧	٥٩,٠	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٣٢,٤	٢٣,٩	٣١,٧	٢٢,١	٤٦,٢	١٨,٧	٥٦,٦	٣٩,٨	٢٥,٦	٣٠,٥
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

م/١٥البطالـــــة

المحافظة	معدل البطالة (٪) من قوة العمل (١٥+)		معدل البطالة بالحضر والريف (٪) (١٥+)		معدل البطالة حسب المستوى التعليمى (١٥+) كنسبة من إجمالي المتعطلين			نسبة الإحلال لقوة العمل فى المستقبل
	إجمالي	الإناث	حضر	ريف	دون الثانوى*	ثانوى	جامعى**	
	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧
القاهرة	١١,٩	٢٢,٦	١١,٨	٠٠	٩,٧	٤٤,٢	٤٦,١	٢٠٠,٢٠
الاسكندرية	١٢,٢	١٧,٩	١٢,٢	٠٠	١٣,٥	٥١,٦	٣٤,٩	٢٣٩,٩٠
بورسعيد	١١,٢	٢٣,٠	١١,١	٠٠	١١,٨	٤٦,١	٤٢,١	٢٢١,٩٠
السويس	٩,٧	٢٩,٤	٩,٩	٠٠	٦,٣	٦٤,٢	٢٩,٦	٢٨٣,٩٠
المحافظات الحضرية	١١,٨	٢١,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
دمياط	٦,٧	٢٠,٤	١٠,٧	٤,٥	٠,٨	٦٦,٤	٣٢,٨	٢٨٥,٣٠
الدقهلية	١٢,٠	٣١,٧	١٧,٨	٩,٦	١,١	٦٦,٥	٣٢,٥	٢٦٨,٥٠
الشرقية	١١,٧	١٧,٧	١٣,٥	١١,٣	٤,٩	٦٣,٤	٣١,٨	٢٨٧,٧٠
القليوبية	٨,٠	٢٦,٢	١٠,٤	٦,٦	٢,٨	٥٩,٣	٣٧,٩	٣٠٤,٦٠
كفر الشيخ	١٠,٠	٢٠,٧	١٦,١	٨,٣	٠,٨	٦٨,١	٣١,١	٢٥٣,٢٠
الغربية	١٢,٠	٢٨,٠	١٤,٣	١١,٠	٢,٥	٦٦,٢	٣١,٣	٢٥٠,٣٠
المنوفية	٦,٥	١٣,٠	١٠,٠	٥,٦	٣,٩	٥٣,٤	٤٢,٧	٢٥٩,١٠
البحيرة	٦,٨	١٣,٧	١١,٨	٥,٧	١,٩	٧٦,٩	٢١,٢	٢٣٦,٨٠
الإسماعيلية	١١,١	٢٢,٦	١٣,٢	٩,٢	٩,٥	٦٨,٧	٢١,٨	٢٩٦,٧٠
الوجه البحري	٩,٦	٢١,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٦,٧	١٣,٩	٨,٣	٤,١	٩,٧	٥٥,٩	٣٤,٥	١٣٩,٥٠
بنى سويف	٣,٥	٤,٨	١١,٤	١,٤	٠,٧	٦٨,٧	٣٠,٦	٢٩٧,٢٠
الفيوم	٢,٩	٨,٠	٥,٤	٢,٢	١,٦	٧٢,٩	٢٥,٥	٣٠٧,٧٠
المنيا	٥,٥	٩,٠	١٠,٤	٤,٤	١,٩	٦٦,٨	٣١,٣	٣٠٨,١٠
أسيوط	٨,٣	٢٠,٧	١٣,٦	٦,١	٢,٠	٧١,٠	٢٧,١	٣٨٦,٧٠
سوهاج	٩,٤	٢١,٧	١٤,٣	٧,٩	٠,٦	٧١,٦	٢٧,٨	٣٩٦,٣٠
قنا	٧,٥	١٨,٨	١١,٧	٦,١	٠,٣	٧٣,٤	٢٦,٣	٣٧٨,٨٠
الأقصر	١٧,٢	٣٥,٥	٢١,٥	١١,٨	٠,٠	٧٦,١	٢٣,٩	٣٠٠,٣٠
أسوان	١٢,٩	٣٤,٥	١١,٤	١٤,١	٣,١	٨٥,٧	١١,٢	٣٠٧,٦٠
الوجه القبلي	٦,٨	١٣,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٢,٠	١٦,١	٢	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٢٤٥,٣٠
الوادى الجديد	١٣,٣	٢٨,٥	١٦,٩	١٠,٠	٢,٨	٧٧,٤	١٩,٨	٢٢٢,٤٠
مطروح	٣,٦	٨,٢	٠	١٠,٦	١٤,٣	٨٠,٠	٥,٧	٣٧٤,٣٠
شمال سيناء	٣,٨	١٣,٣	٥,٧	٠,٠	٠,٠	٥٤,١	٤٥,٩	٤٠٦,٣٠
جنوب سيناء	٧,٨	٢٠,٠	٩,٥	٥,٦	٤,٠	٩٠,٧	٥,٣	١٤٤,١٠
محافظات الحدود	٥,٧	١٩,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٨,٩	١٨,٦	١١,٧	٧,٠	٤,٨	٦٢,٤	٣٢,٨	٢٨٩,٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* دون الثانوى الحاصلون على أقل من المتوسط فقط

** الجامعي يشمل فوق الجامعي

م/١٦ توزيع الدخل والفقر

المحافظة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه	الأنصبة الدخلية		معامل جينى	الفقراء (٪ من السكان)		أجور الأسر الفقيرة (٪)	
		نسبة أدنى ٤٠٪ من الأشخاص من الدخل	نسبة أعلى ٢٠٪ الى أدنى ٢٠٪		إجمالى الفقراء	الفقراء المدقعون	من إجمالى الأجور	من دخولهم
	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨
القاهرة	٧٧٢٦,٤	١٨,٨	٦,١	٠,٣٨	٧,٦	١,٧	٤,٩	٤٣,٢
الاسكندرية	٨٩٧٨,٣	٢٢,٦	٤,٢	٠,٣٠	٦,٤	١,٢	٤,٥	٤٤,٤
بورسعيد	١٠٥٤٩,٧	٢٠,١	٥,٢	٠,٣٤	٤,٤	١,٧	٢,٤	٣٧,٠
السويس	٨٧٤٥,٨	٢٢,٦	٤,٢	٠,٢٩	١,٩	٠,٣	١,٥	٤٣,٨
المحافظات الحضرية	٠٠	٢٠,١	٥,٤	٠,٣٥	٦,٩	١,٥	٤,٦	٤٣,٥
دمياط	٧٨٨٣,٥	٢٧,٢	٢,٨	٠,٢١	١,١	٠,٢	١,٢	٣١,٨
الدقهلية	٩١١١,٥	٢٦,٦	٣,٠	٠,٢٢	٩,٣	١,٠	٦,٤	٤٠,١
الشرقية	٨٧٠٠,٤	٢٨,٠	٢,٦	٠,١٩	١٩,٢	١,٩	١٣,٠	٣٧,٣
القليوبية	٨١٣٤,٤	٢٥,٨	٣,١	٠,٢٣	١١,٣	١,٨	٩,٣	٥٢,٦
كفرالشيخ	٨٩٢٧,٩	٢٧,١	٢,٨	٠,٢١	١١,٢	٢,١	٦,٩	٣٩,٧
الغربية	٨٧٩٩,٦	٢٥,٩	٣,٢	٠,٢٤	٧,٦	٠,٨	٦,٩	٥٢,٧
المنوفية	٩٨٥٤,٠	٢٦,٤	٣,١	٠,٢٣	١٧,٩	٣,١	١٤,٢	٣٩,٠
البحيرة	٩٤٥١,٦	٢٨,٢	٢,٦	٠,١٩	٢٣,٥	٣,٨	١٧,٨	٣٩,٠
الإسماعيلية	٨٩٧٠,٢	٢٤,١	٣,٧	٠,٢٧	١٨,٨	٤,٣	١٣,٧	٤٠,٢
الوجه البحري	٠٠	٢٦,٣	٣,٠	٠,٢٣	١٤,٢	٢,٠	١٠,٣	٤١,٠
حضر	٠٠	١٥,١	٨,٠	٠,٢٧	٧,٣	٠,٨	٤,٩	٣٨,٤
ريف	٠٠	٣٢,٣	١,٨	٠,٢٠	١٦,٧	٢,٥	١٢,٥	٤١,٤
الجيزة	٨٢٤٢,٨	٢٠,٢	٥,٢	٠,٣٤	٢٣,٠	٧,٦	١٦,٥	٤٣,٢
بنى سويف	٨٨٥٧,٤	٢٧,٠	٢,٨	٠,٢١	٤١,٥	١١,٥	٣٣,١	٤٤,٨
الفيوم	٨٤٣٣,٧	٢٧,٥	٢,٨	٠,٢١	٢٨,٧	٥,٩	١٩,٨	٣٦,٠
المنيا	٨٦٥٥,٩	٢٥,٦	٣,٢	٠,٢٤	٣٠,٩	٧,٠	٢٣,٧	٣٩,٤
أسيوط	٨٠١٩,٦	٢٣,٨	٣,٧	٠,٢٧	٦١,٠	٣١,٤	٤٨,٣	٤٠,٤
سوهاج	٧٣٢٩,٧	٢٥,٨	٣,١	٠,٢٣	٤٧,٥	١٨,٥	٣٦,٣	٤١,٢
قنا	٦٣٨٧,٥	٢٥,٨	٣,١	٠,٢٣	٣٩,٠	١١,٥	٢٨,٥	٤٠,٢
الأقصر	٩١٠٥,٦	٢٥,٤	٣,٢	٠,٢٤	٤٠,٩	١٤,٣	٣٠,٨	٤٢,٣
اسوان	٧٠٥٧,٤	٢٣,٦	٣,٦	٠,٢٧	١٨,٤	٤,٠	١٣,٩	٤٠,٣
الوجه القبلي	٠٠	٢٣,٤	٤,٠	٠,٢٨	٣٦,٩	١٢,٨	٢٧,٧	٤١,٠
حضر	٠٠	١٢,٨	١١,٠	٠,٣٣	٢١,٣	٦,٣	١٤,٧	٤١,٦
ريف	٠٠	٣١,٦	١,٩	٠,٢٣	٤٣,٧	١٥,٦	٣٤,٦	٤٠,٩
البحر الأحمر	٨٤٦٠,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوادى الجديد	١٢٦٨٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مطروح	١٠٣٤٦,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
شمال سيناء	٨٨٨٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جنوب سيناء	١٢٤٥٤,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
محافظات الحدود	٠٠	٢٢,٨	٤,٣	٠,٣٠	١١,١	٣,٨	٩,٢	٤٦,١
حضر	٠٠	١٧,٠	٧,٨	٠,٣٠	٤,٨	١,٢	٢,٥	٣١,٣
ريف	٠٠	٤٨,٢	٠,٧	٠,٢٣	٢٣,٢	٨,٧	٢٣,٤	٥١,٩
مصـــــر	١٠٢٤٦,١	٢٢,٣	٤,٤	٠,٣١	٢١,٦	٦,١	١٥,٢	٤١,٣
حضر	٠٠	٢٠,٧	٥,١	٠,٣٤	١١,٠	٢,٦	٧,٢	٤١,٤
ريف	٠٠	٢٦,٠	٣,١	٠,٢٢	٢٨,٩	٨,٥	٢١,٨	٤١,٢

م/١٧ التحضر

المحافظة	سكان الحضر (٪) (من إجمالي السكان)**		متوسط معدل النمو السنوى لسكان الحضر(٪)		سكان المدينة الأكبر (٪) من جملة سكان الحضر		المساكن المضاءة بالكهرباء (٪)
	١٩٩٦	٢٠٠٨	١٩٨٦/٧٦	٢٠٠٦/٩٦	١٩٩٦	٢٠٠٦	٢٠٠٨
القاهرة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٨	١,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠٠
الاسكندرية	١٠٠,٠	٩٩,٠	٢,٤	٢,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠٠
بورسعيد	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤,٣	١,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠٠
السويس	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥,٤	٢,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠٠
المحافظات الحضرية	١٠٠	٩٩,٧	٢,٢	١,٦	٦١,٦	١٠٠,٠	٩٩,٩
دمياط	٢٧,٤	٣٨,٧	٢,٧	٥,٣	٣١,٢	٣٢,٢	٠٠
الدقهلية	٢٧,٨	٢٨,٠	٣,٣	١,٧	٣٠,٨	٣٠,١	٠٠
الشرقية	٢٢,٥	٢٣,١	٣,١	٢,٥	٢٩,٢	٢٦,٩	٠٠
القليوبية	٤٠,٦	٤٤,٧	٤,٩	١,٨	٥٨,٠	٦٤,١	٠٠
كفر الشيخ	٢٢,٩	٢٣,١	٣,٥	١,٧	٢٤,٥	٢٣,٨	٠٠
الغربية	٣١,١	٢٩,٩	٢,١	١,٣	٣٧,٣	٣٧,١	٠٠
المنوفية	١٩,٩	٢٠,٥	٢,٩	٢,٠	٢٨,٦	٢٨,١	٠٠
البحيرة	٢٢,٨	١٩,١	٢,٥	-٠,٠	٢٥,٥	٢٥,٤	٠٠
الإسماعيلية	٥٠,٣	٤٥,٣	٤,٣	٢,٠	٧٠,٩	٦٨,٩	٠٠
الوجه البحري	٢٦,٦	٢٨,٠	٣,٢	١,٧	١٢,٤	٣٨,١	٩٩,٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٨
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٨
الجيزة	٥٤,١	٥٨,٧**	٤,٥	٣,٦	٨٥,٨	٧٦,٩	٠٠
بنى سويف	٢٣,٥	٢٣,٢	٢,٨	٢,٠	٣٩,٢	٣٨,٠	٠٠
الفيوم	٢٢,٥	٢٢,٥	٢,٧	٢,٤	٥٨,٤	٥٦,٥	٠٠
المنيا	١٩,٤	١٨,٩	٢,٥	٢,٠	٣١,٣	٢٩,٩	٠٠
أسيوط	٢٧,٣	٢٦,٥	٢,٨	١,٧	٤٥,٠	٤٣,٠	٠٠
سوهاج	٢١,٧	٢١,٤	٢,٧	١,٧	٢٥,١	٢٥,٠	٠٠
قنا	٢٤,٤*	٢١,٣	٣*	٢,٢	٣٠,٠	٢٩,٣	٠٠
الأقصر	٠٠	٤٧,٨	٠٠	٢,٥	٩٢,٥	٩١,٩	٠٠
أسوان	٤٢,٦	٤٢,٥	٣,٢	١,٩	٥٢,٩	٥٢,٢	٠٠
الوجه القبلي	٣٠,٨	٣٢,٨	٣,٤	٢,٦	٣٣,٢	٥٥,١	٩٩,٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٨
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨,٥
البحر الأحمر	٧٤,٧	٩٥,٥	٤,٧	٨,٩	٣٠,٧	٣١,٥	٠٠
الوادى الجديد	٤٨,٣	٤٨,١	٣,٨	٢,٨	٧٢,٣	٧٢,٤	٠٠
مطروح	٥٥,٥	٧٠,٤	٤,٧	٦,٨	٤٤,٤	٤٤,٨	٠٠
شمال سيناء	٥٩,١	٦٠,٤	٢٨,٢	٣,٢	٦٧,٣	٦٦,٥	٠٠
جنوب سيناء	٥٠,٠	٥٠,٩	٠٠	١٢,٠	٣٨,٦	٣٩,٢	٠٠
محافظات الحدود	٥٨,٧	٦٧,٩	٧,٩	٦,٣	٢١,٩	٥٢,١	٩٨,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٤٢,٦	٤٣,١	٢,٨	٢,٠	٢٦,١	٦٩,٤	٩٩,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٩
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٣

* قنا والاقصر معا

** محافظتا حلوان ٧٠,٢٪ و ٦ أكتوبر ٢٨,٩٪

** بعد فصلها عن محافظة ٦أكتوبر

م/١٨ الملامح الديموجرافية

المحافظة	السكان بالآلاف		معدل النمو السنوى للسكان (٪)		معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	معدل استخدام وسائل منع الحمل (٪)	صافى الهجرة* الداخلية	معدل الإعالة الديموجرافية
	١٩٩٦	٢٠٠٨	١٩٩٦/٨٦	٢٠٠٨/١٩٩٦	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
القاهرة	٦٨١٣,٢	٨١٢٨,٧	١,١	١,٥	٢٨,٧	٩,١	٦٦,٨	١١,٩	٤١,٤
الاسكندرية	٣٣٣٩,١	٤٢٣٠,٦	١,٣	٢,٠	٢٦,١	٧,٧	٦٣,٧	٦,٧	٤٣,٢
بورسعيد	٤٧٢,٣	٥٨٥,٠	١,٦	١,٨	٢٣,٤	٦,٣	٥٤,٧	٣٤,٠	٤٢,٣
السويس	٤١٧,٥	٥٢٩,٦	٢,٥	٢,٠	٢٨,٩	٦,٠	٦٥,٨	٣٧,٩	٥٠,١
المحافظات الحضرية	١١٠٤٢,١	١٣٤٧٣,٨	١,٣	١,٧	٢٧,٦	٨,٤	٦٥,٢	٠٠	٤٢,٣
دمياط	٩١٣,٦	١١٣٦,٣	٢,١	١,٨	٣٠,٢	٦,٣	٦٤,٢	٥,٤	٤٩,٥
الدقهلية	٤٢٢٣,٩	٥١٣٩,٥	١,٩	١,٦	٢٦,٨	٦,٢	٦٤,٤	١,٩	٥١,٥
الشرقية	٤٢٨١,١	٥٥٢٩,٦	٢,٣	٢,١	٢٧,٤	٥,٤	٦٥,٧	٤,٦	٥٦,٤
القليوبية	٣٣٠١,٢	٤٣٨٦,٨	٢,٨	٢,٤	٢٦,٤	٤,٩	٥٩,٩	١٤,٤	٥٣,٠
كفر الشيخ	٢٢٢٣,٧	٢٧٠٥,٧	٢,١	١,٦	٢٤,٠	٤,٨	٦٢,١	٢,٦	٥٤,٤
الغربية	٣٤٠٦,٠	٤١٢٥,٩	١,٧	١,٦	٢٥,٣	٥,٨	٦٧,١	١,٧	٥١,٠
المنوفية	٢٧٦٠,٤	٣٣٧٤,٢	٢,٢	١,٧	٢٧,٥	٦,١	٦٦,٣	٢,١	٥٤,٨
البحيرة	٣٩٩٤,٣	٤٩٠٠,٩	٢,١	١,٧	٢٨,٥	٥,٢	٦٦,١	٤,١	٥٥,٥
الإسماعيلية	٧١٤,٨	٩٨٨,٥	٢,٨	٢,٧	٣٠,٩	٦,٠	٥٦,٥	٣١,٣	٥٢,٣
الوجه البحري	٢٥٨١٩,٠	٣٢٢٨٧,٥	٢,٢	١,٩	٢٧,٠	٥,٥	٦٤,٣	٠٠	٥٣,٦
حضر	٧٢٥٢,٢	٩٠٤٥,٠	٢,٢	١,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	١٨٥٦٦,٨	٢٣٢٤٢,٥	٢,٢	١,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٤٧٨٤,١	٦٤٩٠,٨	٢,٥	٢,٥	٢٧,٨	٥,٣	٦٢,٤	٢٠,٤	٥٢,١
بنى سويف	١٨٥٩,٢	٢٣٧١,٠	٢,٥	٢,٠	٣٠,٣	٥,٩	٥٦,٩	٢,٢	٦٩,٣
الفيوم	١٩٨٩,٨	٢٦٠٥,٢	٢,٥	٢,٢	٣٠,١	٤,٨	٥٥,٧	٠,٦	٦٩,٥
المنيا	٣٣١٠,١	٤٣٠٨,٤	٢,٣	٢,٢	٣٠,٤	٦,٠	٥٤,١	٠,٧	٦٧,٧
أسيوط	٢٨٠٢,٣	٣٥٦٠,١	٢,٤	٢,٠	٣٠,٥	٦,٨	٤٧,٤	١,٢	٦٧,٩
سوهاج	٢٩١٤,٩	٣٨٧٤,٠	٢,٥	٢,٤	٢٩,٣	٦,١	٣٦,٣	٠,٦	٦٧,٢
قنا	٢٤٤٢,٠	٣٠٩٦,٩	٢,٢	٢,٠	٢٦,٣	٥,٧	٤٨,٠	١,٤	٦٧,٦
الأقصر	٣٦١,١	٤٦٩,٥	١,٩	٢,٢	٢٦,٠	٦,٨	٥٤,٥	١,٣	٥٧,٢
أسوان	٩٧٤,١	١٢٢٢,٣	١,٩	١,٩	٢٥,٥	٣,٨	٥٣,٤	٣,٦	٥٨,١
الوجه القبلي	٢١٤٣٧,٦	٢٧٩٩٨,٤	٢,٤	٢,٢	٢٨,٩	٥,٧	٥٢,٧	٠٠	٦٣,٦
حضر	٦٦٥٩,٣	٨٩٣٨,٠	٢,١	٢,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	١٤٧٧٨,٣	١٩٠٦٠,٤	٢,٥	٢,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	١٥٧,٣	٢٩٦,٨	٥,٧	٥,٣	٢١,٩	٣,٨	٠٠	٢٨,٧	٤٦,٥
الوادى الجديد	١٤١,٨	١٩٣,٠	٢,٣	٢,٦	٢٥,٢	٤,١	٠٠	١٦,٧	٥٤,٢
مطروح	٢١٢,٠	٣٣٧,٤	٢,٨	٣,٩	٣١,٤	٣,٣	٠٠	١٣,٥	٥٩,٣
شمال سيناء	٢٥٢,٢	٣٥٧,٩	٤,٠	٢,٩	٣١,٣	٤,٤	٠٠	١٤,١	٦٠,٤
جنوب سيناء	٥٤,٨	١٥٢,٥	٦,٦	٨,٥	١٤,٠	٣,٥	٠٠	٢٧,٤	٤٦,٨
محافظات الحدود	٨١٨,١	١٣٣٧,٦	٣,٨	٤,١	٢٦,٤	٣,٩	٠,٠	٠٠	٥٥,٤
حضر	٤٨٠,٢	٩٠٨,٠	٣,٩	٥,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٣٣٧,٩	٤٢٩,٦	٣,٦	٢,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــر	٥٩١١٦,٨	٧٥٠٩٧,٣	٢,١	٢,٠	٢٧,٨	٦,١	٦٠,٣	٦,٦	٥٤,٩
حضر	٢٥٤٣٣,٨	٣٢٣٢٥,٠	١,٨	٢,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٣٣٦٨٣,٠	٤٢٧٧٣,٠	٢,٣	٢,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* بدون محافظتي حلوان (١١,٢٪) و ٦ اكتوبر (١٠,٥٪)

م/١٩ الموارد الأرضية

المحافظة	مساحة الأرض بالكم٢ ٢٠٠٧	الكثافة السكانية* (نسمة / كم٢) ٢٠٠٧	**الأراضي المنزرعة		عدد الأفراد لكل فدان ٢٠٠٧	المساحة المحصولية	
			آلاف الأفدنة ٢٠٠٧	(٪) من مساحة الأرض ٢٠٠٧		آلاف الأفدنة ٢٠٠٧	نسبة الى المساحة المنزرعة ٢٠٠٧
القاهرة	٣٠٨٥,٠	٢٦١٠,١	١٥,٦	٢,١	٥١٤,٨	١٨,٧	١,٢٠
الاسكندرية	٢٣٠٠,٠	١٨٢٤,٠	٢٥٢,٥	٤٦,١	١٦,٦	٤٩٣,٧	١,٩٦
بورسعيد	١٣٥١,١	٤٢٩,٥	٦١,٨	١٩,٢	٩,٤	١١٣,٣	١,٨٣
السويس	٩٠٠٢,٢	٥٨,٢	٣٥,٤	١,٧	١٤,٨	٥٢,٨	١,٤٩
المحافظات الحضرية	١٥٧٣٨,٣	٨٤٨,٣	٣٦٥,٣	٩,٧	٣٦,٥	٦٧٨,٦	١,٨٦
دمياط	٩١٠,٠	١٢٣٤,٩	١١١,٩	٥١,٦	١٠,٠	٢١٧,٢	١,٩٤
الدقهلية	٣٧١٦,٠	١٣٦٩,٥	٦١٩,٧	٧٠,٠	٨,٢	١٢٧٣,٧	٢,٠٦
الشرقية	٤٩١١,٠	١١١٣,٤	٧٩٩,٣	٦٨,٤	٦,٨	١٥٣٤,١	١,٩٢
القليوبية	١١٢٤,٠	٣٨٦٣,٦	١٧٣,٤	٦٤,٨	٢٥,٠	٣١٦,١	١,٨٢
كفر الشيخ	٣٧٤٨,٠	٧١٤,٣	٥٦٧,٥	٦٣,٦	٤,٧	١٠٩٧,٩	١,٩٣
الغربية	١٩٤٧,٥	٢٠٩٨,٢	٣٧١,٩	٨٠,٢	١١,٠	٧١٩,١	١,٩٣
المنوفية	٢٤٩٩,٠	١٣٣٦,١	٥٠٩,٣	٨٥,٦	٦,٦	٨٣١,٥	١,٦٣
البحيرة	٩٨٢٦,٠	٤٩٣,٥	١٢٢١,٠	٥٢,٢	٤,٠	٢٣٥٥,٥	١,٩٣
الإسماعيلية	٥٠٦٧,٠	١٩٢,٧	٣٢١,٦	٢٦,٧	٣,٠	٤٦٨,١	١,٤٦
الوجه البحري	٣٣٧٤٨,٥	٩٤٦,٨	٤٦٩٥,٦	٥٨,٤	٦,٨	٨٨١٣,١	١,٨٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	١٣١٨٤,٠	٤٨٧,٢	٣٤٣,٣	١٠,٩	١٨,٧	٦٤٦,٨	١,٨٨
بنى سويف	١٠٩٥٤,٠	٢١٤,٠	٢٩٠,١	١١,١	٨,١	٥٥٩,٨	١,٩٣
الفيوم	٦٠٦٨,٠	٤٢٤,١	٣٩٩,١	٢٧,٦	٦,٤	٧٧٩,١	١,٩٥
المنيا	٣٢٢٧٩,٠	١٣٢,٠	٤٦٨,٣	٦,١	٩,١	٩٠٦,٩	١,٩٤
أسيوط	٢٥٩٢٦,٠	١٣٥,٨	٣٣٠,٦	٥,٤	١٠,٦	٦٤١,٣	١,٩٤
سوهاج	١١٠٢٢,٠	٣٤٧,٢	٢٩٤,٧	١١,٢	١٣,٠	٥٧١,٦	١,٩٤
قنا	١٠٧٩٨,٠	٢٨٣,٧	٣٥١,٦	١٣,٧	٨,٧	٤٩٩,٠	١,٤٢
الأقصر	٢٤١٠,٠	١٩٣,٠	٤٧,٨	٨,٣	٩,٧	٧٤,٦	١,٥٦
أسوان	٦٢٧٢٦,٠	١٩,٣	١٧٤,٢	١,٢	٦,٩	٢٣٧,١	١,٣٦
الوجه القبلي	١٧٥٣٦٧,٠	١٥٧,٩	٢٦٩٩,٨	٦,٥	١٠,٣	٤٩١٦,١	١,٨٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	١١٩٠٩٩,٠	٢,٥	٠,٧	٠,٠	٤٠٨,٨	١,٠	١,٤٥
الوادى الجديد	٤٤٠٠٩٨,٠	٠,٤	١٥٩,٣	٠,٢	١,٢	٢٠٦,٦	١,٣٠
مطروح	١٦٦٥٦٣,٠	٢,٠	٣٤٥,٣	٠,٩	١,٠	٤٤٢,٥	١,٢٨
شمال سيناء	٢٧٥٦٤,٠	١٢,٨	١٥٤,٧	٢,٤	٢,٣	١٦٧,٢	١,٠٨
جنوب سيناء	٣١٢٧٢,٠	٤,٨	١١,٤	٠,٢	١٣,٣	١١,٥	١,٠١
محافظات الحدود	٧٨٤٥٩٦,٠	١,٧	٦٧١,٥	٠,٤	٢,٠	٨٢٨,٨	١,٢٣
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	١٠٠٩٤٤٩,٨	٧٣,٦	٨٤٣٢,٣	٣,٥	٨,٨	١٥٢٣٦,٧	١,٨١
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* يقدر متوسط الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة بنحو ٤٢٢٨٦,٧ ، ٥٣٩٢,٩ ، ٤٠٤٨,٣ ، ١١٣٢٢ ، ١٤٩١,٣ ، ٢٢١٢,٣ ، ٩١٩,٧ ، ٩٤٠,٨ نسمة/كم٢ في كل من القاهرة والجيزة والقليوبية والمحافظات الحضرية والوجه البحري والوجه القبلي ومحافظات الحدود وإجمالي مصر على الترتيب.

** تقدر مساحة الأراضي الجديدة المنزرعة بنحو ١٩٢٥,٦ ألف فدان ، تبلغ مساحتها المحصولية ٢٩٥٥,٣ ألف فدان.

م/ ٢٠ المشاركة فى التنمية

المحافظـــة	المشتغلون بالمهن العلمية والفنية كنسبة من إجمالى المشتغلين (١٥+)		نسبة القيد الإجمالية فى التعليم بالقطاع الخاص (٪)	العاملون بالحكومة والقطاع العام وقطاع الاعمال العام (٪) من قوة العمل (١٥+)		المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية			
						المشتغلون بالأنشطة الحرفية (٪) من قوة العمل (١٥+)		المشتغلون بالقطاع غير المنظم (٪) من قوة العمل (١٥+)	
	إجمالى	إناث		إجمالى	إناث	إجمالى	إناث	إجمالى	إناث
	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٨
القاهرة	٣١,٥	٥٩,٣	١٥,٧	٣١,٢	٥٨,٩	١٥,١	١,٣	١٥,٨	٢,٧
الاسكندرية	٢٥,٨	٤٠,١	٩,٣	٢٢,٨	٣١,٤	٧,٥	١,٨	٢٤,١	١,٨
بورسعيد	٢٤,٤	٥١,٣	٣,٥	٣٩,٢	٧٨,٢	٧,٢	٦,٢	١٩,٣	٢
السويس	٢٧,٣	٥٦,٩	٤,٩	٤٤,٨	٦٢,٩	١٤,٧	٠,٨	١٦,٣	٠,٥
المحافظات الحضرية	٠٠	٠٠	١٢,٦	٠٠	٠٠	١٢,٢	١,٧	١٨,٧	٢,٣
دمياط	١٨,٥	٥٣,٣	١,١	٢٧,٢	٦٤,٠	٣٣,٦	٠,٧	٢٨,٣	٩
الدقهلية	١٩,١	٣٥,٢	٠,٩	٢٥,٦	٣٥,٧	١٤,١	١,٠	٥٠,٤	٣٣,٨
الشرقية	١٨,٦	٢١,٤	١,٨	٢٥,٧	٢٤,٧	٩,٥	١,٢	٤٠,١	١٣,٧
القليوبية	٢٢,٥	٤٤,٨	٢,٧	٣٠,١	٤١,١	٢٠,٠	٦,٣	٣٤,٤	١٦,٥
كفر الشيخ	١٥,٥	٢٣,٣	٠,١	٢٢,٩	٢٦,٣	٩,٠	٣,٤	٥٥,١	٣٣
الغربية	٢٣,٥	٤٠,٨	٠,٩	٢٨,٩	٣٦,٧	١٢,٨	٠,٩	٤١,٥	٣٢,٦
المنوفية	٢٢,٤	٣١,٢	٠,٩	٣١,١	٣٢,٤	١٠,٧	١,٥	٤٥,٦	٥٢,٧
البحيرة	١٢,٢	١٣,٧	٠,٦	١٨,٤	١٢,٤	٧,٨	٢,١	٨١,٦	٠٠
الإسماعيلية	٢٣,٩	٤٠,٥	١,٦	٣٩,٥	٥٠,٤	١١,٣	١,٩	٣٣,٠	١٣,١
الوجه البحري	٠٠	٠٠	١,٢	٠٠	٠٠	١٢,٦	٢,٠	٤٩,٤	٤٥,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	١٦,٧	٣٨,٥	١٠,٣	٢٣,٤	٤٠,٠	٨,٨	٠,٩	٣٠,٦	٨,٤
بنى سويف	١٣,٠	١٣,٢	٠,٩	١٧,٢	١١,٢	١٢,٨	١,٥	٧٨,٢	٩٩,٤
الفيوم	١١,٧	١٧,٠	١,٠	١٨,٤	١٩,٤	١٥,٨	١,٨	٥٥,٤	١٩,١
المنيا	٩,٦	١٠,١	٠,٧	١٥,٠	١٠,٦	٨,٥	١,١	٧٢,٥	٦٧,٦
أسيوط	١٧,٨	٣٢,٧	٠,٧	٢٤,٥	٢٦,١	١٢,٥	١,٩	٥٢,٧	١٥,٦
سوهاج	١٦,٩	٢٢,٣	٠,٤	٢٠,٥	١٨,٢	١٤,٦	١,٣	٥٦,٠	٢١,٩
قنا	١٧,٨	٢٨,٨	٠,١	٣٠,٣	٣١,٨	١٥,٥	٠,٩	٥٥,٢	٤٦,٤
الأقصر	٢٧,٢	٤٣,٩	٠,٢	٣٤,٣	٢٨,٨	١٢,٨	٠,٥	٢٥,٠	٤,٧
أسوان	٢٣,٦	٦٥,٨	٠,٠	٣٨,٧	٦٩,٨	١٠,١	٠,٩	٤١,٣	٤
الوجه القبلي	٠٠	٠٠	٢,٥	٠٠	٠٠	١١,٨	١,٣	٥٣,٥	٤٢,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٢٨,٦	٢٠,٣	٢,١	٥١,١	٧٥,٨	١٢,٨	١,٨	٢٠,٩	٠٠
الوادى الجديد	٣٣,٤	٣٦,٧	٠,٠	٥٣,٧	٤٠,٥	٤,٣	٠,٤	٤٦,٢	٥٧,١
مطروح	١٢,٥	٢١,٣	٠,٧	٢٥,٦	٣٤,٨	١٠,٥	١,١	٣٩,٢	٠٠
شمال سيناء	٢٨,٧	٥٢,٨	٠,٦	٤١,٧	٧٤,٠	٧,٣	٢,٢	٤١,٥	٥,٦
جنوب سيناء	٢٤,٢	٦٨,٣	١,٨	٤٢,٤	٧٥,٠	١٠,٢	١,٠	٣٢,٠	٦,٧
محافظات الحدود	٠٠	٠٠	٠,٩	٠٠	٠٠	٩,٠	١,١	٣٦,٢	٢٥,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصـــــر	٢٠,٥	٣١,٠	٣,٤	٢٥,٦	٣٠,٥	١٣,٧	١,٧	٤٥,٤	٣٧,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠